



موسسه

الفقه الاسلامي

طبعة
لما هبنا هذا البيت

الجزء الثاني

أيات - أدلة

موسسه



مَوْصُوعَاتُ
الْفَيْقَةِ الْأَسْبَلِ الْأَمِينِ
طَبَقًا
لِمَا هَبَّ أَهْلُ الْبَيْتِ



موسوعة
الفقه الاسلامي
طبقا
لمذهب أهل البيت

الجزء الثاني

كليات - إبرة



جميع حقوق الطبع محفوظة للناسخ

هوية الكتاب

الكتاب :	موسوعة الفقه الاسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت عليه السلام
تأليف وتحقيق :	مؤسسة دائرة معارف الفقه الاسلامي
الناشر :	مؤسسة دائرة معارف الفقه الاسلامي
الطبعة الأولى :	١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
المطبعة :	محمد
الكمية :	٣٠٠٠ نسخة

دائرة معارف الفقه الاسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت عليه السلام

ص. ب. ٣٧٩٦ / ٣٧١٨٥ - ٧٧٣٩٩٩٩

الجمهورية الاسلامية الايرانية - قم المقدسة



دليل الكتاب

آيات	٩ - ٣٦
آيات الأحكام	٣٧ - ٥٦
آيات السجدة	٥٧ - ٦٣
آيس	٦٣
أب	٦٤ - ٨٢
إباحة	٨٣ - ١٤٤
إباحة شرعية	١٤٥ - ١٥٦
إباحة معوضة	١٥٧ - ١٨٢
إبار	١٨٤
إباق	١٨٥ - ٢٨٤
إبانة	٢٨٥ - ٢٨٦
ابتداء	٢٨٦ - ٢٨٨
ابتداع	٢٨٨
ابتدال	٢٨٩ - ٢٩٠
ابتلاء	٢٩١ - ٢٩٤
ابتلاع	٢٩٥ - ٢٩٧
ابتياح	٢٩٨ - ٣٠٠



إبداء الزينة ٣٠٥ - ٣٠١

إبدال ٣٠٩ - ٣٠٦

أبدال ٣٠٩

إبراء ٤٣٢ - ٣١٠

الملاحق ٥٢٢ - ٤٣٣

ملحق [١] ٤٤٢ - ٤٣٥

ملحق [٢] ٤٨٣ - ٤٤٣

ملحق [٣] ٥٢٢ - ٤٨٥

الفهرست التفصيلي لمواضيع الكتاب ٥٤٠ - ٥٢٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ
مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي
الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ
لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ



آيات

أولاً- التعريف :

□ لغة :

آيات : جمع آية ^(١)، ولها عدّة معانٍ بعضها أصلي :

١- الآية في معناها اللغوي الأصلي : هي العلامة ^(٢) أو العلامة الثابتة ^(٣) أو العلامة الظاهرة ^(٤). ولعلّه من هنا قيل للبناء العالي آية ^(٥)، نحو قوله تعالى : ﴿ أَتَنْبِئُونَ بِكُلِّ رِيعِ آيَةٍ تَعْبَثُونَ ﴾ ^(٦). وآيات الله عجائبه. وتأتي الآية بمعنى العبرة ^(٧). وقيل : بمعنى المعجزة ^(٨).

(١) وفي المعجم الكبير (١: ٦٦٧): «أي في العربية أوت: علامة، آية = áta آتا في الآرامية».

(٢) مجمل اللغة: ٦١. المحيط في اللغة ١٠: ٤٧٢.

(٣) معجم الفروق اللغوية: ٣٦٨.

(٤) محيط المحيط: ٢٠. المفردات: ١٠١.

(٥) انظر: المفردات: ١٠٢.

(٦) الشعراء: ١٢٨.

(٧) المصباح المنير: ٣٢. لسان العرب ١: ٢٨٢. القاموس

المحيط ٤: ٤٣٦. تاج العروس ١٠: ٢٧.

(٨) انظر: معجم ألفاظ الفقه الجعفري: ٢٢.

وقد تكرر استعمال الآية في هذه المعاني في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ ^(١)، وقوله : ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ ببدنِكَ لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً ﴾ ^(٢). وإن كثيراً من الناس عن آياتنا لغافلون ^(٣). وقوله : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ ^(٤)، وقوله : ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ^(٥).

وقيل : تأتي بمعنى الكلام المفيد القليل أو الواحد ، ففي الخبر : « بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً » ^(٥)، أي بَلَّغُوا عَنِّي أحاديث ولو قليلة ^(٦).

كما أنّها تأتي بمعنى الجماعة ، من قولهم : خرج القوم بآيتهم أي بجماعتهم ، لم يدعوا وراءهم شيئاً ^(٧).

(١) الأعراف: ١٤٦.

(٢) يونس: ٩٢.

(٣) يوسف: ١٠٥.

(٤) الشعراء: ٤.

(٥) سنن الترمذي ٥: ٤٠، ح ٢٦٦٩.

(٦) مجمع البحرين ١: ١٠٥.

(٧) الصحاح ٦: ٢٢٧٦. معجم مقاييس اللغة ١: ١٦٨.



الكسائي: الآية من القرآن كأنها العلامة التي يفضى منها إلى غيرها كأعلام الطريق المنصوبة للهداية^(١)، وإن اختلف في كونها علامة على أي شيء، فهل أنها علامة على انقطاع الكلام الذي قبلها من الذي بعدها وانفصاله عنه، أو علامة على حكم، أو غير ذلك.

فقد حكى أنه: سميت الآية من القرآن آية؛ لأنها علامة لانقطاع كلام من كلام^(٢).

وقال الفيومي: «الآية من القرآن ما يحسن السكوت عليه»^(٣).

وقال الراغب: «كل جملة من القرآن دالة على حكم آية، سورة كانت أو فصلاً أو فصلاً من سورة»^(٤). فبناءً على هذا القول تكون (الآية القرآنية) هي المقطع القرآني الذي يتضمن مطلباً أو حكماً أو معنى تاماً على الأقل^(٥)، وليس هو

٢- الآية من كتاب الله تعالى، قال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾^(١). وقال أيضاً: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾^(٢).

وهذا الإطلاق متفرع عن المعنى الأصلي فهو: إما مأخوذ من المعنى الأخير، أي الجماعة؛ لأنها جماعة حروف من القرآن وطائفة منه^(٣). بيد أن هذا المعنى أكثر مناسبة مع السورة لا الآية، كما أن بعض الآيات قد تتكون من حرفين أو من كلمة واحدة، وهذا لا يتلائم مع ما ذكره.

وإما مأخوذ من المعنى الأول، وهو العلامة، ويبدو أنه الأنسب؛ ومن هنا حكى ابن دريد ذلك عن أبي عبيدة، قال: «والآية في القرآن الكريم كأنها علامة شيء ثم يُخرج منها إلى غيرها، هكذا يقول أبو عبيدة»^(٤)، وقال علي بن حمزة

(١) لسان العرب ١: ٢٨٢.

(٢) لسان العرب ١: ٢٨٢. المحيط في اللغة ١: ٤٧٢.

(٣) المصباح المنير ١: ٣٢.

(٤) المفردات: ١٠٢.

(٥) انظر: محيط المحيط: ٢٢.

(١) آل عمران: ٧.

(٢) آل عمران: ٥٨.

(٣) مجمل اللغة: ٦١. معجم مقاييس اللغة ١: ١٦٩. وانظر:

الصحاح ٦: ٢٢٧٦. النهاية (ابن الأثير) ١: ٨٧.

(٤) الجوهرة ١: ٢٥٠ - ٢٥١.



وذكروا أنَّ أصلها همزة [= أَيْة] [بوزن :
أَيْة] ، فخففت الهمزة الأخيرة فامتدَّت ^(١) .
ونسب إلى سيبويه أنَّ موضع العين واو ،
وإن ردَّ ابن برِّي هذه النسبة ^(٢) .

٢- فَعَلَّة : أَيْة ، مثل : شَجَرَة ، وحق
مثلها أن يكون لامه معلاً دون عينه ^(٣) ،
لكن صَحَّح لامه ؛ لوقوع الياء قبلها ، نحو :
راية . وهذا قول الخليل والمبرد ^(٤) .

٣- فاعِلَة : أَيْة ، مثل : آمِنَة ، وخففت
بحذف اللام ^(٥) فصارت آية . وهذا ما
اختاره الفراء ^(٦) . وقد ضعَّف هذا القول ^(٧) .

وقيل : إنَّ الذاهب منها العين ، وهو قول
الكسائي ، صَيَّرت ياءُها الأولى ألفاً كما
فعل بحاجة وقامة ، والأصل حائجة
وقائمة . وقد ردَّ عليه الفراء ذلك ^(٨) .

المقدار المعين في المصاحف الموجودة
الآن ، إذ قد تكون أقل ، وقد تكون أكثر
فتشمل عدَّة آيات .

وقيل : سمَّيت آية ؛ لأنَّها عجب يُتَعَجَّب
من إعجازه ، كما يقال : فلان آية من
الآيات ^(١) .

هذا ، وقد بحث اللغويون أيضاً حول
كلمة (آية) من حيث الهيئة والمادة ، وإليك
خلاصة ذلك :

أ- **الهيئة** : اختلفوا في وزنها قبل
الإعلال على أقوال ، منها :

١- فَعَلَّة : أَيْة [= أَيْة] كَنَبَقَة ^(٢) ،
ولكراهة التضعيف لثقله أُعْلَت على غير
القياس فقلبت ياءُها الساكنة ألفاً ^(٣) ؛
لانتفاع ما قبلها ^(٤) . وهذا قول سيبويه ^(٥) .

(١) معجم مقاييس اللغة ١: ١٦٨ .

(٢) الصحاح ٦: ٢٢٧٥ . معجم مقاييس اللغة ١: ١٦٨ .

لسان العرب ١: ٢٨٣ .

(٣) نحو: حياة ونواة .

(٤) المفردات: ١٠٣ . المتقضب ١: ١٥٣ .

(٥) النهاية (ابن الأنثير) ١: ٨٨ .

(٦) انظر: الصحاح ٦: ٢٢٧٥ .

(٧) المفردات: ١٠٣ .

(٨) تاج العروس ١٠: ٢٧ .

(١) انظر: المحيط في اللغة ١٠: ٤٧٢ . وانظر أيضاً: تفسير

روح المعاني (الألوسي) ١: ٢٤٠ .

(٢) انظر: تفسير روح المعاني (الألوسي) ١: ٢٤٠ .

(٣) قيل : وهذا قلب شاذ ، وهو قليل غير مقيس عليه . تاج

العروس ١٠: ٢٧ . لسان العرب ١: ٢٨١ .

(٤) كما قالوا: أَيْمًا بمعنى أَمًا . لسان العرب ١: ٢٨٢ .

(٥) انظر: المفردات ١٠٣ ، الهامش رقم (١) حكاه عن

الكتاب ٤: ٣٩٨ .



ثانياً - الآيات القرآنية :

أ - تعريفها :

ويمكن تعريفها بأنها مجموعة الكلمات والعبارات المقطّعة والمشخّصة أوائلها وأواخرها توقيفاً والتي تحمل رقماً خاصاً في المصاحف الشريفة الموجودة الآن ، وتشكّل مجموعها السور القرآنية .

وهذا المعنى قد ورد في لسان الشارع كتاباً وسنة ؛ قال تعالى : ﴿ سورة أنزلناها وفرضناها وأنزلنا فيها آياتٍ بيناتٍ لعلكم تذكرون ﴾ ^(١) ، وأيضاً وردت أحاديث عديدة عن المعصومين عليهم السلام أطلقت فيها الآيات على هذا المعنى الخاص ^(٢) .

وهو المتعارف عند المتشرّعة بمختلف طبقاتهم ؛ والمتداول لدى علماء القرآن والمفسّرين والفقهاء .

وهو - كما ترى - معنى خاص يختلف

والنسبة إليها : آيِّي وآيِّي وآيِّي ^(١) ، وقال الجوهري : أووي ^(٢) .

والجمع : آيات وآي ، وجمع الجمع آياء كأفعال ^(٣) .

ب - المادة : فإن آية من أيي ، أصله النظر ، تأيأتا يتأيتا تأيئاً وتئيّة : إذا تأنى في الأمر وتمكّت وتثبت ، وفي المكان : إذا أقام به . وذكروا له أصلاً آخر ، وهو التعمّد ^(٤) . وقيل : إنّ اشتقاق الآية من أيي ؛ فإنها هي التي تبين أيّاً من أيي ^(٥) .

□ اصطلاحاً :

وقد استعمل الفقهاء الآية بالمعنى اللغوي الأصلي حين أطلقوا اسم الآيات على الحوادث الكونية كالزلازل والرياح والكسوف والخسوف ونحوها .

كما استعملوها بمعنى الآيات القرآنية فيما يرجع إلى أحكام القرآن وآياته .

(١) النور : ١ .

(٢) انظر : الوسائل ٧ : ٣٩٧ ، ب ٤٨ من صلاة الجمعة ،

ح ١ . الوسائل ١١ : ٣٨٩ ، ب ٢٠ من آداب السفر ، ح ٤ .

الوسائل ١٣ : ٥٣٨ ، ب ١٤ من إحرام الحج ، ح ٤ .

بحار الأنوار ٩٢ : ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٣٠٨ . المستدرك ٤ :

٣٣٤ ، ب ٤٣ من قراءة القرآن ، ح ١٨ ، ١٩ .

(١) لسان العرب ١ : ٢٨٣ .

(٢) انظر : الصحاح ٦ : ٢٢٧٥ .

(٣) لسان العرب ١ : ٢٨١ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ١ : ١٦٧ . المفردات : ١٠١ - ١٠٢ .

(٥) المفردات : ١٠١ .



وبعض الآيات قد يكون طويلاً كآية
 الَّذِينَ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَانَيْتُمْ بِدِينٍ
 إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاتَّكِبُوا وَلْيُكْتَبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ
 بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ
 فَلْيُكْتَبْ وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلِيَتَمَيَّزَ اللَّهُ
 رَبُّهُ وَلَا يَنْحَسَ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ
 الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلَ هُوَ
 فَلْيُمْلِلْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ
 رِّجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ
 مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا
 فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا
 مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً
 إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ
 وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً
 تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ إِلَّا
 تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَ كَاتِبٌ
 وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا
 اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ
 عَلِيمٌ ﴿ (١) ، وهي مئة وثمانية
 وعشرون كلمة ، وخمسمئة وأربعون
 حرفاً (٢) .

عن المعنى اللغوي وإن كان يمكن أن
 يكون بينه وبين اللغوي شيء من
 المناسبة ، كما تقدّمت الإشارة إليه .

والآيات مختلفة من حيث الطول
 والقصر ، فبعض الآيات قد يتكوّن من
 حرفين ، نحو : ﴿ حَمَّ ﴾ - بناءً على عدها
 آية - وبعضها من كلمة واحدة ، نحو :
 ﴿ الرَّحْمَنُ ﴾ ، وبعضها من كلمتين ، نحو :
 ﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ .

وقيل (١) : إن أقصر آية في القرآن
 ﴿ وَالضُّحَى ﴾ و ﴿ وَالْفَجْر ﴾ ، وهي خمسة
 أحرف تقديرًا ولفظًا ، وستّة رسماً ، لا
 ﴿ مُذَاهِمَاتَانِ ﴾ (٢) ؛ فإنّها تسعة أحرف لفظاً
 ورسماً وثمانية تقديرًا ، ولا ﴿ ثُمَّ
 نَظَرَ ﴾ (٣) ؛ لأنّهما كلمتان خمسة أحرف
 رسماً وكتابة وستّة أحرف تقديرًا ، خلافاً
 لبعضهم . وأطول كلمة فيه لفظاً وكتابة
 ﴿ فَاسْقِنَاكُمُوهُ ﴾ (٤) ، فإنّها تتألّف من
 أحد عشر حرفاً .

(١) انظر: البرهان (الزركشي) ١: ٢٥٢.

(٢) الرحمن: ٦٤.

(٣) المدثر: ٢١.

(٤) الحجر: ٢٢.

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) انظر: البرهان (الزركشي) ١: ٣١٨.



وقيل ^(١): إن في كتاب الله آيتين تحويان كل حروف المعجم ، وهما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نَاعَسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ ^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سَجِدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَظَلَّ فِاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَصِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ^(٣).

(١) انظر: هامش مصحف السيد محمد هادي الخراساني

(مخطوط). عند قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا

تدانيتم... ﴾ البقرة: ٢٨٢.

(٢) آل عمران: ١٥٤.

(٣) الفتح: ٢٩.

والآيات القرآنية أيضاً تتفاوت من حيث موضوعاتها فبعضها نزل في بيان أمر عقائدي وآخر أخلاقي وثالث تشريعي وغير ذلك .

ب - أسماؤها :

اختصت بعض الآيات باسم معين كآية الكرسي ^(١) وآية النبأ ^(٢) وآية السجدة ، وربما يطلق على مجموع آيات اسم ما ، كآيات السجدة وآيات الأحكام ، كما سيأتي .

(١) البقرة: ٢٥٥. ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يخف بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم * الله ولي الذين آمنوا يخروا عنهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخروا عنهم من النور إلى الظلمات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ .

(٢) الحجرات: ٦. ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ .



ومن الجدير بالذكر أنّه قد اختلف في المراد بآية السخرة :

١- ففي التهذيب ^(١) أنّها في البقرة الآيات (١٦٣ - ١٦٤) : ﴿وَالْهَكَمُ لِلَّهِ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ* إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .

٢- وفيه أيضاً ^(٢) : أنّها في الأعراف : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجُومُ مَسْخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ* ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ* وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(٣) .

واختلف في آخرها أنّه قوله : ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أو أنّه قوله : ﴿قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ . ولذا فهم يعبرون عنها تارة بآية السُّخْرَةِ ^(١) وأخرى بآيات السُّخْرَةِ ^(٢) .

٣- وقال المجلسي : «المراد بالآية الجنس ، وسمّيت سخرة لدلالاتها على تسخير الله للأشياء وتذليله لها» . ثمّ قال : «والمشهور أنّ المراد بآية السخرة آيتان في آخر حم السجدة قوله تعالى : ﴿سُنْرِيهَمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ* أَلَا إِنَّهُمْ فِي مَرِئَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ ﴾ ^(٣)» ^(٤) .

٤- وقيل ^(٥) : المراد بها الآية المتصلة بآخر آية السجدة في آلم السجدة ، وهي : ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ ^(٦) .

(١) التهذيب ٣ : ١٨٨ ، ح ٤٢٨ .

(٢) التهذيب ٢ : ٧٤ ، ح ٢٧٢ .

(٣) فضلت : ٥٣ - ٥٤ .

(٤) مرآة العقول ١٢ : ٣١٧ .

(٥) حكاة في مرآة العقول ١٢ : ٣١٧ .

(٦) السجدة : ١٦ .

(١) التهذيب ٣ : ١٨٨ ، ح ٤٢٨ .

(٢) التهذيب ٢ : ٧٤ ، ح ٢٧٢ .

(٣) الأعراف : ٥٤ - ٥٦ .



د - عددها :

اهتمّ المسلمون بالقرآن وعدّ حروفه وكلماته وآياته ، فكانوا يضعون (خ) على رأس كلّ خمس آيات و (ع) على رأس كلّ عشر ^(١) ، وقد رُقمت جميع الآيات في المصاحف الموجودة اليوم .

هـ - وربّما يظهر من بعض المحدثين ^(١)

أنّها قوله : ﴿ سبحانَ الذي سَخَّرَ لنا هذا وما كنّا لَهُ مقرّنين ﴾ ^(٢) .

إلا أنّ القدماء بين مصرّح بغير ذلك - كما مرّ - وبين من جعلها في عرض آية السُّخرة ^(٣) .

ج - تقسيماتها :

واختلفت الاحصائيات في عدد الآيات ما بين ستّة آلاف ومئتين إلى ستّة آلاف وستّ وستّين آية . والاحصائية المطابقة مع الترقيم المتعارف في المصاحف المتداولة هي (٦٢٣٦) ، وهذه الاحصائية رجّحها في مجمع البيان واعتبرها أعلاها إسناداً ؛ لأنّها مأخوذة عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ^(٢) .

توجد عدّة تقسيمات للآيات تذكر عادة في كتب علوم القرآن والتفاسير ، نحو تقسيمها إلى المكيّة والمدنية . وكذلك تقسيمها إلى المحكم والمتشابه ^(٤) .

وأما الأقسام التي يتعرّض لها الفقهاء فهي :

وليس هذا الاختلاف في العدد ناشئاً من زيادة أو نقيصة في الكتاب الكريم ، بل ناشئ من عدّة عوامل من قبيل : عدّ البسملات وعدمه ، أو عدّ الحروف المقطّعة وعدمه ، أو إدغام بعض الآيات مع أخرى .

١ - آيات الأحكام ، وسيأتي بيانها تحت عنوان (آيات الأحكام) .

٢ - آيات السجدة ، وسيأتي بيانها تحت عنوان (آيات السجدة) .

(١) معجم ألفاظ الفقه الجعفري : ٢٣ .

(٢) الزخرف : ١٣ .

(٣) انظر : مكارم الأخلاق ٢ : ٤٣ . بحار الأنوار ٨٣ : ٤٥ .

(٤) علوم القرآن (محمد باقر الحكيم) : ١٣٦ - ١٣٧ .

(١) انظر : مباحث في علوم القرآن (صبحي الصالح) : ٩٧ .

(٢) راجع : المعجم الاحصائي ١ : ١٥٩ - ١٦٠ . مجمع

البيان ١ : ٧٧ .



هـ- جزئية البسملة من السور :

وقد استدلل فقهاؤنا على ذلك بما يلي :

١- الإجماع :

وقد ادّعاه عدد من الفقهاء المتقدمين والمتأخرين ، كالشيخ الطوسي ^(١) والشهيد الأول ^(٢) والمحقق الثاني ^(٣) ونسبه العلامة الحلي إلى مذهب فقهاء أهل البيت ^(٤).

٢- الروايات من الفريقين :

حيث إنّ ظاهر بعضها كون البسملة جزءاً من كلّ سورة - عدا براءة - وبعضها وارد في خصوص سورة الفاتحة .

١- فمن طريق الجمهور وردت روايات كثيرة :

منها : ما رواه أنس ، قال : « بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة ثم رفع رأسه متبسماً ، فقلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال : أنزلت عليّ أنفأ سورة ، فقرأ : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ * إِنَّا عَطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿٥﴾ » .

(١) الخلاف ١ : ٣٣٠ م ، ٨٢ .

(٢) الذكري ٣ : ٢٩٨ .

(٣) جامع المقاصد ٢ : ٢٤٤ .

(٤) المنتهى ٥ : ٤٨ .

(٥) صحيح مسلم ٣ : ٣٠٠ ح ، ٤٠٠ . سنن النسائي ١ : ١٤٣ .

سنن أبي داود ١ : ٢٠٨ ح ، ٧٨٤ .

المعروف بل المتسالم عليه عند الشيعة الإمامية ^(١) أنّ البسملة جزء من كلّ سورة بُدئت بها ^(٢) ، وذهب إليه ابن عباس وابن المبارك ، وأهل مكة كابن كثير وأهل الكوفة كعاصم والكسائي وغيرهما سوى حمزة ، وذهب إليه غالب أصحاب الشافعي ^(٣) ، ونسب أيضاً إلى ابن عمر وابن الزبير وأبي هريرة وعطاء وطاوس وسعيد بن جبير ومكحول والزهري وأحمد بن حنبل في رواية عنه وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد القاسم ابن سلام ^(٤) ، واختاره السيوطي ^(٥) والفخر الرازي ^(٦) .

(١) لقد توقّف بعض الفقهاء المعاصرين في الحكم بجزئيتها في غير الفاتحة ، وإن لزم قراءتها قبل السورة في الصلاة فتوى أو احتياطاً [انظر : المسائل المتخبة (السيستاني) : ١٢١ م ، ٢٦٩ . منهاج الصالحين (الفيض) ١ : ٢٥٠ م ، ٦١١] .

(٢) انظر : الخلاف ١ : ٣٢٨ م ، ٨٢ . التحرير ١ : ٢٤٣ . الذكري ٣ : ٢٩٨ . جواهر الكلام ٣ : ٤٣ .

(٣) انظر : تفسير روح المعاني (الآلوسي) ١ : ٣٩ . تفسير ابن كثير ١ : ١٧ . تفسير الخازن ١ : ١٨ . وغيرها .

(٤) انظر : تفسير ابن كثير ١ : ١٦ .

(٥) الدر المنثور ٧ : ١ .

(٦) التفسير الكبير ١ : ١٩٥ .



وظاهرها جزئية البسملة التي قرأها
للسورة النازلة ، لا أنها من باب آخر من
قبيل كون قراءتها أدباً قرآنياً ، أو أنها
فاصلة بين كلّ سورتين ، أو غير ذلك فإنها
عنايات فائقة بحاجة إلى بيان .

ومنها : ما أخرجه الدارقطني بسند
صحيح عن عليّ عليه السلام : « أنه سئل عن
السبع المثاني ، فقال : الحمد لله ربّ
العالمين ، فقليل له : إنما هي ستّ آيات ،
فقال : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ آية » ^(١) .

ومنها : ما أخرجه الدارقطني أيضاً بسند
صحيح عن أبي هريرة قال : « قال رسول
الله ﷺ : إذا قرأتُم الحمد فأقرأوا ﴿ بسم
الله الرحمن الرحيم ﴾ ، فإنها أمّ القرآن وأمّ
الكتاب والسبع المثاني ، و ﴿ بسم الله
الرحمن الرحيم ﴾ إحدى آياتها » ^(٢) .

إلا أنّ هاتين الروایتين الأخيرتين
تخصّصان بالفاتحة ، فلا تدلّان على جزئية
البسملة في غيرها .

٢- ومن طريق الخاصّة : روايات

كثيرة ^(١) :

منها : ما عن معاوية بن عمّار ، قال :
« قلت لأبي عبدالله عليه السلام : إذا قمت للصلاة
أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة
القرآن ؟ قال : نعم . قلت : فإذا قرأت فاتحة
القرآن أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم مع
السورة ؟ قال : نعم » ^(٢) .

وقد استدلّ جملة من الفقهاء بذيل
الرواية على جزئية البسملة في كلّ سورة
أخرى تقرأ في الصلاة غير الحمد أيضاً ،
حيث إنّ السؤال ليس عن الجواز ، فإنّه
مسلم عند الكلّ ، بل من الضروريات ، ولا
عن الاستحباب ؛ لوضوحه أيضاً لا سيّما
لمثل معاوية بن عمّار ، فإنّ جواز قراءة
القرآن مساقو لرجحانه ، فلا محالة يكون
السؤال فيها عن الوجوب ، وقد أمضاه
الإمام عليه السلام بقوله : « نعم » . ومن الواضح أنّ
الوجوب في أمثال المقام يلزم الجزئية ؛
لعدم احتمال الوجوب النفسي ^(٣) .

(١) لمزيد من الاطلاع انظر : الوسائل ٦ : ٥٧ - ٦٠ ، ب ١١
من القراءة في الصلاة .

(٢) الكافي ٣ : ٣١٢ ، ح ١ .

(٣) انظر : مستند العروة الوثقى (الصلاة) ٣ : ٣٥٢ - ٣٥٣ .

وانظر أيضاً : مهذب الأحكام ٦ : ٢٧٤ .

(١) سنن الدارقطني ١ : ٣١٣ ، ح ٤٠ .

(٢) المصدر السابق : ٣١٢ ، ح ٣٦ .



الروايات المعارضة :

بشيء في رواية مع الترخيص بتركه في أخرى .

ودعوى : ظهور صحيحة الحلبيين في النهي لا مجرد عدم الوجوب والإلزام ، فتكون معارضة مع معتبرة عمّار .

جوابها : أنّ النهي أو النفي في الصحيحين منصبان على ما فرضه السائل من لزوم قراءتها في سورة أخرى ، فيكون ظاهراً في نفي الوجوب ، ولا أقلّ من أنّه في مورد توهم الوجوب ، فلا دلالة فيه على أكثر من نفي الوجوب .

٣ - سيرة المنشّعة :

لقد استقرّت سيرة المسلمين على قراءة البسملة في أوائل السور غير سورة براءة .

إلا أنّ هذا لازم أعمّ من الجزئية ، فما لم يطمأنّ بأنّ قراءتها كانت على أساس الجزئية لكلّ سورة وبقصدّها لا يمكن أن يستدلّ بالسيرة على المدّعى .

٤ - مصاحف الصحابة والتابعين :

مما لا ريب فيه أنّ مصاحف الصحابة والتابعين - قبل جمع عثمان وبعده - كانت مشتملة على البسملة ، ولو لم تكن من

وفي قبالها بعض الروايات المعارضة الصريحة في عدم الجزئية ، من قبيل صحيحة الحلبيين - عبيد الله بن عليّ ومحمّد بن عليّ - عن أبي عبد الله عليه السلام أنّهما سألاه عمّن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم حين يريد أن يقرأ فاتحة الكتاب ؟ قال : نعم ، إن شاء سرّاً وإن شاء جهراً . فقالا : أفيفرأها مع السورة الأخرى ؟ فقال : لا ^(١) .

وقد حمل ذلك فقهاؤنا على التقيّة ؛ قال السيد الخوئي رحمته الله : « وما في بعض الروايات كصحيحة الحلبيين محمول على التقيّة كما لا يخفى » ^(٢) .

ونوقش في ذلك بأنّ الحمل على التقيّة إنّما يصحّ فيما إذا استحکم التعارض بين الخبرين ولم يكن في البين جمع عرفي . وفي المقام الصحيحتان صريحتان في عدم الجزئية بينما معتبرة عمّار المتقدّمة ظاهرة فيها ، فيمكن حمل الأمر فيها على الاستحباب كما في سائر موارد الأمر

(١) الوسائل ٦ : ٦١ ، ب ١٢ من القراءة في الصلاة ، ح ٢ .

(٢) مستند العروة الوثقى (الصلاة) ٣ : ٣٥٣ .



القرآن لما أثبتوها في مصاحفهم ، فإنّ الصحابة منعت أن يدرج في المصحف ما ليس من القرآن ، حتى أنّ بعض المتقدّمين منعوا عن تنقيط المصحف وتشكيله ، فأثبتت البسملة في مصاحفهم شهادة منهم بأنّها من القرآن كسائر الآيات المتكرّرة فيه . قال العلامة الحلّي : « وقد أثبتتها الصحابة في أوائل السور بخطّ المصحف مع تشدّدهم في كتبه ما ليس من القرآن فيه ، ومنعهم من النقط والتعشير ^(١) » ^(٢) .

وما ذكرنا يبطل احتمال أن إثباتهم إيّاها كان للفصل بين السور لا لكونها جزءاً من القرآن ، ويبطل هذه الدعوى أيضاً إثبات البسملة في سورة الفاتحة ؛ فإنّه لم يتقدّمها سورة قبلها كي يحتاج إلى الفصل ، وعدم إثباتها في أوّل سورة براءة ، ولو كانت للفصل بين السور لأثبتت في الثانية ولم تثبت في الأولى ^(٣) .

وهذا الاستدلال أيضاً قابل للمناقشة ، فإنّ كون البسملة جزءاً من القرآن لا نقاش فيه عند أحد كما تقدّم ، وكذلك استحباب قراءته في ابتداء كلّ سورة ، إلّا أنّ البحث حول جزئيتها لها ، وما ذكر في هذا الاستدلال لا يعدو أن يكون دليلاً على دينك المطلبين الأوّل والثاني لا أكثر .

فالمهم في مدرك هذا الحكم هو الإجماع والتسالم الفقهي المتقدّم .

هذا ، ويترتب على جزئية البسملة بعض الأحكام ، يراجع تفاصيل ذلك تحت عنوان (بسملة) .

و - أحكام آيات الكتاب الكريم :

هناك أحكام متنوّعة تتعلّق بآيات الكتاب الكريم وفي مواطن كثيرة من الفقه :

فمنها - ما يتعلّق باحترامها :

فإنّه يجب احترام الآيات القرآنية وكذلك المصحف الذي يضمّها ، فيحرم مسّها على غير المتطهّر ويحرم تنجيسها ويجب تطهيرها إذا تنجّست ، راجع عنوان (مصحف) .

(١) في المفردات (٥٦٧) : « المُشور في المصاحف :

علامة العشر الآيات » . وفي العين (١ : ٢٤٨) :

« والعاشرة : حلقة من عواشر المصحف . ويقال

للهلقة : التعشير » .

(٢) التذكرة ٣ : ١٣٣ .

(٣) انظر : البيان في تفسير القرآن (الخوئي) : ٤٦٧ - ٤٧٨ .



ومنها - ما يتعلّق بجوب أو استحباب تعليمها وجواز أخذ الأجرة عليه أو جعله مهرًا في النكاح ، راجع عنوان (إجارة ، نكاح) .

ومنها - ما يتعلّق بآيات الأحكام أو آيات السجدة ، راجع (آيات الأحكام ، آيات السجدة) .

ومنها - ما يتعلّق بتلاوتها :

وقد تعرّض الفقهاء لذلك في مواطن عديدة من الفقه ، منها :

١ - وجوب قراءة سبع آيات في الصلاة لمن لا يحسن الفاتحة ويحسن غيرها مع عدم إمكان التعلّم ولو لضيق الوقت ^(١) .
(انظر: الصلاة - القراءة)

٢ - جواز تكرار الآية في الصلاة ، قال السيد اليزدي : « يجوز تكرار الآية في الفريضة وغيرها والبكاء ، ففي الخبر : « كان عليّ بن الحسين عليه السلام إذا قرأ ﴿ مالك يوم الدين ﴾ يكرّرها حتى يكاد يموت » ^(٢) ، وفي آخر عن موسى

ابن جعفر عليه السلام عن الرجل يصلي ، له أن يقرأ في الفريضة ، فتمرّ الآية فيها التخويف فيبكي ويردّد الآية ؟ قال : « يردّد القرآن ما شاء ، وإن جاءه البكاء فلا بأس » ^(١) « ^(٢) .

(انظر: صلاة - قراءة)

٣ - وجوب الترتيب بين آيات الحمد والسورة ، وكذا الموالات في قراءة الصلاة ^(٣) .
(انظر: صلاة - قراءة)

٤ - جواز الاكتفاء بقراءة آية واحدة تامّة الفائدة في خطبة صلاة الجمعة ، كما اختاره بعض ^(٤) ، بل في جامع المقاصد : « المراد بالآية التامّة الفائدة ما يستقلّ بإفادة معنى يعتدّ به بالنسبة إلى مقصود الخطبة سواء تضمّنت وعداً أو وعيداً أو حكماً أو قصصاً ، فلا يجزي نحو قوله تعالى : ﴿ مدهامتان ﴾ ^(٥) ولا نحو ﴿ وألقي السحرة ساجدين ﴾ ^(٦) » ^(٧) .

(١) الوسائل ٦: ١٥٢ ، ب ٦٨ من القراءة في الصلاة ، ح ٣ .

(٢) العروة الوثقى ١: ٦٦٢ ، ٤م .

(٣) المصدر السابق: ٦٥٢ ، ٣٦م .

(٤) جواهر الكلام ١١: ٢١٤ .

(٥) الرحمن: ٦٤ .

(٦) الأعراف: ١٢٠ .

(٧) جامع المقاصد ٢: ٣٩٦ .

(١) نهاية الإحكام ١: ٤٧٣ . العروة الوثقى ١: ٦٥٢ ، م ٣٤ .

(٢) الوسائل ٦: ١٥١ ، ب ٦٨ من القراءة في الصلاة ، ح ١ .



وأشدّ كراهة قراءة سبعين ، فهذه مرتبة ثانية للكراهة . وقد تفرّد المحقّق الحلّي بثبوت مرتبة ثالثة للكراهة فقال : « وما زاد أغلظ كراهية »^(١) .

وقد وقع بحث في ما هو المراد بالكراهة هنا ، فهل هي بمعنى أقلية الثواب أو المرجوحية الصرفة ؟ قال المحقّق النجفي : « لا يبعد الثاني ، لكن يستفاد من جملة من الأصحاب الأوّل »^(٢) .

(انظر : جنابة)

٦- من مستحبات قراءة القرآن حتى في الصلاة أن يرتّل في قراءته وأنّه إذا مرّ بآية فيها ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ أو ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ قال : (لبيك ربنا) ، وإذا مرّ بآية رحمة سألها ، وبآية غضب استعاذ بالله تعالى منه^(٣) . ويدلّ على الجميع المرسّل المروي في التهذيب عن ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « ينبغي للعبد إذا صلى أن يرتّل في قراءته ، فإذا مرّ بآية فيها ذكر الجنة وذكر النار سأل الله الجنة وتعوّذ

في حين ذهب آخرون إلى وجوب سورة خفيفة^(١) . (انظر : صلاة - قراءة)

٥- كراهة قراءة الجنب والحائض والنفساء ما زاد على سبع آيات من غير العزائم على المشهور^(٢) . ويظهر الخلاف ممّن قيّد الكراهة بما فوق السبعين كابن حمزة^(٣) .

وأما قراءة السبع فلا كراهة فيها عند المشهور ، بل قال المحقّق النجفي : « لا أعرف فيه خلافاً إلّا من ابن سعيد في الجامع حيث أطلق كراهة قراءة الجنب القرآن ... »^(٤) .

نعم ، هناك قول بحرمة القراءة مطلقاً حكاه في الذكرى عن سلار^(٥) .

وقال المحقّق النجفي : « الظاهر أنّ المراد بالسبع آيات التمايزات ، فلا يصدق بتكرير الآية الواحدة ، بل الظاهر عدم الكراهة في تكرير السبع أيضاً »^(٦) .

(١) المبسوط : ١٤٧ ، الوسيطة : ١٠٤ ، المراسم : ٧٧ .

(٢) جواهر الكلام : ٣ ، ٦٧ ، ٢٢٢ ، ٣٩٨ .

(٣) الوسيطة : ٥٥ .

(٤) جواهر الكلام : ٣ ، ٧٠ .

(٥) الذكرى : ١ ، ٢٦٩ .

(٦) جواهر الكلام : ٣ ، ٧٢ .

(١) الشرائع : ١ ، ٢٧ .

(٢) جواهر الكلام : ٣ ، ٧٢ .

(٣) كشف الغطاء : ٣ ، ١٨٩ .



بالله من النار ، وإذا مرَّ بـ ﴿ يا أيها الناس ﴾ و ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ يقول : لبّيك ربّنا «^(١) . وهناك روايات أخرى ببعض هذا المضمون أيضاً^(٢) .

كتاب مبين ﴿^(٢) (٣) .

٩ - قراءة آية الكرسي ﴿ الله لا إله إلا هو ... خَالِدُونَ ﴾ عشرّاً في كلّ ركعة من صلاة يوم الغدير - الثامن عشر من ذي الحجة - وصلاة اليوم الرابع والعشرين من ذي الحجة ، وهو يوم المباهلة^(٤) .

ويدلّ على الأوّل ما رواه الشيخ في المصباح عن الصادق عليه السلام أنّه قال : « من صلّى في هذا اليوم - يعني الرابع والعشرين من ذي الحجة - ركعتين قبل الزوال بنصف ساعة شكراً لله على ما منّ به عليه وخصّه به يقرأ في كلّ ركعة أمّ الكتاب مرّة واحدة ، وعشر مرّات « قل هو الله أحد » وعشر مرّات آية الكرسي إلى قوله : « هم فيها خالدون » ، وعشر

٧ - استحباب الوقف على فواصل الآيات^(٣) . واستدلّوا له بالمرسل المروي في مجمع البيان عن أمّ سلمة أنّها قالت : « كان النبي ﷺ يقطع قراءته آية آية »^(٤) وغيره الوارد في بيان معنى الترتيل^(٥) .

٨ - يشترط قراءة بعض الآيات في صلوات مستحبة معيّنة كالغفيلة ، حيث يقرأ في الركعة الأولى : ﴿ وذا النون إذ ذهب مغاضباً فظنّ أن لن نقدر عليه فنادى في الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين * فاستجبنا له ونجّيناه من الغم وكذلك ننجي

(١) التهذيب ٢: ١٢٤ ، ح ٤٧١ . وعنه في الوسائل ٦: ٦٨ ، ب ١٨ من القراءة في الصلاة ، ح ١ .

(٢) انظر : الوسائل ٦: ٦٩ ، ب ١٨ من القراءة في الصلاة ، ح ٢ ، ٣ ، ٢١٥ ، ٢٧ من قراءة القرآن .

(٣) العروة الوثقى ١: ٦٦١ .

(٤) مجمع البيان ٥: ٣٧٨ . وعنه في الوسائل ٦: ٢٠٨ ، ب ٢١ من قراءة القرآن ، ح ٥ .

(٥) الحبل المتين: ٢١٤ ، بحار الأنوار ٨٤: ١٨٨ .

(١) الأنبياء: ٨٧-٨٨ .

(٢) الأنعام: ٥٩ .

(٣) الدروس ١: ١٣٧ . كشف الغطاء ٣: ٢٨٧ .

(٤) كشف الغطاء ٣: ٢٨٥ .



مَرَّات « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ »...^(١).

وفي الركعة الرابعة أواخر سورة البقرة قوله تعالى: ﴿ آمَنَ الرُّسُلُ... ﴾^(١).

وعلى الثاني ما رواه العبدى عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل في فضل يوم الغدير والأعمال المستحبة فيه: «... ومن صَلَّى فيه ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل أن تزول مقدار نصف ساعة يسأل الله عز وجلَّ يقرأ في كل ركعة سورة الحمد مرة، وعشر مَرَّات « قل هو الله أحد » وعشر مَرَّات آية الكرسي، وعشر مَرَّات « إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ » عدلت عند الله عز وجلَّ مئة ألف حجة ومئة ألف عمرة... »^(٢).

١٠- استحباب قراءة بعض الآيات في بعض النوافل اليومية:

أ- ففي نوافل الزوال يستحب بعد الحمد والتوحيد في الركعة الثالثة قراءة آية الكرسي^(٣).

(١) الوسائل ٨: ١٧١، ب ٤٧ من الصلوات المندوبة، ح ١.

(٢) مصباح المنهج: ٧٥٨. وعنه في الوسائل ٨: ٨٩، ب ٣ من الصلوات المندوبة، ح ١.

(٣) البقرة: ٢٥٥ - ٢٥٧.

وفي الركعة الخامسة خمس آيات من آل عمران قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ... ﴾^(٢).

وفي الركعة السادسة ثلاث آيات السخرة: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ... قَرِيبٌ مِنْ

(١) البقرة: ٢٨٥ - ٢٨٦. ﴿ آمَنَ الرُّسُلُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كُنتُمْ حَمَلَةً عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾.

(٢) آل عمران: ١٩٠ - ١٩٤. ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ * رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُدَادِيً يُبَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنا مِنَ الْآثَرِ * رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْوَعْدَ ﴾.



المحسنين ﴿^(١)﴾.

وفي الركعة السابعة الآيات من الأنعام
﴿وجعلوا لله شركاء... وهو اللطيف الخبير﴾^(٢).

وفي الركعة الثامنة وآخر سورة الحشر:
﴿لو أنزلنا هذا القرآن...﴾ إلى آخرها^(٣).

(١) الأعراف: ٥٤-٥٦. ﴿إِنْ رَيْبُكُمْ مِنَ اللَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُحْشِي
اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَبِيبًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ
مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ
الْعَالَمِينَ * أَذْعُوا رَيْبَكُمْ تَضَرَّعًا وَخَفِيًّا إِنَّهُ لَا يُجِبُ
الْمُتَعَدِّينَ * وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا
وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ.

(٢) الأنعام: ١٠٠-١٠٣. ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ
وَحَرَّفُوا لَهُ بَيِّنَ وَبَيِّنَ بَغْيَرٍ عَلِمَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا
يَصِفُونَ * يَدْبِعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ
وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ
* ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ
وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ * لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ
الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ.

(٣) الحشر: ٢١-٢٤. ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ
خَاشِعًا مُصَادَعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا
لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ * هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ
الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ * هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا
إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَلَمْ يَكُنْ لَكَ الْفُتُورُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُتَهَيِّئُ
الْمُزَيَّرُ الْعَجَبُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ
اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ
مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ.

ويدلّ عليه ما رواه محسن الميثمي عن
أبي عبد الله عليه السلام قال: « يقرأ في صلاة
الزوال في الركعة الأولى الحمد وقل هو الله
أحد، وفي الركعة الثانية الحمد وقل يا أيها
الكافرون، وفي الركعة الثالثة الحمد وقل هو
الله أحد وآية الكرسي، وفي الركعة الرابعة
الحمد وقل هو الله أحد وآخر البقرة ﴿آمن
الرسول﴾^(١) إلى آخرها، وفي الركعة الخامسة
الحمد وقل هو الله أحد والخمس آيات من
آل عمران: ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ لَا تَخْلُقُ الْمِيعَادَ﴾^(٢)، وفي
الركعة السادسة الحمد وقل هو الله أحد
وثلاث آيات السخرة: ﴿إِنْ رَيْبُكُمْ مِنَ اللَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ
رَحْمَةُ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٣)، وفي
الركعة السابعة الحمد وقل هو الله أحد
والآيات من سورة الأنعام ﴿وجعلوا لله
شركاء الجن﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿وهو اللطيف
الخبير﴾^(٤)، وفي الركعة الثامنة الحمد
وقل هو الله أحد وآخر سورة الحشر من

(١) البقرة: ٢٨٥.

(٢) آل عمران: ١٩٠-١٩٤.

(٣) الأعراف: ٥٤-٥٦.

(٤) الأنعام: ١٠٠-١٠٣.



وقل هو الله أحد خمس عشرة مرة ، ويدعو بعدها بما أحب ^(١) .

٣- وفي نوافل المغرب تستحبّ بعد الحمد قراءة أربع آيات من أول سورة البقرة ، ومن وسط السورة قوله تعالى : ﴿ وَالْهَكَمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ... لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ثُمَّ التوحيد خمس عشرة مرة في الركعة الثالثة ، ويقرأ في الركعة الرابعة آية الكرسي وآخر سورة البقرة ثمّ التوحيد خمس عشرة مرة ^(٢) .

وروي أن أبا الحسن العسكري عليه السلام « كان يقرأ في الركعة الثالثة الحمد وأول الحديد إلى قوله ﴿ وهو عليم بذات الصدور ﴾ ^(٣) وفي الرابعة الحمد وآخر الحشر » ^(٤) .

٤- وفي نافلة العشاء [= الوتيرة] يستحبّ قراءة آية الكرسي في أولى الوتيرة ^(٥) .

قوله : ﴿ لو أنزلنا هذا القرآن على جبل ﴾ ^(١) إلى آخرها ، فإذا فرغت فقل : اللهم مقلب القلوب والأبصار ثبت قلبي على دينك ولا ترغ قلبي بعد إذ هديتني وهب لي من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب سبع مرّات ثمّ تقول : أستجير بالله من النار سبع مرّات » ^(٢) .

وفي مصباح الشيخ : روي أنه يستحبّ أن يقرأ في كلّ ركعة الحمد وإنّا أنزلناه وقل هو الله أحد وآية الكرسي ^(٣) .

٢- روى الشيخ رحمته الله في مصباح استحباب صلاة ركعتين بين العشاءين يقرأ في الأولى منهما بعد الحمد عشر آيات من أول البقرة ، وآية السخرة ، وقوله تعالى : ﴿ وَالْهَكَمُ إِلَهُ وَاحِدٌ ... لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٤) ،

(١) الحشر: ٢١ - ٢٤ .

(٢) الوسائل ٦: ٦٣ ، ب ١٣ في القراءة في الصلاة ، ح ١ . وانظر : كشف اللثام ٤: ٥٦ - ٥٧ . الحقائق ٦: ٨٢ - ٨٣ . كشف الغطاء ٣: ٤٨٠ .

(٣) مصباح المتعبد: ٣٧ .

(٤) البقرة: ١٦٣ - ١٦٤ . ﴿ وَالْهَكَمُ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْثَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَبَيَّنَ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضَرِّيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ .

(١) انظر : جواهر الكلام ٧: ٤٣ . مصباح المتعبد: ١٠٨ .

(٢) انظر : كشف اللثام ٤: ٥٨ . مصباح المتعبد: ٩٨ .

(٣) الحديد: ٦ .

(٤) انظر : كشف اللثام ٤: ٥٨ . كشف الغطاء ٣: ٤٧٩ .

مصباح المتعبد: ٩٨ .

(٥) انظر : كشف اللثام ٤: ٥٨ .



الفجر؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: إقرأ الخمس آيات التي في آخر آل عمران إلى ﴿إِنَّكَ لَا تَخْلَفُ الْمِيعَادَ﴾ وقل: استمسكت...»^(١).

١٢ - استحباب قراءة الآيات الخمس من آخر آل عمران عند القيام لصلاة الليل^(٢). كما هو المروي عن الصادق عليه السلام في ذكر صلاة النبي ﷺ، قال: «كان يؤتى بطهور فيخمر عند رأسه، ويوضع سواكه تحت فراشه ثم ينام ما شاء الله فإذا استيقظ جلس ثم قلب بصره في السماء ثم تلا الآيات من آل عمران: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآيات، ثم يستن ويتطهر...»^(٣).

١٣ - يستحب بعد صلاة الجمعة قبل أن يصلي صلاة أخرى قراءة الحمد مرة وكل من التوحيد والمعوذتين سبع مرات وآية الكرسي وآية السخرة وآخر التوبة ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ...﴾ إلى آخرها؛ وروى المفيد في

ويدل عليه ما رواه هشام بن سالم عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، قال: «لا تركوا ركعتين بعد عشاء الآخرة فإنها مجلبة للرزق تقرأ في الأولى الحمد وآية الكرسي وقل يا أيها الكافرون، وفي الثانية الحمد وثلاث عشر مرة قل هو الله أحد...»^(١).

وورد أيضاً استحباب قراءة مئة آية في نافلة العشاء^(٢)؛ لما روي عن الصادق عليه السلام في عده لصلاة النافلة قال: «ركعتان بعد العشاء الآخرة يقرأ فيهما مئة آية قائماً أو قاعداً والقيام أفضل...»^(٣).

١١ - يستحب الفصل بين الغداة ونافلتها المدسوسة في صلاة الليل بالاضطجاع على الجانب الأيمن وقراءة الآيات الخمس من آخر آل عمران^(٤).

ويدل عليه رواية سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «سألت عمّا أقول إذا اضطجعت على يميني بعد ركعتي

(١) انظر: فلاح السائل: ٢٥٨.

(٢) جواهر الكلام ٧: ١٨.

(٣) الوسائل ٤: ٥١، ١٣ من أعداد الفرائض، ح ١٦.

(٤) جواهر الكلام ٧: ٣٥ والآيات من سورة آل عمران:

١٩٠ - ١٩٤.

(١) الوسائل ٦: ٤٩١، ب ٣٢ من التعقيب، ح ١.

(٢) المقنع: ٧٢. كشف الغطاء ٣: ١٧٠. جواهر الكلام ٧:

٣١.

(٣) الوسائل ٤: ٢٧٠، ٢٧١، ب ٥٣ من المواقيت، ح ١، ٤.



المقنعة عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «مَنْ قرأ هذه الآيات حين يفرغ من صلاة الجمعة قبل أن يثني رجله كانت كفارة له ما بين الجمعة إلى الجمعة» ^(١).

وقد رواه الشيخ في التهذيب عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قال بعد الجمعة حين ينصرف جالساً من قبل أن يركع الحمد مرة وقل هو الله أحد سبعاً وقل أعوذ بربّ العلق سبعاً وقل أعوذ بربّ الناس سبعاً وآية الكرسي وآية السخرة وآخر قوله: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم﴾ إلى آخرها كانت كفارة ما بين الجمعة إلى الجمعة» ^(٢).

١٤- استحباب قراءة خمسين آية بعد تعقيب صلاة الصبح ^(٣).

ويدلّ عليه ما رواه معمر بن خلاد عن الرضا عليه السلام قال: «سمعتة يقول: ينبغي للرجل إذا أصبح أن يقرأ بعد التعقيب خمسين آية» ^(٤).

١٥- من التعقبات المستحبة بعد الصلاة قراءة الحمد وآية الكرسي وآية ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ...﴾ ^(١) وآية الملك ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعْزِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ^(٢).

ويدلّ عليه ما رواه يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لَمَّا أمر الله هذه الآيات أن يهبطن إلى الأرض تعلّقن بالعرش وقلن: أي ربّ إلى أين تهبطنا إلى أهل الخطايا والذنوب؟! فأوحى الله عزّ وجلّ إليهنّ: إهبطن فوعزّتي وجلالي لا يتلوكنّ أحد من آل محمّد وشيعتهم في دبر ما افترضت عليه إلّا نظرت إليه بعيني المكنونة في كلّ يوم سبعين نظرة أقضي له في كلّ نظرة سبعين حاجة وقبلته على ما كان فيه من المعاصي، وهي: أمّ الكتاب و ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ وآية الكرسي، وآية الملك» ^(٣).

(١) المقنعة: ١٦٠ - ١٦١.

(٢) التهذيب ٣: ١٨، ح ٦٥. وانظر: الوسائل ٧: ٣٩٧.

ب ٤٨ من صلاة الجمعة، ح ١.

(٣) كشف الغطاء ٣: ٢٢٤.

(٤) الوسائل ٦: ١٩٨، ب ١٥ من قراءة القرآن، ح ٣.

(١) آل عمران: ١٨.

(٢) آل عمران: ٢٦. انظر: العروة الوثقى ١: ٧٠٤.

(٣) الوسائل ٦: ٤٦٧، ب ٢٣ من التعقيب، ح ١.



١٦ - تعرّض بعض الفقهاء إلى استحباب قراءة آيات معيّنة من القرآن الكريم في حالات أو أوقات أو أماكن خاصة ، مثل :

١ - استحباب قراءة آية الكرسي وآيتين بعدها ثم آية السخرة ثم ثلاث آيات من آخر البقرة عند المحتضر ^(١).

ويدلّ عليه ما في دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد أنّه قال : « يستحبّ لمن حضر النازع أن يقرأ عند رأسه آية الكرسي وآيتين بعدها ويقرأ ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ إلى آخر الآية ثم ثلاث آيات من آخر البقرة ... » ^(٢).

٢ - يستحبّ لمن أتى الموقف بعرفات قراءة عشر آيات من أول سورة البقرة ثم التوحيد ثلاث مرّات ثم آية الكرسي ثم آية السخرة ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي ... قريب من

(١) كشف اللثام ٢: ١٩٧ - ١٩٨. العروة الوثقى ١: ٣٧٥.

مستمك العروة الوثقى ٤: ٢٥. التنقيح في شرح

العروة الوثقى (الطهارة) ٨: ٣٩.

(٢) دعائم الإسلام ١: ٢١٩. وعنه في بحار الأنوار ٨١:

٢٤٣، ذيل الحديث ٢٩.

المحسنين ﴿ ^(١) ، كما في رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا أتيت الموقف فاستقبل البيت وسبّح الله مئة مرّة وكبّر الله مئة مرّة وتقول ما شاء الله لا قوّة إلا بالله مئة مرّة - إلى أن قال : - ثم تقرأ عشر آيات من أول سورة البقرة ثم تقرأ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ثلاث مرّات وتقرأ آية الكرسي حتى تفرغ منها ثم تقرأ آية السخرة : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا ﴾ إلى آخره ... » ^(٢).

٣ - استحباب قراءة ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ... ﴾ إلى قوله : ﴿ لَا تُخَلِّفُ الْمِيعَادَ ﴾ تمام خمس آيات ^(٣) وآية الكرسي والمعوذتين وآية السخرة عند

(١) الحدائق ١٦: ٣٨٧. جواهر الكلام ١٩: ٥٤. وفي

المقنعة (٤١٠): « وليقرأ عشر آيات من أول سورة

البقرة، وآية الكرسي، وآخر البقرة من قوله: ﴿لله ما في

السموات وما في الأرض﴾ إلى آخرها، وآية الشّخرة:

﴿إِنَّ رَبَّكُمْ... المحسنين﴾، وثلاث آيات من آخر

الحشر، وليقرأ المعوذتين».

(٢) الوسائل ١٣: ٥٤٠، ب ١٤ من الإحرام والوقوف

بمرفة، ح ٤.

(٣) آل عمران: ١٩٠ - ١٩٤.



دخول المسجد . روى ذلك الشهيد في الذكرى عن ابن الجنيد ^(١) .

٤ - استحباب قراءة الآية الأخيرة من سورة الكهف عند النوم ^(٢) وهي قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ ^(٣) .

فقد روي عن الصادق عليه السلام أنه قال : « ما من عبد يقرأ آخر الكهف حين ينام إلا استيقظ الساعة التي يريد » ^(٤) .

وفي رواية أخرى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : « من قرأ عند منامه ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ الآية سطع له نور إلى المسجد الحرام حشو ذلك النور ملائكة يستغفرون له حتى يصبح » ^(٥) .

وفي رواية ثالثة عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : « ما من عبد يقرأ ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ

مِثْلُكُمْ ﴾ إلى آخر السورة إلا كان له نورٌ من مضجعه إلى بيت الله الحرام ، فإن كان له نورٌ إلى بيت الله الحرام كان له نورٌ إلى بيت المقدس » ^(١) .

٥ - يستحب إذا أصبح وأمسى قراءة آية الكرسي وآخر الحشر وعشر آيات من الصافات و ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * ^(٢) . ﴿ قَبَسْنَا مِنَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ * وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾ * يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُخِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ ^(٣) .

ويدل عليه ما رواه أبو بصير عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام في حديث قال : « تقول إذا أصبحت وأمسيت : الحمدُ لربِّ الصباح الحمد لفالق الإصباح مرتين - إلى أن قال : - وتقرأ آية الكرسي ، وآخر الحشر ، وعشر آيات من الصافات

(١) الذكرى ٣ : ١٣٥ ، وانظر أيضاً : بحار الأنوار ٨٠ : ٣٥٤ - ٣٥٥ .

(٢) كشف الغطاء ٣ : ٤٦٨ .

(٣) الكهف : ١١٠ .

(٤) انظر : الوسائل ٦ : ٢٢٩ ، ب ٣٥ من قراءة القرآن ، ح ١ .

(٥) المصدر السابق : ٢٢٩ - ٢٣٠ ، ح ٢ .

(١) المصدر السابق : ٢٣٠ ، ح ٣ .

(٢) الصافات : ١٨٠ - ١٨٢ .

(٣) كشف الغطاء ٣ : ٤٩٢ ، والآيات الأخيرة من سورة

الروم : ١٧ - ١٩ .



و ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ * وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ * يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُخَيِّ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ (١) .

لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ (١) ، ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (٢) ، ﴿وَأَقْوَصُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ (٣) ، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (٤) ، ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ (٥) ، ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ (٦) (٧) .

ويدلّ عليه ما رواه ابن طاووس في الدرود الواقية فإنه - بعد أن روى عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام أنه كان إذا دخل شهر جديد يصلي أول يوم منه ركعتين ويتصدق بما يتسهّل فيشتري به سلامة ذلك الشهر كله - قال : أقول : رأيت في غير هذه الرواية زيادة : فقال : « ويستحب إذا فرغت من هذه الصلاة أن تقول : بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرّها ومستودعها كلّ في كتابٍ مبين ﴾ (٢) ، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بَضْرٍ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرْذِكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (٣) ، ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بَضْرٍ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٤) ، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (٥) ، ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ

٦- يستحب أن يقرأ بعد صلاة أول الشهر هذه الآيات : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (٢) ، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بَضْرٍ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرْذِكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (٣) ، ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بَضْرٍ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٤) ، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (٥) ، ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ

(١) الكهف: ٣٩.

(٢) آل عمران: ١٧٣.

(٣) غافر: ٤٤.

(٤) الأنبياء: ٨٧.

(٥) القصص: ٢٤.

(٦) الأنبياء: ٨٩.

(٧) العروة الوثقى ٢: ١٠٨، مستند الشيعة ٧: ٣٦٧.

(١) الوسائل ٧: ٢٢٨، ب ٤٩ من الذكر، ح ٨.

(٢) هود: ٦.

(٣) يونس: ١٠٧.

(٤) الأنعام: ١٧.

(٥) الطلاق: ٧.



شيءٍ قدير ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ يجعل الله بعد عسر يسرا ﴾ ، ﴿ حسبنا الله
ونعم الوكيل ﴾ ، ﴿ وأفوض أمري إلى الله إن الله
بصير بالعباد ﴾ ، ﴿ لا إله إلا أنت سبحانك إنني
كنت من الظالمين ﴾ ، ﴿ رب إني لما أنزلت إليّ
من خير فقير ﴾ ، ﴿ رب لا تدركني فردأ وأنت
خير الوارثين ﴾ ^(١) .

أَدْخَلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ
وَأَجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا ^(١) .

هذا، مضافاً إلى بعض الأدعية في
السفر. وذكروا لقراءة كل من هذه الآيات
موضعاً وحالاً معيناً ^(٢) .

٨- استحباب قراءة خمسين آية في كل
يوم ^(٣) .

ويدل عليه ما رواه حريز عن الإمام
أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال : « القرآن عهد
الله إلى خلقه فقد ينبغي للمرء المسلم أن
ينظر في عهده وأن يقرأ في كل يوم
خمسين آية » ^(٤) .

٩- من الآيات التي نصّت الروايات على
استحباب قراءتها : قراءة أربع آيات من أول
البقرة ، وآية الكرسي ، وآيتين بعدها ،
وثلاث آيات من آخرها ، حتى لا يرى في

٧- استحباب التسمية ، وقراءة آية
الكرسي ، والسحرة ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا
هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي
مُنْزَلاً مُبَارَكاً وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ ﴾ ^(٣) .
وقراءة ما يتعلق بالحفظ من الآيات كقوله
تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ ^(٤) ،
وقوله تعالى : ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْزَنْ إِنَّ
اللَّهَ مَعَنَا ﴾ ^(٥) ، وآية الكرسي حين يأخذ
مضجعه و ﴿ الْخُذْ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا
لِنَسْتَكْبِرَ وَلَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾ ^(٦) ، و ﴿ رَبِّ

(١) الدرود الواقية: ٤٣ - ٤٤. وعنه في المستدرک ٦: ٣٤٨

- ٣٤٩، ب ٣٧ من الصلوات المندوبة، ذیل الحديث ١.

بحار الأنوار: ٨٠: ٣٥٤.

(٢) الزخرف: ١٣.

(٣) المؤمنون: ٢٩.

(٤) الشعراء: ٦٢.

(٥) التوبة: ٤٠.

(٦) الأعراف: ٤٣.

(١) الإبراء: ٨٠.

(٢) جواهر الكلام: ١٨: ١٣٩ - ١٤٥. العروة الوثقى: ٢.

٤١٣. كشف الغطاء: ٤: ٤٢٢ - ٤٢٣. وانظر: الوسائل

١١: ٣٨١ - ٣٨٢، ب ١٩ من آداب السفر، ح ١ ر ٣٩٦.

ب ٢٤، ح ٢ و ٣٨٧، ب ٢٠. بحار الأنوار: ٧٦: ٢٤٨.

(٣) كشف الغطاء: ٣: ٤٧٠.

(٤) الوسائل: ٦: ١٩٨، ب ١٥ من قراءة القرآن، ح ١.



فقد روي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
« يَا عَلِيُّ عَلَيْكَ بِتِلَاوَةِ آيَةِ الْكَرْسِيِّ فِي دُبُرِ
صَلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ فَإِنَّهُ لَا يَحَافِظُ عَلَيْهَا إِلَّا نَبِيٌّ
أَوْ صَدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ » ^(١).

ومنها : قراءتها سبع مرّات بعد الركعتين
الأُوليين من صلاة الأعرابي ^(٢).

ومنها : قراءتها وإهداء ثوابها لأهل
القبور ^(٣)، فقد روي : من قرأ آية الكرسي
وجعل ثوابها لأهل القبور ، جعل الله له من
كُلِّ حَرْفٍ مَلَكًا يَسْتَبِحُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .
وغير ذلك من الروايات ^(٤).

هذا كلّهُ ، مضافاً إلى ما ورد في فضل
آية الكرسي ، ومنه ما عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
« إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ ذُرْوَةً وَذُرْوَةُ الْقُرْآنِ آيَةُ
الْكُرْسِيِّ ، وَمَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكَرْسِيِّ مَرَّةً صَرَفَ
اللَّهُ عَنْهُ أَلْفَ مَكْرُوهٍ مِنْ مَكَارِهِ الدُّنْيَا وَأَلْفَ
مَكْرُوهٍ مِنْ مَكَارِهِ الْآخِرَةِ ، أَيْسَرَ مَكْرُوهٍ

نَفْسِهِ وَمَالِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ ، وَلَا يَقْرِبُهُ
الشَّيْطَانُ ، وَلَا يَنْسَى الْقُرْآنَ ^(١) ؛ لَمَّا رَوَى
عَنِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ
قَرَأَ أَرْبَعَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ الْبَقَرَةِ وَآيَةِ
الْكُرْسِيِّ وَآيَتَيْنِ بَعْدَهَا وَثَلَاثَ آيَاتٍ
مِنْ آخِرِهَا لَمْ يَرِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ شَيْئًا
يَكْرَهُهُ وَلَا يَقْرِبُهُ الشَّيْطَانُ وَلَا يَنْسَى
الْقُرْآنَ » ^(٢).

١٠- وقد ورد التأكيد على بعض الآيات
كآية الكرسي - مضافاً إلى ما ذكرنا - في
موارد :

منها : استحباب قراءتها بعد الوضوء ^(٣).

ومنها : قراءتها عند الميّت بعد وضعه في
القبر ^(٤).

ومنها : قراءتها بعد استفتاح صلاة
الليل ^(٥).

ومنها : قراءتها دبر كل صلاة ^(٦)،

(١) الوسائل ٦ : ٤٧٤ ، ب ٢٤ من التعقيب ، ح ١٣ .

(٢) جواهر الكلام ٧ : ٦٩ .

(٣) كشف الغطاء ٢ : ٣٠٠ . الوسائل ٣ : ٢٠٠ ، ب ٣٤ من

الدفن ، ح ٤ .

(٤) انظر : مستدرک الوسائل ٢ : ٣٤٠ ، ب ٣٢ من الدفن ،

ح ٥ ، ٧ .

(١) كشف الغطاء ٣ : ٤٧١ .

(٢) الوسائل ٦ : ٢٥٠ ، ب ٥١ من قراءة القرآن ، ح ٢ .

(٣) جواهر الكلام ٢ : ٣٣٩ . كشف الغطاء ٢ : ٩٥ .

(٤) جواهر الكلام ٤ : ٣٠٧ .

(٥) كشف الغطاء ٣ : ١٦٣ .

(٦) المصدر السابق : ٢٣٣ .



الدنيا الفقر، وأيسر مكاره الآخرة عذاب القبر، وإنني لأستعين بها على صعود الدرجة» (١).

ومن أحكام آية الكرسي استثنائها من كراهة الكلام في حال التخلّي، فقد نصّ الفقهاء على كراهة الكلام حال التخلّي إلا بذكر الله وآية الكرسي (٢)؛ لخبر عمر بن يزيد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسبيح في المخرج وقراءة القرآن؟ قال: لم يرخّص في الكنيف في أكثر من آية الكرسي ويحمد الله وآية» (٣). ورواه الصدوق في الفقيه بزيادة «أو آية الحمد لله ربّ العالمين» (٤).

١١- الآيات التي يستحبّ قراءتها في كلّ ليلة :

فقد روي عن الإمام أبي جعفر محمد

(١) جواهر الكلام ١٨: ١٤٠. الوسائل ١١: ٣٩٦، ب ٢٤ من آداب السفر، ح ٢.

(٢) جواهر الكلام ٢: ٧٣ - ٧٤. كشف الغطاء ٢: ١٦٢. العروة الوثقى ١: ١٨١.

(٣) انظر: التهذيب ١: ٣٥٢، ح ١٠٤٢. الوسائل ١: ٣١٢، ب ٧ من أحكام الغلوة، ح ٧.

(٤) الفقيه ١: ١٩، ح ٥٧.

الباقر عليه السلام عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: «إن من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ خمسين آية كتب من الذاكرين، ومن قرأ مئة آية كتب من القانتين، ومن قرأ مئتين آية كتب من الخاشعين، ومن قرأ ثلاثمئة آية كتب من الفائزين، ومن قرأ خمسمئة آية كتب من المجتهدين، ومن قرأ ألف آية كتب له قنطار من تبر، القنطار خمسة عشر ألف مثقال من الذهب، المثقال أربعة وعشرون قيراطاً أصغرهما مثل جبل أحد وأكبرهما ما بين السماء والأرض» (١).

ومنها - ما يتعلق بكتابتها :

ذكر بعض الفقهاء استحباب كتابة بعض الآيات في حالات معيّنة، نحو: استحباب كتابة آية الكرسي في البيوت على رأس ثمانية أذرع (٢) فيما إذا كان ارتفاعها أكثر من ثمانية أذرع، كما في الرواية المنقولة في الخصال عن أبان بن عثمان

(١) كشف الغطاء ٣: ٤٧٠. الوسائل ٦: ٢٠٢، ب ١٧ من قراءة القرآن، ح ٢.

(٢) كشف الغطاء ٣: ٩٦.



الآيتين^(١).

٢ - الزلزلة^(٢)، وهي رجفة الأرض^(٣).

٣ - أخاويف السماء، وقد عبّر عنها بعض الفقهاء بالآيات العظيمة^(٤)، وآخر عنها بالأخاويف^(٥)، وثالث عنها بالآية المخوفة^(٦)، ورابع بكلّ مخوف سماوي^(٧): نحو ريح مظلمة سوداء أو حمراء أو صفراء أو ظلمة، أو غير ذلك^(٨).

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «شكا إليه رجلٌ عبث أهل الأرض بأهل بيته وبعياله، فقال: كم سمك بيتك؟ قال: عشرة أذرع، فقال: إذرع ثمانية أذرع كما تدور واكتب عليه آية الكرسي، فإنّ كلّ بيت سمكه أكثر من ثمانية أذرع فهو محتضر يحضره الجن ويسكنونه»^(٩).

ثالثاً - الآيات الكونية :

أ - تعريفها :

هذا، وذكروا أنّ الكسوف والخسوف والزلزلة عدّة أنواع، وما عداها نوع واحد^(٩).

ويراد بها الخسوف والكسوف والزلزلة وكلّ آية مخوفة. وفيما يلي توضيح ذلك إجمالاً:

□ ثمّ إنّّه قد وقع الخلاف في بعض الحوادث الكونية أنّها من الآيات أم لا:

١ - الكسوفان، وهما انطماس نور النّيرين - الشمس والقمر - أي احتجابهما^(٢) كلّاً أو بعضاً. وقد يختصّ إطلاق الخسوف على القمر والكسوف على الشمس^(٣).

وقد أطلق عليهما في بعض الروايات :

(١) الوسائل ٧: ٤٨٤، ب ١ من صلاة الكسوف، ح ٤.

(٢) جواهر الكلام ١١: ٤٠٥.

(٣) لسان العرب ٥: ١٥٣.

(٤) الفنية: ٩٦.

(٥) كشف الغطاء ٣: ٢٧٤. جواهر الكلام ١١: ٤٠٧.

(٦) جواهر الكلام ١١: ٤٠٤. العروة الوثقى ١: ٧٢٥.

(٧) العروة الوثقى ١: ٧٢٥.

(٨) انظر: جواهر الكلام ١١: ٤٠٧.

(٩) كشف الغطاء ٣: ٢٧٦.

(١) الخصال: ٤٠٨، ح ٨.

(٢) جواهر الكلام ١١: ٤٠٠.

(٣) المصدر السابق.



- ١- كسوف النّيرين ببعض الكواكب الأخرى غير الأرض والقمر^(١).
- ٢- كسوف الكواكب الأخرى^(٢).
- ٣- أخاويف الأرض - عدا الزلزلة - كالأخسف^(٣).
- ٣- طرق ثبوت الآية :

ب - الحكم الإجمالي ومواطن البحث :
وأهم الأحكام الفقهية المتعلقة بالآيات الكونية ما يلي :

الأوّل : وجوب صلاة الآيات :

- ١ - من الفرائض الثابتة صلاة الآيات عند حدوث آية من الآيات الكونية المتقدّم ذكرها ، ويكون لها أداء وقضاء إذا لم يؤدّها المكلف في وقتها ، راجع (صلاة الآيات) .

٢ - كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْآيَاتِ :

وهي ركعتان في كلّ منهما خمسة ركوعات وسجدة واحدة بعد الخامسة من كلّ

الثاني : استحباب الغسل عند ظهور آية في السماء ، ونسب ذلك لابن الجنيّد الإسكافي^(٣).

الثالث : يكره الجماع في اليوم والليّلة اللذين يكون فيهما آية^(٤) . ولمزيد التفصيل راجع عنوان (نكاح) .

(١) انظر: العروة الوثقى ١: ٧٢٦-٧٢٧.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٧٣٠، والتعليقات عليها.

(٣) انظر: مفاتيح الشرائع ١: ٥٥. كشف الغطاء ٢: ٣١٣.

(٤) جواهر الكلام ٢٩: ٥٤.

(١) جواهر الكلام ١١: ٤٠٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق: ٤٠٧.



خاص من هذه التعاريف ، وإنما المقصود الإشارة إلى المعنى اللغوي لآيات الأحكام وهو : الآيات التي يمكن أن يستفاد منها حكم شرعي .

□ إيضاحات :

١ - الظاهر دخول الآيات التي تتضمن بيان الأحكام الخاصة بالنبي ﷺ ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَرْمَلُ * فَمَ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا * أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ ^(١) ، فقد وجّه الأمر في هذه الآية إلى النبي ﷺ بالقيام في الليل مختبراً بين النصف أو أقل من النصف بقليل أو أكثر منه بقليل ^(٢) .

والوجه في اعتبار هذه الآية وشبهها من آيات الأحكام - رغم اختصاصها بالنبي ﷺ - هو تضمنها لحكم شرعي . وربما تتعلق بغرض الفقيه من جهة البحث في اختصاصها وعدم اختصاصها به ﷺ وأدلة ذلك ، بل يمكن أن يقع الكلام والبحث في دلالتها على الوجوب أو الاستحباب .

(١) المَرْمَلُ : ١ - ٤ .

(٢) تفسير الميزان ٢٠ : ٦١ . وانظر : مسالك الأفهام إلى

آيات الأحكام (الكاظمي) ١ : ٢١٨ .

آيات الأحكام

أولاً - التعريف :

لم نعثر على تعريف لآيات الأحكام في كلمات علمائنا السابقين حسب تتبعنا ؛ ولعلهم لم يتعرضوا لتعريفها لوضوحها . وعلى كل حال فقد وجدنا لها عدة تعريفات في كتب بعض من قارب عصرنا .

فقد عُرِّفت بأنها الآيات التي تضمنت تشريعات كلية ^(١) .

أو بأنها الآيات التي تتعلق بغرض الفقيه لاستنباطه منها حكماً شرعياً ^(٢) .

أو بأنها الآيات التي تتضمن الأحكام الفقهية التي تتعلق بمصالح العباد في دنياهم وأخراهم ^(٣) .

والظاهر أنه لا يقصد معنى اصطلاحياً

(١) مقدمة فقه القرآن ١ : ٨ . المبسر في أصول الفقه : ٣٧٧ .

(٢) دائرة المعارف الشيعية (بالفارسية) ١ : ٢٣٧ . دائرة

المعارف الإسلامية الكبرى ٢ : ٧٢٢ .

(٣) التفسير والمفسرون (الذهبي) ٢ : ٤٣٢ .



٢- لا ريب في خروج الآيات التي ذكرت تشريعات تخصّ الأمم السابقة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا آذْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ^(١).

فقد ذكرت الآية جانباً من أخبار بني إسرائيل حينما أمرهم الله سبحانه بدخول بيت المقدس وبدخول الباب - على اختلاف في المراد بها - خاضعين مردّدين عبارة الاستغفار ^(٢).

ومن الواضح أنّ هذا الحكم خاصّ ببني إسرائيل ، ولا يجري على أمة محمد ﷺ ، فمثل هذه الآيات ليست في مقام الجعل والتشريع وإنشاء الحكم ، وإنّما هي تتضمّن الإخبار عن وجود تشريعات لمن كان قبلنا ؛ ومن هنا كانت خارجة عن آيات الأحكام .

٣- ثبّت آيات قرآنية قد يقال بدوّ : إنّها لا دلالة فيها على الحكم الشرعي ظاهراً

وبحسب القواعد المعروفة في استنباط الأحكام ، لكن وقع الاستدلال بها من قبل أئمّتنا المعصومين عليهم السلام ، من قبيل :

١- ما يروى عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام - فيمن أوصى بعق كلّ عبد قديم في ملكه ومات ، ولم يعرف الوصي ما يصنع - من الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ ^(١) على عتق كلّ مملوك له أتى عليه ستّة أشهر ؛ لصدق لفظ « القديم » عليه ؛ لأنّ العرجون - وهو أصل العذق الذي يعوج وتقطع منه الشماريخ - إنّما ينتهي إلى الشبه بالهلال في تقوّسه وضالّته بعد ستّة أشهر من أخذ الثمرة منه ^(٢).

٢- ما يروى عن الإمام محمد بن عليّ الجواد عليه السلام - في جوابه لسؤال المعتصم العباسي عن حدّ القطع في السرقة - من الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ ^(٣) على أنّ المساجد هي الأعضاء السبعة التي يسجد عليها ،

(١) يس : ٣٩ .

(٢) انظر : الوسائل ٢٣ : ٥٧ ، ب ٣٠ من المتق ، ح ٢ .

(٣) الجن : ١٨ .

(١) البقرة : ٥٨ .

(٢) انظر : مجمع البيان ١ : ١١٨ - ١١٩ .



عَنِ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ .

وما كان لله لم يقطع ، فيجب أن يكون القطع من مفصل أصول الأصابع ويترك الكف^(١) .

٢ - بعض آيات الأحكام ورد فيها الإرشاد إلى حكم العقل ، كقوله تعالى :

وهذا النوع من الآيات إنما تندرج ضمن آيات الأحكام بضم ما ورد بجانبها من الروايات المفسرة إذا كانت تامة دلالة وسنداً .

﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾^(٢) ، حيث إن وجوب الطاعة وقبح المعصية حكم عقلي عملي فتكون مثل هذه الآيات إرشاداً إليها - أي إخباراً عنها - لا أمراً مولوياً ، وذلك إما على أساس قرينة أو ظهور في سياقها أو على أساس برهان عقلي أقامه علماء الأصول لإثبات استحالة الأمر المولوي بمثل هذه الأحكام ، ويطلب تفصيلها في علم الأصول (عقل عملي) .

ثانياً - نماذج من آيات الأحكام :

١ - تَضَمَّنَتْ بعض الآيات أحكاماً وقواعد فقهية كلية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾^(٥) في حين وردت آيات أخرى بَيَّنَّت أحكاماً فرعية نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ

وفي قبال هذا النوع آيات الأحكام المولوية ، وهي التي تتضمن أمراً أو نهياً أو تشريعاً آخر مولوياً ، أي بجعل واعتبار حقيقي من المولى سبحانه .

ثم إن آيات الأحكام المولوية تقسم إلى آيات أحكام تأسيسية وآيات أحكام إمضائية ، ويقصد بالأول ما يكون بلسان التأسيس والجعل المستقل ، كقوله تعالى :

(١) الوسائل ٢٨: ٢٥٢ - ٢٥٣ ، ب ٤ من السرقة ، ح ٥٠ .

(٢) الحج: ٧٨ .

(٣) البقرة: ١٨٥ .

(٤) التوبة: ٩١ .

(٥) النساء: ١٤١ .

(١) آل عمران: ٩٧ .

(٢) آل عمران: ١٣٢ .



﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ، وبالثاني ما يكون بلسان الإيماء لما عليه العقلاء أو العرف . وإن كان ثبوتاً لا بد من جعل الشارع لها أيضاً ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ ، فالتقسيم إلى التأسيسي والإمضائي تقسيم بلحاظ عالم الإثبات والدلالة ، بينما التقسيم إلى الإرشادي والمولوي تقسيم بلحاظ عالم الثبوت واللب .

٣- تدلّ بعض الآيات على قواعد أصولية تدخل في عملية استنباط الأحكام الفقهية ، من قبيل :

أ- قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ ^(١) ، حيث استدللّ بها بعض الأصوليين على حجّية خبر الواحد يراجع في تفصيله المصطلح الأصولي (خبر الواحد) .

ب- قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا

إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ ^(١) ، فقد استدللّ بها أيضاً على حجّية خبر الواحد . يراجع في تفصيله المصطلح الأصولي (خبر الواحد) .

ج- قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٌ لغيرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ أَضَلُّ عَنِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٢) ، فإنّ الأصوليين استدّلّوا بهذه الآية على إثبات البراءة الشرعية . يراجع في تفصيله المصطلح الأصولي (براءة) .

د- قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ^(٣) ، حيث استدللّ به على البراءة الشرعية أيضاً . يراجع مصطلح (براءة) .

هـ- قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ ^(٤) ، فإنّه استدللّ به على

(١) التوبة: ١٢٢.

(٢) الأنعام: ١٤٥.

(٣) التوبة: ١١٤.

(٤) الأنعام: ١١٦. يونس: ٦٦.

(١) الحجرات: ٦.



عدم حجية الظنّ . وكذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾ ^(١) ، إلى كثير من الآيات الأخرى التي وقع الاستدلال بها على قواعد أصولية عامة تراجع في محالها من علم الأصول .

٤ - يمكن الاستدلال ببعض الآيات في عملية استنباط النظم والنظريات الفقهية العامة التي تمثل الأبنية التحتية الجامعة لشتات الأحكام الفقهية الفرعية المتناثرة ، من قبيل :

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ * وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأنْهَارَ * وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ * وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ ^(٢) .

فهذه الفقرات تقرّر بوضوح نظرة الشريعة تجاه المشكلة الاقتصادية وأسباب

نشوئها ؛ فإنّ الله تعالى قد حشد للإنسان في هذا الكون كلّ الموارد التي يحتاجها ، ولكنّ الإنسان هو الذي ضيّع على نفسه هذه الفرصة بظلمه وكفرانه ، وهذان هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصادية .

ومن قبيل : قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً ﴾ ^(٣) .

فقد استدللّ بعض الفقهاء بهذه الآيات وأمثالها على إثبات شكل الحكم في

(١) البقرة: ٣٠.

(٢) الأحزاب: ٧٢.

(٣) البقرة: ١٤٣.

(١) يونس: ٣٦.

(٢) إبراهيم: ٣٢ - ٣٤.



الإسلام، القائم على أساس خطي الخلافة والشهادة^(١).

الرابع: ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾.

٥ - يستفاد من بعض الآيات حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾^(٢)، فإنه ينبغي أن تُعطى المطلقة شيئاً متعارفاً فيما لو كان الطلاق قبل الدخول ولم يكن قد فُرض لها مهر^(٣).

الخامس: ﴿ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَنْحَسِ مِنْهُ شَيْئاً ﴾، أي لا يخون ولا ينقصه.

السادس: ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ﴾.

وبعضها يستفاد منه أحكام عديدة، فقد حكى الشيخ الطوسي القول بأنَّ في البقرة خمسمئة حكم، ثم ذكر أنَّه يستفاد من آية الدين^(٤) أربعة عشر حكماً:

السابع: ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجالِكُمْ ﴾.

الثامن: ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْداهُما الْأُخْرى ﴾.

الأول: ﴿ يَا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا إِذا تَدانَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾.

التاسع: ﴿ وَلَا يَأْبَ الشُّهَداءُ إِذا ما دُعُوا ﴾.

الثاني: ﴿ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾.

العاشر: ﴿ وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيراً أَوْ كَبِيراً إِلَى أَجَلِهِ ﴾، أي لا تضجروا.

الثالث: ﴿ وَلَا يَأْبَ كاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَما عَلَّمَهُ اللَّهُ ﴾.

الحادي عشر: ﴿ ذَلِكُمْ أَقْسطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْومٌ لِلشَّهادَةِ وَأَدْنى أَلَّا تُرتَابُوا إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجارَةً حاضرةً تُدِيرُونها بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَّاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوها ﴾.

(١) الإسلام بقود الحياة (ضمن المجموعة الكاملة للشهيد الصدر) ١٢: ١١٧ - ١٣٦.

(٢) البقرة: ٢٤١.

(٣) انظر: تفسير الميزان ٢: ٢٤٧، ٢٥٨.

(٤) البقرة: ٢٨٢.

الثاني عشر: ﴿ وَأَشْهِدُوا إِذا تَبايَعْتُمْ ﴾.



الثالث عشر: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ .

٤- وجوب قضاء صلاة وقعت حالة السكر .

الرابع عشر: ﴿وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ﴾ .

٥- كون عدم التعقل مبطلاً للطهارة ، فيدخل فيه النوم والإغماء والجنون .

ثم قال : وقال قوم : فيها واحد وعشرون حكماً ، وذكرها ^(١) .

٦- كون ذلك مبطلاً للصلاة .

٧- كون الجنابة ناقضة للوضوء .

٨- كونها مبطلّة للصلاة .

٩- كونها موجبة للغسل .

١٠- كون التيمم لا يرفع حدث الجنابة ، بل يبيح معها الصلاة .

١١- احترام المساجد .

١٢- منع السكران وشبهه من دخولها .

١٣- منع الجنب من الاستقرار فيها .

١٤- تسويغ الجواز فيها .

١٥- كون الغسل رافعاً لحكم الجنابة .

١٦- عدم افتقار الغسل إلى الوضوء ؛ لقوله تعالى : ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ وإلا لكان بعض الغاية غاية وهو باطل .

١٧- تسويغ التيمم .

١٨- كونه بحيث يقع بدلاً من كلّ واحد من الوضوء والغسل .

١٩- إباحته حال المرض للمتضرّر باستعمال الماء .

بل قال الفاضل المقداد - عند قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ ^(٢) - : « وفي الآية أحكام كثيرة :

١- تحريم السكر ؛ لكونه منافياً للواجب .

٢- نقضه الوضوء .

٣- إبطاله الصلاة .

(١) انظر : التبيان ٢ : ٣٧٨ - ٣٧٩ .

(٢) النساء : ٤٣ .



٢٠- كونه مباحاً إما للعجز عن الماء بالضرر من استعماله أو لعدمه .

٢١- كون وجود الماء ناقضاً للتييم .

٢٢- كون الغائط ناقضاً للوضوء موجباً له .

٢٣- كون الجنابة تقع بمجرد الوطء من غير إنزال .

٢٤- وجوب كون التيمم بالتراب .

٢٥- جوازه بالحجر الصلب ؛ لصدق اسم الصعيد عليه .

٢٦- وجوب كون الصعيد طاهراً .

٢٧- وجوب كونه مباحاً .

٢٨- وجوب مسح الوجه واليدين .

٢٩- كون الوجه يراد به بعضه ؛ لمكان الباء عند القائل بذلك ، وكذا اليد لعطفها على الوجه .

٣٠- وجوب الابتداء بمسح الوجه ؛ لفاء التعقيب .

٣١- وجوب الموالاة إن قلنا : الأمر للفور^(١) .

٦- توجد بعض الآيات وردت في بعض الأحكام ثم نسخت بعد ذلك ، كقوله

تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَظْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(١) ، فقد أمرت الآية بالتصدق قبل مناجاة الرسول ﷺ ، وأوجبت ذلك على الموسرين ، وأما المعدّمون ، الذين لا يجدون شيئاً ، فقد رخص لهم . ثم نسخت بالآية التي تليها ، وهي قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُمْ أَنْ تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾^(٢) ، فإنّ المؤمنين تركوا مناجاته ﷺ خوفاً من بذل المال بالصدقة ، فلم يناجه منهم أحد إلا عليّ عليه السلام ، وقد ورد بذلك عدّة روايات من طرق الفريقين^(٣) .

٧- ثمة آيات يتم الاستدلال بها على حكم شرعي بعد ضمّها إلى غيرها ، من قبيل قوله تعالى : ﴿ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ... ﴾^(٤) الدالّ على كون الإرضاع

(١) المجادلة: ١٢ .

(٢) المجادلة: ١٣ .

(٣) انظر : تفسير الميزان ٢٨ : ١٨٩ - ١٩١ .

(٤) لقمان : ١٤ .

(١) كنز العرفان ١ : ٣٠ - ٣٢ .



قولها عند كل فعل .

وقوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ، فإن الظاهر أن المقصود هو التخصيص بالعبادة ، أي العبادة والإخلاص فيها ، وهي النية ، فيفهم وجوبها ، فيحرم تركها والرياء بقصد غيره تعالى بالعبادة .

وقوله تعالى : ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يدل على عدم جواز الاستعانة في العبادة بغيره تعالى ، بل في شيء من الأمور إلا ما أخرجه الدليل ، والأول أظهر ، والثاني أعم . فعلى الأول يدل على عدم جواز التولية في العبادات ، مثل الوضوء والغسل ، بل على عدم جواز التوكيل في سائر العبادات ، وعلى عدم جواز الاستعانة في الصلاة بالاعتماد على الغير ، مثل الأدمي والحائض قياماً أو قعوداً أو ركوعاً أو سجوداً وغير ذلك مما لا يحصى . وعلى الثاني يدل عليها وعلى عدم الاستعانة بغيره تعالى في شيء من الأمور حتى السؤال .

وقوله تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ يدل على رجحان طلب الخير من الله تعالى ، سيما أصل الخير وأساسه ، وهو

عامين ، فإذا ضَمَّ إلى قوله تعالى : ﴿وَحَنَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا...﴾ ^(١) الدال على كون مجموع مدة الحمل ومدة الرضاع ثلاثين شهراً ، استفدنا إمكان كون الحمل ستة أشهر ، وهو أقل الحمل ؛ وقد وقع هذا الاستدلال لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ^(٢) .

٨ - تتم دلالة بعض الآيات على الحكم الشرعي بناءً على بعض الوجوه في تقريب الاستدلال ، كما ذكر ذلك المحقق الأردبيلي رحمته الله حيث بين وجه الاستدلال ببعض آيات سورة الفاتحة على بعض الأحكام مبتدئاً بقوله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ...﴾ ^(٣) ، حيث ذكر إمكان الاستدلال بالبسملة على رجحان التسمية عند كل فعل إلا ما أخرجه الدليل ، بل يمكن الاستدلال بها على وجوب ذلك إلا ما وقع الاتفاق أو قام دليل آخر على عدمه . ونحو ذلك الاستدلال بقوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ على رجحان

(١) الأحقاف: ١٥.

(٢) انظر: الدر المنثور ١: ٢٨٨ و ٦: ٤٠.

(٣) زبدة البيان: ٤.



الضراط المستقيم .

والأصول التي يبني عليها التعامل بين أبنائه ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴾ ^(١) . فذكرت الآية جملة من الأحكام :

منها : حرمة الظن السيء بالمؤمن ، بمعنى أن لا يرتب على ذلك أثراً في تعامله معه ، كإهانة المظنون به ، وقذفه ، وغير ذلك من الآثار السيئة المحرمة .

وكذلك حرمة التجسس والاطلاع على أمور الآخرين وتتبع عيوبهم .
وأيضاً تعرضت الآية إلى حرمة الغيبة ، وبيّنت قبح ذلك ^(٢) .

١١ - أشارت مجموعة من الآيات إلى ظاهرة النفاق في المجتمع الإسلامي ، وبيّنت كيفية التعامل مع المنافقين حسب الظروف والحالات المختلفة ، مثلاً قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ

ثم أشار الأردبيلي إلى أن في نظم السورة دلالة ما على طريق تعليم الدعاء ، وهو كونه بعد التسمية والتحميد والثناء والتوسّل بالعبادة ^(١) .

٩ - تعرضت بعض الآيات إلى أدب التعامل مع النبي ﷺ ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾ ^(٢) ، فقد نهت هذه الآية المؤمنين عن أن تكون أصواتهم أعلى من صوت النبي ﷺ عند مخاطبته ، بل نهت عن مطلق الجهر بالصوت مع النبي ﷺ ؛ لأن فيه إساءة أدب ^(٣) .

١٠ - إن آيات الكتاب الكريم بيّنت مختلف الأحكام المرتبطة بجوانب مختلفة في نظام الحياة ، فقد تكفّلت بعض الآيات ببيان العلاقات الاجتماعية بين المؤمنين ، ورسمت الحدود للمجتمع الإسلامي ،

(١) انظر : زبدة البيان : ٤ - ٧ .

(٢) الحجرات : ٢ .

(٣) تفسير الميزان : ١٨ : ٣٠٧ .

(١) الحجرات : ١٢ .

(٢) تفسير الميزان : ١٨ : ٣٢٣ .



فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿١﴾، فالآية الكريمة تأمر بعدم معاقبتهم، واتهاج طريق الوعظ والنصح لهم، مشفوعاً بالتهديد بالعقاب الشديد إن لم ينتهوا عما ينطوون عليه من النفاق ﴿٢﴾، في حين نجد الموقف مختلفاً عند قوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُخَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا * مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثَقِفُوا أَخْدُوا وَقَتُلُوا تَقْتِيلًا﴾ ﴿٣﴾، فقد ورد الأمر بمواجهتهم بغلظة في حالة عدم ارتداعهم عن الإخلال بالنظام وترويج الإشاعات المشوشة للرأي العام؛ فإن النفي والتباعد - بل القتل - بانتظارهم ﴿٤﴾.

بل يمكن القول بأن الآيات التي ذكرت أوصاف المنافقين كما في سورة (المنافقون) إنما كانت بصدد تحديد وتشخيص هذا العنوان الذي يترتب عليه بعض الأحكام، وعليه فيمكن إدراجها ضمن آيات الأحكام أيضاً.

(١) النساء: ٦٣.

(٢) انظر: تفسير الميزان ٤: ٤٠٤. مجمع البيان ٢: ٦٧.

(٣) الأحزاب: ٦٠ - ٦١.

(٤) انظر: تفسير الميزان ١٦: ٣٤٠.

١٢ - لقد ثبتت بعض الآيات أسساً ومبادئ عامة قد لا يتبادر إلى الذهن في الوهلة الأولى كونها من الأحكام الفقهيّة، إلا أنه يمكن أن ترتب عليها بعض الآثار العمليّة المؤثرة في تحديد الاتجاه العام للشرعة تجاه جملة من المسائل، نظير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ ﴿١﴾؛ إذ وضعت الآية أساساً للتعامل ومعياراً للتفاضل بين الناس، فليس هو الفارق التكويني والاختلاف الظاهري، بل الملاك هو مقدار ما يتحلّى به الإنسان من قيمة جوهرية وحقيقيّة ألا وهي التقوى ﴿٢﴾.

ثالثاً - عدد آيات الأحكام:

المشهور أنّ عدد آيات الأحكام خمسمئة آية من مجموع القرآن، قال الفاضل التوني في الوافية: «والمشهور أنّ الآيات المتعلقة بالأحكام نحو من خمسمئة آية، ولم أطلع على خلاف في ذلك» ﴿٣﴾.

(١) الحجرات: ١٣.

(٢) انظر: تفسير الميزان ١٨: ٣٢٥ - ٣٢٨.

(٣) الوافية: ٢٥٦.



وقد ذكر ذلك أغلب من تعرّض لآيات الأحكام من العامة والخاصة^(١)، حتّى أنّ هذا الرقم دخل في عناوين بعض كتب آيات الأحكام وأساميها، كما في كتاب فخر الدين ابن المتوّج البحراني [ت = أواخر القرن الثامن الهجري]، فقد سمّى كتابه «النهاية في تفسير خمسمئة آية»^(٢)، وكتاب جمال الدين ابن المتوّج [ت = ٨٢٠ هـ. ق]، فقد سمّى كتابه «منهاج الهداية في تفسير خمسمئة آية»^(٣).

ولعلّ مرادهم من هذا العدد التقريب - كما في الفصول^(٤) - لا التحقيق، فقد صرح بعضهم كالفاضل المقداد بأنّها بعد حذف المكرّر منها في الأحكام الشرعية لا تبلغ هذا العدد^(٥).

وقال آخرون: إنّها في حدود الثلاثمئة

آية أو تزيد عليها بقليل^(١).

وذكر بعض أنّها باعتبار العنوان ثلاثمئة وثمانية وأربعون آية، وباعتبار المعنوي أربعمئة وسبعة وستون آية^(٢).

ونقل السيوطي عن بعض أنّها مئة وخمسون^(٣).

□ ثمّ إنّ هذه الاحصائيّات - مع حساب المكرّر أو بدونه - مبنية على عدّ ما هو المتعارف من آيات الأحكام، وأمّا إذا أخذنا بنظر الاعتبار كلّ آية تصلح أن يستنبط منها حكم شرعي، أو إذا أدخلنا كلّ آية تعرّض إلى بيان الأحكام، فسيزداد العدد إلى أكثر من ذلك.

وتتأكّد هذه الحقيقة من خلال مراجعة الروايات والأحاديث الفقهيّة التي تضمّنت الاستناد إلى آيات الكتاب^(٤).

(١) طبقات مفسّري الشيعة (بالفارسية) ٢: ٢٩٣.

(٢) الجمان الحسان في أحكام القرآن: ٢.

(٣) الاتقان في علوم القرآن ٤: ٤٠.

(٤) وقد أعددنا فهرسة بالآيات التي تعرّضت لها الروايات الفقهيّة، وقد تجاوزت الثمانمئة آية، وألحقنا ذلك في آخر هذا المجلّد، فليلاحظ الملحق [١].

(١) راجع على سبيل المثال: كنز العرفان ١: ٥. مبادئ

الوصول (بالعامة): ٢٤٢. المستصفى (الغزالي) ٢: ٣٥.

(٢) طبقات مفسّري الشيعة (بالفارسية) ٢: ٢٩٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الفصول: ٤٠٤.

(٥) كنز العرفان ١: ٥.



رابعاً - نسبتها إلى مجموع القرآن الكريم :

قد اختلفت الأنظار في تحديد نسبة الآيات المشتملة على الأحكام الفقهيّة في القرآن الكريم .

ففي روايات أهل البيت عليهم السلام أنّها ربع القرآن أو ثلثه أو أكثر ، فقد روى الكليني في الصحيح عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : « نزل القرآن أربعة أرباع : ربع فينا ، وربع في عدوّنا ، وربع سنن وأمثال ، وربع فرائض وأحكام » ^(١) .

وعن الأصبع بن نباتة ، قال : سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول : « نزل القرآن أثلاثاً : ثلث فينا وفي عدوّنا ، وثلث سنن وأمثال ، وثلث فرائض وأحكام » ^(٢) .

وأيضاً روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال : « أنزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شافٍ كافٍ : أمر ، وزجر ، وترغيب ، وترهيب ، وجدل ، ومثّل ، وقصص » ^(٣) . فقد يقال : إنّ المستفاد من الأمر والزجر والترغيب والترهيب الحكم الشرعي ،

فصير أكثر آيات القرآن من أدلّة الأحكام .

وفي رواية عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إنّ القرآن نزل أربعة أرباع : ربع حلال ، وربع حرام ، وربع سنن وأحكام ، وربع خبر ما كان قبلكم ونبأ ما يكون بعدكم وفصل ما بينكم » ^(١) .

ومن الواضح كون الحلال والحرام من الأحكام الفقهيّة ، فطبقاً لهذه الرواية تكون آيات الأحكام نصف القرآن تقريباً ، وإن زدنا عليه السنن والأحكام الواردة في الربع الثالث ، وبعض ما ورد في الربع الأخير - وهو فصل ما بينكم - فتصير آيات الأحكام أكثر من ثلاثة أرباع القرآن .

ولكن يمكن فهم هذه الروايات في الجملة على أساس أنّها ليست ناظرة إلى التقسيم من جهة الكمّ الرياضي ولا من جهة عدد الآيات ، بل ناظرة إلى التنوع ، أو على أساس أنّ المراد بالحكم هنا الأعمّ من الفقهي ^(٢) ، بل يمكن إضافة وجه ثالث ، وهو كون هذه الروايات ناظرة إلى الآيات التي يستفاد منها حكم شرعي في

(١) الكافي ٢: ٦٢٨ ، باب النوادر ، فضل القرآن ، ح ٤ .

(٢) المصدر السابق : ٦٢٧ ، ح ٢ .

(٣) بحار الأنوار ٩٣: ٩٧ .

(١) الكافي ٢: ٦٢٧ ، ح ٣ .

(٢) انظر: كنز العرفان ١: ٥٠ .



نفسها وإن خفي علينا ذلك أحياناً لقصور علمنا، لكنّه مبينٌ بالنسبة للمعصومين عليه السلام.

ويدعمه ما روي عن أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام أنّه قال: «... فجاءهم بنسخة ما في الصحف الأولى، وتصديق الذي بين يديه، وتفصيل الحلال من ريب الحرام، ذلك القرآن فاستنطقوه، ولن ينطق لكم، أخبركم عنه، إنّ فيه علم ما مضى، وعلم ما يأتي إلى يوم القيامة، وحكم ما بينكم، وبيان ما أصبحتم فيه تختلفون، فلو سألتُموني عنه لعلمتكم» ^(١).

والمنقول عن العامة في ذلك آراء مختلفة:

نقل السيوطي في كتاب الانقار عن القاضي أبي بكر بن العربي في قانون التأويل قوله: «وأما علوم القرآن فثلاثة: توحيد، وتذكير، وأحكام. فالتوحيد يدخل فيه معرفة المخلوقات، ومعرفة الخالق بأسمائه وصفاته وأفعاله. والتذكير منه الوعد والوعيد، والجَنَّة والنار، وتصفية الظاهر والباطن. والأحكام منها التكاليف كلّها».

(١) الكافي ١: ٦٠ - ٦١، باب الردّ إلى الكتاب والسنة،

ثمّ حكى عن ابن جرير قوله: «القرآن يشتمل على ثلاثة أشياء: التوحيد، والأخبار، والديانات».

وحكى عن عليّ بن عيسى: «القرآن يشتمل على ثلاثين شيئاً: الإعلام، والتشبيه، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، ووصف الجنّة والنار...».

وحكى عن شاذل: «وعلى التحقيق أنّ تلك الثلاث التي قالها ابن جرير تشمل هذه كلّها، بل أضعافها، فإنّ القرآن لا يستدرك، ولا تحصى عجائبه».

ثمّ قال: «وأنا أقول: قد اشتمل كتاب الله العزيز على كلّ شيء، أمّا أنواع العلوم فليس منها باب ولا مسألة هي أصل إلّا وفي القرآن ما يدلّ عليها... وفيه شعب الإيمان البضع والسبعون، وشرائع الإسلام الثلاثمئة وخمس عشرة. وفيه أنواع الكبائر، وكثير من الصغائر. وفيه تصديق كلّ حديث ورد عن النبيّ صلى الله عليه وآله... وقد أفرد الناس كتاباً فيما تضمّنه القرآن من الأحكام كالقاضي إسماعيل، وبكر بن العلاء، وأبي بكر الرازي، و... وقد ألّفت كتاباً سمّيته «الإكليل في استنباط



كان في ظاهره الأولي استدلال بالروايات إلا أنه لدى التأمل والتحليل نجده استدلالاً بالكتاب ؛ نظراً لكون تلك الروايات بصدد تفسير أو تطبيق آيات الكتاب الكريم ^(١).

ومن هنا ذكر الفقهاء أنّ من جملة الأمور التي يشترط التوفر عليها لكلّ من أراد استنباط الأحكام الشرعية معرفة آيات الأحكام، إمّا بحفظها أو فهم مقتضاها ؛ ليرجع إليها متى شاء ^(٢). وقد تعرّضوا لذلك في بحث الاجتهاد، وكذلك في بحث القضاء.

ولا ينحصر أثر آيات الأحكام في ذلك، بل إنّ الكتاب هو الميزان الذي به توزن الروايات، فيقبل منها ما وافقه، وي طرح ما خالفه وعارضه.

كما أنّ موافقة إطلاق أو عموم في الكتاب الكريم يكون مرجحاً لأحد الخبرين المتعارضين، وتفصيل ذلك يراجع

التنزيل « ذكرت فيه كلّ ما استنبط منه من مسألة فقهية أو أصلية أو اعتقادية، وبعضاً ممّا سوى ذلك » ^(١).

خامساً - دورها في الاستنباط :

لا شكّ في أنّ القرآن الكريم هو المصدر الأوّل لأحكام الشريعة المقدّسة، بل وفيه تبيان كلّ شيء، قال سبحانه : ﴿ مَا قَرَرْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٢) وقال : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ ^(٣).

وعن الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام : « إنّ الله تبارك وتعالى أنزل في القرآن تبيان كلّ شيء، حتّى والله ما ترك الله شيئاً يحتاج إليه العباد، حتّى لا يستطيع عبد يقول : لو كان هذا أنزل في القرآن، إلا وقد أنزله الله فيه » ^(٤).

وقد اتّضح لك من خلال النماذج التي عرضناها مدى تنوّع وسعة الأحكام التي يمكن استنباطها من القرآن الكريم، بل إنّ أكثر موارد الاستدلال في فقه الإمامية وإن

(١) وقد أعدنا فهرسة بعنوانين الروايات الفقهية التي

اشتملت على الرجوع لآيات الكتاب، والتي تقرب من

ألفي رواية، وألحقنا ذلك في آخر هذا المجلّد،

فليلاحظ الملحق [٢].

(٢) انظر: الدروس ٢: ٦٥. الروضة البهية ٣: ٦٣، ٦٤.

الفصول: ٤٠٤ وغيرها.

(١) الاتقان في علوم القرآن ٤: ٣٧ - ٤٠.

(٢) الأنعام: ٣٨.

(٣) النحل: ٨٩.

(٤) الكافي ١: ٥٩، باب الردّ إلى الكتاب والسنة، ح ١.



يمكن الوقوع ، ويتمّ علاجه بطرح تلك الروايات والرجوع إلى الكتاب .

سادساً - طبيعة الاستدلال بآيات الأحكام:

إنّ معظم الكتب التي ألّفت في هذا المجال لم تستوف البحث في آيات الأحكام استيفاءً تاماً ، فنرى كثيراً من الموارد يكتفي فيها الباحث ببيان إمكان استنباط الحكم من الآية ولو مبتنياً على بعض الوجوه والاحتمالات التي قد لا تفيدنا في إثبات الحكم الشرعي أو نفيه ، وكثيراً ما يغضّ النظر عن التعرّض إلى ما يمكن أن يورد على البحث من المناقشات ، خلافاً لما هو المتعارف في البحوث الاستدلالية الفقهية من ناحية استيعاب البحث ، وطرح المناقشات نقضاً وإبراماً ، حتّى ينتهي البحث إلى النتيجة النهائية بنفي الحكم أو إثباته .

هذا ، ومن جهة أخرى نجد الباحث على صعيد الاستدلال الفقهي يحاول بذل كلّ ما في وسعه في سبيل استثمار كلّ الحيثيات في الآية الواحدة في ردف عملية استنباطه للأحكام .

فثمة آيات تشتمل على عدّة جهات

فيه المصطلح الأصولي (تعارض الأدلّة) .

وأما دعوى عدم حجّية ظواهر الكتاب فهي باطلة قطعاً ، كما بيّن ذلك المحقّقون من علمائنا في علم الأصول ، فراجع البحث الأصولي (حجّية ظواهر الكتاب) .

بل صرّح بعضهم بأنّ حجّية ظواهر الكتاب من ضروريات الدين ، قال : « إنّ جواز التمسك بظاهر القرآن في مسائل الأصول والفروع ثابت ضرورةً من الدين ، أو بإجماع خاصّ معلوم تحقّقه وإفادته القطع وإن لم يعلم حجّية كلّ إجماع » ^(١) .

ويحسن التنبيه على أنّ حجّية ظواهر آيات الكتاب لا تعني حجّية ظهور كلّ آية بمعزل عن سائر الأدلّة ، فقد نعثر على مقيد أو مخصّص في آيات أخرى ، وقد يرد التقييد أو التخصيص في السنّة الشريفة .

نعم ، لا تعارض مستقرّ بين آيات الكتاب ذاتها ، وأما التعارض المستقرّ بين الكتاب والروايات الحاكية للسنّة فهو

(١) حكاه السيّد عبد الله شير في (الأصول الأصلية والقواعد الشرعية: ٩٤ - ٩٥) عن الفاضل القزويني في شرح العدة.



يمكن الاستدلال بكلّ واحدة منها على حكم فقهي ، كآيات الواردة في الحدود ، من قبيل قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَهِدَ عَدَاِبَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ فَمَنْ تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ (٢) ، وهذه الجهات كثيرة ، ولنشر إلى بعضها :

١- الاستدلال بهذه الآيات لتشخيص نوع العقوبة ، والحدّ المذكور في الآية ،

كالجلد والقطع ، وكذلك كَيْفِيَّةُ الإجراء .

٢- الاستدلال على تشخيص المخاطب الذي له إجراء هذه الحدود ، فهل هو عموم الأمة أم كلّ مكلف أو مخاطب خاصّ ؟

٣- الاستدلال على كون هذه العقوبات من حقوق الله لا من حقوق الناس .

٤- الاستدلال على جواز حكم القاضي بعلمه ؛ باعتبار أنّ الآيات رتبت الحكم على مَنْ علم كونه زانياً أو سارقاً (١) .

٥- الاستدلال على سلطة الحاكم على العفو عن هذه العقوبات (٢) .

٦- الاستدلال على عدم جواز تخدير العضو الذي هو محلّ العقوبة ؛ باعتبار كون الإيلام شرطاً مأخوذاً في العقوبة (٣) .

سابعاً - الكتب المؤلفة فيها :

لقد اهتمّ علماء الشيعة بالبحث في آيات الأحكام ؛ فإنّ جملة من الأحاديث

(١) الانتصار: ٤٩٢. وانظر: مجلّة فقه أهل البيت (عليه السلام)

العدد ١٦: ١١ - ٨٤.

(٢) مجلّة فقه أهل البيت (عليه السلام) العدد ١٥: ١١ - ٤٢.

(٣) مجلّة فقه أهل البيت (عليه السلام) العدد ١٣: ٧ - ٢٢.

(١) النور: ٢ - ٥.

(٢) المائدة: ٣٨ - ٣٩.



الصادرة عن أهل البيت عليه السلام مرتبطة بتفسير القرآن وآيات أحكامه .

والذي وقع في أيدينا من الكتب في هذا الفن ، وتحت هذا الاسم أو ما يشبهه في طول التاريخ عشرات المؤلفات ، جمع منها صاحب الذريعة ما يقرب الثلاثين ^(١) .

ومن الواضح عدم انحصار الكتب المؤلفة من الشيعة في البحث عن آيات الأحكام في ذلك العدد ؛ لأنّ عدداً كثيراً من مؤلفي هذا الفن لم يُسمّ كتابه بآيات الأحكام ، بل اختار لكتابه اسماً آخر وإن كان الكتاب تفسيراً لتلك الآيات والبحث حول مضامينها ، بل إنّ جملة كبيرة من الأبحاث التي تدور حول آيات الأحكام قد أودعوها في غضون تفاسيرهم ^(٢) ،

وكتبهم ^(١) ، ورسائلهم الفقهية ^(٢) ؛ نظير آية الوضوء ، لذا فقد يعثر المتتبع على دراسات قيّمة بهذا الصدد وردت ضمناً ولم تفرد بمؤلف مستقل ، بل إنّ كثيراً من عمليات الاستدلال الفقهية التي تبدو في ظاهرها أنّها استدلال بالروايات ، هي في واقعها استدلال بآيات الأحكام ؛ لأنّ قسطاً وافراً من هذه الروايات ورد بشأن تفسير آيات الأحكام ، وبيان تطبيقاتها .

ومهما يكن من أمر فلقد كان لعلماء الشيعة قصب السبق في التأليف في هذا المجال ، قال في الذريعة : « آيات الأحكام الموسوم بكتاب (أحكام القرآن) لأبي النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي [ت = ١٤٦ هـ] من أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق عليه السلام ، وهو

(١) الذريعة ١: ٤٠ - ٤٩. ونَبّه على أنّا قد أعددنا فهرسة بالكتب والرسائل والبحوث للتعريف بالتراث الضخم الذي خلفه علماؤنا الأبرار في آيات الأحكام ، وهو يقرب من مئة كتاب ، ومئة رسالة ومقالة ، وقد وضعناها في آخر هذا المجلد ، فليلاحظ الملحق [٣] .

(٢) انظر : تفسير آية الوضوء (التيبان ٣: ٤٤٧ - ٤٥٩) وانظر : تفسير قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ النور: ٣٣. (التيبان ٤٣٣: ٧ - ٤٣٤) .

(١) انظر جواهر الكلام ١: ٦٢ - ٧١. حيث بحث قوله تعالى ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ الفرقان: ٤٨ ، وقوله : ﴿ وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ يُطَهِّرُكُمْ بِهِ ﴾ الأنفال: ١١. وانظر أيضاً : البحث حول قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَزْوَاجُ بِالْعُقُودِ ﴾ المائدة: ١ (المكاسب ، تراث الشيخ الأعظم ٥: ١٧ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٨٦ ، ٢٠٨ ، ٦ : ٦٩) . وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ النساء: ٢٩ (المكاسب ٥: ١٩ ، ١٥٨ ، ١٥٩) .

(٢) انظر : مشرق الشمسين واكسیر السعادتین: ١٠٥ - ١٣٨ .



والد هشام الكلبي النسابة الشهير، وصاحب التفسير الكبير الذي هو أبسط التفاسير، كما أذن به العلامة السيوطي في الاتقان. قال ابن النديم في الفهرست - عند ذكره للكتب المؤلفة في علم أحكام القرآن - ما لفظه: كتاب أحكام القرآن للكلبي، رواه عن ابن عباس^(١).

إذن فهو أول من صنف في هذا الفن كما يظهر من تاريخه، لا محمد بن إدريس الشافعي [ت = ٢٠٤ هـ]، كما ذكره السيوطي، وكذا صرح به في كشف الظنون في عنوان أحكام القرآن؛ لأن ولادة الشافعي بعد وفاة الكلبي بتسع سنين، فإنه ولد [سنة ١٥٥ هـ]، ولا القاسم بن أصبغ ابن محمد بن يوسف البلياني القرطبي الأندلسي الأخباري اللغوي [ت = ٣٤٠ هـ] والمولود بعد وفاة الشافعي بثلاث وأربعين سنة^(٢).

ومن جملة الكتب المؤلفة في آيات الأحكام (فقه القرآن) للفيقه قطب الدين الراوندي [ت = ٥٧٣ هـ]، وكذلك كتاب (متشابه القرآن ومختلفه) تأليف الشيخ

الجليل رشيد الدين محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني [ت = ٥٨٨ هـ]، وهو وإن لم يخص جميع كتابه لبحث آيات الأحكام إلا أنه خصص فصلاً تحت عنوان «باب فيما يحكم عليه الفقهاء»، وحاول استيعاب آيات الأحكام. وأيضاً كتاب (النهاية في تفسير خمسمئة آية) لفخر الدين بن المتوج [ت = أواخر القرن الثامن].

وفي القرن السابع والثامن استثمر علماء الشيعة الفرص المتاحة لهم، وألفوا في ذلك العديد من الكتب.

وفي القرن التاسع - وبعد أن كانت الكتابة في التفسير منحصرة فيمن تمخض في العلوم القرآنية كالطبرسي في القرن السادس - تناول الفقهاء الجانب التفسيري بالبحث حيث نرى (منهاج الهداية في تفسير خمسمئة آية) لجمال الدين ابن المتوج [ت = ٨٢٠ هـ]، و (آيات الأحكام) لناصر بن أحمد بن المتوج.

و (كنز العرفان) للفاضل المقداد السيوري [ت = ٨٢٦ هـ] و (زبدة البيان) للمقدّس الأردبيلي [ت = ٩٩٣ هـ]، وأضراب هؤلاء من الفقهاء الذين ألفوا في

(١) الذريعة ١: ٤٠.

(٢) انظر: المصدر السابق.



والطابع العامّ الغالب على ما كتبه المؤلّفون من الشيعة هو المنهج الثالث .

والمؤلّفون من العامة قد استخدموا المنهج الأوّل ، وقد ألّف بعضهم على أساس المنهج الرابع في الآونة الأخيرة^(١) .

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى كتاب (تفسير آيات الأحكام) للسيد محمّد حسين الطباطبائي اليزدي [ت = ١٣٨٦ هـ] الذي يميّز بأسلوب خاصّ ، حيث يتناول هذا التفسير آيات الأحكام وفق ورودها في المصحف الشريف بالبحث والتحقيق . فيذكر الآية ثمّ يذكر كونها مكّيّة أو مدنيّة ثمّ يشرع ببيان معناها والحكم أو الأحكام التي تستفاد منها .

ويمتاز هذا التفسير عن أمثاله ونظائره بمقارنته ما استفيد من الآية الكريمة بآراء المذاهب الإسلاميّة الأخرى ، وبيان آراء فقهاءهم ومفسّريهم ، وما ورد من الروايات في الموضوع من طرقهم ، مشيراً إلى موارد الاتفاق والاختلاف . فهو في الحقيقة بحث تفسيريّ فقهيّ مقارن .

(١) انظر: تفسير آيات الأحكام (محمّد عليّ الصابوني) .

هذا المجال ؛ ولهذا نرى تصاعد نسبة كتب التفسير الفقهي للقرآن الكريم ونموّه في القرنين التاسع والعاشر الهجريّين بشكل ملموس أكثر ممّا كان في القرون السالفة .

ثامناً - المناهج في تفسيرها :

اعتمد المفسّرون لآيات الأحكام أربعة مناهج في تفاسيرهم ، وهي :

١ - تفسير آيات الأحكام وفقاً للترتيب الوارد في القرآن . وهذا يطرح على ضوء ورود الآيات في المصحف الشريف بترتيب سورة وآياته ، بدءاً بالحمد فالبقرة فال عمران ، وهكذا دواليك .

٢ - تفسير آيات الأحكام وفقاً لترتيب السور حسب نزولها .

٣ - تفسير آيات الأحكام طبقاً لأبواب الفقه .

وهو السير على ترتيب الكتب الفقهيّة التي تقسّم الفقه عادةً إلى أربعة أقسام : العبادات ، والعقود ، والإيقاعات ، والأحكام .

٤ - تفسير آيات الأحكام طبقاً للمسائل الفقهيّة على أساس الأهميّة وشدّة الحاجة إليها بحسب متطلّبات الزمان والمكان .



عشرة في باقي القرآن ، وهي في : الأعراف
والرعد والنحل والإسراء ومريم والحج في
موضعين والفرقان والنمل وفصلت و ص
والسجدة^(١) .

آيات السجدة

أولاً - التعريف :

وقد استدلوا على ذلك بالإجماع
وبالنصوص الكثيرة ، ومنها النبوي ،
إِنَّهُ ﷺ أَقْرَأْنَا خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً :
ثَلَاثَ فِي الْمَفْضَلِّ وَسَجْدَتَانِ فِي الْحَجِّ^(٢) .
ثانياً - الألفاظ ذات الصلة :

١ - عزائم السجود [= العزائم] :

أطلقت العزائم على السور المتضمنة
لآيات السجدة الواجبة ، كما يظهر من
بعضهم ، قال السيّد بحر العلوم^(٣) :

وتحرم العزائم المفصلة

كلاً وبعضاً منه حتّى البسمة

بل صرح بعضهم بذلك^(٤) ، قال في مفتاح
الكرامة : « لا ينبغي التأمل في أنّ المطلق
أراد السور ؛ لتصريح الجَمِّ الغفير بذلك ،

المراد بها آيات مخصوصة في القرآن
الكريم ، أمر الشارع بالسجود عندها
وجوباً أو استحباباً . ومجموعها خمس
عشرة آية^(١) : ثلاث في المفضل^(٢) ، وهي
في : النجم والانشقاق والعلق . واثنتا

(١) جواهر الكلام ١٠ : ٢١٠ .

(٢) المفضل : هو مصطلح مشهور في علوم القرآن يطلق
على بعض السور القرآنيّة ، حيث إنّها قسّمت إلى أربعة
أقسام وجعل لكل قسم منه اسماً ، وهي : الطوال
والمئون والمثاني والمفضل . فالطوال أولها البقرة
وآخرها الأعراف ثم براءة . والمئون ما ولي الطوال ،
سمّيت بذلك ؛ لأنّ كلّ سورة منها تزيد على مئة آية أو
تقاربها . والمثاني ما ولي المئين . والمفضل ما ولي
المثاني من قصار السور ، سمّي بذلك ؛ لكثرة الفصول
التي بين السور بالبسمة . واختلف في أول المفضل
على أقوال ، أحدها : أنّ أوله سورة « ق » . (انظر :
الاتقان ١ : ١٧٩ - ١٨٠) . وقد نسب هذا التقسيم
الرباعي إلى النبي ﷺ ، فقد أخرج أحمد وغيره من
حديث واثلة بن الأسقع أنّ رسول الله ﷺ قال :
« أعطيت مكان التوراة السبع الطوال ، وأعطيت مكان
الزبور المئين وأعطيت مكان الانجيل المثاني ،
وقُضِلت بالمفضل » . (انظر : الاتقان ١ : ١٦٣) .

(١) الذكرى ٣ : ٤٦٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الدرّة النجفية : ٣١ .

(٤) انظر : المقنعة : ٥٢ . المراسم : ٤٢ . السرائر ١ : ١١٧ .



ولنقل الإجماع على خصوص السور^(١).

وقال في الجواهر: « لا ريب أن الذي يظهر للمتأمل من كلمات الأصحاب أن مراد الجميع إنما هو السور، لا نفس الآيات »^(٢)، وفي الكفاية كما نقل جماعة الإجماع على السور^(٣).

لكن ورد في بعض الروايات إطلاق العزائم على آيات السجدة الواجبة، ففي رواية علي بن جعفر، عن أخيه عليه السلام قال: وسألته عن الرجل يكون في صلاته فقيراً آخر السجدة؟ فقال: « يسجد إذا سمع شيئاً من العزائم الأربع... »^(٤).

٢ - سجدة التلاوة: وهي السجدة التي يكون سببها - وجوباً أو ندباً - تلاوة آيات السجدة الخمس عشرة.

٣ - سجدة النوافل: ورد التعبير بذلك عند بعض كالشيخ الطوسي^(٥)، والمراد بها آيات السجدة المستحبة.

(١) مفتاح الكرامة ١: ١١.

(٢) جواهر الكلام ٣: ٤٣.

(٣) الكفاية ٣: ١٨٦ - ١٨٧. النذرة ١: ٢٣٥.

المدارك ١: ٢٧٨.

(٤) الوسائل ٦: ٢٤٣، ب ٤٣ من قراءة القرآن، ح ٤.

(٥) المبسوط ١: ١١٤.

ثالثاً - الحكم الإجمالي ومواطن البحث:

تعرض الفقهاء إلى أحكام آيات السجدة في باب الطهارة في بحث أحكام الجنب، وباب الصلاة في آخر بحث السجود تحت عنوان سجود التلاوة، وسنذكر أولاً آيات السجدة المستحبة، ثم الواجبة، وأحكامهما بصورة إجمالية، تاركين التفصيل إلى محالّه:

القسم الأول: آيات السجدة المستحبة، وعددها إحدى عشرة آية:

١ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾^(١).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وظلالهم بالغدُوِّ والآصال﴾^(٢).

٣ - قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ * يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(٣).

(١) الأنوار: ٢٠٦.

(٢) الرعد: ١٥.

(٣) النحل: ٤٩ - ٥٠.



٤- قوله تعالى: ﴿وَيَخْرُونَ لِلْذِّقَانِ يَكُونُ
وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾^(١).

١- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَتَاهُ
فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾^(٢).

٥- قوله تعالى: ﴿... إِذَا تَنَتَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ
الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾^(٣).

١١- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ
لَا يَسْجُدُونَ﴾^(٤).

٦- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ
مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ
وَالشُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ
النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ
مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾^(٥).

وقد ذكر الفقهاء أَنَّهُ يستحبُّ السجود
عند قراءة هذه الآيات ، وعند استماعها ،
وعند سماعها^(٤) ، بلا خلاف كما في
الجواهر^(٥) ، بل ادَّعى عليه الإجماع^(٦) ،
وإليه استندوا في هذا الحكم .

٧- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا
وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ
تُفْلِحُونَ﴾^(٤).

قال في المدارك: «لم نقف على نصٍّ
يعتدُّ به على استحباب السجود في
الإحدى عشر وإن كان مقطوعاً به في كلام
الأصحاب ، مدَّعى عليه الإجماع ...»^(٧).

٨- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا
لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا
وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾^(٥).

وصرَّح بعض باستحباب السجود في

٩- قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي
يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا
تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ * أَلَلَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ

(١) النمل: ٢٥-٢٦.

(٢) سورة ص: ٢٤.

(٣) الانشقاق: ٢١.

(٤) العروة الوثقى ١: ٦٨٤-٦٨٥، ٢م.

(٥) جواهر الكلام ١٠: ٢١٠.

(٦) الخلاف ١: ٤٣٠، التذكرة ٣: ٢١٣، جامع المقاصد

٣١١: ٤، كشف اللثام ٤: ١١٠.

(٧) المدارك ٣: ٤١٩.

(١) الإسراء: ١٠٩.

(٢) مريم: ٥٨.

(٣) الحج: ١٨.

(٤) الحج: ٧٧.

(٥) الفرقان: ٦٠.



كَلَّ آيَةٍ اشتملت على الأمر به ^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَاسْجُدْ لَهُ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا طَوِيلًا﴾ ^(٢). وقال العلامة بحر العلوم ^(٣):
وندبه في كل آية بها

ذكر السجود قد أتى مشتبهاً ^(٤)

القسم الثاني: آيات السجدة الواجبة:

وهي أربع آيات معيّنة، وردت في سور العزائم الأربع:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ^(٥).

٢- قوله تعالى: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ ^(٦).

(١) كشف الغطاء ٣: ٢١١.

(٢) الإنسان: ٢٦.

(٣) الدرّة النجفية: ١٣٥.

(٤) أي أنّ الأخبار الواردة مشتبهة بين إرادة مطلق الآيات المشتملة على الأمر بالسجود وبين إرادة خصوص آيات السجدة الممهودة.

(٥) السجدة: ١٥.

(٦) فصلت: ٣٧.

٣- قوله تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾ ^(١).

٤- قوله تعالى: ﴿كَلاَّ لَا تُطِغُهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ ^(٢).

وأما ما يتعلق بها من الأحكام فهو ملخصاً:

الأول: حرمة قراءتها على الجنب والحائض والنفساء، بل ذهب بعضهم إلى حرمة قراءة سور العزائم، بل أبعاضها، بل البسملة أو بعضها بقصد إحداها ^(٣).
(انظر: جناية، حيز، نفاس)

الثاني: وجوب السجود:

١- يجب السجود عند قراءة واستماع هذه الآيات، ويدلّ عليه:

أ- الإجماع المحقق والمحكي مستفيضاً أو متواتراً ^(٤) إن لم يكن من ضروريات المذهب.

(١) النجم: ٦٢.

(٢) الملقن: ١٩.

(٣) العروة الوثقى ١: ٢٨٦ - ٢٨٧.

(٤) الانتصار: ١٤٦. الخلاف ١: ٤٢٦ - ٤٣١. جواهر

الكلام ١٠: ٢١٨، وغيرها.



٢- الأخبار المستفيضة أو المتواترة ،
منها : رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام :
« إذا قرئ شيء من العزائم الأربع فسمعتها
فاسجد وإن كنت على غير وضوء وإن
كنت جنباً وإن كانت المرأة لا تصلّي » ^(١) .
وموثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام : « إذا
قرأت السجدة فاسجد » ^(٢) .

هذا للقارئ المستمع ، وأما السامع غير
المستمع ففيه أقوال ثلاثة : عدم الوجوب
مطلقاً وصرح بعضهم بالاستحباب ^(٣) ،
والوجوب مطلقاً ^(٤) ، والتفصيل بين كونه
في الصلاة فيستحب وفي غيرها فيجب ^(٥) .

الثالث : موضع السجود في الآية :

نصّ الأصحاب على أنّ موضع السجود
هو آخر الآية ^(٦) .

وخالف في المعتبر ^(٧) فجعله في سورة

السجدة عند قوله : ﴿ واسجدوا لله ﴾ . وعن
بعض العامة بعد قوله : ﴿ لا يسأمون ﴾ ^(١)
في الآية التي تليها ^(٢) .

الرابع : وجوب السجود فوري :

وجوب السجدة فوريّ إجماعاً ^(٣) ، فلا
يجوز التأخير ، نعم لو نسيها يأتي بها إذا
تذكر ، بل وكذلك لو تركها عصياناً ^(٤) .

الخامس : هل للسجود زمان خاص ؟ :

يجوز السجود للعزائم متى تحقّق
الشرط مطلقاً حتى لو كان في وقت أو
مكان يكره فيه ابتداء النافلة ^(٥) .

وكذا سجود النافلة ، إلّا أنّ الشيخ قال
في المبسوط : « يكره السجود المستحبّ
عند طلوع الشمس وغروبها » ^(٦) .

السادس : تعدّد التلاوة :

يتكرّر السجود بتكرّر السبب ، كتكرّر

(١) فصلت : ٣٨ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن (القرطبي) ١٥ : ٣٦٤ . أحكام
القرآن (ابن العربي) ٤ : ١٦٦٤ .

(٣) جامع المقاصد ٢ : ٣١٣ . المدارك ٣ : ٤٢١ .

(٤) العروة الوثقى ١ : ٦٨٥ . ٥٠ .

(٥) المبسوط ١ : ١١٤ . التذكرة ٣ : ٢١٩ . المسالك ١ : ٢٢٢ .

(٦) المبسوط ١ : ١١٤ .

(١) الوسائل ٦ : ٢٤٠ ، ب ٤٢ من قراءة القرآن ، ح ٢ .

(٢) المصدر السابق : ٢٤٥ ، ب ٤٥ ، ح ١ .

(٣) العروة الوثقى ١ : ٦٨٤ ، م ٢ وانظر : تعليقاتها .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المبسوط ١ : ١١٤ .

(٦) العروة الوثقى ١ : ٦٨٤ ، م ٢ .

(٧) المعتبر ٢ : ٢٧٣ .



القراءة أو السماع أو الاختلاف . وذهب بعض إلى التفصيل بين تخلل السجود فلا بد من التكرار ، وبين عدم تخلل السجود فتكفي سجدة واحدة للجميع ^(١) . وهناك من فصل بين اتحاد المجلس وتعدده ^(٢) .

السابع : تعذر السجود :

قال العلامة : « لو قرأ السجدة ماشياً سجد ، فإن لم يتمكن أوماً ... وإن كان راكباً سجد على راحلته إن تمكن وإلا نزل ، وفعله عليّ عليه السلام ... ولا نعلم فيه خلافاً » ^(٣) ، وتردد فيه بعض ^(٤) .

الثامن : ما يشترط في سجود التلاوة :

يشترط في هذا السجود جملة أمور منها :

١ - النية ^(٥) .

٢ - إباحة المكان ^(٦) .

٣ - عدم علو المسجد بما يزيد على أربعة أصابع . واحتاط بعض في ذلك ^(١) .

٤ - وضع المسجد على ما يصح السجود عليه . وبعضهم احتاط وجوباً ^(٢) .

ويفترق هذا السجود عن سجود الصلاة من حيث الشرائط في عدة جهات :

١ - عدم اعتبار الاستقبال .

٢ - عدم اعتبار الطهارة من الحدث ولا من الخبث ، فتسجد الحائض وجوباً عند سببه وندباً عند سبب الندب ، وكذا الجنب .

٣ - عدم اعتبار طهارة موضع الجبهة .

٤ - عدم اعتبار ستر العورة فضلاً عن صفات الساتر من الطهارة ، وعدم كونه حريراً أو ذهباً أو جلد ميتة ^(٣) .

التاسع : كيفية السجود :

يكفي فيه مجرد السجود ، فلا يجب فيه تكبيرة الافتتاح ، ولا يجب فيه الذكر ،

(١) الحدائق ٨ : ٣٤٠ . مستند الشيعة ٥ : ٣٢١ .

(٢) التذكرة ٣ : ٢٢٢ .

(٣) المصدر السابق : ٢٢١ .

(٤) جامع المقاصد ٢ : ٣١٣ .

(٥) العروة الوثقى ١ : ٦٨٧ ، ١٦٦ .

(٦) المصدر السابق .

(١) العروة الوثقى ١ : ٦٨٧ ، ١٦٦ . وانظر : تعليقاتها .

(٢) العروة الوثقى ١ : ٦٨٧ ، ١٦٦ .

(٣) انظر : المصدر السابق .



ولا التشهد، ولا التسليم. ويستحب التكبير للرفع منه ^(١).

ويستحب فيه الذكر، ويكفي في وظيفة الاستحباب كل ما كان. والأولى أن يقول: «سجدت لك يا ربّ تعبدًا ورقًا، لا مستكبرًا عن عبادتك ولا مستنكفًا ولا مستعظمًا، بل أنا عبد ذليل خائف مستجير».

أو يقول: «لا إله إلا الله حقًا حقًا، لا إله إلا الله إيمانًا وتصديقًا، لا إله إلا الله عبودية ورقًا، سجدت لك يا ربّ تعبدًا ورقًا، لا مستنكفًا ولا مستكبرًا، بل أنا عبد ذليل ضعيف خائف مستجير».

أو يقول: «إلهي آمنا بما كفروا، وعرفنا منك ما أنكروا، وأجبنك إلى ما دعوا، إلهي فالعفو العفو».

أو يقول ما قاله النبي ﷺ في سجود سورة العلق، وهو: «أعوذ برضائك من سخطك، وبمعافاتك عن عقوبتك، أعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك» ^(٢).

العاشر: الإخلال بالسجود:

إذا أخلّ المكلف بالسجدة الواجبة فيجب عليه أن يأتي بها قضاءً ^(١)، وعند جماعة أداءً ^(٢).

وأما سجدة النافلة فيجوز قضاؤها ^(٣).

الحادي عشر: حكم اختصار السجود:

قيل: يكره اختصار السجود، وهو أن ينتزع آيات السجدة فيتلوها ويسجد فيها.

وقيل: أن يسقطها من قراءته. وقال في التذكرة: أن التفسير الأخير أولى ^(٤).

(انظر: سجود التلاوة)

آيس

(انظر: يائس)

(١) المبسوط ١: ١١٤، التذكرة ٣: ٢٢٢.

(٢) المعتبر ٢: ٢٧٤، المنتهى ٥: ٢٦١.

(٣) المبسوط ١: ١١٤.

(٤) التذكرة ٣: ٢٢٢.

(١) انظر: العروة الوثقى ١: ٦٨٧، م ١٧، ١٨.

(٢) المصدر السابق، م ١٨.



أب

أولاً - التعريف :

□ لغة :

الأب : هو إنسان ذكر تولد من نطفته إنسان آخر ^(١). وقال الجرجاني : «الأب : حيوان يتولد من نطفته شخص آخر من نوعه» ^(٢).

وأصله أَبُو - بالتحريك - لأنّ جمعه آباء مثل قفاً وأقفاء ورحى وأرحاء ، حذفت لامه وهي واو ؛ لأنك تقول في التثنية أبوان ^(٣) ، ومثل آباء : أبُو وأبُون وأبُوّة ، وهو في اللغة بمعنى الوالد ^(٤).

وقال ابن فارس : « الهمزة والباء والواو يدلّ على التريبة والغدو ، أبوتُ الشيء أبوه أبواً : إذا غدوته . وبذلك سمّي الأب أباً ،

ويقال في النسبة إلى أب أبويّ » ^(١). وقال الراغب : « يسمّى كلّ من كان سبباً في إيجاد شيء أو صلاحه أو ظهوره أباً ، ولذلك يسمّى النبي ﷺ أباً المؤمنين ... وروي أنّه قال لعليّ : « أنا وأنت أبوا هذه الأمة » ^(٢) ، وقد أطلق الأب على العمّ في قوله تعالى : ﴿ قالوا نعبُدُ إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسماعيل لم يكن من آباء بني يعقوب وإنما كان عمّهم » ^(٤).

ويسمّى العمّ مع الأب أبوين وكذلك الأمّ مع الأب ، وكذلك الجدّ مع الأب ^(٥) ، وورد أيضاً : الخال أحد الأبوين ^(٦).

والظاهر أنّ لفظ (الأب) حقيقة في الوالد ، ولعلّه غير مختصّ بالأب المباشر بل يشمل الجدّ للأب وإن علا ، قال تعالى - حكاية عن يوسف عليه السلام - : ﴿ واتبعْتُ ملةَ

(١) معجم مقاييس اللغة ١ : ٤٤.

(٢) المفردات : ٥٧. بحار الأنوار ١٦ : ٩٥ ، ح ٢٩.

(٣) البقرة : ١٣٣.

(٤) انظر : المفردات : ٥٧.

(٥) المفردات : ٥٧.

(٦) الكليات : ٢٦.

(١) انظر : الكليات : ٢٥.

(٢) التعريفات : ١١.

(٣) لسان العرب ١ : ٥٦. المصباح المنير : ٢.

(٤) لسان العرب ١ : ٥٧ - ٥٨.



وبشروط معيّنة كالنكاح الصحيح دائماً كان أو منقطعاً أو بملك يمين أو بالتحليل ، أو من طريق الوطاء المشتبّه ، وسواء تمّ ذلك بطريقة طبيعيّة أو بتلقيح صناعي .

قال المحقّق الحلّي : « النسب يثبت مع النكاح الصحيح ومع الشبهة » ^(١) . وحمل المحقّق النجفي (النكاح الصحيح) على الوطاء الصحيح ليدخل فيه ملك اليمين والتحليل ^(٢) .

والمتحصّل من مجموع كلمات الفقهاء : أنّ الأبوة والبنوة شرعاً أخصّ من المعنى اللغوي والعرفي ؛ إذ أنّ النسب تكويناً وعرفاً يتحقّق بانخلاقه من ماء الرجل والمرأة ، وأمّا شرعاً واصطلاحاً حيث تصرف الشارع فأسقط النسب في بعض الموارد كالزنى وما يلحق به ، فيبقى في غيرها على معناه العرفي التكويني .

وعليه فتثبت الأبوة في الموارد التالية :

١ - انخلاق الولد من وطاء الرجل
حليلته بسبب عقد النكاح الدائم أو المنقطع

آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب ^(١) ، وكان إسحاق جدّه وإبراهيم جدّ أبيه ^(٢) ، إلّا أنّ تسمية الجدّ أباً بمعنى التفرّع منه ، بخلاف العمّ والخال ؛ فإنّهما إنّما سمّيا أباً للآزم آخر من لوازمه ، وهي التربية والقيام بمصالح المرء ^(٣) ، بل يشمل الجدّ للآم أيضاً كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ ﴾ ^(٤) . نعم ، إطلاقه على الأب الرضاعي أو العمّ أو المربّي مجاز ، بل ادّعي أنّ إطلاقه على الجدّ مجاز ^(٥) .

والأبوة مصدر من الأب مثل الأمومة مصدر من الأم ^(٦) .

□ اصطلاحاً :

والأب في اصطلاح الفقهاء نسبي ورضاعي :

أ - الأب النسبي : هو كلّ من تكوّن من نطفته إنسان آخر من طريق معتبر شرعاً

(١) يوسف: ٣٨.

(٢) الكليات: ٢٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) النساء: ٢٢.

(٥) المصباح المنير: ٢.

(٦) المصدر السابق: ٣.

(١) الشرائع: ٢: ٢٨١.

(٢) جواهر الكلام: ٢٩: ٢٤٣ - ٢٤٤.



أو بسبب ملك اليمين أو التحليل .

٢- انخلاق الولد من وطء الرجل لامرأة أجنبية بسبب الشبهة والخطأ .

ثم إن الشبهة أمر نسبي ، فقد يكون كلا الطرفين - الرجل والمرأة - مشتبهين فيكون النسب ثابتاً بالنسبة إليهما معاً ، وقد يكون أحدهما مشتبهاً دون الآخر فيثبت النسب بالنسبة إلى المشتبه منهما دون الآخر .

٣- تكوّن الولد من ماء رجل وقع في فرج امرأة أجنبية من دون ارتكاب محرّم من قبل صاحب الماء ، من قبيل مساحقة الحليلة لامرأة أجنبية أو غير ذلك ^(١) .

٤- وطء المكزّه الأجنبية ^(٢) .

٥- وطء من ارتفع عنه التكليف بالجنون ونحوه . أمّا من ارتفع عنه التكليف بسبب محرّم كالسكر ؛ فإنّ المشهور أنّ وطء السكران بشرب خمر ونحوه زنى ينتفي مع النسب ^(٣) . (انظر : نكاح ، نسب)

٦- ومن موارد ثبوت الأبوة هو ما لو تكوّن الولد بسبب تلقيح صناعي ؛ فقد تثبت الأبوة في بعض الصور .

(انظر : التلقيح الصناعي)

٧- كما وأثير أخيراً بحث حول إمكانية ثبوت الأبوة بالنسبة للمتكوّن من الاستنساخ . (انظر : استنساخ)

ب - الأب الرضاعي : وأمّا الأب الرضاعي فالمقصود منه - عند الفقهاء - صاحب اللبن الذي ارتضع منه الطفل الذي لم يتكوّن من مائه .

ويشترط الفقهاء عدّة شروط للرضاع ، ويترتب على هذا العنوان عدّة من الأحكام منها : أنّه يحرم عليه نكاح المرتضع إن كان أُنثى ، ويحرم عليه بنات المرتضع إن كان ذكراً ، وأيضاً زوجته ، وغير ذلك من الأحكام حتى قالوا : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .

(انظر : رضاع ، نسب)

ثانياً - شروط إلحاق الولد :

يلحق ولد المرأة بالرجل بشروط :

الأوّل : الدخول مع العلم بالإنزال أو

(١) جواهر الكلام ٢٩ : ٢٤٤ - ٢٥٧ .

(٢) جواهر الكلام ٤١ : ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٣) جامع المقاصد ١٣ : ٤٤٦ . جواهر الكلام ٢٩ : ٢٤٦ -

٢٤٧ . الدر المنضود ١ : ٦٣ - ٦٤ .



٣- ويثبت نسب الولد للصلب إذا كان صغيراً بإقرار الرجل أو المرأة إذا كانت الولدية ممكنة وكان المُقرّ به مجهول النسب ولم ينازعه فيه منازع، فلو انتفى إمكان الولادة لم يقبل، كالأقرار ببنوة من هو أكبر منه سنّاً أو مثله في السنّ أو أصغر منه بما لم تجر العادة بولادته لمثله أو أقرّ ببنوة ولد امرأة له وبينهما مسافة لا يمكن الوصول إليها في مثل عمره، وكذا لو كان الطفل معلوم النسب شرعاً لغيره لم يقبل إقراره، وكذا لو نازعه منازع في بنوّته لم يقبل إلاّ ببينة أو بالقرعة. ولا يعتبر تصديق الصغير^(١).

وأما إذا كان الولد كبيراً فهل يعتبر في ثبوت النسب تصديقه؟ فيه قولان: الأوّل: أنّه لا يعتبر^(٢). والثاني: أنّه يعتبر ذلك^(٣).

٤- وأما لو أقرّ الولد بالأبوين ولا ورثة له وصدّقه المُقرّ به توارثاً بينهما، ولا يتعدّى التوارث إلى غيرهما^(٤).

(انظر: نسب، إقرار)

(١) جواهر الكلام ٣٥: ١٥٤، ١٥٦.

(٢) انظر: النهاية: ٦٨٤.

(٣) المبسوط ٣: ٣٨.

(٤) جواهر الكلام ٣٥: ١٥٧-١٥٨.

احتماله أو الإنزال على فم الفرج.

الثاني: مضيّ ستّة أشهر من حين الوطء ونحوه إلى حين الولادة.

الثالث: عدم التجاوز عن أقصى الحمل، واختلف في كونه تسعة أشهر أو عشرة أشهر أو سنة، والمشهور الأوّل^(١).

ثمّ إنّ الإلحاق في هذه الموارد إنّما هو بحسب مقام الإثبات والحكم الظاهري، ولهذا قيّده بعض الأعلام بما إذا كان للحوق محتملاً، وأما مع العلم بعدم كونه من مائه فلا يحكم بالحوق^(٢).

(انظر: نكاح، ولادة)

ثالثاً- طرق إثبات الأبوة والبنوة ونفيهما:

أ- إثبات نسب الولد:

١- يثبت نسب الولد بشهادة رجلين عدلين.

٢- ويثبت كذلك بالاستفاضة^(٣).

(١) منهاج الصالحين (الحكيم) ٢: ٢٩٨-٢٩٩. منهاج

الصالحين (الخوئي) ٢: ٢٨٢، م ١٣٦٧. تحرير

الوسيلة ٢: ٢٧٤-٢٧٥.

(٢) منهاج الصالحين (الحكيم) ٢: ٢٩٨. التعليقة رقم

(٨١) للشهيد الصدر.

(٣) جواهر الكلام ٣٥: ١٧٣.



ب - لا يجوز للأب أن ينكر ولدية من تولّد في فراشه مع الدخول وانقضاء أقلّ الحمل وعدم تجاوز أقصاه ^(١). ويلزم الأب الإقرار بالولد مع اعترافه بالدخول وولادة زوجته له على وجه يوجب إلحاقه به ، فلو أنكر الرجل الولد لم يستنفِ عنه إلاّ باللعان ^(٢) ، وأما الموطوءة بالملك فلا يفتقر نفي ولدها إلى لعان ، ولو اعترف به بعد ذلك ألحق به ^(٣). (انظر: لعان)

رابعاً - الأحكام :

إنّ طبيعة الأحكام المتعلقة بالأب - تكليفية كانت أو وضعيّة - متنوّعة ، وبيان ذلك كما يلي :

١ - ثمة أحكام تعمّ الأب بقسميه النسبي والرضاعي وبعضها مختصّ بأحدهما .

٢ - كما أنّ جملة من الأحكام تشمل الأب المباشر وغير المباشر ، وهو الجدّ ، في حين أنّ بعض الأحكام ناظر إلى أحد القسمين .

٣ - وهناك أحكام تختصّ بالأب المسلم ، وبعضها مطلق ، بل بعضها يشمل كلا الأبوين أي الأب والأمّ ، بل بعضها يشمل عناوين أوسع من ذلك كالأقارب .

٤ - توجد جملة من الأحكام تتعلق بالأب من جهة طرؤ بعض العناوين ككونه وليّاً أو معيلاً .

٥ - تمثّل بعض الأحكام حقوقاً للأب ، سواء كان تشريعها بملاك حفظ مصلحة الولد أو الأب نفسه أو كليهما معاً ، أو بلحاظ أخلاقي وتشريفي . وسنذكر هذه الأحكام ضمن أقسام :

الأول - ولاية الأب :

لا إشكال في ثبوت الولاية للأب والجدّ للأب على الولد النسبي في الجملة . وقد تعرّض الفقهاء لذلك في بعض الموارد ، منها :

أ - النكاح : ولاية الأب والجدّ للأب ثابتة على الولد الصغير في النكاح بغير خلاف ؛ فإنّ للأب وللجدّ للأب الولاية في تزويج البنت والابن إذا كانا صغيرين غير

(١) جواهر الكلام ٣١ : ٢٣٦ .

(٢) المصدر السابق : ٢٣٧ .

(٣) المصدر السابق : ٢٣٨ - ٢٣٩ .



وفي ثبوت الولاية للأب والجَدَّ أو للحاكم في السفه المتَّصل بالصغر قولان ، أمَّا في الطارئ بعد البلوغ والرشد فالمشهور أنَّها للحاكم ^(١) .

نعم ، وقع الكلام في البكر الرشيدة ؛ فإنَّ للفقهاء في ذلك أقوالاً خمسة أو ستَّة ، قال المحقِّق الحلِّي : « وثبتت ولاية الأب والجَدَّ للأب على الصغيرة ... ولا خيار لها ... وكذا لو زوَّج الأب أو الجَدَّ الولد الصغير لزمه العقد .

وهل يثبت ولايتهما على البكر الرشيدة ؟

فيه روايات ، أظهرها سقوط الولاية عنها وثبوت الولاية لنفسها في الدائم والمنقطع ، ولو زوَّجها أحدهما لم يمض عقده إلَّا برضاها .

ومن الأصحاب من أذن لها في الدائم دون المنقطع ، ومنهم من عكس ، ومنهم أسقط أمرها معهما [= الأب والجَدَّ] فيهما [= الدائم والمنقطع] .

بالغين ^(١) . وكذا الحال بالنسبة للولد البالغ مع الجنون ^(٢) ، وقع البحث بينهم في ثبوت ولايتهما مع الجنون المنفصل بالبلوغ والرشد ^(٣) .

ولا ولاية لهما على البالغ الرشيد ، قال المحقِّق الحلِّي : « ولا ولاية لهما على الثيب مع البلوغ والرشد ، ولا على البالغ الرشيد ، ويثبت ولايتهما على الجميع مع الجنون » ^(٤) .

وقال المحقِّق السبزواري : « ثبتت الولاية في النكاح للأب والجَدَّ للأب على الأشهر الأقوى للأخبار المستفيضة ... ولا ولاية للأب على الثيب مع بلوغها ورشدها على الأقوى ... ولا على الصبي البالغ ... وثبتت ولايتهما على البالغ المجنون إذا اتَّصل جنونه بالصغر عند الأصحاب ، ولو طرأ الجنون بعد البلوغ والرشد ففي ثبوت الولاية لهما أو للحاكم قولان ...

(١) جواهر الكلام ٢٩ : ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) المصدر السابق : ١٨٦ .

(٣) المصدر السابق : ١٨٦ - ١٨٧ .

(٤) الشرائع ٢ : ٢٧٧ .

(١) كفاية الأحكام : ١٥٥ - ١٥٦ .



وفيه رواية أخرى دالة على شركتهما في الولاية حتى لا يجوز لهما أن ينفردا عنها بالعقد ...»^(١).

وحاصل العبارة: أن في المسألة خمسة أقوال. وأضاف السيد الحكيم قولاً سادساً حيث قال: «والذي يتحصّل من جميع ما ذكرنا: نفوذ عقد الأب بدون إذن البنت ... ونفوذ عقد البنت بدون إذن الأب ... لكن يجوز للأب نقضه، فإذا نقضه انتقض ... هذا كله بالإضافة إلى الأب. وأمّا الجدّ فلا ولاية له على البكر لا منضمّاً ولا مستقلاً»^(٢). (انظر: نكاح)

ب - الطلاق: فإنّ للولي أن يطلق عمن اعتراه الجنون المطبق بعد بلوغه، وكذا عمن بلغ فاسد العقل على المشهور شهرة عظيمة وإن خالف فيه بعض الفقهاء.

ولكن ليس له أن يطلق عن الصغير؛ فإنّه بيد من أخذ بالساق^(٣).

(انظر: طلاق)

ج - المال: فللأب والجدّ للأب ولاية التصرف في مال ولده لو كان طفلاً أو مجنوناً^(١)، والنظر في مصالحه وشؤونه سواء كان ذلك ببيع^(٢) أو إجارة أو المضاربة بالمال أو رهنه^(٣)، كما أنّ لهما أن يأخذا للطفل بالشفعة^(٤)، وأيضاً يعتبر قبضهما في الهبة^(٥) والوقف^(٦) ونحوهما بمنزلة قبض الولد، ولهما استيفاء الديّة للصبي لو جني عليه خطأ^(٧)، ولهما أيضاً أن يوكّلا عن الولد الصغير في كلّ ما لهما الولاية فيه كغيرهما من الأولياء^(٨).

وأيضاً يمكن للولي إخراج الزكاة عن الصغير، وكذا الخمس بناءً على تعلّقهما بأموال الصبي.

(انظر: عقد، خنجر)

د - الدعاوى: فإنّ للولي إقامة الدعوى

(١) جواهر الكلام ٢٦: ١٠١.

(٢) جواهر الكلام ٢٢: ٢٧٢، ٣٢٢.

(٣) جواهر الكلام ٢٥: ١٥٩ - ١٦٠.

(٤) جواهر الكلام ٣٧: ٢٩٠.

(٥) جواهر الكلام ٢٨: ١٧٤ - ١٧٥.

(٦) المصدر السابق: ٦٥.

(٧) انظر: جواهر الكلام ٣٨: ١٩٠.

(٨) جواهر الكلام ٢٧: ٣٩٠.

(١) الشرائع ٢: ٢٧٦.

(٢) المستمسك ١٤: ٤٤٧ - ٤٤٨.

(٣) جواهر الكلام ٣٢: ٥ - ٦.



في التذكرة : (وإن عفا مطلقاً فالأقرب اعتبار المصلحة أيضاً ؛ فإن كانت المصلحة في العفو مجاناً اعتمدها ، كما أن له الصلح ببعض ماله مع المصلحة) ، وما قرّبه قويّ متين » ^(١) .
(انظر : حدّ ، تعزير)

و- القصاص : اختلف الفقهاء في ثبوت الولاية وعدمها ، فلو كان وليّ الدم صغيراً أو مجنوناً قتلت أمّه مثلاً وله وليّ أب أو جدّ أو غيرهما فقد ذهب بعض إلى أنّه ليس لأحد أن يستوفي القصاص حتى يبلغ الصبي أو يفيق المجنون أو يموتا سواء كان القصاص في الطرف أو النفس ؛ ولعلّه لعدم ثبوت الولاية على مثل ذلك ممّا لا يمكن تلافيه .

وذهب آخرون إلى ثبوت الولاية هنا ؛ لعموم أدلّة الولاية ^(٢) .

كما أن له استيفاء الدية بدلاً عن القصاص ، وحكي عن بعض الفقهاء المنع منه ^(٣) .
(انظر : قصاص)

(١) جامع المقاصد ٥ : ١٨٧ .

(٢) انظر : جواهر الكلام ٤٢ : ٣٠٣ .

(٣) حكاة في جواهر الكلام (٣٨ : ١٩١) عن العلّامة في التذكرة .

عن المولّى عليه ، قال الفاضل الاصهباني : « ويشترط في المدّعي البلوغ والعقل وأن يدّعي لنفسه أو لمن عليه ولاية الدعوى منه ... فلا يسمع دعوى الصغير ولا المجنون ؛ إذ لا عبرة بعبارتهما ، ولا دعواه مالاً لغيره إلّا مع الولاية كالوكيل والوصيّ والحاكم ونائبه والأب والجدّ ... » ^(١) .

(انظر : دعوى)

هـ- استيفاء الحدّ والتعزير : فإنّ للأب ولاية استيفاء الحدّ والتعزير الثابتين للولد ، قال الفاضل الاصهباني : « له [= للأب] ولاية الاستيفاء للتعزير لو كان الولد المقذوف صغيراً ؛ لأنّه غير صالح للاستيفاء ، والعفو معرض للسقوط . وكذا لو ورث الولد الصغير حدّاً كان للأب الاستيفاء » ^(٢) .

وقد وقع بحث بينهم في أنّ له العفو عن الحدّ والتعزير أو لا ؟

قال المحقّق الكركي : « ليس له [= للولي] العفو مطلقاً غير مقيد بالمال ؛ لانتفاء الغبطة في ذلك ، وقال [العلّامة]

(١) كشف اللثام ٢ : ٣٣٥ (حجري) .

(٢) المصدر السابق : ٤١٤ .



□ شروط ولاية الأب :

بخياتتهما ، وإلا انعزلا» ^(١) .

ويمكن تقسيم هذه الشروط إلى قسمين :

القسم الثاني من الشروط : ما يعود إلى مورد إعمال الولاية ، حيث اشترط بعض الفقهاء في فعل الولي اشتماله على المصلحة ، قال الشيخ الطوسي - بعد ذكر أولياء الطفل - : « فكل هؤلاء لا يصح تصرفهم إلا على وجه الاحتياط والحظ للصغير المولى عليه » ^(٢) . وقال العلامة الحلي : « الضابط في تصرف المتولي لأموال اليتامى والمجانين اعتبار الغبطة ، وكون التصرف على وجه النظر والمصلحة ... ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما روي عن الحسن البصري » ^(٣) ، بل قال بعضهم : « إن الذي يظهر من بعض العبارات سيما القدماء أن اشتراط التصرف بالمصلحة مفروغ عنه عندهم وأنه مسلم فيما بينهم » ^(٤) ، قال سبحانه : ﴿ ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده ﴾ ^(٥) .

القسم الأول من الشروط : ما يعود إلى الولي في نفسه كالبلوغ والعقل وعدم السفه في التصرفات المالية ، ويشترط أيضاً فيه الإسلام ؛ لانتهاء السبيل للكافر على المسلم ، والولاية سبيل على المولى عليه ، كما هو واضح .

وأما العدالة فقد اختلف الفقهاء في اشتراطها ، فذهب بعض إلى الاشتراط كما هو مختار فخر المحققين ^(١) ، واختار آخرون عدم ، قال المحقق النجفي : « لو نقص الوليان بجنون ونحوه ثم كملا عادت الولاية ؛ لتناول الإطلاقات حينئذ . ولو كان أحدهما كافراً والولد بحكم المسلم بتبعيته لأحدهما فالظاهر عدم ولايته ؛ لأنها سبيل للكافر على المسلم [ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً] » ^(٢) ، ولا يعتبر فيها العدالة ؛ للإطلاق . نعم ، قد يقال باعتبار عدم العلم

(١) جواهر الكلام ٢٢ : ٣٢٣ .

(٢) المبسوط ٢ : ٢٠٠ .

(٣) التذكرة ٢ : ٨٠ (حجري) .

(٤) بلغة الفقيه ٣ : ٢٧١ - ٢٧٢ .

(٥) الأنعام : ١٥٢ .

(١) الإيضاح ١ : ٦٢٨ .

(٢) النساء : ١٤١ .



□ وكما أنّ الولاية تامة للأب والجّد زمان حياتهما تصحّ الوصيّة منهما بها^(١).

وهذه الولاية ثابتة للأب والجّد للأب في جميع الموارد، قال المحقّق النجفي: «وأما الأب والجّد للأب وإن علا... فلا خلاف في أنّه يمضي تصرفهما... في مال الطفل بل وفي غير المال ما دام الولد ذكراً أو أنثى غير رشيد لصغر من شأنه ذلك أو سفه أو جنون ولو متّصلاً بالبلوغ»^(٢).

نعم، ليس له أن يعتق عنه إلّا مع الضرورة، كالخلاص من نفقة الكبير العاجز^(٣). (انظر: حنجر)

□ ثمّ إنّ الولاية لا تثبت للولد من الرضاع^(٤).

الثاني - الأخذ من مال الولد :

لا يجوز للوالد أن يأخذ أو يأكل من مال ولده الكبير [= البالغ] من دون إذنه مع غنائه أو إنفاق الولد عليه بالمعروف^(٥).

لكن ثمة فقهاء آخرون لم يشترطوا أكثر من عدم المفسدة في فعل الولي، منهم الشيخ الأنصاري^(١) والسيد الإمام الخميني^(٢) والسيد الخوئي^(٣)؛ لأنّ الأدلّة لم تنه إلّا عن الفساد والمضارة، فيتمسك بإطلاق الروايات المثبتة لولايتهما في غير هذا الفرض.

بل صرّح بعض الفقهاء بأنّ ولاية الأب والجّد غير مشترطة بشيء من ذلك ما لم ينقذ إجماع على خلافه، قال المحقّق النائيني: «الحقّ ثبوت الولاية له [= للأب] ولو مع المفسدة والمضرة للطفل؛ وذلك لإطلاق الأدلّة... وعلى هذا فكما يجوز تصرف الأب والجّد في مال نفسه لو لم يكن سفيهاً وإن كان ضرورياً فكذا يجوز تصرفه في مال المولّى عليه، إلّا أن ينقذ إجماع على خلافه أو يتمسك بقوله سبحانه: ﴿إلا بالتّي هي أحسن...﴾... فإنّ الحكم بالإطلاق لا يخلو من قوّة»^(٤).

(١) انظر: جواهر الكلام ٢٨: ٢٧٦.

(٢) جواهر الكلام ٢٢: ٣٢٢.

(٣) القواعد ٢: ١٣٥.

(٤) المهذب البارع ٣: ٢٣٧.

(٥) المتهى ٢: ١٠٢٨ (حجري).

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٣: ٥٤٠.

(٢) تحرير الوسيلة ١: ٤٧٣، م ١٩.

(٣) منهاج الصالحين (الخوئي) ٢: ٢١، م ٨٠.

(٤) منية الطالب ٢: ٢٢٩.



يأخذ من ماله شيئاً...»^(١).

وعن عليّ بن جعفر عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «سألت عن الرجل يأكل من مال ولده؟ قال: لا، إلا بإذنه أو يضطرّ فيأكل بالمعروف أو يستقرض منه حتى يعطيه إذا أيسر»^(٢).

وفي قبال ذلك ذهب الصدوق إلى الجواز، قال: «لا بأس للرجل أن يأكل ويأخذ من مال ولده بغير إذنه، وليس للولد أن يأخذ من مال والده إلا بإذنه»^(٣). ونُسب ذلك أيضاً إلى والد الصدوق في الرسالة^(٤).

ويدلّ عليه روايات كثيرة، منها:

١- ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال لرجل في الحديث المعروف: «أنت ومالك لأبيك»^(٥).

٢- عن محمد بن مسلم عن أبي

وآدعي أنّه المشهور^(١)، وحكي عن العلامة أنّ عليه الاتفاق^(٢)؛ وذلك لعصمة مال الغير، كما هو مستفاد من الأدلة عامة وخاصة.

فالأدلة العامة نظير قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارةً عن تراضٍ منكم﴾^(٣)، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يحلّ مال امرئ مسلم إلا بطيبة نفسه»^(٤).

ولهذا قال السيّد جواد العاملي: «ما عليه المشهور هو الموافق للقواعد الشرعية من الأصول والآيات والروايات الدالة على تحريم مال الغير بغير إذنه»^(٥).

وأما الروايات الخاصة: فعن ابن سنان قال: «سألته - يعني أبا عبد الله عليه السلام - ماذا يحلّ للوالد من مال ولده؟ قال: أمّا إذا أنفق عليه ولده بأحسن النفقة فليس له أن

(١) انظر: ملاذ الأخيار ١٠: ٣٠٤. مرآة المقول ١٩: ١٠٤.

(٢) حكاة عنه في الحقائق ١٨: ٢٧٩. والظاهر أنّ ذلك في نسخة من المنتهى كانت عند المحدث البحراني. ولا يوجد في النسخة المتداولة (المنتهى ٢: ١٠٢٨).

(٣) النساء: ٢٩.

(٤) الوسائل ٢٩: ١٠، ب ١ من قصاص النفس، ح ٣.

(٥) مفتاح الكرامة ٤: ١٢٧.

(١) الوسائل ١٧: ٢٦٣، ب ٧٨ ممّا يكتب به، ح ٣.

(٢) المصدر السابق: ٢٦٥، ح ٦.

(٣) المقنع: ٣٧١.

(٤) حكاة العلامة في المختلف ٥: ٦٢.

(٥) الوسائل ١٧: ٢٦٢، ب ٧٨ ممّا يكتب به، ح ١.



عبد الله عليه السلام قال : « سألته عن الرجل يحتاج إلى مال ابنه ؟ قال : يأكل منه ما شاء من غير سرف » وقال : في كتاب علي عليه السلام : إنَّ الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً إلا بإذنه ، والوالد يأخذ من مال ابنه ما شاء ... » ^(١).

٣- عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون لولده مال فأحب أن يأخذ منه ، قال : « فليأخذ ... » ^(٢).

٤- عن محمد بن سنان أن الرضا عليه السلام كتب إليه فيما كتب من جواب مسأله : « وعلة تحليل مال الولد لوالده بغير إذنه وليس ذلك للولد ؛ لأنَّ الولد موهوب للوالد في قوله عز وجل : ﴿ يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور ﴾ ^(٣) مع أنه المأخوذ بمؤنته صغيراً وكبيراً ، والمنسوب إليه والمدعو له لقوله عز وجل : ﴿ ادعهم لآبائهم هو أقسط عند الله ﴾ ^(٤) ... » ^(٥).

إلا أن الأصحاب تأولوا هذه الأخبار وحملوها على بعض المحامل ^(١) ، منها :
١- الأخذ حال الضرورة .

٢- الأخذ على قدر النفقة الواجبة على الأب مع الحاجة .

٣- الأخذ على وجه القرض .

٤- أنها تدل على الاستحباب بالنسبة إلى الولد ، لا جواز الأخذ من الأب بلا رضا الولد .

٥- الحمل على التقية .

وقد ورد في بعض الروايات الأخرى ما يؤيد صرف تلك الطائفة عن ظاهرها ، منها :

١- ما تقدّم في ذيل رواية علي بن جعفر .

٢- عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لرجل : « أنت ومالك لأبيك ، قال أبو جعفر عليه السلام : ما أحب أن يأخذ من مال ابنه إلا ما احتاج

(١) الوسائل ١٧ : ٢٦٢ ، ب ٧٨ ممّا يكتسب به ، ح ١ .

(٢) المصدر السابق : ٢٦٥ ، ح ٧ .

(٣) الشورى : ٤٩ .

(٤) الأحزاب : ٥ .

(٥) الوسائل ١٧ : ٢٦٦ ، ب ٧٨ ممّا يكتسب به ، ح ٩ .

(١) انظر : الوسائل ١٧ : ٢٦٧ ، ب ٧٨ ممّا يكتسب به ، ذيل

الحديث ١٠ . الاستبصار ٣ : ٥٠ ، ذيل الحديث ١٦٥ .

الحقائق ١٨ : ٢٨٠ . القواعد ٢ : ١٢ . مفتاح الكرامة ٤ :

١٢٨ .



إليه ممّا لا يبدّ منه ، إنّ الله لا يحبّ الفساد» ^(١).

٣- عن محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سألت عن رجل لابنه مال ، فيحتاج الأب إليه ، قال : يأكل منه ... » ^(٢).

المورد الأوّل : الأخذ من مال الولد للحجّ ، حيث ذهب بعضهم إلى جواز أخذ الوالد من مال ولده لحجّة الإسلام ^(١) ، بل صرح بعضهم بوجوب الأخذ ^(٢).

ويدلّ عليه ما رواه سعيد بن يسار قال : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أيجب الرجل من

٤- عن الحسين بن أبي العلاء قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « ما يحلّ للرجل من مال ولده ؟ قال : قوته بغير سرف إذا اضطرّ إليه ، قال : فقلت له : فقول رسول الله صلى الله عليه وآله للرجل الذي أتاه فقّدم أباه ، فقال له : أنت ومالك لأبيك . فقال : إنّما جاء بأبيه إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله هذا أبي وقد ظلمني ميراثي من أمّي ، فأخبره الأب أنّه قد أنفق عليه وعلى نفسه ، وقال : أنت ومالك لأبيك ولم يكن عند الرجل شيء ، أو كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحبس الأب للابن ؟ ! » ^(٣).

□ هذا ، وقد تضمّنت بعض الأدلّة جواز أخذ الأب من مال ولده في موردين :

(١) النهاية : ٣٦٠. التهذيب ٥ : ١٥ ، ب ١ من وجوب الحجّ ، ذيل الحديث ٤٣. المذهب ١ : ٣٤٩. ونسبه الشيخ الطوسي في المبسوط (١ : ٢٩٩) إلى رواية الأصحاب قال : « إذا علم أنّ له من يطيقه على أداء الحجّ عنه لا يلزمه فرضه : لأنّه ليس بمستطيع بنفسه ولدًا كان أو ذا قرابة ، وقد روى أصحابنا أنّه إذا كان له ولد له مال وجب عليه أن يأخذ من ماله ما يحجّ به ، ويجب عليه إعطائه ».

(٢) النهاية : ٢٠٤. وكذا في الخلاف (٢ : ٢٥٠ ، م ٨) قال الشيخ : « إذا كان لولده مال روى أصحابنا أنّه يجب عليه الحجّ ، يأخذ منه قدر كفايته ويحجّ به ، وليس للابن الامتناع منه . وخالف جميع الفقهاء في ذلك : دليلنا : الأخبار المروية في هذا المعنى من جهة الخاصّة قد ذكرناها في الكتاب الكبير [= التهذيب] ، وليس فيها ما يخالفها ، [تدلّ] على إجماعهم على ذلك ».

هذا ، وقد نسب جماعة ذلك إلى المفيد كالمسيّد العاملي (المسالك ٧ : ٥٢) والمحدّث البحراني (الحقائق ١٤ : ١٠٩) والمحقّق النجفي (جواهر الكلام ١٧ : ٢٧٧). ولم نثر عليه في المقنعة . والعبارة المنقولة عن المفيد موجودة بعينها في التهذيب (٥ : ١٥ ، ذيل الحديث ٤٣) ، فراجع .

(١) الوسائل ١٧ : ٢٦٣ ، ب ٧٨ ممّا يكتب به ، ح ٢.

(٢) المصدر السابق : ٢٦٤ ، ح ٥.

(٣) المصدر السابق : ٢٦٥ ، ح ٨.



مال ابنه وهو صغير؟ قال: نعم، قلت: يحجّ حجّة الإسلام وينفق منه؟ قال: نعم، بالمعروف، ثمّ قال: نعم، يحجّ منه وينفق منه، إنّ مال الولد للوالد، وليس للولد أن ينفق من مال والده إلّا بإذنه»^(١).

في حين ذهب مشهور الفقهاء إلى عدم الجواز، قال المحقّق النجفي: «لا يجوز للوالد - فضلاً عن أن يجب عليه - أخذ ما يستطيع به من مال ولده الصغير، ولا يجب عليه الاتّهاب من الكبير على الأشهر، بل المشهور»^(٢). واستدلّ له بالأصل والروايات.

المورد الثاني: إذا كان للولد جارية ولم يكن وطأها ولا مسّها بشهوة فذهب بعض إلى أنّه يجوز للوالد أن يأخذها ويطأها بعد أن يقرّمها على نفسه قيمة عادلة ويضمن قيمتها في ذمّته^(٣)، وصرّح بعضهم بتقييد الحكم بالولد الصغير^(٤).

ولا فرق بين جارية الابن والبنت من هذه الجهة، نعم هناك فرق من ناحية أخرى، قال الشيخ: «لأنّ البنت ليس تجري مجرى الابن في أنّه تحرم الجارية على الأب في بعض الأوقات إذا وطأها أو نظر منها إلى ما لا يحلّ لغير مالكة النظر إليه؛ لأنّ ذلك مفقود في البنت، بل متى ما رضيت كان ذلك جائزاً»^(١).

(انظر: نكاح، بيع)

الثالث - محرمية الأب:

تثبت المحرميّة بين الأب وبنته نسباً أو رضاعاً، فله أن يخلو بها ويسوغ له النظر إليها ومسّها من غير تلذّذ وريبة، كما لا يجب عليها التسترّ منه.

(انظر: نكاح)

الرابع - حقوق وامتيازات الأب:

١- يجب على الولد الاحسان إلى أبيه، ويحرم عقوقه والتهاون في حقوقه، بل عدّ ذلك من الكبائر^(٢).

(انظر: أبوان، أولاد)

٢- كما أنّ للأب حقّاً حال حياته كذلك له بعض الحقوق على ولده بعد

(١) الوسائل ١٧: ٢٦٤، ب ٧٨ ممّا يكتسب به، ح ٤.

(٢) جواهر الكلام ١٧: ٢٧٥.

(٣) النهاية: ٣٦٠.

(٤) الاستبصار ٣: ٥٠-٥١، ذيل الحديث ١٦٥. السرائر ٢:

(١) الاستبصار ٣: ٥١، ذيل الحديث ١٦٦.

(٢) انظر: جواهر الكلام ١٣: ٣١٥.

٢٠٩. القواعد ٢: ١٣.



وفاته ، كلزوم قضاء الولد الأكبر الذكر الصلاة والصيام عن أبيه ^(١) .

(انظر: صلاة، صوم)

٣- يجب على الولد نفقة الأب وإن علا مع فقره وقدرته المنفق ^(٢) . ومن هنا لا يجوز للولد دفع الزكاة له ^(٣) .

(انظر: نفقة، زكاة)

٤- يثبت للأب حق الحضانة للولد النسبي فيما لو فصل الولد وانقضت مدة الرضاعة وكان الولد ذكراً ، وأما الأنثى فبعد سبع على المشهور . وكذا يثبت له حق الحضانة إذا تزوجت الأم بغير الأب ، سواء كان الولد ذكراً أو أنثى ^(٤) .

(انظر: حضانة)

٥- لا يستقرّ ملك الولد لأبيه وينعتق عليه قهراً ^(٥) ، بل يلزم فكّه من الإرث إجماعاً ^(٦) .

٦- ذهب الشيخ الصدوق إلى أنّه يجب

على الولد قبول وصيّة الوالد إذا دعاه إلى ذلك ^(١) ، خلافاً للمشهور ^(٢) .

٧- الأب يرث ولده ، ويقع في الطبقة الأولى من طبقات الإرث ، وتختلف حصّته بحسب الحالات من الانفراد أو الانضمام إلى غيره من الورثة ، ولا يحجب الأب حجب حرمان بل يحجب حجب نقصان ، وهو تارة يرث بالفرض مع وجود الولد ، وأخرى يرث بالقرابة مع عدم وجود الولد ^(٣) ، كما أنّ الولد يرث أباه .

(انظر: إرث)

٨- لا يحّد الأب لو قذف ولده النسبي بل يعزّر ^(٤) ، وكذا لا يحّد لو سرق منه ^(٥) .

(انظر: قذف، سرقة)

٩- لا يقتصّ من الأب فيما لو قتل ولده النسبي ، وإن لم ترتفع سائر الآثار من الكفّارة والدية وتعزير الحاكم له ^(٦) وعدم

(١) الفقيه ٤: ١٩٥، ح ٥٤٤٧.

(٢) انظر: جواهر الكلام ٢٨: ٤١٤ - ٤١٥.

(٣) جواهر الكلام ٣٩: ١٠.

(٤) الشرائع ٤: ١٦٥.

(٥) المقننة ٨٠٣: ٨، المبسوط ٨: ٤٤. الشرائع ٤: ١٧٣.

(٦) جواهر الكلام ٤٢: ١٦٩.

(١) جواهر الكلام ١٧: ٣٥ - ٤٥.

(٢) جواهر الكلام ٣١: ٣٦٦، ٣٧٤.

(٣) جواهر الكلام ١٥: ٣٩٥.

(٤) جواهر الكلام ٣١: ٢٨٤ - ٢٩٢.

(٥) الشرائع ٢: ٥٦، ٣: ١١٣.

(٦) الشرائع ٤: ١٥.



إرثه منه ؛ لكون القتل مانعاً^(١) .

الوالد^(١) .

(انظر : نفقة)

(انظر : قصاص)

٢- يجب على الأب إخراج زكاة الفطرة عن أولاده مع كونه معيلاً لهم^(٢) .

(انظر : زكاة الفطرة)

١٠- ووقع خلاف بينهم في انعقاد نذر الولد مع نهي الوالد ، وفي أنه له حلّها بعد انعقادها ، وفي توقّفه على إذن الوالد^(٢) .

(انظر : نذر)

٣- بناءً على ثبوت خمس الكنز والمعدن والغوص على الصغار والمجانين فإنّه يكلف الأب بالإخراج ؛ لأنّه وليّ لهم^(٣) .

(انظر : خمس)

١١- لا تنعقد يمين الولد مع نهي الوالد وله حلّها لاحقاً ، ولا حنث ولا كفّارة على الولد . وهل يشترط إذنه في صحّة اليمين وانعقاده أو لا ؟ فيه قولان^(٣) . (انظر : يمين)

٤- إذا أحرم الولي بالصبي وفعل ما تجب به الكفّارة أو الفداء لزم ذلك الولي في ماله ؛ لأنّه غرم أدخله هو عليه بالإحرام به كالنفقة الزائدة^(٤) . (انظر : حج)

١٢- للأب أن يمنع الولد من الجهاد مع عدم تعيينه عليه . (انظر : جهاد)

الخامس - ما يجب على الأب تجاه ولده :

٥- يجب على الأب باعتباره وليّاً تأديب ولده وتهيئته قبل البلوغ للطاعة^(٥) .

وذهب بعض إلى أنّه لا يجب على الأب منع الصغير أو المجنون من مسّ كتابة القرآن الكريم^(٦) . وأيضاً لا يجب عليه

١- يجب على الأب نفقة الأولاد وأولادهم مع الفقر^(٤) ، ومن ذلك أجرة الرضاع^(٥) . وكذا إذا زوّج الوالد ولده الصغير مع فقره فالمهر على عهدة

(١) جواهر الكلام ٤٣: ٤٤٩ .

(٢) جواهر الكلام ٣٥: ٣٦١-٣٦٣ . تحرير الوسيلة ٢: ١٠٣ ،

٣م منهاج الصالحين (الخوئي) ٢: ٣١٨ ، ١٥٥١م .

(٣) تحرير الوسيلة ٢: ١٠٠ ، ١٠١ ، ٩م .

(٤) جواهر الكلام ٣١: ٣٦٦ ، ٣٧١ .

(٥) المصدر السابق: ٢٧٣ .

(١) الشرائع ٢: ٣٣٢ .

(٢) جواهر الكلام ١٥: ٤٩٤ .

(٣) جواهر الكلام ١٦: ٧٨ .

(٤) جواهر الكلام ١٨: ٢٥٥-٢٥٦ .

(٥) الفتاوى الواضحة ١: ١٢٦ .

(٦) جواهر الكلام ٢: ٣١٦-٣١٧ .



إخراج زكاته ^(١)، وكذا إخراج زكاة غلاته ومواشيه ^(٢).

(انظر: زكاة)

٥ - يصحّ للولي - أباً كان أو غيره - أن يحرم عن الصبي غير المميّز، وكذا المجنون. وتلزمه الكفّارة والأفعال والتروك ^(٣).

وأما كيفيته فيراجع فيه عنوان (إحرام).

السابع - ما يحرم على الأب :

١ - يحرم تكليفاً ووضعاً على الأب نكاح البنت نسباً أو رضاعاً، دوماً ومتعة، وكذا بناتها وإن نزلن وبنات الابن وإن نزلن ^(٤)، قال تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ﴾ ^(٥).

٢ - تحرم زوجة كلّ من الأب وإن علا، والابن وإن نزل على الآخر، نسباً أو رضاعاً، دوماً ومتعة مع الوطاء، بل ولو

منع الصبي أو المجنون عن استقبال القبلة حال التخلّي أو استدبارها ^(١)، وكذا لا يجب عليه منعهما من لبس الحرير، بل لا يحرم تمكينه منه ^(٢).

(انظر: طهارة، تخلّي، صلاة)

السادس - ما يستحبّ للأب :

١ - هناك جملة من الآداب والسنن يستحبّ للأب إجراؤها عند ولادة الطفل كالأذان في أذنه اليمنى والإقامة في اليسرى، وختانه، والعقيقة عنه، وأن يحسن اسمه، وغير ذلك. (انظر: ولادة)

٢ - يستحبّ العطية لذي الرحم وتتأكد في الوالد والولد ^(٣). (انظر: عطية)

٣ - تستحبّ التسوية بين الأولاد في العطية بلا فرق بين الإناث والذكور ^(٤).

(انظر: عطية)

٤ - يستحبّ للوليّ الشرعي - أباً كان أو غيره - فيما إذا اتّجر بأموال الصبي

(١) الرياض ٣: ١٥٦. جواهر الكلام ١٥: ١٥.

(٢) جواهر الكلام ١٥: ٢٤ - ٢٦.

(٣) جواهر الكلام ١٧: ٢٣٥.

(٤) انظر: جواهر الكلام ٢٩: ٢٣٨، ٣٠٩.

(٥) النساء: ٢٣.

(١) جواهر الكلام ٢: ١٢.

(٢) جواهر الكلام ٨: ١٢٢.

(٣) الشرائع ٢: ٢٣٠.

(٤) جواهر الكلام ٢٨: ١٩١.



حكّم أو حكيم أو خالد أو حارث أو مالك أو ضرار، وكذا يكره تكتيته بأبي القاسم إذا كان اسمه محمداً^(١).

(انظر: ولادة)

٢ - يجوز تفضيل بعض الأولاد على بعض في العطية على كراهية^(٢).

(انظر: عطية)

٣ - ورد في بعض الروايات النهي عن أن يتولّى الوالد بنفسه إنزال ولده في القبر ودفنه^(٣).

(انظر: دفن)

التاسع - ما يسوغ للأب تجاه ابنه :

١ - ذهب المشهور إلى أنه يجوز للأب أخذ الربا من الولد .

(انظر: ربا)

٢ - يجوز للأب والجدّ وإن علا أن يأخذ بالشفعة لو باعا عن اليتيم أو المجنون شقصه المشترك معه^(٤).

(انظر: شفعة)

تجرّد العقد عن الوطاء أيضاً^(١)، قال تعالى: ﴿ حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ ... وَحَلَائِلَ أَبْنَانِكُمْ ﴾^(٢)، وقال عزّ من قائل: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾^(٣)، بل تحرم موطوءة كلّ منهما على الآخر ولو بغير عقد نكاح كالوطء بملك اليمين أو التحليل^(٤).

٣ - لا تحرم مملوكة الأب على الابن بمجرّد الملك، ولا مملوكة الابن على الأب ولو وطأ أحدهما مملوكته حرمتا على الآخر إجماعاً ونصاً^(٥).

٤ - يحرم على كلّ من الأب والابن وطء مملوكة الآخر من غير عقد نكاح أو ملك أو تحليل^(٦).

(انظر: نكاح، تحليل)

الثامن - ما يكره للأب :

١ - يكره تسمية الولد ببعض الأسماء

(١) الشرائع ٢: ٢٨٧.

(٢) النساء: ٢٣.

(٣) النساء: ٢٢.

(٤) الشرائع ٢: ٢٨٧.

(٥) جواهر الكلام ٢٩: ٣٥٤.

(٦) الشرائع ٢: ٢٨٨.

(١) الشرائع ٢: ٣٤٤.

(٢) جواهر الكلام ٢٨: ١٨٢.

(٣) جواهر الكلام ٤: ٢٨٦.

(٤) انظر: جواهر الكلام ٣٧: ٢٩٤ - ٢٩٥.



الحادي عشر - لزوم هبة الأب لولده :

هبة الأب لولده تكون لازمة لا يصح الرجوع فيها ، وكذا هبة الولد لأبيه وإن نقل خلاف فيه ؛ لكونهما من الأقارب ^(١) .

(انظر : هبة)

الثاني عشر - دخول الآباء في العاقلة وعدمه :

اختلف الفقهاء في دخول الآباء والأبناء في العاقلة على قولين ^(٢) .

(انظر : عاقلة)

الثالث عشر - الوصية للآباء :

لو أوصى لآباء شخص دخل في ذلك أجداده من الجهتين ^(٣) . (انظر : وصية)

ونظراً لوجود الارتباط بين أحكام الأب وأحكام الولد ، فليراجع عنوان (ولد) .

٣ - يجوز دخول الأب في مكان اجتمع

ابنه فيه مع زوجته من دون استئذان منه ، وقد أفتى عدّة من الفقهاء بجواز ذلك مطلقاً ، في حين لم يسلم بهذا الإطلاق آخرون ^(١) .

(انظر : إذن)

٤ - هناك من أفتى بجواز إقامة

الأب الحّدّ على الولد بدون إذن الحاكم ^(٢) .

(انظر : حدّ)

العاشر - شهادة الأب :

تصحّ شهادة الأب لولده وعليه ^(٣) .

نعم ، إذا كان الأب وليّاً خاصّاً على ابنه الصغير فلا تقبل شهادته للمولّى عليه ؛ لأنّها تجرّ نفعاً إليه . وكذا لو كان الأب حاكماً فلا يقبل حكمه ^(٤) . وأمّا الولد فتقبل شهادته لأبيه ، وأمّا عليه ففيه قولان .

(انظر : شهادة)

(١) انظر : العروة الوثقى ٢ : ٨٠٥ ، م ٤٣ ، والتعليقات عليها .

(٢) النهاية : ٣٠١ . المهذب ١ : ٣٤٢ .

(٣) الشرائع ٤ : ١٣٠ .

(٤) جواهر الكلام ٤٠ : ٧١ - ٧٢ .

(١) جواهر الكلام ٢٨ : ١٨١ - ١٨٢ .

(٢) جواهر الكلام ٤٣ : ٤٢٠ .

(٣) التذكرة ٢ : ٤٧٧ (حجري) .



وقد ذكروا للإباحة عدّة معانٍ ،
منها : الاحلال والإطلاق والسعة والإظهار ،
كما فسّرت من خلال ذكر ما يضادّها
كالحظر .

إباحة

أولاً - التعريف :

□ لغة :

إباحة : وزان إفعال ، من باح الشيء
- نحو قال - يباح بَوْحاً وبُوحاً وبُؤوحاً وبؤؤوحة :
ظهر^(١) .

قال الخليل : «البَّوْحُ : ظهور
الشيء»^(٢) . وقال ابن فارس : «الباء
والواو والحاء أصل واحد ، وهو سعة
الشيء وبروزه وظهوره»^(٣) .

ويتعدّى الفعل (باح) بالحرف فيقال :
باح بسرّه أي أظهره ، وبالهزمة فيقال :
أباحه^(٤) إباحة^(٥) .

قال الفيروز آبادي : «أباحتك الشيء :
أحللته لك»^(١) . وشرحه الزبيدي بقوله :
«أي أجازت لك تناوله أو فعله أو
تملكه»^(٢) . وأباح الشيء : أطلقه^(٣) .
وأباحت الشيء إباحة : خلاف حظرته^(٤) .
وأباح الرجل ماله : أذن في الأخذ والترك
وجعله مطلق الطرفين^(٥) . وقال الخليل :
«الإباحة شبه التّهيى»^(٦) .

وهذه المعاني وإن أمكن - بالنظر
الدقيق - الفرق بينها لكن يبدو أنّ ذلك ليس
مراداً لأهل اللغة ؛ فمن هنا يمكن إرجاع
تلك المعاني أو أكثرها إلى معنى واحد وهو
السعة ؛ لأنّ إباحة الشيء للغير تعني جعله
في سعة ومطلقاً من دون تقييد .

(١) انظر : لسان العرب ١ : ٥٣٤ . المصباح المنير : ٦٥ .

المحكم ٤ : ٢٣ .

(٢) ترتيب العين : ٩٨ .

(٣) معجم مقاييس اللغة ١ : ٣١٥ .

(٤) المصباح المنير : ٦٥ . وانظر : الجمهرة ٢ : ١٠١٨ .

الصحاح ١ : ٣٥٧ . الكلّيات : ٣٤ .

(٥) المجمل : ٨٨ .

(١) القاموس المحيط ١ : ٤٤٤ . الكلّيات : ٣٤ .

(٢) تاج العروس ٢ : ١٣٦ .

(٣) المحكم ٤ : ٢٣ .

(٤) المجمل : ٨٨ .

(٥) المصباح المنير : ٦٥ .

(٦) ترتيب العين : ٩٨ .



والترك وتساويهما لدى الشرع كإباحة طعام أهل الكتاب، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَجِلُّ لَكُمْ أَنْطَيَّاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ جُلُّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ جُلُّ لَهُمْ﴾^(١). وتسمى الإباحة بالمعنى الأخص حيث تكون بهذا المعنى أحد الأحكام التكليفية الخمسة، وهي: الوجوب، الاستحباب، الإباحة، الكراهة، الحرمة.

قال الشهيد الأول: «والمباح ما خلا عن وجه رجحان بالمعنى الأخص»، وقال الشهيد الثاني في شرحها: «(والمباح ما خلا عن وجه رجحان) من الطرفين بأن لا يكون راجحاً ولا مرجوحاً لتتحقق الإباحة (بالمعنى الأخص)»^(٢).

وقال الفاضل السيوري في تعريف الحكم: «الحكم خطاب الشرع المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتضاء أو التخيير أو الوضع، والتخيير الإباحة»^(٣).

وقال المحقق النراقي: «إنَّ الأحكام

قال ابن فارس: «ومن هذا الباب: إباحة الشيء؛ وذلك أنَّه ليس بمحظور عليه، فأمره واسع غير مضيق»^(١).

وقال البستاني: «أباح الشيء إباحة: وسَّعه وأطلقه. ومنه أباحتك الشيء، أي أحللتك لك»^(٢).

إلاَّ أنَّه حكى عن بعضهم: أنَّ الأصل في الإباحة إظهار الشيء للناظر ليتناوله من شاء، ومنه باح بسرّه»^(٣).

وصرح بعضهم بالفرق بين الحلال والمباح؛ بأنَّ الحلال من حلَّ العقد في التحريم، والمباح من التوسعة في الفعل»^(٤).

□ اصطلاحاً:

تطلق الإباحة عند الفقهاء على معانٍ عديدة:

١- الخطاب الشرعي بالتخيير بين الفعل

(١) معجم مقاييس اللغة ١: ٣١٥.

(٢) محيط المحيط: ٦٠.

(٣) تاج العروس ٢: ١٢٧.

(٤) فروق اللغات (مخطوط مع كتاب السامي في

الأسامي): ١٣٨.

(١) المائدة: ٥.

(٢) الروضة البهية ٣: ٢٢٠.

(٣) نضد القواعد الفقهية: ٩.



أحدهما: الإباحة بالمعنى الأخصّ التي تعتبر نوعاً خامساً من الأحكام التكليفية، وهي تعبّر عن مساواة الفعل والترك في نظر المولى.

والآخر: الإباحة بالمعنى الأعمّ، وقد يطلق عليها اسم الترخيص في مقابل الوجوب والحرمة، فتشمل المستحبات والمكروهات مضافاً إلى المباحات بالمعنى الأخصّ؛ لاشتراكها جميعاً في عدم الالتزام^(١).

وقد تطلق على مطلق عدم الحظر الشامل للوجوب أيضاً.

كما أنّها قد تطلق على عدم جعل حكم أصلاً كالإباحة قبل الشرع.

وقد تطلق على الأعمّ من هذه الأقسام أو بعضها، وهذه تسمّى بالإباحة بالمعنى الأعمّ أيضاً، لكن على اختلاف في الأعمية.

قال المحقّق ضياء الدين العراقي في الأمر الوارد عقيب الحظر أو عند توهمه: «يستفاد من هذا الأمر عدم الجمع في

الشرعية خمسة: الإيجاب وهو عبارة عن طلب الفعل حتماً، والندب وهو عبارة عن طلبه من غير حتم، والتحریم وهو عبارة عن طلب الترك حتماً، والكراهة وهي عبارة عن طلب الترك لا على سبيل الحتم، والإباحة وهي عبارة عن جعل الطرفين متساويين أي الحكم بتساويهما»^(١).

وعرّفت بتعاريف أخر، فقد قال فخر المحقّقين: «الفعل المباح هو ما للقادر عليه أن يفعله ولا يترجّح فعله على تركه، ولا تركه على فعله شرعاً»^(٢).

وعرّف السيّد الشهيد محمّد باقر الصدر رحمه الله الإباحة بأنّها: «فسح المجال أمام المكلف لكي يختار الموقف الذي يريده، ويترتب عليه تمتّع المكلف بالحرية لأن يفعل أو يترك»^(٣).

وقد تطلق على مطلق الجواز فيشمل الاستحباب والكراهة أيضاً، وتسمّى بالإباحة بالمعنى الأعمّ، قال السيّد الشهيد الصدر رحمه الله: «وأما الإباحة فهي بمعنيين:

(١) عوائد الأيّام: ٣٧٠.

(٢) إيضاح الفوائد ٤: ٥١.

(٣) دروس في علم الأصول ١: ٦٩.

(١) دروس في علم الأصول ١: ١٤٧.



الفعل وإباحته بالمعنى الأعمّ الذي هو جامع بين الوجوب والتدب والإباحة بالمعنى الأخصّ» ^(١).

٢- الجواز الوضعي الانتزاعي بمعنى الصحة والمشروعية وعدم البطلان، كإباحة الصلاة مع الطهور، وإباحة التيمّم مع خوف الضرر من استعمال الماء، وإباحة البيع وقت النداء لصلاة الجمعة.

٣- الحكم العقلي بالإباحة العقلية، أي عدم القبح والذمّ في فعله أو المعذورية وعدم استحقاق العقوبة عليه في قبال ما يحكم العقل بقبحه أو استحقاق اللوم والعقوبة عليه، فهذه إباحة عقلية، وقد تسمّى بالإباحة أو البراءة العقلية.

قال المحقّق النراقي: «إنّ التخيير على قسمين: أحدهما ما ثبت لأجل حكم الشارع بالتخيير. وثانيهما: ما كان بحكم العقل، لا بمعنى أن يحكم العقل بأنّ الشارع حكم بالتخيير، بل لمّا لم يحكم الشارع فيه بحكم يكون المكلف فيه مطلق العنان. وهذا غير الحكم الشرعي.

والملخص: أنّ تخيير المكلف ناشئ تارة عن حكم الشارع بالإباحة، وهو من الأحكام الشرعية، وأخرى عن عدم الحكم وفقدانه، وهذا حكم العقل دون الشرع، وهذا أحد معنيي الإباحة العقلية. ومعناه الآخر حكمه بالاختيار شرعاً، وهذا حكم شرعي ثابت بالعقل» ^(١).

وأما إدراك العقل عدم تعلّق غرض المولى بالفعل أو الترك أو تساوي المصلحة والمفسدة المترتبة عليهما عنده أو تعلّق مصلحة المولى الشديدة بأن يكون المكلف في بعض الأفعال مطلق العنان فيستنتج من ذلك إباحة الفعل وجوازه للمكلف، فدور العقل في الحقيقة دور الكاشف فيه عن الحكم عند الشارع لا دور المؤسّس والحاكم، كما ستأتي الإشارة إليه.

٤- المأذونية واستحقاق التصرف، في قبال الغصب وحرمة التصرف في مال الغير، كإباحة أكل الضيف ممّا يقدّمه له صاحب المنزل من طعام أو شراب، ومنه أيضاً إباحة أكل المارّة من الثمار أو الانتفاع بالمباحات العامّة.

(١) نهاية الأفكار ١: ٢١٠.

(١) عوائد الأيام: ٣٦٨.



قال المحدث البحراني : « المشهور بين الأصحاب - رضوان الله عليهم - اشتراط الإباحة في المكان [أي مكان المصلي] ، ونعني به هنا ما قابل الغضب ، فدخل فيه المملوك عيناً ومنفعة والمأذون فيه بجملة أقسامه من الإذن الصريح خصوصاً ... أو عموماً ... أو بالفحوى ... أو بشاهد الحال » ^(١) .

□ وهذه المعاني والإطلاقات للإباحة عند الفقهاء رغم اشتراكها جميعاً في المناسبة مع المعنى اللغوي حيث إن المكلف فيها جميعاً يكون في سعة وإطلاق ، إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث نوع الإطلاق والسعة ، وأيضاً من حيث الموضوع الذي تتعلق به الإباحة والسعة .

فالمعنى الأول حكم شرعي تكليفي ، أي خطاب شرعي مفاده : أن الشارع يرضى بالفعل والترك ولا يلزم بأحدهما . ومن هنا يمكن أن تتعلق الإباحة بهذا المعنى بجميع أفعال المكلفين من حيث الفعل والترك . وتسمى بالإباحة التكليفية .

والمعنى الثاني حكم وضعي مفاده

الموافقة مع ما هو المقرر الشرعي التكليفي أو الوضعي . ومن هنا لا تتعلق الإباحة بهذا المعنى إلا بما يكون فيه مقرر شرعي لكي يعقل فيه المشروعية والصحة والبطالان والمطابقة وعدم المطابقة ، وحيث إن الموافقة مع المقرر الشرعي والمشروعية تنتزع عقلاً عن الخطاب الشرعي التكليفي الذي هو الأمر بالمركبات أو الوضعي الذي هو الخطابات المتعلقة بالمعاملات وترتيب الأثر عليها ، فليست الإباحة بهذا المعنى بالدقة هي الخطاب الشرعي المجعول حقيقة ودقة ، بل منترعة بلحاظه ؛ ومن هنا كانت حكماً وضعياً انتزاعياً .

والمعنى الثالث كالمعنى الأول الملحوظ فيه الإطلاق والسعة في نفس الفعل والترك ، إلا أنه بلحاظ الحكم العقلي بالحسن والقبح أو الذم والمدح أو العقوبة والمثوبة لا بلحاظ الخطاب الشرعي . ومن هنا تكون الإباحة بهذا المعنى عقلية عملية ، أي من مدركات العقل العملي لا الأحكام الاعتبارية المجعولة .

وهناك بحث في حقيقة الأحكام العقلية العملية (التحسين والتقبيح العقليين) وأنها

(١) الحقائق الناضرة ٧ : ١٦٢ .



إدراكات واقعية نفس أمرية أو أمور انتزاعية أو اعتبارية ، وقد أرجعها بعضهم إلى القضايا المشهورة المجعولة من قبل العقلاء فتكون من سنخ التشريعات والأحكام المجعولة شرعاً أو عرفاً ، يراجع تفصيل ذلك في البحث الأصولي (الحسن والقيح) .

والمعنى الرابع حكم وضعي مجعول ؛ أي حق ، وليس حكماً تكليفاً ، كما أنه ليس انتزاعاً عقلياً . ومن هنا يكون متعلق الإباحة بهذا المعنى الأموال أو الأشخاص والشؤون الراجعة إلى الآخرين ، لا أفعال المكلفين ، كما في الإباحة التكليفية . وقد تسمى بالإباحة الحقيقية .

□ ثم إن الإباحة بمعنى الجواز الوضعي في العبادات تلازم الإباحة التكليفية ، فكل عبادة صحيحة تكون جائزة لا محالة تكليفاً أيضاً . وأما في المعاملات فلا تلازم الصحة ، بل قد تكون معاملة صحيحة ولكنها محرمة كالبيع وقت النداء لصلاة الجمعة بناءً على حرمة تكليفاً لا وضعاً ، وقد تكون معاملة محرمة وضعاً وتكليفاً كالربا وبيع الخمر ، وقد تكون غير صحيحة

ولكنها مباحة تكليفاً بمعنى عدم حرمة إنشائها كبيع ما لا ماليتها له كالخفساء مثلاً .

□ وأما الإباحة العقلية فهي إذا كانت في الفعل بعنوانه الأولي فقد تكون سبباً للإباحة التكليفية أيضاً ؛ فإن الأحكام العقلية الأولية قد تكون عللاً للأحكام الشرعية ، فكما قد يكون قبح الكذب والظلم سبباً لحرمتها شرعاً كذلك قد يكون إباحة فعل عقلاً سبباً لإباحته شرعاً .

وأما إذا كانت في الفعل بعنوانه الثانوي ؛ أي في سلسلة معلولات الأحكام وفي طولها كعنوان المعصية والتجري والإطاعة والانقياد أو الاحتياط والبراءة مما يكون في طول تعلق حكم شرعي والعلم أو الجهل به فالإباحة العقلية في هذه المرتبة - وهي التي تسمى بالبراءة العقلية - لا تكون سبباً للإباحة التكليفية الشرعية بل الأمر بالعكس ، بمعنى أن الإباحة الشرعية - ولو الظاهرية - بوصولها تكون رافعة للاحتياط العقلي وموجبة للبراءة وعدم استحقاق العقوبة . وسيأتي مزيد توضيح بين القسمين .



□ وأما الإباحة الحقيقية أو المالكية فهي توجب الإباحة التكليفية بل والعقلية من ناحية حرمة التصرف في مال الغير فحسب لا سائر النواحي ، فقد يكون المباح المالكي ممنوعاً شرعاً أو عقلاً لجهة أخرى ، كما إذا كان التصرف مضرّاً بالمصرف بدرجة محرمة شرعاً .

ثانياً - الألفاظ ذات الصلة :

١ - الجواز : وقد جعله بعضهم مرادفاً للإباحة في معناه التكليفي والوضعي . فقد قال المحقق السبزواري - بعد تعرضه لبعض الأخبار المصرّح فيه بالجواز :- «المراد من الجواز فيه الإباحة لا المعنى الشامل للكرهية ، وإطلاقه عليه شائع مشهور حتى يمكن القول بكونه على سبيل الحقيقة» ^(١) .

لكنّ الظاهر أنّ الجواز لا يطلق بمعنى الإباحة بالمعنى الأخصّ أي تساوي الفعل والترك إلّا مع القرينة ، فإنّ ظاهره الترخيص وعدم الحظر الذي هو الإباحة بالمعنى الأعمّ ، حتى قيل : كلّ مكروه جائز .

وللجواز معنى آخر ، وهو حقّ الفسخ والرجوع في المعاملات في قبال اللزوم وعدم صحّة الرجوع فيها ، كالهبة إلى غير ذي رحم أو البيع الذي جعل فيه حقّ الفسخ . وبهذا اللحاظ قسّموا المعاملات إلى لازمة وجائزة .

٢ - الرخصة : وهي في قبال العزيمة والفرض ، أي ما يجوز تركه . ويطلق الترخيص بمعنى الجواز أيضاً . وقد تقدّم تصريح السيّد الشهيد الصدر رحمته بذلك .

٣ - الحلّية : وهي في قبال الحرمة والممنوعة كالجواز .

وقد يطلق الحلّ بمعنى الصحة والمشروعية كما في حلّية البيع ، كما أنّه قد يطلق التحليل في باب الإمام على أمر إنشائي يترتب عليه حلّية الأمة ^(١) .

٤ - الصحة : وهي بمعنى الموافقة والمطابقة مع المقرّر الشرعي التكليفي أو الوضعي كما تقدّم ، وهو أحد معاني الإباحة .

(١) انظر : الروضة البهية ٥ : ٣٣٤ . كشف اللثام ٢ : ٦٧

(حجري)

(١) ذخيرة المعاد : ٢٦٩ .



٥- التخيير: وهو بمعنى ترك الأمر إلى اختيار المكلف ومشئته ، فإذا كان بين الفعل وتركه كان بمعنى الإباحة والجواز ، وجعله السيّد الشهيد الصدر ممّا يترتب على الإباحة كما تقدّم في تعريفه للإباحة . وإذا كان بين فعلين كان أمراً تخييرياً سواء كان الفعلان واجبين أو مستحبّين ، فإطلاق التخيير أوسع وأعمّ من الإباحة .

٦- الإذن: وهو الرضا المبرز من قبل صاحب الحقّ قبل العمل فيما يرجع إليه ، ويترتب عليه ارتفاع الحظر عن العمل ، ولذلك قال الحلبي : « إذن المالك بالقول أو ما يقوم مقامه من العالم بالقصد وجه مبيح للتصرّف » ^(١) . والإجازة أعمّ من ذلك حيث قد تتحقّق بعد العمل كما في إجازة بيع الفضولي .

٧- براءة الذمّة: وهي بمعنى عدم اشتغال ذمّة المكلف بالتكليف أو بالمسؤولية واستحقاق العقوبة أو بالمال والحقّ ، وهو في باب التكليف بمعنى الإباحة وعدم التكليف ، وفي باب الأموال والحقوق بمعنى عدم الدّين والحقّ عليه .

وقد ذهب بعض الأصوليين إلى التفريق بين براءة الذمّة والإباحة حيث جعل البراءة نافية للتكليف والإباحة مثبتة لجواز الإقدام ^(١) .

٨- البذل: وهو إعطاء المال سواء كان بنحو التمليك أو إباحة التصرف ^(٢) .

٩- التسبيل: وهو إباحة التصرف في المال للآخرين ^(٣) في سبيل الله أو في سبيل الخير .

ثالثاً- من له حقّ الإباحة :

الأوّل- الشارع المقدّس :

أ- الأصل أنّ حقّ الإباحة للشارع وحده ؛ لأنّه المالك والخالق للإنسان فيكون له الأمر تكويناً وتشريعاً تكليفاً ووضعاً .

نعم ، الإباحة العقلية تقدّم أنّها بحكم العقل ، ولكن تقدّم أيضاً أنّها ليست حكماً مجعولاً ، وإنّما إدراك عقلي للحسن والقبح ، وسيأتي أنّ هذا الإدراك قد يكون

(١) الحاشية على كفاية الأصول (البرجودي) ١: ٥٣١.

(٢) انظر: ذخيرة المعاد: ٥٦٠.

(٣) انظر: التنقيح في شرح العروة (طهارة) ٥: ٥٢٥.

(١) الكافي في الفقه: ٣٢٢.



للمكفّفين في قبال بعضهم البعض ، لا في قبال الله سبحانه وتعالى .

فالإباحة سواء بمعنى الإباحة الشرعيّة التكليفية أو الوضعية أو بمعنى الإذن في التصرف واستحقاقه تكون من حقّ الشارع أصالة ثمّ تكون للنبيّ والمعصوم أو للمالك بتبع إذنه وفي طول تشريعه .

الثاني - الإمام أو الوليّ العامّ :

تقدّم أنّ للنبيّ ﷺ وللإمام المعصوم عليه السلام حقّ التشريع كما أنّ له حقّ التصرف في أموال الآخرين مطلقاً ؛ قال سبحانه : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ ^(١) ، وهذا أيضاً من صلاحيّات المعصومين عليهم السلام .

وأما الإمام بمعنى الولي والحاكم الشرعي فليس له حقّ التشريع ولا التصرف في أموال الآخرين كذلك ، وإنّما له التصرف أو الإذن في دائرة ولايته وصلاحيّاته المجعلولة له من قبل الله سبحانه أو من قبل النبيّ ﷺ أو الإمام المعصوم عليه السلام ؛ فإنّ جملة من الأحكام

في طول الحكم الشرعي ، فيكون بيد الشارع رفعه ووضعه ، كالبراءة العقلية في الشبهات البدويّة على القول بها ، فالعقل إنّما يحكم بها إذا لم يكن للشارع تكليف ، فبورود أو وصول حكم شرعي إلزامي - ولو ظاهري - يرتفع موضوع الحكم بالبراءة العقلية .

فحقّ التشريع يكون لله سبحانه وتعالى بالذات لا لغيره ؛ لأنّه المولى الحقيقي ، ولا يحقّ لأية جهة أخرى التشريع إلّا بتفويض من الله سبحانه إليه . وقد دلّت الروايات على التفويض للنبيّ ﷺ ^(١) وآتفتت عليه كلمة فقهاءنا ، وبالنسبة للأئمة المعصومين عليهم السلام أيضاً وردت روايات تصرّح بتفويض النبيّ ﷺ ذلك إليهم ^(٢) .

٢- كما أنّ حقّ التصرف في الأموال والحقوق يكون لله سبحانه وتعالى أصالة وبالذات لا لغيره ؛ لأنّه المالك الحقيقي لكلّ شيء ، وبتبع إذنه وفي طول تشريعه وإمضائه للمتملك أو الحقّ يثبت ذلك

(١) الكافي ١: ٢٦٥ ، باب التفويض إلى الرسول ﷺ وإلى الأئمة عليهم السلام في أمر الدين .

(٢) المصدر السابق .

(١) الأحزاب: ٦٠ .



والأمر تكون منوطة بإذن الولي العام كالجهاد وإباحة دماء الحربيين وأموالهم وإحياء الموات والأنفال والتصرف فيها والتصدي لإدارة الأمور التنفيذية أو القضائية أو إقامة الحدود والأحكام والسياسات إلى غير ذلك مما هو من شؤون الإمامة العامة، فلا يجوز لأحد شيء من ذلك إلا بإذنه أو بنصب من قبله.

كما أن له أن يجعل أحكاماً عامة على أساس ما يراه صلاحاً للأمة فيما لا يكون مخالفاً لحكم شرعي إلزامي من ترك واجب أو فعل محرم، وقد يسمى ذلك بالأحكام الولائية أو الأحكام السلطانية.

إلا أن هذه الأحكام لا تكون جزءاً من الشريعة، بل أحكام صادرة عنه بما هو ولي، ولهذا تكون دائرة مدار ولايته، وتنتهي بانتهاء ولايته وموته، فيحتاج استمرارها إلى تنفيذ من قبل من هو ولي الأمر من بعده أو عدم نقضه له على الأقل.

وعلى كل حال فليس له أن يبيع للناس ما هو حرام ومحظور شرعاً ما لم يكن من جهة ضرورة ملحة أو مصلحة أهم عند الشارع من مفسدة تلك الحرمة. وهذه

قيود شرعية رافعة للحظر الشرعي ثبوتاً، فيكون دور ولي الأمر في هذه الموارد بحسب الحقيقة دور المشخص للموضوع، إلا أن تشخيصه يكون نافذاً وملزماً على الجميع.

(انظر: ولاية)

الثالث - القاضي :

وهو أيضاً في حدود ما يتولاه من شؤون القضاء له حق الإذن وإباحة التصرفات التي تكون محظورة لولا الإذن القضائي فيه، كالتحقيق وفحص المنازل والأمكنة والتعقيب والتوقيف للأموال والأشخاص مما يتوقف عليه القضاء، ويكون للقاضي الولاية عليه شرعاً، فتكون هذه الإباحة قضائية، أي من باب ولاية القاضي في شؤون القضاء، كما أن له إنشاء الحكم القضائي الذي يختلف عن الحكم الشرعي أو الحكم الولائي في كونه حكماً في الموضوعات المشتبهة أو المترافع فيها.

وقد يكون هذا الحكم القضائي إباحة لمال أو هدر دم، كما إذا حكم بأن هذا المال من المشتركات أو المباحات العامة أو أن هذا الشخص مرتد أو سب



للنبي ﷺ فيكون مهدور الدم ، فتكون هذه الإباحة قضائية ، أي بحكم القاضي في الموضوع المشتبه أو المتنازع فيه .
(انظر : قضاء)

الرابع - المالك أو الولي أو الوكيل :

وله حق الإذن فيما يرجع إليه فيبيحه للغير في حدود ما يملكه أو يتولاه ولاية أو وكالة ، وهذه من الإباحة بالمعنى الرابع المتقدم ، أي المأذونية واستحقاق التصرف المكتسب من طرف صاحب الحق .

الخامس - العقل :

وقد تقدم أنه مصدر لادراك الإباحة لا تشريعها ، بمعنى إدراك تساوي الفعل والترك عند العقل من حيث الحسن والقبح الذاتيين ، وتسمى إباحة عقلية أولية ، أو من حيث المعذورية العقلية وعدم استحقاق اللوم أو العقوبة على المخالفة إن صادف الحرام الواقعي ، وتسمى بالبراءة العقلية . ومنه أيضاً حكم العقل بالتخيير في موارد الدوران بين المحذورين . ومنه أيضاً حكمه بمعذورية العاجز والناسي .

وهذه الأحكام العقلية - كما أشرنا - قد

تكون في الأفعال من حيث هي ، حكمه بحسن الصدق وقبح الكذب واستحقاق المدح على الأول واللوم على الثاني ، وتسمى بالأحكام العقلية الأولية أو القبلية ، أو ما يكون في مرتبة علل الأحكام الشرعية حيث يمكن أن تكون العلة لبعض الأحكام الشرعية الحسن أو القبح العقليين في الأفعال .

وقد يكون الحكم العقلي في الفعل في طول أمر المولى وموقفه منه كحكم العقل بحسن طاعة المولى والانقياد له وقبح معصية المولى والتجزي عليه أو حكمه بالبراءة أو التخيير العقليين في موارد الجهل بالتكليف أو دورانه بين محذورين . وعنوان الطاعة والمعصية أو الانقياد والتجزي لا يكون ذاتياً للفعل ، بل بلحاظ موقف المولى منه وأمره به أو نهيه عنه ووصول ذلك إلى المكلف ، وهذا النوع يسمى بالحكم العقلي الثانوي أو البعدي أو ما يكون في مرتبة معلولات الأحكام الشرعية .

وعلى هذا الأساس تكون الإباحة العقلية العملية على قسمين :



رابعاً - تقسيمات الإباحة :

اتّضح ممّا تقدّم أنّ الإباحة تنقسم من حيث معناها ومن حيث مصدرها ومنّ يكون له حقّ الإباحة أو غير ذلك من الجهات إلى أقسام عديدة :

١- فالإباحة التكليفية تنقسم إلى : إباحة اقتضائية وهي التي تكون على أساس ملاك وغرض مولوي في جعل خطاب التخيير والإباحة ، وإباحة لا اقتضائية وهي التي تكون من جهة عدم ملاك في الالتزام بفعل أو ترك .

قال السيّد الشهيد الصدر: «إنّ ملاكها قد يكون اقتضائياً ، وقد يكون غير اقتضائي ؛ لأنّها قد تنشأ عن وجود ملاك في أن يكون المكلف مطلق العنان ، وقد تنشأ عن خلوّ الفعل المباح من أيّ ملاك» ^(١).

وفي اصطلاحات الأصول : «أنّ الإباحة كما تكون لعدم المصلحة والمفسدة أو لتساويهما فيه كذلك قد تكون مع المصلحة الملزّمة أو المفسدة الملزّمة ولكن مع وجود مانع عن الالتزام بالفعل أو الترك أو

١- ما يكون في الفعل من حيث هو كحكم العقل بإباحة ما ليس فيه جهة حسن أو قبح كالمشي مثلاً .

٢- ما يكون في الفعل بلحاظ الموقف الشرعي المتعلّق به أو في طول ما يطرأ على ذلك الحكم الشرعي من الجهل أو النسيان أو العجز كما في موارد البراءة قبل الشرع أو في موارد الجهل أو النسيان أو الغفلة أو العجز أو الاشتغال بالأهمّ أو غير ذلك ممّا يعتبره العقل عذراً مبيحاً أو موجباً للتخيير ، وعدم صحّة العقوبة في موردّه .

وهناك بحث عند الأصوليين في أنّ ما يحكم به العقل العملي من التحسين أو التقييح العقليين هل يحكم به الشارع أيضاً أو لا ؟ ويسمّى بقاعدة الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع وأنّ كلّما حكم به العقل حكم به الشرع أيضاً . وقد أنكره بعضهم مطلقاً ، وأثبته بعضهم كذلك ، وفصل بعضهم بين الأحكام العقلية القبليّة والأحكام العقلية البعديّة . يراجع تفصيل ذلك في البحث الأصولي عن الحسن والقبح العقليين .

(١) دروس في علم الأصول ٣: ٢٨.



وجود المقتضي للترخيص والإباحة كما في الإباحات الظاهرية والاضطرارية، ويطلق على القسم الأول الإباحة اللا اقتضائية وعلى القسم الثاني الإباحة الاقتضائية»^(١).

لكنّ السيّد الإمام الخميني يعتقد أنّ الإباحة اللا اقتضائية لا يمكن أن تكون شرعية، فيتحمّ كونها عقلية، حيث قال في كتاب البيع: «المباحات على قسمين: منها: ما لا اقتضاء لها أي لا تقتضي موضوعاتها لحكم من الأحكام فمثل هذه الإباحة عقلية لا شرعية، ومنها ما هي مقتضية»^(٢).

وفي تهذيب الأصول: «الإباحة المسبّبة عن اقتضاء التساوي إباحة شرعية وتعدّ من الأحكام. وأمّا إذا فرضنا عدم اقتضاء للواقعة أصلاً فلا بدّ وأن لا يكون لها حكم شرعي؛ إذ جعل الإباحة بلا ملاك لغو فينطبق على الإباحة العقلية قهراً، ويخلو عن الجواز الشرعي»^(٣).

والظاهر أنّ مقصوده من الإباحة أو الجواز الشرعي - الذي نفاه - جعل الشارع للإباحة الذي هو الإباحة بالمعنى الأخصّ، لا الموقف الشرعي بمعنى عدم المنع الشرعي وهو الإباحة بالمعنى الأعمّ؛ فهذا لا مانع من جعله من قبل الشارع. كما أنّ جعل الإباحة بالمعنى الأخصّ قد يكون بملاك الكشف عن عدم اقتضاء للمنع والمبغوضية الشرعية، فإنّ هذا ليس لغواً، بل قد يكون فيه غرض مهمّ للعباد تجاه مولاهم من قبيل: ﴿وإذا حللتم فاصطادوا﴾^(١)؛ إذ أنّ المراد هو بيان عدم المنع الشرعي.

٢- كما تنقسم إلى إباحة أولية أي ثابتة للفعل بعنوانه الذاتي، وإباحة ثانوية تثبت في الفعل على أساس طرؤ بعض العناوين عليه كالاضرار والإكراه والتقيّة وغيرها.

قال السيد البجنوردي: «في العناوين الثانوية جعل الشارع لفعل واحد من حيث الماهية حكمين واقعيين مختلفين، غاية الأمر بعنوانين أحدهما هو العنوان الأولي للشيء، والثاني هو العنوان الثانوي مثل

(١) اصطلاحات الأصول: ١٢١.

(٢) البيع (الخميني) ٥: ١٧٤.

(٣) تهذيب الأصول ١: ٢٣٥.



وأكل لحم الميتة الذي هو بعنوانه الأولي حرام واقعاً، وبعنوانه الثانوي مثل أن يكون الأكل عن اضطرار أو إكراه أو غير ذلك هو حلال واقعاً» (١).

هذا، وقد تسمى إباحة الانتفاع بالإباحة المحضة أو المجردة أو الصرفة، في قبال إباحة التملك.

كما أن الإباحة قد تنسب إلى الفعل فيقال: فعل مباح، وتنسب إلى الأعيان فيقال: الأطعمة المباحة، والمقصود منه إباحة التصرف فيها أو التملك لها، وإلا فالإباحة كحكم تكليفي لا تتعلق إلا بالأفعال.

٦- وهناك تقسيم هام للإباحة في علم الأصول حيث قسم الأصوليون الأحكام الشرعية بما فيها الإباحة تكليفية كانت أو وضعية إلى قسمين أحكام واقعية وأحكام ظاهرية.

والحكم الواقعي هو الحكم الشرعي الثابت على موضوعه، ويكون تابعاً لغرض وملاك واقعي في متعلقه. ومن هنا يسمى بالحكم النفسي أيضاً.

والحكم الظاهري هو الحكم المحدد للموقف الشرعي الثابت تجاه نوع حالة الشك المستحكمة في تحديد الحكم

٣- كما تنقسم الإباحة بأقسامها إلى مطلقة من ناحية قيد ومشروطة به وهي التي تكون في فرض تحقق ذلك القيد، كإباحة الحيوان مشروطة بالتذكية وإباحة الإفطار للمكلف في شهر رمضان مشروطة بالمرض أو السفر وإباحة التيمم مشروطاً بعدم وجدان الماء.

٤- وتنقسم من حيث من جعلت له الإباحة إلى إباحة عامة وإباحة خاصة فالخاصة كإباحة الزواج بأكثر من أربع زوجات للنبي ﷺ خاصة أو إباحة النكاح له بلفظ الهبة.

٥- ومن حيث الفعل المتعلق به الإباحة إلى إباحة الانتفاع أو التملك وإباحة التصرف، وهو تارة يكون تصرفاً وفعلاً حقيقياً كالأكل والشرب، وأخرى يكون تصرفاً وفعلاً اعتبارياً إنشائياً كالبيع

(١) القواعد الفقهية ٣: ١٩١.



الفروق بين الحكم الظاهري والواقعي ونسبتهما وكيفية الجمع بينهما، كما بحثوا أقسام الحكم الظاهري ومراتبه وأحكامه وأدلته^(١)، وهي بحوث علمية جليلة وهامة انتهى إليها الفكر الأصولي الشيعي عبر جهود علمية مضيئة واجتهادات معمقة من قبل كبار فقهاءنا الأعلام المتأخرين قدس الله أسرارهم وشكر الله مساعيهم. تطلب كل تلك التفاصيل في البحث الأصولي.

إذا اتضح ذلك: فالإباحة الشرعية تكليفية كانت أو وضعية إذا كانت بالنحو الأول فهي إباحة واقعية، وإذا كانت بالنحو الثاني فهي ظاهرية، وتقسيمات الحكم الظاهري ومراتبه وحدوده جارية فيها أيضاً.

فقد تكون الإباحة الظاهرية ثابتة بمستوى الأمانة والدليل الاجتهادي، كما إذا دلّ خبر معتبر على إباحة شيء. وقد تكون ثابتة بمستوى الأصل العملي.

الشرعي. وتدخل في نطاق هذا التحديد جميع الموضوعات المتّحدة في نوع حالة الشك وإن كانت ذات أحكام مختلفة بحسب الواقع غير أنّ اختلاطها فيما بينها وعدم تمييز المكلف بعضها عن بعض وعدم إمكان رفع هذا الاشتباه يسبّب حالة من التزاحم في ملاكاتها في نظر الشارع، ويدفعه إلى رسم طريق عملي للمكلف لإحراز ما هو أهمّ بنظره عند الاختلاط يتناسب مع نوع حالة الشك. إذاً يكون غرض الشارع من جعل هذا الخطاب حفظ ما هو أهمّ من تلك الأحكام الواقعية المشتبهة، وعلى هذا الأساس فلا يكون للخطاب الظاهري ملاك وغرض نفسي. ومن هنا يسمّى بالخطاب الطريقي والحكم الظاهري^(١)، فإذا أصاب الواقع كان إيصالاً وخطاباً شرعياً لتنجيز نفس الحكم الواقعي في مورده لا حكماً نفسياً آخر، وإذا لم يصبه كان معذوراً أو منجّزاً من ناحية المسؤولية وتبعة العقوبة.

وقد بحث علماؤنا في علم الأصول

(١) كفاية الأصول: ٢٧٥ - ٢٧٩. نهاية الأفكار ٢: ٤٣.

فوائد الأصول ٣: ٩٩ - ١٥٠. الحاشية على كفاية

الأصول (البروجردى) ٢: ٦١ - ٦٦.

(١) فوائد الأصول ١: ٣٢٢. مقالات في أصول الفقه ٢:

١٥٣. محاضرات في أصول الفقه ٣: ١٧٥.



وهذا قد يكون بملاك الشكّ وعدم العلم بالالزام الشرعي ، وهو المسمّى بأصالة الإباحة أو الحليّة أو البراءة . وقد يكون بملاك أصل آخر كما في موارد استصحاب الإباحة الثابتة قبل الشرع . وتفصيل ذلك يطلب في البحث الأصولي .

٦- وتنقسم الإباحة بحسب المبيح إلى شرعية ومالكية ولوائية ؛ فإنّ جميع التشريعات والأحكام الشرعية ومنها الإباحة وإن كان مردّها النهائي إلى الله سبحانه وتعالى لكنّ الحكم بالإباحة قد يثبت للمكلّف غير معلّق على حصول إذن من أحد ، فتلك الإباحة الشرعية . راجع مصطلح (إباحة شرعية) .

وقد يكون معلّقاً على إذن مالك الشيء فهي إباحة مالكية كما قد يكون معلّقاً على إذن الولي فهي إباحة ولائيّة .

٨- وتنقسم الإباحة الشرعية إلى : إباحة شرعية مستندة إلى الرضا الضمني من المالك ، وإلى إباحة شرعية محضة ، أي تعبديّة . والفرق بينهما أنّ الأولى تدور مدار الرضا ؛ لأنّها تقع في طوله ، بخلاف الثانية باعتبارها حكماً شرعياً يترتب على موضوعه . (انظر :إباحة شرعية)

٩- وتنقسم الإباحة المالكية من حيث إبرازها وإنشائها من المالك إلى قسمين :

الأوّل : إباحة إنشائية بأن ينشئ المالك عنوان الإباحة صريحاً سواء كان الإنشاء بالقول أو الفعل ، وقد تسمّى إباحة تسيبيّة ؛ لأنّها سبب لجواز التصرف وترتب الأثر عليها كسائر المعاملات ، وقد تسمّى أيضاً بالإباحة الصريحة ، وقد تطلق الإباحة الصريحة في مقابل الإباحة المستفادة بالفحوى والأولوية ، فمن إباحة الدخول والكون في البيت يستفاد إباحة الصلاة فيه من باب الأولويّة .

الثاني : إباحة تقديرية أو ضمنيّة ، وهي الحاصلة من إحراز رضا المالك المستكشف ولو بالقرائن وشاهد الحال ، ومثّلوا لها بالإعراض عن المال ؛ فإنّ من رفع يده عن ملكه يرضى لا محالة بتصرف الغير فيه ، وهذه الإباحة التقديرية أو الرضا المستكشف بشاهد الحال تكفي في جواز التصرف في مال الغير ، ولا يلزم في جواز التصرف إنشاء الإباحة من المالك ^(١) .

نعم ، ناقش بعض الفقهاء في ذلك

(١) مسالك الأفهام ١١: ٥٢٤ - ٥٢٥. حاشية المكاسب

(الاصفهاني) ٢: ١٢٨ - ١٣٠.



خامساً - الأصل في الأشياء الإباحة :

وهذه قاعدة مشهورة عند الأصوليين في الشبهات الحكمية التي يتناولها الفقيه ويراد بها أحد معنيين :

المعنى الأول : إثبات الإباحة الظاهرية بمستوى الأصل العملي في موارد الشك وعدم وصول الفقيه بعد الفحص والتتبع إلى دليل يهديه إلى الحظر ، فيرجع في تلك المسألة إلى ما تقتضيه الأصول العملية من استصحاب الإباحة الثابتة قبل الشرع أو أصالة البراءة الشرعية أو العقلية .

المعنى الثاني : إثبات الإباحة الواقعية ببعض العمومات الواردة في القرآن الكريم وبعض الروايات من أن الأشياء كلها مباحة ما عدا العناوين التي تثبت حرمتها شرعاً بأدلة أخرى كالخمر والميتة والدم وغيرها ، واستفادة مثل هذا العموم في بعض الأبواب كالملطعمات ونحوها ليس ببعيد ، ولعلّ منه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أُجِدُّ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ... ﴾ ^(١) إِلَّا أَنْ استفادته في مطلق أفعال المكلفين وجميع

صغرياً فلم يعتبر الإعراض دالاً على الإباحة ، بل لابدّ من إنشائها أو دلالة القرائن عليها ^(١) .

ويظهر الفرق بين القولين في الإعراض فيما لو قلنا بكونه مزيلاً للملك فلا يجوز للمالك الرجوع فيه ، بخلاف القول الأخير فإنّه يجوز له الرجوع ما دامت عينه موجودة، كما صرح بذلك الشهيد الثاني ^(٢) .
(انظر: إعراض)

١٠- وتنقسم الإباحة من حيث مقابلتها بالعوض إلى قسمين :

الأول : الإباحة المعوضة أو المضمونة ، وهي ما جعل في مقابلتها أو مقابلة المال المباح عوض معين ، أو كانت الإباحة مشروطة بضمان القيمة والمالية .

الثاني : الإباحة المجانية ، وهي ما لم يجعل فيها عوض كذلك ولم تكن مشروطة بضمان القيمة .

وسياتي البحث عن الإباحة المعوضة وأحكامها في مصطلح (إباحة معوضة) .

(١) جواهر الكلام ٣٦: ٢٠٦- ٢٠٧.

(٢) مسالك الأفهام ٧: ٣١- ٣٣.

(١) الأنعام: ١٤٥.



الإباحة . وفيما يلي نشير إلى أهم هذه الأسباب :

١ - إذن الشارع :

وهو - بمعنى تشريعه للإباحة وحكمه بها - لا بدّ منه في كلّ إباحة تكليفية أو وضعية ، فإنّها لا بدّ وأن تنتهي موجبات الإباحة وأسبابها في النهاية إلى حكم الشارع بالإباحة ولو إمضاءً ، وإلاّ لا تثبت إباحة ، فإذا أباح المالك مثلاً ماله للغير ولكن لم يحكم به الشارع ولم يمضه - كما في العقود الفاسدة - لم تثبت إباحة للمكلف قطعاً . فهذا المعنى لا بدّ منه في تمام موارد الإباحة ، وليس هو بالدقّة من أسباب الإباحة وموجباتها ، وإنّما هو نفس الحكم بالإباحة وتشريعها .

وهناك موارد ثبت فيها الإذن من الشارع ، بمعنى جعل حقّ الانتفاع والتصرّف أو الاستهلاك والتملك في بعض الأموال ، فيكون هذا الحقّ المعطى من قبل الشارع هو السبب الموجب للإباحة الوضعية أو التكليفية في تلك الموارد ، من قبيل إذنه بالأكل من بيوت الأقرباء في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى

الأبواب الفقهيّة محلّ إشكال ، بل منع ؛ لعدم وجود ما يدلّ على إباحة جميع الأشياء والأفعال بهذا العرض العريض .

وما استدللّ أو يمكن أن يستدلّ به عليه من قبيل قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ... ﴾ ^(١) وقوله ﷺ : « كلّ شيء مطلق حتى يرد فيه نهي » ^(٢) ناقش فيه فقهاؤنا في كتبهم ^(٣) . ولمزيد الاطلاع يراجع البحث عن ذلك في مظانّه .

◻ ثمّ إنّ هناك معنى آخر لأصالة الإباحة وهو الصّحة والحليّة الوضعيّة في باب المعاملات تسمّى بأصالة الصّحة أو الحليّة في العقود ، وهي أصل وقاعدة أخرى فقهيّة . يطلب تفصيلها في مصطلح (عقد) .

سادساً - أسباب الإباحة :

وللإباحة - سواء التكليفية أو الوضعية - أسباب عديدة ومتنوّعة ، ومقصودنا من السبب العناوين والأُمور التي توجب فعليّة

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) الوسائل ٦: ٢٨٩، ب ١٩ من القنوت، ح ٣.

(٣) انظر: الحقائق الناضرة ١: ٤٧.



أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ... ﴿١﴾، ومن قبيل إذنه بأكل المازة من الثمار بقدر حاجتهم، أو إذنه في الانتفاع بالمباحات والمنافع العامة، أو إحياء الموات وتملكها وغير ذلك.

قال الشهيد الثاني: «لا يجوز لأحد الأكل من مال غيره، إلا من بيوت من تضمّنته الآية، وهي قوله تعالى: ﴿... أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ...﴾» (٢).

فيجوز الأكل من بيوت المذكورين مع حضورهم وغيبتهم إلا مع علم الكراهة ولو بالقرائن الحالية بحيث تثمر الظنّ الغالب بالكراهة» (٣).

وقال السيّد عليّ الطباطبائي: «لا يجوز أن يأكل الإنسان من مال غيره... إلا بإذنه إجماعاً بالكتاب والسنة المستفيضة المتواترة... وقد رخص مع عدم العلم بالإذن مع الأكل من بيوت من تضمّنته الآية، فيجوز الأكل من بيوت المذكورين مع حضورهم وغيبتهم إذا لم يحمل ولم

يفسد ولم يعلم الكراهية... وكذا رخص مع عدم الإذن في أكل ما يمرّ به الإنسان اتفاقاً من ثمرة النخل» (١).

وهذه الموارد يمكن أن تكون من باب جعل الحقّ والإباحة من قبل الشارع في تلك الموارد بما هو شارع ومولى، فتكون إباحة شرعية. راجع مصطلح (إباحة شرعية).

قال السيّد الخوئي - في بحث جوائز السلطان الجائر -: «إنّ الشارع قد أباح التصرف في مال الغير بدون إذنه إباحة واقعية في موارد كثيرة كأكل طعام الغير في المجاعة، والتصرف في أرضه لإنجاء الغريق، وأكل المازة من ثمرته، وأكل اللقطة بعد التعريف المقرّر في الشريعة، والتصرف في الأراضي المتسعة والأنهار الكبار، وكالتصرف فيما يؤخذ من لا يعتقد الخمس» (٢).

ويمكن أن يكون من باب الإذن من قبله بما هو المالك الحقيقي والذاتي لكلّ شيء ولا ملك ولا حقّ لأحد في قبالة،

(١) النور: ٦١.

(١) رياض المسائل ٢: ٢٩٧.

(٢) النور: ٦١.

(٢) مصباح الفقاهة ١: ٥٠٤.

(٣) الروضة البهية ٧: ٣٤١.



فيكون إذنه نظير إذن المالك والولي على تلك الأموال أي من الإباحة المالكية .

قال الشيخ الأنصاري : « إنَّ أكل المال ونقله عن مالكه بغير رضا المالك أكل وتصرف بالباطل عرفاً . نعم ، بعد إذن المالك الحقيقي وهو الشارع وحكمه التسلُّط على فسخ المعاملة من دون رضا المالك يخرج عن البطْلان . ولذا كان أكل المارّة من الثمرة الممرور بها أكلاً بالباطل لولا إذن المالك الحقيقي . وكذا الأخذ بالشفعة والفسخ بالخيار وغير ذلك من النواقل القهرية » ^(١) .

وهذه الإباحات قد تعطي المباح له حقّاً جديداً لم يكن ثابتاً له سابقاً كما في الموارد المتقدّمة ، وقد تنصّر في كيفة استيفاء الحقّ الثابت له كما في إباحة الاقتصاص من مال من عليه حقّ مع تعذّر الاستيفاء بالطرق المشروعة .

قال العلامة الحلّي : « قد أُبيح لمن له على إنسان حقّ من دين أو غصب أو غير ذلك استيفاءه بغير ذلك قضاءً » ^(٢) .

□ وهناك بعض الموارد لا يجعل الشارع الإباحة بنفسه ، وإنّما يأمر المالك أو الولي بها كما في موارد عجز مالك الأمة والعبد من الإنفاق عليهما فإنّه يلزمه مختيراً إباحة التصرف لهما بما يحفظان به حياتهما .

قال الحلبي : « فإن عجز المالك لزمه البيع أو العتق أو إباحة العبد أو الأمة التصرف بما يحفظان به حياتهما ، وإن استطاعا العود على مالكما لزمهما ذلك » ^(١) .

٢ - طرق العناوين المبيحة والمعدّرة :

وهناك عناوين عامّة توجب الإباحة وارتفاع الحظر بحكم الشارع أو بحكم العقل . ويمكن تصنيفها إلى أصناف :

أ - ما يكون سبباً في انتفاء أهليّة التكليف عن المكلف ، فيرفع أصل التكليف عقلاً أو بحكم الشارع كالصغر ، والجنون ، والكفر - على قول - فتكون من أسباب الإباحة وعدم الحظر لا محالة ؛ لأنّ التكليف مشروط بالبلوغ ، والعقل ، والإسلام على قول .

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٣ : ٥٥ .

(٢) تذكرة الفقهاء ٢ : ٢٦٦ .

(١) الكافي في الفقه : ١٧٧ .



قال السيد الخوئي: «إنَّ الشارع كما أنَّه حرَّم المحرَّمات في حقِّ المكلفين كذلك أباحها في حقِّ جماعة آخرين من الصبيان والمجانين فالفعل إنَّما يصدر من غير المكلف على وجه مباح»^(١).

وقال المحقِّق النراقي في مسألة تكليف الكفَّار بالفروع: «لو لم يكونوا مكلفين بفروعنا لم يكن لهم تكليف بالفروع أصلاً، ويلزم من ذلك أيضاً أن لا يكونوا مكلفين إلَّا بتكليف واحد هو الإسلام فلا يكون لشيء من جوارحهم تكليف أصلاً ويكونون مطلقي العنان في جميع سائر الأفعال والصفات»^(٢).

ب- ما يكون عذراً مانعاً عن توجَّه الخطاب والتكليف شرعاً أو عقلاً، كما في الخطأ والنسيان والاضطرار والإكراه والعجز والاشتغال بمصلحة أهمَّ أو مساوية في مورد التراحم؛ فإنَّ طرَوْ أحد هذه الأسباب توجب الإباحة وارتفاع التكليف إمَّا شرعاً أو عقلاً.

قال العلامة الحلِّي: «يباح للمضطَرَّ - وهو خائف التلف لو لم يتناول أو المرض أو طوله أو عسر علاجه أو الضعف عن مصاحبة الرفقة مع خوف العطب عند التخلف أو عن الركوب المؤدِّي إلى الهلاك - تناول كلِّ المحرَّمات إلَّا الباغي وهو الخارج على الإمام، أو العادي وهو قاطع الطريق... ويستبيح كلَّ ما لا يؤدِّي إلى قتل معصوم الدم، فيحلَّ الخمر لإزالة العطش وإن حرم التدابي به»^(١).

وقال الحلبي: «... وأمَّا المحرَّمات فيؤثِّر [الإكراه] إباحتها كالميتة ولحم الخنزير والصيد في الحرم أو الإحرام وغير ذلك...»^(٢).

وقال المحقِّق الهمداني: «التقيّة سبب لإباحة المحرَّمات... سواء كان متعلّق بالتقيّة بنفسه من المحرمات كشرب المسكر وترك الصلاة والصوم، أو لأجل إفضائه إلى الإخلال بشرط واجب كالتركّث في الصلاة أو ترك مسح الرجلين في الوضوء؛ فإنَّه حرام لا لذاته، ولا لأجل كونه إخلالاً

(١) إرشاد الأذهان ٢: ١١٤.

(٢) الكافي في الفقه: ٢٧٥.

(١) التفتيح في شرح العروة (الطهارة) ٢: ٣٣٦.

(٢) عوائد الأيام: ٩٧.



بالوضوء من حيث كونه شرطاً للصلاة
الواجبة»^(١).

ج - ما تفضّل به الشارع وامتنّ به على
العباد تسهياً عليهم فرفع عنهم مشقة
التكليف في تلك الموارد كعنوان الحرج
والعسر والضرر والمشقة والمرض والتقية
ونحوها ، فإنّها أيضاً من العناوين المبيحة
والرافعة للتكليف شرعاً بالرغم من إمكان
توجّه الخطاب إلى المكلف فيها .

قال الفاضل السيوري : « قاعدة : كون
المشقة سبب اليسر ، وجميع رخص
الشرع وتخفيفاته تعود إليها كالتقية
وشرعية التيمّم عند الخوف على النفس ...
ومن الرخص إباحة كثير من محظورات
الإحرام مع الفدية وإباحة الفطر للحامل
والمرضع والشيخ والشيخة وذوي العطاش
والتداوي بالنجاسات والمحرمات عند
الاضطرار »^(٢).

وقال المحقّق النراقي : « الضرر المبيح
لإفطار المريض يشمل زيادة المرض

بسبب الصوم أو بطء برئه ، أو حدوث
مرض آخر أو حصول مشقة لا يتحمّل
عادة مثلها ، بل يشقّ تحمّلها كلّ ذلك
لصدق الضرر ، وإيجابه العسر والحرج
المنفيّين »^(١).

د - ما حكم فيه الشارع أو العقل برفع
المسؤوليّة والعذر في موارد الجهل واشتباه
الحكم الشرعي ، المعبر عنه بالأصول
العملية الشرعية أو العقلية المؤمّنة . وهي
لا توجب ارتفاع التكليف الواقعي لو
صادف وجوده ، وإنّما ترفع المسؤولية
وتبعة العقوبة .

وهذه العناوين المبيحة أو المعذرة
أسباب للإباحة التكليفية بمعنى ارتفاع
الحظر والتكليف - ولو ظاهراً - وعدم الإثم
والعقوبة في مواردّها .

لكن بعض الأصوليين أنكر ثبوت حكم
الإباحة في حقّ الفاقدين لشروط التكليف أو
ذي العذر والممتنّ عليه بدعوى أنّ رفع
التكليف عن أحد لا يلازم ثبوت الإباحة
في حقّه .

(١) مصباح الفقيه ١ : ١٦٩ .

(٢) نضد القواعد الفقهية : ٧٤ - ٧٥ .

(١) مستند الشيعة ١٠ : ٣٧٤ .



قال الشيخ حسن : « لكن لا يلزم من عدم الحرمة ثبوت الإباحة ؛ إذ انتفاء الحرمة قد يكون بطريان الحلّ وقد يكون لامتناع وجود متعلّقها عقلاً » ^(١).

وقال الميرزا النائيني : « إنّ الثابت في حقّ الصغير ليس إلّا عدم وضع حكم التكليف عليه من دون أن يكون الشارع أطلق عناه أو رفع التكليف والحرّج عنه ، فإنّ اللاحرّجيّة الشرعيّة إنّما تكون في الموضوع القابل لوضع قلم التكليف ، وذلك إنّما يكون بعد البلوغ . ولذا كان عدم التكليف قبل حضور وقت في الوجه المتقدّم يستند إلى الشارع بحيث لو بنيّا على حجّية الأصل المثبت لأثبتنا الإباحة الشرعية من استصحاب عدم التكليف قبل الوقت ، وهذا بخلاف عدم التكليف الثابت قبل البلوغ فإنّه لا يستند إلى الشارع ؛ لأنّ الصغير ليس في حال يمكن وضع حكم التكليف عليه ، بل هو كالبهائم ليس في حقّه جعل شرعي لا وجوداً ولا عدماً ؛ لقصوره عن ذلك بنفسه » ^(٢).

إلّا أنّ الظاهر أنّ مقصود هؤلاء الفقهاء عدم جعل الإباحة الشرعية ؛ بمعنى جعل خطاب شرعي بالإباحة أو الحليّة كحكم وجودي اعتباري ، بينما تقدّم أنّ الإباحة تطلق على مطلق الموقف الشرعي الترخيصي حتى إذا استكشف دليل عقلي فضلاً عمّا إذا دلّ عليه الخطاب الشرعي ، فالإباحة الشرعية بهذا المعنى ثابتة في جميع هذه الموارد . كما أنّ جعل خطاب الإباحة لا يكون ممتنعاً أو لغواً على جميع المباني الأصوليّة في حقيقة الحكم والخطاب الشرعي ، بل قد يتّجه على بعض تلك المباني . وتفصيل ذلك يطلب من مظانّه في البحث الأصولي .

□ ثمّ إنّ الإباحة - بناءً على القول ببنوتها بهذه العناوين - لا توجب الإباحة الوضعية وصحّة العمل الناقص المأنيّ به خارجاً ؛ بمعنى إجرائه إذا كان عبادة أو ترتّب الأثر عليه ونفوذه إذا كان معاملة ؛ لأنّ الثابت بالأدلة العامّة الواردة في هذه العناوين إنّما هو عذرّيّتها وارتفاع التكليف في موردها ، لا صحّة العمل الناقص الفاقد لبعض القيود ، فلو اضطرّ إلى معاملة باطلة لا تصبح بذلك صحيحة ، وإذا أكره على

(١) معالم الدين : ٧٩.

(٢) فوائد الأصول : ٤ : ١٨٦.



صلاة بلا سورة لا تصبح بذلك مشروعة ولا مجزية عن الفريضة ما لم تضمّ عناية زائدة من قيام دليل خاصّ على الصحة أو الإجزاء في ذلك المورد أو استفادة ذلك من الجمع بين الأدلة .

هذا ، وقد استفاد الفقهاء من أدلة التقيّة صحّة العمل المأنيّ به تقيّة وإجزائه ، بل أفضلّيته في الثواب من العمل بمقتضى الوظيفة الأولى .

وقد بحث الفقهاء هذه النقطة عند التعرّض لكلّ عنوان من تلك العناوين المبيحة وأدلتها ونسبتها إلى الأدلة الأولى ، فيطلب في المصطلح الخاصّ بها .

٣ - إذن المالك والولي أو إجازتهما :

وهو أيضاً من أسباب الإباحة فيما يرجع إليه أو يكون تحت ولايته ويوجب الإباحة المالكية ، فيحقّ للمأذون له التصرف في حدود الإذن والإباحة . وهذا قد يكون خاصاً وبالنسبة لشخص معيّن ، وقد يكون عاماً ، ومنه ما يستفاد من بعض أخبار الخمس والأئفال من تحليل الأئمة عليهم السلام ذلك لشيعتهم في عصر الغيبة ؛ فإنّه يمكن أن يكون من الإذن والإباحة الحقيقة .

وهناك بحث لدى الفقهاء في حدود ما يستفاد من أخبار التحليل وأتّه إباحة لمطلق الخمس أو لخصوص ما يقع بيد الشيعي ممّا تعلّق به الخمس في يد غيره وقبل انتقاله إليه .

قال الفاضل السبزواري : « اعلم أنّ كلام الأصحاب في هذه الأبواب مختلفة والكلام هاهنا في مواضع :

الأوّل : المناكح ، والمشهور بين الأصحاب ثبوت الترخيص فيها للشيعية في زمن الغيبة وهو الصحيح .

الثاني : المساكن والمتاجر ، وألحقهما الشيخ بالمناكح وتبعه على ذلك كثير من المتأخّرين .

الثالث : الأرض الموات وما يجري مجراها ، والظاهر أنّه لا خلاف بينهم في إباحة التصرف فيها للشيعية في زمان الغيبة وهو الصحيح المرتبط بالدليل .

الرابع : سائر الأنفال غير الأرض ، والأظهر إباحته للشيعية في زمن الغيبة ؛ للأخبار الكثيرة .

الخامس : الخمس في غير الأشياء



الثلاثة ، وللأصحاب اختلاف كثير في أمر الخمس في زمان الغيبة ، والقول بإباحته فيه مطلقاً لا يخلو من قوّة ^(١) .

قال الحلبي : « إذن المالك بالقول أو ما يقوم مقامه من العالم بالقصد وجه مبيح للتصرف » ^(١) .

كما أنّهم بحثوا حقيقة هذا التحليل وأنّه إباحة شرعية أو مالكية وما يترتب على كلّ منها من الآثار والثمرات ، يطلب تفصيلها في محالّها .

وقد تتحقّق ببعض العقود ، وتسمّى بالعقود الإذنيّة كالعارية والوكالة والوديعة والمعاطاة بناءً على إفادتها إباحة التصرف لا الملك . وهي إمّا تقتضي الإباحة باعتبار اشتمالها وتضمّنها للإذن من قبل المالك ، ولكنّه ضمن اتفاق وتعاهد بين طرفين فيه إيجاب وقبول .

وهذا الإذن والإباحة الحقّية قد يكون في باب الأموال ، وقد يكون في التصرفات الأخرى كإذن السيّد لعبده أو الأب لابنه بالتزويج ، وقد يكون قبل العمل فيسمّى إذناً ، وقد يكون بعد وقوع العمل سابقاً فيسمّى إجازة .

قال الميرزا النائيني لدى بيان أقسام العقود : « ما كان قوامه بالإذن ومجرّد رضا وليّ الأمر ومالّكه لا يكون فيه عهد والتزام ، وهذه كالوديعة والعارية بناءً على أن يكون مفادها الإباحة المجّانية » ^(٢) .

كما أنّه يترتب على هذا الإذن أو الإجازة الإباحة التكليفيه والوضعية ، بمعنى صحّة التصرفات وترتب آثارها حسب موارد الإذن .

وهناك أبحاث هامّة في الفروق بين العقود الإذنيّة والعقود العهديّة تطلب في مصطلح (عقد) .

٤ - العقود المقتضية للإباحة :

والمقصود هنا بيان أنّ هذه العقود أيضاً أسباب للإباحة ، وهي ترجع بالدقّة إلى

قد تتحقّق الإباحة المالكية بالإذن والإجازة ، وهما من سنخ الإيقاعات .

(١) الكافي في الفقه : ٣٢٢ .

(٢) منية الطالب : ٨٩ .

(١) كفاية الأحكام : ٤٥ .



وقال العلامة الحلّي: «فائدة الملك استباحة وجوه الانتفاعات»^(١).

والإباحة المترتبة على الملكية أو الحقوق الحاصلة بأسبابها قد تكون تكليفية، وقد تكون وضعية بمعنى صحة التصرفات الوضعية أيضاً.

٦ - عدم تعلق حق الغير [= المباحات العامة]:

ومن أسباب إباحة التصرف في المال أن لا يكون متعلقاً لحق شخص حقيقي أو حقوقي؛ فإنه عندئذ يجوز التصرف فيه بالانتفاع بل والتملك أيضاً بأسبابه كالحيازة والإحياء؛ لأنّ الممنوع إنما هو التصرف في مال الغير وحقوق الآخرين لا ما لا يرجع إلى الآخرين، وهذا ما يعبر عنه في الفقه بالمباحات العامة أو المشتركة والمنافع العامة.

قال المحقق التراقي: «معنى المباح الحلال.. وسميت المباحات الأصلية مباحة؛ لأجل إباحتها لكل أحد حيث لا يد لشخص مخصوص عليها حتى يحرم لأجله التصرف والانتفاع على غيره فتكون

السبب المتقدم، أعني إذن المالك أو الولي ولكن في شكل تعاقد، وإيجاب وقبول.

نعم، المعاوضة التي يقصد بها التملك لا الإباحة لو قيل باقتضاها الإباحة فهي لا ترجع إلى ذلك ولا تكون عقداً إذنياً بحسب قصد المتعاملين بل عقد عهدي قصد بها التملك ولكن الشارع جعلها سبباً للإباحة. ومن هنا قال بعض الفقهاء: إنّ هذه الإباحة شرعية لا مالكية^(١).

(انظر: إباحة شرعية)

٥ - أسباب الملك:

فإنها أيضاً توجب الإباحة ولكن بتبع حصول الملكية؛ لكونها أحد آثار الملكية ومما يترتب عليها، سواء كان السبب الموجب للملكية قهرياً كالإرث أو اختيارياً قصدياً كاللطفة والحيازة أو اختيارياً إنشائياً كالعقود الموجبة لانتقال الملك.

قال السيّد المرتضى: «تصرف الإنسان فيما يملكه مباح بالعقل والشرع»^(٢).

(١) نهج الفقاهة: ٧٨.

(٢) انظر: الانتصار: ٤٤٥.

(١) تذكرة الفقهاء ١: ٥٩٥.



تملكها لكل أحد .

مباحة لكل أحد»^(١). وسنتعرض إلى

الموضوع بنحو أكثر تفصيلاً فيما يأتي .

قال المحقق النجفي : « هل يملك المباح أخذه بالأخذ الذي هو بمنزلة الحياة للمباح الأصلي من المالك الحقيقي ؟ الأظهر نعم ، كما عن المبسوط والمهذب والإرشاد والتذكرة ؛ للسيرة القطعية في الأعصار والأمصار على معاملته معاملة المملوك بالبيع والهبة والإرث وغيرها ، بل هي كذلك في كل مال أعرض عنه صاحبه »^(١).

ومما يندرج تحت هذا العنوان أيضاً إعراض المالك عن ملكه أو من له الحق عن حقه وإسقاطه له ؛ فإنه أيضاً يوجب زوال حقه ، وبالتالي عدم تعلق حق الغير به ، فيجوز للثاني التصرف فيه وتملكه بأحد أسباب الملك .

قال المحدث البحراني : « إن الملك لا يزول بإعراض صاحبه عنه ، نعم ربّما أفاد الإباحة في بعض الموارد إلا أنّ إباحة التصرف لا تقتضي زوال الملك »^(٢).

وهناك بعض الحقوق أو الملكية تزول بمجرد الترك ولو لم يكن إعراضاً كمن ترك إحياء الأرض الميتة بعد أن أحيائها ، أو من ترك دابته وأسبلها في البيداء .

وقال الشهيد الثاني : « يجوز تناول ما أعرض ماله عنه من الثمار ونحوه ، ويجوز للمالك الرجوع فيها ما دامت عينها باقية ؛ لأنّ ذلك بمنزلة الإباحة »^(٣).

قال الفاضل السبزواري : « ولو وجد البعير من جهة أو مرض في غير كلاً ولا ماء فهو لواجده لا أعرف فيه خلافاً بينهم ... وكذا حكم الدابة والبقرة والحمار إذا تركت من جهة في غير كلاً وماء »^(٢). وللإطلاع على مزيد من التفاصيل يرجع مصطلحي (إعراض ، إحياء الموات) .

وفي مقابل هذا الرأي يذهب بعض الفقهاء إلى زوال ملكية المالك بالإعراض ويصير من المباحات العامة التي يجوز

(١) عوائد الأيام : ١١٩ .

(٢) الحقائق الناضرة : ٢٢ : ٣٩٢ - ٣٩٣ .

(٣) مسالك الافهام : ٥ : ١٦١ .

(١) جواهر الكلام : ٢٩ : ٥٢ .

(٢) كفاية الأحكام : ٢٣٥ .



٧ - التولية :

ومن أسباب الإباحة ثبوت الولاية على مال أو نفس أو تصرف ؛ فإنه يوجب إباحة التصرف في حدود تلك التولية .

والولاية قد تكون عامّة ، وقد تكون خاصة .

هل هي ثابتة لكلّ أحد بلا حاجة إلى إذن الإمام فيباح لكلّ أحد سفك دمه أو أخذ ماله ، أم لا يجوز لأحد ذلك إلا بإذن من الإمام أو نائبه ؟ وتفصيل ذلك وحدوده يطلب من مظانّه وعناوينه الخاصة .

وعنوان مباح الدم أو مهدور الدم قد يطلق على كلّ محكوم عليه بالقتل حداً وإن كان لا يجوز لأحد قتله غير الإمام في الحدود . والمقصود من الإباحة عندئذٍ عدم قصاص قاتله ، لا إباحة قتله وجوازه حيث ذهب جملة من الفقهاء إلى أنّ قتل من يكون محكوماً عليه بالموت حداً لا قود فيه ، فعبر عن عدم القود في قتله بالإباحة ، أو يكون المقصود إباحة دمه في الجملة ، أي لوليه أو للإمام .

كما أنّها قد تكون شرعية أي بحكم الشارع ونصب منه كولاية الفقيه وولاية الأب والجدّ . وقد تكون بحكم القاضي أو الحاكم كمن ينصبه القاضي قيماً على الأيتام ومن يجعله الحاكم والياً على شأن من شؤون المسلمين . وقد يكون بحكم المالك كالقيّم أو الوصي المنصوب من قبل الميّت بالنسبة لتركته ولأولاده الصغار .

٨ - بعض الجرائم والذنوب :

هناك بعض الجرائم والذنوب توجب إباحة الدم والمال من قبيل الكفر - في غير الذمّي - والارتداد وسبّ النبي ﷺ والمعصومين عليه السلام ، ويطلق عليه عنوان مباح الدم أو مهدور الدم والمال .

وقد اختلف الفقهاء في أنّ هذه الإباحة

سابعاً - حدود الإباحة الثانوية :

ذكر فقهاؤنا في ثنائيا بحوثهم المتفرقة على أبواب الفقه بعض الحدود المتعلقة بالإباحة الثانوية أي الإباحة الحاصلة بارتفاع التكليف إثر عروض بعض العناوين كالاضطرار والعسر والحرج والمشقة والتقية والجنون ونحو ذلك ، نذكر



فيما يلي أهمّها :

الاقتصار فيها على قدر التقيّة» ^(١).

١- إنّ التكليف يرتفع عن المكلف بالمقدار الذي تقتضيه العناوين الطارئة ، وما دام العنوان موجوداً فلا يجوز للمضطّر إلى أكل الميتة التناول منها بأكثر ممّا يقيم أوده ، ولذلك أفتى الفقهاء بعدم أكله إلى حدّ الشبع .

قال الشيخ الطوسي : « لا يجوز للمضطّر إلى أكل الميتة أن يأكل أكثر ممّا يسدّ الرمق ، ولا يحلّ له الشبع ... دليلنا : إجماع الفرقة وأخبارهم » ^(١).

وقال الفاضل الاصبهباني : « قدر المستباح وهو ما يسدّ الرمق ، والتجاوز عنه حرام عندنا كما في التبيان ومجمع البيان وروض الجنان ، وصرّح بالإجماع في الخلاف ، وسواء بلغ الشبع أو لا » ^(٢).

وقال الفاضل النراقي : « يستثنى ... من كلّ محرّم أيضاً ما إذا دعا إلى تناوله التقيّة ؛ للإجماع ، وأدلة وجوب التقيّة ، ويجب

٢- إنّ الإباحة الثانويّة بملاك الإكراه أو التقيّة أو الاضطرار لا تثبت في الموارد الموجبة لهدر دم محقون الدم على رأي المشهور .

قال ابن البرّاج : « فإن أكرهه [الخليفة المأمور] فقال له : إن قتلته وإلا قتلتك لم يجز له قتله وإن كان خائفاً ؛ لأنّ قتل المؤمن لا يجوز استباحته بالإكراه على قتله » ^(٢).

وقال الشيخ الأنصاري : « أمّا الفرد الواجب [من التقيّة] فهو يبيح فعل كلّ محرّم وترك كلّ واجب إلا إهراق الدم ؛ للنصّ المخصّص للعمومات الآتية » ^(٣).

ومراده من النصّ قوله عليه السلام : « فإذا بلغت التقيّة الدم فلا تقيّة » ^(٤).

وخالف في ذلك السيّد الخوئي حيث أرجع التقيّة إذا بلغت الدم إلى باب

(١) مستند الشيعة ١٥ : ٣٣ .

(٢) المهذب ٢ : ٤٦٧ .

(٣) كتاب الصلاة (تراث الشيخ الأعظم) ٢ : ٤٧٧ .

(٤) الوسائل ١٦ : ٢٣٤ ، ب ٣١ من الأمر والنهي ، ح ٢ .

(١) الخلاف ٦ : ٩٣ - ٩٤ ، م ٢٢ .

(٢) كشف اللثام ٢ : ٢٧٣ (حجري) .



التزام، قال: «لو أكرهه على القتل، فإن كان ما توعد به دون القتل فلا ريب في عدم جواز القتل... وإن كان ما توعد به هو القتل فالمشهور أن حكمه حكم الصورة الأولى، ولكنه مشكل. ولا يبعد جواز القتل حينئذٍ، وعلى ذلك فلا قود ولكن عليه الدية». ثم بين المبرر لحكم الصورة الثانية فقال: «إذ الأمر يدور بين ارتكاب محرّم وهو قتل النفس المحترمة وبين ترك واجب وهو حفظ نفسه وعدم تعريضه للهلاك، وحيث لا ترجيح في البين فلا مناص من الالتزام بالتخيير. وعليه فالقتل يكون سائغاً وغير صادر عن ظلم وعدوان، فلا يترتب عليه القصاص...»^(١). وتفصيل ذلك يرجع فيه إلى مصطلح (تقيّة).

٣- إن التكليف المرتفع بسبب عروض بعض هذه العناوين لا يشمل حالة دفع الضرر عن مال نفسه بالإضرار بمال غيره إلا في صورة الخوف من تلف النفس المحترمة.

قال السيّد الخوئي: «إذا أكرهه الظالم

على نهب مال غيره وجلبه إليه، وإلا فيحمل أموال نفسه إليه، وفي هذه الصورة لا بدّ للمكره من تحمّل الضرر بترك النهب. ومن الواضح أن دفع المكره أمواله للجائر مباح في نفسه حتى في غير حال الإكراه ونهب أموال الناس... ولا يجوز رفع اليد عن المباح بالإقدام على الحرام»^(١).

وكذا لا يشمل دفع الضرر عن أحد بالإضرار بآخر أيضاً.

قال السيّد الخوئي: «[أدلة] نفي الإكراه وشبهه واردة في مقام الامتنان على الأمة بعمومها فلا يصحّ التمسك بها لدفع الضرر عن أحد بتوجيه الضرر إلى غيره؛ لأنّ ذلك على خلاف الامتنان في حقّ ذلك الغير»^(٢).

وما ذكره الله رّدّ على من قد يتمسك بالإطلاق الوارد في أدلّة هذه العناوين كحديث الرفع ونحوه لإثبات جواز الإضرار بمال الغير لدفع الضرر عن مال نفسه.

(١) مصباح الفقاهة ١: ٤٤٥.

(٢) المصدر السابق: ٤٤٩.

(١) مباني تكملة المنهاج ٢: ١٣ - ١٤.



٤- إنَّ التكليف بحرمة التصرف في مال الغير في المضطرَّ إنَّما يرتفع في صورة عدم كون عنوان الإضرار ثابتاً بذاته في حقِّ صاحبه أيضاً، ومعه فلا يجوز للمضطرَّ مزاحمة صاحب المال المضطرَّ مثله على ماله كما لا يجب، بل قد يحرم على صاحب المال بذله للأول.

قال العلامة الحلِّي: «لو وجد المضطرَّ طعام الغير فإن كان صاحبه مضطراً فهو أولى، ولو كان يخاف الاضرار فالمضطرَّ أولى»^(١).

٥- إنَّ الإباحة الثانوية لا تثبت ما لم يحرز المكلف تحقُّق موضوعها بمحرز شرعي كحصول القطع أو الاطمئنان أو الظنَّ المعبر، فلا يكفي توهم الإكراه والاضطرار والعسر والحرَج والمشقة والعجز أو احتمالها في ارتفاع الأحكام الأولية وثبوت الإباحة. نعم، قد يثبت في ذلك إباحة ثانوية ظاهرية.

٦- قد يؤخذ في موضوع الإباحة الثانوية خوف الضرر أو المرض،

فلا يحتاج إلى إحراز الضرر أو المرض، بل يكفي حصول خوف الضرر ولحوق الأذى بالنفس أو المال أو العرض وخوف المرض، والخوف فيها يتحقَّق مع الوهم والاحتمال ولو لم يحصل الظنَّ بما يخاف منه. ولذلك قال العلامة الحلِّي: «يباح للمضطرَّ - وهو خائف التلف لو لم يتناول أو المرض أو طوله أو عسر علاجه أو الضعف عن مصاحبة الرفقة مع خوف العطب عند التخلف أو عن الركوب المؤدِّي إلى الهلاك - تناول كلِّ المحرَّمات»^(١).

لكن بعض الفقهاء ذهب إلى عدم كفاية مجرد التوهم والاحتمال، حيث قال: «والاضطرار يحصل بخوف التلف، ولكن يكون مع الظنَّ لا مجرد التوهم والاحتمال، وكذا بخوف حصول المرض الذي يكون شاقاً لا يتحمَّل...»^(٢).

إلا أنَّ مشهور الفقهاء على خلافه.

٧- إنَّ الإباحة الثانوية في حقِّ المكلف إنَّما تثبت مع عدم مزاحمة واجب

(١) إرشاد الأذهان ٢: ١١٤.

(٢) مجمع الفائدة والبرهان ١١: ٣١٢.

(١) قواعد الأحكام ٣: ٣٣٥.



آخر أهم لها ، فوجوب حفظ النفس عند الاضطرار إنما يقتضي إباحة المحرمات في صورة عدم مزاحمتها لوجوب حفظ نفس الغير الأشرف منزلةً وإلا لم ترتفع الحرمة.

قال المحقق النجفي : « لو اضطرَّ إلى طعام الغير وليس له الثمن وجب على صاحبه الحاضر غير المضطرَّ إليه بذله ؛ لأنَّ في الامتناع إعانة على قتل المسلم ... نعم ، لو كان هو مضطراً إليه أيضاً لم يجب بذله له إلا أن يكون نبياً أولى به من نفسه » ^(١).

٨- إنَّ العناوين الثانويّة إن ثبتت فلا تؤديّ إلّا إلى ارتفاع الأحكام التكاليفية الالزامية ، وأمّا ارتفاع الأحكام الوضعية كضمان قيمة مال الغير أو نجاسة الملاقي للميتة ونحو ذلك فلا . ولذلك قال المحقق النجفي : « إن كان المضطرّ قادراً على دفع ثمنه [= الطعام] لم يجب على المالك بذله مجاناً قطعاً ؛ لأنَّ ضرورة الجائع تندفع ببذله الثمن القادر عليه ، بل لو كان عاجزاً لم يجب بذله كذلك ... للأصل ومعلوميّة عصمة مال المسلم ، ووجوب

البذل عليه لا ينافي ثبوت العوض في ذمّة المبدول له » ^(١).

لكن بعض الفقهاء ألزم صاحب الطعام ببذله للمضطرّ مجاناً في حال عدم قدرة المضطرّ على دفع ثمنه ولو في بلده . ولذلك قال في الخلاف : « وإن لم يكن واجداً أصلاً وجب عليه بذله بغير بدل » ^(٢).

وسيأتي مزيد تفصيل عن ذلك إن شاء الله تعالى .

ثامناً - الإباحة المالكية عقد أو إيقاع ؟

١- لا إشكال في أنّ إذن المالك أو الولي أو إجازته فيما يرجع إليه لا يكون عقداً وإنما هو إيقاع ، بل قد لا يكون إيقاعاً أيضاً وإنما مجرد الرضا وطيب النفس ؛ فإنّه قد تقدّم كفايته في جواز التصرف بلا حاجة إلى إنشاء وإبراز ، وقد تسمّى بالإباحة المجردة أو الإذن المجرد .

وكما لا يتوقّف هذا النوع من الإباحة على الإيجاب والقبول كذلك لا يبطل بالرد

(١) جواهر الكلام ٣٦ : ٤٣٤.

(٢) الخلاف ٦ : ٩٥.

(١) جواهر الكلام ٣٦ : ٤٣٢ - ٤٣٣.



كالعارية، وعليه فمتى ما رجع الآذن في إذنه لكونه مسلطاً على ماله يتصرّف فيه كيف يشاء ارتفع الموضوع، ومعه ينتفي الحكم لا محالة»^(١).

لكن يظهر من بعض فقهاءنا أنّ هذه ليست عقوداً أيضاً.

قال العلامة الحلّي: «الوجه عندنا أنّه [= القبول اللفظي] لا يشترط [في الوكالة]؛ لأنّه إباحة ورفع حجر فأشبه إباحة الطعام لا يفتقر إلى القبول اللفظي»^(٢).

وقال الشهيد الثاني: «... المقصود الأصلي من الوكالة الاستئابة والإذن في التصرف وهو إباحة ورفع حجر، فأشبه إباحة الطعام ووضعه بين يدي الآكل؛ فإنّه لا يفتقر إلى القبول اللفظي... وإتّما رتب الاكتفاء بهما [= الكتابة والرسالة] على عدم اشتراط القبول اللفظي؛ لأنّه لو اشترط كان عقداً محضاً، فلا يكفي فيه الكتابة، أمّا إذا لم يعتبر فهي إباحة يكفي

من قبل المباح له. ولذلك صرح الشهيد الثاني فقال: «إنّ من أذن لغيره في تناول طعامه أو أخذ شيء من ماله فلم يقبل ذلك لا يبطل الإذن له، بل يجوز له التصرف بعد ذلك؛ لأنّ المسوّغ وهو إذن المالك موجود، والقبول إذا لم يكن شرطاً في الإباحة لم يكن ردّها مانعاً»^(١).

٢- كما لا إشكال في أنّ جملة من موارد الإباحة والإذن يكون عقداً كما في العقود الإذنيّة كالعارية والوديعة والوكالة وجملة من العقود، وقد تسمّى بالإباحة العقدية، فيشترط فيها القبول، كما أنّ الردّ من المباح له يكون مانعاً عنها.

قال الميرزا النائيني: «ما كان [من العقود] قوامه بالإذن ومجرّد رضا وليّ الأمر ومالكة لا يكون فيه عهد والتزام، وهذه كالوديعة والعارية بناءً على أن يكون مفادها الإباحة المجّانية»^(٢).

وقال السيّد الخوئي: «إنّما هي [المضاربة] مجرّد إباحة وإذن في التصرف من أحدهما وقبول من الآخر

(١) مباني العروة الوثقى (المضاربة) ٣: ٣٩.

(٢) تذكرة الفقهاء ٢: ١١٤.

(١) مسالك الأنفهام ٥: ٢٤٣.

(٢) منية الطالب ١: ٨٩.



كلّ ما دلّ عليها»^(١).

٣- ولكن مع ذلك تبقى موارد من الإباحة المالكية وقع أو يمكن أن يقع البحث في كونها عقداً أو إيقاعاً :

منها - موارد الإباحة والإذن في تملك المباح له المنفعة أو العين - والتي أشرنا إليها آنفاً - من أنّه لا بدّ من إرجاعها إمّا إلى توافق ضمّني وتراضٍ على التملك فيكون عقداً ، أو إلى مجرد رفع المالك يده عن ماله وإباحته لتملك المباح له وأخذه للمال بالحيازة . فكأنّه إعراض نسبي عن المال وبلحاظ المباح له لا مطلقاً ، فلا يكون عقداً بل إيقاع وإعراض ، أو مجرد رضا وطيب نفس لو قلنا بكفايته في التملك بالأخذ والحيازة .

ومنها - موارد إباحة التصرفات والانتفاعات المتوقّفة على الملك كما في تحليل بضع أمته للغير - بناءً على أنّ جواز الوطء متوقّف على الزوجيّة أو ملك يمين - فإنّهم أيضاً بحثوا في أنّ مثل هذا التحليل الثابت مشروعيته في الفقه هل

يكون عقداً أو إيقاعاً أو أنّه إباحة محضة ؟ فمن جعله عقداً أو إيقاعاً اشترط فيه الصيغة ، ومن جعله إباحة محضة لم يشترط ذلك .

قال السيّد المرتضى : « يجوز للرجل أن يبيع مملوكته لغيره على معنى أنّه يعقد عليها عقد النكاح الذي فيه معنى الإباحة ، ولا يقتضي ذلك أنّ النكاح ينعقد بلفظ الإباحة »^(١).

وقال الشيخ الطوسي - في تحليل الجوّاري - : « من أجازة اختلقوا ، فمنهم من قال : هو عقد والتحليل عبارة عنه ، ومنهم من قال : هو تملك منفعة مع بقاء الأصل ، وهو الذي يقوى في نفسي ، ويجري ذلك مجرى إسكان الدار وإعمارها ، ولأجل هذا يحتاج إلى أن تكون المدة معلومة »^(٢).

وقال ابن إدريس : « تحليل الإنسان جاريته لغيره من غير عقد فهو جائز ، وبه تواترت الأخبار ، وهو الأظهر بين الطائفة ،

(١) الانتصار : ٢٨١ .

(٢) المبسوط ٤ : ٢٤٦ .

(١) مسالك الانهاف ١ : ٢٦٣ .



أنه تملك منفعة وأنّ تعيين المدة غير شرط»^(١).

وقال الشهيد الثاني: «تباح الأمة لغير مالکها بالتحليل من المالك لمن يجوز له التزويج بها.. وحلّ الأمة بذلك هو المشهور بين الأصحاب، بل كاد يكون إجماعاً، وأخبارهم الصحيحة به مستفيضة، ولا بدّ له من صيغة دالة عليه مثل أحللت لك وطأها»^(٢).

وقال السيّد محمّد العاملي: «لا خلاف بين الأصحاب في اعتبار الصيغة في التحليل؛ لأنّ الفروج لا تحلّ بمجرد التراضي»^(٣).

لكن بعض الفقهاء وخصوصاً المتأخّرين أنكروا احتياج الإباحة والتحليل للوطء إلى صيغة أصلاً، فيكفي فيها كلّ ما يدلّ على الرضا وطيب النفس كسائر المباحات.

قال المحقّق الخراساني: «وأما الوطئ فلا بأس بالقول بجوازه للمباح له؛ بدعوى

والعمل عليه والفتوى به. [ومذهب السيّد المرتضى أنّه] عقد والإباحة والتحليل عبارة عنه، ومذهب الباقيين الأكثر على أنّه تملك منفعة مع بقاء الأصل.. وهو الذي يقوى في نفسي وبه أفتي، ويجري ذلك مجرى إسكان الدار وإباحة منافع الحيوان»^(١).

وقال فخر المحقّقين: «الأقوى عندي أنّ التحليل أو الإباحة لا بدّ معها من القبول؛ لانحصار الإباحة في التملك والعقد، ومع كونه عقداً لا بدّ معه من القبول، ومع كونه تملكاً يحتمل اشتراط القبول ويحتمل عدمه فمع القبول يصحّ قطعاً، ومع عدمه في صحّته شكّ، والنكاح مبنيّ على الاحتياط التام»^(٢).

وقال المحقّق الكركي: «لما كان حلّ الفروج منحصراً في العقد والملك بنصّ القرآن كما قدّمناه، وكان القول بحلّ الأمة بالتحليل هو القول المعتبر عند الأصحاب، بل هو مذهب الأصحاب وجب أن لا يكون خارجاً عن الأمرين... والأصحّ

(١) جامع المقاصد ١٣: ١٨٥.

(٢) الروضة البهية ٥: ٣٣٤.

(٣) نهاية المرام ١: ٣١٦.

(١) السرائر ٢: ٦٧٢.

(٢) إيضاح الفوائد ٣: ١٤٦.



أنّه تحليل ، وأنّ اعتبار لفظ خاصّ فيه دعوى بلا دليل «^(١).

وقال السيّد الحكيم : « التحقيق أنّ التحليل ليس عقد النكاح - كما عن المرتضى - ولا تمليك منفعة - كما عن المشهور - ولا تمليك انتفاع - كما قد يظهر من عبارة جامع المقاصد - بل هو إباحة وإذن في الانتفاع دلّ الدليل القطعي عليه ، فوجب القول به ، ويكون الدليل مخصّصاً لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ يَفْرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ... ﴿^(٢) »^(٣). (انظر: تحليل)

ومنها - الإباحة على وجه الضمان أو الإباحة المضمونة حيث توهّم فيها أيضاً العقديّة بقرينة المقابلة بالضمان ، خصوصاً إذا كان الضمان متفقاً عليه بينهما . (انظر: إباحة معوضة)

ومنها - الإباحة المشروطة أو المعوضة ، كما إذا أباح له سكنى داره في قبال أن يبيع له ركوب دابّته مثلاً ، أو في قبال أن يملكه

الدابّة . حيث وقع البحث أيضاً في رجوعه إلى التراضي والتعاقد أو لا ؟ راجع تفصيل ذلك مصطلح (إباحة معوضة) .

تاسعاً - تطبيقات الإباحة :

التطبيق الأول - الإباحة في العبادة :

اتّفق فقهاؤنا على أنّ الإباحة لا تقع في العبادة ؛ لأنّ العبادة لا تكون إلّا راجحة ، وإلّا لم تكن محلاًّ للتقرّب بها إلى الله سبحانه وتعالى .

قال المحقّق الكركي : « العبادة لا تتصوّر فيها الإباحة ؛ لأنّها قريبة ، فلا بدّ فيها من الرجحان »^(١).

وقال السيّد محمّد العاملي : « والعبادة لا توصف بالإباحة ؛ لأنّ الصحيح منها لا يكون إلّا راجحاً ، إمّا واجبة أو مندوبة »^(٢).

وقال الشيخ جعفر كاشف الغطاء : « إنّ حقيقة التحريم والكراهة والإباحة منافية للعبادة ؛ لاشتراكها في اقتضاء عدم

(١) حاشية المكاسب (الآخوند) : ١٩ .

(٢) المؤمنون : ٥ - ٦ .

(٣) مستمسك العروة الوثقى ١٤ : ٣٤٢ .

(١) جامع المقاصد ١ : ٨٠ .

(٢) مدارك الأحكام ٦ : ٢٥٧ .



وقال الفاضل التوني : « رُبَّما تتَّصف [العبادة] بالإباحة ، بمعنى عدم مرجوحية أوصافها وأجزائها ، وعدم راجحيتها أيضاً غير الراجحية الناشئة من راجحية أصلها ، فيقال الصلاة اليومية في البيت مثلاً مباحة » ^(١).

وقال المولى محمد تقي : « المقصود بإباحة إيقاعها [= الصلاة] في البيت أن خصوصية الإيجاد في البيت لا رجحان فيه ولا مرجوحية وإن كانت نفس طبيعة العبادة راجحة . وليس المراد أن خصوصية الإيقاع في البيت مباحة بالمعنى المصطلح ، كيف ! وهو متحد مع الإيقاع المطلق ، وإذا وجب المطلق وجب إفراده ... فلا يستعقل القول بإباحته الواقعية » ^(٢).

إلى غير ذلك من كلماتهم المتظافرة بهذا الشأن .

لكن فقهاء آخرين التزموا في بعض الموارد بالمرجوحية في بعض العبادات أو أجزائها .

رجحان الفعل ، وهو منافي لحقيقتها ، فتبقى دائرة بين الوجوب والندب ، فإن فقد الوصفان فسدت وحرمت ؛ لدخولها في التشريع المنهي عنه » ^(١).

ولهذا السبب اضطرَّ فقهاؤنا إلى حمل الإباحة أو الكراهة أو الحرمة الواردة في بعض العبادات على معانٍ أخرى غير المعاني المصطلحة كأقلية الثواب ، أو على عناوين أخرى تقتزن بها العبادة ، لا على عنوان العبادة نفسها كخصوصيات العبادة من الزمان والمكان الخاصين التي تقع فيهما العبادة .

قال المحدث البحراني : « المراد بمكروه العبادة ما كان أقلّ ثواباً منها نفسها لو لم تكن كذلك ، بل كانت متَّصفة بأصل الإباحة ... توضيح ذلك أن يقال : إنَّ العبادة قد تكون بحيث لا يتعلّق بها أمر ولا نهى غير الأمر الذي تعلّق بأصل فعلها ، وبهذا المعنى تتَّصف بالإباحة ، كالصلاة في البيت البعيد عن المسجد أو حال المطر » ^(٢).

(١) الوافية في أصول الفقه : ٩٥ .

(٢) هداية المسترشدين : ٣٣٨ .

(١) كشف الغطاء ١ : ٣١٣ .

(٢) الحقائق الناضرة ٢ : ٤١٨ .



فيه هو الحرمة ، كالذبايح وأجزائها من الجلد واللحم وغيرها والمواد المصنوعة منها ، فإن حليتها منوطة بإثبات التذكية لها . ومع الشك في تذكيته وعدمها فمقتضى الأصل استحباب عدم التذكية .

ودليلهم على إباحة ذلك روايات كثيرة واردة في سوق المسلمين ، ويد المسلم تدلّ على معاملتها معاملة المذكاة ، وكأنّ الشارع اعتبر تداولها من قبل المسلمين أمانة شرعية على تذكيته . وللتفصيل أكثر راجع مصطلحات (يد المسلم) و (سوق المسلمين) و (بلاد المسلمين) و (ذبايح) .

التطبيق الثالث - إباحة الأئمة عليهم السلام

للخمس والأنفال :

دلّت مجموعة كبيرة من الروايات ربّما بلغت حدّ التواتر على إباحة الأئمة عليهم السلام - في الجملة - بعض الحقوق الراجعة إليهم كحقّهم في الخمس والأنفال وغيرها .

فمن ذلك ما ورد في مكاتبة إسحاق بن يعقوب عن الإمام الحجة عليه السلام : « وأما المتلبّسون بأموالنا فمن استحلّ منها شيئاً

قال الميرزا القميّ : « الصيام في الأيام المكروهة أو النافلة في الأوقات المكروهة فنقول : هي إمّا مباحة ، أو مكروهة على ما هو المصطلح فيكون تركه راجحاً على فعله ، بل الثاني هو المتعيّن هناك ؛ لئلا يخلو النهي عن الفائدة على ظاهر اللفظ ، فيغلب المرجوحية الحاصلة بسبب الخصوصية على الرجحان الحاصل لأصل العبادة ويرفعه ، ولذلك كان المعصومون عليهم السلام يتركون تلك العبادات وينهون عنها ، وإلا فلا معنى لتفويتهم عليهم السلام ذلك الرجحان والمثوبة على أنفسهم وعلى شيعتهم بمحض كونها أقلّ ثواباً من سائر العبادات ، سيّما إذا لم يتداركه بدل » ^(١) .

وبمثلها عبارات أخرى للفقهاء . وللتفصيل أكثر راجع مصطلح (عبادة) .

التطبيق الثاني - إباحة ما يؤخذ من

المسلم أو سوق المسلمين :

اتّفق فقهاؤنا على إباحة ما يؤخذ من يد المسلم أو سوق المسلمين وما يجلب من بلادهم وإن كان الأصل الأوّلي عند الشكّ

(١) قوانين الأصول ١: ١٤٣ .



فأكله ، فإنما يأكل النيران ، وأما الخمس فقد أبيح لشيعتنا وجعلوا منه في حلٍّ إلى أن يظهر أمرنا ، لتطيب ولادتهم ولا تخبث «^(١) .

ومنها : صحيحة الفضلاء عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب عليه السلام : « هلك الناس في بطونهم وفروجهم ؛ لأنهم لم يؤدّوا إلينا حقنا ، ألا وإنّ شيعتنا من ذلك وآباءهم [أبناءهم خ. ل. في حلّ] «^(٢) .

ومنها : صحيحة الحرث النضري عن الصادق عليه السلام قلت له : « إن لنا أموالاً وتجارات ونحو ذلك وقد علمت أنّ لك فيها حقاً ، قال : فلم أحلّلنا إذا لشيعتنا إلا لتطيب ولادتهم ، وكلّ من والى آبائي منهم في حلٍّ ممّا في أيديهم من حقنا ، فليبلغ الشاهد الغائب «^(٣) وغيرها .

وقد وقع بين الفقهاء خلاف في هذه الإباحة من جهتين :

الجهة الأولى : في حدود هذه الإباحة

وأنها هل تعمّ جميع حقوق الأئمة عليهم السلام وفي حال حضورهم وغيبتهم ؟ أم تختصّ ببعض حقوقهم كخصوص الفيء والأنفال ، أو خصوص الخمس أو بعض موارده كأرباح المكاسب مثلاً ، أو خصوص ما ينتقل إلى الشيعة من المخالفين الذين لم يخمسوا ما حصل في أيديهم ، أو بسهم خاصّ منه كسهم الإمام عليه السلام فقط ، أو بنوع خاصّ من الأموال كالمناكب والمساكن ، أو بعصر وزمان خاصّ كعصر حضور عليّ أو الأئمة المعصومين عليهم السلام أو عصر الغيبة فقط ؟ .

الجهة الثانية : في تفسير هذه الإباحة وأنها هل هي إباحة شرعية أي بحكم الشارع ، أو إباحة مالكية أي من قبل المالك أو الولي للخمس والأنفال وهو الأئمة المعصومين عليهم السلام ؟ وما يترتب على كلّ واحد من التفسيرين من آثار وثمرات ، يطلب تفصيل ذلك في مصطلحي (خمس) و (أنفال) .

التطبيق الرابع - المباحات العامة :

وهي الأشياء التي جعلها الشارع مباحة أو مشتركة للجميع ، وهي على قسمين :

(١) الوسائل ٩ : ٥٥٠ ، ب ٤ من الأنفال ، ح ١٦ .

(٢) المصدر السابق : ٥٤٣ ، ح ١ .

(٣) المصدر السابق : ٥٤٧ ، ح ٩ .



يكون للإمام ، ويسمى بالأنفال ، كالمعادن وأراضي الموات ورؤوس الجبال وبطن الأودية والآجام وغيرها .

ج- ما يكون مملوكاً ملكاً خاصاً فأعرض مالكة عن ملكيته زهداً فيه أو بأساً منه ؛ فإنّ بعض الفقهاء ذهبوا إلى خروجه عن ملكه بإعراضه وصيرورته مباحاً عاماً ، ومن قال بعدم خروجه عن ملك مالكة مع ذلك أباح التصرف فيه للغير بإعراض صاحبه بل وتملكه أيضاً^(١) .

وعنوان المباحات العامة يطلق على النوع الأول في فقها ، وقد يطلق في المذاهب الأخرى وعند فقهاءنا أيضاً من باب التوسعة على كلا النوعين .

وهذا القسم بجميع أنواعه يباح فيه الاستهلاك والتملك فضلاً عن الانتفاع .

إلا أنّ تملك هذه الثروات تختلف كقيمتها وأسبابها :

فبالنسبة للثروات المنقولة كميّاه البحار

١- ما أباح الشارع وأذن في الانتفاع به دون تملكه أو استهلاكه .

٢- ما أباح الشارع وأذن فيه حتّى على وجه التملك أو الاستهلاك .

القسم الأول ربّما يسمّى بالمشتركات أو المنافع العامة كالطرق والشوارع والمساجد ونحوها ؛ فإنّها مشتركة بين الناس جميعاً يحقّ لهم الانتفاع بها ، ولا يحقّ لهم تملكها ولا استهلاكها ؛ لأنّها إمّا أوقاف عامة كالمساجد فلا يجوز استهلاكها ولا تملكها ، أو من شؤون وحريم المدن والمساكن التي تكون متعلّقة لحقّ عامّة الناس .

نعم ، يحقّ للحاكم وإمام المسلمين في هذا القسم التصرف والتغيير فيه بما يراه مصلحة للناس بحكم ولايته العامة . وتفصيله يطلب من مظانّه .

والقسم الثاني على ثلاثة أنواع أيضاً :

أ- ما لا يكون مملوكاً أصلاً ، كالأنهار والبحار والغابات وما فيها من المياه والحيوانات والثروات الطبيعيّة الأخرى .

ب- ما يكون مملوكاً ملكاً عاماً أي

(١) انظر: الررائر ٢: ١٩٥، مسالك الأفيام ٢: ٣١٢.

التفيع الرائع ٤: ٣٧٢.



والأنهار وما فيها من الغوص والأسماك وغيرها وأشجار الآجام وما فيها من الثروات المنقولة قابلة للتملك بالحيازة والأخذ.

أصحاب الخمس الخمسهم والباقي لمن استخرجه إذا كان في المباح، فأمّا إذا كان في الملك فالخمس لأهله والباقي لملكه»^(١).

قال الحلبي: «من حفر بئراً أو قناة أو نهراً.. جاز له بيع.. ما يتناوله من الماء المباح وغيره؛ لأنّه بالحيازة صار ملكاً»^(٢).

والأراضي الموات قابلة للتملك أو حق الاختصاص بالإحياء، لا بالحيازة ومجرد وضع اليد عليها.

وقال العلامة الحلبي: «لا يجوز بيع المباحات بالأصل قبل الحيازة كالكلأ والماء والسّمك والوحش»^(٣).

والدليل على حق التملك في هذا القسم من الأموال - بالحيازة والأخذ في المنقولات وبالإحياء ونحوه في غير المنقول - ما جاء عن النبي ﷺ والمعصومين عليهم السلام من الروايات الكثيرة، وفي بعضها: «من غرس شجراً أو حفر وادياً بدياً لم يسبقه إليه أحد وأحى أرضاً ميتة فهي له قضاءً من الله ورسوله ﷺ»^(٤) أو «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له»^(٥).

وقال أيضاً: «الأشياء المباحة في الأصل كالصيد والأحجار والأشجار، فإن لم يكن عليه أثر لهم فهو لواجده وليس غنيمَةً»^(٦).

والمعادن وحريمتها قابلة للتملك بالاستخراج.

هذا، مضافاً إلى السيرة المتشرعية

قال ابن إدريس: «المعدن يملك منه

(١) السرائر ١: ٤٨٨.

(٢) الوسائل ٢٥: ٤١٣، ب ٢ من أبواب إحياء الموات،

ح ١.

(٣) المصدر السابق: ٤١٢-٤١٣، ب ١ من إحياء الموات،

ح ٦، ٥.

(١) الكافي في الفقه: ٣٥٩.

(٢) قواعد الأحكام ١: ١٢٦.

(٣) تذكرة الفقهاء ١: ٤١٩. وانظر: تحرير الأحكام ١:

١٣٨. ومنتهى المطلب ٢: ٩٢٢ (حجري).



لمن هو اليوم ولمن يدخل في الإسلام بعد اليوم ولمن لم يخلق بعد^(١). وتفصيله يطلب من مصطلح (خراج).

عاشراً - طرق معرفة الإباحة :

طرق معرفة الإباحة متنوعة ومختلفة :

١ - فبالنسبة للإباحة الشرعية - تكليفية أو وضعية - يكون طريق معرفتها بالرجوع إلى الأدلة الشرعية ، سواء ما كان منها يدل على إباحة الأشياء بعناوينها الأولية الخاصة ، أو ما يدل على الإباحة وارتفاع الحظر في عناوين ثانوية عامة إرفاقاً أو عذراً ، كعنوان الضرر والعسر والحرَج والخطأ والنسيان والاضطرار والإكراه وغير ذلك ، كما أنَّ الأدلة الشرعية قد تكون لفظية وقد تكون غير لفظية .

أ - وقد وقع البحث عندهم في دلالة بعض الألسنة والتعابير في الأدلة اللفظية على الإباحة من قبيل ما يلي :

أ - الأمر عقيب الحظر أو في مورد توهم

والعقلائية الممضأة شرعاً ، والإجماع على إباحة تملك المباحات العامة بأسبابها ، وتفصيل شروط التملك بالحيازة في المنقولات ، وشروط التملك بالإحياء والاستخراج في غيرها وحدود ما يحق امتلاكه منها ، ومدى استمرارية هذا الحق المكتسب ، وأنه في غير المنقول ملك للرقبة أو حق اختصاص وألوية بها . كل هذه التفاصيل تطلب من مصطلحي (حيازة) و (إحياء الموات) .

ثم إنَّ هنا قسماً من الأموال تكون ملكاً مشتركاً للمسلمين خاصة ، وهو الأراضي الخراجية التي فتحها المسلمون عنوةً وأخذوها من الكفار بالحرب والغلبة عليهم ، وهي ملك لعنوان المسلمين ، أي لشخصية حقوقية لا حقيقية .

فلا يجوز استملاكها بإحياء وغيره ، بل ولا الانتفاع بها إلا بإذن إمام المسلمين أو بعقد معه يدفع في قبال ذلك خراجاً لبيت مال المسلمين يعتبر أجره على انتفاعه بالأرض الخراجية .

وقد ورد في رواياتنا عن المعصومين (عليهم السلام) : أنَّها لجميع المسلمين

(١) انظر: الوسائل ١٧ : ٣٦٩ ، ب ٢١ من عقد البيع

وشروطه ، ح ٤ .



الحظر كقوله تعالى : ﴿... وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ^(١) فقد وقع البحث في دلالاته على الوجوب الذي هو ظاهر الأمر أو على الإباحة أو على مجرد رفع الحظر ورجوع الحكم السابق عليه . والمعروف دلالاته على الإباحة بالمعنى الأعم . ومثله النهي عند توهم الوجوب أو الاستحباب ؛ فإنه يدلّ على جواز الترك لا لزومه .

قال الشيخ المفيد : «إذا ورد لفظ الأمر معاقباً لذكر الحظر أفاد الإباحة دون الإيجاب كقول الله سبحانه : ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ ^(٢)» ^(٣) .

وقال السيّد المرتضى : «الصحيح أنّ حكم الأمر الواقع بعد الحظر هو حكم الأمر المبتدأ ، فإن كان مبتدؤه على الوجوب أو التدب أو الوقف بين الحالين فهو كذلك بعد الحظر» ^(٤) .

وقال المحقّق الحلّي : «صيغة الأمر الواردة بعد الحظر كحالها قبله ، وقال قوم :

تفيد بعد الحظر الإباحة ، لنا أنّ صيغة الأمر تفيد طلب الفعل والإباحة وتفيد التخيير فيه فلم يكن مستفاداً منها وغير ممتنع انتقال الشيء من الحظر إلى الوجوب» ^(١) .

وقال المولى محمد تقي : «إنّ ورود الأمر عقيب الحظر قرينة ظاهرة في كون المراد بالأمر الإذن في الفعل ، فمفاده رفع الحظر من غير دلالة فيه بنفسه على ما يزيد على ذلك من وجوب الفعل أو نديه أو إباحته حسبما يشهد به التأمل في الاستعمالات ... فتلك الخصوصيات ، إنّما تستفاد من الخارج أو من ملاحظة خصوصيّة المقام» ^(٢) .

وقال الميرزا القميّ : «إذا وقع الأمر عقيب الحظر أو في مقام ظنّه أو توهمه ... الأقوى كونه للإباحة ؛ بمعنى الرخصة في الفعل ، ويلزمه بيّناً رفع المنع السابق للتبادر بمعنى أرجحيّته في النظر من الوجوب» ^(٣) .

(١) المائدة: ٢.

(٢) الجمعة: ١٠.

(٣) التذكرة بأصول الفقه: ٣٠.

(٤) الذريعة: ١: ٧٣.

(١) معارج الأصول: ٦٥.

(٢) هداية المسترشدين: ١٥٥.

(٣) قوانين الأصول ١: ٨٩.



وقال السيّد البروجردي : «إن وقوع الأمر عقيب المنع أو في مقام توهمه هل يكون قرينة نوعية على أن المراد من الأمر هو الإباحة بمعنى عدم المنع عمّا منع عنه سابقاً الذي يجتمع مع الوجوب والندب أم لا ؟ ... التحقيق في هذا المقام كما عليه أهله هو أنه ليست لذلك قرينة كذائية ، بل يختلف باختلاف الموارد من حيث وجود القرينة على الوجوب أو على الإباحة . ومع فرض التجريد عنها لا يوجب وقوعه كذلك وظهوره في غير ما كان ظاهراً فيه في غير المقام الكذائي ، لكن غاية ما يمكن أن يقال : هو أن وقوعه في ذاك المقام يوجب إجماله وعدم ظهوره في واحد من المحتملات إلا بقرينة أخرى» (١).

ب - التعبير بنفي التحريم كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ... ﴾ (٢) أو نفي الجناح والحرّج كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي

الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْضُوا مِنْ أَلْصَافَةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا ... ﴾ (١) و ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ ... ﴾ (٢) حيث وقع البحث في دلالة مثل هذه الألسنة على الإباحة ونوعها وحدودها .

قال العلامة الحلّي مستدلاً لمن قال بعدم ركنية السعي في الحجّ : «احتجّ بأنّه تعالى رفع الحرج عن فاعله بقوله : ﴿ فلا جناح عليه أن يطوّف بهما ﴾ ورفع الحرج دليل على عدم وجوبه ؛ فإنّ هذا رتبة المباح ...

والجواب عن الآية : أنّ رفع الجناح لا ينافي الوجوب ولا عدمه ، فليس له إشعار بأحدهما ؛ إذ هو جنس لهما والجنس لا دلالة له على النوع» (٣) (٤) .

ج - التعبير بالانبغاء وعدم الانبغاء ، وأنّه

(١) النساء : ١٠١ .

(٢) النور : ٦١ ، الفتح : ١٧ .

(٣) منتهى المطلب ٢ : ٧٠٦ .

(٤) انظر : الانتصار : ١٦٤ ، السرائر ٢ : ٥٦٢ . مسالك الأفهام

١ : ٣٨١ ، الحقائق الناضرة ١٦ : ٢٧٦ ، المستند في

شرح العروة (الصلاة) ٨ : ٨ .

(١) الحاشية على كفاية الأصول (البروجردي) ١ : ٢٥٠ -

٢٠٦ .

(٢) الأعراف : ٣٢ .



المطلق الجامع للوجوب والاستحباب والكرهه والإباحة»^(١).

وقال السيّد الخوئي: «الاستثناء من التحريم لا يثبت إلا ارتفاعه، وأمّا ثبوت غيره من الوجوب والإباحة ونحوهما فلا»^(٢).

وقال المولى محمد تقي في ردّ الأمر إلى المشيئة: «لا يخفى أنّ الردّ إلى المشيئة يشير إلى الإباحة، ولا أقلّ من كونه أعمّ منه ومن النّدب»^(٣).

٢- كما وقع البحث في دلالة فعل المعصوم في حالة خاصّة على إباحته وكذلك سكوته وتقريره لما فعله أو تركه شخص أمامه أو سكوته عن عرف عامّ وعدم ردعه عنه؛ فإنّه يدلّ على إمضائه وإباحته أو مشروعيته إذا كان في الأوامر العباديّة ونحوها أو في المعاملات.

قال الشيخ المظفر: «لا شكّ في أنّ فعل المعصوم - بحكم كونه معصوماً - يدلّ على

هل يدلّ على الإلزام أو الإباحة بالمعنى الأعمّ كقوله عليه السلام: «لا ينبغي...»، والتعبير بنفي البأس، أو الاستثناء من النهي كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ...﴾^(١)، أو ردّ الأمر إلى المشيئة كقوله عليه السلام: «إن شئت سجدت»^(٢)؛ فإنّها جميعاً يستفاد منها الإباحة على اختلاف في نكات الدلالة فيها، قال النجفي في الجواهر في دلالة «لا بأس»: «إنّ غايتها الرخصة ونفي البأس عنه الواردان في مقام توهم الحظر، ولا يفيدان سوى الإباحة بالمعنى الأعمّ الشامل للكرهه»^(٣).

وقال العلّامة الحليّ وولده فخر المحقّقين: «الاستثناء من النهي إباحة»^(٤).

لكن قال السيّد عليّ الطباطبائي: «الاستثناء من المنع يقتضي ثبوت الجواز

(١) الأنعام: ١١٩.

(٢) الوسائل ٢: ٣٤١، ب ٣٦ من الحيض، ح ٢.

(٣) جواهر الكلام ٣٦: ٣٩٥.

(٤) منتهى المطلب ١: ٨٨. إيضاح الفوائد ٣: ٣٧٧.

(١) رياض المسائل ١: ١٨٠.

(٢) التتبع في شرح العروة (الطهارة) ١: ٣٥٠.

(٣) هداية المترشدين: ١٤٨.



إباحة الفعل على الأقل^(١).

وقال الشيخ جعفر كاشف الغطاء في الأئمة عليهم السلام: «إذا ذكروا مسألة وميّزوا به بين حرامها وحلالها وذكروا ما حرّم منها، وسكتوا عن شيء من ذلك؛ فإنّ السكوت هناك دليل على إباحته عندهم، كالجمع بين الفاطميتين»^(٢).

وقال السيد محمد تقي الحكيم في دلالة التقرير: «الظاهر أنّ ما يفيد الإقرار على الشيء لا يدل على أكثر من الجواز بالمعنى العام، سواء كان متعلّقه فعلاً عابراً، أم عادة مستحكمة، أم عرفاً خاصاً، أم بناءً عقلياً... والقول بأنّ التقرير يدل على الإباحة إذا أُريد من الإباحة تساوي الطرفين مشكل، إذ لا معنى لها من بين أنواع الجواز والتقرير كالفعل لا لسان له فهو مجمل، والقدر المتيقن منه الإباحة بالمعنى العام»^(٣).

٣- كما وقع البحث في الأصول فيما يسمّى بأصالة الإباحة أو الحلية أو البراءة

الشرعية أو أصالة البراءة قبل الشرع وأدلتها وكيفية الاستفادة منها وحدودها وآثارها.

٤- كما وقع البحث في الفقه في الأدلة على الإباحة الوضعية بمعنى المشروعية والصحة، ففي العبادات وقع البحث في أنّ الأصل عدم مشروعية عبادة إلّا بأمر وخطاب شرعي، وإنّ النهي عنها يقتضي بطلانها وعدم مشروعيتهما، وبحثوا في المعاملات أيضاً أنّ الأصل اللفظي بمعنى الاطلاقات صحتها وترتب الأثر عليها كما أشرنا آنفاً، والأصل العملي بمعنى الاستصحاب هو البطلان.

هذا كله بالنسبة إلى طرق معرفة الإباحة الشرعية.

٢- وبالنسبة لطرق معرفة الإباحة أو البراءة العقلية، أي حكم العقل بالبراءة أو ارتفاع التكليف أو بالتخيير يكون المرجع العقل العملي. وقد بحثه الأصوليون بتفصيل في موارد الجهل بالتكليف أو نسيانه أو العجز عنه وموارد الدوران بين المحذورين، كما بحثوا حكم العقل بالتخيير بين الواجبين المتزاحمين المتساويين موضحين ملاكات ومباني هذه

(١) أصول الفقه ٢: ٦٢.

(٢) كشف الغطاء: ٣٤.

(٣) الأصول العامة: ٢٣٨.



ولا مستحقاً للوم أو العقوبة عليه ، سواء في ذلك حكم الشارع بالإباحة على فعل بعنوانه ، أو طرؤ عنوان من العناوين المبيحة والمعدّرة .

قال العلامة الحلي : « لا إثم على قاتلي أهل البغي إذا لم يندفعوا إلّا به ولا ضمان مال ولا كفارة ؛ لأنّه امتثل الأمر بقتل مباح الدم ؛ لقوله تعالى : ﴿ قاتلوا التي تبغي ﴾ ^(١) .

وقال المحقق الأردبيلي : « إنّ الشيء المباح لا قبح فيه فيبعد منعه وقده في العدالة » ^(٢) .

وهذا الأثر كما يترتب على الإباحة التكليفية الواقعية كذلك يترتب على ثبوت الإباحة الظاهرية أيضاً ، بل يكفي في ترتّب هذا الأثر ثبوت الإباحة العقلية ولو لم يكن خطاب أو موقف شرعي بالإباحة أو المعدورية ، كما في موارد البراءة العقلية أو العلم بالترخيص مع كونه واقعاً محرماً شرعاً .

الأحكام العقلية وفروقتها وبراهينها ضمن تحقیقات وأبحاث أصولية عميقة ورائعة .

٣- وبالنسبة للإباحة المالكية تتم معرفتها من خلال كلّ ما يكون ظاهراً في الاذن أو الرضا وطيب نفس المالك أو الولي والوكيل ، سواء كان لفظاً انشاءً أو إخباراً أو كان إشارة أو فعلاً أو سكوتاً كاشفاً عن الرضا أو شاهد حال كالذي ينثر في الأعراس والضيافات ، أو إذن الفحوى أي الإذن والرضا المستكشف بالملازمة والأولية من كلامه أو فعله أو ظاهر حاله ، كما إذا أذن له أن يبقى في داره ، فيفهم منه بالفحوى والأولية إذنه بالصلاة فيه أيضاً . وقد تقدّمت جملة من كلمات الفقهاء المتعلقة بطرق معرفة الإباحة العقلية والمالكية .

حادي عشر - آثار الإباحة :

١ - آثار الإباحة التكليفية :

ويترتب على إباحة عمل تكليفاً آثار عديدة :

أ- ارتفاع الاثم : حيث لا يكون المكلف آثماً إذا صدر منه فعل مباح

(١) تذكرة الفقهاء ١: ٤٥٥ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان ٢: ٣٥٢ .



٢- ارتفاع خطاب الحرمة : وهذا الأثر إنما يترتب في موارد الإباحة الواقعية بالمعنى الأعم ، أي سواء كان من جهة حكم الشارع بالإباحة واقعاً أو من جهة ارتفاع خطاب الحرمة الواقعية ؛ لطروء عنوان موجب له كالاضرار أو الاكراه أو الاشتغال بالأهم والمساوي أو ارتفاع بعض شرائط التكليف .

ولا يترتب هذا الأثر على موارد العذر العقلي ، بل والعذر الشرعي المستوجب لخطاب بالإباحة ظاهري كموارد الجهل المجعول فيها الإباحة الظاهرية ؛ إذ المعذورية العقلية لاتنافي ثبوت خطاب الحرمة واقعاً ، كما أنّ الجعل الظاهري يجتمع مع الحرمة الواقعية ولا ينافيها ، على ما حقق في محلّه من علم الأصول .

ويترتب على ارتفاع الحرمة الواقعية أجزاء العمل المأتي به إذا كان المانع عن صحته تعلق خطاب الحرمة به ، كما في العبادات حيث تكون حرمتها مانعة عن صحتها ، فإذا ارتفعت الحرمة واقعاً صحت كالاضرار إلى الصلاة في المغصوب ، بخلاف الصلاة فيه جهلاً ؛ فأنّه ذهب جملة

من المحققين إلى بطلان الصلاة ولزوم الاعادة والقضاء في مورد الجهل بالغصبية ، وفي قبالة قول مشهور بالصحة . يراجع تفصيل ذلك في (صلاة) .

٣- ارتفاع الكفّارة : فانها أيضاً ترتفع بارتفاع الحرمة إذا كانت مترتبة على ارتكاب الحرام ، كما أنّها إذا كانت مترتبة على عنوان الاثم ارتفعت بالإباحة الظاهرية والعقلية أيضاً ، كما في كفّارة الافطار في شهر رمضان المترتب على العلم بوجوب الصوم وتنجزه على المكلف .

وأما إذا كانت مترتبة على عنوان ينطبق على الفعل المباح أو المعذور فيه كما في كفارة القتل خطأً ترتبت لا محالة .

وقد يعدّ منه كفّارة حلق الرأس ولبس المخيط وغيرهما للمحرم المضطر أو الجاهل أو الناسي بأن يكون ارتكاب الفعل حال الاحرام - ولو مع وجود الترخيص الشرعي فيه - موجباً لها .

٤- عدم ارتفاع الخسارات والغرامات :

ولا يرتفع بمجرد الإباحة التكليفية



الضمان والدية ونحو ذلك من الآثار والتبعات الوضعية، إلا إذا دلّ عليه دليل خاص في مورد العذر أو الإباحة التكليفية؛ لأنّ ضمان الأموال أو النفوس ليس أثراً مشروطاً بحرمة التصرف تكليفاً، بل بكونه غير مستحق للتصرف ومحترماً لصاحبه، فلا يجوز هدره عليه. فادلة الإباحة الثانوية أو الأولية الواقعية أو الظاهرية لا تستلزم إلا رفع الحرمة التكليفية، لا احترام مال الغير أو نفسه، فلو أكل مال الغير جهلاً أو اضطراراً كان ضامناً لقيمته.

الضمان والدية ونحو ذلك من الآثار والتبعات الوضعية، إلا إذا دلّ عليه دليل خاص في مورد العذر أو الإباحة التكليفية؛ لأنّ ضمان الأموال أو النفوس ليس أثراً مشروطاً بحرمة التصرف تكليفاً، بل بكونه غير مستحق للتصرف ومحترماً لصاحبه، فلا يجوز هدره عليه. فادلة الإباحة الثانوية أو الأولية الواقعية أو الظاهرية لا تستلزم إلا رفع الحرمة التكليفية، لا احترام مال الغير أو نفسه، فلو أكل مال الغير جهلاً أو اضطراراً كان ضامناً لقيمته.

قال السيد الحكيم: «ومجرد الإباحة الشرعية لا تقتضي نفي الضمان، لعدم التنافي بينهما، بل الإباحة المالكية لو قيل بها في المقام لا تنافيه، وإنما المنافي له الإباحة شرعية أو مالكية بقصد المجانية»^(١).

وقال السيد الإمام الخميني: «وأمّا الإباحة الشرعية الثابتة بالاجماع فلا تلازم عدم الضمان. والمتيقن منه ثبوت الإباحة

نعم، قد يوجب ثبوت الإباحة لفعل ارتفاع سبب الضمان لما يخسره الغير بذلك، كما إذا أحدث في الطريق ما أباحه الله له وكان من حقّه، فأنه إذا أوجب تلف مال الغير فلا يكون ضامناً؛ لأنّه لا يوجب انتساب التلف إليه بل إلى المباشر.

وإن شئت قلت: إنّه لا يوجب أن يصدق قاعدة «السبب أقوى من المباشر» ليكون ضامناً.

قال الشيخ المفيد: «فإن أحدث فيه [= الطريق] ما أباحه الله تعالى إيّاه وجعله وغيره من الناس فيه سواء فلا ضمان عليه»^(٢). وفي اللمعة وغيرها نحو ذلك^(٣).

وقال فخر المحققين: «وإذا كان السبب

(١) البيع (الخميني) ١: ١٩١.

(٢) المقنعة: ٧٤٩.

(٣) اللمعة الدمشقية: ٢٧٧. الروضة البهية ١٠: ١٥٤.

(١) نهج الفقاهة: ٨٣.



مباحاً تعمّده للمكّلف بأصل الشرع لا يتعقّب الضمان»^(١).

مع الإذن من الولي العام فيما للمسلمين فيه حق»^(١).

وكذلك إذا دلّ دليل على إباحة الأكل أو التصرف بمقدار محدود من مال الغير؛ فأنّه يكون ظاهراً عرفاً في الإباحة الوضعية بمعنى ارتفاع الضمان أيضاً، من قبيل ما أبيح للمارّة من ثمار الأشجار على الطريق أو ما أبيح من الأكل من بيوت بعض الأقارب وغيره ممّا حلّ التصرف فيه بإباحة شرعية؛ فإنّ ظاهرها جواز الأكل مطلقاً المساوق مع نفي الضمان أيضاً، بل وكذا ما يُبيحه ولي المسلمين فيما للمسلمين فيه حق، ولذا صرّح المحقق النجفي في نصب الميازيب على الطرق بعدم الضمان، قال: «ولا ريب في أنّ الأوّل [= عدم الضمان] أشبه بأصول المذهب وقواعده التي منها أصل البراءة بعد الإذن شرعاً في النصب، فهو كمن بنى في دار الغير بإذنه ثمّ ترتب عليه ضرر؛ إذ قد عرفت مكرراً أنّ الإذن الشرعية أقوى من الإذن المالكية بالنسبة إلى ذلك، وليس ذا من الإباحة الشرعية الصرفة، بل هو ذلك

ومثل ذلك ما يبيحه المالك غير مضمون ولا بعوض، فإنّ الضرر الحاصل بسبب الانتفاع أو التصرف الحاصل بإذنه غير مضمون قطعاً؛ لأنّ ظاهر الإذن في الأكل أو التصرف المتلف أو إطلاق الإذن انتفاء الضمان في هذه الموارد.

ولذا أفتى الفقهاء بعدم ضمان الضرر الحاصل بسبب إباحة المالك لشخص التصرف في ماله كما في العارية وتقديم الطعام للضيف للأكل ومناولة متاعه للغير ليلقيه في البحر لمصلحة.

٥- عدم اقتضاء الإباحة الصحة:

وكذلك لا تقتضي الإباحة التكليفية في باب المعاملات صحتها، فلو اضطرّ إلى المعاملة الربوية أو أكره عليها أو جهل بها لم يحكم بصحتها؛ لأنّ الحرمة التكليفية للربا وإن ارتفعت واقعاً أو ظاهراً في حقه، إلّا أنّ بطلانه وعدم مشروعيته لا ترتفع بذلك؛ إذ ليس بطلان المعاملات غير

(١) إيضاح الفوائد ٢: ٢٧٩.

(١) جواهر الكلام ٤٣: ١١٨.



المشروعة من جهة حرمتها التكليفية ، كما
هو واضح .

وقد بحث الفقهاء هذه المسألة في
الأصول مفصلاً تحت عنوان الإجزاء ،
فليطلب في مصطلح (إجزاء) .

٢- آثار الإباحة الوضعية بمعنى الصحة :

الإباحة بمعنى الصحة ومشروعية العمل
فيما لو تعلّق الأمر به يكون أثرها إجزاء
العمل في الأوامر التكليفية وسقوط الاعادة
والقضاء ، وأيضاً صحة المعاملة في
الخطابات الوضعية في العقود والايقات .

مثال الأول : إباحة الصلاة مع التيمم
للمريض ؛ فانها تعني مشروعية التيمم بدلاً
عن الوضوء للمريض ، وبالتالي إجزائه عن
المأمور به . يراجع تفصيل ذلك مصطلح
(إجزاء) .

وقد تضاف الإباحة - بمعنى المشروعية
- إلى عمل ، فيقال بإباحة القنوات في
الصلاة بمعنى تعلّق الأمر الشرعي به ، فلا
يكون بدعة ولا تشريعاً ، فيكون من آثاره
ارتفاع حرمة التشريع وإباحته التكليفية .

ومثال الثاني : إباحة عقد التأمين وحليته
بمعنى صحّته ، فإنّها تعني نفوذه وترتب

نعم ، لو فرض أنّ بطلان معاملة كانت
من جهة الحرمة التكليفية لها فسوف تكون
صحيحة إذا فرض ارتفاع خطاب الحرمة
لسبب مبيح ، ولكن الأمر ليس كذلك ، لما
حقق في محلّه من أنّ الحرمة في
المعاملات لا تقتضي فسادها . وتفصيل
ذلك في مصطلح (فساد) .

وكذلك الحال في صحة العبادات
والأوامر ، فإنّ إباحة ترك جزء أو شرط
منها لعذر لا يوجب صحة المأتي به
وإجزائه ما لم يقيم عليه دليل ، كما إذا
اضطرّ أو أكره على ترك الصلاة في الصلاة
أو الافطار قبل المغرب ، فإنّه لا يوجب
سقوط الاعادة أو القضاء إذا تمكّن منه .

وما ورد في كثير من العبادات من صحة
العمل الناقص وإجزائه مع العذر إنّما هو من
باب ورود أدلة خاصة في تلك الموارد ،
وليس من باب استفادة ذلك من نفس طرؤ
العذر الموجب لإباحة ترك جزء الواجب
أو شرطه . بل لولا الدليل الخاص كان
مقتضى القاعدة الحكم بسقوط الأمر



الآثار والحقوق الوضعية وصحة التصرفات عليه .

٣- آثار الإباحة بمعنى حق التصرف :

الإباحة - بمعنى المأذونية وحق التصرف - حكم وضعي ، أي حق يجعله الشارع للمالك أو الولي ومن يأذن له المالك أو الولي أو غيره ، فيكون بذلك مستحقاً للمالك والولي ، في قبالة غيره ممن لا يحق له ذلك ، ويكون تصرفه غصباً محرماً وتعدياً على حقوق الآخرين ، فبالإذن الشرعي أو المالك والإباحة الوضعية الحاصلة منه ترتفع الغصبة والعدوان والحرمة . وفيما يلي نشير إلى أهم الآثار المترتبة على الإباحة بهذا المعنى .

١- ارتفاع الحرمة والإثم :

لا شك في حرمة تصرف المكلف فيما هو عائد إلى الغير بدون إذنه ، كما لا شك في أن إذن المالك أو الولي يستلزم الإباحة التكليفية وارتفاع حرمة التصرف في ما يرجع إلى الغير ، فيرتفع الإثم والعقوبة عليه أيضاً من هذه الناحية .

وعلى هذا دلّت أدلة عديدة :

١- فمن الكتاب استدللّ بمثل قوله تعالى :

وقد أشرنا آنفاً أنّ هناك أصلاً في فقه المعاملات يسمّى بأصالة الصحة في العقود استند إليها جملة من الفقهاء كقاعدة عامة يرجع إليها كلما شك في حلية وصحة عقد من العقود ، سواء كان ذلك من جهة الشك في اعتبار شرط أو قيد في عقد من العقود المعروفة سابقاً ، أو كان من جهة الشك في أصل مشروعية عقد برأسه كما في العقود المستحدثة .

ولا يراد بأصالة حلية العقود وصحتها الأصل العملي كالاستصحاب ونحوه ، فإنّه على العكس يقتضي البطلان وعدم ترتب الآثار ؛ لأنّه الحالة السابقة على العقد المشكوك في صحته . وإنّما يراد بها الأصل اللفظي أو الدليل الاجتهادي المتمثّل في أصالة العموم في مثل قوله تعالى : ﴿ يا أيّها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ ^(١) أو سائر أدلّة الامضاء وتنفيذ العقود . يراجع تفصيل ذلك في مصطلح (عقد) .

(١) المائدة : ١ .



﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ (١).

ب - ومن السنة استدلال بمثل قوله ﷺ :
« لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه » (٢) أو « لا يحل دم امرئ مسلم » (٣).

ج - واستدل عليه أيضاً بالاجماع والسيرة المتشرعية والعقلانية الممضاة شرعاً.

د - بل واستدل عليه بحكم العقل بأن التصرف في مال الغير ونفسه ظلم قبيح عقلاً ومحرم شرعاً.

وكل تلك الأدلة كما تدل على حرمة التصرف في ما يرجع إلى الغير بدون إذنه ورضاه تدل أيضاً على حليته برضاه واذنه.

وهذا الأثر يكفي في ترتبه إذن المالك بمعنى طيب نفسه ورضاه بالتصرف، فلا

(١) النساء: ٢٩.

(٢) سنن الدارقطني ٣: ٢٢.

(٣) شرح مسلم (النووي) ١١: ١٦٤.

يلزم إنشاء عقد إذني أو إيقاع وإن كان يترتب بذلك أيضاً. ومن هنا إذا أحرز طيب نفس المالك ولو من غير إذن ولا مبرز وإنشاء بل بشاهد الحال والفحوى كفى ذلك في الإباحة وارتفاع الحرمة والغصبية؛ لأن حرمة مال الغير في الأدلة المتقدمة معيئة بطيب نفس المالك ورضاه، لا بإنشاء عقد أو إيقاع منه.

وهذا الأثر كما يترتب على إباحة المالك في الاموال الخاصة كذلك يترتب على إباحة الولي في الأموال العامة كما في تحليل الخمس والأنفال للشيعة.

وكذلك يترتب على الإباحة الشرعية أو إذن الشارع، كما في المعاطاة بناءً على إفادتها الإباحة الشرعية، وكما فيما أذن به الشارع من أكل المارة من الثمار. والملاك في الجميع واحد، وهو ارتفاع موضوع الحرمة بهذه الإباحة والإذن.

وارتفاع الحرمة بالاذن من هذه الناحية لا يمنع ثبوت الحرمة التكليفية والإثم في التصرف من ناحية أخرى غير مربوطة بالمالك، كما إذا كان الطعام المأذون له أكله نجساً أو مضرراً له، فيكون محرماً من هذه



الناحية ، فهذه الحرمة لا ترتفع باذن المالك ، وإنما الحرمة المرتفعة بالاذن هي حرمة التصرف في مال الغير أو نفسه أو الشؤون الراجعة إليه .

٢- استحقاق المأذون فيه :

ومما يترتب على الإباحة بهذا المعنى أيضاً استحقاق التصرف المأذون فيه ، وهو غير الإباحة التكليفية ، بل هو حكم وضعي له آثاره وخصائصه . فالإذن والإباحة من المالك إذا كان بمستوى الرضا وطيب النفس بالتصرف فحسب كان موجباً لارتفاع الحرمة التكليفية .

ولكنه قد يكون أكثر من ذلك كما في العقود الاذنية كالعارية مثلاً ، فيترتب على ذلك استحقاق الانتفاع أو المنفعة أو العين والرقبة .

فإنه إذا كان إذنًا وإباحة للانتفاع والتسلط على المال - كما هو المشهور في العارية - كان المستعير مستحقاً للانتفاع بها .

وإذا كان إذنًا وإباحة في تملك المنفعة كان مستحقاً ، أي مالكاً للمنفعة .

وفرقه عن الأول : أنه يمكنه حينئذٍ نقلها إلى الغير بعقد أو إرث أو غيرهما ، وتكون المنفعة منتقلة بهذه الإباحة والاذن عن ملك المالك إلى المأذون له . وهذا بخلاف فرض الاذن وإباحة الانتفاع فقط فإنه لا يوجب الملك .

وإذا كان إذنًا وإباحة للعين والرقبة أيضاً كان مستحقاً ومالكاً لها بذلك . كما إذا أباح له أن يأخذ المال لنفسه .

وهذا يعني : أنه تتسع دائرة الاستحقاق هذه حسب اتساع دائرة الإذن والإباحة ، فقد يبيح له الانتفاع فقط ، وقد يبيح له المنفعة من دون استهلاك العين كما إذا أباح له سكنى داره ، وقد يبيح له الاستهلاك أيضاً كما إذا أباح له أكل طعامه . وقد يبيح له ملك المنفعة أو الرقبة .

ولا شك في أن الإذن والإباحة لا يكفي وحده لتحقيق تملك المنفعة فضلاً عن تملك الرقبة ، وإنما يكفي لترتب حق الانتفاع والتصرف - بمقتضى ما تقدم آنفاً من الأدلة - ففي المورد الذي يراد الحكم فيه بتمليك المنفعة أو الرقبة للمباح له واستحقاقهما لا بد من فرض عناية زائدة



على مجرد الإباحة المالكية ؛ وذلك :

إنّما بارجاع ذلك إلى نحو توافق ضمنيّ بين المبيع والمباح له ، فيكون عقداً بأن تكون إباحة المالك إبرازاً لرضاه بتمليك المنفعة أو الرقبة وأخذ المباح له أو تصرفه في المال قبولاً من قبله .

قال المحقق الكركي في إباحة الاماء وتحليلها : « على كل من القولين [يكون إباحة الاماء عقداً أو تمليك منفعة] لا بدّ من القبول . أمّا إذا كان عقد نكاح فظاهر ، وأمّا إذا كان تمليكاً فلاّنه في معنى هبة المنفعة فيكون أيضاً من قبيل العقود فاعتبر فيه القبول » ^(١) .

أو بارجاعه إلى أنّ المبيع يرفع يده وسلطنته عن المال ليأخذه ويحوزه المباح له على وجه التملّك للمنفعة أو الرقبة ؛ بناءً على أنّ الحيّزة وأخذ المال يوجب التملّك في كل مال ليس له مالك - كالمباحات الأولية - أو يكون له مالك إلاّ أنّ مالكة قد رفع اليد عنه وأباح تملكه للغير ؛ فإنّ ما يمنع عن سببية الحيّزة للتمليك إنّما

هو حق المالك ، فإذا رفع يده عنه وأباح تملكه للغير أثّرت الحيّزة أثرها في التملك .

قال المحقق النجفي في الجواهر في ما ينثر في الأعراس : « لا يجوز أخذه على وجه النقل إلاّ بإذن أربابه نطقاً أو يشاهد الحال الحاصل من نحو رمية على جهة العموم من غير وضعه على خوان ونحوه ... وهل يملك المباح أخذه بالأخذ الذي هو بمنزلة الحيّزة للمباح الأصلي من المالك الحقيقي ؟ الأظهر نعم كما عن المبسوط والمهذب والإرشاد والتذكرة ؛ للسيرة القطعية في الأعصار والأمصار على معاملته معاملة المملوك بالبيع والهبة والارث وغيرها ، بل هي كذلك في كل مال أعرض عنه صاحبه فضلاً عمّا أباحه مع ذلك ، سيّما إباحة التملك التي هي متحققة فيما نحن فيه ... ولعلّ منه الأنفال التي أباحوها ﷺ لشييعتهم فإنّه لا ريب في تملّكهم لها بالحيّزة بهذه الإباحة ومن تسلّط المالك على ملكه إباحة تملكه » ^(١) .

(١) جامع المقاصد ١٣: ١٨٥ .

(١) جواهر الكلام ٢٩: ٥٢ .



والحاصل : لابدّ في موارد حصول التملك - سواء في المنفعة أو الرقبة - من تحقق أحد أسباب التملك ، ولا يكفي مجرد الإباحة والتحليل والاذن من قبل المالك أو الولي لحصول التملك ما لم تضمّ إحدى النكتتين المذكورتين .

وأما الإباحة الشرعيّة في التصرف والانتفاع كما في المعاطاة بناءً على افادتها الإباحة أو إذن الشارع وإباحته للأكل من بيوت الأقرباء أو للمارة فهي لا تقتضي أكثر من حقّ الانتفاع والتصرف ، لا ملكية المنفعة فضلاً عن الرقبة ، إلّا أن يدل دليل الإباحة الشرعيّة على ذلك زائداً على أصل الإباحة .

٣- انتفاء الضمان :

ومما يترتب على الإباحة بهذا المعنى أيضاً انتفاء الضمان ، أي عدم اشتغال ذمة المباح له بقيمة المنفعة أو العين إذا استهلك أو تلفت . بينما هذا الأثر لم يكن مترتباً على الإباحة التكليفية ، كما تقدم . هذا ، ولكن ترتب هذا الأثر على الإباحة بهذا المعنى ليس مطلقاً ، بل مشروط بشرطين :

الشرط الأوّل : أن يكون الإذن والإباحة متعلّقاً بتلك الجهة لا بجهة أخرى ، فلو أذن في الانتفاع وإباحة التصرف مع بقاء العين وعدم استهلاكه وإتلافه كان ضامناً له إذا استهلكه وأتلفه ؛ لأنّه لم يكن مأذوناً في ذلك ، بخلاف ما إذا كان قد أذن في الاتلاف والاستهلاك أيضاً .

بل إذا لم يأذن بالاتلاف ولا التلف للعين وإنما أذن في الانتفاع من دون تلف قهري أيضاً للعين كان المباح له ضامناً للتلف القهري للعين فضلاً عن إتلافه .

وهناك من الفقهاء من منع عن ذلك وجعل الإذن في التصرف والانتفاع كافياً في انتفاء ضمان التلف ؛ لأنّ يد المأذون والمباح له حينئذٍ يد أمينة ، فلا تشمل أدلّة ضمان التلف التي هي أدلّة ضمان اليد ، بل يشملها دليل نفي الضمان عن الأمين . فليس عدم الضمان لتلف العين من جهة إذن المالك ، بل من جهة حكم الشارع بعدم ضمان الأمين ، ورتّب على ذلك عدم إمكان شرط ضمان التلف ؛ لأنّه خلاف حكم الشارع . وتفصيله يراجع في مصطلح (يد) .



الشرط الثاني: أن لا يشترط عليه الضمان، فإذا أذن في الانتفاع ولكن على وجه الضمان حتى للمنفعة المستوفاة كان ضامناً لأجرتها. وقد مثل لها الفقهاء بما يفعله صاحب الحمام من إباحة الاستحمام والانتفاع بحمامه ولكن على وجه الضمان، وكذلك من يبيع للغير أكل الطعام في مطعمه ولكن لا مجاناً بل على وجه الضمان لثمنه.

قال السيد الحكيم في بعض الأمثلة المذكورة: «إنّ المرتكز كون العوض عوضاً عن التصرف لا عن الإباحة، فلا يبعد إذاً أن يكون ذلك من باب الإباحة على نحو الضمان بالمسمى بعد امتناع كونه من باب الإجارة للجهالة الموجبة للبطلان»^(١).

وقال السيد اليزدي: «يجوز أن يستعمل الأجير مع عدم تعيين الأجرة وعدم إجراء صيغة الإجارة فيرجع إلى أجرة المثل... ويكون من باب العمل بالضمان، نظير الإباحة بالضمان كما إذا أذن بأكل طعامه بضمان العوض...»^(٢).

وقد تسمّى هذه الإباحة بالإباحة المضمونة، أي يكون الانتفاع والأكل مباحاً له ولكنه يضمن قيمته السوقية. ويمكن أن يتّفقا على قيمة مسماة بينهما أيضاً، وتسمّى بالإباحة المعوّضة.

فالإباحة المالكية ليست منافية مع ضمان العين أو المنفعة المباحة للغير. نعم، إطلاق الإباحة وعدم اشتراط الضمان ظاهر عرفاً في المجانية وعدم شرط الضمان، فكلمّا تحقق الشرطان أي الإباحة وإطلاقها من حيث شرط الضمان كان الضمان متتفياً. هذا في الإباحة المالكية.

وأما الإباحة الشرعية أو الإذن من الشارع في أكل طعام أو أخذ مال للغير فأيضاً يترتب عليه انتفاء الضمان؛ لأنّ الدليل الشرعي الدال على الإباحة الشرعية على نحو الاستحقاق - كما في الموارد المشار إليها - ظاهر في الاستحقاق بنحو المجانية، لا على وجه الضمان. وقد تقدّم التعرّض إلى بعض ذلك.

٤- صحة التصرفات القانونية :

ومن الآثار المترتبة على الإباحة

(١) نهج الفقهاء: ٧٢.

(٢) العروة الوثقى ٢: ٦٢٥.



هـ - مطالبة الغاصب :

ومما يترتب على الإباحة بهذا المعنى حق المباح له في مطالبة الغاصب ومن في يده المال المباح له غصباً وبلا إذن من المالك ؛ لأنّ له حق الانتفاع والتصرف فيه ، فيكون مستحقاً للمال ، فيمكن مطالبته به كالمالك وإقامة الدعوى عليه . وهذا الأثر لم يكن مترتباً على مجرد الإباحة التكليفية ، كما هو واضح .

قال الشيخ الأنصاري في ثبوت حق المطالبة للمالك والمباح له على القول بإفادة المعاطاة للإباحة : « الظاهر على القول بالإباحة أنّ لكل منهما المطالبة ما دام [المال المغصوب] باقياً » ^(١) .

وعلق السيد الحكيم رحمته الله على كلامه : « أمّا الآخذ فلاّنه على القول بالإباحة له السلطنة على جميع التصرفات ، والمطالبة به من شؤون تلك السلطنة ؛ إذ الغصب تضيق لدائرتها » ^(٢) .

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٣ : ٤٩ - ٥٠ .

(٢) نهج الفقهاء : ٤٠ .

بمعنى المأذونية وحقّ التصرف أنّها يمكن أن تتعلّق بالتصرفات القانونية كالبيع والاجارة والنكاح ، كما إذا أذن المالك أو وليّه أو الشارع بتصرف قانوني في ماله بيع أو إجارة أو صلح لمالكة ؛ فإنّه يصحّ عندئذٍ .

وقد يعرّ عنه بالولاية على التصرف من قبل المالك ؛ فإنّ هذه الولاية ونفوذ التصرف تحصل بإذن المالك أو وليّه أو بإذن الشارع ، كما قد يحصل بعقد إذني بينهما كما في عقد الوكالة والمضاربة ونحوهما ، كما أنّ تصحيح التصرف القانوني كما يتحقق بالإذن والإباحة المالكية بالنسبة للتصرفات القادمة كذلك يمكن أن يتحقق بالنسبة للتصرفات السابقة إذا كانت واقعة بلا إذن المالك أو الولي ، ويسمّى هذا الاذن اللاحق بالاجازة ، فلو أجاز المالك أو الولي البيع الواقع سابقاً على ماله فضولة أو التزويج الواقع سابقاً لعبده من دون إذنه صحّ ذلك التصرف بالاجازة اللاحقة ، وترتبت آثار الصحة عليها من أوّل الأمر . وتفصيله يراجع في مصطلح (إذن) و (إجازة) .



ثاني عشر - انتهاء الإباحة :

تنتهي الإباحة بانتهاء السبب الموجب لها :

١ - ففي الإباحة الشرعية تنتهي بزوال العنوان الموجب له ، سواء من جهة إذن الشارع فيه بعنوانه الخاص كحق المازة ، أو من جهة طرؤ أحد العناوين المبيحة والرافعة للتكليف كالاضطرار والحرر والمرض والسفر والصغر وغيرها مما تقدّم تفصيلها . فإذا انقضى أحد العناوين المذكورة المستوجبة للإباحة رجع الحظر لا محالة وانتهت الرخصة .

٢ - وفي الإباحة المالكية والتي كانت من جهة إذن المالك أو الولي تنتهي الإباحة بانتهاء المأذونية بأحد أمور :

أ - انتهاء مدّتها إذا كانت مقيدة ومحدودة بزمان معيّن .

٢ - رجوع الآذن عن إذنه ورضاه بالتصرف حيث إنّّه ليس ملزماً به ، وإنّما هو تبرع منه .

قال المحقق الاصفهاني : « ينبغي

أن يعلم أنّ إباحة التصرف في المال تارة تستند إلى إذن المالك ورضاه ، فمثلاً بقاؤها ببقائها كحدوثها بحدوثها » ^(١) .

وقال السيد الكلبايگاني : « وبالجمله إن كانت الإباحة مالية فالأصل هو الجواز ، فمتى أراد الرجوع عن إباحته كان له ذلك » ^(٢) .

ولو فرض حصول الاذن المذكور ضمن عقد من العقود الاذنية فأيضاً يجوز له الرجوع ؛ لأنّ العقود الإذنية جائزة وليست لازمة ، فإن أدلة الزوم مخصوصة بالعقود العهدية المشتملة على الالتزام والتعهد على ما هو مبحوث في محلّه من مصطلح (العقد) .

قال السيد الخوئي : « إنّما [المضاربة] مجرد إباحة وإذن في التصرف من أحدهما وقبول من الآخر كالعارية وعليه فمتى ما رجع الآذن في إذنه لكون مسلطاً على ماله يتصرف فيه كيف يشاء ارتفع الموضوع

(١) حاشية المكاسب (الاصفهاني) ١ : ٤٤ .

(٢) بلغة الطالب : ١٧٥ .



ومعه ينتفي الحكم لا محالة» ^(١).

ذلك في مثل عقد الوكالة ؟ يطلب تفصيله
في مصطلح (إذن) .

كما أنّ الإباحة في عقد المعاطة أيضاً
غير لازمة عند القائلين بها ، فيجوز
الرجوع فيها ، بل قيل بزوالها بمجرد كراهة
المالك .

٣- موت الآذن أو المأذون له ، فإنّه
أيضاً يوجب انتهاء الإباحة بانتهاء الآذن أو
العقد الإذني ؛ فإنّه ينتفي بانتفاء الآذن أو
المأذون له ، وهو واضح ؛ لأنّه بموت الآذن
ينتقل المال إلى وارثه وهو لم يأذن ،
وبموت المأذون ينتفي من أبيض له
ولا تنتقل الإباحة إلى ورثته ؛ إذ لم يكن
حقاً وملكاً له ، وإنّما مجرد إباحة وإذن
في تصرفه بشخصه إلّا إذا نصّ الآذن
على خلافه ، وإنّه يأذن لورثته بالتصرف
أيضاً ، فيكون إذن آخر بحسب الحقيقة
أو يثبت الإذن منه بشهادة الحال برضاه
لسكوته عن المطالبة بماله أو تقوم السيرة
على ذلك .

قال المحقق الاصفهاني : « فالإباحة
المعاطية إمّا على طبق القاعدة وهي
الإباحة الشرعية المستندة إلى رضا المالك
ضمناً ... وإمّا على خلاف القاعدة استناداً
إلى السيرة مثلاً ، فهي تعبدية محضة وإن لم
يكن سبب مملّك ولا مبيع من المالك .
فعلى الأول لا يعقل الشك في ارتفاع
الإباحة بسبب الرجوع وتبدّل الرضا
بالكراهة لبقاء المعلول بقاء علته حدوثاً
وبقاءً ، وفرض كون الرضا علّة محدثة فقط
فرض تعبدية الإباحة بقاءً ، وإنّه خلاف
القاعدة ، وهو خلف » ^(٢) .

قال السيد بحر العلوم في المعاطة بناءً
على إفادتها الإباحة : « فيما لو مات
المتعاطيان فينتقل كل من العينين ... إلى
وارث المالك بناءً على الإباحة ، وعليه
فلا يجوز التصرف لكل من ورثة الطرفين
إلّا بإذن جديد من المالك الوارث إن
كانت الإباحة أو بتجديد المعاملة بينهما

وهناك بحث في أنّ رجوع الآذن يكفي
واقعاً لزوال أثر الإباحة وجواز التصرف أو
لابدّ من وصوله إلى المأذون أيضاً كما ثبت

(١) مباني العروة الوثقى (المضاربة) ٣ : ٣٩ .

(٢) حاشية المكاسب (للاصفهاني) ١ : ١٩٨ .



موتهما أو موت أحدهما من غير توقّف على إذن جديد فهو خروج عن القاعدة وتخصيص لها بدليل خاص»^(١).

٤- زوال المباح له أو بعضه عن ملك الآذن، فإنّه يوجب انتهاء الإباحة، وهو في الفروج واضح؛ لاستلزامه التبعض في النكاح، فلا يجوز وطء الأمة التي تحرّر بعضها لا بالعقد ولا بالإباحة الحقيقيّة المترتبة على الملك للمالك أو غيره.

قال الشيخ المفيد: «إذا كاتب الرجل أمته فأدّت من مكاتبتها شيئاً حرم عليه وطؤها؛ لأنّه يعتق منها بحساب ما أدّت، فلا يجوز استباحة فرجها حينئذٍ بملك اليمين وبعضها حرّ، ولا يصحّ عليها عقد النكاح وبعضها رقّ له»^(٢).

وقال الشهيد الثاني: «يحرم عليه [= أي المولى] وطء الأمة المكاتبّة عقداً وملاكاً بإذنها وغيره»^(٣).

كما لا يجوز وطء المالك لبعض الأمة

لعدم تأثير إذن المورث في إباحة الوارث إن كانت الإباحة مالكية، وكذلك إن كانت شرعية؛ لقصور دليلها بالنسبة إلى غير المتعاطيين... وبناءً على الإباحة فلا يجوز للحيّ التصرف فيما بيده؛ لتوقّفه على الإذن من وارث المالك إن كانت الإباحة مالكية، أو شمول دليلها لهذه الصورة إن كانت شرعية، كما عرفت.

وأما تصرف ورثة الميت فقد يقال بجوازه إن كانت الإباحة مالكية؛ لتحقيق الإذن أو بشاهد الحال من المالك الموجود الظاهر في شموله لجميع طبقات الطرف الآخر. اللهم إلّا أن يمنع ظهور الحال في رضائه بالتصرف في ماله في كونه ممنوعاً عن التصرف فيما هو بيده.

وبالجملة فالمدار على القول بالإباحة في جواز التصرف على تحقيق الإذن من المالك الفعلي أو من المالك الحقيقي، وهو غير مندرج تحت قاعدة كلية.

هذا بحسب ما تقتضيه القاعدة من الفرق بين القولين، فإن قام دليل من إجماع أو سيرة على جواز التصرف في صورة

(١) بلغة الفقيه ٢: ١٣٣.

(٢) المقنعة: ٥٢٢.

(٣) الروضة البهية ٦: ٣٦٦.



وإن أباحه الشريك حصّته عند الأكثر .

قال المحدث البحراني : « الأمة إذا كانت مشتركة بين شريكين فأحلّ أحد الشريكين للآخر وطأها فهل تحلّ بذلك ؟ الأكثر على عدم ، قالوا : لاستلزامه تبعية سبب الإباحة ... وذهب ابن إدريس إلى حلّها بذلك ... والظاهر هو ما ذهب إليه ابن إدريس » ^(١).

وأما في غير الفروج ، فإن كانت الشركة على وجه الإشاعة أو استلزم التصرف في المباح له التصرف في الجميع فإنّ طرؤ الشركة يوجب انتهاء الإباحة ما لم يعلم برضا الشريك .

٣- وفي المباحات العامة تنتهي الإباحة بمنع من قبل إمام المسلمين عن الانتفاع أو التملك لها ؛ فإنّه بمقتضى ولايته العامة له أن يمنع عن التصرف في الثروات الطبيعية المشتركة حسب ما يراه مصلحة وتنظيماً أفضل للثروات العامة التي لا بدّ وأن تصرف فيما يكون بصلاح الأمة وإدارة أمورها وحاجاتها .

كما تنتهي أيضاً بسبق حق أحد الناس إذا سبق إلى الانتفاع أو التملك لمنفعة من تلك المنافع العامة ، فإنّه لا يجوز للآخر حينئذٍ مزاحمته ؛ فإنّ الحق للأسبق ، كما تقدّمت الإشارة إليه في بعض النصوص المتقدّمة .

٤- وتنتهي الإباحة الحاصلة بسبب التولية بانتهاء الولاية : أمّا من جهة الولي أو من جهة المولى عليه . فالأوّل كما إذا كانت ولاية الولي محدودة ومقيدة بزمان معين أو بشرط . والثاني كما إذا بلغ الصغير وأصبح رشيداً فإنّه تنتهي ولاية الأب أو الجد أو القيم عليه بذلك .

٥- وتنتهي إباحة الدم والمال المجعولة كعقوبة بانتهاء موضوع العقوبة ، ففي الكافر الحربي تنتهي هذه الإباحة بإسلامه أو دخوله في الذمة أو الأمان أو المعاهدة ، وفي المرتدّ أو سابّ النبي تنتهي مهدوريّة دمه بالتوبة قبل الظفر به بناءً على القول بقبول توبة المرتدّ قبل الظفر به مطلقاً أو في بعض أقسامه . وتفصيله يطلب من مظانّه .

(انظر : ارتداد ، سب)

(١) الحدائق الناضرة ٢٤ : ٢٤٤ .



٢- الإباحة الشرعية بالمعنى الخاص :

وهو إباحة الشارع التصرف في المال لغير المالك لا على سبيل الولاية . وهذا المعنى للإباحة يختص بباب الأموال والتصرف فيها من قبل غير المالك لها خروجاً واستثناءً عن قاعدة حرمة التصرف في مال الغير بدون اذنه ورضاه ، بينما المعنى الأول للإباحة لا يختص بذلك بل يشمل جميع أفعال المكلّفين التي أباحها الشارع .

والإباحة الشرعية بالمعنى الخاص تارة يجعلها الشارع ابتداءً لعناوين خاصة من قبيل جعل الإباحة للمآزة في الأكل من الثمار بالقدر المحدود أو إباحة التصرف في مال الغير في مفازة أو في حال المخمصة والضرورة مع ضمان قيمتها لصاحبها أو إباحة تصرف الملتقط للمال بعد تعريفه سنة أو من دونها أو إباحة الأكل من بيوت الأقارب إلى غير ذلك من موارد جعل إباحة التصرف لغير المالك في مال الغير مجازاً أو مع الضمان . وهذه إباحة شرعية ابتدائية أي مجعولة من قبل الشارع ابتداءً .

إباحة شرعية

أولاً - التعريف :

□ لغة : (انظر : إباحة)

□ اصطلاحاً :

تستعمل الإباحة الشرعية في كلمات الفقهاء في معنيين : المعنى العام والمعنى الخاص :

١- الإباحة الشرعية بالمعنى العام :

المعنى العام : وهو كل حكم بالإباحة من قبل الشارع ، في قبال الأحكام الشرعية الأخرى كالحرمة والوجوب و... وهذه الإباحة قد تكون تكليفية ، وقد تكون وضعية .

هذا ، وقد تعرّض الفقهاء إلى البحث في معانيها وأقسامها وأسبابها والآثار المترتبة عليها وطرق معرفتها ، فراجع مصطلح (إباحة) .



وأخرى تكون الإباحة الشرعية مسببة عن معاملة لم يقصد بها المتعاملان الإباحة بل الملك إلا أن الشارع قد حكم فيها بالإباحة، فكان أثرها الإباحة الشرعية. وهذا ما ذكره الفقهاء في مبحث المعاطاة من البيع حيث نسب إلى المشهور أن المعاطاة لا توجب الملك وإن قصد المتعاطيان الملك، وإنما توجب إباحة التصرف شرعاً لكل من الطرفين فيما أخذه من الآخر.

ثانياً - الألفاظ ذات الصلة :

١ - الإباحة المالكية : وهي الإباحة المعلقة على إذن المالك أو المأذون من قبله، وهذه الإباحة تكون في مقابل الإباحة الشرعية بالمعنى الأخص، كما هو واضح^(١).

(١) انظر: حاشية المكاسب (الاصفهاني) ١: ١٣٠.

وقال السيد الخوئي (في مصباح الفقاهة ٢: ٢٢٤) - في بحث المعاطاة - : «إذا رضي المالك بجواز التصرف في ماله غير مبني على العقد الفاسد فإنه يجوز التصرف فيه حيثنذ، لكن الإباحة في هذا الغرض إباحة مالكية. وأما الإباحة المترتبة على المعاطاة - على القول بإفادتها ذلك - إباحة شرعية».

٢ - الإباحة المطلقة : وهي الإباحة لمطلق التصرفات حتى المتوقفة على الملك^(١)، في قبال الإباحة المقيدة، أي إباحة بعض التصرفات دون بعض. وربما يراد بالمطلقة هو التجرد عن القيد كإباحة شرب الماء في مقابل المقيدة - أو المشروطة - التي تثبت في فرض تحقق القيد كإباحة الافطار للمكفّل في شهر رمضان مشروطاً بالسفر.

٣ - الإباحة المحضة أو المجردة : ويراد

بها أحد معنيين :

فقد تطلق على مجرّد الإباحة في قبال الإباحة العقدية .

وقد تطلق على خصوص الإباحة الشرعية التعبدية^(٢) - بالمعنى الأخص - التي تعدّ حكماً شرعياً يترتب على

(١) انظر: جواهر الكلام ٣١: ٣٤٢. وقال السيد محمد بحر العلوم (بلغة الفقيه ٢: ١٠٤) : «إن الإباحة المستفادة من الحل في المستثنى مرددة بين معنيين: الإباحة المنبئة عن الملك التي هي من آثاره، والإباحة المجردة عنه المقابلة له وإن عمّت سائر التصرفات حتى المتوقفة على الملك». وانظر أيضاً ٢: ٦٣.

(٢) حاشية المكاسب (الاصفهاني) ١: ١٩٨.



موضوعه ولا ربط لها برضا المالك ، في قبال الإباحة الشرعية التي ترتب في طول رضا المالك أو في قبال الإباحة الانشائية التي تكون مقصودة للمالك .

ثالثاً - موارد الإباحة الشرعية بالمعنى الأخص :

نستعرض فيما يلي أهم الموارد التي ثبت فيها الإباحة الشرعية أو ادّعي ثبوتها ، وهي :

١ - حق المارة ، قال المحقق : « إذا مرّ الإنسان بشيء من النخل أو شجر الفواكه أو الزرع اتفاقاً جاز أن يأكل من غير إفساد ، ولا يجوز أن يأخذ معه شيئاً »^(١) .

وقال العلامة الحلّي : « ولا يجوز أن يأكل الإنسان من مال غيره إلاّ باذنه ... وروي إباحة ما يمرّ به الإنسان من الشجر والزرع والنخل إذا لم يقصده ولم يفسد ، ولا يأخذ منه شيئاً »^(٢) .

وقال ابن فهد الحلبي : « الأصل تحريم التصرف في مال الغير إلاّ مع صريح الإذن ؛

لقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكّام ﴾ ، وقوله ﷺ : « المسلم أخو المسلم لا يحلّ له ماله إلاّ عن طيب نفس منه » ، وقوله ﷺ : « مال المسلم ودمه حرام » . وقد أخرج النصّ من هذا الأصل العام وجوهاً :

الأوّل : الأكل من بيوت من تضمّنته الآية يعني : قوله تعالى : ﴿ ... ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم ... ﴾

الثالث : ما يمرّ به الإنسان من ثمرة النخل وغيرها^(١) .

وقال السيد الخوئي : « لا بدّ في جواز التصرف في أموال الغير من العلم برضا المالك وإذنه ، نعم إذا أذن المالك الحقيقي وهو الشارع في التصرف في مال الغير - كما في حق المارة مثلاً - أيضاً يجوز التصرف فيه سواء رضي به المالك الصوري أم لم يرض به ، بل منع عنه »^(٢) .

ولمزيد التفصيل راجع أحكام التصرف في مال الغير الذي تعرّض له الفقهاء في

(١) المذهب البارع ٤ : ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٢) التفتيح في شرح العروة (الطهارة) ٤ : ٣٨٦ .

(١) شرائع الإسلام ٢ : ٥٤ .

(٢) قواعد الأحكام ٣ : ٣٣٣ .



موارد مختلفة منها حيث بحنهم عن الأكل من بيوت الأقارب .

٢ - الأكل من بيوت الأقارب المشار إليهم في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً ﴾ (١) .

قال المحقق الحلبي : « لا يجوز أن يأكل الإنسان من مال غيره إلا بإذنه ، وقد رخص - مع عدم الإذن - في تناول من بيوت من تضمنته الآية إذا لم يعلم منه الكراهية ، ولا يحمل منه . وكذا ما يمر به الإنسان به من النخل وكذا الزرع والشجر على تردد » (٢) .

وقال العلامة الحلبي : « ولا يجوز أن يأكل الإنسان من مال غيره إلا بإذنه ،

وقد رخص في الأكل من بيت من تضمنته الآية إن لم يعلم كراهته ولا يحمل منه شيئاً » (١) .

وقال الشهيد الثاني : « لا يجوز لأحد الأكل من مال غيره ممن يحترم ماله ... إلا من بيوت من تضمنته الآية ... فيجوز الأكل من بيوت المذكورين مع حضورهم وغيبتهم » (٢) .

وقال أيضاً : « الأصل تحريم التصرف في مال الغير بدون إذنه بالأكل وغيره ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ و ... وقد استثنى من هذا العموم أمران :

الأول : الأكل من بيوت من تضمنته الآية ...

الثاني : الأكل بما يمر به الإنسان من ثمر النخل أو غيره من الشجر أو المباح والزرع ، وقد اختلف الأصحاب فيه بسبب اختلاف الرواية ، وبالجواز قال الأكثر ، بل ادعى عليه في الخلاف الإجماع ، وبه

(١) قواعد الأحكام ٣ : ٣٣٣ .

(٢) الروضة البهية ٧ : ٣٤١ .

(١) النور : ٦١ .

(٢) شرائع الإسلام ٣ : ٢٢٧ .



روايتان مرسلتان لا تقاوم ما دلّ عليه الدليل عموماً من [حرمة] تناول مال الغير بغير إذنه ^(١).

وقال المحقق الأردبيلي: «المعلوم من العقل والنقل عدم جواز التصرف في مال الغير إلا بإذنه وطيب نفس منه. وقد استثنى منه أمور:

الأول: ما تضمنته آية النور، وهي صريحة في جواز الأكل من [بيوت] من تضمنته الآية من غير شرط... ^(٢).

وقال النراقي: «ومما يستثنى أيضاً من الأصل الرابع [= حرمة التصرف في مال الغير بدون إذنه]: الأكل مع عدم العلم بالإذن من بيوت من تضمنته الآية الشريفة في سورة النور... فإنه يجوز الأكل من بيوت المذكورين مع حضورهم وغيبتهم وإن لم يعلم رضاهم وإذنه به، ولا أعرف في ذلك الحكم خلافاً، وتدللّ عليه الأخبار كما يأتي» ^(٣).

وقد تعرّض الفقهاء لذلك مفصلاً في

كتاب الأطعمة والأشربة بمناسبة البحث عن حكم الأكل، فإذا أردت التفصيل فراجع.

٣- إعطاء المرأة من بيت زوجها شيئاً للمساكين، قال المحقق الأردبيلي: «المعلوم من العقل والنقل عدم جواز التصرف في مال الغير إلا بإذنه وطيب نفس منه، وقد استثنى منه أمور... الثاني: إعطاء المرأة من بيت زوجها شيئاً للمساكين حتى الادم؛ لرواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقَكُمْ﴾... وكذلك تطعم المرأة من منزل زوجها بغير إذنه... الثالث: أكل الوالد من مال ولده على الاحتمال؛ لما في صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام.... ^(١).

وإن شئت المزيد من التفاصيل فراجع أحكام التصرف في مال الغير الذي بحثه الفقهاء في مواضع متفرقة منها ما جاء في كتاب الأطعمة والأشربة بمناسبة بحثهم عن الأكل من بيوت الأقارب.

(١) مسالك الأحكام ١٢: ٩٧-١٠٠.

(٢) مجمع الفائدة والبرهان ١١: ٣٠٥.

(٣) مستند الشيعة ١٥: ٤٠.

(١) مجمع الفائدة والبرهان ١١: ٣٠٥-٣٠٨.



٤- مال اللقطة يجوز التصرف فيه بالأخذ والحفظ وفعل ما يتوقف عليه ، بل يجوز في بعض الموارد تملكه ولو مع الضمان ، قال الطوسي : « اللقطة على ضربين : ضرب منه يجوز أخذه ولا يكون على من أخذه ضمانه ولا تعريفه ، وهو كل ما كان دون الدرهم ، أو يكون ما يجده في موضع خرب قد باد أهله واستكر رسمه . والضرب الآخر وهو الذي لا يجوز له أخذه ، فإن أخذه لزمه حفظه وتعريفه ، فعلى ضربين : ضرب منه ما يجده في الحرم والضرب الآخر في غير الحرم ، فما يجده في الحرم يلزمه تعريفه سنة في المواقف والمواسم فإن جاء صاحبه ردّ عليه وإن لم يجرى صاحبه بعد السنة تصدّق به عنه وليس عليه شيء... وأما الذي يجده في غير الحرم فيلزمه أيضاً أن يعرفه سنة فإن جاء صاحبه ردّ عليه وإن لم يجرى كان سبيله كسبيل ماله ، ويجوز له التصرف فيه ، إلا أنه يكون ضامناً له... ومن وجد طعاماً في مفازة فليقومه على نفسه ويأكله فإذا جاء صاحبه ردّ عليه ثمنه . وإن وجد شاة في برية فليأخذها وهو ضامن لقيمتها ، ويترك البعير إذا جده في المفازة

فأنه يصبر على المشي والجوع . فإن وجد بعيراً قد خلاه صاحبه من جهد وكان في كلاً وماء لم يجز له أخذه ، فإن جده في غير كلاً ولا ماء كان له أخذه ولم يكن لأحد بعد ذلك منازعته ، وكذلك إن وجد دابة فالحكم فيها مثل الحكم في البعير سواء... »^(١) . وتفصيل الأمر موكول إلى بحث (لقطة) .

٥- التصرف في المال المختلط بالحرام باخراج خمسه والتصرف في الباقي ، والبحث عنه يأتي إن شاء الله في مصطلح (خمس) .

٦- التصرف في المال المجهول المالك ، وتفصيله موكول إلى (المال مجهول المالك) .

٧- تراحم الأحكام والحقوق فإن ذلك قد يؤدي إلى إباحة التصرف في مال الغير رعاية لحق صاحب الحق ، كما لو تعدّد مالك الأرض ومالك الشجر ابتداء أو بالعارض أو تعدّد مالك الأرض وحق المالك لما فيها من معدن أو أرض أخرى

(١) النهاية: ٣٢٠-٣٢٢.



بمناسبة البحث عن حكم الأكل من بيوت الأقارب، وغيرها.

٩- التصرف في مال الغير في حال المخصصة والضرورة. قال العلامة الحلي - في بحث الغنائم -: «إذا جمعت وحيزت ثبت ملك المسلمين فيها فخرجت عن المباحات وصارت [ملكاً] لهم محضاً، فلم يجز الأكل منها إلا مع الضرورة، وهو أن لا يجدوا ما يأكلونه فيجوز لهم تناول منه؛ لأن حفظ النفس واجب سواء حيزت في دار الحرب أو في دار الإسلام»^(١).

وقال ابن أبي جمهور الاحسائي: «والإذن بالتصرف لا ينافي وجوب الضمان وإن كان تاماً إلا مع فهم الإضراب عن المعاوضة، فيضمن أكل مال غيره في المخصصة على الأقوى»^(٢).

بل يجوز كل محرّم مع الاضطرار إلا هدر دم معصوم الدم، كما تقدّم.

قال النراقي - بعد ذكره جملة أصول منها عدم جواز التصرف في مال الغير -:

بالاستطراق إلى ملكه وكالتصرف في الأراضي المغصوبة لانقاذ الغريق وغير ذلك كثير جداً يأتي بحثه تحت مصطلح (تراحم الحقوق).

٨- ما يكون من أجل حفظ المال للمالك أو من التلف، فيجوز التصرف فيه، قال السيد عبد الله الجزائري: «ومال الغير لا يحلّ أكله؛ لقبح التصرف في حق الغير، وهو أجلى أفراد، إلا بطيب نفس منه كما في النبوي... أو من بيوت من تضمنته الآية في سورة النور... وما ملكتم مفاتيحه»: بيت العبد أو المولى عليهم مطلقاً أو هو الولد أو ما يجده الإنسان في داره ولا يعلم به أو ما يكون تحت أيديكم من ضيعة أو ماشية وكالة وحفظاً، فلا بأس بالأكل من ثمر الحائط أو الشرب من لبن الماشية، وهو ما ورد في رسالة ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام...»^(١).

وقد أورد الفقهاء ذلك في بيان حكم التصرف في مال الغير في مواضع مختلفة من الفقه، منها كتاب الأطعمة والأشربة

(١) منتهى المطلب (حجري) ٢: ٩٢٤.

(٢) الأنطاب الفقهية: ١٢٩.

(١) التحفة السنية (مخطوط): ٣٠٨.



« يستثنى من هذه الأصول الأربعة ومن سائر ما حرّم ما يدعو الاضطراب إليه ؛ لتوقف سدّ الرمق وحفظ النفس عليه ، فيختصّ التحريم بالمختار . وأمّا المضطر فيجوز له - بل يجب - الأكل والشرب من كلّ محرّم بلا خلاف إلّا في الخمر والطين ، كما يأتي ؛ للإجماع » ^(١).

(انظر: أطعمة وأشربة)

١٠- إباحة أخذ الوالد من مال ولده الكبير من دون إذنه ، كما صرح بذلك بعض الفقهاء استناداً إلى ظاهر بعض الأخبار ، خلافاً للمشهور استناداً إلى الأدلة العامة وبعض الروايات الخاصة .

وأمّا تصرّفات الأب في مال ولده لمصلحة ولده إذا كان قاصراً لصغيراً أو جنون مثلاً فهي جائزة من باب الولاية والرعاية للابن حينئذٍ كسائر الأولياء .

(انظر: أب، ولاية)

١١- التصرف في الأنهار الكبار ، قال السيّد البيهقي : « يجوز الوضوء والشرب من الأنهار الكبار سواء كانت قنوات أو

منشقة من شطّ وإن لم يعلم رضا المالكين » ، وعلّق عليه السيّد الخوئي قائلاً : « وأمّا المياه الكبيرة المملوكة للغير فقد أفتى الماتن رحمته بجواز التوضؤ والشرب من الأنهار الكبيرة وإن لم يعلم برضا ملاكها وهذا هو المشهور بين الأصحاب رحمته ، بل قد ذهب بعضهم إلى جواز التصرف فيها حتى مع منع المالك عن تصرف الغير في مياهه وكذلك التصرف في الأراضي الوسيعة بالتوضؤ فيها أو الجلوس والنوم عليها ، وتبعهم الماتن في بعض أقسام الأراضي كالأراضي المتسعة جداً . والكلام في مدرك ذلك ، والعمدة فيه هي السيرة القطعية المستمرة » ^(١).

(انظر: طهارة - وضوء)

١٢- المعاطاة بناء على مشهور القدماء .

قال السيّد الخوئي : « مدرك القول بالاباحه - سواء أكانت الإباحة مطلقة أم كانت خاصة - إنّما هو الإجماع ، وعليه فالمراد من الإباحة المزبورة هي الإباحة الشرعية ، لا الإباحة المالكية » ^(٢).

(١) التنقيح في شرح العروة (الطهارة) ٤: ٣٨٢.

(٢) مصابيح الفقهاء ٢: ٩٢.

(١) مستند الشيعة ١٥: ١٩.



بمعنى ، وليست شرعية ولا مالكية بمعنى آخر .

قال : « إن الإباحة في المقام ليست مالكية ، لأن المالك لم ينشئ الإباحة ، وليس في وسعه بعد التملك جعل الإباحة .

ولا الإباحة الشرعية ، بمعنى جعل ما ليس بسبب للإباحة سبباً لها وسلب السببية العقلانية عنه ، فإنه بعيد يحتاج إلى دليل واضح .

ولا [الإباحة الشرعية] بمعنى جعل الإباحة في موضوع المعاطاة بحيث لا يرتبط بسببيتها بأن يقال أسقط السببية مطلقاً وجعلها موضوعاً لأمر أجنبي ، وهذا أيضاً التزام غريب يحتاج إلى دليل محكم .

ولا [السببية الشرعية] بمعنى جعل الإباحة تبعاً لرضا المالك بالتصرف ، ضرورة أن رضاه ليس إلا الرضا المعاملي ، وليس له الرضا بتصرف الغير في ملك نفسه فإنه ليس في وسعه .

ولا الإباحة الشرعية المسببة عن رضا الطرفين تقديراً ، فإن الرضا التقديري

لكن فقهاء آخرين اعتبروها ثابتة بتسليط المالك الطرف الآخر على ماله فتكون مالكية ، قال صاحب الحقائق : « المشهور بين القائلين بعدم لزوم بيع المعاطاة هو صحة المعاطاة المذكورة .. وأنها تفيد إباحة تصرف كل منهما فيما صار إليه من العوض المعين من حيث إذن كل منهما في التصرف وتسليطه على ما دفعه إليه » ^(١) .

وثمة فقهاء آخرون فسّروا الإباحة الحاصلة بالمعاطاة بتفاسير أخر ، فجعلها السيد اليزدي في حاشيته على المكاسب إباحة شرعية معاملة ^(٢) ، والشيخ الاصفهاني في حاشيته أيضاً إباحة شرعية غير ابتدائية ولا انشائية تسببية ، بل إباحة شرعية مستندة إلى التسلط والرضا الحاصل بالمعاملة المعاطاتية ^(٣) ، والسيد الإمام الخميني إباحة مترتبة على الملكية العقلانية التي لم يعتبرها الشارع وإن اعتبر الإباحة المترتبة عليها ، فهي شرعية مالكية

(١) الحقائق الناضرة ١٨ : ٣٥٦ .

(٢) حاشية المكاسب (اليزدي) : ٨٣ .

(٣) حاشية المكاسب (الاصفهاني) ١ : ١٠٠ - ١٠١ .



لا يعتد به ، مع أنّه لا يكون كلياً وإحرازه في كل معاملة غير ممكن .

فحينئذٍ يمكن أن يقال : إنّ المالك بعقده صار سبباً لحصول الملكية وتحقيق موضوع الإباحة الشرعية ... فهذا المعنى يمكن أن يقال : إنّ الإباحة مالكية ، أي أنّ سبب تحققها المالك مع قطع النظر عن الإجماع في المعاطاة ، وكذا شرعية لأنّ الشارع أباح تصرّف كل شخص في ملكه . فالمعاطاة سبب للملكية العقلائية والإباحة تابعة لها ، والشارع لم يكن في وسعه التصرف في الملكية العقلائية ، وإنّما له عدم اعتبار الملكية أو التبعّد بعدم ترتيب آثار الملكية العقلائية ، وما ثبت بالإجماع هو الأوّل فقط ، بل الظاهر من الإجماع - فرضاً - على جواز جميع التصرفات وإباحته مع عدم الملكية شرعاً هو التصرف من جهة دون سائر الجهات ، فالإباحة شرعية ومالكية بمعنى ، وليس بشيء منهما بمعنى آخر ^(١) .

وحقيقة الأمر أنّ تفسير الإباحة

(١) البيع (الخميني) ١: ١٨٧ .

الحاصلة بالمعاطاة صار موضوعاً للنقاش واختلاف الرأي وتعدّد مذاهب الفقهاء مما لا يحتمله المقام ، مع أنّ هذا ليس محلّ ذكره ، بل محلّ ذكره بحث المعاطاة ، وإنّما تعرضنا له لبيان أقسام الإباحة .

هذا ، وقد وقع البحث لدى الفقهاء في صحّة نسبة القول بإفادة المعاطاة الإباحة إلى المشهور ، كما وقع البحث في قيام دليل على ثبوت الإباحة الشرعية بهذا المعنى في المعاطاة وعدمه ، وفي الشرائط المعتمدة في المعاطاة بناءً على إفادتها للإباحة الشرعية إلى غير ذلك من البحوث المرتبطة بالعقود أو البيع وجريانها في المعاطاة بناءً على إفادتها للإباحة الشرعية ، وتفصيل ذلك يراجع فيه مصطلح (معاطاة) .

رابعاً - الآثار المترتبة على الإباحة الشرعية بالمعنى الأخصّ :

١ - ارتفاع الحرمة والإثم : لا شك في أنّ الإباحة من قبل الشارع والإذن في التصرف في مال الغير يرفع موضوع حرمة التصرف فيه . كما في المعاطاة ؛ بناءً على



إفادتها بالإباحة ، وكما في إذن الشارع في أكل المازّة من الثمار أو الإذن في الأكل من بيوت من ذكرتهم الآية .

٢ - استحقاق المأذون فيه : إنّ الإباحة الشرعية في التصرف والانتفاع تقتضي مجرد جواز الانتفاع والتصرف لا أكثر ، ولا تقتضي ملكية المنفعة فضلاً عن الرقبة .

٣ - انتفاء الضمان وعدمه : لا يترتب على مجرد الإباحة الشرعية عدم الضمان ، بل يمكن أن يجتمع مع الضمان ؛ إذ قد يكون المقتضي لارتفاع الحكم التكليفي موجوداً دون الحكم الوضعي ، كما في موارد المخصصة والاضطرار إلى أكل مال الغير ؛ فانهما يرفعان حرمة التصرف في مال الغير دون الضمان ، قال السيّد الإمام الخميني : « جواز الأكل في المخصصة بلا إذن صاحبه وقهراً عليه ليس من جهة سقوط احترام الإضافة إلى المسلم ؛ لأنّ لازم سقوط احترامها عدم الضمان بلا ريب ... بل لأجل أن حكومة دليل رفع الاضطرار إنّما هي على بعض الأحكام المترتبة على إضافة الملكية وهو حرمة

التصرف فيه بلا إذنه ورضاه ، دون الحكم الوضعي وهو الضمان ؛ لأنّ المضطرّ إنّما يضطرّ إلى الأكل وهو يسدّ رمقه لا الأكل المجاني فليس مضطراً إلى الأكل المجاني ، فليس في الأكل في المخصصة سقوط الإضافة إلى المسلم وتحقق الضمان بإتلاف ذات المال بلا إضافة إلى مالكه ، وهو واضح » ^(١) .

وقال أيضاً : « وأمّا الإباحة الشرعية الثابتة بالإجماع فلا تلازم عدم الضمان ، والمتيقن منه ثبوت الإباحة لا سلب الضمان ، نظير إباحة أكل مال الغير لدى الضرورة ؛ فإنّ مجردّها لا يوجب نفي ضمان الاتلاف ولا ضمان اليد » ^(٢) .

وقال السيّد الخوئي : « إنّ جواز أكل طعام الغير بدون إذنه في المجاعة والمخصصة لا ينافي ضمان ذلك الطعام ... إذ الباعث إلى أكل طعام الغير في المخصصة إنّما هو الاضطرار الموجب لإذن الشارع

(١) المكاسب المحرّمة (الخميني) ٢ : ١٩١ .

(٢) البيع (الخميني) ١ : ١٩١ .



في ذلك» ^(١).

فإنّ للمباح له حقّ المطالبة به ؛ لأنّها من شؤون تلك السلطنة ، والغصب تضيق لدائرتها . وللتفصيل راجع مصطلح (إباحة) .

نعم ، قد يستفاد من دليل الإباحة الشرعية ولو باطلاق لفظي أو مقامي المجانية والاستحقاق ، كما في إباحة الأكل من بيوت الأقارب ، فلا يكون فيها ضمان .

خامساً - إنتهاء الإباحة الشرعيّة :

٤ - صحّة التصرفات القانونية وعدمها :

١ - تنتهي الإباحة الشرعية بزوال العنوان الموجب لها ، كما لو اجتاز المارّ وخرج من البستان فهنا لا يصحّ أن يحمل معه شيئاً من الثمار .

ليس من آثار الإباحة الشرعية صحّة التصرفات القانونية في الشيء المباح كالبيع والإجارة ، وإنّما هذا منوط بمقدار الإباحة الشرعية ، فإذا كانت مجرد إباحة التصرفات والانتفاعات الخارجيّة بالمباح - كما في إباحة الأكل من بيوت الأقارب - فهذا لا يستلزم صحّة التصرفات الوضعية ، وإن كانت إباحة شرعية مطلقة - كما قيل بذلك في المعاطاة - صحّت التصرفات الاعتبارية الوضعية أيضاً ، فلا بدّ من ملاحظة مصدر الإباحة الشرعية وما يقتضيه دليلها .

٢ - كما أنّ الإباحة الشرعية لا معنى لافتراض كونها لازمة وجائزة لكونها حكماً شرعياً توقيفياً يتبع دليله ، فلو كان دليلها ظاهراً في زوالها يرجوع المالك أو كراهته أو غير ذلك ارتفعت وإلا كانت باقية ، فهي غير منوطة بالمالك ، بل تابعة لدليلها الشرعي ودائرة مدار الحدود المقررة لها .

٥ - مطالبة الغاصب : ذكر الفقهاء بأنّ

٣ - وأيضاً قد يكون الموت سبباً لانتهاء الإباحة الشرعيّة كما في المعاطاة ، وتعود العين إلى ورثة المالك ؛ لقصور دليل الإباحة بالنسبة لغير المتعاطين . وللتفصيل راجع (معاطاة) .

الإباحة الشرعية تجعل للمباح له سلطنة على التصرف بالمباح ، فلو غصبه غاصب

(١) مصباح الفقاهة ١: ١٥٢.



كما تعرّضوا لها أيضاً بمناسبة البحث عما نسب إلى المشهور في بحث المعاطة من إفادتها للإباحة لا الملك، حيث اختلفوا في كونها إباحة شرعية تعبدية غير مقصودة للمتعاملين أو إباحة مالكية يقصدها المتعاملان ولو ضمناً. وبحثوا عن أحكام كلّ واحد منهما، إلا أنّ جملة من تلك البحوث تبنتي على القول بالإباحة الشرعية لا تتعرّض لها هنا، فإنّها تطلب من مصطلح (معاطة) و (إباحة شرعية).

وإنّما تحدّث فيما يلي عن الإباحة المعوّضة التي يقصدها المتعاقدان، فإنّها التي ينبغي أن تراد من هذا العنوان، وإن كان قد تطلق في بحث المعاطة على الإباحة الشرعية بعوض أيضاً بناءً على تفسير قول المشهور بإفادة المعاطة للإباحة بذلك، إلا أنّ هذا مجرّد احتمال لم يثبت إرادة المشهور له، ولم يقدّم على صحّته دليل، بل مقتضى العمومات عدم صحّته.

ومن هنا فسّر صاحب الجواهر قول المشهور بالإباحة المالكية حيث قال: «فمن أراد إباحة شيء لآخر كان له الاكتفاء في الدلالة عليها بالأفعال مثلاً،

إباحة معوّضة

أولاً - التعريف :

□ لغة : (انظر : إباحة)

□ اصطلاحاً :

الإباحة المعوّضة أو الإباحة بعوض هي جعل العوض في مقابل الإباحة، ويقابلها الإباحة المجّانية. ولم يذكر الفقهاء للإباحة المعوّضة تعريفاً محدّداً، إلا أنّه قد يفهم من خلال كلماتهم أنّ مرادهم منها مطلق الإباحة بعوض، وهو معنى جامع يمكن أن يندرج تحته أقسام عديدة للإباحة بعوض يأتي شرحها وتوضيح ما ينبغي أن يراد منها.

وقد تعرّض الفقهاء لها بمناسبة البحث عن جملة من العقود الرائجة عرفاً، والتي يشكل تخريجها على أساس البيع أو الاجارة ونحوهما من العقود المسمّاة، كبذل مال للحمّامي في قبال الاستفادة من الحمام، فحاولوا تخريجها على أساس أنّها إباحة معوّضة.



ومن ذلك المعاطة ، ويكون المراد هذا ممّا ذكروه في الإباحة ، لا أنّها حكم ما قصد به المتعاطيان الملك على جهة البيع^(١) .
(انظر : معاطة)

ثانياً - الألفاظ ذات الصلة :

١ - الإباحة الشرعية : وهي الإباحة التي يجعلها الشارع بلا جعل ولاية ، وفرقها عن الإباحة المعوّضة أنّ الأخيرة إباحة يجعلها المالك أو الولي ويترتب عليها الإباحة الشرعية .

٢ - الإباحة المعوّضة : وهي تمليك للعين بشرط العوض ، وفرقها عن الإباحة المعوّضة أنّ الأخيرة ليس فيها تمليك ، بل مجرّد الإباحة والتحليل بعوض أو على وجه الضمان .

٣ - العارية المضمونة : وهي عقد مضمونه التبرّع بالمنفعة للغير أو تسليطه على الانتفاع مع شرط الضمان عليه لو تلف عنده ، فالضمان في العارية المضمونة يكون للعين ، وأمّا في الإباحة المعوّضة للانتفاع أيضاً ، كما أنّها قد لا تكون عقداً بل مجرّد إيقاع مشروط .

٤ - الجعالة : عقد أو إيقاع مضمونه الالتزام بعوض على عمل محلّل مقصود ، بينما الإباحة المعوّضة اشتراط العوض في قبال الانتفاع بالمال . وقد يجعل العوض في الجعالة في قبال نفس التمليك أو الإباحة للمال ، فيشبه حينئذٍ الإباحة المعوّضة .

ثالثاً - أقسام الإباحة المعوّضة :

قسّمت الإباحة المعوّضة في كلمات جملة من الفقهاء إلى أقسام عديدة :

١ - فمن ناحية العوض ذكروا أنّ الإباحة قد تكون في قبال إباحة بأن يبيع ماله للآخر في قبال أن يبيع الآخر ماله للأول ، وقد تكون في مقابل تمليك مال آخر .

ومن ناحية المقابلة تارة يكون المباح في قبال المباح فيكون من المقابلة بين مالين ، وقد تكون الإباحة في قبال الإباحة فتكون المقابلة بين فعلين ، وقد تكون فعلاً من طرف ومالاً من طرف آخر .

ومن ناحية نوع الالتزام والإنشاء قد يكون العوض مأخوذاً بنحو العوضية والمقابلة ، وقد يكون بنحو الشرطية .

(١) جواهر الكلام ٢٢ : ٢١٧ .



وقسم بعض الفقهاء الإباحة بعوض إلى أربعة أقسام:

١- أن تجعل الإباحة عوضاً في المعاملة بأن يبيحه كتابه بإزاء أن يملكه العوض.

٢- أن تكون الإباحة مشروطة بالتملك بأن يبيع ماله لزيد على أن يملكه العوض، أي يشترط عليه ذلك.

٣- أن تكون الإباحة معلقة على التملك بأن يبيع ماله إذا ملكه العوض.

٤- أن يكون التملك عنواناً للموضوع بأن يقول: أبحت مالي لمن يملكني العوض^(١).

ولا يخفى أن القسمين الأخيرين يرجعان روحاً ولباً إلى معنى واحد؛ فإن الأول وإن كان قيداً للحكم والالتزام بالإباحة مع تحقق فعل التملك والثاني قيداً للموضوع ووصفاً للمباح له، لكن قيود الموضوع قيود للحكم أيضاً، فتكون الإباحة معلقة لا محالة على تملك العوض، فالفرق بينهما في الصياغة.

قال السيد الطباطبائي اليزدي في حاشيته على المكاسب - في بحث المعاطاة -: « وإجمال الأقسام المتصورة أنه: إما أن تكون المقابلة بين المالكين على وجه الملكية.

وإما أن تكون المقابلة على وجه الإباحة، فتكون من الإباحة المعوضة بمعنى جعل المباح في مقابل المباح.

وإما أن تكون المقابلة بين الفعلين على وجه التملك بأن يكون تملك بإزاء تملك.

وإما أن يكون بينهما على وجه الإباحة بأن يكون الإباحة في مقابلة الإباحة.

وإما أن يكون أحد المتقابلين مالاً والآخر فعلاً كأن يملكه العين بعوض تملكه العين الأخرى أو إباحتها.

ثم مع كون العوض في الطرف الآخر فعلاً سواء كان إباحة أو تملكاً قد يكون ذلك بعنوان العوضيَّة والمقابلة، وقد يكون بعنوان الاشتراط نظير الهبة المعوضة^(١).

(١) مصباح الفقاهة ٢: ١٩٠.

(١) حاشية المكاسب (اليزدي) ٧٧: ١.



وهذا التقسيم ناظر إلى مرحلة الإنشاء وكيفية .

رابعاً - صحة الإباحة المعوضة عقداً أو إيقاعاً :

١ - لا إشكال في أنّ مجرد الإباحة من قبل المالك ليس عقداً ، بل إيقاع أو إبراز لمجرد الرضا وطيب النفس بتصرف الغير في ماله ، وهو كافٍ في جواز التصرف فيه بمقتضى ما دلّ على جوازه بطيب نفس المالك وإذنه وما دلّ على أنّ الناس مسلّطون على أموالهم .

وهذا كما يشمل الإباحة المجانية كذلك يصدق في الإباحة على وجه الضمان لقيمتها السوقية - سواء بالنسبة للمنفعة أو الرقبة - لأنّ هذا ليس راجعاً إلى التعاقد والتوافق بينهما ، بل مرجعه إلى أنّ المالك كما له أن يأذن بالتصرف في ماله مجاناً كذلك له أن يأذن بالتصرف فيه على وجه الضمان ، والذي يعني أنّه لا يرضى بفوات مالته ماله ، وإنّما يرضى بفوات عينه مع حفظ مالتيه ، فيكون الضمان لمالتيه بقاعدة احترام مال المسلم وعدم جواز هدره على مالكة بلا إذنه ، وأنّه لو هدره كان ضامناً له على القاعدة .

٢ - وأمّا الإباحة في قبالة عوض مسمّى

٢ - وهناك تقسيم آخر للإباحة من ناحية أخرى تعرّض لها الفقهاء أيضاً في ثنائياً كلماتهم ، وهو تقسيمها من حيث حدود التصرف المباح ودائرته ؛ فإنّها تنقسم إلى : إباحة الانتفاع بدون إتلاف واستهلاك ، وإباحة الانتفاع حتى بنحو الإتلاف كإباحة الطعام للأكل ، وإباحة التملك صريحاً أو ضمناً بأن يبيع له أن يأخذ المال لنفسه أو يتصرّف فيه التصرف المتوقّف على الملك كوطء الأمة أو العتق لنفسه .

٣ - كما أنّ العوض المَجْعُول في قبالة الإباحة تارة يكون عوضاً مسمّى ، أي أمراً معيّناً يتفقان عليه ، وأخرى يكون قيمة المثل بأن يبيع له أكل الطعام على وجه الضمان لقيمتها السوقية ، وقد تسمّى هذه بالإباحة المضمونة .

وقد وقع البحث عندهم في صحة الإباحة بعوض في هذه الأقسام وكونها عقداً أو إيقاعاً وكونها لازمة أو جائزة وجملة من الآثار المترتبة في كلّ قسم من هذه الأقسام ، على ما سنشير إليها .



فعلية كما إذا علّق المالك إذنه على أي شرط آخر .

قال السيّد الخوئي في كتاب الإجارة - في شرح قول الماتن [= السيّد اليزدي] بصحة إيجار الدار كلّ شهر بدرهم بعنوان الإباحة بعوض - : « فإنّ المالك كما تسوغ له الإباحة المجّانية ، كذلك يمكنه بمقتضى عموم دليل السلطنة تخصيص الإباحة بمن يبذل له عوضاً معيّناً ، فيبيح السكنة في الدار لخصوص من يعطي عن كلّ شهر درهماً مثلاً .

ولكن شيخنا الأستاذ رحمه الله ناقش فيه في الهامش بما لفظه : (إنّ عوضيّة المسمّى تتوقّف على عقد معاوضة صحيحة ، وإلّا كان ما أباحه المالك بعوضه مضموناً بالمثل أو القيمة دون المسمّى) .

ثمّ قال : « وفيه : أنّ هذا إنّما يتّجه لو أريد عوضيّة المسمّى على نحو الملكية بأن يكون الطرف المبيح مالكاً لهذا العوض ومطالباً بإياه الطرف الآخر على حدّ مطالبة المالك أموالهم في باب المعاوضات ؛ فإنّ هذه الملكية لا تكاد تتحقّق إلّا بعد افتراض وقوع عقد صحيح كما أفاده رحمه الله .

يتفقان عليه فهذا يرجع إلى التعاقد إمّا بلحاظ نفس الإباحة - كما إذا جعلها في قبّال العوض ، وهذا ما سنشرحه الآن - أو بلحاظ التوافق على مقدار الضمان كما إذا أباحه له على وجه الضمان مع التوافق على مقدار الضمان ، فيكون من هذه الجهة نحو توافق بينهما مشمولاً لعمومات الصحة ، أو للسيرة العقلانية الممضاة شرعاً ؛ فإنّ الإنسان كما هو مسلّط على بيع عين ماله أو إجارته بعوض مسمّى كذلك هو مسلّط على ماليّة ماله ، فله أن يتفق مع الضامن له من أوّل الأمر على مقدار الضمان ، وسيأتي مزيد توضيح لذلك .

٣- وأمّا الإباحة المعلّقة على تملك مال آخر أو إباحته فلا ينبغي أن يتوهّم كونها عقداً ، وإنّما هو إيقاع وإذن مشروط ، بمعنى أنّه معلّق على تقدير وليس مطلقاً ، وتعليق الاذن والإيقاع لا يجعله عقداً وإن كان المعلّق عليه تملك مال ؛ إذ لا يكون فيه أيّ إلزام أو التزام من أحد الطرفين ، ولهذا لا يحتاج إلى القبول ، وإنّما تتوقّف فعلية الإباحة خارجاً على تحقّق شرطه المعلّق عليه ، فمتى تحقّق أصبحت الإباحة



المباح له بدفع العوض ، وهذا شرط ابتدائي لا أثر له .

هذا ، ولكن يمكن إرجاع الاشتراط المذكور بحسب الحقيقة إلى تقييد الإباحة بالالتزام الشرطي ، فالإباحة وإن لم تكن في مقابل العوض ، إلا أنها ليست مطلقة ، بل مقيدة ومعلقة على الالتزام بالشرط كما هو الحال في سائر الشروط ضمن العقود ؛ إذ لا يقصد بالضمنية في العقود مجرد التقارن الزماني أو الظرفية ، وإنما المقصود الارتباط وتقييد الإنشاء العقدي بالشرط ، ولكن لا بمعنى تقييده بتحقق الشروط ليلزم منه تعليق العقد على تحقق الشرط فيبطل ، بل بمعنى تقييده بالالتزام الشرطي الحاصل حين العقد ، كما أن الالتزام بالشرط مقيد لبأ وثبوتاً بالإباحة ، فإذا لم تتحقق الإباحة أو رجع عنها المالك فلا التزام بدفع البدل من قبل الآخر .

فالمقام نظير الشروط ضمن العقود أو الإيقاعات ، فيكون هذا شرطاً غير ابتدائي مشمولاً لعموم « المسلمون عند شروطهم » ، فيكون نافذاً ، ويجب الوفاء على الطرف الآخر على تقدير الإباحة من الطرف الأول .

إلا أن الكلام لم يكن في ذلك ، بل في تصحيح هذه المعاملة على وجه يصح للطرف الآخر السكنى منوطاً بدفع المسمى ، وهذا المقدار لا يتوقف على ما ذكره من فرض العقد الصحيح ، بل يكفي فيه ما عرفته في تفسير الإباحة من أن المبيع بمقتضى عموم سلطنة الناس على أموالهم ربّما لا يبيح المنفعة لكل أحد أو لهذا الشخص على سبيل الإطلاق ، بل لطائفة خاصة وهم الذين يبذلون هذا العوض الخاص ، أو لهذا الشخص في تقدير دفع العوض المعين وهو عن كل شهر درهم بحيث لا يرضى بالتصرف في تقدير عدم دفع هذا المبلغ المعين ، بل يكون غاصباً وقتئذٍ وضامناً للقيمة لا محالة » ^(١) .

٤ - وأما الإباحة مع اشتراط تمليك العوض على غرار الشروط ضمن العقود - وهو القسم الثاني من الأقسام الأربعة المتقدمة - فقد يقال : إن هذا لا يجعل الإباحة عقداً أيضاً ، وإنما هي مجرد إباحة أو إذن في التصرف مع اشتراط شرط على

(١) مستند العروة الوثقى (الإجارة) : ٧٩ - ٨٠ .



□ تقييم هذا التقسيم :

١- وهذا التقسيم إن أُريد منه أنَّ المقابلة المأخوذة في إنشاء الإباحة بعوض تارة يكون بأخذها ولحاظها بين المالكين ، وأخرى بلحاظها بين الإباحين أو الإباحة والمملك فهذا صحيح ، إلا أنَّه مجرد اختلاف في الصياغة والإنشاء ؛ إذ على كلا التقديرين يكون المنشأ هو الإباحة الفعلية المقيدة ، أي لا يكون المنشأ هو الإباحة بلا مقابل ، بل الإباحة المقابلة بعوض سواء لوحظ التقابل بالنحو الأول الذي هو من تقييد متعلّق بالإباحة بوجود مقابل وعوض له على غرار قيود المتعلّق ، أو بالنحو الثاني الذي هو من تقييد نفس الإباحة على غرار قيود الحكم .

وهذا جارٍ في التملك بعوض أيضاً فإنّه تارة تُنشأ المبادلة بينهما في الملكية أي تملك المال المقابل مع مال آخر ، وأخرى يُنشأ تملك كلٍّ منهما مقيداً بتمليك الآخر .

وكلّ هذا من التفنّن في الصياغة ؛ إذ الإباحة والتملك على كلّ تقدير منشأ بالفعل بنحو مقيد بمقابله ، فلا يحتاج إلى

نعم ، لا يكون المبيع حينئذٍ ملزماً بالإباحة ، قال السيّد الخوئي : « وأما الوجه الثاني ، فإن كان الشرط فيه من قبيل شرط النتيجة فقبول المباح له ينتقل ماله إلى المبيع ، وإن كان ذلك من قبيل شرط الفعل فيجب عليه التملك لوجوب الوفاء بالشرط »^(١) ، وسيأتي مزيد توضيح لذلك لاحقاً .

٥- وأما الإباحة في مقابل العوض - القسم الأوّل - فقد تقدّم تقسيمها في بعض الكلمات إلى أقسام ثلاثة :

١- مقابلة المباح مع العوض ، فيكون من المقابلة بين المالكين في الإباحة أو في الإباحة من طرف والمملك من طرف آخر .

٢- مقابلة الإباحة مع الإباحة أو التملك ، فيكون من المقابلة بين الفعلين .

٣- مقابلة المال مع الفعل بأن يكون فعل التملك أو الإباحة في قبال المال المباح أو المملك فيكون من مقابلة المال مع الفعل .

(١) مصباح الفقاهة ٢ : ١٩١ .



إنشاء آخر لهما .

الإباحة ؛ فإنّ المال أعمّ من العين والمنفعة والعمل .

٢- وإن أُريد منه المقابلة بين فعلي الإباحة والتملك أو الإباحة والإباحة بحيث تقع المبادلة بين الفعلين فهذا لا يتصور إلا بجعل فعل الإباحة أو التملك عوضاً وبدلاً في المعاملة ، نظير تملك العمل في إجارة الأعمال ، وعندئذ يكون لكلّ منهما على الآخر عمل التملك أو الإباحة ، فلا تتحقّق إباحة ولا ملك العوض بمجرد وقوع المعاملة منهما .

ولا زمه كما ذكر المحقّق الخراساني عدم تحقّق الإباحة ولا ملك العوض بذلك ، وهو خارج عن المقصود في موارد الإباحة المعوّضة .

قال المحقّق الخراساني : « لو كان الغرض من المعاملة المقابلة بين التملكين بأن يكون عمل كلّ منهما وتمليكه جعل بإزاء عمل الآخر وتمليكه لم يقع بهذه المعاملة تملك من أحدهما ، بل يستحقّ كلّ على الآخر بعد وقوعها تملك الآخر وفاءً بها كسائر الأعمال إذا وقعت المعاوضة بينهما ، كما لا يخفى »^(١) .

بل ذهب بعض الفقهاء إلى عدم معقوليته ، قال المحقّق الاصفهاني : « أصل المقابلة بين التملكين فيه غموض وخفاء ؛ فإنّ التملك بالإعطاء حال تعلّقه بمتعلّقه ملحوظ آليّ ، وفي جعل نفسه معوّضاً يحتاج إلى لحاظ استقلالي ، ولا يعقل اجتماع اللحاظين المتباينين في ملحوظ واحد ، فلا بدّ من أن يكون هذه المعاملة في ضمن معاملة أخرى كالصلح على التملك بإزاء التملك ، فيستحقّ كلّ منهما التملك من الآخر بإزاء تملك نفسه »^(١) .

وهذا المحذور الذي ذكره راجع إلى مقام الإثبات ، أي لا يمكن إنشاء المبادلة بين الفعلين بالمعاطة ؛ لأنّ الملحوظ فيها النظر إلى المال المُعطى ، لا عمليّة الإعطاء

بل هذا بحسب الحقيقة من المبادلة بين مالين في الملكية أو الحقّية ، إلّا أنّ المالين أو أحدهما فعل التملك أو

(١) حاشية المكاسب (الأخوند) : ١٨ .

(١) حاشية المكاسب (الاصفهاني) : ١٦٢ .



نفسه الذي هو التملك أو الإباحة ، ولهذا ذكر إمكانه إذا قصد ذلك مستقلاً ضمن معاملة أخرى كالصلح على التملك بإزاء تملك أو إباحة بإزاء إباحة .

وقال السيد الخوئي : « لا تصوّر وجهاً معقولاً للمبادلة بين تملكين ؛ فإنّ المبادلة لابدّ وأن تكون بين مالين موجودين إما خارجاً أو اعتباراً في الذمة ، وأمّا ما كان موجوداً في زمان وانعدم فلا معنى لتبديله ، والمقام من هذا القبيل ؛ فإنّ التملك الذي ينعدم بقوله ملكتك لا معنى لتملكه لشخص آخر ثبوتاً .

وأما إثباتاً فلا يمكن إنشاؤه بقوله : ملكتك الدار مثلاً ، بل لابدّ في ذلك من وقوع عقد آخر على نفس التملك بأن يقول : أجرتك على أن تملكني دارك بإزاء تملكي البستان .

وبالجملة : جعل التملك بإزاء التملك ممنوع ثبوتاً وإثباتاً ^(١) .

وهذا المحذور أيضاً إثباتي ، وكأنّ مقصوده أنّه لا معنى للمبادلة بين التملكين

بنفس فعل التملك - كما في المعاوضة - وإلاّ فمن المستبعد أنّه لا يرى إمكان تملك الأعمال مستقلاً والتي منها فعل التملك أو الإباحة ، كيف ! وهو واقع في باب إجارة الأعمال ، فإنّ التفسير الفقهي المشهور لها أنّها تملك العمل في قبال الأجرة .

وعليه ، فيعقل جعل فعل الإباحة أو المال المباح في قبال فعل تملك العوض أو إباحته ، فيستحقّ بذلك الطرفان أو أحدهما على الآخر فعل التملك أو الإباحة لا المال ، فلا بدّ من إنشاء تملكه أو إباحته بعد ذلك .

نعم ، هذا خلاف المقصود في موارد الإباحة بعوض كما أشرنا ، بل لعلّ تملك الأفعال الاعتبارية والتصرّفات القانونيّة كالتملك والإباحة ونحوها غير عرفي أساساً ؛ لأنّ التملك أو الإباحة للأموال لا يكون مقصوداً بالاستقلال كالأعمال الأخرى ، من قبيل الخياطة والكتابة ، وإنّما يسلحظ آلياً وطريقاً إلى تحصيل نفس المال ، فلا تقابل بالمال ولا تقع عوضاً أو معوضاً في المعاوضات ، وإنّما يعقل أن تقع شرطاً ضمن العقد .

(١) محاضرات في الفقه الجعفري ٢ : ٨٦ .



وعلى هذا الأساس حكم المحقق
النائيني بطلان مثل هذه المعاملة حيث
قال في بيان الوجه في بطلانها : « إن العمل
الذي يقابل بالمال يشترط كونه مقصوداً
بالاستقلال ، لا آلياً وطريقاً لتحقيق المال
كما في المثال ؛ لأنه ليس التملك بالمعنى
المصدري مالا ، بل المال هو الحاصل من
المصدر ، وليس هذا الفعل إلا آلة لحصول
اسم المصدر ، فلا يمكن أن يقابل بالمال ،
وفرق بين البيع بإزاء التملك وبيع المال
على أن يخيظه ثوباً أو يجري له صيغة
عقد أو يبيع مالا من أموال البائع ؛ فإن
الفعل في الأول آلي ، بخلاف الثاني فإنه
استقلالي يبذل بإزائه المال » (١) .

وعلى كل تقدير لابد وأن يقصد
بالإباحة في مقابل العوض إنشاء الإباحة
من طرف المبيع فعلاً ، ولكن في قبال
تملك مال الآخر فعلاً أو إباحته أو تملك
عمل على ذمة الآخر ، وهو أن يملكه
المال الآخر أو يبيحه له ، بناءً على عرفيته
وصحته .

□ وقد اختلف الفقهاء المتعزّضون لهذا
النحو من الإباحة المعوّضة في صحتها
وعدم صحتها بعنوان أنها معاملة مستقلة :
أ - فذهب جملة منهم إلى صحتها ،
بعنوان معاملة مستقلة برأسها .

ولا شك أنه على القول بصحتها بهذا
العنوان تكون عقداً من العقود ؛ لأن فيها
تمليك مال أو عمل في مقابل إباحة مال
آخر ، وهو تصرف اعتباري والتزام في
الأموال راجع لطرفين ، فيحتاج إلى التوافق
والقبول منهما معاً ، ولا يمكن أن يستقل به
طرف واحد ، وهذا هو العقد .

ومن هنا استدلل القائلون بصحتها
أيضاً إلى أدلة نفوذ العقد كعموم « أوفوا
بالعقود » (١) ، أو حلية التجارة عن تراض
أو البيع ، أو عموم « المسلمون عند
شروطهم » بناءً على شمولها للعقود أيضاً .

وقد جعلها بعضهم مصداقاً لعقد الصلح
بعد الإشكال في كونها معاوضة متعارفة
ومعهودة .

(١) راجع: منية الطالب (حجري) ١ : ٧١ .

(١) المائدة : ١ .



كما ناقشوا اندراجها تحت عقد الصلح^(١).

(١) قال المحقق الخراساني: «إنما يشكل من هذه الجهة إذا أريد الاستدلال عليه بما دل على صحته بعناوينها، وإلا فلا إشكال في صحة الاستدلال عليها به المؤمنين عند شروطهم» و «أوفوا بالعقود»، إلا أن يدعى أن المراد بالعقود هي الممهودة المتعارفة منها لا مطلقاً، وهو كما ترى (حاشية المكاسب، الآخوند: ١٩). وقال المحقق الاصفهاني: «قد عرفت مراراً أن المعاوضة والمبادلة من المعاني غير المستقلة في التحصل، بل لا بد من أن يكون بلحاظ أمر، والمعاوضة المالية لا بد من أن تكون بلحاظ أمر يناسب المال بما هو مال، ولا اختصاص للأمر الملحوظ في المبادلة بالملكية، بل تصدق المعاوضة بقيام كل منهما مقام الآخر في الملكية والهبة والإباحة ولو باختلاف الأطراف بأن يكون أحدهما ملكاً والآخر حقاً أو مباحاً. وأما عدم صدق البيع فليس من حيث اختلاف الطرفين في الملكية والإباحة، بل من حيث إنه تملك عين بعوض، وهذا إباحة مال بعوض، وإلا فلو فرضنا تملك ماله بإزاء مال مباح له بالإباحة المطلقة لم يكن وجه لمنع صدق البيع عليه حيث إن حقيقة - كما عرفت - هو التملك لا مجاناً، بل قد عرفت سابقاً أن دائرة البيع أوسع من ذلك» (حاشية المكاسب، الاصفهاني ١: ١٧٧ - ١٧٨).

وقال السيد الطباطبائي اليزدي: «لا يضر ذلك؛ لأنه يشمل العمومات من قوله «أوفوا بالعقود» و «تجارة عن تراض» و «الناس مسلطون» و «المؤمنون» ونحوها.

ودعوى انصرافها إلى الممهود كما ترى، فهو نوع من العقد، بل من التجارة؛ إذ ليست إلا الاكتساب ⇐

قال الشيخ الأنصاري: «وأما الكلام في صحة الإباحة بالعوض... فمحضه: أن هذا النحو من الإباحة المعوضة ليست معاوضة مالية ليدخل كل من العوضين في ملك مالك العوض الآخر، بل كلاهما ملك للمبيح، إلا أن المباح له يستحق التصرف، فيشكل الأمر فيه من جهة خروجه عن المعاوضات الممهودة شرعاً وعرفاً، مع أن التأمل في صدق التجارة عليها فضلاً عن البيع، إلا أن يكون نوعاً من الصلح لمناسبة له لغة؛ لأنه في معنى التسالم على أمرٍ بناءً على أنه لا يشترط فيه لفظ (الصلح) كما يستفاد من بعض الأخبار الدالة على صحته بقول المتصالحين: «لك ما عندك ولي ما عندي» ونحوه ما ورد في مصالحة الزوجين، ولو كانت معاملة مستقلة كفي فيها عموم: «الناس مسلطون على أموالهم» و «المؤمنون عند شروطهم»^(١).

وقد ناقش أكثر المحققين والأعلام الإشكال الذي طرحه الشيخ الأنصاري،

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٣: ٨٩.



⇒ ويصدق في المقام. ولا يلزم في المعاوضة المالية أن يكون المبادلة بين المالكين من حيث الملكية، بل قد يكون من حيث الإباحة من أحد الطرفين أو كليهما - حسبما عرفت - فلا وقع لهذا الإشكال أصلاً.

والتحقيق: أنها معاوضة مستقلة، وليست داخلية تحت الصلح؛ لعدم اعتبار معنى التسالم المعتبر فيه فيها» (حاشية المكاسب، البيهقي: ٨١).

وقال المحقق الايرواني: «ففيه [= خروج هذه المعاملة عن المعاملات الممهودة شرعاً] منع؛ فإنَّ الدخول في الحَمَامَات مع إعطاء العوض من المعاملات الشائعة من عصر الشارع إلى زماننا هذا، وكذلك الدخول في المطاعم وأشباه ذلك، والظاهر أنَّ الكلَّ من قبيل الإباحة بالعوض، ويشبه أن يكون المقام من قبيل العارية بعوض، مع أنَّ عدم الممهودية لا يضرُّ بعد شمول عموم أدلة المعاملات له من مثل «أوفوا بالعقود» و«تجارة عن تراضٍ» و«الناس مسلطون»... ولا تأمل في صدق التجارة من جانب المبيع بعوض المتملِّك للمال بإباحته.

بل لا يبعد صدقه من جانب المملِّك؛ لأنَّ إستباحة أموال الناس نوع من الاتجار. مع أنَّ غاية ذلك منع التمسُّك بأية «تجارة عن تراضٍ»، كما أنَّ عدم كونه بيعاً يمنع التمسُّك بأية «أحلَّ الله البيع»، وأما آية «أوفوا بالعقود» فلا مانع من التمسُّك بها، مضافاً إلى ما تمسَّك به المصنَّف من دليل السلطنة وعموم «المؤمنون» بناءً على صدق الشرط على الالتزام والالتزام الابتدائي». (حاشية المكاسب، الايرواني: ٧٦ - ٨٠).

وقال السيّد الإمام الخميني: «ثمَّ لو فرض عدم صدق

البيع عليه، فلا ينبغي الإشكال في صدق التجارة عليه وكذا صدق العقد، بعد ما تقدَّم صدقه على المعاطة، فهو تجارة صحيحة وعقد لازم واجب الوفاء» (البيع، الخميني: ١: ١٧٩).

وقال السيّد الخوئي: «وهذا لا شبهة في صحَّته ولزومه؛ للمعومات الدالة على صحَّة العقود ولزومها. ودعوى: أنَّ الإباحة من قبيل الأعمال والأفعال فهي لا تكون عوضاً في العقود المعاوضيَّة، دعوى جزافية؛ لأنَّا ذكرنا في أوَّل الكتاب أنَّ عمل الحرِّ وإن لم يكن مبيعاً في البيع ولكن يصحَّ جعله عوضاً فيه، وإذن فلا نعرف وجهاً صحيحاً لما ذكره المصنَّف من التأمل في صدق التجارة عن تراضٍ على الإباحة المعوضة، وأما الاستدلال على صحَّة ذلك بقوله ﷺ: «المؤمنون عند شروطهم» فريد عليه:

أولاً - أنَّ الشرط في اللغة بمعنى الربط بين شيئين، ومن الواضح أنَّ الشروط الابتدائية لا يصدق عليها عنوان الشرط، فتكون خارجة عن حدود الرواية.

وثانياً - أنَّ لو سلَّمنا شمول الرواية للشروط الابتدائية ولكن ليس المراد من الالتزام هو الالتزام الوضعي بمعنى أنَّ ما التزم به المؤمن لا يزول بفسخه، بل المراد من ذلك إنَّما هو الالتزام التكليفي، أي يجب على كلِّ مؤمن الوفاء بشرطه؛ لأنَّه من علائم إيمانه» (مصباح الفقاهة ٢: ١٩٠).

وقال في صدر كلامه: «والتحقيق أنَّ الإباحة بعوض خارجة عن حدود الصلح بداهة أنَّها مغايرة لمفهوم الصلح، ومجرّد انطباق مفهوم التسالم عليها لا يجعلها من مصاديق المصالحة، وإلَّا لزم إرجاع جميع العقود حتى النكاح إلى الصلح» (المصدر السابق).



مجرد إذن يترتب عليه جواز التصرف
شراً^(١).

(١) قال: «التحقيق فساد هذه المعاملة وعدم صحتها لا صلاحاً ولا بعنوان المعاملة المستقلة؛ وذلك لما تقدم وجهه من عدم تحقق معنى المعاوضة أصلاً؛ لعدم ورود شيء مكان المال الذي يخرج عن المباح له، وجواز الانتفاع من مال المبيع ليس شيئاً يمكن أن يقع في طرف خيطة؛ لأنه حكم شرعي مترتب على إباحة المبيع، ولا يكون ملكاً كالمعين والمنفعة، ومع عدم صدق المعاوضة عليها فلا يشملها شيء من العموماً لا دليل الصلح، ولا دليل التجارة، ولا عموم «المؤمنون»، ولا شيئاً من الأدلة.

ومنه يظهر سقوط التمسك بالعمومات لإثبات لزومها أيضاً.

ثم على تقدير الصحة فالتمسك بالعموم لإثبات اللزوم حتى من طرف المبيع لا يخلو عن الغرابة، وإلا يصح التمسك لإثبات لزوم كل إباحة. وهذا كما ترى؛ فإن المبيع ما التزم بشيء أصلاً» [تقريرات النائيني للأمل (المكاسب والبيع) ١: ٢١٨].

ووافق عليه تلميذه السيد الخوئي في أحد تقريريه، ولكن مع الحكم بصحتها بعنوان الإباحة المتعلقة أو المشروطة، وهي ليست بعقد كما تقدم.

قال رحمته الله: «وتحقيق ذلك: أن التملك والإباحة قد يقعان مورداً لعقد آخر من صلح أو إجارة أو بيع كما إذا تصالح المبيع والمملك على الإباحة والتمليك وأنشأ بعنوان الصلح أو أجر كل منهما الآخر على ذلك، أو باع أحد شيئاً وجعل ثمنه الإباحة، أي تملك عمل الإباحة.

وقد تنشأ الإباحة في مقابل التملك من دون

حيث اعتبروها عقداً ومعاملة مستقلة لا ربط لها بعقد الصلح، ولا يشترط فيها إنشاء مفهوم التصالح صريحاً أو ضمناً كما هو مقتضى عقد الصلح، بل هي عقد برأسه ينشأ فيه الإباحة في مقابل تملك العوض أو إباحته، فيكون مشمولاً لعموم «أوفوا بالعقود» و«المسلمون عند شروطهم» بناءً على شموله للعقود أيضاً وعدم اختصاصه بالشروط ضمن العقود.

بل توسع بعضهم وجعلها مشمولة لعموم «إلا أن تكون تجارة عن تراض»؛ لأن التجارة مطلق التكبسب و«أحل الله البيع» خصوصاً إذا كان تملك مال في قبالة الإباحة؛ لأن العمل وإن لم يكن مبيعاً في البيع، ولكن يصح جعله عوضاً فيه^(١).

ب- وفي قبالة ذلك أصّر المحقق النائيني على بطلانها وعدم صحتها لا بعنوان الصلح - لما ذكر - ولا بعنوان التجارة ومعاوضة مستقلة لأنها لا بد وأن يكون التكسب فيها من الطرفين لا من طرف واحد، والمباح له لم يكتسب مالاً، ولا بعنوان العقد؛ لعدم وجود التزام من طرف المبيع للآخر، وإنما

(١) تقدم في الهامش السابق عن مصباح الفقاهة، فراجع.



وحلّ هذا الاختلاف يتوقّف على تحليل
مضمون الإباحة بالعوض؛ فإنّه لو كان
مضمونها الإذن والرضا بتصرّف الغير
بعوض فهذا ليس إلّا مجرد طيب النفس
المبرز مشروطاً أو معلقاً على العوض،
فيتمّ ما ذكر من أنّه ليس معاوضة؛ لأنّه لم
ينتقل شيء من كيس المبيع للمباح له، ولا
عقداً؛ لأنّه لم يلتزم المبيع بشيء للمباح
له، وإنّما أبرز رضاه وطيب نفسه مشروطاً
بالعوض الموجب لجواز التصرّف شرعاً،
فيزول كلّما زال الرضا وطيب النفس
وتدور الإباحة مداره، وهذا ليس معاملة.

وأما إذا كان مضمونها إنشاء الإباحة في
مقابل العوض مع الالتزام بذلك من قبل
المبيع في قبال التزام الآخر بالعوض فهذا
بحسب الحقيقة قرار معاملي والتزام في
مقابل التزام، فيكون معاملة وعقداً يتفق
عليه الطرفان، ويكون مشمولاً لعموم

⇒ تعلق عقد بهما.

أما الأوّل، فلا إشكال في صحّته ولزومه، فيجب على
كلّ منهما العمل بما التزم به ويملك كلّ منهما ذلك
على الآخر، نعم وجوب الإباحة على المبيع تكليفي
لا وضعي، فله الرجوع وضماً متى شاء، بخلاف
التملك على الطرف الآخر، وعليه فإنّ أباح المبيع
وكان مورد العقد الإباحة في الجملة لا يجوز للمالك
الرجوع؛ لأنّه من أكل المال بالباطل، وأما إذا لم يبح أو
كانت الإباحة مستمرة - كما هو الظاهر - ورجع في
الأنثناء ثبت الخيار للمالك من باب تخلف الشرط.

وأما الثاني، فقد عرفت فيما سبق عدم كونه من
المعاوضات المالية، وإنّما هو إباحة مشروطة أو
معلّقة، ولكنّه مع ذلك صحيح على القاعدة. ويؤيّد
قوله ﷺ «الناس مسلّطون على أموالهم» فإنّ
مقتضاه تسلّط المالك على إباحة ماله للغير مشروطاً أو
معلقاً كيفما أراد.

فإن كانت إباحة مشروطة أي إباحة فعلية مجّانية غايته
قد شرط في ضمنها على المباح له تملك ماله فيجب
عليه الوفاء به؛ لقوله ﷺ «المؤمنون عند
شرطهم» جاز للمبيع الرجوع عن إباحته مهما أراد،
ولكن المملّك ليس له الرجوع ابتداءً؛ لأنّ تملكه لم
يكن هبة مجّانية لتكون جائزة وإنّما كانت في مقابل
الإباحة، فهي هبة معوّضة لازمة، إلّا إذا رجع المبيع
وحينئذ لا يبعد أن يثبت للمملّك ذلك؛ لتخلف الشرط.
وأما إذا كانت إباحة معلّقة - شخصية أو نوعيّة - بأن
تكون فعليتها منوطه بتحقّق المملّك عليه من دون أن
يجب إيجاده على الطرف أصلاً لعدم التزامه به فيجوز
للمملّك أيضاً الرجوع ابتداءً؛ لأنّ تملكه كان هبة

مجّانية جائزة إلّا إذا كانت إلى ذي رحم فتكون لازمة
لا يجوز له الرجوع، إلّا إذا رجع المبيع فثبت له خيار
تخلف الشرط. ولا ينافي إطلاق ما دلّ على لزوم الهبة
إلى ذي رحم؛ فإنّه ناظر إلى لزومه من حيث كونها
هبة، فلا مانع من ثبوت الخيار فيها من جهة أخرى
(محاضرات في الفقه الجعفري ٢: ٩٥ - ٩٦).



﴿أوفوا بالعقود﴾ سواء كان متعارفاً أم لا ؛ فإنّ عدم التعارف لا يمنع العموم . على أنّه متعارف - كما أشار إليه بعض الفقهاء - بل قد يصدق عليه عنوان التجارة والتكسّب أيضاً ؛ لما فيه من النفع المالي للطرفين ، ويمكن أن نسمّيه بالإباحة العقدية .

□ إلا أنّه ينبغي البحث عندئذٍ في مضمون هذه الإباحة العقدية من جهتين :

الأولى - فرقتها عن الإجارة التي يصحّ فيها أيضاً للغير التصرف والانتفاع بالعين المستأجرة .

وحاصلها : أنّه في الإجارة تنتقل المنفعة أو حقّ الانتفاع والتسلّط على العين إلى المستأجر وتخرج عن حقّ مالك العين ، ومن هنا تكون الإجارة من عقود التمليك ونقل الحقّ إلى الغير ، وهذا بخلاف الإباحة العقدية ؛ فإنّها ليست متضمّنة لانتقال شيء من المبيع إلى المباح له ، وإنّما مجرد الإذن وإباحة التصرف ما دام المال مملوكاً له مع بقائه رقبةً ومنفعة على ملك مالكة .

الثانية - أنّ الالتزام بالإباحة هل يكون على غرار الالتزام بالأفعال ، فالمبيع في الإباحة العقدية يبيع ماله للغير ويلتزم

بإبقاء هذه الإباحة والإذن في المدّة المقرّرة ما دام المال في ملكه ، أو أنّه ينشئ عنوان الإباحة والمأذونية على غرار إنشاء النتائج والإضافات الوضعية الاعتبارية ، كإنشاء الملكية والزوجيّة والحقوق الوضعية الأخرى ؟

ظاهر جملة من القائلين بكون الإباحة المعوضة عقداً مستقلاً هو الثاني ، وظاهر بعضهم الأوّل .

والظاهر أنّ نقاش المحقّق النائيني وبعض من تابعه بأنّ الإباحة حكم شرعي وليس طرفاً لإضافة اعتبارية إلى المالك ، فلا معنى لإنشائه من قبل المبيع يرجع إلى هذا المعنى للإباحة العقدية . وهذا نقاش وجيه .

ويترتب على كلّ من التحليلين والتفسيرين للإباحة العقدية أثر مهمّ ؛ فإنّه على الأوّل يكون رجوع المبيع مؤثراً في ارتفاع الإباحة وإن كان ممنوعاً عليه تكليفاً ومحزماً .

وعلى الثاني يكون رجوعه غير مؤثّر ، فتكون الإباحة المعوضة على هذا لازمةً



تكليفاً ووضعاً . وهذا ما سيأتي الحديث عنه عند البحث عن لزوم الإباحة المعوضة .

□ وقد يحاول تخريج الإباحة بعوض على أساس عقد الجعالة ؛ بأن يقول الجاعل : من يملكني درهماً أبيح له سكني داري شهراً مثلاً ، فتشمله أدلة صحة الجعالة ، فلا يكون عقداً مستقلاً بل مصداقاً من مصاديق عقد الجعالة .

ويمكن أن يلاحظ على هذا التخريج :

أولاً - أن الجعالة إنما تصح فيما تصح فيه الإجارة ، أي في عمل يمكن أن يبذل بإزائه المال والأجرة .

وقد تقدّم عن بعض الفقهاء كالمحقق النائيني الإشكال في صحة جعل العوض في قبال عمل لا يكون ملحوظاً إلا آلياً وطريقاً إلى المال وليس بنفسه المال كعمل التمليك ، كما إذا أجره ليملكه ماله ، بل المقابلة في مثل هذه الموارد تكون بين المالين ، فيرجع في المقام إلى الإباحة في مقابل العوض .

وثانياً - أن اللازم في عقد الجعالة

التزام الجاعل بالجعل للعامل ليكون عقداً ، ومجرد الإذن والإباحة ليس فيه التزام ، إلا إذا كان المقصود التزام المبيع بها لا مجرد الإباحة ، فيتوقف على ما ذكرناه في بيان وجه عقدية الإباحة بعوض من كونه التزاماً بالإباحة زائداً على الإذن ، فيمكن أن يكون عقداً مستقلاً والتزاماً في قبال التزام بدفع العوض ، كما هو كذلك عرفاً .

نعم ، هذا لا يدفع معقولة الجعالة أيضاً ، وأثرها عندئذٍ : أن التزام المبيع بالإباحة معلق على تمليك العوض من الآخر ، وليس في قبال التزام الآخر ، فلا إلزام ولا التزام من قبل الآخر بالتمليك بل الأمر بالعكس على تقدير التمليك والهمة للعوض تلزم الإباحة على المبيع ؛ لأنه ملتزم به بعقد الجعالة بحسب الفرض .

كما يمكن أن تكون الجعالة من طرف صاحب العوض ، فهو يجعل لمن يبيح له المال العوض ، فيكون ملتزماً بدفعه إذا أباح له المال .

وهكذا يتضح أنه يعقل تصوير الإباحة بالعوض بنحو يرجع إلى عقد ومعاملة مستقلة فيها التزام بالإباحة في مقابل



العوض على حدّ العقود والالتزامات الأخرى، كما قد ترجع إلى عقد الجعالة بناءً على صحتها في كلّ عمل، نعم لا تنحصر الإباحة بعوض بذلك، بل يمكن أن تكون مجردة إباحة معلقة أو مقيدة بالعوض من دون التزام في البين، فلا يكون عقدًا حينئذٍ، كما لا يكون المبيع ملزمًا بها، كما تقدّم شرحها ويأتي الحديث عن الفروق والآثار المترتبة عليها.

خامساً - لزوم الإباحة المعوضة :

اتضح ممّا تقدّم أنّ الإباحة بعوض تارة تخرّج على أساس كونها معاوضة أو عقدًا مستقلًا، وأخرى على أساس أنها إباحة معلقة على تملك العوض، وثالثة على أساس أنها إباحة مقيدة بالالتزام الشرطي بالعوض، ورابعة على أساس التوافق بين المبيع والمستوفي للمنفعة أو العين على تعيين مقدار الضمان في المسمّى.

فهذه تخريجات أو تصورات أربعة للإباحة بعوض تختلف في الجواز واللزوم.

١ - فبناءً على التخرّج الأوّل لابدّ وأن يقال بلزومها من كلا الطرفين أي طرف

المبيع وطرف المملّك للعوض بمقتضى العمومات الدالّة على لزوم كلّ عقد ووجوب الوفاء به المقتضى للزوم العقد ابتداءً نظير قوله تعالى : ﴿ أوفوا بالعقود ﴾ أو قوله ﷺ : « المسلمون عند شروطهم » أو بالإطلاق كأدلة الصحة والإمضاء من قبيل : ﴿ أحلّ الله البيع ﴾ و ﴿ تجارة عن تراض ﴾ فإنّ مقتضى إطلاقها الأحوالي بقاء الإمضاء وترتب الأثر حتى بعد رجوع المالك . كما أنّ مقتضى الأصل العملي - وهو الاستصحاب - ذلك أيضاً .

قال الشيخ الأنصاري : « وعلى تقدير الصحة ففي لزومها مطلقاً لعموم « المؤمنون عند شروطهم » ، أو من طرف المباح له حيث إنّّه يخرج ماله عن ملكه دون المبيع حيث إنّ ماله باقٍ على ملكه فهو مسلّط عليه ، أو جوازها مطلقاً ، وجوه : أقواها أوّلها ثمّ أوسطها ^(١) .

وقد اعترض على هذا الاستدلال من قبل المحقّقين : بأنّ مقتضى دليل « الناس مسلّطون على أموالهم » جواز رجوع المبيع عن إباحته ؛ لأنّه باقٍ على ملكه

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٣ : ٩٠ .



بحسب الفرض ، فيكون مقتضى السلطنة على ماله جواز الرجوع فيه ، كما أنّ مقتضاه جواز تصرفه فيه بما يوجب انتفاء الإباحة .

وقد اختلف موقفهم في دفع هذا الإشكال ، فذهب بعضهم كالمحقق الاصفهاني إلى اللزوم بمعنى عدم تأثير الرجوع في رفع الإباحة مع جواز التصرف للمبيح في ماله بما يوجب انتفاءها على المباح له ، قال : « ينبغي أن يعلم أولاً أنّ إباحة التصرف في المال تارة تستند إلى إذن المالك ورضاه فمثلها بقاؤها ببقائهما كحدوثها بحدوثهما ، وأخرى تستند إلى العقد على الإباحة ومثلها قابلة للزوم بمعنى عدم انفكاك الإباحة عن موضوعها فليس للمبيح ردّ تلك الإضافة كما أنّه ليس له ردّ الملكية ، وحينئذٍ فلا يختصّ اللزوم بطرف الملكية ، بل يعمّ طرف الإباحة .

وأما المعارضة في طرف الإباحة بعموم دليل السلطنة ؛ لأنّ المفروض بقاء المال على ملكه ، فمندفعة بأن غاية ما يقتضيه دليل السلطنة أنّ المالك له التصرف في ماله ، إلّا أنّه غير السلطنة على عقده وردّ

الإضافة ، فإنّه محتاج إلى سلطنة جديدة متعلّقة بالعقد قولياً كان أو فعلياً ، كما مرّ الكلام سابقاً .

نعم ، التصرف في نفس المال بما يوجب انتفاء موضوع تلك الإضافة لا مانع منه » ^(١) .

وذهب بعض كالمحقق الايرواني إلى اللزوم تكليفاً بمعنى حرمة الرجوع أو التصرف الراجع للموضوع ، لا وضعاً بمعنى صحّة التصرف وارتفاع الإباحة للمباح له برجوع المبيح قال : « ثمّ لزوم المعاملة إمّا أن يراد منه لزومها تكليفاً بمعنى أنّه لا يجوز فسخ المعاوضة ويحرم فسخها ، أو يراد منه لزومها وضعاً بمعنى أنّه لا أثر لرجوعه في حلّ المعاملة وحرمة التصرف للمباح له ...

إذا عرفت هذا فاعلم أنّه لا سبيل إلى الحكم باللزوم الوضعي ؛ فإنّ جواز التصرف من المباح له بعد رجوع المبيح خلاف دليل سلطنة الناس ودليل لا يحلّ .

وأما اللزوم تكليفاً فهو مقتضى الأدلّة

(١) حاشية المكاسب (الاصفهاني) ١: ١٧٩ .



التي يستدل بها على صحة هذه المعاملة ،
أعني عموم ﴿أوفوا﴾ و «المؤمنون عند
شروطهم» ^(١).

لمعارضة ما دلّ على لزومه ؛ لما عرفت من
أنها لا تصلح للتشريع .

وبالجملة : عموم السلطنة إنما يقتضي
شرطية إذن المالك في صحة التصرف ، فإذا
وقع التصرف بإرادة المالك وكان لازماً لم
يصلح العموم لرفع لزومه ^(١).

وقال السيّد الإمام الخميني : «إنّ
التمسك في ذيل كلامه - أي الشيخ
الأنصاري - بأصالة التسلّط للجواز ليس
على ما ينبغي ؛ فإنّ الناس مسلّطون
على أموالهم لا على الأحكام
والأسباب» ^(٢).

ويتلخّص جواب القائلين باللزوم وضعاً
وتكليفاً في أمرين :

أولاً - أنّ دليل السلطنة لا نظر له إلى
تشريع الأسباب وترتب الأثر عليها أو
عدمه سواء في طرف الإحداث أو الإنهاء
والفسخ ؛ ومن هنا منع جملة من المحقّقين
من التمسك بدليل السلطنة لإثبات صحة
العقود .

ومثله ما ذكره السيّد الغلبايجاني :
«الأقوى هو الوجه الأوّل وهو اللزوم ،
لكن فيما إذا كان أخذ العوض في مقابل
الإباحة الأبدية ، فيجب البقاء على إباحته
والالتزام بها تكليفاً لا وضعاً» ^(٢).

وذهب آخرون إلى اللزوم تكليفاً
ووضعاً وعدم معارضة دليل السلطنة مع
أدلة اللزوم . قال السيّد الطباطبائي
اليزدي رحمه الله : «مقتضى السلطنة على المال
لزوم الإباحة المفروضة لا جوازاها ؛ لأنّه
إذا كان مسلّطاً على ماله وقد أباحه
بعوض ، فيلزم أن تكون نافذة» ^(٣).

وقال السيّد الحكيم : «ولا يعارضه
عموم السلطنة بالإضافة إلى المبيع لكون
المفروض صدور التصرف من السلطان ،
فيكون مقتضى العموم القدرة عليه على ما
هو عليه من اللزوم والجواز ، فلا يصلح

(١) حاشية المكاسب (الايرواني) ٨٦: ١.

(٢) بلغة الطالب: ١٥٠.

(٣) حاشية المكاسب (اليزدي): ٨١.

(١) نهج الفقاهة: ١٢٥.

(٢) البيع (الخميني) ١: ٢٦٥.



ويمكن أن يلاحظ عليه : بأن المدعى ليس تحكيم دليل السلطنة على الأسباب الشرعية ، بل على تصرف المالك في ماله بنقله إلى الغير أو أخذه من المباح له وحرمة تصرفه فيه بدون رضاه ؛ لأن موضوع كل ذلك هو الملك ، وهو محفوظ للمبيع بحسب الفرض ، ولازمه عدم اللزوم الوضعي . نعم حيث إنه قد التزم بالعقد بأن يبيع ويأذن للمباح له بالتصرف يكون رجوعه عن ذلك مخالفة لذلك الالتزام والشرط ، فيحرم عليه تكليفاً فقط .

وثانياً - لو فرض نظره إلى الأسباب فهو يقتضي السلطنة عليها كما هي ، فإذا كان مقتضاها اللزوم كان مقتضى السلطنة عليها ذلك أيضاً ، لا انتقاضها وارتفاعها ؛ فإنه خلف السلطنة عليها بما هي كذلك .

وهذا الجواب قد ناقش فيه المحقق الاصفهاني « بأن نفوذها [= الإباحة] لا يلزم لزومها ، كما في كل معاوضة نافذة ، فلا استدلال بالصحة على اللزوم غريب جداً .

نعم ، هذا إنما يتوهم إذا عقد على الإباحة على وجه لا رجعة فيها ، فإن فرض وقوعها نافذة فرض عدم نفوذ الرجوع ؛ لأن المنافي لا يقع صحيحاً بعد وقوع منافيه صحيحاً ، وإلا لزم صحة المتنافيين .

لكنه خارج عن محل البحث ؛ إذ الكلام في مجرد العقد على الإباحة كالعقد على الملكية ، واللزوم والجواز حكمان شرعيان ^(١) .

ويمكن توضيح ذلك ببيان آخر : أن البحث في أصل اقتضاء الإباحة بعوض - بناءً على كونها عقداً والتزاماً بالإباحة - في مقابل العوض - للزوم تكليفاً ووضعاً أو تكليفاً فقط ، يبتني على تحليل حقيقة الإباحة العقدية ، كما أشرنا إليه فيما تقدم .

فإذا كانت بمعنى الالتزام بالإباحة على غرار الالتزام بالأفعال بأن يرضى ويبيع له التصرف في ماله ما دام المال له أو في مدة معينة فهذا غايته اللزوم تكليفاً ، أي وجوب الإباحة والإذن للطرف الآخر ،

(١) حاشية المكاسب (الاصفهاني) ١ : ١٧٩ - ١٨٠ .



وأما إذا رجع عن إذنه وإباحته أو أراد منعه عن التصرف كان جائزاً وضعاً ، أي مؤثراً ، فترفع الإباحة ، ولكنه محرم عليه تكليفاً ؛ لأنه على خلاف التزامه بأن يبيحه له في تمام تلك المدة .

وإن كانت الإباحة العقدية إنشاءً للإباحة والمأذونية على غرار إنشاء النتائج الوضعية الاعتبارية ، أي أن يكون الطرف الآخر مأذوناً في التصرف والمال مباحاً له ، نظير الالتزام بكونه وكيلاً بنحو شرط النتيجة ، كانت الإباحة لازمة وضعاً وتكليفاً ، فلا يؤثر منعه أو رجوعه في ارتفاع المأذونية والإباحة ما دام المال ملكاً له .

فالمسألة مرتبطة بهذا التخريج والتحليل للإباحة العقدية ، فمن يرى صحته وعقدية كان مقتضى دليل وجوب الوفاء بالعقود و « المسلمون عند شروطهم » لزوم هذا العقد وعدم تأثير رجوع المبيع في زوال الإباحة ، ولا ينافيه دليل السلطنة ؛ لأنه كان بإرادة المالك وإنشائه .

وإن شئت قلت : من حيث إنه ملك للمبيع وإن كان له أن يرجع إلا أنه من

حيث إنه إنشاء والتزام من قبله نافذ وضعاً وتكليفاً ، فلا أثر لرجوعه ، ودليل السلطنة لا ينفي هذه الحيثية .

□ ثم إنه بناءً على التخريج والتفسير الأول للإباحة العقدية إذا رجع المالك عن إباحته كان للطرف الآخر الرجوع بالعوض أيضاً لتخلف الشرط ؛ لأنّ تملكه العوض كان مشروطاً بالإباحة .

نعم ، قد يقال : بأنّ له أن يرجع بالعوض بالنسبة لا بتمامه ، فإذا كان قد استوفى المنفعة وتصرف بسكنى الدار مثلاً في نصف المدة ثم رجع المالك عن إباحته كان له أن يرجع بنصف العوض لا أكثر ؛ لأنّ الشرط المذكور انحلالي .

□ ثم إنّ نفس النتائج المترتبة بناءً على كون الإباحة المعوضة إباحة عقدية بالتفسيرين المتقدمين تترتب على القول بإرجاعها إلى عقد الجعالة بأن يجعل المبيع لمن يملكه العوض إباحة التصرف في ماله ، فإنه في طول تملك العوض تكون الإباحة نافذة وحاصلة ، فإن كانت بالنحو الأول كان رجوع المبيع رافعاً لها وضعاً ومحرمّاً تكليفاً ، وإن كانت بالنحو



الثاني لم يكن نافذاً حتى وضعاً .

وإنشاء ذلك ، فإن كان المبيع أيضاً ملتزماً بالإباحة رجع إلى التخريج الأوّل وكان التزاماً في مقابل التزام ، وهو عقد كما أشرنا .

نعم ، يختلف فرض الجعالة عن العقد المستقلّ بين الإباحة والعوض في لزوم الأمرين على المتعاملين في العقد المستقلّ بمجرد إنشاء العقد ، بخلافه في الجعالة ؛ فإنّه لا لزوم على المَجْعُول له كما لا لزوم على الجاعل ، إلّا في طول تحقّق العمل من المَجْعُول له ، وهو التملك للعوض في المقام .

وإن لم يكن التزام بالإباحة من قبل المبيع ، بل كانت إذناً وإباحة فعلية ولكن مشروطة ومعلّقة على التزام الآخر بتمليك العوض كما في الشروط ضمن العقود بحيث لو لم يلتزم فلا إذن وإباحة ، فقد تقدّم من بعض الأعلام جعل مثل هذا الالتزام الشرطي مشمولاً لعموم « المسلمون عند شروطهم » ؛ لأنّه ليس شرطاً والتزاماً ابتدائياً ، بل قيد وشرط للإباحة ، فيكون نظير الشرط ضمن العقد أو الإيقاع ، فتكون الإباحة جائزة ، ولكن شرط التملك للعوض على تقدير الإباحة يكون لازماً وواجب الوفاء ، فيكون اللزوم من قبل المملّك لا المبيع .

٢- وبناءً على التخريج الثاني للإباحة المعوّضة أي كونها إباحة معلّقة على تملك العوض تكون الإباحة مجّانية ، ولكنها مترتبة على تحقّق عنوان أو عمل وهو تملك الطرف للعوض ، فيجوز للمبيع الرجوع كما هو الحال في سائر موارد الإباحة والإذن بتصرّف الغير ، فلا التزام له بشيء ، كما أنّ تملك العوض من الطرف الآخر ليس إلّا هبة مجّانية بحاجة إلى قبض وإقباض ، كما أنّ له الرجوع فيها إذا كان لغير ذي رحم .

وإن كان على تقدير عدم الإباحة أو الرجوع فيها يجوز للمملّك أيضاً عدم العمل بالشرط ؛ لأنّ الشرط كان على تقدير الإباحة لا مطلقاً .

٣- وبناءً على التخريج الثالث أي كونها إباحة مقيدة بالتزام الآخر بتمليك العوض

وحيث إنّ فإن كان هذا الاشتراط بنحو



بتصرف الغير وإن كان مقيداً ومشروطاً
بالالتزام الشرطي المذكور .

ويمكن أن يجاب : بأن عموم
« المسلمون عند شروطهم » يشمل كل
شرط ، وإنما قيل بخروج الشرط الابتدائي
إما من باب الإجماع أو من جهة أن عنوان
الشرط ظاهر في كون الالتزام شرطاً وقيداً
لإنشاء أو التزام آخر . وكلا الأمرين غير
جارين في محل الكلام :

أما الإجماع ، فلاختصاصه بالشرط
الابتدائي المحض الذي هو كالوعد ، وليس
المقام كذلك بل هو التزام في مقابل الإباحة
ومن أجلها .

وأما الاستظهار ، فهو شامل لمحل
الكلام ؛ إذ الالتزام بتملك العوض قد وقع
قيداً وشرطاً لإباحة المبيع ماله لصاحب
العوض ، فهو التزام وقع شرطاً في إنشاء
الإذن والإباحة ، فيكون على غرار
الشروط الضمنية في العقود أو الإيقاعات
الأخرى .

٤ - وبناءً على التخريج الرابع للإباحة
المعوضة أيضاً لا لزوم للإباحة على

شرط النتيجة أي التزام بملكية العوض
تحققت الملكية بنفس هذا الشرط
واستحقه المبيع وملكه عليه ، فلا حاجة
إلى تملك آخر كما لا حاجة إلى قبض
وإقباض ؛ لأن التملك بالشرط لا يعقد
الهيئة ، فيكون لازماً عليه ، ولا يصح فيه
الرجوع ما لم يرجع المبيع عن إباحتها .

وإن كان الاشتراط بنحو شرط الفعل
وجب عليه التملك وكان هبة فيملكه
المبيع في طول الإقباض .

كما أنه يجوز للملك الرجوع وضعاً لا
تكليفاً إذا كان لغير ذي رحم متى شاء ،
بخلافه على الأول كما أشرنا ، فما تقدّم
عن بعض الأعلام من التسوية بين النحوين
للاشتراط غير دقيق .

وقد يناقش في أصل صحة مثل هذا
الاشتراط ولزومه وشمول دليل وجوب
الوفاء بالشرط له ؛ لأنه من الشرط
الابتدائي لا ضمن عقد أو إيقاع ؛ إذ المراد
بالشرط ما يكون قيداً وشرطاً لالتزام
عقدي أو إيقاعي ، والإذن أو الإباحة
بحسب الفرض ليس التزاماً من قبل
المبيع ، وإنما مجرد رضا وطيب النفس



والإقباض وجريان الخيار وغير ذلك من الأحكام والآثار .

كما أنّ شروط الأهلية من البلوغ وعدم السفه والحجر والجنون ونحو ذلك لازمة في جميع هذه الأقسام وسواء كانت الإباحة عقدية أم لا ؛ لأنها شرط في مطلق التصرف في الأموال حتى الإذن والإباحة ، كما هو مقرر في محله .

سابعاً - إباحة التملك بعوض :

من موارد الإباحة المعوضة المتعارفة أن يبيع المالك تملك ماله للغير بعوض كما في وضع الطعام أو المتاع في أمكنة عامة لمن يريده بشرط وضع ثمنه المسمى والمعين عنده ، نظير وضع الأجهزة المتعارفة اليوم لأخذ بعض الأغذية والأشربة المنصوبة في المحلات العامة بدفع ثمنها في الموضع المعين في الجهاز .

وهذا النحو من المعاملة المتعارفة والمعهودة كثيراً اليوم قد يخرج على أساس أنه نحو معاوضة ومبادلة بين المالكين بالفعل والوضع المخصوص خارجاً ،

المبيح ، كما لا استحقاق للعوض ابتداءً وقبل التصرف والاستيفاء ، وإنما يستحقه المبيح باستيفاء المباح له ، إما على أساس كونه عقداً وتوافقاً كذلك بينهما ، أو على أساس تبدل ضمان الغرامة بالمسمى ابتداءً بذلك عند العقلاء ، وقد أمضاه الشارع أيضاً ، فيكون بعد الاستيفاء لازماً على المستوفي على كل حال . وإن كان اللزوم على تقدير كونه عقداً لزوماً عقدياً معاملياً وعلى تقدير كونه حكماً عقلياً لزوماً حكماً ، ولكل منهما آثاره وأحكامه الخاصة يراجع فيه بحث (خيار ، لزوم) .

سادساً - اعتبار شروط المعاملات في الإباحة المعوضة :

ثم إنه في كل قسم من هذه الأقسام الأربعة للإباحة المعوضة إذا كانت الإباحة بعوض أو تملك العوض بالخصوص عقداً خاصاً كالصلح أو الهبة أو التجارة أو عقداً مستقلاً اشترط فيه ما يشترط في العقود أو المعاوضات عموماً أو تلك العقود الخاصة من الشرائط والأحكام كاشتراط التنجيز وعدم الجهالة والترديد والتطابق بين الإيجاب والقبول والموالة والقبض



على شجرة، فجاء رجل فأخذه، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: للعين ما رأت، ولليد ما أخذت» ^(١).

وهذه السببية للحيازة والأخذ عند العقلاء لا تختص بالمباحات الأولية، بل هي أعم من ذلك، فتعم تمام موارد عدم وجود حق للآخرين في المال المحوز، وهذا يكون في موارد ثلاث:

١- المباحات الأولية.

٢- المال المعرض عنه صاحبه.

٣- المال الذي يأذن صاحبه بأخذه على وجه التملك.

فالحاصل: لا قصور في اقتضاء الحيازة والأخذ بقصد التملك للسببية، وإنما يمنع عنه حق الآخرين سواء كان حقاً لشخص حقيقي أو حقوقي، فإذا لم يكن المال المأخوذ بقصد التملك متعلقاً لحق الآخرين أو كان ولكن صاحبه أذن في ذلك ورضي به - والذي هو بمثابة إسقاط حقه أو إغراضه عنه - كانت السببية تامة ومؤثرة،

فيكون بيعاً، فيشترط فيه شروطه لا محالة.

وقد يخرج على أساس أنها من باب إباحة التملك بالعوض؛ ولعله الأظهر حيث لا يشترط فيه شروط البيع بل لا توجه إلى إنشاء مضمون البيع عادة، وعندئذ يفتح بحث عن صحة ذلك وكيفية تخريجه؛ لأن الإباحة لا تستلزم الملك، فكيف يحصل التملك بها، مع وضوح أن انتقال الملك بحاجة إلى سبب ناقل والإباحة ليست من أسباب انتقال الملك؟!!

ويمكن أن يجاب على ذلك: بأن السبب الموجب للملك هنا ليس هو الإباحة، بل الأخذ وحيازة المال بقصد التملك في طول إباحة المالك وإذنه بذلك.

وتوضيح ذلك: أن الحيازة بقصد التملك في الأموال المباحة لا إشكال في كونها من أسباب الملك عقلاً، وقد أمضاه الشارع، بل ادّعى بعض الفقهاء دلالة بعض النصوص عليه، وهي معتبرة السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: «أن أمير المؤمنين عليه السلام قال في رجل أبصر طيراً فنبعه حتى وقع

(١) الوسائل ١٦: ٢٩٧، ب ٣٨ من الصيد، ح ١.



ثامناً - أثر الإباحة المعوضة :

اتّضح ممّا تقدّم أنّ أثر الإباحة المعوضة في موارد إباحة التصرف والانتفاع هو جواز التصرف للمباح له في حدود الإباحة لا أكثر ، واستحقاق المبيع للعوض - سواء كان القيمة السوقية في الإباحة على وجه الضمان أو المسمّى - وفي إباحة التملّك للعين جواز تملّكها كذلك وحصول الملكية في طول الأخذ والتصرف .

وهل يتحقّق حقّ للمباح له في الانتفاع أو المنفعة في إباحة التصرف زائداً على جواز التصرف بحيث يمكن انتقاله إلى الغير بسبب ناقل أو بآرث ونحوه ؟

تقدّم أنّه لا يحصل شيء من ذلك ؛ لأنّ الإباحة المعوضة حتى العقدية منها لا تتضمّن انتقال حقّ أو ملك إلى المباح له ، بل غايته جواز التصرف وإباحته ، وأمّا لزوم الإباحة من طرف المبيع أو دفع العوض من طرف المباح له فقد تقدّم شرحه وتفصيله واختلاف حكمه حسب اختلاف التخريجات العديدة المتصورة للإباحة المعوضة .

كما تقدّم أيضاً إمكان تخريجها على

وهذا التعميم والتحليل لملاك سببية الحياة بقصد التملّك للملكية لو جزمنا بها عقلياً أو استظهرناه من بعض التطبيقات الفقهية اتّجه تخريج المعاملة المعهودة على أساس كونها إباحة وإذنًا في الأخذ والتملّك مجاناً أو على وجه الضمان للقيمة أو للمسمّى أو معلّقاً على تملكهما .

فهذا التملك لا يكون على أساس العقد أو الشرط ، بل على أساس الفعل التكويني ، وهو الأخذ والحياة بقصد التملّك بعد إباحة المالك ذلك ، فلا يشترط فيه شيء من شروط المعاوضة أو العقد ، ولا تجري عليه أحكامها من اللزوم والجواز والخيار ونحو ذلك .

وعلى أساس هذا التخريج يمكن أيضاً حلّ الإشكالات المذكورة عندهم في بحث المعاظة بناءً على إفادتها للإباحة المطلقة بالنسبة للتصرفات المتوقّفة على الملك كالوطء أو البيع والعق لنفسه ، فإنّها يمكن أن تكون من الإباحة في التملّك بالأخذ ، فلا حاجة إلى التأويلات التي ذكرها الفقهاء في ذلك البحث ، راجع مصطلح (معاظة) .



ب - كما تنتهي بزوال الموضوع وتلف المال المباح ، وهذا واضح .

ج - وتنتهي أيضاً بانتقال المال إلى مالك آخر ؛ فإنّ الإباحة مالكية ومقيّدة بموضوعها وهو ملك المبيع ، فإذا بيع المال من شخص آخر زال موضوع الإباحة ، كما أشار إلى ذلك المحقق الاصفهاني في عبارة سابقة .

ولا يصحّ القول بانتقال العين إلى الغير بما هو مباح في تلك المدّة للمباح له ، نظير انتقال العين مسلوّبة المنفعة إلى الغير في بيع العين المستأجرة .

وذلك لكون هذا خلف ما تقدّم في حقيقة الإباحة من عدم اقتضاءها انتقال شيء إلى المباح له ، بل هي مجرد تحليل وإباحة للتصرّف من قبل المالك ، وهذا حتى على تقدير رجوعه إلى إنشاء الإباحة العقدية لا يخرج عن كونه إباحة من قبل المالك ما دام مالكاً لا أكثر ؛ إذ لا سلطنة للمالك على أكثر من ملكه ، فالإباحة المنشأة مقيّدة لبّاً بمالكيته لا محالة .

د - وكذلك تنتهي الإباحة بموت المبيع أو المباح له ؛ لانتقال المال إلى الورثة في

أساس عقد الجعالة أو إباحة عقدية مستقلة ، وحينئذٍ يترتب عليها آثار عقد الجعالة أو العقود المستقلة ويلحقها شروطها وأحكامها .

كما أنّه على تقدير القول بلزوم الإباحة العقدية يجري فيها التقايل والخيار إذا تحقّق سبب من أسبابه .

هذا كلّه في الإباحة المعوضة المالكية - كما هو مقصودنا منها - وأمّا الإباحة الشرعية المعوضة المزعومة في المعاطاة - على قول - فهي إباحة تعبدية توقيفية على خلاف القاعدة ، فلا يمكن تطبيق القواعد عليها ، بل لا بدّ فيها من الاختصار على المتيقّن من دليلها مورداً وأثراً وشرطاً . يراجع تفصيله في مصطلح (معاطاة) .

تاسعاً - إنتهاء الإباحة المعوضة :

وينبغي عقد البحث في صورتين :

الصورة الأولى : فيما لو كانت الإباحة إباحة التصرّف والانتفاع بعوض ، فنقول :

أ - تنتهي الإباحة المعوضة بانتهاج التصرّف المباح ، كالانتفاع بالحمام مثلاً ، فإنّه بمجرد إكمال الاستحمام ينتهي الإذن .



ورضاه حال جنونه ، بل إلى العقد الحاصل في زمان عقله وأهليته .

الصورة الثانية : فيما لو كانت الإباحة للملك بالعوض ، وهنا تفصيل :

أ- فإن قيل بصحتها من باب كونه عقداً من عقود المعاوضة ولو بعد الأخذ والقبض للمال فحاله حال سائر عقود المعاوضة يكون مقتضى القاعدة فيها للزوم وعدم الانتهاء برجوع أحد الطرفين ما لم يكن تقايل أو خيار . نعم قد يصح الرجوع قبل القبض وتحقق العقد كما أنّ انتفاء الأهلية أو الملكية قبل ذلك رافع لموضوع العقد .

ب- وأما إذا قيل بصحتها من باب التملك بالأخذ والحيابة بعد إذن المالك أو إعراضه مشروطاً بالعوض فلا يجري فيه التقايل ولا الخيار عندئذٍ ، بل حاله حال سائر ما يملك بالأسباب القهرية غير العقدية .

الأول فينتفي موضوع الإباحة - كما ذكرنا - وكون الإباحة للمباح له بالخصوص لا لورثته في الثاني فلا موضوع لجواز تصرفهم . وقد تقدّم أنّ الإباحة حتى العقدية والمعوضة لا توجب انتقال مال أو حق إلى المباح له لكي ينتقل إلى وارثه بموته أو يكون خارجاً عن تركة المبيع .

هـ- وأما انتهاء الإباحة برجوع المبيع عن الإباحة فمبني على القول بعدم لزوم الإباحة حتى العقدية وضعاً ، وقد تقدّم البحث عنه مفصلاً .

و- وأما جنون المبيع فهل يوجب انتهاء الإباحة - كما في العقود الإذنية - أم لا ؟

الصحيح هو التفصيل بين فرض القول بلزوم الإباحة المعوضة وضعاً ، وعدم لزومها .

ففي الفرض الثاني تنتهي الإباحة بجنون المبيع ؛ لزوال أهليته ، فلا يكون بقاء إذنه - لو فرض - مؤثراً في الإباحة .

وفي الفرض الأول يمكن القول ببقاء الإباحة ؛ لكونها منشأ بعقد لازم في زمان أهلية المالك ، فلا يضّر ارتفاع أهليته بعد ذلك ؛ لأنّ بقاء الإباحة غير مستند إلى إذنه

إبار

(انظر: تأييد)



وتأبَّق الرجل : تباعد ^(١) أو استتر أو احتبس وتأثَّم ، والشيء أنكره ^(٢) .

والإباق : هرب العبد ^(٣) . وفي فقه اللغة : أنَّ الهرب عام والإباق للعبيد خاص ^(٤) .

إباق ^(١)

أولاً - التعريف :

□ لغة :

هذا ، وقد أضاف بعضُ إلى التعريف قيوداً : ففي العين قيده بما إذا كان ذهاب العبد من غير خوف ولا كدَّ عمل ^(٥) . وتبعه غيره ^(٦) .

وقال أبو البقاء الكفوي : « وهو هرب العبد من السيّد خاصّة ، ولا يقال للعبد أبق إلا إذا استخفى وذهب من غير خوف ولا كدَّ عمل ؛ وإلا فهو هارب » ^(٧) .

وقال الجرجاني : « الآبق هو المملوك الذي يفرّ من مالكه قصداً » ^(٨) .

وأما إطلاقه على الحرّ كما في قوله

الآبق : العبد الهارب من سيّده .

وأبق : اسم فاعل من أبَق يَأْبِق - نحو : سمع ، وضرب ، وطلب ، ومنع ^(٩) - أبَقاً وأبَقاً ^(٣) وإباقاً فهو أبق ^(٤) . ويقال : عبد أبوق وأبّاق ^(٥) ، وهم أبّاق أبّق ^(٦) .

(١) إنّ بحث الإباق ونحوه من المسائل المرتبطة بأحكام الإمام والعبيد من البحوث المبتنية على وجود نظام الرق في الأزمنة السابقة ، وأما في زماننا هذا فلا أثر عملياً لها ، غير أنّنا نورد هذه البحوث في موسوعتنا لأغراض علمية محضة باعتبارها موسوعة تخصصية ، ولأنّ الموسوعة ينبغي أن تعكس ما هو الموجود من التراث الفقهي بأمانة من دون حذف أو تغيير .

(٢) انظر : أدب الكاتب : ٣٦٨ ، مجمل اللغة : ٤٢ ، الكلّيات : ٣٢ .

(٣) معجم مقاييس اللغة : ١ : ٣٨ .

(٤) المغرب : ١٧ .

(٥) معجم مقاييس اللغة : ١ : ٣٨ .

(٦) القاموس المحيط : ٣ : ٣٠٤ .

(١) نوادر أبي زيد : ١٦ .

(٢) القاموس المحيط : ٣ : ٣٠٤ ، معجم مقاييس اللغة : ١ : ٣٨ .

(٣) المغرب : ١٧ .

(٤) فقه اللغة : ٣٤٠ .

(٥) ترتيب كتاب العين : ٣٤ .

(٦) المحيط في اللغة : ٦ : ٥٥ ، القاموس المحيط : ٣ : ٣٠٤ .

(٧) الكلّيات : ٣٢ .

(٨) الترميزات : ٢٦ .



□ اصطلاحاً:

١- والآبق في الاصطلاح لا يكاد يختلف عن معناه اللغوي .

ولكن قال الصدوق عليه السلام: « المملوك إذا هرب ولم يخرج من مصره لم يكن آبقاً » ^(١) وهو مفاد رواية مرفوعة عن الإمام الصادق عليه السلام ^(٢). وقد ذكر يحيى ابن سعيد في جامعه: « والرقيق إنما يكون له حكم الآبق إذا خرج عن المصر » ^(٣).

وعلق المجلسي الأول على الخبر قائلاً: « المشهور الرجوع في ذلك إلى العرف؛ لعدم صحة الخبر » ^(٤).

وقال المجلسي الثاني أيضاً أنه: « مرفوع ومخالف للمشهور، ولما ورد في جعل من ردّ الآبق من المصر - إلى أن قال: - ويمكن حمله على ما إذا كان في بيوت

تعالى - مبيّناً أمر يونس عليه السلام -: ﴿ إذ أبق إلى الفلك المشحون ﴾ ^(١) فالظاهر أنه بمعنى تباعد مسرعاً إلى الفلك خوفاً من أن ينزل العذاب بهم وهو مقيم فيهم ^(٢)، ويشهد له التعبير بـ ﴿ إلى الفلك ﴾ ^(٣).

وهو خاص بالانسان . لذا قالوا: إباق السمك مجاز ^(٤).

(١) الصفات: ١٤٠.

(٢) انظر: مجمع البيان ٤: ٤٥٨.

(٣) ويمكن أن يذكر للآية عدة تفسيرات أخرى من قبيل: أن المراد بالإباق هروب العبد من مولاه إلا أنه على سبيل المجاز اللفظي؛ لأن مفارقة يونس عليه السلام لقومه لم تكن باذن ربه، أو أنه على سبيل المجاز العقلي والتنزيل أو غير ذلك. (انظر: كنز الدقائق ١١: ١٧٨، الميزان ١٧: ١٦٣ - ١٦٨ و ١٤: ٣١٥ - ٣١٧).

وقال المحقق الاصفهاني (حاشية المكاسب ٥: ٥١): « قيل: الإباق أصله الهرب من المولى لا مطلق الفرار، وأن قوله تعالى في حق يونس عليه السلام: ﴿ إذ أبق إلى الفلك المشحون ﴾ أيضاً باعتبار أن فراره من قومه كان بغير إذن ربه فحسن إطلاق الإباق عليه، فكأنه أبق من مولاه ».

وفي قبال ذلك لم يعتبر بعض المفسرين كون الإباق مختصاً بالعبيد، بل فسره بمطلق الفرار، وأن الآبق هو الفارّ حيث لا يهتدي إليه طالبه. والآبق والهارب والفارّ واحد. وحكي عن الحسن أنه قال: « فرّ من قومه... » (انظر: التبيان ٨: ٥٢٨. مجمع البيان ٤: ٤٥٧ - ٤٥٨).

(٤) المغرب: ١٧.

(١) المقنع: ٤٧٤.

(٢) الفقيه ٣: ١٤٥ - ١٤٦، ح ٣٥٣٥. الوسائل ٢٣: ٨٢.

ب ٤٦ من كتاب المتق، ح ٣.

(٣) الجامع للشرائع: ٢٥٩.

(٤) روضة المتقين ٦: ٣٧٥.



وزهب بعض الفقهاء إلى اشتراط
الاعتیاد ، قال الشهيد الثاني : « وأقل ما
يتحقق بمَرَّتین » ^(١) .

(انظر: عیب ، خيار العیب)

٣- وهل يعتبر في صدق الإباق مدّة
معینة ؟ قال المحقّق الاصفهاني : « ... أنّ
الظاهر عرفاً أنّ الفرار في يوم أو يومين لا
يعدّ إباقاً ، بخلاف ما إذا فرّ من مولاه شهراً
أو أكثر فأنّه يصدق الإباق مع أنّه مرّة
واحدة » ^(٢) . (انظر: عیب ، خيار العیب)

٤- وقد يقيّد الإباق بالتمردّ والعصيان ،
ففي محيط المحيط : « وشرعاً مملوك فرّ
من مالكة تمرّداً أو عناداً لسوء خلقه » ^(٣)
وفي موسوعة فقه الامام علي عليه السلام :
« هرب العبد من عند سيّده تمرّداً بلا سبب
مشروع » ^(٤) .

وقال المحقّق الاصفهاني : « ولا يخفى
أيضاً أنّ مطلق الفرار من المولى - ولو
للفرار من ظلمه - ليس إباقاً فضلاً عمّا إذا

أقاربه وأصدقائه بحيث لا يسمّى أبقاً
عرفاً » ^(١) .

هذا ، وقد جاء في الكلّيّات : « والفرار
من محلّة إلى محلّة ، أو من قرية إلى بلد
ليس بإباق شرعاً ، وإنّما الإباق من بلد إلى
خارج ، ولا يشترط مسيرة السفر » ^(٢) .

٢- وهل يعتبر التكرار في صدق
الإباق ^(٣) ؟ قال العلامة : « والمرّة الواحدة
في الإباق تكفي في أبدية العيب ، كالوطء
في إبطال العتّة » ^(٤) .

وقال المحقّق الاصفهاني : « ومقتضى
تحقق النسبة [= نسبة الإباق إلى العبد]
ولو بفعله مرّة واحدة تحقق الإباق بلا
حاجة إلى التكرار ؛ إذ ليس المبدأ [يعني
الإباق] من المبادئ المتضمّنة للملكة
ونحوها حتى يتوقّف صدق المشتق منه
على صيرورته عادة وخلقاً له » ^(٥) .

(١) مرآة العقول ٢١: ٣٣٢ .

(٢) الكلّيّات: ٣٣ .

(٣) انظر: جواهر الكلام ٢٣: ٢٨٠ .

(٤) التذكرة ١١: ١٩١ .

(٥) حاشية المكاسب (الاصفهاني) ٥: ٥١ .

(١) المسالك ٣: ٢٩٦ .

(٢) حاشية المكاسب (الاصفهاني) ٥: ٥٢ .

(٣) محيط المحيط: ٢ .

(٤) موسوعة فقه الامام علي عليه السلام: ١٠ .



غاب عنه لمصلحة تعود إلى العبد، بل الإباق هو الفرار بعنوان التمرد والخروج عن سلطان المولى»^(١).

وهذا المعنى ملحوظ أيضاً في المعنى اللغوي كما مرّ آنفاً؛ فإنّ الإباق ليس مرادفاً لمطلق الهروب لأيّ سبب كان، فلو هرب العبد من غضب مولاه وسطوته حتى يسكن لم يكن أبقاً، فالخروج عن العبودية شرط في صدق الإباق عرفاً ولغة، وهو المراد بالتمرد من غير خوف ولا كدّ من العمل.

وقد ورد في بعض الروايات التعبير بالآبق من غير ضرورة، ففي رواية عبد الملك بن عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: «أربعة لا تقبل لهم صلاة: ... والعبد الآبق من مولاه من غير ضرورة»^(٢).

٥- وقد يقال باشتراط البلوغ والعقل في تحقق الإباق^(٣). وهذا صحيح إذا أُريد به أنّ من لم يعقل معنى الإباق - لصغره أو

جنونه - لا يكون ذهابه إباقاً، وأمّا من يعقل الإباق فيهرب تمرداً على مولاه فهو آبق وإن لم يكن مكلفاً. ويؤيده ما في التعريفات من ذكر القصد في تعريف الآبق^(١)، كما قد يؤيد بما ورد في كلمات بعض الفقهاء في كون الإباق عيباً في الصغير والكبير^(٢).

٦- يصدق الآبق على الذكر والانثى ولا يختص بالأول، بل يشمل كل مملوك هارب تمرداً، عبداً كان أو أمة^(٣).

ثانياً - الألفاظ ذات الصلة :

١ - اللقيط : وهو الانسان الحرّ الصبي الضائع الذي لا كافل له ، فلا يشمل المملوك أصلاً.

٢ - الضالّة : وهي الحيوان الضائع .

٣ - اللقطة - بالمعنى الأخص :- وهي المال الضائع^(٤).

(١) التعريفات: ٢٦.

(٢) التحرير ٣٦٦.

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: جوامع الكلام ٣٨: ١٤٧، ٢١٥، ٢٧١. منهاج

الصالحين (الحكيم) ٢: ١٦٥.

(١) حاشية المكاسب (الاصفهاني) ٥: ٥١.

(٢) الخصال: ٢٤٢، ح ٩٤. الوسائل ٨: ٣٤٩، ب ٢٧ من

صلاة الجمعة، ح ٣.

(٣) انظر: الموسوعة الفقهية (الكويتية) ١: ١٣٥.



من قبيل قوله ﷺ: «ألا من أبق من مواليه فلعنة الله عليه»^(١).

٣- وفي بعضها ورد التعبير بعدم قبول صلاته حتى يرجع إلى مولاه، فعن الإمام الباقر ﷺ: «ثلاثة لا يقبل الله لهم صلاة: أحدهم العبد الآبق حتى يرجع إلى مواليه»^(٢).

وعن الامام الصادق ﷺ: قال رسول الله ﷺ في وصيته لعلي ﷺ: «ثمانية لا تقبل منهم الصلاة: العبد الآبق حتى يرجع إلى مولاه»^(٣).

٤- وفي بعضها ورد التعبير بعدم قبول أعماله، فعن الإمام أبي عبد الله الصادق ﷺ: «قال: ثلاثة لا يرفع لهم عمل: عبد آبق، وامرأة زوجها عليها ساخط، والمسبل أزاره خيلاء»^(٤). وغير ذلك من الروايات.

والمملوك الملتقط يمكن إدخاله في الثاني لو أريد بالحيوان الأعم من الصامت والناطق، كما يمكن إدخاله في الثالث لو أريد بالمال ما يشمل الحيوان أيضاً.

ثالثاً- صفة الإباق (حكمه التكليفي):

الإباق محرّم شرعاً بالاتفاق، وهذا من مسلّمات الفقه، والفقهاء يذكرونه في عداد المحرّمات المفروغ عنها، فتراهم مثلاً يمتلّون في أبواب مختلفة للمحرّمات كسفر المعصية بسفر العبد الآبق، بل صرح جملة منهم بأنّ الإباق يجمع معصية الله تعالى والمولى^(١).

وتستفاد الحرمة من عدّة روايات تعرّضت لذلك بالسنة مختلفة:

١- ففي خبر محدّد بن مسلم عن الامام الباقر ﷺ في جارية مدبرة أبقت من سيدها: «أنّها أبقت عاصية لله ولسيدها»^(٢).

٢- وفي بعض الروايات ورد لعن الآبق

(١) المستدرک ١٤: ٣٠، ب ٥ من كتاب الإجارة، ح ٤.

(٢) الكافي ٦: ١٩٩، ح ١، وفيه: «إلى مولاه». الوسائل

٢٣: ٨١-٨٢، ب ٤٦ من العتق، ح ١.

(٣) الوسائل ٧: ٢٥٢، ب ٨ من قواطع الصلاة، ح ٤.

(٤) الوسائل ٢٠: ١٦٠، ب ٨٠ من مقدّمات النكاح وآدابه،

(١) المسالك ١٠: ٣٩٩.

(٢) الكافي ٦: ٢٠٠، ح ٤. الفقيه ٣: ١٤٦، ح ٣٥٣٧.

الوسائل ٢٣: ١٢٩، ب ١٠ من التدبير، ح ١.



مواليه ثم سرق لم يقطع وهو آبق ؛ لأنه بمنزلة المرتد^(١) عن الإسلام ، ولكن يدعى إلى الرجوع إلى مواليه والدخول في الاسلام ، فإن أبى أن يرجع إلى مواليه قطعت يده بالسرقة ثم قتل ، والمرتد إذا سرق بمنزله^(٢) . وقد نقل هذه الرواية كل من الكليني^(٣) والصدوق^(٤) والشيخ الطوسي^(٥) بأسانيد صحيحة .

ثانيتها - موثقة عمّار الساباطي عن الإمام الصادق عليه السلام قال : « سألته عن رجل أذن لعلامه في امرأة حرة فتزوّجها ، ثم إن العبد أبق من مواليه ، فجاءت امرأة العبد تطلب نفقتها من مولى العبد ؟ فقال [عليه السلام] : ليس لها على مولى العبد نفقة ، وقد بانت عصمتها منه ؛ لأن إباق العبد طلاق امرأته ، وهو بمنزلة المرتد عن الإسلام . قلت : فإن هو رجع إلى مولاه ، أترجع امرأته إليه ؟ قال [عليه السلام] : إن كان قد انقضت عدّتها منه ثم تزوّجت زوجاً غيره

فكون الإباق عملاً محرماً تكليفاً ممّا لا إشكال فيه نصّاً وفتوى ، بل هو من الكبائر على ما يستفاد من ألسنة النصوص والفتاوى .

□ إلا أنّ هناك رأياً أكثر تشدّداً في حكم الإباق حيث اعتبره بمنزلة الارتداد ، وقد صرّح به الصدوق في المقنع وابن سعيد الحلبي في الجامع للشرائع .

قال الأول : « والعبد إذا أبق من مواليه ثم سرق لم يقطع وهو آبق ؛ لأنه مرتد عن الإسلام ، ولكن يدعى إلى الرجوع إلى مواليه والدخول في الإسلام ، فإن أبى أن يرجع إلى مواليه قطعت يده بالسرقة ثم قتل ، والمرتد إذا سرق بمنزله^(١) .

وقال الثاني : « وإذا تزوّج العبد بإذن سيّده ثم أبق بعد الدخول فبمنزلة المرتد^(٢) .

ومستند هذه الفتوى روايتان معتبرتان :

إحداهما - صحيحة أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « إنّ العبد إذا أبق من

(١) وفي الكافي والنهذب : « لأنه مرتد » .

(٢) الوسائل ٢٨ : ٣٠٣ ، ب ٣٢ من حد السرقة ، ح ١ .

(٣) الكافي ٧ : ٢٥٩ ، ح ١٩ .

(٤) الفقيه ٣ : ١٤٧ ، ح ٣٥٤٢ .

(٥) التهذيب ١٠ : ١٤٢ ، ح ٥٦٢ .

(١) المقنع : ٤٤٩ . وفي نسخة : « ثم يقتل » .

(٢) الجامع للشرائع : ٤٤٩ .



فلا سبيل له عليها ، وإن كانت لم تزوّج فهي امرأته على النكاح الأول»^(١).

وقد رواها كل من الصدوق والشيخ الطوسي^(٢) بسند معتبر عن عمار عن الصادق عليه السلام ، وهو وإن كان فطحياً^(٣) - ولهذا ورد في كلمات بعض الأصحاب كالمحقق الحلي والعلامة وغيرهما رمية بالضعف - إلا أنه ثقة^(٤) ، فيكون الخبر معتبراً بناءً على أنّ الميزان في الحجّة هو الوثاقة .

إلا أنّ المشهور بل الأكثر لم يعملوا بالروايتين حيث لم يحكموا بترتيب أحكام المرتد على الآبق ، خصوصاً ما في الرواية الأولى من الحكم بوجوب قتله إن لم يرجع إلى مواليه . ولعلّ وضوح وارتكازية أنّ مجرد الإباق والهروب عن الموالي

لا يكون كفراً وارتداداً حقيقة هو الذي دعاهم إلى ترك العمل بالخبرين^(١) ، فهم يفصلون في بحث التدبير - مثلاً - بين الارتداد والإباق ، فيحكمون بالبطلان في الثاني دون الأول^(٢) . وسيأتي الحديث عن ذلك عند التعرّض للآثار المترتبة على الإباق .

ولعلّ المراد بالحديث خصوص إباق العبيد المأخوذین عادة بالأسر من الكفار والذميين ، فيكون إباقهم بمعنى رجوعهم إلى بلاد الكفر مرة أخرى ، فيكون أمارة وقرينة على ارتدادهم عن الاسلام ، أو خروجهم عن ذمّة الاسلام ، فيدعون للرجوع إلى مواليتهم والدخول في الاسلام ، كما هو التعبير في صحيحة أبي عبيدة ، وقد يؤيّد ما في المبسوط حيث إنّ الشيخ عبّر عن الإباق بالالحاق بدار الحرب^(٣).

ويترتب على كون الإباق حراماً أحكام كثيرة ، منها :

(١) انظر: الحقائق الناضرة ٢٤ : ٤١ - ٤٢.

(٢) جواهر الكلام ٣٤ : ٢٣٥ - ٢٣٧.

(٣) المبسوط ٦ : ١٧٣.

(١) الوسائل ٢٢ : ١٧٣ ، ب ٣٥ من أقسام الطلاق وأحكامه ، ح ١.

(٢) الفقيه ٣ : ٤٥٤ ، ح ٤٥٧١ . التهذيب ٨ : ٢٠٧ ، ح ٧٣١.

(٣) الفطحي: نسبة إلى الفطحية ، وهي فرقة من الشيعة تعتقد بإمامة عبد الله الأفطح - ابن الإمام الصادق عليه السلام - والظاهر أنّها انقرضت .

(٤) انظر: المعتمد ١ : ٦٠ و ٦٢ و ٦٧ و ٩٤ وغيرها . خلاصة الأقوال : ٣٨١ ، الرقم ١٥٣٣ .



١ - إتمام الصلاة والصوم في السفر، قال في المعتبر: «إنَّ الرخصة [= في التقصير للآبق] إعانة على السفر ورفق لتحصيل غرض السفر فالإذن له إعانة على المعصية» ^(١)، ونحوه قال العلامة ^(٢) وغيره .

٢ - عدم الترخيص للآبق في أكل الميتة عند الاضطرار إلى أكلها استناداً للآية الكريمة: «فمن اضطرَّ غير باغٍ ولا عادٍ فلا إثم عليه» ^(٣) حيث استثنت العادي، وقد فسره الفقهاء تبعاً لبعض الروايات بالعاصي قال في الدروس: «ولا يترخص الباغي وهو الخارج على الامام أو الذي ينبغي الميتة، ولا العادي وهو قاطع الطريق أو الذي يعدو شيعه ونقل الشيخ الطبرسي أنه باغي اللذة وعادي سدَّ الجوعة أو عادٍ بالمعصية، أو باغٍ في الإفراط وعادٍ في التقصير وعلى التفسير بالمعصية لا يباح للعاصي بسفره كطالب الصيد لهواً وبطراً وتابع الجائر والآبق» ^(٤).

وفي الخلاف: «المسافر في المعصية لا يجوز له أن يقصر مثل أن يخرج لقطع الطريق أو لسعاية بمسلم أو معاهد أو قاصداً لفجور أو عبد آبق من مولاه ... دليلنا: إجماع الفرقة فإنهم لا يختلفون في ذلك .. وأيضاً قوله تعالى: ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ إلى قوله: ﴿ فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم ﴾ ^(١) فحرّم أكل الميتة على كل حال إلا ما استثنى بشرط أن لا يكون متجانفاً لإثم وهذا متجانف لإثم، ومثله قوله تعالى: ﴿ فمن اضطر غير باغٍ ولا عادٍ ﴾ ^(٢) وهذا عادٍ فيجب أن لا يجوز له أكله . وروى الحسن بن محبوب عن أبي أيوب عن عمار بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: « من سافر قصر وأفطر إلا أن يكون رجلاً سفره في الصيد أو في معصية الله أو رسولاً لمن يعصي الله أو في طلب شحنة أو سعاية ضرر على قوم من المسلمين » ^(٣) « ^(٤) .

(١) المائدة: ٣.

(٢) البقرة: ١٧٣.

(٣) الكافي ٤: ١٢٩، ح ٣. الفقيه ٢: ٩٢، ح ٤٠٩. التهذيب

٤: ٢١٩، ح ٦٤٠.

(٤) الخلاف ١: ٥٨٧ - ٥٨٨، م ٣٤٩.

(١) المعتبر ٢: ٤٧٠.

(٢) نهاية الأحكام ٢: ١٨٠.

(٣) البقرة: ١٧٣.

(٤) الدروس ٣: ٢٤.



وإليك التفصيل :

أ - بقاء الآبق على ملك مولاه :

من الواضح المتفق عليه فقهيّاً أنّ الإباق لا يؤثّر على ملكية المولى لمملوكه الآبق - عبداً كان أو أمة - فهو باقٍ على ملك مولاه ؛ لأنّ الإباق ليس من أسباب زوال الملكية ، كما أنّ انفلات الصيد بعد إثبات يد الصائد عليه ليس من أسباب زوال ملكية الصائد ، وكذلك توخّش الدابة المملوكة .

قال الشيخ الطوسي : « إنّ ملكه [= السيّد] ثابت فيه [= الآبق] » ^(١) .

وقال المحقق النجفي : « المملوك لا يخرج عن الملك بذلك كالعبد الآبق والدابة الإنسانية إذا توخّشت » ^(٢) .

وروى محمّد بن مسلم قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مملوك لرجل أبق منه فأتى أرضاً فذكر لهم أنّه حرّ من رهط بني فلان ... ؟ فقال : أمّا العبد فعبده ... » ^(٣) .

٣ - وجوب رجوع الآبق إلى مواليه ؛ فإنّه إذا كان الإباق تمرّداً على المولى وحرماً فالاستمرار فيه استمرار في الحرام أيضاً ، فيجب إنهاؤه بالرجوع إلى مواليه ، كما هو مذكور في الفتاوى ويستفاد أيضاً من النصوص المشار إليها آنفاً .

رابعاً - الآثار المترتبة على الإباق :

تترتب على الإباق بعض الآثار تعرّض لها الفقهاء نذكرها تحت العناوين التالية :

١ - علاقة الآبق بمولاه حال الإباق .

٢ - حكم المعاملة على الآبق .

٣ - أثر عروض الإباق على العقود والايقاعات .

٤ - تأثير الإباق على عقوبة القطع في السرقة .

٥ - عقوبة الآبق .

٦ - ردّ الآبق وأخذ الجعل عليه .

وتفصيل ذلك :

١ - علاقة الآبق بمولاه حال الإباق :

ونبحث ذلك ضمن النقاط التالية :

أ - بقاء الآبق على ملك مولاه .

ب - وجوب نفقة الآبق على مولاه .

ج - ضمان ما يتلفه الآبق .

(١) المبسوط ١: ٢٤٣ .

(٢) جواهر الكلام ٣٦: ٢٠٤ .

(٣) الوسائل ٢١: ٢٢٤ - ٢٢٥ ، ب ١١ من الميوس

والندليس ، ح ٣ .



ويتفرّع على ذلك :

١- أنّه إذا حصل حال الإباق على مال فهو لمولاه إذا كان المولى يملك ذلك المال في فرض حصول العبد عليه قبل الإباق ، وكذلك إذا رزق ولداً حال الإباق .

قال الشيخ الطوسي : « وإذا أبق المدبّر بطل تدبيره ، فإن رزق في حال إباقه مالاً وأولاداً ثمّ مات ومات الذي دبّره كانوا رقاً لورثته ، وجميع ما خلفه من المال والولد لورثة الذي دبّره » (١) .

وقال ابن حمزة : « فإن أبق المدبّر بطل التدبير ، فإن رزق بعد الإباق مالاً وأولاداً كان الجميع لمولاه ، فإن مات المولى كان الجميع لورثته » (٢) .

ومثله عبارة الجامع للشرائع (٣) وغيره من كتب الفقه (٤) .

ويدلّ على ذلك بعض الروايات القادمة في بحث بطلان التدبير بالإباق .

٢- ضمان قيمة نفسه أو عمله وخدمته أو أرش الجناية عليه لمولاه (١) .

٣- صحّة تصرّفات مولاه فيه المتوقّفة على الملك كعقته أو أيّ عقد عليه لا يكون الإباق مانعاً عن صحته ، على ما سيأتي البحث فيه .

٤- وجوب إرجاعه إلى مولاه فيما لو حصل عليه شخص ؛ لأنّه ملكه ، فحكمه حكم سائر أموال المولى .

وجميع ما ذكر ثابت على القاعدة ، ومصرّح به في كلمات الأصحاب استطراداً في أبواب مختلفة ومتفق عليه فيما بينهم ، من قبيل ما ذكره في بحث الغنيمة (٢) من أنّ المشركين لا يملكون أموال المسلمين بالاستغنام أو بغيره كما لو أبق عبدٌ مسلم إلى دار الحرب فأخذه لم يملكوه بأخذه ، فلو ظفر بهم المسلمون وأقام أربابه البيّنة قبل قسمة الغنيمة ردّ عليهم بلا خلاف بينهم . وإن أقاموا البيّنة بعد القسمة ففيه قولان :

(١) النهاية: ٥٥٣.

(٢) الوسيلة: ٣٤٦.

(٣) الجامع للشرائع: ٤٠٨.

(٤) المذهب ٢: ٣٧٣. المختلف ٨: ٩٩. المسالك ١٠: ٣٩٩.

(١) جواهر الكلام ٤٣: ٣٥٤.

(٢) انظر: التذكرة ٩: ٢٥٩. التحرير ٢: ١٩٤. المنتهى ٢:



أموال المسلمين ، ففي كون العبد الآبق مملوكاً لمولاه ومحكوماً بحكم سائر ممالكه من حيث آثار الملكية لا خلاف بين فقهاءنا .

والمشهور في تلك المسألة ما ذهب إليه الشيخ في مبسوطه لا ما ذهب إليه في النهاية ، كما يظهر بمراجعة السرائر والشرائع والقواعد ^(١) وغيرها .

ومنشأ الخلاف المذكور اختلاف الروايات ، ولا إشكال في أن مقتضى القاعدة ما هو المشهور أيضاً ، وقد صرح الشيخ نفسه في الاستبصار بحمل الأخبار الدالة على إعطاء المالك قيمة ماله على التقية حيث قال : « والذي أعمل عليه أنه أحق بعين ماله على كل حال ، وهذه الأخبار كلها على ضرب من التقية . يدل على ذلك : ما رواه الحسن بن محبوب في كتاب المشيخة عن علي بن رباب عن طربال عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « سئل عن رجل كانت له جارية فأغار عليه المشركون فأخذوها منه ، ثم إن المسلمين

أحدهما - أنه يُردّ على أربابه ويردّ الإمام قيمة ذلك للمقاتلة من بيت المال ، وهذا ما اختاره الشيخ الطوسي في المبسوط - ووافقه عليه المشهور - قال : « ... فإن كان قبل القسمة أخذه سيده ، وإن كان بعد القسمة نظرت : فإن لم يكن في بيت المال مال أخذه سيده ونقضت القسمة واستؤنفت ، وإن كان في بيت المال مال دفع قيمته إلى من حصل في سهمه وردّ العبد على سيده ، والقسمة بحالها » ^(١) .

القول الثاني - أنه يكون للمقاتلة ويعطي الإمام قيمته لأربابه من بيت المال ، وهذا ما اختاره الشيخ الطوسي في النهاية حيث قال : « فأما العبيد فإنهم يقومون في سهام المقاتلة ، ويعطي الإمام مواليتهم أثمانهم من بيت المال ، وكذلك الحكم في أمتعتهم وأثاناتهم على السواء » ^(٢) .

ولا يخفى أن هذا الخلاف ليس في حكم الآبق ، بل في مطلق ما يغنمه المسلمون من الكفار ممّا هو راجع إلى

(١) المبسوط ٦: ١٧٣ .

(٢) النهاية : ٢٩٥ .

(١) السرائر ٢: ١١ ، الشرائع ١: ٣٢٦ ، القواعد ١: ٤٩٨ .



بعدُ غَزَوْهُمْ فَأَخَذُوهَا فِيمَا غَنِمُوا مِنْهُمْ ؟
فَقَالَ [عَلَيْهِ السَّلَامُ] : إِنْ كَانَتْ فِي الْغَنَائِمِ وَأَقَامَ
الْبَيْتَةَ أَنَّ الْمَشْرِكِينَ أَغَارُوا عَلَيْهِمْ فَأَخَذُوهَا
مِنْهُ رَدَّتْ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ اشْتَرَيْتَ
وَخَرَجْتَ مِنَ الْمَغْنَمِ فَأَصَابَهَا بَعْدُ رَدَّتْ
عَلَيْهِ بِرَمْتِهَا وَأَعْطِيَ الَّذِي اشْتَرَاهَا الثَّمَنَ
مِنَ الْمَغْنَمِ مِنْ جَمِيعِهِ ، قِيلَ لَهُ : فَإِنْ لَمْ
يَصِبْهَا حَتَّى تَفَرِّقَ النَّاسَ وَقَسَّمُوا جَمِيعَ
الْغَنَائِمِ فَأَصَابَهَا بَعْدُ ؟ قَالَ : يَأْخُذُهَا مَنْ
الَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ إِذَا أَقَامَ الْبَيْتَةَ ، وَيَرْجِعُ
الَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ عَلَى أَمِيرِ الْجَيْشِ
بِالْثَّمَنِ » ^(١).

وقال في التهذيب معلقاً على الأحاديث
المذكورة : « الَّذِي أُفْتِيَ بِهِ مَا تَضَمَّنَهُ
الْخَيْرَانِ الْأَوَّلَانِ مِنْ أَنَّهُ يُرَدُّ عَلَى الْمُسْلِمِ
مَالُهُ إِذَا قَامَتْ لَهُ الْبَيْتَةُ مَا لَمْ يَقْسَمْ ، وَمَتَى
قَسَّمَ لَمْ يَجِبْ رَدُّهُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالثَّمَنِ ، لَكِنْ
يُعْطَى قِيمَتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَإِنَّمَا كَانَ
كَذَلِكَ لِثَلَاثِ يَوْمَيْنِ إِلَى نَقْضِ الْقِسْمَةِ ، فَأَمَّا أَنْ
لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ وَلَا قِيمَتُهُ فَلَا يَجُوزُ بِحَالٍ ، لِأَنَّ
بَغْضَبِ الْكَافِرِ لَهُ لَمْ يَمْلِكْهُ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ
يَكُونَ فَيْئاً . وَيَجُوزُ أَيْضاً أَنْ نَقُولَ : يُرَدُّ

عليه على كلِّ حال ، ويرجع المشتري على
الإمام بثلث ذلك » ^(١) ، وتفصيل البحث
موكول إلى بحث الغنيمة .

ب - وجوب نفقة الأبى على مولاه :

لا خلاف في أَنَّ نفقة المملوك على
مولاه ، قال المحقق النجفي : « لا خلاف
في أَنَّهُ تَجِبُ النِّفْقَةُ عَلَى مَا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ
مِنْ رَقِيقٍ وَبِهَيْمَةٍ وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا
أَحْكَامُ تَخَصُّصٍ ، أَمَّا الْعَبْدُ وَالْأَمَةُ فَنَفَقَتُهُمَا
عَلَى مَوْلَاهُمَا إِجْمَاعاً بِقِسْمِهِ وَنُصُوصاً »
وبعد أن ذكر جملة من تلك النصوص كتاباً
وسَّنة قال : « إلى غير ذلك من النصوص
المعمول عليها بين الأصحاب من غير
خلاف يعرف فيه ، بل نفاه بعضهم من
علماء الإسلام فضلاً عن علماء الايمان ،
من غير فرق في المملوك بين الصغير
والكبير والصحيح والأعمى والمدبر وأمَّ
الولد والمنتفع به والمرهون والمستأجر
والكسوب وغيرهم ، رفع السيّد عنه وخلى
بينه وبين نفسه أو لا » ^(٢).

(١) التهذيب ٦ : ١٦٠ ، ذيل الحديث ٢٩٠ .

(٢) جواهر الكلام ٣١ : ٣٨٩ - ٣٩٠ .

(١) الاستبصار ٣ : ٥ - ٦ ، ذيل الحديث ١٠ وح ١١ وذيله .



وقال السيد الحكيم : « وأما المملوك الإنسان فتجب نفقته على مولاه ، وله أن يجعلها في كسبه مع الكفاية ، وإلا تَمِّمه المولى » ^(١).

ويمكن أن يراد بوجوب النفقة أحد معنيين :

الأول - أنه ملكه ، فتكون نفقته من كيسه إذا لم يتبرّع بها متبرّع أو لم يصرف عليه من بيت المال ؛ ولذا فإنّ كلّ ما يبذل عليه لحفظ حياته من النفقات اللازمة يرجع فيها على مالكه .

الثاني - أنه من جملة عياله اللّازمين له ، فيجب على المولى الانفاق عليه وعلى من يعول به كزوجته وأولاده إذا كان زواجه بأذن المولى من دون اشتراط أن يكون نفقتها على الغير أو من كسبه . ويندرج ضمن النفقة الواجبة دفع الزكاة عنه إذا أهلّ هلال شوال وهو في ملكه وعيلولته .

وحيث إنّ الإباق لا يرفع الملك فيفتح البحث عن ثبوت نفقة الآبق على مولاه بكلا المعنيين .

أما المعنى الأول : فقد صرّح الفقهاء بالرجوع على المالك فيما ينفق على الآبق أو أيّ حيوان ضالّ يجوز للمكلف أو يجب عليه أخذه وحفظه ولو لصاحبه .

قال المفيد في المقنعة : « وينبغي لمن وجد عبداً أبقاً أو بعيراً شاردّاً وغير ذلك من الحيوان أن يرفع خبره إلى سلطان الإسلام ليطلق النفقة عليه من بيت المال ، فإن لم يوجد سلطان عادل أنفق عليه الواجد له من ماله ، فإذا حضر صاحبه استرجع منه النفقة عليه وسلّمه إليه » ^(١).

وقال الشيخ في النهاية : « ومن وجد شيئاً ممّا يحتاج إلى النفقة عليه فسيبيله أن يرفع خبره إلى السلطان لينفق عليه من بيت المال ، فإن لم يجد وأنفق هو عليه كان له الرجوع على صاحبه بما أنفقه عليه » ^(٢).

وقال ابن حمزة في الوسيلة : « والصغير من المملوك في حكم اللقطة ، والمراهق رفع خبره إلى الحاكم لينفق عليه ، فإن لم

(١) المقنعة : ٦٤٩.

(٢) النهاية : ٣٢٤.

(١) منهاج الصالحين (الحكيم) ٢ : ٣٠٥ ، ٢٠٢.



يجد وكان ذا كسب كانت نفقته في كسبه ، فإن لم يكن أنفق عليه ورجع به على صاحبه إذا ظهر»^(١).

وخالف في ذلك ابن إدريس فذكر - بعد نقل عبارة النهاية - : «والذي ينبغي تحصيله في ذلك أنه إن كان انتفع بذلك قبل التعريف والحول فيجب عليه أجرة ذلك ، وإن كان انتفع بلبنه فيجب عليه ردّ مثله ، والذي أنفقه عليه يذهب ضياعاً ؛ لأنه بغير إذن من صاحبه ، والأصل براءة الذمة ، وإن كان بعد التعريف والحول فإنه لا يجب عليه أجرة ولا ردّ شيء من الألبان والأصواف ؛ لأنه ماله»^(٢).

وهذا الخلاف انعكس في كلمات الأصحاب ك رأي لابن إدريس أو قول في المسألة كما يظهر من مراجعة الشرائع^(٣) والدروس^(٤) وغيرهما من كتب الأصحاب .

كما أنه اختلفت عباراتهم في تعليل

ذلك ، فمنهم من جعل الوجه في عدم الرجوع وجوب الحفظ على الملتقط شرعاً فتكون نفقته عليه ؛ لأنّ الفرض لا يتم إلا به ، كما في الشرائع حيث قال المحقق : «إذا لم يجد الآخذ سلطاناً ينفق على الضالة أنفق من نفسه ورجع به ، وقيل : لا يرجع ؛ لأنّ عليه الحفظ ، وهو لا يتم إلا بالإنفاق . والوجه الرجوع دفعاً لتوجّه الضرر بالالتقاط»^(١).

ومنهم من علّل ذلك بل فسر مراد السرائر بالتبرّع كما في الدروس حيث قال الشهيد : «فإن تعذر أنفق الملتقط ورجع مع نيّته ، ومنع ابن إدريس من الرجوع لتبرّعه ، وهو بعيد لوجوبه»^(٢).

وعبارة السرائر ظاهرة في المنع عن الرجوع ؛ لكونه قبل التعريف حولاً بدون إذن المالك ورضاء أو أمره ، فيكون كالغاصب ، وبعده يكون ملكاً له .

إلا أنّ هذا التعليل - على تقدير تسليمه - غير جارٍ في الآبق ، فإنه

(١) الوسيلة: ٢٧٧.

(٢) السرائر ٢: ١١٠.

(٣) الشرائع ٣: ٢٩٠.

(٤) الدروس ٣: ٧٤.

(١) الشرائع ٣: ٢٩٠.

(٢) الدروس ٣: ٧٤.



ليس لقطة ؛ لأَنَّها - على ما هو مقرر في محله - متقومة بالضياع والالتقاط ، بل وأن يكون المملوك غير ممتنع وفي معرض الهلكة والتلف ، وكل ذلك غير موجود في الآبق .

كما أنَّ وجوب الحفاظ والحضانة غير ثابت بالنسبة إلى الآبق ، وإنَّما يجوز أو يستحبُّ أخذه للردِّ إلى مالكه على ما سيأتي بحثه . ويكون الأخذ والردُّ إحساناً إلى مالكه أو برضاه وإذنه ولو بالفحوى .

ولو فرض وجوب حفظ نفس الآبق على الآخذ - ولو في بعض الصور - فالوجوب التكليفي لا يساوق المجانية في الإنفاق ما لم يقصد التبرُّع . كما أنَّ وجوب الانفاق عليه تبرُّعاً من بيت المال بمعونة المسلمين محل إشكال وبحث بين الأعلام . وتفصيل ذلك في مصطلح : (لقطة) .

وقد علّق المحقّق النجفي على عبارة السرائر بقوله : « ولم أجد من وافقه على ذلك ، بل فيه ما لا يخفى من محالّ النظر ، خصوصاً الحكم بكونه ماله بعد التعريف والحوال ، مع أنَّ المعلوم عدم دخوله في

ملكه قهراً ... بل وكذا قوله : يذهب ضياعاً ... إلى آخره ؛ ضرورة منافاته لقاعدة الضرر والضرار وقاعدة الاحسان ... والوجوب مسلّم لكنّه مجاناً ممنوع ، بل لعلّ الإذن المستفادة من أمر المالك الحقيقي بالحفظ أولى منها في الوديعة ونحوها ممّا صرّحوا بوجوب الرجوع مع نيّته أو مع عدم نيّة التبرُّع . كلّ ذلك مضافاً إلى النصوص المتقدّمة في اللقيط التي منها يستفاد الحكم في المقام ، فلاحظ وتأمل » ^(١) .

وأما المعنى الثاني لوجوب النفقة على الآبق : فقد دلّ على أصل كون المملوك من العيال الذين تجب نفقتهم على المولى جملة من الروايات :

منها - صحيح عبد الرحمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « خمسة لا يعطون من الزكاة شيئاً : الأب والأم والولد والمملوك والمرأة ؛ وذلك أنّهم عياله لازمون له » ^(٢) .

(١) جواهر الكلام ٣٨ : ٢٦٤ .

(٢) الوسائل ٩ : ٢٤٠ - ٢٤١ ، ب ١٣ من المستحقّين للزكاة ،



ومنها - خبر عبد الله بن الصلت عن عدة من أصحابنا يرفعونه إلى أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « خمسة لا يعطون من الزكاة : الولد والوالدان والمرأة والمملوك ؛ لأنه يجبر على النفقة عليهم » ^(١).

ومنها - النبوي المعروف : « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف » ^(٢).

هذا ، مضافاً إلى كون الحكم المذكور مسلماً فقهياً ، وقد نفى بعضهم الخلاف فيه عن علماء الإسلام ، كما في الجواهر ^(٣).

وقد صرح جملة من الفقهاء بأن العبد الآبق تجب نفقته ونفقة من يعول به أيضاً على مولاه كسائر مماليكه على ما سيأتي عن العلامة وغيره ، بل جاء التصريح بذلك فيمن تجب نفقتهم على المزكي ، فلا يجوز إعطاء زكاته لهم ، قال السيد اليزدي : « كالأبوين وإن علوا ... والزوجة

الدائمة ... والمملوك سواء كان آبقاً أو مطيعاً » ^(١). ومثله قال السيد الاصفهاني ^(٢).

إلا أنه مع ذلك وقع الاختلاف بحسب ظاهر الفتاوى في موضعين :

الأول - في وجوب نفقة زوجة الآبق على مولاه .

الثاني - في وجوب دفع الزكاة عنه إذا أهل عليه هلال شوال وهو آبق .

ولكن التأمل في كلماتهم يعطي أن الخلاف ليس راجعاً إلى كون العبد الآبق واجب النفقة على مولاه على حد سائر مماليكه ، وإنما الخلاف بالدقة في ارتفاع موضوع النفقة ومقتضيها بارتفاع الزوجية وحصول البينة بالإباق ، فلم تعد زوجته لتجب نفقتها على مولاه في الموضع الأول ، وعدم صدق العيولة مع الإباق في الموضع الثاني ، والزكاة إنما تجب عمن يعول به المكلف لا مطلق من تجب نفقته

(١) الوسائل ٩ : ٢٤١ ، ب ١٣ من المستحقين للزكاة ، ح ٤ .

(٢) السنن الكبرى ٨ : ٦ . كنز العمال ٩ : ٧٧ ، ح ٢٥٠٤٧ و

٧٨ : ٢٥٠٤٨ .

(٣) جواهر الكلام ٣١ : ٣٨٩ .

(١) العروة الوثقى ٢ : ٣٢٠ م . ٩ .

(٢) وسيلة النجاة ١ : ٣٢٨ .



عليه ولو لم يكن مَنَّ يعول به فعلاً
لإباقه^(١).

للشرايع: (٤٨٩): «فإن كان الزوج عبداً فأبق لم يكن على مولاة نفقة».

وقال العلامة في التحرير (٣: ٥١٨): «إذا تزوج العبد بإذن مولاة فالنفقة على المولى، فإن أبق المملوك قال الشيخ: سقطت النفقة وبانت من الزوج وعليها العدة منه، فإن عاد قبل خروج العدة فهو أمسك بها، وإن خرجت العدة قبل عوده انقطعت العصمة. وليس بجيد، بل النفقة ثابتة، وكذا الزوجية».

وقال في المختلف - بعد أن نقل كلام الشيخ - (٧: ٢٩١ - ٢٩٢، م ٢٠٥): «وبه قال ابن حمزة، إلا أنه قال: إذا تزوج عبد بأمة غيره بإذن السيد ثم أبق العبد... وساق الكلام»، ثم نقل كلام ابن إدريس المتقدم، ثم قال: «احتج الشيخ رحمه الله بما رواه عمار الساباطي عن الصادق عليه السلام... ولأنه لما كان الارتداد - وهو الخروج عن طاعة الله تعالى الواجبة على المكلف - موجباً لفسخ النكاح، فكذا الإباق الذي هو خروج عن طاعة المولى الواجبة على العبد يجب أن يكون موجباً لفسخ النكاح. والجواب: الطعن في السند؛ فإنّ عماراً طحفي لا يعول على ما يستفرد به، ونسنع المساواة في الحكم بين الارتداد والإباق، وظاهر عدمه؛ فإنّ الأول موجب للقتل بخلاف الثاني».

وقال الشهيد الثاني في المسالك (٧: ٤٠٠) - بعد أن نقل قول الشيخ وابن حمزة والاحتجاج المتقدم والاشكال عليه - قال: «والحق بقاء الزوجية ووجوب النفقة على مولاة؛ لعدم دليل صالح يخرجهما عن الأصل».

وقال السيد العاملي (نهاية المرام ١: ١٩٩):

(١) وإليك جملة من كلماتهم في الموضع الأول - أي فيما يتعلق بنفقة زوجة الأب -:

قال ابن الجنيّد (نقله عنه في المختلف ٧: ٣٢٣، م ٢٣٢): «إذا أذن السيد لعبده في التزويج فتزوج حرة أو كاتبة أو أمة مسلمة فعليه نفقاتهنّ كلّهن كنفقة المعسر لا أكثر... ولو أبق العبد لم يكن على السيد نفقة المرأة».

وقال الشيخ (النهاية: ٤٩٨): «وإذا أذن الرجل لعبده في التزويج فتزوج ثم أبق لم يكن لها على مولاة نفقة».

وقال ابن البرّاج (المهذب ٢: ٢٤٩): «وإذا كان لإنسان عبد فأذن له في التزويج فتزوج ثم أبق بعد ذلك لم يكن لزوجته على سيده نفقة وكان عليها العدة منه».

وقال ابن حمزة (الوسيلة: ٣٠٧): «إذا تزوج عبد بأمة غير سيده ورضي سيدهما ثم أبق العبد بعد الدخول، بانت منه ولزمها العدة، فإن رجع قبل انقضائها كان أمسك بها، وإن رجع بعد انقضاء العدة لم يكن له عليها سبيل، ولا يلزم سيده النفقة».

والظاهر أنّ مستند هذه الفتوى رواية عمار المتقدمة. وقال ابن إدريس (السرائر ٢: ٦٤١): «والذي يقتضيه الأدلة أنّ النفقة ثابتة على السيد وأنها لا تبين من الزوج، والزوجية بينهما باقية لأنها الأصل، والبينونة تحتاج إلى دليل قاطع من طلاق الزوج أو موته أو بيع سيده له وفسخ المشتري أو لمان أو ارتداد، وليس الإباق واحداً من ذلك».

وقال ابن سعيد - في بحث نفقة الزوجة - (الجامع



⇒ «والمعتمد بقاء الزوجية إلى أن تقع البيئونة بطلاق أو غيره؛ لأن هذه الرواية لا تبلغ حجة في إثبات هذا الحكم».

وقال السبزواري (الكفاية: ١٦٨، ص ٣٣) - بعد ذكر قول الشيخ وابن حمزة - «والعمل بمضمون الرواية متجه حيث يعمل بالأخبار الموثقة، والمشهور بقاء الزوجية ووجوب النفقة على المولى».

وقال الفاضل الاصفهاني (كشف اللثام ٧: ٢٦٠) - بعد ذكر قول الشيخ وابن حمزة والاستدلال عليه ومناقشته - «فالأقوى وفاقاً لابن إدريس والمصنف والمحقق العلم، ويدل عليه الأصل والاحتياط».

وقال المحدث البحراني بعد نقل القولين (الحدائق ٤٢: ٢٤) «أقول: والحكم في هذا المقام لا يخلو من شوب الإشكال؛ لخروج هذه الرواية على خلاف القواعد المقررة والضوابط المعتمدة المستفادة من الأخبار المتكاثرة وإمكان تخصيص تلك القواعد بهذا الخبر والعمل بمضمونه في هذا الفرد، كما تقدم نظائر ذلك في مواضع عديدة، والله العالم».

وقال السيد علي الطباطبائي (الرياض ٦: ٥٣٢ - ٥٣٣) - بعد ذكر الرواية - «وليس في هذه الرواية ضعف بالمعنى المصطلح؛ لو شاق عمار وإن كان فطحياً، مضافاً إلى أن قبله من أجمع العصابة على تصحيح ما يصح عنه، ولعله لذا عمل به جماعة كالصديق والشيخ في النهاية وابن حمزة إلا أنه خص الحكم بتزويج العبد أمة غير سيده، والرواية مطلقة، خلافاً للأكثر، بل كاد أن يكون إجماعاً، وهو الأظهر؛ للأصل، وظاهر عموم ما دل على اعتبار الطلاق في تحقق الفراق. ولاعتضادهما بالشهرة لا تقاومهما

الموثقة المزبورة وإن كانت بحسب السند معتبرة، مع إمكان تطرق القدرح إليه من جهته من حيث ابتناء اعتباره بالأمرين على حصول المظنة منهما بصديق الرواية ومع اشتهاار الخلاف ترتفع المظنة. أما عن الأول: فلأن الظن الحاصل من توثيقه أضعف هنا من الظن الحاصل من شهره خلافه. وأما عن الثاني: فلابتناء حصول المظنة منه على الاجماع، وهو منفي مع شهره خلافه. فإذا الأجود بقاء الزوجية إلى وقوع البيئونة بطلاق ونحوه من الأمور المسلمة».

وقال المحقق النجفي (جواهر الكلام ٣٠: ٩٢): «ولكن مع ذلك في العمل بها تردد ليس مستنده ضعف السند؛ إذ هو من الصحيح أو الموثق وكل منهما عندنا حجة، بل لقصوره عن معارضة ما دل على بقاء النكاح من الأصل، وعموم حصر ناسخه في غيره وشذوذ الخبر المزبور، ضرورة قصر الحكم في عبارة ابن حمزة على أمة غير السيد، مع أن مورد الرواية الحرّة، واعتبار عدم التزويج في رواية الفقيه في البقاء على النكاح، وفي التهذيب ذلك مع عدم انقضاء العدة واعتبار التزويج في البيئونة عنه في كل منهما، ولم يعتبر بشيء من ذلك الشيخ وابن حمزة، على أنه ظاهر في سقوط النفقة في الارتداد، وهو مخالف لما سمعته سابقاً ومختص بالحرّة، ولم يستقص فيه تمام أحكام ذلك من رجوع العبد بنفسه وإرجاعه وإباق الأمة التي تزوجها الحر، وإباق العبد والأمة وغير ذلك من الأحكام الكثيرة، وأتحد الخبر المزبور في الحكم المذكور. وبذلك كله يضعف الظن به، بل يختص الظن بغيره. ومنه يعلم أن الأقوى العلم، والله العالم».



ويُتَّضح من كلماتهم في الموضع الأول - أي فيما يتعلّق بنفقة زوجة الآبق - أنّ الاختلاف في ثبوتها على المولى وعدمه ليس من ناحية كون الإباق رافعاً لوجوب النفقة على العبد الآبق، بل من جهة ما دلّ على انقطاع الزوجية وحصول البينونة بالإباق، فلا موضوع لوجوب الإنفاق عليها.

فالقائل بوجوب الإنفاق على زوجة الآبق يرى بقاء الزوجية ولم يعمل برواية عتار، والقائل بعدم وجوبها عمل بها وحكم بحصول البينونة كما في زوجة المرتد.

فليس الاختلاف المذكور في صميم هذه الجهة، بل راجع بحسب الحقيقة إلى جهة قادمة من أحكام الإباق. هذا كلّهُ بالنسبة إلى الموضع الأول.

وأما الموضع الثاني - وهو وجوب دفع زكاة الفطرة عن العبد الآبق - فكلمات الفقهاء فيه مختلفة من جهة الاختلاف في مبنى زكاة الفطرة وأنّه هل تجب عن المملوك مطلقاً أو أنّه يدور مدار وجوب

النفقة أو أنّه يدور مدار فعلية الإعالة والإنفاق عليه؟

فتكون الأقوال حينئذٍ ثلاثة، وكلّها ترجع إلى تحديد موضوع من تجب فطرته، لا وجوب النفقة على الآبق^(١).

(١) وإليك جملة من كلماتهم في الموضع الثاني - وهو وجوب دفع زكاة الفطرة عن العبد الآبق -:

قال الشيخ الطوسي (المبسوط ١: ٢٤٣): «إن آبق عبده فأهل سؤال لم تسقط فطرته عنه؛ لأنّ ملكه ثابت فيه، ويجب عليه أن يخرج الزكاة عن عبيده، وهذا منهم».

وقال محمد بن إدريس (السرائر ١: ٤٦٥): «ويلزمه أن يخرجها [= زكاة الفطرة] عنه وعن جميع من يعول ممّن تجب عليه نفقته أو من يتطوّع بها عليه من صغير وكبير، حرّ وعبد، ذكر وأنثى، ملّي أو كتابي، ويجب عليه إخراج الفطرة عن عبده سواء كان آبقاً أو غير آبق، مفصّوياً أو غير مفصّوب».

وقال المحقق الحلّي (المعتبر ٢: ٥٩٨): «الرابع: تجب الفطرة عن العبد الغائب الذي يعلم حياته والآبق والمرهون والمفصّوب. وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم».

وقال أبو حنيفة: لا تلزمه زكاته؛ لسقوط نفقته كما تسقط عن الناشز.

لنا: أنّ الفطرة تجب على من يجب أن يعوله. وبالزق تلزم العيولة، فتجب الفطرة».

وقال في السرائر (١: ١٧٢): «الثانية: الزوجة والمملوك تجب الزكاة عنهما ولو لم يكونا في عياله إذا لم يُعلّهما غيره، وقيل: لا تجب إلا مع



⇒ العيلولة، وفيه ترددٌ.

وقال ابن سمي (الجامع للشرائع: ١٤٠): «وإذا نشزت زوجته وخرجت عن عياله أو أبى عبده قبل هلال الشهر فلا فطرة عليه لهما».

وقال العلامة (التحرير ١: ٤٢٢ - ٤٢٣): «يجب على المولى الإخراج عن عبده وإن كان غائباً أو أبقاً أو مرهوناً أو مفصوياً سواء رجا عوده أو لا وسواء كان مطلقاً أو محبوساً كالأسير مع علم حياته.

ولو لم يعلم حياته قال الشيخ: لا يلزمه الفطرة عنه، وأوجبها ابن إدريس.

وعندي في ذلك نظر».

وقال في القواعد (١: ٣٥٩): «لا يسقط وجوب النفقة بالإباق، فتجب الفطرة، وكذا المرهون والمفصوب والضال وإن انقطع خبره ما لم يغلب ظن الموت».

وقال فسي المتهى (١: ٥٣٤، س ١٢): «مسألة: ويجب عليه أن يخرج عن عبده، وقد أجمع أهل العلم كافة على وجوب إخراج الفطرة عن العبد الحاضرين غير المكاتبين والمفصوبين والآبقين وعبيد التجارة صغاراً كانوا أو كباراً: لأن نفقته واجبة على المولى، فيندرج تحت العموم بإيجاب الفطرة عن كل من يعوله.

وقد روى الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل من ضمنت إلى عيالك من حر أو مملوك فعليك أن تؤدّي الفطرة عنه» (الوسائل ٩: ٣٢٩، ب ٥ من زكاة الفطرة، ح ٨).

ثم قال: «فروع: الأول: العبد الغائب يجب على المولى فطرته إن علم حياته، وكذا الآبق والمرهون والمفصوب، ذهب إليه علماؤنا.

وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر العلماء.

وقال الزهري: يجب عليه فطرته إذا علم مكانه.

وقال الأوزاعي: إن كان في بلاد الإسلام.

وقال مالك: إن كانت غيبته قريبة.

ولم يوجب أبو حنيفة والثوري وعطاء زكاة الفطرة عن الآبق (المغني لابن قدامة ٢: ٦٧٤)

لنا: إن النفقة واجبة عليه بالرقية، فيجب الزكاة؛ لثبوت المقتضي، والمعارض لا يصلح للمانعة؛ لعدم خروج الرقية.

وكذا من رد الآبق وجبت على المولى نفقته، فالنفقة لازمة.

احتج المخالف بسقوط النفقة كما يسقط عن الناشزة. والجواب: المنع من سقوط النفقة، والاكسفاء بغير المالك لا يسقط النفقة كما لو اكتفى بكسبه، ولهذا أوجبنا على المالك رد نفقة صاحب الجمالة مع الجمالة».

ولكن ذكر في تلخيص المرام (٤٨): «والمفصوب والآبق والصغيرة والناشر والغائب المجهول حياته يخرج عنهم على رأي».

وقال الشهيد الأول (الدروس ١: ٢٤٩): «ولو أبى العبد فالوجوب باق ما لم يعلم موته أو يعلمه مكلف بالفطرة».

وقال المحقق الأردبيلي (مجمع الفائدة والبرهان ٤: ٢٤٣): «والظاهر أن الضابط هو العيلولة إلا أنه نقل الإجماع في المتهى على وجوب الفطرة عن العبد الآبق والمرهون والمفصوب وجميع الغيابة مع علم الحياة، فاكتمى بأصل وجوب النفقة والعيلولة من دون اشتراط الفعلية فأنزل، فإنه يشكل الخروج عنه؛



⇒ إذ هو محل التأمل، والتدبّر إلى الزوجة التي تجب نفقتها وكذا خادمتها والآباء والأولاد مع عدم العيلولة بالفعل مشكل، والأصل وعدم شمول الأدلة يقتضي العدم، فتأمل واحتط.

وقال السيد العاملي (المدارك ٥: ٣٢٣) - بعد أن نقل كلام المنتهى والمعتبر المتقدمين - قال: «يستفاد منه وجوب الفطرة عن المملوك وإن لم يكن في عيلولة المولى؛ للزوم النفقة».

وهو غير جيّد؛ لأنّ مقتضى الروايات أنّ الفطرة تابعة للعيلولة نفسها لا لوجوبها، ومقتضى العبارة تحقّق الخلاف في ذلك.

وقال المحقق السبزواري (الذخيرة: ٤٧٣، ص ٣٧) - بعد ذكر كلام المنتهى -: «وقيل: لا يجب الفطرة إلّا مع العيلولة، وهو متّجه؛ لما ذكرنا مراراً».

وقال المحدّث البحراني (الحدائق ١٢: ٢٦٩) - بعد ذكر كلام المعتبر -: «وأنت خبير بأنّ الظاهر من النصوص المتقدمة - كما أشرنا إليه آنفاً - هو حصول العيلولة بالفعل لا بمجرّد وجوب العيلولة، وإلى ذلك مال السيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة، وهو الحقّ الحقيق بالاتباع. وينبغي أن يعلم أنّه لو عال الزوجة أو المملوك غير الزوج والسيد تعلّقت الزكاة به وسقطت عنهما بغير إشكال ولا خلاف».

وفي مستند الشيعة (٩: ٤٠١): «لو كان الغائب غير متفق عليه منه كالعبد الأبيّ أو المفصوب لم تجب فطرته على المختار».

وقال المحقق النجفي (جواهر الكلام ١٥: ٥٠٢ - ٥٠٣): «وتفصيل الحال أنّه لا خلاف ولا إشكال في

وجوب إخراج الفطرة عنهما مع العيلولة وجبت النفقة أو لم تجب... كما أنّه لا ينبغي الإشكال في عدم وجوب الفطرة مع عدم لزوم الإنفاق لنشوز ونحوه وعدم العيلولة... أمّا لو وجبت النفقة ولكن لم يعملها عصياً فظاهر بعض وصريح آخر الوجوب، بل قد عرفت نسبه إلى الأكثر. بل ربّما نسب إلى المشهور؛ لكونها عيالاً شرعاً حينئذ.

لكن للمناقشة فيه مجال إن لم يثبت الإجماع عليه؛ ضرورة انصراف غيره من نحو قولهم: «يعول» و «يمون» و «العيال» ونحو ذلك... ودعوى شمولها للشرعية واضحة المنع بعد أن لم تكن لها حقيقة شرعية».

وقال السيد اليزدي (العروة الوثقى ٢: ٣٥٦، م ٣): «تجب الفطرة... وكذا المملوك وإن لم تجب نفقته عليه، وأمّا مع عدم العيلولة فالأقوى عدم الوجوب عليه وإن كانوا من واجبي النفقة عليه، وإن كان الأحوط الإخراج خصوصاً مع وجوب نفقتهم عليه».

وقال السيّد محسن الحكيم (منهاج الصالحين، الحكيم ١: ٤٤٥، م ٦): «إذا ولد له قبل الغروب أو ملك مملوكاً أو تزوّج امرأة فإن كانوا عيالاً وجبت عليه فطرتهم، وإلّا فعلى من عال بهم».

وإذا لم يعمل بهم أحد وجبت فطرة الزوجة على نفسها إذا جمعت الشرائط ولم تجب على المولود والمملوك».

وقال السيد الإمام الخميني (تحرير الوسيلة ١: ٣١٧، م ٦): «الظاهر أنّ المدار في العيال هو فعلية العيلولة لا على وجوب النفقة، وإن كان الأحوط مراعاة أحد الأمرين...».



وهكذا يتضح أنَّ الاختلاف بين الفقهاء في وجوب دفع زكاة الفطرة عن الآبق لا يرجع بحسب الحقيقة إلى النزاع في الآبق وكونه واجب النفقة على مولاه أو لا ؛ فإنه متسالم عليه ، وإنَّما البحث والنزاع بينهم فيما هو ملاك وجوب دفع الفطرة عن المملوك كما عرفت ، ويأتي تفصيله في : زكاة الفطرة .

٢ - حكم المعاملة على الآبق :

المراد بالمعاملة هنا المعنى الأعم ، أي ما يشمل العقود والايقاعات .

وبما أنَّه قد ثبت فيما تقدّم بقاء الآبق على ملك مولاه ، وأنَّه يجوز له التصرف فيه كسائر أملاكه ، فإنه يقع البحث حينئذٍ عن صحة بعض تصرّفات المولى فيه بعقد أو إيقاع لا من ناحية حق المالك ، بل من ناحية مدى تأثير الإباق على صحة تلك التصرفات والآثار المترتبة بسببه عليها . ومن هنا نورد البحث ضمن العناوين التالية :

أ - بيع الآبق .

ب - سائر المعاوضات على الآبق .

ج - سائر العقود والايقاعات على الآبق .

د - جعل الآبق صداقاً في النكاح .

هـ - عتق الآبق في الكفارة .

وإليك التفصيل :

أ - بيع الآبق :

المشهور بين فقهاءنا بطلان بيع الآبق

كما أنَّه حصل بين المتأخرين خلاف آخر في جواز دفع الزكاة للآبق وعدمه لكونه مملوكاً أو واجب النفقة وإن لم يتمكن المولى بالفعل من الإنفاق عليه لعصيانه وإيقاعه ؛ فإنه قادر على الرجوع والطاعة ، وكذلك وقع البحث عن جواز دفع الزكاة له للتوسعة زائداً على قوته ونفقته الواجبة على مولاه أو دفعها له من غير سهم الفقراء ، وكل ذلك راجع إلى مباحث الزكاة وملاكاتها ، فليراجع هناك .

ج - ضمان ما يتلفه الآبق :

يتضح من خلال ما تقدّم - من أنَّ الإباق لا يوجب زوال الملكية - أنَّ ما يتلفه العبد الآبق أو يجنيه حال الإباق حكمه حكم ما يتلفه أو يجنيه قبل الإباق ؛ لأنَّه لا يزال عبداً مملوكاً لسيده ، فكما تكون الجنائية



منفرداً وصحته مع الضميمة ، ومن هنا وقع البحث بينهم عن بيعه منفرداً تارة ومع الضميمة أخرى .

والمستظهر من كلمات أكثرهم أنّ الإباق بعنوانه ليس مانعاً عن صحة البيع أو المعاوضة عليه ، وإنّما المانع ما قد يستلزمه الإباق من فقدان بعض شروط الصحة من انتفاء الجهالة والغرر أو القدرة على التسليم أو القبض والاقباض . ومن هنا جعل بعضهم البحث عن بيع الآبق من تطبيقات تلك الشروط .

إلا أنّ هناك اتجاهاً آخر ذهب إليه بعض الفقهاء ^(١) ، وهو القول بصحة بيع الآبق ولو منفرداً على القاعدة ، وإنّما المانع عن بيعه منفرداً ما دلّت عليه بعض النصوص ، فيكون عدمه شرطاً تعدياً في البيع أو مطلقاً للمعاوضة . والمشهور بين فقهاءنا بطلان بيعه منفرداً وصحته مع الضميمة في الجملة ^(٢) ، بل ادعي عليه الاجماع في كلمات بعض الأصحاب ^(٣) .

(١) انظر: جواهر الكلام ٢٢: ٣٩٥ .

(٢) التذكرة ١٠: ٤٨ . مفتاح الكرامة ٤: ٢٢٣ .

(٣) الخلاف ٣: ١٦٨ م ، ٢٧٤ . الغنية ٢١١ - ٢١٢ . الرياض

٨٨: ٥ مفتاح الكرامة ٤: ٢٢٣ . جواهر الكلام ٢٢: ٣٩٣ .

ولا ينبغي الاشكال في صحة بيعه ولو منفرداً إذا عرف حياته وكان المالك قادراً على تسليمه للمشتري ؛ لأنّ مثل هذا البيع يجمع تمام شروط صحة البيع من عدم الغرر والقدرة على التسليم وغير ذلك ، كما أنّ هذا الفرض يكون خارجاً عن مدلول النصوص المانعة عن بيع الآبق - كما سيأتي - ومن هنا يكون أيضاً خارجاً عن كلام الفقهاء ، وإنّما محل البحث عندهم ما إذا كان بحيث لا يقدر المالك على تسليمه للمشتري .

وقيّد الحكم بالبطلان منفرداً في كلمات بعضهم بما إذا لم يتمكن المشتري منه أو لم يضمنه له البائع أو لم يكن في يد المشتري أو لم ينعق عليه - على اختلاف في التعبير عن القيد - بينما أطلق الحكم بالبطلان في كلمات آخرين .

كما قيّد بعض المعاصرين الحكم بالصحة مع الضميمة بصورة رجاء الوجدان ، أمّا في صورة اليأس فلا يصح مطلقاً ^(١) .

(١) مصباح الفقاهة ٥: ٣٠٨ - ٣٠٩ .



والمستظهر من كلمات الأصحاب وفتاواهم إلى زمان العلامة الحلي رحمته الله (١):

وقال في الخلاف (٣: ١٦٨، م ٢٧٤): «لا يجوز بيع العبد الأبق منفرداً، ويجوز بيعه مع سلعة أخرى. وقال الفقهاء بأسرهم: لا يجوز بيعه، ولم يفضلوا. وحكي عن ابن عمر أنه أجازه. وعن محمد بن سيرين أنه قال: إن لم يعلم موضعه لم يجز، وإن علم موضعه جاز. دليلنا على منع بيعه منفرداً: إجماع الفرقة، ولأنه لا يقدر على تسليمه، ولأنه بيع الغرر، فأما جوازه مع السلعة الأخرى فإجماع الفرقة ودلالة الأصل، والمنع يحتاج إلى دليل».

وقال ابن حمزة (الوسيلة: ٢٤٥ - ٢٤٦): «ولا يصح بيع ما فيه غرر إلا إذا ضمَّ معه غيره ممَّا لا يَكُن فيه غرر».

ثم ذكر أنواع الغرر في البيوع، وقال: «وبيع العبد أبقاً... ويجوز بيع العبد الأبق وبيع المجر (بيع المجر: هو شراء ما في بطن الناقة) وبيع البهيض في جوف البانض مع غيره وكذلك بيع الصوف والشعر والوبر على ظهر الحيوان مع غيرها».

وقال ابن زهرة (الغنية: ٢١١ - ٢١٢): «واعتبرنا أن يكون مقدوراً على تسليمه تحفظاً ممَّا لا يمكن ذلك فيه كالسكك في الماء والطير في الهواء، فإنَّ ما هذه حاله لا يجوز بيعه بلا خلاف؛ لأنَّه من بيع الغرر.

وقد دخل فيما قلناه بيع الأبق. وقد روى أصحابنا جواز بيعه إذا بيع معه في الصفقة سلعة أخرى، وبيع سمك الآجام مع ما فيها من القصب، ويدل على هذا الموضع الإجماع المشار إليه وظاهر القرآن، وإنَّما أخرجنا منه ما عدا هذا الموضع لدليل قاطع، والبيع لما ذكرناه في هذه الصورة ليس بغرر؛ لأنَّ ما يستضمُّ في المقد إليه يخرج عن ذلك».

←

(١) وإليك كلماتهم إلى زمن العلامة [ت = ٧٢٦ هـ]:
فمن ابن الجنيد - كما في المختلف (٥: ٢٤٠، م ٢١٠) - : «لا يشتري وحده إلا إذا كان بحيث يقدر عليه المشتري أو يضمنه له البائع».
وقال الشيخ المفيد (المقنعة: ٦٠٠): «ولا يجوز ابتياع العبد الأبق إلا أن يبتاع معه شيء آخر».
وقال السيد المرتضى (الانتصار: ٤٣٥): «وممَّا انفردت به الإمامية القول بجواز شراء العبد الأبق مع غيره، ولا يشتري وحده إلا إذا كان بحيث يقدر عليه المشتري. وخالف باقي الفقهاء في ذلك، وذهبوا إلى أنَّه لا يجوز بيع الأبق على كلِّ حال إلا ما روي عن عثمان النبي أنه قال: لا بأس ببيع الأبق والبعير الشارد، وإن هلك فهو من مال المشتري، وهذا كالموافقة للإمامية إلا أنَّه لم يشترط أن يكون معه في الصفقة غيره كما شرطت الإمامية».

والدليل على صحَّة ما ذهبنا إليه الإجماع المتكرَّر. ومعوَّل مخالفينا في منع بيعه على أنَّه بيع غرر وأنَّ نبيَّنا صلَّى الله عليه وآله نهى عن بيع الغرر، وربَّما عوَّلوا على أنَّه مبيع غير مقدور على تسليمه، فلا يصحُّ بيعه كالسكك في الماء والطير في الهواء، وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ هذا البيع يخرج من أن يكون غرراً؛ لانضمام غيره إليه كبيع الثمرة الموجودة بعضها والمستوفَّق وجود باقيها».

وقال الشيخ الطوسي في النهاية (٤٠٩): «ولا يجوز أن يشتري الإنسان عبداً أبقاً على الإنفراد، فإن اشتراه لم ينقذ البيع، ومتى اشتراه مع شيء آخر من متاع أو غيره كان العقد ماضياً».



⇒ وقال محمد بن إدريس (السرائر ٢: ٣٤٤) - بعد أن نقل ما تقدم عن الشيخ - قال: « وقال السيد المرتضى: إذا كان بحيث يقدر عليه ويعلم موضعه جاز شراؤه منفرداً، ولا يمنع مما قاله الله مانع؛ لأن الغرر زال، وهو داخل في قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾، فأما إذا كان بحيث لا يقدر عليه فلا خلاف أنه لا يجوز بيعه منفرداً إلا إذا اشتراه مع شيء آخر من متاع أو غيره منضم إلى العقد، فيكون العقد ماضياً والشراء صحيحاً بغير خلاف أيضاً؛ لأنه أمن الغرر في ذلك. »

وقال المحقق الحلبي في الشرائع (٢: ١٧): « الثالث: أن يكون مقدوراً على تسليمه، فلا يصح بيع الآتي منفرداً ويصح منضمّاً إلى ما يصح بيعه، ولو لم يظفر به لم يكن له رجوع على البائع وكان الثمن مقابلاً للضميمة. »

وقال في المختصر النافع (٢٠٠): « فلو باع الآتي منفرداً لم يصح، ويصح لو ضم إليه شيئاً. »

وقال ابن سعيد (الجامع للشرائع: ٢٤٩): « والعبد الآتي [أي لا يجوز بيعه] والحمل في جوف الحامل، والبيض في جوف البائض، واللين في الضرع، والصوف والوبر والشعر على الظهر منفردات. »

وذكر تحت عنوان بيع الغرر (٢٥٥): « الغرر ما انطوى أمره، وإذا أريد بيع الحمل في جوف الحامل واللين في الضرع والصوف والشعر والوبر على الظهر والريق الآتي والسلك في الماء بيعت مع متاع حاصل. »

وقال العلامة في التذكرة (١٠: ٤٨ - ٤٩) - تحت عنوان الشرط الرابع: القدرة على التسليم - : « ... والمشهور عند علمائنا أنه لا يصح بيع الآتي منفرداً

وإن عرفا مكانه.

وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي؛ لأن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر، وهذا غرر، وفي الصحيح عن رفاة عن الكاظم عليه السلام قلت له: « يصلح... الخ. »، ولأنه غير مقدور على تسليمه فأشبهه الطير في الهواء. وقال بعض علمائنا بالجواز، وبه قال شريح وابن سيرين - واشترى ابن عمر من بعض ولده بغيراً شارداً - لأنه مملوك، فصحّ. »

ثم ذكر بعد ذلك: « فروع:

أ - لو باع الآتي على من هو في يده أو على من يتمكن من أخذه صحّ؛ لانتهاء المانع.

ب - لو باع الآتي منضمّاً إلى غيره صحّ، فإن لم يظفر به لم يكن له رجوع على البائع بشيء، وكان الثمن في مقابلة الضميمة؛ لقول الصادق عليه السلام: « فإن لم يقدر على العبد كان الذي نقده فيما اشترى منه ». »

وقال في المختلف (٥: ٢٤٠ - ٢٤١، م ٢١٠): « قال الشيخان: لا يجوز بيع الآتي منفرداً، فإن بيع كذلك بطل، ويجوز منضمّاً - قال المفيد: فإن وجد العبد، وإلا كان ما نقد من الثمن في الشيء الموجود - وأطلقا. وكذا قال ابن البراء وأبو الصلاح وسأله ابن حمزة. وقال السيد المرتضى: لا يشتري وحده إلا إذا كان بحيث يقدر عليه المشتري. وقال ابن الجيني: لا يشتري وحده إلا إذا كان بحيث يقدر عليه المشتري أو يضمه له البائع. وهو الأقرب. لنا: أن القدرة على التسليم شرط في صحة البيع، وهي متحققة على التقديرين، فيصح البيع؛ عملاً بوجود مقتضى الشرط. احتج الشيخ بما رواه سماعة... والجواب: الرواية ⇐



أنّ التفصيل بين بيع الآبق منفرداً فلا يصح وبيعه مع الضميمة فيصح مخرّج على مقتضى القاعدة وعلى الاجماع والنص المتمثّل في روايتين: إحداهما صحيحة رفاعة النخّاس قال: «سألت أبا الحسن موسى عليه السلام قلت له: أ يصلح لي أن أشتري من القوم الجارية الآبقة وأعطيهما الثمن وأطلبها أنا؟ قال: لا يصلح شراؤها إلّا أن تشتري منهم معها ثوباً أو متاعاً، فتقول لهم: أشتري منكم جاريتمكم فلانة وهذا المتاع بكذا وكذا درهماً، فإنّ ذلك جائز» ^(١).

والثانية موثّقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يشتري العبد وهو آبق عن أهله؟ قال: لا يصلح إلّا أن يشتري معه شيئاً آخر، ويقول: أشتري منك هذا الشيء وعبدك بكذا وكذا، فإن لم يقدر على العبد كان الذي نكده فيما اشترى منه» ^(٢)، ورويت عنه أيضاً مضمرة ^(٣).

(١) الوسائل ١٧: ٣٥٣، ب ١١ من عقد البيع وشروطه،

ح ١.

(٢) المصدر السابق: ح ٢.

(٣) التهذيب ٧: ٦٩، ح ٢٩٦.

⇒ ضعيفة السند مقطوعة، فلا تصلح حجة». وقال في القواعد (٢: ٢٢) في شروط المعقود عليه: «والقدرة على التسليم، فلا يصح بيع الطير في الهواء إذا لم تقض عادته بعوده... ولا الآبق منفرداً إلّا على من هو في يده».

وقال في الارشاد (١: ٣٦١): «وتجب القدرة على التسليم، فلا يصح بيع الآبق منفرداً ويصح منضمّاً، ولو ضمّ إلى ما يصحّ بيعه وتعدّر القبض لم يرجع على البائع، وكان الثمن في مقابلة الضميمة».

وقال في نهاية الإحكام (٢: ٤٨١ - ٤٨٢): «ولا يصحّ بيع العبد الآبق منفرداً سواء علم مكانه أو لا؛ لأنّه لا يقدر على تسليمه فكان غرراً، ولا يشترط في الحكم بالبطان اليأس من عوده، بل يكفي ظهور التعدّر. ولو عرف مكانه وعلم أنّه يصل إليه إذا رام الوصول إليه فليس له حكم الآبق. ولو حصل في يد إنسان جاز بيعه عليه؛ لإمكان تسليمه. ولو بيع منضمّاً إلى غيره صحّ بيعه سواء قلّت قيمة الغير أو كثرت، وسواء ظفر به المشتري أو لا، ولم يكن له رجوع على البائع بشيء لو لم يظفر به، وكان الثمن في مقابلة المنضمّ؛ لأنّ الصادق عليه السلام سئل... الخ. ولو تلف قبل القبض كذلك على إشكال ينشأ: من أنّ كلّ مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائنه، ومن عدم وجوب الإقباض هنا، فلا يدخل تحت ضمان البائع. والجمل الشارد والفرس العائر وشبههما كالآبق في بطلان البيع؛ لتعدّر التسليم، وهل يصحّ مع الضميمة كالآبق؟ إشكال، فإن قلنا به فلو تعدّر تسليمه احتمل كون الثمن في مقابلة الضميمة والتسقيط».

الفرس العائر: المنفلت (المحيط في اللغة ٢: ١٤٤).



بل يمكن الاستدلال بنصّ ثالث ، وهو
صحيحة فضيل^(١) ، كما سيأتي بحثه في
جعل الآبق صداقاً في النكاح .

ويظهر من كلمات الانتصار والوسيلة
والغنية والجامع للشرائع المتقدمة : أنّ مفاد
النص هذا مطابق للقاعدة في كلا الشقيّين
- البيع مع الضميمة أو منفرداً - كما أنّه
لا خصوصية للآبق ، بل الحكم المذكور
يعمّ جميع موارد الغرر حتى إذا كان من
جهة الجهالة بمقدار المبيع لا تعذر التسليم
كما في بيع السمك في الماء واللبن في
الضرع والصوف على الظهر .

ولكن العلامة رحمته حاول إبراز الفرق
بين المستندين - القاعدة والنص - في
جهتين :

الأولى : فيما إذا كان المشتري متمكناً
من التسلم فإنّه على القاعدة يكون بيعه
منفرداً صحيحاً ؛ إذ لا غرر فيه ، ولا
خصوصية في تسليم البائع ، بينما إطلاق
رواية سماعة يمنع عنه .

ومن هنا استظهر الخلاف بين السيد
المرتضى رحمته الذي استثنى هذه الصورة عن
المنع والشيخين - المفيد والطوسي - الذين
أطلقا الفتوى بمنع بيع الآبق منفرداً . وقد
انعكس هذا الخلاف في الفقه ، وتداوله
الأصحاب من بعده .

كما أنّ العلامة وافق السيد في فتواه
بالصحة ؛ لأنّه المطابق للقاعدة ، ورمى
الرواية بالضعف مع أنّها موثقة ، إلّا أن
يكون التضعيف بناء على اشتراط العدالة
في الراوي ، وربما البعض بالإضمار مع
أنّها منقولة مصرّحة أيضاً .

إلّا أنّ أصل استظهار هذا الخلاف على
أساس استظهار إطلاق في كلامهما ، وفي
الرواية محل نظر ، كما نبّه عليه جملة من
المتأخرين ، قال في مفتاح الكرامة : « وقد
نسب جماعة إليهم الخلاف ؛ لمكان هذا
الإطلاق ، وليس بتلك المكان من الظهور ،
وإلّا لأمكن نسبة الخلاف أيضاً إلى كلّ من
اقتصر على قوله : ولا يصحّ بيع الآبق
منفرداً . والقيود معتبرة في عباراتهم إلّا أن
يكون نظرهم إلى غير ذلك كما يظهر ذلك

(١) الوسائل ٢١: ٢٨٢ - ٢٨٣ ، ب ٢٤ من المهور ، ح ١ .



على الممارس»^(١).

كلمات الفقهاء في المسألة بحسب اختلاف
النكات والمباني في تلك الجهات^(١).

(١) وإليك كلمات الفقهاء بعد العلامة:

قال الفاضل المقداد (التنقيح الرابع ٢: ٣٥ - ٣٨):
«بيع الأبق مع الضميمة يصح إجماعاً، ولا معها فإما
أن يقدر المشتري على تحصيله أو لا، والثاني لا يصح
إلا معها أيضاً، واختلف في الأول وهو ما إذا قدر
المشتري على تحصيله.

فقال المرتضى: يصح من غير ضميمة. واختاره
العلامة، وهو حسن؛ لكونه عيناً مملوكة معلومة يمكن
قبضها، فيصح بيعها؛ لعموم «وأحل الله البيع».

ومنع الشيخ من ذلك إلا معها مستنداً في الموضوعين
إلى رواية سماعه، قال: «سألته عن رجل يشتري العبد
وهو أبق من أهله؟ فقال: لا يصلح إلا أن يشتري معه
شيئاً آخر... الخ. وهذا أعم من أن يكون مقدوراً
على قبضه أو لا.

وهذه الرواية وإن كانت ضعيفة أمّا أولاً فبسماعة، وأمّا
ثانياً فلم يدمع تعيين المسؤول فيها، وأمّا ثالثاً فلكونها
مخالفة للنظر من حيث إن جواز هذه المسألة مع كون
الثنى في مقابلة الضميمة، ومنع بيع المجهول منضمّاً
إلى معلوم ولا يكون الثمن في مقابلة المعلوم ممّا لا
يجتمعان؛ وذلك لأنّ الجهل ببعض المبيع كما يستلزم
الجهل بكيفية تسليمه كذلك تعذر التسليم في بعض المبيع
يستلزم تعذر تسليم كلّ من حيث الكلّ. لكنّها مؤيدة
بالعمل من الأصحاب حتى أنّه إجماع منهم».

ثم ذكر بعد ذلك: «فوائد:

الأولى: لا خيار للمشتري مع العلم بإياقه، أمّا مع عدم
علمه فله الخيار، ولا يكون الثمن في مقابلة الضميمة

حيثنّ.



الثانية: في اختصاص الحكم بجواز
البيع مع الضميمة - ووقوع الثمن بازائها مع
التعذر - بالآبق خاصّة أو عمومها لغيره من
موارد عدم القدرة على التسليم فضلاً عن
سائر موارد الغرر، فإذا كان الحكم
المذكور على القاعدة جرى في سائر
الموارد، وإلاّ اختص بالآبق؛ لورود النص
فيه، اللهم إلاّ أن يستظهر منه الإطلاق
وإلغاء الخصوصية؛ لمكان التعليل فيه أو
لغيره من المناسبات والقرائن.

وانطلاقاً من هذا الكلام الذي أثاره
العلامة رحمه الله افتتح باب البحث عند الفقهاء
بعد عصره رحمه الله في تحديد مفاد الروايتين
لكلّ من شقّي التفصيل - مع الضميمة
ومنفرداً - وأنّه هل يكون مطابقاً للقاعدة
فيهما معاً أو في أحدهما فقط دون الآخر
أو ليس مطابقاً لهما في شيء منهما؟
وجهاً أخرى من البحث عن حكم بيع
الآبق في كلّ من صورتين، وبذلك فقد
تعدّدت الأقوال والنتائج من مجموع

(١) مفتاح الكرامة ٤: ٢٢٣.



⇒ الثانية: لو جعل العبد الآبق ثمنًا هل يصح ويفتقر إلى الضميمة أم لا؟ يحتمل البطلان؛ لأنه خلاف النص والنظر، ويحتمل الصحة وهو الأقرب؛ إذ لا تغاير بين الموضين إلا باعتبار عارض، وعلى هذا يجوز أن يكون أحد الآبقين ثمنًا والآخر ثمنًا مع الضميمة إلى كل منهما.

الثالثة: يشترط في الضميمة شرائط صحة البيع فيها من الملكية والمعلومية ومقدورية التسليم، فلا يصح كونها آبقًا آخر.

الرابعة: لو تعددت العبيد كفت ضميمة واحدة ثمنًا كانت أو ثمنًا.

الخامسة: الآبق ما دام آبقًا ليس مبيعًا في الحقيقة ولا جزء مبيع، لكنه مشروط الملكية للمشتري كمن اشترى الحامل وشرط الحمل له، فإن الحمل ليس مبيعًا ولا جزء مبيع، أما أنه ليس مبيعًا بانفراده فظاهر، وأما أنه ليس جزء مبيع فلاته ليس له شيء من الثمن، فلو تلف قبل قبضه لم ينقص شيء من الثمن.

السادسة: لو ظهر في الضميمة عيب فالمقسط لأجل الأرض كل الثمن على هذه الضميمة، ولا اعتبار بالآبق.

السابعة: لو كان في الآبق عيب لم يعلم به المشتري لم يكن له به أرض ولا رد، ولا ينقص شيء من الثمن بسبب عيبه.

الثامنة: إذا ردت الضميمة مبيع أو بخيار تبعها الآبق، ولو كان البيع فاسدًا من أصله تبعها الآبق أيضًا.

التاسعة: لا ينفرد للآبق حكم البتة إلا إذا غصب غاصب أو جنى عليه جان، فإن الأرض أو القيمة للمشتري، فلو لم يتمكن المشتري من أخذ الجناية لم ينقص من

الثمن شيء، ولو يتمكن المشتري من استيفاء ذلك صار جزءًا من المبيع، وكذا إذا جاء العبد وتمكن منه فإنه يصير جزءًا من المبيع ويكون له قسط من الثمن». وقال المحقق الكركي (جامع المقاصد ٤: ١٠٠ - ١٠١): «(قوله [= العلامة]: لو باع الآبق منضمًا إلى غيره ولم يظهر به لم يكن له رجوع على البائع بشيء) هذا هو المشهور.

وقال السيد المرتضى: لا يشتري وحده إلا إذا كان يقدر عليه المشتري.

ورواية سماعة تشهد للأول، وفيها ضعف، فقول السيد جيد، واختاره في المختلف.

وحيث شرط الضميمة فلا بد أن يكون مآ يصح إفراده بالمبيع، وإنما لم يرجع على البائع بشيء مع عدم الظفر؛ للرواية الصحيحة، ولأنه دخل على ذلك».

وقال أيضاً - معلقاً على قول العلامة: وكان الثمن في مقابلة المنضم -: «هكذا عبارات الأصحاب وعبرة الرواية. وبشكل بأن البيع إنما وقع عليهما معاً، فكيف يكون الثمن في مقابلة أحدهما خاصة؟! ففعل المراد كون الثمن في مقابل الضميمة باعتبار ما حصل للمشتري وثبت عليه يده، لا باعتبار الملك. وتظهر الفائدة لو أعققه.

ويبعد القول بعدم دخوله في الملك مع صحة جريان المعاوضة عليه؛ إذ مقتضى الصحة ترتب الأثر، والفساد فيه الرجوع بحصته من الثمن. والقول بدخوله في الملك متين، والرواية وعبارات الأصحاب منزلة على ضرب من المجاز على معنى كان الثمن في مقابلة الضميمة.

لكن تشكل المسألة بما لو كانت الضميمة من ⇐



⇒ غير مالك الآبق؛ فإن استحقاق صاحب الضميمة جميع الثمن معلوم البطلان، لما قلناه من أنه خلاف مقتضى المعاوضة، واستحقاق البعض يقتضي البطلان في الآبق، وهو خلاف إطلاق النصوص. ويندفع بعدم الصحة في هذه الصورة من رأس؛ لأن الضميمة إنما هي لتملك الثمن كله، وفي الصورة المذكورة يمتنع ذلك، فتمتنع الصحة».

وقال الشهيد الثاني في المسالك (٣: ١٧٢ - ١٧٣): «قوله [= المحقق]: فلا يصح بيع الآبق منفرداً، ويصح منضمّاً... الخ) أي إلى ما يصح بيعه منفرداً، فتخرج ضميته إلى آبق آخر وما لا ينفرد بالبيع لقلته ونحوه، ويعتبر كونها [= الضميمة] من ممالك العبد ليستحق جميع الثمن؛ إذ لو كانت من غيره لم يستحق شيئاً، فيمتنع صحة بيعه، وفي صحيحة رفاعه عن الكاظم عليه السلام دليل عليه، وكما يجوز بيع الواحد منضمّاً فكذا الأكثر، ولو كان مع الثمن المتمول آبق آخر صح أيضاً؛ لوجود المقتضي في الجميع، وإنما يمتنع بيع الآبق مع تعذر تسليمه، فلو أمكن صح وإن سمي آبقاً، ولو أمكن للمشتري خاصة فالأقوى الجواز، ولا يلحق به غيره مما في معناه كالبيع الشارد والفرس العائر على الأقوى اقتضاراً فيما خالف الأصل على المنصوص، فعلى هذا يبطل البيع للفرس، ويحتمل الصحة مراعاة بالتسليم.

(قوله: ولو لم يظفر به لم يكن له رجوع على البائع... الخ) بمعنى أنه لا يوزع عليها وعلى الآبق ويرجع بحضته منه، بل ينزل الآبق بالنسبة إلى الثمن منزلة المعدوم، وليس المراد أن الآبق يخرج عن كونه مبيعاً لينحصر الثمن في الضميمة إذا تعذر تحصيله - كما

يقتضيه ظاهر العبارة، بل ظاهر عبارة الجميع - لأن الآبق جزء من الثمن، والبيع قد وقع عليهما، والقدرة على تسليمه ليست شرطاً في صحة البيع، ومقتضى البيع توزيع الثمن على جميع الثمن، فلما تخيل من ذلك رجوع المشتري بشيء عند تعذر قبضه نهوا عليه بقولهم: إن الثمن في مقابلة الضميمة. والمراد أنه مستحق بأسره بإزاء ما دفع من الضميمة.

وتظهر الفائدة في دخول الآبق في ملك المشتري وإن لم يقدر على تحصيله، فيصح له عتقه عن الكفارة وغيرها مما يترتب على الملك.

ويشترط في الآبق ما يشترط في سائر المبيع غير القدرة على القبض، ويلحقه أحكام المبيع كذلك، فيعتبر كونه معلوماً عند المشتري بالمشاهدة أو الوصف الراجع للجحالة، موجوداً عند المقد، فلو ظهر تالفاً قبله أو مستحقاً لغير البائع أو مخالفاً لوصف البائع أو معيباً ففي إلحاقه بتعذره فلا يؤثر في صحة البيع ولا يستحق أرساً ولا ردّاً، أو يلحق كل واحد حكمه، فيبطل في الأولين ما قابله، ويستخير في الأخيرين نظر».

وقال في الروضة البهية (٣: ٢٤٩ - ٢٥٢): «(ولو باع) المملوك (الآبق) المتعذر تسليمه (صح مع الضميمة) إلى ما يصح بيعه منفرداً، (فإن وجدته) المشتري وقدر على إثبات يده عليه (وإلا كان الثمن بإزاء الضميمة) ونزل الآبق بالنسبة إلى الثمن منزلة المعدوم، ولكن لا يخرج بالتعذر عن ملك المشتري، فيصح عتقه عن الكفارة وبيعه لغيره مع الضميمة.

(ولا خيار للمشتري مع العلم بإيقافه) لقدمه على النقص، أما لو جهل جاز الفسخ إن كان البيع



⇒ صحيحاً، ويشترط في بيعه ما يشترط في غيره من كونه معلوماً موجوداً عند العقد وغير ذلك سوى القدرة على تسليمه، فلو ظهر تلفه حين البيع أو استحقاقه لغير البائع أو مخالفاً للوصف بطل البيع فيما يقابله في الأولين وتخير المشتري في الأخير على الظاهر.

(ولو قدر المشتري على تحصيله) دون البائع (فالأقرب عدم اشتراط الضميمة) في صحة البيع؛ لحصول الشرط، وهو القدرة على تسليمه.

ووجه الاشتراط صدق الإباق معه الموجب للضميمة بالنص، وكون الشرط التسليم، وهو أمر آخر غير التسلم. ويضعف بأن الغاية المقصودة من التسليم حصوله بيد المشتري بغير مانع وهي موجودة، والموجة للضميمة العجز عن تحصيله وهي مفقودة (وعدم لحوق أحكامها لو ضم) فيوزع الثمن عليهما لو لم يقدر على تحصيله أو تلف قبل القبض، ولا يتخير لو لم يعلم بإيقاعه.

ولا يشترط في الضميمة صحة أفرادها بالبيع؛ لأنه حينئذ بمنزلة المقبوض، وغير ذلك من الأحكام.

ولا يلحق بالأباق غيره مما في معناه كالبيع المثار والفرس العائر على الأقوى، بل المملوك المتعذر تسليمه بغير الإباق اقتصاراً فيما خالف الأصل على المنصوص.

(أما الضال والمجهود) من غير إباق (فيصح البيع ويراعى بإمكان التسليم) فإن أمكن في وقت قريب لا يفوت به شيء من المنافع يعتد به أو رضي المشتري بالصبر إلى أن يسلم لزم، (وإن تعذر فسخ المشتري إن شاء) وإن شاء التزم وبقي على ملكه ينتفع به بالعتق ونحوه. ويحتمل قوياً بطلان البيع؛ لفقد شرط الصحة،

وهو إمكان التسليم.

وكما يجوز جعل الأباق مثمناً يجوز جعله ثمناً سواء أكان في مقابله أباق آخر أم غيره؛ لحصول معنى البيع في الثمن والمثمن. (وفي احتياج العبد الأباق المجهول ثمناً إلى الضميمة احتمال)؛ لصدق الإباق المقضي لها، (ولعله الأقرب)؛ لاشتراكهما في العلة المقضية لها. (وحيث يجوز أن يكون أحدهما ثمناً والآخر مثمناً مع الضميتين).

(ولا يكفي) في الضميمة في الثمن والمثمن (ضم أباق آخر إليه)؛ لأن الغرض من الضميمة أن تكون ثمناً إذا تعذر تحصيله، فتكون جامعة لشرائطه التي من جعلتها إمكان التسليم، والأباق الآخر ليس كذلك.

(ولو تعددت العبيد) في الثمن والمثمن (كفت ضميمة واحدة)؛ لصدق الضميمة مع الأباق، ولا يعتبر فيها كونها متمولة إذا وزعت على كل واحد.

وقال المحقق الأردبيلي (مجمع الفائدة والبرهان ٨:

١٧٢ - ١٧٣): «وأما دليل عدم جواز بيعه وشرائه منفرداً فكأنه السفه وأنه بيع غرر، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر. وأما دليل الجواز مع الانضمام فكأنه الإجماع ورضاه بشراء ما يصح قبضه فقط بذلك الثمن كله، وصحيفة رفاعه النخاس، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام... الخ، ورواية سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام... الخ. وفي الأولى دلالة على تعيين المبيع وكون المنضم شيئاً له قيمة مثل الثوب والمتاع، وفي الأخيرة دلالة على وقوع الثمن في مقابلة المنضم...»

ونقل في الدروس عن المرتضى جواز بيع الأباق على من يقدر على تحصيله من غير ضميمة، كأنه ⇐



➔ خصص عموم الرواية أو يردّها كثيرها، كآته لأن جوازه حثيث معلوم بالعقل.

قوله: (ولو ضمّه إلى ما يصحّ بيعه... الخ) أي قبض الأبق مثلاً لم يرجع على البائع بشيء من قسط الأبق، لا بمعنى أن لا ثمن له أصلاً، وهو ظاهر؛ لأنّه كان جزءً للبيع، فله جزء من الثمن، بل بمعنى لا رجوع له على البائع بحصّته من الثمن لرضاء البائع مع كونه أبقاً؛ فكأنّه أقدم على أن مادفعه في مقابلة المقدور على تقدير عدم الظفر به، ولأنّه مثل من رضي ببيع المعيب والناقص مع علمه به، وليس له حثيث أرض وهو ظاهر، ولما في رواية سماعة المتقدمة، ولا يضّرّ ضمفها، فتأمل.

والظاهر أن لا يقاس على الأبق الضالّة من البعير والغنم وغيرهما، فإنّ الظاهر جواز بيعهما من غير انضمام شيء؛ للأصل وعموم أدلة العقود، ولحصول الرضا مع عدم معلوميّة دخوله تحت الغرر؛ لعدم ظهوره لاحتمال أن يلقيه، وإلا يرجع بشتمه؛ لعدم حصول التسليم، فيبطل العقد، وبهذا يخرج عن السفه. ومن هذا علم أن الدليل في الأوّل هو النصّ والإجماع. واختار ما ذكرناه في التذكرة. ويحتمل بطلان العقد رأساً، فتأمل.

وقال المحقق السبزواري (كفاية الأحكام: ٨٩ - ٩٠، السطر الأخير): «الثالث: أن يكون مقدوراً على تسليمه، فلا يصحّ بيع الأبق منفرداً ويجوز منضمّاً إلى ما يصحّ بيعه؛ ومستندة صحيحة رفاعة وموثقة سماعة ومضمرة سماعة. والظاهر أن امتناع بيع الأبق إنمّا يكون مع تعذّر التسليم، فلو أمكن صحّ، ولو أمكن للمشتري خاصّة فالأقوى الجواز».

وقال الفيض الكاشاني (مفاتيح الشرائع ٣: ٥٧): «ويشترط في العوضين أيضاً القدرة على اقتباضهما كلّاً أو بعضاً، فلا يصحّ بيع ما يتعذّر تسليمه للغرر إلا مع ضمنية مقدورة على تسليمها؛ للصحيح الوارد في جواز بيع الجارية الآبقة مع ثوب أو متاع المسمول عليه.

قيل: ولا يلحق به غيره ممّا في معناه كالبعير الشارد والفرس العائر على الأقوى اقتصاراً فيما خالف الأصل على المنصوص، فعلى هذا يبطل البيع للغرر، ويحتمل الصحة مع مراعاة التسليم.

ويضمّفه ظواهر النصوص والتعليل فيها بأنّه «إن فاته البعض لم يفته الآخر» مع اعتضاده بالعمومات وأصالة عدم زيادة التكليف مع التراضي، وفي الصحيح: «لا بأس بأن يشتري الطعام وليس عند صاحبه حالاً إلا أن يكون بيعاً لا يوجد مثل العنب والبطيخ وشبهه في غير زمانه، فلا ينبغي شراء ذلك حالاً».

وقال المحدّث البهراني (الحدائق ١٨: ٤٣٤ - ٤٣٨): «ولو باع المملوك الأبق لم يصحّ إلا على من هو في يده أو مع الضمنية إلى ما يصحّ بيعه منفرداً، فإن وجده المشتري وقدر على إثبات اليد عليه، وإلا كان الثمن بإزاء الضمنية، ونزل الأبق بالنسبة إلى الثمن بمنزلة الممدوم، ولكن لا يخرج بالتعذّر عن ملك المشتري، فيصحّ عقده عن الكفارة وبيعه على آخر مع الضمنية أيضاً.

والذي وقفت عليه من الأخبار المتعلّقة بهذه المسألة: ما رواه في الكافي في الصحيح عن رفاعة... الخ، وما رواه الشيخ عن سماعة في الموثق... الخ.

وفي الرواية الأولى إشارة إلى كون الضمنية ➔



⇒ شياً له قيمة كالثوب والمتاع ونحو ذلك. وينبغي أن يحمل عليها إطلاق الشيء في الرواية الثانية.

وفي الثانية دلالة على ما قدّمنا ذكره من أنه مع تعدّد المبيع يكون الثمن وإن كثر في مقابلة الضميمة وإن قلت.

وفيه - وكذا في أمثاله من مواضع الضمانم الآتية إن شاء الله تعالى في مواضعها - ردّ على بعض الفضلاء المعاصرين فيما تفرد به من أنّ ذلك غير جائز لأنه غير مقصود، وأنّ المشتري لا يتقد هذا الثمن الكثير في مثل هذا المبيع اليسير في سائر الأوقات وما جرت به العادة. وهو اجتهاد في مقابلة النصوص وجرأة على أهل الخصوص «.

ثم ذكر بعد ذلك: « تنبيهات:

الأول - لا خيار للمشتري مع العلم بالإباق؛ لقدمه على النقص ورضاه به، أمّا لو جهل الإباق جاز له الفسخ إن قلنا بصحة البيع.

الثاني - ينبغي أن يعلم أنّه يشترط في بيعه ما يشترط في غيره من كونه معلوماً وموجوداً وقت العقد وغير ذلك سوى القدرة على تسليمه، فلو ظهر تلفه حين العقد أو استحقال الغير له بطل البيع فيما قابله من الثمن، ولو ظهر كونه مخالفاً للوصف تخير المشتري.

الثالث - قال في الدروس عن المرتضى: أنّه جوّز بيع الآبق منفرداً لمن يقدر على تحصيله، ثمّ قال: وهو حسن. واختار ذلك أيضاً في اللمعة، وإليه جنح جمع من المتأخّرين منهم العلامة والمحقق الشيخ عليّ في شرح القواعد، ولا يخلو عن قوّة؛ لحصول الشرط، وهو القدرة على تسليمه.

ووجه الاشتراط [أي اشتراط الضميمة]: صدق الإباق

معه الموجب للضميمة بالنصّ، وكون الشرط التسليم، وهو أمر آخر غير التسلم.

ويضغّف بأنّ الغاية المقصودة من التسليم حصوله بيد المشتري بغير مناع وهي موجودة، والموجب للضميمة المعجز عن تحصيله وهي مفقودة. (كذا، ولعلّ الصحيح: وهو مفقود)، فلا مانع من الصحة. والخبران المستفدّان محمولان على عدم قدرة المشتري وقت العقد، وفي الثاني منهما ما يشير إلى ذلك من قوله: «فإن لم يقدر على العبد كان الذي نقده فيما اشترى معه» فإنّه ظاهر في كون البيع وقع في حالة لا يتحقّق فيها قدرة المشتري على تحصيله، بل هي تحتل للأمرين. وبه يظهر قوّة القول المذكور.

الرابع - قد صرح جملة من الأصحاب منهم صاحب التذكرة والروضة وغيرهما بأنّه لا يبلق بالآبق في هذا الحكم ما في معناه كالبيعير الشارد والفرس العائر والضالة من البقر والغنم ونحوهما بل المملوك المتعدّر تسليمه بغير الإباق كالجحود مثلاً، فإنّ الظاهر جواز بيعها من غير ضمنية شيء؛ للأصل وعموم أدلّة العقود وحصول الرضا واقتصاراً فيما خالف الأصل على موضع النصّ، وحينئذ فيصح البيع ويراعى بإمكان التسليم، فإن أمكن في وقت قريب لا يفوت به شيء من المنافع يعتدّ به أو رضي المشتري بالصبر إلى أن يسلم لزم العقد، وإن تعدّر فسخ المشتري إن شاء وإن شاء التزم بالعقد وبقي على ملكه فيستتفع بالعبد بالعتق ونحوه.

الخامس - قيل: وكما يجوز جعل الآبق مشمناً يجوز جعله ثمناً سواء كان في مقابله آبق آخر أم غيره؛ لحصول معنى البيع في الثمن والمثمن. ⇐



⇒ وفي احتياجه جعل العبد الآبق المجهول ثمناً إلى الضميمة احتمال؛ لصدق الإباق المقتضى لها، ولعلمه الأقرب؛ لاشتراكهما في العلة المقتضية لها، وحينئذ يجوز أن يكون أحدهما ثمناً والآخر مثنياً مع الضميتين، كذا قيل.

وللتوقف فيه مجال؛ فإن الحكم وقع خلاف الأصل كما اعترفوا به، فالواجب الاقتصار فيه على مورد النص المتقدم، ومورده إنما هو المثنى لا الثمن.

السادس - أن الآبق يخالف غيره من المبيعات في أشياء:

منها - اشتراط الضميمة في صحة بيعه.

ومنها - أنه ليس له قسط من الثمن.

ومنها - أن تلفه قبل القبض من المشتري.

ومنها - أنه لا تخيير للمشتري مع فقده، وكل ما شرط

أو ذكر في العقد يتخير المشتري مع فواته.

السابع - لو وجد المشتري في الآبق عيباً سابقاً لما بعد

القدرة عليه أو قبلها كان له الرجوع بأرضه بأن يقوم

العبد صحيحاً مع الضميمة بعشرة مثلاً ويقومان معيباً

بستعة، فالأرض هو المشر يرجع به المشتري من القيمة

التي وقع عليها العقد. وهكذا لو ظهر العيب في

الضميمة وكان سابقاً على البيع فإن الحكم فيه كذلك.

الثامن - لا يكفي في الضميمة إلى الثمن أو المثنى

ضم أبق آخر؛ لأن الغرض من الضميمة أن تكون ثمناً

أو مثنياً إذا تعذر تحصيل ما ضمت إليه، فلا بد أن

تكون جامعة لشرايطه التي من جعلتها إمكان التسليم،

والآبق المجهول ضميمة ليس كذلك.

وعن إيضاح النافع للفاضل القطيفي (حكاه الشيخ

الأنصاري في المكاسب، تراث الشيخ الأعظم، ٤:

١٩٠): «أن القدرة على التسليم من مصالح المشتري فقط، لا أنها شرط في أصل صحة البيع، فلو قدر على التسلم صح البيع وإن لم يكن البائع قادراً عليه، بل لو رضي بالابتياح مع علمه بعدم تمكن البائع من التسليم جاز وينتقل إليه، ولا يرجع على البائع لعدم القدرة إذا كان البيع على ذلك مع العلم، فيصح بيع المنصوب ونحوه.

نعم إذا لم يكن المبيع من شأنه أن يقبض عرفاً لم يصح المعاوضة عليه بالبيع؛ لأنه في معنى أكل مال بالباطل. وربما احتمل إمكان المصالحة عليه، ومن هنا يعلم أن قوله - يعني المحقق في النافع -: (لو باع الآبق منفرداً لم يصح) إنما هو مع عدم رضا المشتري أو مع عدم علمه أو كونه بحيث لا يتمكن منه عرفاً، ولو أراد غير ذلك فهو غير مسلم.

وقال السيد علي الطباطبائي (الرياض ٥: ٨٨ - ٩٠): «(ولو باع) المملوك (الآبق) المتعذر تسليمه (منفرداً لم يصح) إجماعاً نصاً وفتوى إلا إذا قدر المشتري على تحصيله دون البائع فجائز حينئذ عند جماعة، بل ربما ظهر من الانتصار أنه مما انفردت به الإمامية، وهو كما ترى؛ لعموم الأدلة وانتفاء الموانع من الإجماع للخلاف والفرر لاندفاعه بالفرض، خلافاً للشيخ ومن تبعه فكما لا يقدر؛ لإطلاق ما سيأتي من النص، وفي شموله لمحال الفرض نظر.

وعلى المختار لو بيع مع الضميمة لم يلحقها أحكامها الآتية، فيوزع الثمن عليهما لو لم يقدر على تحصيله أو تلف قبل القبض ولا يتخير المشتري لو لم يعلم بإباقه، ولا يشترط في الضميمة صحة إفرادها بالبيع؛ لأنه حينئذ بمنزلة المقبوض وغير ذلك من الأحكام. ←



⇒ (ويصح) بيع الآبق الذي لم يقدر عليه كلّ منهما (لو ضمّ إليه شيء) يصحّ بيعه منفرداً إجمالاً كما في الانتصار والغنية والتنقيح، وهو الحبّة المخصّصة للقاعدة، مضافاً إلى المستبرة كالصحيح: «أصيلح لي... الخ» والمؤثّق: «في الرجل يشتري... الخ». ويستفاد منه ما ذكره الأصحاب من غير خلاف يعرف من أنّه إن وجد المشتري وقدر على إثبات يده عليه وإلا كان الثمن بإزاء الضميّة كان عدم القدرة للتلف أو غيره، مضافاً إلى إقدامه إلى كون الثمن بإزاء الجملة وإيقاعه العقد عليه فيجب عليه الوفاء به، ونزل الآبق حينئذٍ بالنسبة إلى الثمن منزلة المعدوم، ولكن لا يخرج بالتعذر عن ملك المشتري، فيصحّ عتقه عن الكفارة وبيعه لغيره مع الضميّة، وأنّه لا خيار للمشتري بعدم القدرة على تسلّمه مع العلم بإباقه، مضافاً إلى قدومه على النقص، فلا تسلّط له على البائع حينئذٍ. وأمّا لو جهل جاز الفسخ إن كان البيع صحيحاً؛ دفعاً للضرر، ولا ينافيه الخبر؛ لكونه في العلم بالإباق ظاهراً بل صريحاً.

ثمّ إنّّه يشترط في بيعه ما يشترط في غيره من كونه معلوماً موجوداً عند العقد وغير ذلك سوى القدرة على تسليمه؛ لعموم الأدلّة، فلو ظهر تلفه حين البيع أو استحقاقه لغير البائع أو مخالفاً للوصف بطل البيع فيما يقابله من الثمن في الأولين وتخيّر المشتري في الثالث على الظاهر.

ولا يلحق بالآبق غيره ممّا في معناه كالبعير الشارد والفرس المائر على الأشهر الأقوى بل المملوك المتعذر تسليمه بغير الإباق أيضاً اقتصاراً فيما خالف الأصل المتقدم على المتصوص، فلا يجوز بيعه منفرداً

ولا منضمّاً إلا أن يكون الضميّة بالذات مقصودة كما مضى...».

وقال المحقق النجفي (جواهر الكلام ٢٢: ٣٩٦ - ٣٩٧) - بعد نقل الأقوال -: «وعلى كلّ حال فالظاهر أنّ الإباق من حيث كونه إباقاً لا يمنع البيع، لما عرف من جوازه إذا كان في يد المشتري أو قادراً عليه أو كان البائع قادراً عليه، فإنّ الظاهر الصّحة وإن تحقّق الإباق؛ لإطلاق الأدلّة السالم عن معارضة ما عدا إطلاق المنع من بيع الآبق المحمول على غير ذلك.

قال في محكيّ نهاية الأحكام: ولو عرف مكان الآبق وعلم أنّه يصل إليه إذا رام الوصول إليه فليس له حكم الآبق. وفي المسالك: وإنما يمنع بيع الآبق مع تعذر تسليمه، فلو أمكن صحّ وإن سمي إباقاً إلى غير ذلك من عباراتهم. بل قيل في مصابيح العلامة الطباطبائي: ظاهرهم أنّه لا خلاف في ذلك، وهو كذلك؛ لأنّفاق أصحابنا على أنّ القدرة على التسليم شرط في صحّة البيع، وأنّ المنع من بيع الآبق لتعذر تسليمه، كما بينّه عليه استدلالهم به على المنع وتفرّيع المنع عليه وجعله من توابع هذا الشرط. ومعلوم أنّ مجرّد الإباق لا يقتضي تعذر التسليم، فإنّ منه ما يتعذر تسليمه ومنه ما لا يستعذر، والمانع يجوز الثاني لوجود الشرط، والمجيز يمنع الأوّل لفقده، فارتفع النزاع وعاد الخلاف إلى الوفاق.

ولم يبق إلّا إطلاق المنع الموهوم لارادة المنع على الإطلاق، والخطب فيه هيّ بعد وضوح المراد.

قلت: قد يقال: إنّ ظاهر النصّ والفتوى المنع من بيع الآبق المجهول الحصول لا خصوص المتعذر تسليمه.

ومن ذلك يتّجه أنّه لا وجه لتعليل المنع من بيعه ←



⇒ بتعذر تسليمه، بل ولا تفريمه على اشتراط القدرة على التسليم بناءً على ما سمعته منّا في بيان المراد من ذلك، وإلا لم تُجذب الضميمة في رفع هذا المانع كما هو ظاهر النص، فالمُتَجَنَّبُ حينئذٍ الاستناد في المنع منفرداً والجواز منضمّاً إلى النصّ والإجماع، مع أنّك قد سمعت سابقاً وتسمع لاحقاً احتمال المراد منهما».

وقال في بيعه منضمّاً (٢٢: ٣٩٩ - ٤٠٠): «هذا، وقد بان لك من جميع ما ذكرنا قوة القول بأنّ للآبق أحوالاً ثلاثة:

أحدها - أن يكون مأبوساً منه نحو الطير في الهواء والسلم في الماء، وهذا لا يصحّ بيعه ولو مع الضميمة.

ثانيها - أن يكون مقدوراً عليه للبائع أو للمشتري، وهذا يصحّ بيعه من غير حاجة إلى الضميمة.

ثالثها - أن يكون مرجّح الحصول، وهذا يحتاج إلى الضميمة إن أُريد بيعه على وجه اللزوم وأنه لا رجوع للمشتري على البائع حتى لو تعذر، أمّا لو أُريد بيعه لا على الوجه المزبور بل بيعاً مراعى بالتسليم صحّ بلا ضميمة، وإن كان لا يوافق إطلاق من عرفت من الأصحاب جواز بيعه مع الضميمة وعدمه مع عدمها.

بل قد يقال: إنّ الأصل يقتضي جوازه في الأول من الثالث [أي على وجه اللزوم] من دون ضميمة إذا اشترط البائع على المشتري سقوط الخيار الذي يحصل بتعذر التسليم. ولو سلّم مخالفة ذلك في خصوص الآبق باعتبار ظهور النصّ والفتوى في انحصار صحّة بيعه على الوجه المزبور في الضميمة أمكن منهما في غيره من الضالّ والمجهود ونحوهما:

لعدم ما يدلّ على الإلحاق.

ومنه يتقدح عدم سقوط الخيار معها في غيره لو تعذر تسليمه أيضاً، فيكون الحكم المختصّ بالآبق عدم الخيار لو تعذر تسليمه مع الضميمة، وانحصار صحّة بيعه على وجه اللزوم في الضميمة.

ويحتمل قوياً منع الثاني فيه أيضاً بدعوى حصول اللزوم فيه باشتراط الاسقاط حال عدم الضميمة، فيختصّ حينئذٍ بالحكم الأوّل فقط.

ويمكن إلحاق غيره به في ذلك أيضاً باعتبار ظهور التعليل في النصّ في عدم اختصاص الآبق بذلك، فلا يختصّ في حكم أصلاً، بل لعلّه الظاهر، ولكن لتصادم الأمارات وقع الإشكال والتردد والخلاف في كلمات الأصحاب بالنسبة إلى ذلك».

وقال الشيخ الأنصاري رحمته الله (المكاسب، تراث الشيخ الأعظم، ٤: ١٩٥ - ١٩٧): «مسألة: لا يجوز بيع الآبق منفرداً على المشهور بين علمائنا كما في التذكرة، بل إجماعاً كما عن الخلاف والفنية والرياض، وبلا خلاف كما عن كشف الرموز؛ لأنّه مع اليأس عن الظفر بمنزلة التالف، ومع احتماله بيع غرر متنفّي إجماعاً نصّاً وفتوى، خلافاً لما حكاه في التذكرة عن بعض علمائنا، ولعلّه الإسكافي حيث إنّ المحكي عنه أنّه لا يجوز أن يشتري الآبق وحده إلا إذا كان بحيث يقدر عليه المشتري أو يضمنه البائع، انتهى.

وقد تقدّم عن الفاضل القطيفي في إيضاح النافع منع اشتراط القدرة على التسليم، وقد عرفت ضعفه.

لكن يمكن أن يقال بالصحة في خصوص الآبق، لحصول الانتفاع به بالتقيد خصوصاً مع تقييد الإسكافي بصورة ضمان البائع، فإنّه يتدفع به الفرر



⇒ عرفاً، لكن سيأتي ما فيه، فالعمدة الانتفاع بعقده، وله وجه لو لا النصّ الآتي والإجماعات المتقدمة. مع أنّ قابليّة المبيع لبعض الانتفاعات لا تخرجه عن الفرر. وكما لا يجوز جعله مثنأً لا يجوز جعله منفرداً مثنأً؛ لاشتراكهما في الأدلة. وقد تردّد في اللعة في جعله مثنأً بعد الجزم بمنع جعله مثنأً، وإن قرّب أخيراً المنع منفرداً، ولعل الوجه الاستناد في المنع عن جعله مثنأً إلى النصّ والإجماع الممكن دعوى اختصاصهما بالثمن دون نفي الفرر الممكن منعه بجواز الانتفاع به في العتق. ويؤيده حكمه بجواز بيع الضالّ والمجروح مع خفاء الفرق بينهما وبين الآبق في عدم القدرة على التسليم.

ونظير ذلك ما في التذكرة حيث ادّعى أولاً الإجماع على اشتراط القدرة على التسليم ليخرج البيع عن كونه بيع فرر، ثم قال: والمشهور بين علمائنا المنع من بيع الآبق منفرداً - إلى أن قال: - وقال بعض علمائنا بالجواز، وحكا عن بعض العامة أيضاً، ثم ذكر الضالّ ولم يحتمل فيه إلّا جواز البيع منفرداً واشتراطه الضميّة. فإنّ التناهي بين هذه الفقرات الثلاث ظاهر، والتوجيه يحتاج إلى تأمل.»

ثم قال (٤: ٢٠١-٢٠٥): «مسألة: يجوز بيع الآبق مع الضميّة في الجملة كما عن الانتصار وكشف الرموز والتفقيح، بل بلا خلاف كما عن الخلاف حاكياً فيه، كما عن الانتصار إطباق العامة على خلافه، وظاهر الانتصار خروج البيع بالضميّة عن كونه فرراً، حيث حكى احتجاج العامة بالفرر فأنكره عليهم مع الضميّة، وفيه إشكال. والأولى لنا التمسك قبل الإجماعات المحكّة -

المتضدّة بمخالفة من جعل الرشيد في مخالفته - بصحيحة رفاعة... وموثقة سماعة... الخ.

وظاهر السؤال في الأولى والجواب في الثانية الاختصاص بصورة رجاء الوجدان، وهو الظاهر أيضاً من معاهد الإجماعات المنقولة، فالمايوس عادة من الظفر به الملحق بالتالف لا يجوز جعله جزءاً من المبيع؛ لأنّ بذل جزء من الثمن في مقابله لو لم يكن سفهاً أو أكلاً للمال بالباطل لجاز جعله مثنأً يباع به مستقلاً، فالمنع عن استقلاله بالبيع مانع عن جعله جزء مبيع؛ للهي عن الفرر السليم عن المخصّص.

نعم، يصح تملكه على وجه التبعيّة للمبيع باشتراط ونحوه. وأيضاً الظاهر اعتبار كون الضميّة مما يصحّ بيعها، وأمّا صحّة بيعها منفردة فلا يظهر من الرواية، فلو أضاف إلى الضميّة من تعذّر تسليمه كفي، ولا يكفي ضمّ المنفعة إلّا إذا فهمنا من قوله: «فإن لم يقدر... إلى آخر الرواية» تحليل الحكم بوجود ما يمكن مقابله بالثمن، فيكون ذكر اشتراط الضميّة معه من باب المثال أو كناية عن نقل مال أو حقّ إليه مع الآبق لتلا بخلو الثمن عن المقابل، فتأمل.

ثم إنّه لا إشكال في انتقال الآبق إلى المشتري إلّا أنّه لو بقي على إباقه وصار في حكم التالف لم يرجع على البائع بشيء، وإن اقتضى قاعدة «التلف قبل القبض» استرداد ما قابله من الثمن.

فليس معنى الرواية أنّه لو لم يقدر على الآبق وقعت المعاوضة على الضميّة والتمن ليكون المعاوضة على المجموع مراعاة بحصول الآبق في يده، كما يوهمه ظاهر المحكي عن كاشف الرموز من أنّ الآبق ما دام أبقاً ليس مبيعاً في الحقيقة ولا جزء مبيع، ⇐



الأقوال في المسألة :

والمستخلص من مجموع عبارات الأصحاب هو التفصيل في مسألة بيع الآبق بين بيعه منفرداً وبيعه مع الضميمة مع الاختلاف في كل من الشقين سعة وضيقاً، فبالنسبة إلى بيعه منفرداً توجد الأقوال التالية :

١ - بطلان البيع مطلقاً ، نسب ذلك إلى الشيخين ^(١).

٢ - بطلانه إذا لم يتمكن المشتري منه ، وإلا صحَّ ولو لم يقدر البائع على التسليم ، اختاره السيد المرتضى والاصفهاني ^(٢).

٣ - بطلانه إذا لم يتمكن المشتري منه ولم يكن في ضمان البائع ، نسب إلى ابن الجنيّد ^(٣).

٤ - بطلانه إذا كان الآبق مرجوً الحصول وكان البيع على وجه اللزوم ، وصحته إذا لم يكن على وجه اللزوم بل كان مراعى

⇒ مع أنّه ذكر بعد ذلك ما يدلّ على إرادة ما ذكرنا. بل معناها أنّه لا يرجع المشتري بتعذر الآبق - الذي هو في حكم التلف الموجب للرجوع بما يقابله التالف - بما يقابله من الثمن. ولو تلف قبل اليأس ففي ذهابه على المشتري إشكال. ولو تلفت الضميمة قبل القبض فإن كان بعد حصول الآبق في اليد فالظاهر الرجوع بما يقابله الضميمة لا مجموع الثمن ؛ لأنّ الآبق لا يورّع عليه الثمن ما دام أبقاً ، لا بعد الحصول في اليد. وكذا لو كان بعد إتلاف المشتري له مع المعجز عن التسليم كما لو أرسل إليه طعاماً مسموماً ؛ لأنّه بمنزلة القبض.

وإن كان قبله ففي انفساخ البيع في الآبق تبعاً للضميمة أو بقاءه بما يقابله من الثمن وجهان : من أنّ العقد على الضميمة إذا صار كأن لم يكن تبعه العقد على الآبق ؛ لأنّه كان سبباً في صحّته ، ومن أنّه كان تابعاً له في الحدود ، فإذا تحقّق تملّك المشتري له فاللازم من جعل الضميمة كأن لم يعقد عليها رأساً هو انحلال المقابلة الحاصلة بينه وبين ما يخصّه من الثمن ، لا الحكم الآخر الذي كان يتبعه في الابتداء.

لكن ظاهر النصّ أنّه لا يقابل الآبق بجزء من الثمن أصلاً ، ولا يوضع له شيء منه أبداً على تقدير عدم الظفر به.

ومن هنا ظهر حكم ما لو فرض فسخ العقد من جهة الضميمة فقط لاشتراط خيار يخصّ بها. نعم لو عقد على الضميمة فضولاً ولم يُجز مالها انفسخ العقد بالنسبة إلى المجموع.

ثمّ لو وجد المشتري في الآبق عبياً سابقاً إمّا بعد القدرة عليه أو قبلها كان له الرجوع بأرشه ، كذا قيل «.

(١) المختلف ٥ : ٢٤٠ ، م ٢١٠. وانظر: المقنعة : ٦٠.

النهاية : ٤٠٩. الخلاف ٣ : ١٦٨ ، م ٧٤.

(٢) الانتصار : ٤٣٥. وسيلة النجاة ١ : ٣٩٥.

(٣) المختلف ٥ : ٢٤٠ ، م ٢١٠.



الجهة الثانية - في مقدار دلالة النص ،
فهل يختص بما إذا لم يتمكن المشتري من
التسلّم أو يعمه أيضاً ؟ وهل يختص بالآبق
أو يعم غيره مما هو مثله ؟ وهل يختص
بالمثمن أو يشمل الثمن أيضاً ؟ وهل
يختص بما يرجى حصوله أو يعم غير
مرجوّ الحصول أيضاً ؟ وهل يختص بالبيع
أو يشمل غيره من المعاولات كالصلح
مثلاً ؟

الجهة الثالثة - في فروع مترتبة على بيع
الآبق مع الضميمة ، وأهمها :

- ١- اشتراط أن تكون الضميمة ممّا يصح
بيعه مستقلاً .
- ٢- انتقال الآبق إلى المشتري من حين
البيع ، وكونه جزءاً من المبيع .
- ٣- لو تلف الآبق قبل أن يصل إلى
المشتري .
- ٤- لو تلفت الضميمة .

٥- لو ظهر في الآبق أو الضميمة عيب
سابق على البيع .

٦- لو كانت الضميمة ملكاً للغير .

بالتسليم احتمله في الجواهر ، ويمكن
إرجاعه إلى السابق ^(١) .

٥- صحته مع رضى المشتري بذلك ،
نسب إلى الفاضل القطيفي ^(٢) .

وأما بالنسبة إلى بيعه مع الضميمة
فيوجد قولان :

١- صحته مطلقاً .

٢- صحته إذا كان مرجوّ الحصول حين
البيع ، وإلا فيحكم بالبطلان ^(٣) .

تحديد جهات البحث في بيع الآبق :

وللتعرّف على منشأ الاختلاف بين
الفقهاء في هذه المسألة يمكن حصر
جهات البحث عندهم ضمن جهات ثلاث :

الجهة الأولى - في أنّ التفصيل المذكور
بين بيعه منفرداً ومنصّماً الوارد في النص
هل يكون على طبق القاعدة في كلا شقيّه
أو مخالفاً معها فيهما معاً أو فيه تفصيل ؟

(١) جواهر الكلام ٢٢ : ٣٩٩ .

(٢) نسب إليه في المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٤ :

١٩٠ .

(٣) المكاسب ، البيع (تقريرات النائيني) ٢ : ٤٩٤ .



والذي تعرّضت له كلمات الأصحاب في هذه المسألة بشكل قطعي عبارة عن شقّين : يبيعه منفرداً ، وبيعه مع الضميمة .

أ - بيع الآبق منفرداً :

المشهور أنّ بطلان البيع منفرداً يكون على القاعدة ؛ لنهي الشارع عن بيع الغرر ، ولاشتراط القدرة على التسليم - ولو بالمعنى الأعم من التسلم - في صحة البيع ، وهما الدليлан الأساسيان في هذه المسألة ، وإن كان هناك من استدلّ بغيرهما مما هو واضح الضعف - وقد تأتي الإشارة إليه فيما يأتي - فيكون مفاد النص في شقّه الأوّل مطابقاً للقاعدة ، وسنعتقد البحث في كلّ من هذين الدليلين :

الدليل الأوّل - الاستدلال بدليل النهي عن الغرر في البيع أو مطلق العقود وتقريبه أنّ الجهل بإمكان تحصيل المبيع كالجهل بمقداره أو أصله غرر على المشتري وخطر عليه ، فيكون مشمولاً لاطلاق النهي عنه الذي هو إرشاد إلى البطلان والفساد كما هو محقق في محله .

مناقشة الاستدلال :

واليك تفصيل البحث في كل جهة من هذه الجهات بما يتضح معه مباني الأقوال المتقدمة :

▣ تطبيق النص في بيع الآبق على القواعد :

قد تقدم عن السيد المرتضى دعوى أنّ مفاد النص مطابق للقاعدة في كلا شقّيه ، وتقدم أيضاً مناقشة جملة من الأصحاب فيه . وتحقيق هذه النقطة يرتبط بتشخيص ما تقتضيه القواعد العامة في العقود والبيع في كل من الشقين مع قطع النظر عن مفاد النص ، فنقول :

تارة يكون البيع للآبق بما هو آبق ، أي مع علم المشتري به وكونه هو المسؤول عن تحصيله لا البائع ، وأخرى يشتره بما هو عبد كسائر العبيد يكون البائع مسؤولاً عن تسليمه كما إذا كان جاهلاً بإباقه .

أ - الفرض الأوّل :

وهو ما إذا كان المشتري عالماً بالإباق وكونه مسؤولاً عن تحصيله لا البائع .



وقد نوقش في هذا الاستدلال :

١ - كبروياً تارة بعدم قيام دليل معتبر على النهي المذكور ^(١).

٢ - و صغروباً أخرى أي في تطبيق تلك الكبرى على المقام ؛ وذلك :

١ - تارة : بأنه لا غرر في خصوص بيع العبد ؛ لإمكان الانتفاع به بعته ^(٢).

٢ - وأخرى : بأنه لا خطر على المشتري حتى في غير بيع العبد على كل حال ؛ لأنه لو لم يحصل المشتري عليه كان بمنزلة التالف عرفاً ، وتلف المبيع قبل قبضه من مال البائع ، فينفسخ البيع ويرجع إليه الثمن ، أو يكون للمشتري حق الفسخ من جهة عدم تسليم المبيع إليه ، فلا خطر ولا غرر على كل حال ^(٣).

والبحث عن إثبات كبرى النهي عن

الغرر متروك إلى محلّه ولنفترضه هنا مسلماً ؛ إمّا للإجماع عليه أو لما يمكن استفادته من بعض الروايات .

وأما البحث عن الصغرى والتطبيق في المقام فقد أُجيب عن كلا الاشكالين المذكورين :

١ - أما عن الأوّل فبأنّ الغرر المبطل إنّما هو الغرر بحسب الغرض النوعي من البيع ، وهو تحصيل المبيع ، وهذا حاصل ولو فرض وجود غرض شخصي للمشتري لا يتوقف على تحصيله اتفاقاً كالتق ^(١).

وإن شئت قلت : إنّ الغرر لم يكن بلحاظ اللغوية وعدم النفع للمشتري ليقال بإمكان عتقه من قبل المشتري في الكفارة مثلاً ، وإنّما من جهة الجهل بحصوله أو المخاطرة من ناحية ذهاب ماليته ، وهو حاصل بلحاظ سائر الانتفاعات المتوقفة نوعاً على تحصيل المبيع ، ومجرّد إمكان الانتفاع به بالتق - الذي هو بمنزلة إتلاف المال وإخراجه عن المالية - لا يكفي في انتفاء الغرر ؛ لانتفاء الأنحاء الأخرى من

(١) مصباح الفقاهة ٥: ٢٥٦. نهج الفقاهة: ٤٠٣ وما بعدها.

(٢) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٤: ١٩٦. حاشية

الأخوند: ١٢٥. حاشية المكاسب (الاصفهاني) ٣:

٣٠١. مصباح الفقاهة ٥: ٣٠٣.

(٣) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٤: ١٩٩. حاشية

المكاسب (الاصفهاني) ٣: ٣٠٤.

(١) حاشية المكاسب (الايرواني) ٢: ٥٥٠.



الانتفاع بالعبد التي هي المقصودة في ماله.

٢- وأما عن الثاني فجوابين :

أولاً - أن جريان الخيار أو قاعدة تلف المبيع قبل قبضه من مال صاحبه فرع صحة البيع في المرتبة السابقة ، فإذا كانت صحته بهذه القاعدة لزم الدور المستحيل ، فلا بد وأن يكون الغرر منفياً مع قطع النظر عن حكم البيع ، ولا يمكن أن يكون في طوله .

نعم ، إذا اشترط المشتري الخيار أو ضمن البائع له الثمن على تقدير عدم حصوله كان الغرر منتفياً بنفس الالتزام العقدي ومع قطع النظر عن صحته ^(١) .

ونوقش في هذه الاجابة بأن صحة البيع لا تتوقف على فعالية الحكم الشرعي بالانفساخ أو الخيار على تقدير عدم الحصول ليقال بأنه دور ، بل تتوقف على انتفاء عنوان الغرر ، ويكفي في انتفائه صدق القضية الشرطية ، وهي أنه لو كان

البيع صحيحاً لم يكن غرر في البين لترتب الخيار أو الانفساخ ، وصدق الشرطية لا يستلزم صدق طرفيها ليلزم الدور .

وإن شئت قلت : إن النهي نهى عن البيع الذي لو كان صحيحاً كان غريباً ، لا البيع الذي لو صح لم يكن فيه غرر ؛ فإنه لا موجب لأن يستفاد من دليل النهي عن الغرر أكثر من هذا المقدار في مجال تخصيص عمومات الصحة .

ودعوى أن ظاهر النهي عرفاً النهي عن البيع الذي يكون غريباً بحسب التزامات المتعاقدين وإنشائهما مع قطع النظر عن حكمه الشرعي أو العقلاني ، ليست بنباتة . على أن حق الفسخ للمشتري على تقدير عدم تسليم البائع مرجعه إلى الشرط الضمني في العقد الموجب للخيار ، وليس حكماً تعدياً ، فيرجع إلى التزام المتعاقدين .

نعم ، قد يدعى أن النهي عن الغرر في البيع ظاهر في المنع عن غررية نفس البيع والمعاوضة مع قطع النظر عن الشروط والالتزامات الأخرى فيها ، ومع الجهل بحصول أحد العوضين يتحقق الغرر في

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٤ : ١٩٩ - ٢٠٠ .

المكاسب والبيع (تقريرات النائي) ٢ : ٤٩٣ .



أنّ عدم القدرة على التسليم والتسليم
يوجب أن يكون المبيع بمنزلة التالف
عرفاً ، فلا يصح العقد عليه ^(١).

أو من قبيل عدم صحة الالتزام العقدي
بما ليس فيه منافع مالية ، وما لا يقدر
عليه ليس فيه منافعها ^(٢).

أو من قبيل أنّ الملكية التي لا يمكن
حصولها عند من انتقل إليه وكان متعلّقها
متعديراً الوصول إليه بقول مطلق - لا
بتمكن المنتقل عنه على التسليم ولا بتمكن
المنتقل إليه على التسليم - لا اعتبار بانسائها
بنظر العرف والعقلاء ، بل هي بأنياب
الأغوال أشبه ، وأنّ إنشاءها ليس إلّا صرف
اللفظ ^(٣).

أو دعوى الاجماع على شرطية القدرة
على التسليم وبطلان البيع مع عدم القدرة
عليه .

وهذه البيانات حتّى إذا تمّت في محلّها
كبروياً فقد نوقشت صغروباً في المقام ؛

نفس البيع ، فهو بيع غرري وإن كان يمكن
فسخه ؛ فإنّ رفع الغرر به من باب رفع
الموضوع الغرري بقاءً ، لا عدم تحقق
الغرر أولاً .

ثانياً - بمنع ثبوت حق الخيار عند عدم
التسليم وكذلك منع الانفساخ بقاعدة التلف
قبل القبض ؛ لأنّ المفروض إقدام المشتري
على شراء الآبق بما هو آبق ، وهذا إسقاط
لمسؤولية البائع عن التسليم ، فلا موضوع
للخيار . كما أنّ قاعدة تلف المبيع قبل
القبض من مال البائع - لو قيل بشمولها
للمقام - تختص بما إذا كان البائع مسؤولاً
عن تسليم المبيع إلى المشتري لا ما إذا
أسقط المسؤولية عن نفسه في الالتزام
العقدي من أول الأمر .

وهكذا يتضح أنّ كبرى النهي عن الغرر
وبطلان البيع به لو تمّت فالمناقشة في
صغرها قابلة للدفع .

الدليل الثاني - شرطية القدرة على
التسليم ، وهذه الشرطية تارة يكون دليلها
نفس النهي عن الغرر ، فيرجع إلى الدليل
المتقدم كبرى وصغرى .

وأخرى يكون دليلها أمراً آخر من قبيل

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٤: ٢٠٢.

(٢) المكاسب والبيع (تقارير الثاني) ٢: ٤٨٩.

(٣) المصدر السابق: ٤٦٥ - ٤٦٦.



٢- بيع الآبق مع الضميمة :

وأما البحث في هذا الشق الثاني ، وهو صحة بيعه مع الضميمة ولزومه بمعنى وقوع الثمن بازائها وعدم الرجوع على البائع على تقدير عدم تحصيله فإنه :

١- إذا اخترنا في البحث السابق أن مقتضى القاعدة صحة بيع الآبق حتى منفرداً - كما استقر به بعض الأعلام - كان هذا الشق أيضاً على مقتضى القاعدة :

أما من حيث الصحة فواضح .

وأما من حيث عدم الرجوع بما يقابل الآبق على تقدير عدم حصوله - والظاهر أنه المقصود من تعبيرهم بعدم تقسيط الثمن عليه لا عدم دخوله في الملك أو عدم كونه جزءاً من المبيع ، وقد تقدم هذا التفسير في كلمات جملة من الأصحاب - :

١- فلما تقدم من عدم مسؤولية البائع عن ذلك ، فلا موضوع للخيار ولا لقاعدة تلف المبيع قبل القبض .

٢- ولا احتمال عدم صدق التلف أساساً مع إمكانية الانتفاع بالعق ، بل في صدق

لعرفة الالتزام العقدي بما يحتمل حصوله ، وثبوت المالية ورغبة العقلاء فيه إذا كان المحتمل تحصيله فيه نفع فعلي الحصول للمشتري خصوصاً إذا كان مهماً كالعق في المقام^(١) . فإن الحصول على المال إنما هو من أجل الانتفاع به ، فإذا أمكن بعض أنحاء الانتفاع به من غير لزوم الاستيلاء عليه خارجاً لم يكن شراؤه لغواً ولا غير عقلائي حتى إذا كان ممتنع التحصيل ، فضلاً عما إذا كان محتمل الحصول .

كما أنه مع فرض احتمال الحصول - ولو لم يكن فيه نفع فعلي من دون الحصول عليه أيضاً - قد يكون الاقدام على شرائه عقلياً ، كما إذا كان مالاً خطيراً وثمنه ضئيلاً ، نظير شراء الدّين بأقل منه مع احتمال عدم إمكان استيفائه من المدين .

هذا كله في الشق الأول ، وهو بطلان بيعه منفرداً .

(١) البيع (الخميني) ٣: ٢٢٧ وما بعدها .



بعدم حصول الآبق ، وإنما يكون واقعاً على المجموع على تقدير حصوله ، فلا يكون جزءً من المبيع إلا على تقدير حصوله .

ولكن يرد عليه - مضافاً إلى أن هذا يجعل البيع مردّداً وتعليقياً - أنه خارج عن الغرض العرفي لبيع الآبق ، وخلاف ظاهر النص ، فإنه كالصريح في وقوع الشراء على الآبق وكونه جزءاً أصلياً في البيع .

ويتضح من خلال ذلك عدم صحة ما قد يستظهر من بعض العبارات من عدم كونه جزءاً من المبيع في مقام تعليل عدم الرجوع بثمنه وعدم التقسيط عليه .

والذي يهون الخطب أن مهمّ الدليل عندهم على بطلان البيع منفرداً هو النهي عن الغرر الثابت كقاعدة شرعية مقيّدة لعمومات الصحة .

والمستفاد من دليل النهي عن الغرر ومن مجموع ما ورد في الآبق وفي بيع اللبن في الضرع وبيع الثمار من الروايات أن الغرر الملحوظ فيه والممنوع عنه في هذه الموارد إنما هو أن يكون الثمن بلا مقابل أصلاً ، وأما إذا كان في مقابله مال على كل حال فهو غير مشمول لشيء منها .

التلف بمجرّد ذلك إشكال ، وإلا لزم انكشاف البطلان من الأوّل لا الانفساخ ، كما أفاد المحقق الخراساني .

إلا أن يدعى أن التنزيل منزلة التلف عرفاً يكون من زمان ظهور التعذّر لا وقوعه ، وهو ضعيف كما نلاحظ .

ومن خلال ذلك يتضح عدم صحة ما تقدم من أن النص تخصيص لقاعدة تلف المبيع قبل القبض من مال صاحبه ؛ لعدم اعتبار الآبق تالفاً .

٢- وإن قلنا في البحث السابق بمقالة المشهور من أن مقتضى القاعدة البطلان فقد يقال بأن الضميمة لا يمكنها أن تصحّح البيع على القاعدة ؛ لأنّ جزء المبيع مبيع أيضاً ، فيشترط فيه ما يشترط في المبيع من القدرة على التسليم أو انتفاء الغرر ، فيكون مفاد النص على خلاف القاعدة في هذا الشق .

محاولة ورد :

وقد يحاول تخريج النصّ على القاعدة على هذا التقدير أيضاً بأن البيع واقع من أوّل الأمر بين الثمن والضميمة مشروطاً



ويشير إلى ذلك التعليق الوارد في ذيل رواية سماعة المتقدمة في الآبق - من أنه إذا لم يقدر على العبد كان الذي نقده فيما اشترى منه - الظاهر في أن المحذور أن يكون قد دفع الثمن بلا تحصيل مقابل، وهذا الخطر يندفع بوجود الضميمة .

فالحاصل : إذا كان الخطر المنهي عنه في البيع والمعبر عنه بالغرر هو المخاطرة بأصل العوض ودفعه بلا مقابل - لا كل جهالة أو خسارة محتملة - فانتفاؤه بالضميمة على القاعدة ، ولعل هذا هو مقصود السيد المرتضى من حكمه بانتفاء الغرر في صورة الضميمة .

ومما تجدر إليه الإشارة أن هذا الظهور في التعليق يمكن أن يستفاد منه التعميم إلى غير الآبق ، على ما سيأتي في الجهة القادمة .

هذا كله فيما إذا كان بيع الآبق بما هو آبق ، أي أقدم المشتري عليه عالمًا بإباقه وأن عليه مسؤولية طلبه .

ب - الفرض الثاني :

وهو ما إذا كان المشتري جاهلاً بالإباق

أو ضمن البائع تسليم الآبق كما هو في سائر البيوع فهل يحكم فيه بنفس التفصيل - أي بطلان بيعه منفرداً وصحته مع الضميمة مع عدم الرجوع على البائع في صورة عدم حصوله - أو بصحته مع الضميمة والخيار للمشتري أو غير ذلك ؟

وفيما يلي نبين حكم كلا الشقين :

أ - بيع الآبق منفرداً :

أما بيعه في هذه الصورة فظاهر إطلاق الفتاوى الحكم ببطلانه .

وأما ما مسلكان في استنباط حكم بيع الآبق منفرداً في هذا الفرض :

المسلك الأول :

أن يقال بأن النص غير شامل لفرض الجهل ، بل ولا فرض ضمان البائع للتسليم - كما ذكره في الرياض وغيره - لأن السؤال في صحيح رفاعة كالصريح في فرض علم المشتري بالإباق وأنه هو الذي يطلبه بدلاً عن البائع ، وكذلك ظاهر معتبرة سماعة ، فلا إطلاق في النص لصورة الجهل بالإباق وكون مسؤولية التسليم على البائع ، فلا بد وأن نرجع فيه إلى ما تقتضيه



القاعدة . وحينئذٍ قد يقال :

١- إنه لو لم يتم دليل على شرطية القدرة على التسليم عدا النهي عن الغرر في البيع فمقتضى القاعدة هو الحكم بالصحة وثبوت الخيار للمشتري من جهة عدم التسليم أو الانفساخ بظهور تعذره إذا قيل بأنه بمنزلة التلف ، فيكون الغرر منتفياً من غير فرق بين اشتراط الضمان على البائع وعدمه ؛ لأنّ البائع مسؤول - على كل حال في فرض جهل المشتري - عن تسليم المبيع ، فيكون تسليمه في ضمانه . وهذا مبني على كفاية ذلك في انتفاء عنوان الغررية .

ويمكن أن يكون هذا وجهاً لما نسب إلى ابن الجنيد . ومال إليه في الجواهر حيث قال : « يمكن أن ينزل المنع فيهما [= في النص والفتوى] على إرادة الشراء اللازم الذي ليس للمشتري بعد ذلك فسخه اختياراً ، ولا ريب في احتياج ذلك إلى الضميمة ، فإنه بذلك يكون كذلك إذا أقدم كلّ من البائع والمشتري على ذلك ، فإنه لو فرض تعذر تحصيل الآبق يكون الثمن في مقابل الضميمة ، ولا يكون ثمن بلا مبيع

كي يترتب عليه الفساد باعتبار عدم تحقق المعاوضة فيه عرفاً ، وكذلك الضميمة في بيع الثمار . . . وحينئذٍ فمقتضى ذلك جواز بيعه منفرداً إذا كان على ضمان البائع بمعنى كونه مراعى بحصوله ، وإلا كان من مال البائع ويرجع المشتري على ثمنه ، ولعلّه إلى هذا نظر ابن الجنيد ^(١) وظاهره القول بالانفساخ على تقدير عدم حصوله لا الخيار .

٢- وإذا قبلنا شرطية القدرة على التسليم من غير جهة الغرر أيضاً فظاهر إطلاق القائلين بها اشتراطها واقعاً ، ولا يكفي العلم أو الوثوق بها مع عدمها كذلك ، بل صرح بعضهم بذلك ، قال الشيخ الأنصاري رحمته الله : « ولو باع ما يعتقد التمكّن منه فتبين عجزه في زمان البيع وتجددتها [= القدرة] بعد ذلك صحّ ، ولو لم يتجدّد بطل » ^(٢) وفي منهاج الصالحين : « لو علم بالقدرة على التسليم فباع فانكشف الخلاف بطل » ^(٣) .

(١) جواهر الكلام ٢٢: ٣٩٥.

(٢) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٤: ١٩٣.

(٣) منهاج الصالحين (الحكيم) ٢: ٣٨، ١٦٠ م. منهاج

الصالحين (الخوئي) ٢: ٢٧، ١٠٢ م.



المسلك الثاني :

أن يقال : إن النص وإن كان وارداً في المشتري المُقدم على شراء الآبق بما هو آبق إلا أنه يمكن استفادة حكم صورة الجهل منه أيضاً بأحد طريقين :

الأول : الفحوى والملازمة ؛ فإنه إذا كان البيع مع اقدام المشتري ورضاه به باطلاً ففي صورة الجهل وعدم اقدام البطلان أقوى .

وبطلان هذا الطريق واضح ، فإنه في صورة العلم يكون البيع لازماً بخلاف صورة الجهل كما تقدم فلا يكون فيه مخاطرة بأصل المالية .

الثاني : أن الاستفادة من مدلول النص - بقرينة التعليل فيه - أن البيع بل مطلق المعاوضة لا يمكن أن يصح مع احتمال عدم المعوِّض مهما كان خطيراً ومهماً بحيث يخطر من أجله الناس وأنه لا بد وأن يكون في قبال الثمن شيء متحقق بحسب النتيجة وإلا كان باطلاً ، فليست النكتة مجرد خسران الثمن وعدم إمكان استرجاعه بحسب النهاية ليقال بارتفاع المحذور بالخيار أو الانفساخ قبل القبض ،

وإنما المحذور في نفس عدم تحقق المعاوضة والمقابلة مع الثمن خارجاً وعيناً وإن تحقق إنشاء ، ولعل هذا هو المراد من الغرر المنهي عنه أيضاً ، وهو لا ينتفي بالخيار أو الانفساخ ، كما أشرنا سابقاً أيضاً .

فالحاصل : إن الغرر المنهي عنه سواء كان بهذا المعنى أم لا ، فإن الاستفادة من التعليل الوارد في النص في المقام - ولعله ظاهر ماورد في بيع اللبن في الضرع أو التمر قبل الظهور أيضاً - هو المنع عن الصحة بلا ضمنية ؛ لأنه لا مقابل للثمن على كل تقدير ، وهذه النكتة تشمل صورة الجهل ، بل وضمان البائع على تقدير عدم الحصول أيضاً .

٢- بيع الآبق مع الضمنية :

وأما بيعه مع الضمنية فصريح جملة من الفتاوى - كما في اللمعة وشرحها^(١) والحدائق^(٢) والرياض^(٣) وغيرها - صحة البيع مع الضمنية في صورة الجهل بالإباق

(١) الروضة ٣: ٢٤٩.

(٢) الحدائق ١٨: ٤٣٦.

(٣) الرياض ٥: ٨٩.



وثبوت الخيار للمشتري ، قال الشهيد الأول في اللمعة : « ولا خيار للمشتري مع العلم بإباقه » وشرحه الشهيد الثاني في الروضة بقوله : « لقدومه على النقص ، أما لو جهل جاز الفسخ »^(١) ، وقد تقدّم في عبارة التنقيح الرائع أنّه مع عدم العلم بالإباق له الخيار ، ولا يكون الثمن في مقابل الضميمة^(٢) .

بالصحة في صورة الضميمة من باب النصّ الخاصّ وقلنا باختصاصه بصورة علم المشتري بالإباق ، فمع ذلك نقول بصحة أصل البيع في المقام ، غاية الأمر يحكم ببطلان البيع بالنسبة إلى الآبق فقط والرجوع بما قابله من الثمن وصحة البيع في الضميمة وحصول خيار تبعض الصفقة للمشتري .

وأصل صحة البيع مع الضميمة في صورة الجهل مما لا ينبغي الاشكال فيه ؛ لإمكان استفادته من القواعد ومن النص ولو بالفحوى ، فإنّه إذا كان البيع مع الضميمة صحيحاً في صورة العلم بالإباق والجهل بالقدرة على التسليم صح أيضاً مع الجهل والعلم بالقدرة على التسليم بطريق أولى ؛ لأنّه يكون له الخيار أيضاً ، وما ورد من الحكم باللزوم ووقوع الثمن بازاء الضميمة مخصوص بفرض الاقدام من المشتري على بيع الآبق ، كما تقدّم .

فتكون النتيجة على ضوء مجموع ما تقدّم في هذه الجهة :

١- الحكم ببطلان بيع الآبق منفرداً مطلقاً ، أي سواء كان المشتري جاهلاً به أم لا .

٢- صحة البيع مع الضميمة مطلقاً مع لزوم البيع في فرض علم المشتري وثبوت الخيار له في فرض جهله ، وهذا هو المشهور بين المتأخرين في حكم بيع الآبق .

ولو فرض القول بأن مقتضى القاعدة الأوليّة بطلان بيع الآبق ، وأن الحكم

□ مقدار دلالة النص سعة وضيقاً :

١- إذا كان المشتري للآبق قادراً على التسلم فقد يقال باطلاق الحكم المستفاد

(١) الروضة ٣: ٢٤٩ .

(٢) التنقيح الرائع ٢: ٣٦ .



من النصوص لما إذا كان المشتري قادراً على التسلم أيضاً ، فيحكم ببطلان بيعه منفرداً حتى في هذه الحالة ، وهذا الاطلاق هو المنسوب في القول الأول إلى المفيد والشيخ الطوسي من القدماء وإن ناقش فيه بعضهم .

وقد تقدم تصريح السيد المرتضى باختصاص المنع بما إذا لم يقدر عليه المشتري ، وعليه المشهور بل الأكثر ، بل لم يعرف مخالف معتد به عدا الاطلاق المنسوب إلى بعض الكلمات تبعاً لتوهم إطلاق النص .

والصحيح عدم الإطلاق فيه كذلك ، لما ورد فيه صدرأ أو ذيلأ مما يدل على أن تمام النظر إلى فرضية الاقدام على شراء عبد لا يحرز تحصيله وإنما يطلبه المشتري فقد يحصله وقد لا يحصله ، فيبقى فرض إحراز القدرة على تسلمه تحت إطلاقات أدلة الصحة .

قال في الجواهر : « وإطلاق النص منزّل على الغالب من تعذر الوصول أو المشكوك فيه أو مقتد به ؛ فإن الحكم معلّل قطعاً ، وليس تعبدأ محضأ حتى يناط بصدق اسم

الإباق ، وحينئذ فالشرط تمكّن المشتري من المبيع بنفسه أو بواسطة البائع أو قدرة البائع على التسليم ولو بواسطة المشتري كالأجنبي » ^(١) .

٢- إذا باع الآبق منفردأ مشروطأ ومعلّقأ على حصوله بحيث إذا حصل بعد ذلك يكون البيع متحققأ من حينه فهل يكون صحيحأ أم باطلاً ؟ وجه القول بالبطلان أحد أمرين :

الأول : أن يدعى شمول النص باطلاه له .

وهو غير صحيح كما هو واضح ؛ لما تقدم من ظهوره فيمن يقدم على شراء الآبق على كل تقدير وبشكل منجز .

الثاني : أنّه تعليق في البيع موجب للبطلان حيث يشترط التنجيز في العقد .

وقد يناقش فيه : بأنّه لا دليل على شرطية التنجيز في العقود سوى الاجماع ، والمتيقن منه على تقدير قبوله هو التعليق على أمر أجنبي من العقد كنزول المطر أو مجيء الحاج ، لا ما يكون العقد بنفسه

(١) جواهر الكلام ٢٢: ٣٩٤.



فلو تعدّر تخيّر المشتري ، وهو اختيار
اللعة والمعال .

الثالث - صحّة بيعه متردداً بين إلحاقه
بالآبق فيفتقر إلى الضميمة ووقوعه مراعى
مطلقاً فلا يحتاج إليها ، قاله في التذكرة
والقواعد .

الرابع - بطلان بيعه منفرداً مع التردد فيه
منصّماً وفي التقسيط والاختصاص على
تقدير الصحّة وتعدّر التسليم ، وهو للعلامة
في النهاية .

الخامس - البطلان مطلقاً ، كما في
ظاهر الروضة والمسالك وحواشي
التحرير .

ومنها : بيع الضالّة ، وفيها احتمالات :

أولها - الصحّة بشرط الضميمة إلحاقاً لها
بالآبق ؛ لأنها في معناه ، بل هي أولى منه
بها ...

ثانيها - الصحّة مراعاة بالتسليم
كالضالّ ، قاله في المجمع .

ثالثها - البطلان لتعدّر التسليم ، وهو
خيرة الدروس .

متوقفاً عليه ، كما إذا قال : بعثك العبد إذا
كان ملكي أو إذا كان حيّاً أو إذا حصلت
عليه أو كان ممكن الحصول ^(١) .

٣ - بيع الضالّ والمجود والحيوان
الشارد ونحوه ، فقد يقال باطلاق الحكم
أيضاً لغير الآبق من العبيد كالضالّ أو
المجود أو المغصوب الذي لا يقدر على
تسليمه .

والمشهور خلافه ؛ لأنّ القائلين
بالتفصيل المذكور في الآبق - وهم الأكثر ،
بل عرفت عدم خلاف معتدّ به فيه - قد
اختلفوا أشدّ الاختلاف في بيع الضالّ
والضالّة ونحوهما .

قال في الجواهر : « منها : بيع الضالّ
فإنّه قد قيل : فيه وجوه :

الأول - صحّة بيعه مع الضميمة لا مطلقاً
غير مراعى بالتسليم وإن لم أجد به
مصرّحاً على التعيين ، كما اعترف به بعض
الأساطين .

الثاني - صحّته مطلقاً مراعاة بالتسليم ،

(١) مستند العروة الوثقى (الاجارة) : ٤١ .



ومنها : ما في معنى الآبق من الحيوان الممتنع كالجمل الشارد والفرس العائر ونحوهما ، وفيه أيضاً وجوه :

البطلان كما هو خيرة الشهيدين ، والصحة مع الضميمة كالأبق ، وفي النهاية بطلانه منفرداً مع التردد فيه منضمّاً ، والصحة مطلقاً كما هو مقتضى إطلاق المجمع صحة بيع الضالة ^(١) .

والصحيح أن إلحاق غير الآبق - مما هو مثله - به يمكن أن يتم بأحد طريقين :

الطريق الأول - أن يكون التفصيل المذكور من بطلان بيعه منفرداً وصحته مع الضميمة ووقوع الثمن بتمامه بازاء الضميمة على طبق القاعدة ، وأنّ ما جاء في نصوص بيع الآبق من البطلان منفرداً والصحة مع الضميمة يمكن تخريجه على ضوء القواعد العامة أيضاً . وقد تقدم شرح ذلك فيما سبق وكلمات الفقهاء فيه .

الطريق الثاني - أن يستفاد التعميم والضابطة الكلية من النص نفسه والتعليل الوارد فيه .

وهذا مبني على استظهار التعليل أو بيان النكتة والضابطة الكلية من الروايتين المتقدمتين في الآبق خصوصاً إذا ضمنا إليهما ما ورد في بيع الثمار وبيع اللبن في الضرع والسّمك في الآجام من التفصيل بين بيع الثمار لسنة واحدة أو لسنين والتفصيل بين بيع مقدار من اللبن معيّناً في الخارج مع ما في الضرع وبيع ما في الضرع وحده ؛ فإن حملها جميعاً على الحكم التعدي والاستثنائي في هذه الموارد خلاف المتفاهم العرفي ، فيحكم بالتفصيل المذكور في تمام الموارد المشابهة .

وبعبارة أخرى : يستفاد من النصوص المذكورة أنّ بقاء الثمن من دون مقابل وما بازاء أصلاً موجب للبطلان وأنّه لا بدّ من مقابل ولو بنحو الضميمة ، وهذه النكتة لا اختصاص لها بالآبق بحسب المتفاهم العرفي ، فيفهم العرف منها الضابطة الكلية ، وهي بطلان بيع ما لا يحرز القدرة على تحصيله منفرداً وصحته مع الضميمة ولزومه إذا كان الاقدام على شرائه بما هو كذلك ، لا مع جهل المشتري كما تقدّم شرحه .

(١) جواهر الكلام ٢٢ : ٣٨٥ - ٣٨٦ .



أرسل في الماء ولا الدابة الشاردة ولا العبد الآبق إلا مع الضميمة»^(١).

ومنهم أيضاً السيد الشهيد الصدر في تعليقه على المنهاج قال: «ولكن المنع عن بيعه مع الضميمة مشكل، بل لا يبعد الجواز بمعنى أن كل ما كان يجوز جعل الثمن بإزائه ابتداءً يجوز جعله بإزاء المجموع منه ومن غير المقدور على تسليمه»^(٢).

٤- إذا وقع الآبق ثمناً، وقد وقع البحث في إطلاق الحكم للثمن، فهل يبطل البيع إذا وقع الآبق ثمناً منفرداً ويصح مع الضميمة أو يختص ذلك بالثمن؟ وكذلك الحال فيما إذا كان كل منهما عبداً آبقاً.

وقد تقدّم في عبارات جملة من الأصحاب التصريح بأن الأقرب عدم الاختصاص وشمول الحكم المذكور للثمن أيضاً؛ إذ لا تغاير بين العوضين من هذه الناحية وإن توقّف فيه آخرون، وهذا يعني أن الاستفادة من النص النكتة المشار إليها

إلا أن المستظهر من الأقوال المذكورة في بيع الضالّ والضالّة ونحوهما عدم سلوك جملة الأصحاب لشيء من الطريقتين، وأنّهم اقتصروا في التفصيل المذكور على مورد النص بين مصرّح بالاختصاص أو متوقّف أو متردّد في التعميم بلحاظ كلا الشقّين أو أحدهما.

ولكن تقدم عن الوسيلة^(١) والغنية^(٢) والجامع للشرائع^(٣) ومفاتيح الشرائع^(٤) الإلحاق والتعميم، ونقل ذلك أيضاً عن حواشي الشهيدين^(٥)، وقد يستفاد ذلك من بعض عبارات صاحب الجواهر المتقدمة.

ومن الأعلام المتأخرين الذين حكموا بذلك السيد الاصفهاني في وسيلة النجاة حيث قال: «الخامس: القدرة على التسليم، فلا يجوز بيع الطير المملوك إذا طار في الهواء ولا السمك المملوك إذا

(١) الوسيلة: ٢٤٦.

(٢) الغنية: ٢١١-٢١٢.

(٣) الجامع للشرائع: ٢٥٥.

(٤) مفاتيح الشرائع: ٣: ٥٧.

(٥) مفتاح الكرامة: ٤: ٢٦٩.

(١) وسيلة النجاة: ١: ٣٩٥.

(٢) منهاج الصالحين (الحكيم) ٢: ٣٧، التعليقة رقم ٧٩.



وادّعى أنّ هذا هو الظاهر من معاهد الاجماعات المنقولة ، وحكم بأنّ المأبوس عادة من الظفر به الملحق بالتالف لا يجوز جعله جزءاً من المبيع ؛ للغرر والسفه وكونه أكلاً للمال بالباطل ، نعم يصح تملكه على وجه التبعية للمبيع باشتراط ونحوه^(١) .

ووافقه عليه جملة ممن بعده^(٢) ، بل أفتى به بعض في حاشيته على وسيلة النجاة^(٣) ، واحتمل بعضهم الحكم بالبطان حتى إذا كان بنحو الاشتراط ؛ لكون غررية الشرط توجب غررية البيع أيضاً^(٤) .

المسلك الثاني : ما اختاره جملة من أعلام المتأخرين^(٥) من إطلاق النص خصوصاً معتبرة سماعة حيث لم يقيد الآبق فيها بما إذا كان مرجو الحصول . وهذا هو الأظهر ؛ لأنّ ما ورد في السؤال في صحيحة رفاعه : « وأنا أطلبه »

أنفأ ، وهي لا تختص بعنوان المثلث أو الثمن . واستفادة هذا التعميم بالنسبة إلى الآبق الواقع ثمناً في مقابل مال آخر يقع مثمناً واضح ، وأمّا إذا كان كل منهما آبقاً فاشتراط الضميمة فيهما معاً وعدم صحته بلا ضميمة في شيء من الطرفين أقلّ وضوحاً ؛ لأنّ كلّ منهما على حدّ الآخر من حيث الصفة ، وليس من قبيل بيع الآبق بثلثين معيّن معلوم ، إلّا أنّه إذا استفدنا من النصوص المذكورة النكتة المشار إليها فالتعدّي إلى هذه الفرضية هو المتعيّن أيضاً .

٥ - الآبق الذي لا يرجى حصوله ، وقد وقع البحث أيضاً في إطلاق الحكم له . وفي المسألة مسلكان :

المسلك الأوّل : ما ادّعى من قبل بعض الفقهاء من اختصاص النص بالآبق الذي يرجى حصوله ، وأمّا ما لا يرجى حصوله فيحكم فيه بالبطان حتى مع الضميمة .

وقد تقدم في عبارة مكاسب الشيخ الأنصاري رحمته الله دعوى ظهور السؤال في صحيح رفاعه والجواب في موثقة سماعة في الاختصاص بصورة رجاء وجدانه ،

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٤ : ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٢) المكاسب والبيع (تقريرات النائي) ٢ : ٤٩٤ . نهج

الفقاهة : ٤٠٨ .

(٣) وسيلة النجاة ١ : ٣٩٥ .

(٤) حاشية المكاسب (الايرواني) ٢ : ٥٥٤ .

(٥) مصباح الفقاهة ٥ : ٣٠٩ . وانظر : حاشية المكاسب

(الايرواني) ٢ : ٥٥٤ .



ومع الضميمة .

أماً بالنسبة للشق الأول - وهو بيعه منفرداً - والأقوال الخمسة فيه ، فقد ظهر أن مبنى القول الأول ببطلان بيعه مطلقاً - أي حتى إذا كان المشتري قادراً على تحصيله - هو استفادة الإطلاق من النص ، والذي قد تقدّمت مناقشته في الجهة الثانية ، بل والاشكال في نسبة القول به إلى الشيخين .

كما أن مبنى القول الثاني المشهور هو ما ورد في مجموع الجهتين الأولى والثانية من استفادة نكتة كلية من النص للبطلان في صورة الانفراد لا تختص بفرض العلم بالإباق أو ضمان البائع له بل تعم صورتين العلم والجهل ، نعم لا إطلاق للنص لما إذا كان المشتري قادراً على تحصيله .

ومن ذلك يظهر مبنى القولين الثالث والرابع مع جوابهما .

وأما القول الخامس المنسوب إلى الفاضل القطيفي فقد نقل عنه في وجهه أن التسليم إنما يكون لصالح المشتري ، فإذا رضي بعده لم يقدح ذلك بصحة العقد

لا يقتضي تقييده بفرض رجاء الوجدان ، وإنما المقصود منه أن طلبه ومسؤولية تحصيله عليه لا على البائع سواء كان مما يرجى حصوله أم لا ، فإطلاق الصحيحة فضلاً عن المعبرة لا غبار عليه .

على أنه لو فرض عدم شمول النص له فمع ذلك لا يتم ما ذكر من الاستدلال للحكم بالبطلان إذا كان البيع مع الضميمة ؛ لانتهاء الغرر بها بالمعنى الذي شرحناه ، وعدم كونه تالفاً مع إمكان الانتفاع به بعتقه ، كما لا سفه في شرائه ، على أن الباطل بيع السفه لا أن السفه مبطل للبيع ، والنهي عن أكل المال بالباطل المراد منه أكله بالأسباب الباطلة كالقمار والسرقة ونحوهما ، وتفصيل ذلك يراجع في محله .

٦- غير البيع من سائر المعاوزات ، وقد وقع البحث أيضاً في إطلاق الحكم المذكور لغير البيع من المعاوزات كالصلح والاجارة وغيرهما . وهذا ما سنبينه بشكل مستقل لاحقاً .

□ تخريج الأقوال على المباني :

١- وبما ذكرناه في هاتين الجهتين تظهر مباني الأقوال المتقدمة في بيع الآبق منفرداً



الأصح ؛ لعدم اختصاص النصّ أو عدم البطلان بمقتضى القاعدة - أطلق الحكم بالصحة للصورتين معاً .

٢- كما ظهر مما تقدم في الجهتين مبنى القائلين باختصاص الآبق بالتفصيل بين صورة بيعه منفرداً وبيعه مع الضميمة دون غيره مما يشبهه كالضالّ والضالّة والمجود والمغصوب ، ومبنى القائلين بعدم الاختصاص وأنّ هذا التفصيل يعم جميع الموارد المشابهة ، كما ظهر وجه التردّدات والتوقّفات في كلمات بعض الأصحاب في الموارد المذكورة .

❑ فروع مترتبة على بيع الآبق مع الضميمة :

١ - اشتراط كون الضميمة مما يصح بيعه مستقلاً :

والمقصود بهذا الشرط :

تارة : أن لا تكون الضميمة كالآبق ممّا لا يحرز القدرة عليه .

وأخرى : أن تكون لها مالية ، فلا يصح ضمّ حبة من حنطة مثلاً .

ما لم يكن المبيع مما يمتنع في نفسه تحصيله كالطير في الهواء مثلاً .

وهذا الكلام لو كان تاماً على مقتضى القاعدة - أي لو لا النصّ الوارد في المقام وما ورد في النهي عن بيع اللبن في الضرع وحده أو الثمرة لسنة واحدة - فهو غير تام بلحاظ النص ، بل النصوص المذكورة ؛ لوضوح دلالتها على المنع عن ذلك في نفسه حتى إذا رضي المشتري بذلك ، فإنّها واردة في مورد رضی المشتري وإقدامه بنفسه على ذلك ، ومع ذلك حكم فيه بالبطلان .

وأما بالنسبة للشق الثاني - وهو بيعه مع الضميمة - والقولين فيه ، فإنّ مبنى القول بصحة البيع مع الضميمة ما تقدم في الجهة الثانية من النصّ ، ومقتضى القاعدة ومبنى القول بالبطلان إذا لم يكن الآبق مرجوّ الحصول دعوى اختصاص النصّ بموارد رجاء الوجدان ، فيحكم فيما إذا لم يكن مرجوّ الحصول ببطلان البيع حتى مع الضميمة بمقتضى القاعدة ، فمن يقبل هذه الدعوى قيّد القول بالصحة بصورة رجاء الوجدان ، ومن لم يقبله - وقد تقدم أنّه



وثالثة: أن تكون الضميمة مالاً معتدّاً لا يصح بيعها وشراؤها^(١).

به، أي ذات قيمة معتدّ بها.

ورابعة: أن تكون عيناً، فلا يصح ضمّ المنفعة.

وأما الثالث فقد جاء في بعض الكلمات أنّه لا بدّ وأن تكون الضميمة معتدّاً بها في القيمة، وقد يستظهر ذلك من التعبير بالثوب أو المتاع في صحيحة رفاعة.

وقد وردت الإشارة إلى كلّ واحد من هذه الأمور الأربعة بشكل وآخر في كلمات الفقهاء مستظهرين ذلك من النص.

الاستدلال على هذا الشرط:

أما الأوّل فلا ينبغي الاشكال فيه؛ لصراحة النص في أنّ الضميمة إنّما جيء بها لكي تكون هي مقابل الثمن على تقدير عدم تحصيل الآبق، وهذا صريح في لزوم وجوده وإمكان تسليمه في البيع.

وأما الثاني فأيضاً لا ينبغي الاشكال فيه؛ لأنّه المستظهر من التعبير في النص بالمتاع أو الثوب أو بأنّه أشتري منك هذا الشيء وعبدك بكذا وكذا، وأنّه لو لم يقدر على العبد كان الذي نقده فيما اشترى منه. فإنّ هذا كله لا يتناسب مع فرض عدم المالية للضميمة كحبة من حنطة، والذي

وهذا صحيح إذا أريد منه أن تكون الضميمة بنحو بحيث يمكن جعله جزءاً من المبيع حقيقة لا صورة؛ فإنّ ظاهر النص اشتراط وقوع البيع والشراء على المجموع من الآبق والضميمة حقيقة، فلو لم يكن للضميمة دخل في المبيع جدّاً لم يصح البيع، وكان حكمه حكم بيعه منفرداً.

وأما إذا أريد به لزوم كون قيمة الضميمة خطيرة وغير قليلة فهذا بلا موجب؛ فإنّ إطلاق النص ينفيه، ولعلّه إليه يشير ما في نهاية الأحكام من أنّه لو بيع منضمّاً إلى غيره صحّ بيعه سواء قلّت قيمة الغير أو كثرت^(٢).

وأما الرابع فقد تقدّم عن الشيخ

(١) مجمع الفائدة والبرهان ٨: ١٧٣. الحدائق ١٨: ٤٣٥.

مفتاح الكرامة ٤: ٢٦٩. جامع المقاصد ٤: ١١٢، لكن

عبر بكونها مقصودة.

(٢) نهاية الإحكام ٢: ٤٨١.



٢ - انتقال الآبق إلى المشتري من حين البيع :

هل الآبق جزء من المبيع من أوّل الأمر فينتقل من حينه أو أنّه يصير جزءاً بعد الظفر به ؟ فيه نظريتان :

النظرية الأولى : أنّ الآبق لو تمكن المشتري منه صار جزءاً من المبيع وإلا فلا .

قال في مفتاح الكرامة : « وفي شرح الإرشاد لفخر الإسلام : الآبق ما دام آبقاً ليس له جزء من العوض . ونحوه ما في التنقيح ... ونحوه ما في إيضاح النافع حيث قال : ظاهر ما يحضرني من أقوال أصحابنا جواز البيع مع الضميمة أنّها جزء - إلى أن قال : - وينقدح في نفسي أنّ المبيع هو الضميمة والآبق كالشرط المعلق على إمكان قبضه ، وحينئذٍ يتمّ المعنى وما يتفرّع عليه من عدم نقص شيء بعدم تسليم الآبق وعدم الخيار وعدم نقص شيء بظهور عيب فيه وغير ذلك » ^(١) وكأنّه بذلك أراد تخريج ما دلّ عليه النص

الأنصاري أنّ الظاهر عدم كفاية ضمّ المنفعة ، وقد استدرك عليه بقوله : « إلا إذا فهمنا من قوله : « فإن لم يقدر ... إلى آخر الرواية » تعليل الحكم بوجود ما يمكن مقابله بالثمن ، فيكون ذكر اشتراط الضميمة معه من باب المثال أو كناية عن نقل مال أو حقّ إليه مع الآبق لئلاّ يخلو الثمن عن المقابل » ^(١) . إلا أنّ ذلك خلاف ظاهر الرواية في صدق الاشتراء وحفظ التقابل البيعي ؛ فإنّه لا يصدق مع المنفعة ^(٢) .

وقد يقال : بأنّ ضمّ المنفعة إلى العين في البيع أو مطلق المعاوضة بعقد وإنشاء واحد لو كان صحيحاً في نفسه ولم يكن فيه محذور فالتعميم في بيع الآبق مع الضميمة والحمل على المثالية - الذي ذكره الشيخ - وجيه باعتبار أنّ نكته البطلان المستفادة من التعليل في الرواية عدم مقابلة الثمن بشيء في مقام المعاوضة والمبادلة سواء سميّ بيعاً أم لا .

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٤ : ٢٠٣ .

(٢) حاشية المكاسب (الاصفهاني) ٣ : ٣٠٧ . المكاسب

والبيع (تقريرات النائي) ٢ : ٤٩٤ . حاشية المكاسب

(الايرواني) ٢ : ٥٥٤ - ٥٥٥ . مصباح الفقاهة ٥ : ٣١١ .

(١) مفتاح الكرامة ٤ : ٣٦٨ .



أولاً ثم على تقدير حصول الآبق يصبح جزءً من المبيع أو مملوكاً بالشرط .

وأما ما ورد في ذيل النص من أنه على تقدير عدم حصول الآبق يكون ما نقده المشتري في مقابل الضميمة فقد جعله بعضهم كناية عن اللزوم وعدم ضمان البائع ذلك^(١).

وذكر بعض آخر أن مقتضى الجمود على ظاهر النص أن المبيع هو المجموع أولاً، وبعدم القدرة على العبد تنحل تلك المعاوضة وتقع معاوضة قهرية أخرى بين الضميمة ومجموع الثمن^(٢).

إلا أن الظاهر عدم صحة كلا التفسيرين ، بل ماورد في الذيل بيان لحكمة ضم الضميمة لئلا يذهب الثمن هدرًا خارجاً وأن المشتري يكون قد حصل في قبال ما دفع من الثمن معوضاً فتحققت المعاوضة بحسب النتيجة الخارجية .

من عدم تقسيط الثمن على الآبق ولزوم البيع ووقوع تمام الثمن بازاء الضميمة على القاعدة .

النظرية الثانية : أن الآبق جزء من المبيع من أول الأمر .

وقد تقدم أن النظرية الأولى خلاف ظاهر النص وخلاف مقصود المتعاقدين في موارد بيع الآبق وشرائه ، بل تقدم أن صريح النص وقوع الشراء على المجموع من المتاع والآبق .

كما تقدم أن تخريج الحكم بصحة البيع مع الضميمة من دون خيار ولا انفساخ العقد على تقدير عدم حصول الآبق لا يتوقف على ما ذكر من كون تملك الآبق شرطاً ومعلقاً على تحصيله ، بل قد لا يجدي ذلك ؛ لا مكان دعوى سريان الغرر من الشرط إلى البيع نفسه ، بل عدم صحة عتقه حينئذ قبل تحصيله ، ولعلّه واضح البطلان .

فالظاهر من النص أن الآبق جزء من المبيع ويملكه المشتري من أول الأمر ، لا أن المبيع هو الضميمة ويملكه المشتري

(١) الارشاد ١: ٣٦١. التذكرة ١٠: ٤٩. القواعد ٢: ٢٣.

نهاية الإحكام ٢: ٤٨٢. المسالك ٣: ١٧٢. الروضة ٣:

٢٤٩. مجمع الفائدة والبرهان ٨: ١٧٣. المكاسب

(تراث الشيخ الأعظم) ٤: ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٢) حاشية المكاسب (الايرواني) ٢: ٥٥٥.



٣- اليأس عن تحصيل الآبق :

ولا إشكال - على ما تقدّم - أن بيع الآبق مع الضميمة لازم، وأنه لا يجوز الرجوع على البائع إذا حصل اليأس من تحصيل الآبق، وهو المنصوص والمفتى به من قبل الجميع .

إلا أنهم اختلفوا في كيفية تعليل ذلك وتخريجه :

وقد تقدّمت الإشارة لذلك إجمالاً ضمن الأبحاث السابقة، ويمكن أن نستخلص من كلمات الفقهاء عدّة تخريجات بهذا الصدد :

١- فجملة من الفقهاء علّلوا لزوم البيع وعدم رجوع المشتري على البائع بأنّ مادفعه من الثمن يكون في مقابل الضميمة على تقدير عدم الظفر به، وقد تقدّم في النص ما يقرب من هذا التعبير .

٢- وصرّح بعض بأنّ الآبق ليس مبيعاً ولا جزءاً من المبيع ما لم يقدر عليه .

وقد تقدّم إشكالهم عليه وأنّ المشهور والصحيح أنّه جزء من المبيع .

وأما اللزوم وعدم الخيار فهو لا يتوقّف على أن يكون الثمن بتمامه بازاء الضميمة لكي يكون هذا التعبير كناية عنه، بل له وجه آخر تقدّم فيما سبق، وهو ظاهر النص .

كما أنّ المعاوضة القهرية ليست معهودة عقلاً ولا شرعاً ولا يمكن استفادته من مجرّد هذا التعبير .

نعم، ثبوتاً يعقل ويتصور أن يكون القرار المعاملي على الضميمة مع اشتراط كون الآبق له على تقدير تحصيله، وقد يكون صحيحاً على القاعدة أو يستفاد صحته من نفس النص بالفحوى والأولية، كما أنّه يعقل أن يكون هناك معاملتان تعلقيّتان: إحداها جعل المجموع بازاء الثمن على تقدير حصول الآبق في اليد، والأخرى جعل الضميمة بازاء الثمن على تقدير عدم حصوله، فإذا قيل بصحة مثل هذا التعليق في البيع صحّ ذلك على القاعدة أيضاً .

إلا أنّ استفادة ذلك من النص الوارد في بيع الآبق مع الضميمة خلاف الظاهر .



٤ - تلف الآبق قبل وصوله إلى المشتري :

وقد اختلفت كلمات الفقهاء فيه - أي في حكم تلف الآبق قبل القبض - وأنه هل يوجب انفساخ البيع والرجوع بالثمن فيما يقابله - بقاعدة أن تلف المبيع قبل قبضه من مال البائع - أم لا ؟ أم هناك تفصيل بين التلف من حين البيع والتلف بعده أو بين التلف قبل اليأس عن الظفر به والتلف بعده ؟

في المسألة فرضان :

الفرض الأول : إذا كان الآبق جزء من

المبيع ، وفيه صور :

الصورة الأولى - التلف بعد اليأس :

وظاهر الأكثر الاتفاق على عدم الرجوع بشيء إن كان التلف بعد اليأس عن الظفر به ؛ وذلك لوجهين :

الوجه الأول - أن هذا هو مفاد النص الدال على لزوم البيع وعدم الرجوع بشيء إذا لم يقدر المشتري عليه مما يقتضي بقاء الحكم حتى إذا تلف ومات بعد ذلك - كما هو كذلك - بل نفس اليأس قد يكون تلفاً عرفاً .

٣ - وذكر بعض - كالشيخ الأعظم - أن الآبق وإن كان جزءاً من المبيع إلا أن المشتري لا يرجع على البائع عند اليأس منه بحكم النصوص ، وأنها تكون مخصصة لقاعدة أن تلف المبيع قبل قبضه من مال بائه ؛ فإن اليأس عن تحصيله بحكم التلف عرفاً .

وقد تقدّم الإشكال فيه أيضاً من قبل المحققين بأنه ليس تالفاً بذلك ؛ لامكان الانتفاع به بعته في الكفارة .

وأيضاً تقدّم الإشكال في أصل عموم قاعدة التلف قبل القبض لما إذا لم يكن البائع مسؤولاً عن الإقباض .

٤ - يستنتج مما تقدّم أن اللزوم وعدم الرجوع على البائع من قبل المشتري - الذي أقدم بنفسه على شراء الآبق بما هو آبق - حكم على طبق القاعدة ، نعم يصح ذلك في فرض جهل المشتري بالإباق وإقدامه على شراء العبد بما هو عبد ، وهو خارج عن هذا البحث وعن مدلول النصوص .



الوجه الثاني - ما أشرنا إليه من أنّ قاعدة تلف المبيع قبل القبض من مال بائعه لا تشمل مورد عدم وجوب الإقباض على البائع وإقدام المشتري على ذلك ، قال العلامة في النهاية : « ولو تلف قبل القبض فكذلك [أي لم يكن للمشتري الرجوع] على إشكال ينشأ : من أنّ كلّ مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه ، ومن عدم وجوب الإقباض هنا ، فلا يدخل تحت ضمان البائع »^(١).

الصورة الثانية - التلف قبل اليأس :

وأما التلف قبل اليأس وبعد البيع فقد يستظهر من بعض الفقهاء ضمان البائع له .

قال في المكاسب : « لو تلف قبل اليأس ففي ذهابه على المشتري إشكال »^(٢) ، وأوضحه الإيرواني في حاشيته بقوله : « منشأ الإشكال إطلاق قوله عَلَيْهِ في الرواية : « فإن لم يقدر على العبد كان الذي نقده فيما اشترى معه » ، وأنّ عدم الظفر بالعبد سواء كان باليأس أو بتلفه قبل اليأس

يوجب وقوع الثمن بإزاء الضميمة الذي هو كناية عن عدم استرجاع شيء منه وعدم ضمان البائع له ، ومن انصراف عدم القدرة في الرواية إلى عدم القدرة عليه مع بقاء عينه - أعني اليأس من الظفر به - فيخصّص قاعدة « كلّ مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه » بخصوص اليأس الذي هو في حكم التلف . أمّا التلف الحقيقي قبل اليأس فهو باقٍ تحت عموم القاعدة »^(١).

والأصحّ أنّ كلا الوجهين المتقدمين في الصورة الأولى جاريان في هذه الصورة أيضاً ، فلا وجه للتفصيل المذكور بين التلف بعد اليأس أو قبله .

الصورة الثالثة - التلف حين العقد :

وأما التلف حين العقد ففي مفتاح الكرامة : « في حواشي الشهيد : لو ظهر موت الضالّ أو الأبق قبل البيع فإنّ البيع لا يبطل ، قاله ابن المتوّج : والأولى أن يكون للمشتري فسخ البيع وإجازته »^(٢).

(١) حاشية المكاسب (الإيرواني) ٥٥٦ : ٢.

(٢) مفتاح الكرامة ٢٦٨ : ٤.

(١) نهاية الإحكام ٤٨٢ : ٢.

(٢) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٢٠٤ : ٤.



أصل شرطية وجود العوضين حين العقد ، فإنّ المستفاد من مجموع أدلّة صحة بيع الآبق واللبن في الضرع والسّمك في الماء مع الضميمة صحة البيع في أمثال هذه الموارد إذا كان الإقدام عليها بما هي كذلك بملاك واحد ، وهو وقوع ما دفعه المشتري بازاء الضميمة وكفاية ذلك في تحقق المعاوضة فيتّجه عندئذٍ ما نقل عن ابن المتوّج .

هذا كله فيما إذا كان الآبق جزءاً من المبيع .

الفرض الثاني : وأما إذا افترضناه شرطاً خارجاً عن المبيع أو داخلاً فيه على تقدير حصوله فلا موجب للقول بالبطلان في تمام الفروض المذكورة .

٥ - ظهور العيب في الآبق :

وقد اختلفت أنظار الفقهاء وكلماتهم في ثبوت خيار العيب بل ومطلق تخلف الوصف فيه وعدم ثبوته بين قائل بالثبوت مطلقاً وقائل بعدمه كذلك ومفصّل بين ظهور العيب - أو تخلف الوصف - قبل اليأس عنه وبعده ومتوقّف فيه .

وتأمّل في المسالك في بطلان البيع وعدم ضمان البائع^(١) ، وفي المستند : البطلان لو ظهر تلفه حين العقد^(٢) ، وهو صريح الروضة^(٣) والحدائق^(٤) والرياض^(٥) .

ولا شك أنّ قاعدة تلف المبيع قبل قبضه من مال بائعه ناظرة إلى موارد تلف المبيع بعد البيع وقبل القبض ، فلا تشمل التلف قبل البيع ، فمدرك القول بالبطلان لا بدّ وأن يكون هو دليل شرطية وجود العوضين حين العقد ، وبناءً عليه فإنّ مقتضى القاعدة بطلان العقد في خصوص الآبق لا الضميمة . نعم يكون البيع فيها حينئذٍ من تبعض الصفقة ، فيثبت لصاحبها الخيار فيما يقابل الضميمة من الثمن .

إلا أنّه قد يستفاد الإطلاق من دليل صحة بيع الآبق مع الضميمة لما إذا انكشف موته من حين العقد ؛ بل ينقدح الشك في

(١) المسالك ٣: ١٧٣ .

(٢) مستند الشيعة ١٤: ٣٢٤ .

(٣) الروضة ٣: ٢٥٠ .

(٤) الحدائق ١٨: ٤٣٦ .

(٥) الرياض ٥: ٨٩ .



١- قال الفاضل المقداد : « السابعة : لو كان في الآبق عيب لم يعلم به المشتري لم يكن له به أرش ولا رد ولا ينقص شيء من الثمن بسبب عيبه » ^(١).

٢- وقال ابن فهد الحلبي : « لو وجد المشتري في الآبق عيباً سابقاً إما بعد القدرة أو قبلها كان له الرجوع بأرشه ، فيقال : كم قيمة هذه الضميمة مع العبد الفلاني الآبق مع سلامته من العيب ؟ فإذا قيل : عشرة وقيمته مع الضميمة بالعيب تسعة علم أنَّ قسط العيب من الثمن وأرشه العشر ، فيرجع المشتري بعشر ما وقع عليه العقد » ^(٢). ومثله عبارة الحدائق ^(٣).

ويمكن استظهار ذلك ممن قال بثبوت الخيار للمشتري إذا ظهر الآبق مخالفاً للوصف المشترط فيه كما في الروضة ^(٤) والرياض ^(٥).

٣- وذهب بعض الفقهاء ممن قارب

عصرنا إلى التفصيل ، قال السيد الحكيم : « ولو وجد في الآبق عيباً بعد القدرة عليه أو قبلها جرى عليه حكم العيب من الرجوع بالأرش ، نعم لو كان ذلك بعد تعذر الإدراك فليس له ذلك ؛ لانقلاب المعاملة وخروج العبد عن بعض المبيع كما عرفت ، فلا مجال حينئذٍ للرجوع بأرش عيبه » ^(١).

وظاهره أنه في صورة ظهور العيب عند حصول الآبق أو عدم اليأس عن تعذر إدراكه يثبت أثر العيب من الخيار أو الأرش ، وفي صورة ظهور العيب مع عدم حصوله وتعذر إدراكه لا يترتب الأثر المذكور ؛ لخروجه عن المبيع عندئذٍ بحكم الروايات .

هذا ، وقد تنظر الشهيد الثاني فقال : « فلو ظهر [أي الآبق] تالفاً قبله [أي قبل العقد] أو مستحقاً لغير البائع أو مخالفاً لوصف البائع أو معيباً ففي إلحاقه بتعذره فلا يؤثر في صحة البيع ولا يستحق أرشاً ولا ردّاً أو يلحق كل واحد حكمه فيبطل

(١) التفتيح الرائع ٢: ٣٧.

(٢) المهذب البارع ٢: ٣٦٤.

(٣) الحدائق ١٨: ٤٣٨.

(٤) الروضة ٣: ٢٥٠.

(٥) الرياض ٥: ٨٩.

(١) نهج الفقاعة: ٦٦١.



في الأولين ما قابله ويتخير في الأخيرين نظر»^(١).

وقال الشيخ الأنصاري: «لو وجد المشتري في الآبق عيباً سابقاً إما بعد القدرة عليه أو قبلها كان له الرجوع بأرضه، كذا قيل»^(٢).

وفسر المحقق الايرواني العبارة المذكورة بقوله: «ثم الظاهر أن ليس الغرض من هذه العبارة تعين الرجوع بالأرض دون فسخ العقد؛ إذ لا وجه لنفي التخيير هنا من دون سائر الموارد، بل الغرض دفع توهّم عدم جواز أخذ الأرض هنا لو لم يقدر على العبد من جهة أنّ الأرض جزء من الثمن واقع بإزاء وصف الصّحة، ومع عدم القدرة على العبد لا يقع شيء من الثمن بإزاء العبد ليسترجع بعنوان الأرض جزء منه، بل الكلّ يقع حينئذٍ بإزاء الضميمة.

لكن لا يختصّ هذا التوهّم بأخذ الأرض، بل يعمّ فسخ العقد بالنسبة إلى

الآبق؛ إذ بعد أن وقع الثمن بإزاء الضميمة لا يكون أثر لفسخ عقد الآبق وعدم فسخه؛ فإنّه ينحلّ قهراً. ولعلّ الحكم بجواز أخذ الأرض اللازم منه جواز الفسخ أيضاً مبنيّ على حمل النصّ على الكناية عن عدم ضمان البائع للآبق كما سبق من المصنّف، لا وقوع مجموع الثمن بإزاء الآبق حقيقة، كما هو مفاد النصّ»^(١).

والمستفاد من كلام هذا العلّم أنّ المسألة مربوطّة بما يستفاد من النص من وقوع تمام الثمن بإزاء الضميمة حقيقة من أول الأمر، أو بعد اليأس عن إدراك الآبق، أو أنّه كناية عن عدم ضمان البائع للآبق لا أكثر وأنّه لا فرق في ذلك بين أخذ الأرض أو حق الفسخ، فمن يستفيد المعنى الأول من النص يحكم بعدم الخيار وعدم الأرض، ومن يستفيد المعنى الثاني يفصل بين ما قبل التعذّر وبعده، ومن يستفيد المعنى الثالث يرى ثبوت الخيار والأرض مطلقاً. وبهذا تتضح مباني الأقوال الثلاثة المتقدمة.

وقد يناقش في التسوية بين الأرض

(١) المسالك ٣: ١٧٣.

(٢) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٤: ٢٠٥.

(١) حاشية المكاسب (الايرواني) ٢: ٥٥٨-٥٥٩.



وخيار العيب بأنَّ الأول متوقَّف على كون الآبق جزءً من المبيع، بخلاف الثاني؛ لأنَّ الخيار قد يثبت لمجرَّد تخلف الشرط ولو لم يكن راجعاً إلى المبيع ولا مؤثراً في ماليته.

ومن هنا فسَّر بعضهم اقتصار الشيخ الأنصاري على ذكر الأرض وعدم تعرُّضه للخيار من جهة عدم كونه محلاً للخلاف ولا مورداً لتوهم عدم ثبوته بخلاف الأرض^(١).

إلا أنَّ هذا التفسير ممَّا لا يمكن المساعدة عليه؛ لأنَّ موضوع خيار العيب - سواء كان ثبوته بملاك الأخبار والنصوص أو بملاك السيرة العقلانية القاضية بوجود شرط ضمني ارتكازي في المعاوضة على سلامة العوضين - هو عدم سلامة ما يكون عوضاً ومقابلاً للثمن أو الثمن، لا ما يكون خارجاً عنه، فإذا ثبت بالنص في المقام أنَّ الآبق بعد تعذُّر حصوله يكون خارجاً عن المبيع وأنَّ الثمن بتمامه في قبال الضميمة، فكما لا موضوع للأرض لا موضوع للخيار وحق الفسخ؛

لأنَّ ما هو المبيع شرعاً ليس معيباً.

لا يقال: إنَّ الآبق عند تعذُّره وإن صار خارجاً عن المبيع شرعاً إلا أنَّه غير خارج عنه عرفاً وعقلاً وبمحسب قصد المتبايعين وإنشائهما، وهذا يكفي في ثبوت الخيار بفقدان وصف السلامة.

فأنَّه يقال: إنَّ هذا لو تمَّ أوجب ثبوت الأرض له أيضاً؛ لأنَّ الأرض كذلك لا بدَّ وأن يلحظ بالنسبة لما قصده المتبايعان من المقابلة بين العوضين والمالين أو ما يعتبره العرف والعقلاء، والآبق داخل فيه فلا وجه للتفصيل بين الأرض والخيار أيضاً. وكون الأرض أمراً تعدياً خاصاً بالشارع لا يقتضي التفصيل بعد أن كان ظاهر دليله أنَّه في نفس ما هو موضوع خيار العيب، لا أمر آخر.

نعم، هنا بيان آخر لعدم ثبوت الخيار والأرض بظهور عيب في الآبق - وهو القول الأول - ينشأ من أنَّ البائع في بيع الآبق لا يتحمَّل ولا يضمن بحسب الفرض أصل حصول الآبق وعدم تلفه، فكيف يتحمَّل ويضمن سلامته أو ماليته، فأصل ظهور حال البائع بضمان وصف الصحة

(١) مصباح الفقاهة ٥: ٣١٦.



من كون الآبق جزءً من المبيع مطلقاً وعدمه ، وقد سبق أنّ الأوجه هو الأول ، فالتقسيط يكون بالنحو المذكور في الحقائق وقبله في المذهب البارع ^(١) .

وأما أصل ثبوت الأرض أو الخيار وحق الفسخ بذلك فلا إشكال فيه إلاّ أنّه إذا قيل بجواز ردّ خصوص الضميمة بذلك وكان قبل حصول الآبق فقد يحكم عندئذٍ بطلان البيع في الآبق أيضاً ، على ما سيأتي البحث عنه في بحث تلف الضميمة قبل القبض .

٧ - ظهور الآبق ملكاً لغير البائع :

لا إشكال في بطلان بيع الآبق إذا كانت الضميمة للغير ولم يجزه مالکها ؛ لكونه عندئذٍ من بيع الآبق بلا ضميمة ، فيبطل على القاعدة أو بالنصوص المتقدمة ، وهذا ما جاء في كلمات الفقهاء عموماً وإن اختلفت كلماتهم وتعبيراتهم فيه ، وإنّما البحث والإشكال في صحته إذا أجاز المالك فإنّه قد يستظهر من إطلاق كلام الشيخ رحمته في المكاسب صحته حيث قال :

والسلامة في الآبق أو الضالّ والضالّة غير تامّ في أمثال هذه الموارد ، فلا موضوع لخيار العيب والأرض فيها ، ما لم يصرّح باشتراط ذلك وضمان المالية من هذه الناحية ، أو يقال بثبوت خيار العيب والأرض بالروايات الخاصة ، وأنها مطلقة ، وليست محمولة على المبنى العقلاني المذكور .

٦ - ظهور العيب في الضميمة :

ذكر في التنقيح الرائع : « لو ظهر في الضميمة عيب فالمقسّط لأجل الأرض كلّ الثمن على هذه الضميمة ، ولا اعتبار بالآبق » ^(١) .

وخالفه في الحقائق حيث قال : « وهكذا لو ظهر العيب في الضميمة وكان سابقاً على البيع ، فإنّ الحكم فيه كذلك » ^(٢) أي تقوّم الضميمة صحيحة مع الآبق وتقوّم معيبةً معه وتؤخذ بنسبته من الثمن .

وهذا الخلاف أيضاً مبنيّ على ما تقدم

(١) التنقيح الرائع ٢ : ٣٧ .

(٢) الحقائق ١٨ : ٤٣٨ .

(١) المذهب البارع ٢ : ٣٦٤ .



« نعم لو عقد على الضميمة فضولاً ولم يجز مالها انفسخ العقد بالنسبة إلى المجموع »^(١).

وفي التعبير بالانفساخ مسامحة واضحة ، والمراد أنه لم يصح البيع من أول الأمر ، وبهذا اختلف عن فسخ الضميمة بخيار يخصها .

وأياً ما كان فقد يستفاد من مفهومه أنه إذا أجاز مالها صحَّ حينئذٍ ، وهذا باطلاقة يشمل ما إذا كان مالها غير مالك الآبق وأجاز ، كما إذا باع مالك الآبق عبده مع ضميمة للغير كانت عنده فعلم به مالها فأجاز المعاملة .

مناقشة القول بالصحة مع الاجازة :

واستشكل فيه المحقق النائيني فقال : « ثم إنه لو كانت الضميمة من مالك آخر ففي صحة العقد كلام ولو أجاز »^(٢).

وقال المحقق الايرواني في تعليقه على عبارة الشيخ الأنصاري : « لكن ظاهر

النص أن الضميمة لابد أن تكون من مال مالك الآبق ، فلو كان الآبق ملكاً للبائع والضميمة ملكاً للغير لم يُجِد ذلك في صحة البيع فيما إذا كان وكيلاً في بيعها أو كان فضولياً مع إجازة المالك فضلاً عما إذا لم يجز ، فهذه المسألة إنما تكون إذا ضم الفضولي آبق الغير بشيء من مال ذلك الغير وباع فضولاً أو كان البيع بالنسبة إلى الضميمة فقط فضولياً »^(١).

ووجه الاستظهار المذكور من النص يمكن أن يكون أحد أمرين :

الأول - أن ظاهر قوله عَلَيْهِ السَّلَام في موثقة سماعة : « أشتري منك هذا الشيء وعبدك بكذا وكذا » ، وفي صحيحة رفاعه : « أن تشتري منهم معها ثوباً أو متاعاً فتقول لهم : أشتري منكم جاريتكم فلانة وهذا المتاع بكذا وكذا درهماً » أن الضميمة أيضاً ملك لمالك الآبق لا لغيره ، وإلا لم يكن الشراء منه .

الثاني - ظهور التعليل في موثقة سماعة - : « فإن لم يقدر على العبد كان

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٤ : ٢٠٥.

(٢) المكاسب والبيع (تقريرات النائيني) ٢ : ٤٩٥.

(١) حاشية المكاسب (الايرواني) ٢ : ٥٥٨.



الذي تقده فيما اشترى منه» - في لزوم كون البيع بنحو بحيث لو لم يقدر على الآبق كان البيع والمبادلة في الملكية للطرفين حاصلة بين الثمن والضميمة، وهذا لا يحصل إذا كانت الضميمة لغير مالك الآبق؛ لأنه سوف يملك جزءاً من الثمن من دون أن يكون قد ملك في قبالة شيئاً للمشتري.

وإلى هذا يشير ما في ذيل عبارة المحقق الكركي حيث قال: «... لكن تشكل المسألة بما لو كانت الضميمة من غير مالك الآبق؛ فإنّ استحقاق صاحب الضميمة جميع الثمن معلوم البطلان، لما قلناه من أنّه خلاف مقتضى المعاوضة. واستحقاق البعض يقتضي البطلان في الآبق، وهو خلاف إطلاق النصوص.

ويندفع بعدم الصحة في هذه الصورة من رأس؛ لأنّ الضميمة إنّما هي لتملك الثمن كلّهُ، وفي الصورة المذكورة يمتنع ذلك، فتمتنع الصحة» ^(١)، وتبعه عليه في المسالك بقوله: «ويعتبر كونها [= الضميمة] من مالك العبد ليستحق

جميع الثمن؛ إذ لو كانت من غيره لم يستحق شيئاً، فيمتنع صحّة بيعه. وفي صحيحة رفاعة عن الكاظم عليه السلام دليل عليه» ^(١) فراجع عباراتهم المتقدمة.

وقد ظهر من هذا البيان أنّ الضميمة لو كان بعضها ملكاً لمالك العبد الآبق كفى في الصحة، فلا يشترط أن تكون الضميمة بتمامها له؛ لإطلاق النص وشموله له حينئذٍ، وتكون الضميمة ما يملكه منها مالك العبد بحسب الحقيقة.

٨ - حكم الآبق عند انفساخ البيع في الضميمة:

قال الشيخ الأنصاري: «ولو تلفت الضميمة قبل القبض، فإن كان بعد حصول الآبق في اليد فالظاهر الرجوع بما قابل الضميمة لا مجموع الثمن؛ لأنّ الآبق لا يورّج عليه الثمن ما دام آبقاً لا بعد الحصول في اليد، وكذا لو كان بعد إتلاف المشتري له مع العجز عن التسليم كما لو ارسل إليه طعاماً مسموماً؛ لأنّه بمنزلة القبض.

(١) المسالك ٣: ١٧٢.

(١) جامع المقاصد ٤: ١٠١.



المناقشة الأولى :

لم يوافق المحقق الخراساني في تعليقه على مقال الشيخ في شقّه الثاني وما استظهره من ظاهر النص فيه ، حيث قال : « فيه نظر ، فإنّ الظاهر أنّ قوله عَلَيْهِ في موثقة سماعة : « فإن لم يقدر على العبد كان الذي نكده فيما اشترى معه » ليس بصدد بيان أنّ المقابلة شرعاً في هذه الصورة يكون بين المثلن والضميمة ، بل بيان الحكمة في ضمّ الضميمة في هذه المعاملة وأنه مع عدم القدرة على العبد ويكون ما نكده في مقابلة الضميمة خارجاً ، فافهم » ^(١) .

وعليه فإنّه لا دلالة للنص على عدم توزيع الثمن ، فلا فرق بين الشقين حينئذٍ ، ويوزّع الثمن في كليهما على الضميمة والآبق ، ولا ينحلّ العقد بالنسبة للآبق .

ووافقه عليه تلميذه المحقق الاصفهاني ببيان آخر حيث قال في تعليقه على المكاسب : « بعد ما عرفت من أنّ البيع واقع حقيقة على المجموع وإن كان ضمّ

وإن كان قبله ففي انفساخ البيع في الآبق تبعاً للضميمة أو بقاءه بما قابله من الثمن وجهان : من أنّ العقد على الضميمة إذا صار كأن لم يكن تبعه العقد على الآبق ؛ لأنّه كان سبباً في صحّته ، ومن أنّه كان تابعاً له في الحدوث ، فإذا تحقّق تملّك المشتري له فاللازم من جعل الضميمة كأن لم يعقد عليها رأساً هو انحلال المقابلة الحاصلة بينه وبين ما يخصّه من الثمن ، لا الحكم الآخر الذي كان يتبعه في الابتداء . لكن ظاهر النصّ أنّه لا يقابل الآبق بجزءٍ من الثمن أصلاً ، ولا يوضع له شيء منه أبداً على تقدير عدم الظفر به .

ومن هنا ظهر حكم ما لو فرض فسخ العقد من جهة الضميمة فقط لاشتراط خيار يخصّ بها » ^(١) فحكم بالتفصيل بين صورة انفساخ العقد في الضميمة بعد قبض الآبق أو ما بحكمه فيحكم بصحة العقد في الآبق ، وبين انفساخه قبل ذلك فيحكم ببطالان العقد .

وفي كلام الشيخ الأنصاري عدّة مناقشات :

(١) حاشية المكاسب (الأخوند) : ١٢٥ .

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) : ٤ : ٢٠٤ - ٢٠٥ .



وما يستفاد منه ، فإن استفيد منه أن الآبق
ما دام آبقاً لا يمكن أن يقع مبيعاً وحده
وفي قبالة الثمن - لأنه خلاف حقيقة
المبادلة أو لكونه مخاطرة أو لأي علة
أخرى - كان اللازم الحكم بانحلال بيع
الآبق أيضاً . وإن لم نستظهر منه إلا لزوم
وجود الضميمة في مقام إنشاء العقد بما هو
إنشاء وإجراء لصيغة العقد فهذا محفوظ في
المقام .

إلا أنه لا إشكال في أن المستظهر من
النص إنما هو المعنى الأول كما ذكره
الشيخ الأنصاري .

قال السيد الخوئي - بعد أن شرح مراد
الشيخ في الصورتين - : « ثم استظهر
[= الشيخ] من النص الوجه الأول بدعوى
أن الظاهر من النص أن لا يقابل الآبق بجزء
من الثمن أصلاً ، ولا يوضع له شيء منه
أبداً على تقدير عدم الظفر به ، وهذا هو
الظاهر ؛ فإن قوله **لَا يَبْقَى** : « فإن لم يقدر كان
الذي نقده فيما اشترى معه » ظاهر في أنه
لا بد وأن يكون هناك شيء يقع الثمن في
مقابله مع عدم القدرة على الآبق حدوثاً
وبقاءً ، فإنه لولا ذلك فبمجرد وقوع البيع

الضميمة شرطاً لصحة بيع الآبق ، فالضميمة
يكون وجودها شرطاً في مرحلة ترقب
النفوذ من المعاملة ، وتلفها بعد التأثير لا
يوجب بطلان البيع ؛ إذ لا يترقب التأثير آنأً
فآنأً حتى يحتمل شرطية وجود الضميمة
بقاءً كما كانت حدوثاً ، بل التلف أثره
الانفساخ المؤكد لصحة البيع ، فتلف
الضميمة قبل تلف الآبق تنزيلاً وحقيقة
لا يوجب إلا انفساخ المعاملة بالإضافة إلى
الضميمة فقط ^(١) .

وقد يقاس ذلك على ما إذا تلفت
الضميمة عند المشتري فكما لا موجب
لأنفساخ العقد في الآبق هناك فكذلك
في المقام ؛ لأن المقابلة بين الثمن
والآبق ليست في كل آن أن بل في
الحدوث فقط .

جواب المناقشة :

والجواب : أن تلف المبيع عند المشتري
لا يخرج عنه كونه مبيعاً حتى بقاءً ،
بخلاف الفسخ أو الانفساخ القهري بالتلف
قبل القبض ، وعندئذ لا بد وأن يلحظ النص

(١) حاشية المكاسب (الإصفهاني) ٣: ٣٠٨-٣٠٩.



المناقشة الثانية :

١- أورد المحقق الايرواني على كلام الشيخ الأنصاري بعكس ما أورده المحققان الخراساني والاصفهاني ، حيث استشكل في أصل التفصيل بين الصورتين وأنه لا فرق بين صورتتي حصول الآبق باليد وعدمه من حيث الحكم بالحلل العقد في الآبق أيضاً إذا ردّت الضميمة .

٢- كما أفاد رحمته بأن في المقام جهتين مستقلتين من البحث :

الأولى : أن تلف الضميمة أو ردّها بخيار هل يوجب رجوع ما يقابله من الثمن أو رجوع تمام الثمن ؟

الثانية : أن انحلال العقد وانفساخه في الضميمة هل يقتضي انحلاله في الآبق أيضاً أو لا ؟

وقد ذكر في مبنى الجهة الأولى لزوم ملاحظة ما يمكن استظهاره من النص ، فإن قيل بأن الثمن يقع بتمامه من أول الأمر بإزاء الضميمة شرعاً - كما هو ظاهر بعض الفقهاء - كان اللازم الرجوع بتمام الثمن . وإن قيل بأنه كذلك بعد اليأس لا من أول

لابد وأن يجوز التقسيط ، مع أنه ليس كذلك ، بل لابد وأن تستمرّ الضميمة مادام لم يحصل الآبق ولم يصل إلى العبد ، ومن الواضح أنه مع تلف الضميمة ليس هنا بالفعل شيء [يمكن] أن يكون الثمن في مقابله مع عدم القدرة على العبد ليشمل عليه قوله عليه : « فإن لم يقدر كان الذي نقهه فيما اشترى معه » ، فعليه فيحكم بالبطان وإن كان مقتضى القاعدة هو الصحة بعد تحقّقه صحيحاً ؛ للعمومات الدالة على صحة البيع كما عرفت في توضيح كلام المصنّف .

وبالجملة : الذي يتحصّل لنا من الرواية هو أن الضميمة ما لم تصل إلى المشتري قبل أن يصل الآبق إليه لا طريق للحكم بصحة البيع وإن استمرّ إلى مدّة بعيدة ، فإنّ في كلّ آن لوحظ البيع يصدق أنه ليس هنا شيء يكون الثمن في مقابله ، فإذا وصلت الضميمة إليه انتهى أمد ذلك الحكم ، فحينئذٍ يتبدّل الحكم بأنّه مع تلف الضميمة لا يحكم بالفساد ، كما هو واضح ^(١) .

(١) مصباح الفقاهة ٥ : ٣١٤ - ٣١٥ .



العبد . نعم بعد العقد يصحّ إنشاء عقد جديد عليه ، لكنّ الكلام ليس في ذلك «^(١) .
جواب المناقشة الثانية :

١- والملاحظ أنّه لا استقلالية للجهتين من البحث ؛ فإنّه إذا فرض القول برجوع تمام الثمن فلا محالة يكون على أساس وقوعه بتمامه بإزاء الضميمة ، ومعه ينحلّ العقد بتمامه ، فهذا المبني يصلح أن يكون بحسب الحقيقة وجهاً للقول بانحلال العقد ، وليس جهة مستقلة من البحث ، ولعلّه إنّما لم يتعرّض له الشيخ الأنصاري ؛ لعدم صحته عنده حيث إنّّه لم يستفد من التعبير الوارد في النصّ إلّا الكناية عن عدم ضمان البائع للآبق لا أكثر ، أو لما ذكره المحقّق الايرواني نفسه بقوله : « ويمكن أن يقال ... » .

٢- وأمّا إشكاله بلزوم تعميم القول بالانحلال في الآبق لكنتا صورتين فهو غريب ؛ فإنّ هذا مبنيّ على ما يستظهر من النص ، فإذا استظهر منه أنّ المحذور عدم تحقق المقابلة إذا وقع الآبق وحده في قبال

الأمر كان اللازم ذلك إذا فرض تلف الضميمة بعد اليأس عن الآبق فقط . وإذا لم تقبل ذلك أصلاً كان اللازم الرجوع بجزء الثمن على كلّ حال .

ثمّ استدرك قائلاً : « ويمكن أن يقال : إنّ الضابط في قاعدة « كلّ مبيع تلف قبل قبضه » على ما جعله المتبايعان بإزاء المبيع لا على الواقع بإزائه بحكم الشارع ، فيكون الضمان بجزءٍ من الثمن في تمام الصور ، والتعبّد بوقوع الثمن بأجمعه بإزاء الضميمة لا يكون له أثر في هذه القاعدة ... »

وأما الكلام في الجهة الثانية المقدّمة على الأولى بالطبع [وهي انحلال العقد في الآبق بالتبع] فقد تعرّض لها المصنّف [= الشيخ الأنصاري] في الصورة الآتية [وهي صورة الظفر بالآبق] وقد عرفت عدم اختصاصها بها وجريانها في هذه الصورة أيضاً [أي صورة عدم الظفر به] فإنّ بطلان العقد في الضميمة وانحلالها إذا أوجب بطلان عقد العبد أوجب حتى لو كان التلف بعد القدرة عليه ، ولا يعقل أن يكون للظفر على الآبق دخل في صحّة عقد

(١) حاشية المكاسب (الايرواني) ٢: ٥٥٦-٥٥٨ .



مبيئاً على المسامحة .

قال الشيخ الأنصاري : « وكيف كان فهل يلحق بالبيع الصلح عما يتعذر تسليمه فيعتبر فيه القدرة على التسليم ؟ وجهان ، بل قولان : من عمومات الصلح وما علم من التوسع فيه كجهالة المصالح عنه إذا تعذر أو تعسر معرفته - بل مطلقاً - واختصاص الغرر المنفي بالبيع ، ومن أن الدائر على السنة الأصحاب نفي الغرر من غير اختصاص بالبيع حتى أنهم يستدلون به في غير المعاوضات كالوكالة فضلاً عن المعاوضات كالإجارة والمزارعة والمساقاة والجمالة ، بل قد يرسل في كلماتهم عن النبي ﷺ : أنه نهى عن الغرر .

وقد رجح بعض الأساطين جريان الاشتراط فيما لم يبين على المسامحة من الصلح ، وظاهر المسالك في مسألة رهن ما لا يقدر على تسليمه - على القول بعدم اشتراط القبض في الرهن - جواز الصلح عليه « (١) .

وقال المحقق الاصفهاني في تعليقه

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٤ : ١٩٧ - ١٩٨ .

الثمن ما دام آبقاً كان هذا مختصاً لا محالة بفرض عدم الظفر به ، فمع فرض الظفر به لا يلزم المحذور المذكور ، فلا يشمل النص ، فيكون صحيحاً على القاعدة .

ب - سائر المعاوضات على الآبق :

والمراد بالمعاوضة كل عقد يتضمن المقابلة بين مالين سواء كانا عينين كما في البيع ، أو منفعة وعين كما في الإجارة ، أو أعم من ذلك كما في الصلح .

والمهم في المقام البحث عن الصلح والإجارة ؛ فهل يصحان في الآبق مطلقاً أم على التفصيل المتقدم في البيع أم لا يصحان مطلقاً ؟ وجوه بل أقوال ، فنقول :

١ - الصلح :

أما الصلح على الآبق في قبالة مال ، فقليل فيه بالصحة مطلقاً تمسكاً بعمومات الصلح ، وقيل بالبطان مطلقاً ؛ لاشتراط القدرة على التسليم في كل معاوضة وانتفاء الغرر ، وقيل بالتفصيل بين الصلح عليه منفرداً فيبطل ومع الضميمة فيصح ؛ لاستفادة ذلك من النصوص المتقدمة في البيع ، وقيل بالصحة في المنفرد إذا كان



على كلام الشيخ : « الوجه في الإلحاق : وجود المقتضي من استفادة سببية الغرر وعليته للحكم في قوله : « نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر » . ومن المرسل ، وهو « نهى النبي ﷺ عن الغرر » ، فإنه يعم الصلح بإطلاقه . وعدم المانع ؛ لأنه لا مانع إلا عمومات الصلح . وحال هذه العمومات حال عمومات البيع وسائر المعاملات ، فكما أن دليل نفي الغرر حاكم على عمومات البيع وغيره كذلك حاكم على عموم دليل الصلح . ويمكن المناقشة في الكل :

أما في المقتضي فواضح ؛ لأن استفادة العلية من عنوان الموضوع مع تركب الموضوع بحسب ظاهر الدليل - على فرض تسليمها - غير مُجدية في دوران الأمر مدار ماهو جزء الموضوع وجوداً وعدمًا ، وقد مرَّ أن مانعية الغرر مرجعها إلى شرطية الوثوق والأمن من الخطر ، وشرطيته للبيع غير مقتضية لكونه شرطاً لمعاملة أخرى .

وأما وجود المقتضي من حيث المرسل المطلق الشامل للصلح فانجباره غير

معلوم ؛ فإنَّ المستند غير منحصر فيه ، فلعلَّ بملاحظة استفادة العلية .

وأما في المانع فنقول : البيع والإجارة ونحوهما المبني على المبادلة والتقابل بين المالين - بحيث يكون كل منهما قائماً مقام الآخر - له صنفان : غرري وغير غرري ، فدليل الغرر يقيد أدلة تلك المعاملات بغير الغرري ، بخلاف الصلح الذي بطبعه مبني على المسالمة والتجاوز ، فإنه ليس الغرض فيه متقوماً بالمبادلة والمقابلة حتى يكون غررياً تارة وغير غرري أخرى ، فله الحكومة على دليل الغرر دون العكس .

هذا كله بعد تسليم دلالة المرسل على نفي الغرر في جميع المعاملات ، وإلا فمن المحتمل إرادة النهي عن الخديعة والتغريز أو إرادة النهي مولوياً عن الإقدام الخطري نظير النهي عن الإلقاء في التهلكة ، وليس النهي متعلقاً بالمعاملة الغررية ليكون ظهوره الثانوي في الإرشاد إلى الفساد ، فهذا هو الفارق بين النهي عن بيع الغرر والنهي عن الغرر .

هذا ، مضافاً إلى الصحيح الوارد في عدم مانعية الجهالة كلية حيث قال : « في



نفي الغرر على نحو يستدلون به في غير
المعاوضات كالوكالة فضلاً عن
المعاوضات كالإجارة والمزارعة والمساقاة
والجعالة ممّا لم يتّضح له أصل يعتمد .

وما يرسل في كلمات بعض عن
النبي ﷺ أنّه نهى عن الغرر، فالظاهر
أنّ المراد به ما سبق من النهي عن بيع
الغرر، وإلاّ فمن البعيد جداً صدور النهي
عن الغرر في كلّ شيء حتى لو كان المراد
به الخديعة؛ ضرورة جوازها في كثير من
الموارد، بل رجحانها في بعضها كما لا
يخفى .

فالقول بعدم اعتبار القدرة على التسليم
في الصلح - كما عن المسالك في مسألة
رهن ما لا يقدر على تسليمه - غير بعيد؛
عملاً بالعموم الدالّ على جوازه .

ومنه يظهر ضعف القول باعتبارها فيه
مطلقاً أو فيما لم يكن مبنياً على
المسامحة .

نعم، لو بني على التمسك في البيع
برواية ابن مسعود كان المنع في الصلح
المتضمّن للمعاوضة في محلّه؛ لعموم
التعليل الذي لا يطرّد في الصلح الذي

رجلين لكلّ واحد منهما عند صاحبه طعام
لا يدري كلّ واحد منهما كم عند صاحبه ،
فقال كلّ واحد منهما لصاحبه : لك ما
عندك ولي ما عندي ؟ فقال ﷺ : لا بأس
بذلك « فإنّه مع الجهل المحقق للغرر
حكم ﷺ بالصحة ، وهو محمول - بمعونة
فهم الأصحاب - على الصلح ؛ فإنّ احتمال
الإبراء مدفوع بظهور جميع فقراته في
وجود المال عند الشريكين ، لا ثبوت
المال على ذمّتهما .

نعم احتمال الهبة المعوّضة بهبة أخرى
قائم ، بل الظاهر ذلك حيث قال كلّ منهما
لصاحبه : لك ما عندك ، وإن كان المورد
مورد المسالمة والتجاوز « ^(١) .

وقال السيد الحكيم : « وهل يلحق
الصلح بالبيع في ذلك أو لا ؟ لعدم ظهور
المناط المطرّد فيه ، ومعاقد الإجماع
قاصرة عن شموله ، وللإشكال في اقتضاء
النهي عن بيع الغرر للمنع ؛ لتوقّفه على
إلغاء خصوصيّة مورده ، وهو غير ظاهر .

وما دار على ألسنة أكثر الأصحاب من

(١) حاشية المكاسب (الاصفهانى) ٣٠٢: ٣ - ٣٠٣ .



لا يتضمّن معاوضة ، مثل أن يقول :
صالحتك على أن يكون هذا لك وذلك لي ،
فلاحظ « (١) » .

والمستفاد من كلماتهم أنّ الصلح على
الآبق مع الضميمة لا ينبغي الشك في
صحته ؛ لاستفادته بالفحوى من أدلة صحة
بيعه مع الضميمة .

وأما الصلح عليه منفرداً فالحكم
بالصحة فيه والبطلان مبنيّ على جريان
دليل النهي عن الفرر ونحوه في الصلح
المبنيّ على التسامح والتصالح ، فإذا منع
عن جريانه كان المتعيّن الحكم بالصحة فيه
أيضاً خصوصاً إذا لم يتضمن الصلح
معاوضة . (انظر: صلح)

٢- الإجارة :

المستفاد من أكثر عبارات الأصحاب
بطلان عقد الإجارة في الآبق حتى مع
الضميمة إلا إذا كان المشتري قادراً على
التسلّم ، وقد تقدّم صحة بيعه في هذه
الصورة ، وهذا خارج عن البحث .

قال في الغنية (١) والسرائر (٢) في
شروط الإجارة : « ومنها : أن يكون
مقدوراً على تسليمه حسّاً وشرعاً ، فلو
آجر عبداً أبقاً أو جملاً شارداً لا يتمكّن من
تسليمه أو ما لا يملك التصرف فيه لم
يصح » .

وقال في المختصر النافع : « ولا تصحّ
إجارة الآبق » (٣) .

وفي الإرشاد : « السادس : القدرة على
تسليمها ، فلو آجره الآبق لم يصح » (٤) .

ومقتضى إطلاق هذه العبارات عدم
الفرق بين إجارة الآبق منفرداً أو مع
الضميمة .

إلا أنّ العلامة في القواعد قيّد فتواه
بفرض الانفراد فقال : « السادس : القدرة
على التسليم ، فلو استأجر الآبق منفرداً لم
يصح » (٥) .

وشرحه في جامع المقاصد بقوله :

(١) الغنية : ٢٨٥ .

(٢) السرائر ٢ : ٤٥٦ .

(٣) المختصر النافع : ١٥٣ .

(٤) الإرشاد ١ : ٤٢٤ .

(٥) القواعد ٢ : ٢٨٨ .

(١) نهج الفقاهة : ٣٥٨ .



« يفهم من قوله : (منفرداً) أنّه لو استأجره منضمّاً صحّ ، وقد صرّح به شيخنا الشهيد في بعض حواشيه معللاً بأنّه إذا جاز بيعه كذلك جازت إجارته كذلك بطريق أولى ؛ لأنّ الإجارة تحتل من الغرر ما لا يحتمله البيع . وتردّد المصنّف في التحرير ، ومنع في التذكرة ؛ لمنافاة عدم القدرة على التسليم مقصود الاجارة ، وهو الأصحّ . والحكم في البيع ثبت بالنصّ على خلاف الأصل ، فلا يتعدّى » ^(١) .

وفي الروضة : « (وأن يكون مقدوراً على تسليمها ، فلا تصحّ إجارة الآبق) لاشتغالها فيه على الغرر (وإن ضمّ إليه) شيئاً متمولاً (أمكن الجواز) كما يجوز في البيع ، لا بالقياس ، بل لدخولها في الحكم بطريق أولى ؛ لاحتتمالها من الغرر ما لا يحتمله . وبهذا الإمكان أفتى المصنّف في بعض فوائده . ووجه المنع فقد النصّ المجوّز هنا ، فيقتصر فيه على مورده وهو البيع ، ومنع الأوليّة » ^(٢) .

ووافق الشهيد المحقق الأردبيلي في

شرحه للإرشاد ، فقال : « ولا يبعد أيضاً صحّة الإجارة مع انضمام شيء مقصود معه بحيث يخرج عن السفه والغرر كما مرّ في البيع ؛ لعموم الأدلّة ، وعدم ثبوت ما فرض مانعاً ، لا بالقياس إلى البيع وكونه أولى منه ، فإنّ المسامحة في الإجارة أكثر ، فمنع القياس والأوليّة ولزوم الاقتصار على النصّ ، فتأمّل .

وبالجملة عموم أدلّة الإجارة يفيد الجواز والصحّة مطلقاً ، إلّا ما علم خروجه مثل ما لم يكن مقدوراً عليه أصلاً منفرداً فإنّه سفه وغرر ومجمع عليه ، وأمّا غيره فلا ، بل يصحّ ، ولزومها موقوف على التسليم إلّا أن يكون خارجاً بدليل من إجماع ونحوه ، فتأمّل » ^(١) .

ومتّين وافق هذا التفصيل من الفقهاء المعاصرين السيد الكلبيكاني في حاشيته على كتاب الإجارة من العروة الوثقى ^(٢) والسيد الشهيد الصدر في حاشيته على منهاج الصالحين ^(٣) .

(١) مجمع الفائدة والبرهان ١٠ : ٥٩ .

(٢) العروة الوثقى ٢ : ٥٧٥ ، التعليقة رقم (١٢) .

(٣) منهاج الصالحين (الحكيم) ٢ : ١٠٧ .

(١) جامع المقاصد ٧ : ١٣٤ .

(٢) الروضة ٤ : ٣٥٠ - ٣٥١ .



وجلّ الفقهاء الآخرين ذهبوا إلى البطلان مطلقاً أو البطلان في إيجار الآبق منفرداً، والاحتياط أو الإشكال أو التردد في صحة إيجاره مع الضميمة .

أدلة الأقوال :

أ- ووجه البطلان في صورة الانفراد إما اشتراط القدرة على التسليم أو التسلم في الإجارة أيضاً أو انتفاء الملكية أو المالية عن المنفعة بعدم القدرة عليها - كما قيل - أو النهي عن الغرر ، والذي هو هنا أوضح منه في البيع ؛ لإمكان الانتفاع بالعتق فيه ، بخلاف الإيجار ، أو كون المعاملة سفهية ، أو استفادة التعميم وإلغاء الخصوصية من الروايات والنصوص المتقدمة في بيع العبد أو بيع الثمار .

٢- ووجه البطلان في الإيجار مع الضميمة ؛ لكونه مقتضى القاعدة بأحد الوجوه المتقدمة ، واختصاص روايات صحة بيع الآبق مع الضميمة بالبيع ، وعدم إمكان القياس أو التعدي إلا إذا كانت الضميمة هي المقصودة بالذات لا الآبق كما في الرياض ، وهو خارج عن البحث .

٣- ووجه القول بالصحة في الإيجار مع الضميمة استفادة التعميم خصوصاً من ذيل موثقة سماعة المتقدمة في بيع الآبق مع الضميمة أو استفادة ذلك مما ورد في بيع الثمار واستئجار البستان لثمره لأكثر من عام وبطلانه لعام واحد معللاً في بعضها بكفاية وجود الثمر في العام الآخر ، أو كون الحكم بالصحة في مورد الضميمة على القاعدة في البابين ، وأن وجه المنع والبطلان مختص بصورة الانفراد .

وإن الحكم بعدم المالية أو الملكية للمنفعة مع عدم القدرة على التسليم محل تأمل بل نظر ؛ بدليل ضمان منفعة الآبق لمالكه لو استعمله شخص وهو آبق بلا إذن مالكه مما يدل على مالية منفعته ومملوكيتها لمالكه فيصح تملكها بالعقد أيضاً .

تفريع على القول بالصحة مع الضميمة : ثم إنه على القول بالصحة مع الضميمة فهل يشترط أن تكون الضميمة منفعة كإجارة آبق مع غيره ، أو يمكن أن تكون عيناً كإجارته بضميمة ثوب مثلاً ؟

نسب إلى الشهيد الأول أن تكون



الضميمة من جنسه ، قال في الروضة - في ذيل ما تقدّم في شرح كلام الشهيد - : « وعلى الجواز هل يعتبر في الضميمة إمكان إفرادها بالإجارة أم بالبيع أم يكفي كلّ واحد منهما في كلّ واحد منهما ؟ أوجه من حصول المعنى في كلّ منهما ، ومن أنّ الظاهر ضميمة كلّ شيء إلى جنسه ، وقوى المصنّف الثاني » ^(١) .

ويمكن أن يكون الوجه في اشتراط كون الضميمة منفعة لا عيناً أنّه على تقدير عدم حصول الآبق ؛ فإنّ الإجارة صادقة بلحاظ منفعة الضميمة ، بخلاف ما إذا كانت الضميمة عيناً فإنّها لا تصدق عندئذٍ بلحاظها ؛ لأنّها تملك المنفعة ، فتبطل .
(انظر: إجارة)

ج - سائر العقود والايقاعات على الآبق :

وأما العقود التي لا تكون معاوضة كالهبة والوقف والعارية والوصية والرهن ونحو ذلك فما لا يتوقف منها على القبض كالوصية والعارية فلا ينبغي الإشكال في صحتها في الآبق تمسكاً بإطلاق أدلتها .

قال في القواعد : « ولو أوصى بالمجهول أو بالآبق أو بالمغصوب صح » ^(١) ومثله عبارات التحرير ^(٢) والتذكرة ^(٣) والدروس ^(٤) وجامع المقاصد ^(٥) والحدائق ^(٦) ومفتاح الكرامة ^(٧) ومستمسك العروة ^(٨) .

وأما ما يتوقف منها على القبض كالهبة والوقف فإن قلنا بأن الشرط هو القبض فوراً وفي مجلس العقد بطلت مع عدم تحقق القبض في الآبق ، وإلاّ صحت معلقة على تحقق الإقباض .

والأوّل هو الظاهر من بعض عبارات ، قال المحقّق الحليّ : « ولا يصحّ وقف الخنزير ؛ لأنّه لا يملكه المسلم ، ولا وقف الآبق ؛ لتعذّر التسليم » ^(٩) .

(١) القواعد ٢: ٤٥٥ .

(٢) التحرير ٣: ٣٣٨ .

(٣) التذكرة (حجري) ٢: ٤٨٠ .

(٤) الدروس ٢: ٣٠١ .

(٥) جامع المقاصد ١٠: ١٠٠ .

(٦) الحدائق ٢٢: ٤١٧ .

(٧) مفتاح الكرامة ٩: ٤٤١ .

(٨) مستمسك العروة ١٤: ٥٩٥ .

(٩) الشرائع ٢: ٢١٣ .

(١) الروضة ٤: ٣٥١ .



وقال العلامة: «ولا وقف الآبق، وما لا يمكن إقباضه»^(١)، ومثله بعض عباراتهم في هبة الآبق^(٢).

وذهب بعض إلى الثاني: قال الشهيد الثاني معلقاً على كلام المحقق: «لكن يشكل بأن القبض المعتبر في الصحة غير فوري، وحينئذٍ فلا مانع من وقوع الصيغة صحيحة، وصحة الوقف مراعاة بقبضه بعد ذلك وإن طال الزمان، فإن تعذر بطل، وهذا بخلاف البيع؛ فإنه معاوضة من الجانبين وشرطه إمكان تسليم العوضين في الحال بالنص، فلا يتعدى إلى غيره؛ للأصل.

ولو قدر الموقوف عليه على تحصيله فأولى بالصحة؛ لزوال المانع. ولا عبرة بالضميمة هنا؛ لأن شرط الوقف القبض، ولا يكفي قبض بعض الموقوف - وهو هنا الضميمة - عن الباقي، وعلى هذا فبين حكم البيع والوقف بالنسبة إلى الآبق عموم وخصوص من وجه»^(٣).

وفي جامع المقاصد: «ظاهره أنه لا يصح وقفه كما لا يصح بيعه وإن أمكن تسليمه بعد العقد، وليس كذلك، بل العقد صحيح، ويتم بالقبض إن أمكن، فلو تعذر أصلاً بطل، والفرق بينه وبين البيع أنه معاوضة، فيقتضي إمكان تسليم العوض، ولاختصاص البيع بالنص»^(١).

وفي الجواهر معلقاً على عدم صحة وقف الآبق: «وهو جيد فيما يرجع منه إلى السفه كالطير في الهواء والسّمك في الماء، أمّا إذا لم يكن كذلك فلا دليل على عدم جوازه؛ لإطلاق الأدلة التي ليس في شيء منها ما يقتضي مقارنة إمكان القبض للعقد في الصحة... وحينئذٍ فيقف الآبق، فإن قبض بعد ذلك صح، وإلا فلا، كما صرح به ثاني المحققين والشهيدان»^(٢).

وذكر في كتاب الهبة: «كما أنه تقدّم - في كتاب البيع في بحث اشتراط القدرة على التسليم - ما يستفاد منه صحة الهبة لغير المقدور على تسليمها حال الهبة إذا اتفق الإقباض بعد ذلك.

(١) التحرير ٣: ٣١٢.

(٢) التذكرة (هجري) ٤١٦: ٢.

(٣) المسالك ٥: ٣٢١.

(١) جامع المقاصد ٩: ٥٨.

(٢) جواهر الكلام ٢٨: ١٨.



د - جعل الآبق صداقاً في النكاح :

١ - جاء في كلمات بعض الفقهاء إلحاق جعل الآبق صداقاً في عقد النكاح بالبيع ، ففصل بين صورة الانفراد وصورة وجود الضميمة ، فيصح الصداق في الثاني ويبطل في الأول فيكون عليه مهر المثل ؛ ولعلّه لما أشير إليه في بعض الروايات من أنّ الصداق والمهر عوض البضع ، ويشترط في المعاوضة على الآبق وجود الضميمة .

قال في الوسيلة : « وإن عقد عليها على عبد آبق منفرداً صحّ العقد دون الصداق ولزم مهر المثل ، وإن كان مع شيء آخر صحّ الصداق أيضاً » ^(١) .

وعلق عليه العلامة في المختلف بقوله : « وفيه إشكال ، ينشأ : من أنّه مال يصحّ نقله والمعاوضة عليه فجاز جعله مهراً ، والمنع من البيع - لانتفاء الشرط الذي هو القدرة على التسليم - لا يقتضي منع الإصداق به » ^(٢) .

ويمكن أن يضاف عليه بأنّه حتى إذا

فما عن المبسوط والتحرير والتذكرة من اشتراط صحّة هبة المغضوب لغير الغاصب بالقدرة على الانتزاع بل عن الأخير التصريح بفسادها وفساد هبة الآبق والصال ؛ لامتناع الإقباض .

كما ترى لا دليل عليه فيما كان إقباضه ممكناً وإن كان غير مقدور الآن ، فيصحّ حينئذٍ ويتمّ بالإقباض كما أوضحنا في البيع الذي فرق واضح بينه وبين المقام من حيث المعاوضة وعدمها ، نعم هي نحوه إذا كان فيها عوض ، ويكون المدار على ما يعدّ سفهاً في أنظار العقلاء » ^(١) .

فالصحة منوطة بشرطين عند مثل صاحب الجواهر : أن لا يكون الإقباض فوراً أو في مجلس العقد شرطاً في الصحة ، وأن لا يعدّ سفهاً في أنظار العقلاء .

إلا أنّ بعض الأعلام خالف في الشرط الثاني حيث ذهب إلى أنّ الباطل هي معاملة السفهية ، لا المعاملة السفهية ؛ فإنّه لا دليل على بطلانها ، وبناءً عليه لا يشترط غير ما ذكرناه أولاً .

(١) الوسيلة : ٢٩٨ .

(٢) المختلف ٧ : ١٨٥ ، م ١١٠ .

(١) جواهر الكلام ٢٨ : ١٨٠ - ١٨١ .



سَلَّمْنَا عدم جواز مطلق المعاوضة عليه بلا ضميمة - كما استفادته بعض من مجموع النصوص المتقدمة - فإنه مع ذلك لا وجه للمنع عن الإصداق به مع كونه مالاً محترماً مملوكاً لصاحبه ؛ لعدم كون النكاح معاوضة ، وما جاء من التعبير بعوض البضع في لسان بعض الروايات لا يستفاد منه ذلك ، فمقتضى القاعدة صحة الإصداق به تمسكاً بالعمومات . نعم لو فرض أن الإباق كان بنحو بحيث لا يحتمل رجوعه وإمكان الانتفاع به وقبل بعدم كفاية مجرد إمكان عقته في كونه مالاً عرفاً بطل الصداق عندئذٍ بناءً على اشتراط المالية فيه .

٢ - وجاء في كلمات الفقهاء أيضاً أنه يصح جعل الآبق مع الضميمة عوضاً عن المهر المسمى في عقد النكاح إذا رضيت به الزوجة ، ولا يصح جعله منفرداً عوضاً عنه ، ثم لو طَلَّقَهَا قبل الدخول رجع عليها بنصف مهر المسمى لا العوض فكان العبد لها :

آبقاً وشيئاً آخر معه ورضيت به ثم طَلَّقَهَا قبل الدخول بها ، كان عليها أن تردَّ عليه نصف المهر ويكون العبد لها ، وإن لم يعطها غير العبد كان ذلك غير صحيح وكان لها أن ترجع على زوجها بنصف المهر » ^(١) .

وفي الشرائع : « إذا أعطاه عوضاً عن المهر عبداً آبقاً وشيئاً آخر ثم طَلَّقَهَا قبل الدخول كان له الرجوع بنصف المسمى دون العوض ، وكذا لو أعطاه متاعاً أو عقاراً فليس له إلا نصف ما سمَّاه » ^(٢) .

وفي نهاية المرام في شرح عبارة المختصر النافع : « الوجه في ذلك أن الزوج إنما يستحق بالطلاق نصف المفروض لا غيره وعوض المسمى خلافه فلم يكن له الرجوع به » ^(٣) .

وهذا الحكم مخرَّج بكلا شقَّيه على القاعدة لو كانت المعاوضة بيعاً أو قلنا بتعميم الحكم لكل معاوضة ؛ لأنَّ ما هو المهر إنما هو المسمى ، وأخذ الزوجة للعبد أو غيره إنما يكون بعنوان المبادلة

(١) النهاية: ٤٧٢.

(٢) الشرائع ٢: ٣٢٩.

(٣) نهاية المرام ١: ٤٠١.

قال في النهاية : « ومتى عقد الرجل لامرأة على مهر معلوم وأعطاهَا بذلك عبداً



فتكون هذه الصحيحة دليلاً آخر على اشتراط الضميمة في صحة بيع الآبق، فتضاف إلى النصوص المتقدمة في بحث بيع الآبق، بل قد تمتاز عليها بعدم اختصاصها بخصوص عنوان البيع، فتشمل مطلق المعاوضة ولو لم تكن بيعاً.

هـ - عتق الآبق في الكفارة :

لا إشكال في صحة عتق الآبق من قبل مالكة وانعتاقه بذلك ؛ لعدم اشتراط شيء في صحة عتق العبد غير ملكه، وقد تقدم أنَّ الإباق لا يرفع الملكية. وإنما وقع البحث عندهم في الاجتزاء بعتقه في الكفارة في غير مورد العلم بحياته.

قال في النهاية : « وإذا أبق المملوك جاز لمولاه أن يعتقه في الكفارة الواجبة عليه ما لم يعرف منه موتاً »^(١).

وقال ابن إدريس : « أخبار أصحابنا المتواترة عن الأئمة الأطهار عليهم السلام وإجماعهم منعقد على أنَّ العبد الغائب يجوز عتقه في الكفارة إذا لم يعلم منه

والعوضية بينه وبين ما تملك على ذمة الزوج من المهر، فيشترط فيه ما يشترط في بيع الآبق من ضم الضميمة، وعندئذ إذا وقع الطلاق قبل الدخول كان عليها أن ترد نصف المسمى على الزوج ؛ لأنه المهر لا العوض، وهذا واضح.

وقد دلت عليه صحيحة الفضيل أيضاً قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج امرأة بألف درهم فأعطاهما عبداً له أبقاً وبرداً حبرة بألف درهم التي أصدقها ؟ قال : إذا رضيت بالعبد وكانت قد عرفته فلا بأس إذا هي قبضت الثوب ورضيت بالعبد. قلت : فإن طلقها قبل أن يدخل بها ؟ قال : لا مهر لها وتردّ عليه خمسمئة درهم، ويكون العبد لها »^(١).

والظاهر من قوله : « إذا رضيت بالعبد وكانت قد عرفته فلا بأس إذا هي قبضت الثوب ورضيت بالعبد » اشتراط الضميمة، فلا يصح بدونها، والتعبير بقبض الثوب كناية عن أخذ الضميمة ولزوم المعاوضة بذلك.

(١) النهاية : ٥٤٦.

(١) الوسائل ٢١ : ٢٨٢ - ٢٨٣، ب ٢٤ من المهور، ح ١.



موت ؛ لأن الأصل بقاء الحياة» ^(١).

وهذا هو مشهور الفقهاء بل المصرّح به في كتب الأصحاب ، إلّا أنّه ورد في كتابين من كتبهم قولان آخران :

الأوّل - عدم إجزاء عتقه عن الكفّارة إذا لم يعرف خبره ، وهذا قول الشيخ الطوسي في كتاب الخلاف ^(٢) . واستدل عليه بأنّ الكفّارة متيقن وجوبها وحياة العبد مشكوك فيها ، فلم يسقط المتيقن بالمشكوك .

الثاني - أنّ الآبق إن ظنّ حياته أجزأ عتقه وإلّا لم يجز عتقه ، وهذا قول العلامة في المختلف حيث قال : « والوجه أن نقول : الأحكام الشرعية والفروع العملية منوطة بالظنّ ، وقد كلّفنا فيها باتّباعه ، وإذا تقرّر هذا فإن ظنّ الحياة أجزأ ، وإن ظنّ الموت لم يجزي عنه ، وإن شكّ لم يجزي أيضاً ؛ لأصالة بقاء تحريم الظهار حتى يثبت المزيل ظناً أو علماً ، والمزيل هو العتق المصادف للمحلّ القابل له ، ولم يحصل الظنّ بذلك ولا العلم فيبقى في

عهدة التحريم ، والإجماع الذي ادّعاه ابن إدريس إن كان على ما قلناه فهو مسلم ، وإلّا فلا » ^(١).

وقال المحقّق النجفي - عند شرح كلام المحقّق الحلّي في الشرائع : ويجزي الآبق إذا لم يعلم موته - : « وفاقاً للأكثر بل عن الحلّي الإجماع عليه ؛ لأصالة بقاءه حيّاً مؤيّدَةً بالإجماع المزبور ، وما عن الحلّي أيضاً من نسبته إلى أخبار أصحابنا المتواترة ، وبصحيح أبي هاشم الجعفري : « سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل قد أبق منه مملوكه يجوز أن يعتقه في كفّارة الظهار ؟ قال : لا بأس به ما لم يعرف منه موتاً » ^(٢) والمراد من المعرفة العلم ، كما هو مقتضى الأصل .

لكن عن الكافي الذي هو أضبط رواية : « لا بأس ما علم أنّه حي مرزوق » ^(٣) . ويمكن أن يريد العلم ولو بالاستصحاب ، فلا مخالفة حينئذٍ بين النسختين ، وعلى

(١) المختلف ٧ : ٤٣٢ ، م ٨٥ .

(٢) الوسائل ٢٣ : ٨٣ - ٨٤ ، ب ٤٨ من كتاب العتق ، ح ١ .

وفيه : « كفّارة اليمين والظهار » .

(٣) انظر : الهامش رقم (٢) من الوسائل ٢٣ : ٨٤ .

(١) السرائر ٢ : ٧١٨ .

(٢) الخلاف ٤ : ٥٤٦ - ٥٤٧ ، م ٢٨٤ .



تقديرها فلا ريب في رجحان الأولى بما عرفت .

فما عن الشيخ في الخلاف من تقييد الجواز بالعلم بالحياة إن أراد ما ذكرناه فرحباً بالوفاق ، وإلا فهو واضح الضعف لما عرفت .

ودعوى معارضة أصالة البقاء بأصالة الشغل واضحة الفساد بمعلومية ورود الأولى على الثانية ، خصوصاً مع ملاحظة جريان أحكام البقاء في نظائره من الموضوعات .

وكذا ما عن المختلف من أنه استوجه الرجوع فيه إلى الظنّ فيصحّ عتقه مع ظنّ حياته ، ويبطل مع ظنّ وفاته أو اشتباه الحال ، وإن تبعه في التنقيح . على أنه لا دليل على اعتبار الظنّ هنا ، فلا وجه لتخصيص أدلة المنع والجواز مع عمومها للصورتين .

وأضعف من ذلك كله ما عن بعض الشافعية من أنه لا يصحّ عتقه في الكفارة مطلقاً ، لدعوى نقصان الملك الممنوعة على مدّعياها على أنه ليس في شيء من

النصوص اعتبار تمامية الملك كي يكون عنواناً للحكم ، وإنما عبّر بها بعض الأصحاب لإرادة البحث عن هذه الأفراد ، وحينئذٍ فالمغصوب كالآبق في الاجزاء لما عرفت ، والله العالم » ^(١) .

وما ذكره من المحكي عن الكافي يمكن المناقشة فيه ؛ فإنه لا يوجد في نسخ الكافي التي بأيدينا ولا ما ينقله صاحب الوسائل عنه غير النسخة الأولى ، وإنما الموجود في هامش نسخة مخطوطة من الوسائل التعليق على جملة « ما لم يعرف منه موتاً » جملة « ما علم أنه حيّ مرزوق » .

وهذا لعلّه تعليق من صاحب الوسائل أو ناسخها ، ولا يعلم أنه شهادة بنسخة أخرى للرواية عن الكافي أصلاً ، فيكون مقتضى النص هو الاجتزاء ، وأمّا القاعدة - وهو استصحاب بقائه حيّاً وحكومته على أصالة الاشتغال أو بقاء حكم الظهار - فقد يقاس كما في الجواهر على سائر الموضوعات المركبة المتعلقة للأحكام الشرعية

(١) جواهر الكلام ٣٣: ٢١٠ - ٢١١ .



أ- الإباق عند البائع عيب يوجب الخيار :
لا يباق العبد صورتان :

الصورة الأولى : حدوث الإباق عند المشتري ، وهذا لا يثبت به الخيار ، بلا خلاف ولا إشكال فيه ، فلا يردّ به العبد ولا يستحق به الأرض كما في سائر العيوب الحادثة كذلك ، من غير فرق بين العبد الصغير والكبير ، والذكر والأنثى .

ويدلّ عليه : الأصل ، وقول أبي جعفر عليه السلام في مرسل ابن أبي حمزة : « ليس في الإباق عهدة » ^(١) ، وقال في صحيح محمد بن قيس : « أنّه ليس في إباق العبد عهدة إلا أن يشترط المتابع » ^{(٢) (٣)} .

الصورة الثانية : كون الإباق عند البائع . وهذا لا إشكال في كونه عيباً ^(٤) يوجب الخيار .

قال في السرائر : « إذا أبق المملوك عند

ويمكن أن يناقش فيه بأنّ الشك في المقام في تحقق أصل المكلّف به وهو العتق ؛ فإنّه مع موت الآبق لا يتحقق عنوان العتق خارجاً إذ ليس المقصود منه إنشاء العتق بل حصوله في الخارج ، وترتبته على استصحاب حياة العبد ليس شرعياً بل عقلي ، فيكون من الأصل المثبت ، وهذا بخلاف سائر الموضوعات المركّبة .

٣ - أثر عروض الإباق على العقود والإيقاعات :

هناك آثار وضعيّة تترتب على العقود والإيقاعات الواقعة على المملوك بسبب عروض الإباق ، نشير فيما يلي إلى أهمّها :
أ- اعتبار الإباق الحاصل عند البائع عيباً يوجب الخيار .

ب - بطلان الإجارة بإباق العبد الأجير .

ج - انزعال العبد المأذون من قبل مولاه بالإباق .

د - أثر الإباق على نكاح العبد .

هـ - أثر الإباق على التدبير .

وإليك التفصيل :

(١) الوسائل ١٨ : ١١٤ ، ب ١٠ من أحكام العيوب ، ح ١ .

(٢) المصدر السابق : ١١٤ ، ح ٢ .

(٣) انظر : جواهر الكلام ٢٣ : ٢٨٠ .

(٤) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ١٨ : ٣٧٨ .



المشتري وكان الإباق حادثاً ثمَّ وجده لم يكن له ردّه على بائعه إلا أن يعلم أنّه كان قد أبقَ أيضاً عنده ، فإن علم ذلك كان له ردّه واسترجاع الثمن أو إمساكه وأرش العيب ^(١) .

وقال العلامة في التذكرة : « واعلم أنّ الإباق من أفحش عيوب الممالك ، فينقص ماله ^(٢) » .

وقال في التحرير : « لا نعلم فيه خلافاً في الأمة والعبد والصغير والكبير ^(٣) » .

والوجه فيه واضح ، وهو كونه عيباً في العبد المبيع ، فيوجب للمشتري حقّ الفسخ أو الأرش ^(٤) ، كغيره من الموارد .

وقال المحقّق النجفي - تعليقاً على قول الشرائع : أمّا لو أبقَ عند البائع كان للمشتري ردّه - : « وإن لم يكن أبقَ عنده ، بلا خلاف أجده كما اعترف به في التحرير ، قال : الإباق عيب لا نعلم فيه خلافاً في الأمة والعبد والصغير

والكبير ^(١) ، بل عن المبسوط الإجماع على أنّ به الخيار ^(٢) . ومقتضاه أنّه عيب ، بل لعلّ العرف كذلك أيضاً ؛ ضرورة كونه بحكم التالف ، بل هو أبلغ من السرقة لغيره ؛ لأنّه سرقة لنفسه ، بل لعلّ خبر محدّد بن مسلم ^(٣) شامل له بناءً على إرادة ما يشمل نقص الصفات الغالبة في النوع منه . وفي خبر أبي همام : أنّ محدّد بن عليّ قال للرضا عليه السلام : الإباق من أحداث السنة ؟ فقال : « ليس الإباق من هذا إلا أن يقيم البيّنة أنّه كان أبقَ عنده ^(٤) » ^(٥) .

وقد ناقش المحقّق الاصفهاني في كلا الوجهين المذكورين في كلام المحقّق النجفي - وهما : كونه بحكم التالف ، وكونه أبلغ من السرقة - قال : « وكلاهما لا يخلو من مناقشة ... بل السند للردّ بالإباق ما في صحيح أبي همام أنّ محدّد بن عليّ قال للرضا عليه السلام : « الإباق من أحداث السنة ؟

(١) التحرير ٢: ٣٦٦ .

(٢) المبسوط ٢: ١٣٠ .

(٣) الوسائل ١٨: ٩٧ ، ب ١ من أحكام العيوب ، ح ١ .

(٤) المصدر السابق: ٩٨ - ٩٩ ، ح ٢ .

وفيه: « ليس الإباق من ذا... » .

(٥) جواهر الكلام ٢٣: ٢٨٠ .

(١) الشرائع ٢: ٣٠٣ .

(٢) التذكرة ١١: ١٩١ .

(٣) التحرير ٢: ٣٦٦ .

(٤) انظر: جواهر الكلام ٢٣: ٢٨١ .



قال : ليس الإباق من هذا ، إلا أن يقيم
البيّنة على أنّه كان أبقي عنده «^(١)» «^(٢)» .

مضمونهما - في نفسيهما أيضاً - فيما
ذكرناه .

وقد يتوهم أنّ هذا مخالف لما في مرسل
ابن أبي حمزة : « ليس في الإباق
عهدة » «^(٣)» بل في خبر محمد بن قيس :
« ليس في إباق العبد عهدة إلا أن يشترط
المبتاع » «^(٤)» .

□ وأمّا العيب فقد وقع الكلام في تحديد
موضوعه ، فهل أنّه يتحقّق بمجرد الإباق
ولو مرّة واحدة عند البائع أم أنّه يتحقّق
فيما إذا كان معتاداً على الإباق ، ولا بدّ من
تكرّره منه أو يكون بانياً عليه ، وإلا فلو
أبق عند البائع مرّة ثمّ تاب من عمله وصلاح
أمره فلا يكون عيباً ؟

فيه قولان :

القول الأوّل : الاكتفاء بالمرّة الواحدة .

قال العلّامة : « والمرّة الواحدة في
الإباق تكفي في أبدية العيب كالوطء في
إبطال العتّة » «^(١)» .

وقال المحقّق النجفي : « وقد يظهر
منه [= خبر أبي همام] - كالمتن
[= الشرائع] وغيره ، بل هو صريح
التذكرة «^(٢)» وجامع المقاصد «^(٣)» - الاكتفاء
بالمرّة الواحدة عند البائع ؛ لأنّ الإقدام

ولكن المراد من هذه العبارة أنّه ليس
في الإباق عند المشتري عهدة على البائع ،
نظير ما يقال : إنّ العهدة في التلف في زمن
الخيار على البائع أو العهدة في الجنون أو
البرص إلى سنة على البائع ، وقد يشهد له
استثناء صورة اشتراط المبتاع ذلك .

فالحاصل : أنّ ظاهر الروايتين أنّه
لا عهدة للبائع في إباقه عند المشتري ولو
إلى سنة ، كما صرّحت به رواية أبي همام
أولاً إلا إذا أقام بيّنة على أنّه كان قد أبق
عند البائع ، فهذه الرواية بنفسها شارحة
ومفسّرة للمراد من الروايتين مع وضوح

(١) الوسائل ١٨ : ٩٨ ، ب ٢ من أحكام الميوب ، ح ٢ .

(٢) حاشية المكاسب (الاصفهاني) ٥ : ٥٢ .

(٣) الوسائل ١٨ : ١١٤ ، ب ١٠ من أحكام الميوب ، ح ١ .

(٤) المصدر السابق : ح ٢ . وفيه : « عهد إلّا ... » .

(١) التذكرة ١١ : ١٩١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) جامع المقاصد ٤ : ٣٢٥ .



عياً بها»^(١).

وأفاد المحقق الاصفهاني بأن الإباق يتحقق ولو بفعله مرة واحدة بلا حاجة إلى التكرار، إلا أن رواية أبي همام المتضمنة لكون الإباق موجباً للرد، أخذ فيها الإباق بالعنوان الوصفي، حيث قال عليه السلام: «إلا أن يقيم البيّنة على أنه كان أبق عنده»^(٢)،

وصدق الوصف في مثله عرفاً يتوقف على نحو ثبات واستقرار لا يتحققان بلا تكرار، ثم قال: «إلا أن الظاهر عرفاً أن الفرار في يوم أو يومين لا يعدّ إباقاً، بخلاف ما إذا فرّ من مولاه شهراً أو أكثر فإنه يصدق الإباق مع أنه مرة واحدة»^(٣).

وللتفصيل انظر: (عيب)، (خيار العيب).

□ وقد قيّد بعض الفقهاء الحكم بثبوت الردّ بعدم التوبة، قال المحقق النجفي: «نعم ينبغي تقييد الردّ به بالمرة الواحدة بما إذا لم يظهر بعدها التوبة الصادقة وملكة الطاعة،

ولو مرة يوجب الجرأة عليه ويصير للشيطان عليه سبيل ولتحقق صدق العيب بها عرفاً، خلافاً لما عن بعض الأصحاب من اشتراط الاعتياد وإن قال بعض مشايخنا: إننا لم نتحققه^(١)، وربما لاح ممّا عن المبسوط^(٢)، واختاره ثاني الشهيدين وقال: أقل ما يتحقق بمرتين^(٣)»^(٤).

القول الثاني: إنه يعتبر التكرار، ونسب إلى بعض الأصحاب واختاره الشهيد الثاني، قال - عند شرح قول الشهيد الأول رحمته الله: الإباق عيب -: «ويظهر من العبارة الاكتفاء بوقوع الإباق مرة قبل العقد، وبه صرح بعضهم، والأقوى اعتبار اعتياده، وأقل ما يتحقق بمرتين، ولا يشترط إباقه عند المشتري، بل متى تحقق ذلك عند البائع جاز الردّ»^(٥).

ووجه المحقق النجفي بقوله: «يشهد له أصالة اللزوم ولو للشك في كونه

(١) مفتاح الكرامة ٤: ٦١٥.

(٢) المبسوط ٢: ١٣١.

(٣) المسالك ٣: ٢٩٦.

(٤) جواهر الكلام ٢٣: ٢٨٠.

(٥) الروضة ٣: ٤٩٩.

(١) جواهر الكلام ٢٣: ٢٨٠.

(٢) الوسائل ١٨: ٩٨، ب ٢ من أحكام العيوب، ح ٢.

(٣) حاشية المكاسب (الاصفهاني) ٥: ٥١ - ٥٢.



بل لابدّ من هذا التقييد على تقدير اعتبار
الاعتیاد أيضاً^(١).

وقال السيد اليزدي: «ثمّ إنّه لو عرف
منه التوبة على وجه حصل الاطمئنان به
خرج عن كونه عيباً، كما هو واضح»^(٢).

وهذا على القاعدة؛ لعدم كونه عيباً
عندئذٍ. وإن شئت قلت: إنّ العيب هو
فقدان العبد لمملكة الطاعة واتّصافه بالقابلية
على التمرّد والإباق، فذلك هو العيب في
العبد، وهذا لا يكون مع التوبة والصلاح،
كما أنّه قد لا يكفي في تحقّقه مجرد الإباق
عند البائع مرّة واحدة خصوصاً إذا كان
لحالة طارئة خاصة، كما لو كان قد ظلمه
وعذّبه أو لم يكن ينفق عليه فهرب ليحفظ
نفسه من الهلاك، والتعبير الوارد في رواية
أبي همام لا إطلاق له لمثل هذا الفرض؛
لأنّه قد عبّر فيها بقوله: «كان أبق»،
وأيضاً فرض فيه تجدد الإباق عند
المشتري، فلا إطلاق لها للإباق مرّة واحدة
عند البائع، بل هي محمولة على ما هو
مقتضى القاعدة من أنّ ما هو العيب عرفاً

اعتیاده أو بناؤه على التمرّد والإباق مما
يتنافى وشأن العبد ووصف الطاعة فيهم.

ب - بطلان الإجارة بإباق العبد الأجير:
وهنا حالتان:

الحالة الأولى - إذا كانت الإجارة على
عبد معيّن.

فلو أبق العبد الأجير، فإن كان قبل
التسليم للمستأجر فالمشهور بطلان
الإجارة رأساً، وإن كان بعد التسليم وفي
أثناء المدّة بطلت في الباقي، قال في
المبسوط: «إذا استأجر عبداً فأبق فإنّه
تفسخ الإجارة؛ لتعذّر استيفاء المنفعة
المعقود عليها كالدار إذا انهدمت»^(١).

وعلّله بعضهم^(٢) بأنّ المنفعة إذا لم تكن
قابلة للتسليم والاستيفاء لم تكن مملوكة
من الأوّل، فلا يصح تملكها ولا الإجارة
عليها، فإذا كان ذلك قبل التسليم انكشف
بطلان الإجارة من أصلها، وإن كان في
الأثناء انكشف البطلان في المدة الباقية،
وبالنسبة للماضية يحصل للمستأجر خيار

(١) المبسوط ٣: ٢٢٢.

(٢) مستند العروة الوثقى (الإجارة): ٣٢٢.

(١) جواهر الكلام ٢٣: ٢٨٠ - ٢٨١.

(٢) حاشية المكاسب (اليزدي) ٢: ٩٩، ص ٧.



هذا كله فيما إذا لم تكن الإجارة كلفة بل لخصوص عبد معين .

الحالة الثانية - إذا كانت الإجارة على كلي العبد :

لو كانت الإجارة كلية كان للمؤجر أن يستبدله بعبد آخر بعد الإباق .

جـ - انزعال العبد المأذون من قبل مولاه بالإباق :

اختلف الفقهاء في حكم انزعال العبد المأذون بالتجارة - مثلاً - في مال مولاه بالإباق وعدمه :

١ - فقيل بانزعاله نظراً لشهادة الحال وأنّ خروجه وتمردّه عن طاعة مولاه يؤذن بكرهية المولى لتصرّفه ، فيخرج عن الأمانة ، كما في التذكرة ^(١) والقواعد ^(٢) والإيضاح ^(٣) ومفتاح الكرامة ^(٤) .

٢ - وقيل بعدم العزل لبقاء حكم الإذن عملاً بالاستصحاب والتمسك بصريح

تبعض الصفقة بناءً على جريانه في باب المنافع .

وهذا الحكم لابدّ من تقييده بصورة ما إذا لم يكن الإباق بتقصير وتسبب من قبل المستأجر ، وإلا كان إتلافاً من قبله .

وقد تقدّم - في منافع الأعيان - الإشكال في اعتبار الإباق تلفاً للمنفعة على مالك العبد وزوالاً لمملكه كانهدام الدار . نعم ، عدم القدرة على العمل في إجارة الأعمال يوجب انتفاء ملكية العمل لا محالة ، وبناءً عليه يمكن التفصيل بين إيجار العبد على عمل فيحكم فيه بالانفساخ بناءً على ما هو المشهور من انفساخ الإجارة على الأعمال بترك العمل في المدة المقررة من قبل العامل ولو من دون تعذّر ، وبين إيجاره لمطلق الانتفاع به على نحو إجارة الأعيان ، فيكون من موارد تعذّر تسليم العين المستأجرة من قبل المؤجر بعد العقد ، فيكون للمستأجر التخيير بين الفسخ واسترداد أجرة المسمّى أو المطالبة بأجرة مثل المنفعة الفائتة عليه من غير فرق بين الإباق قبل قبض العبد أو بعده ، فإنّ التسليم شرط في كلّ آنٍ آن .

(١) التذكرة ٢: ٩ .

(٢) القواعد ٢: ٣٥١ . وإن نظّر في كتاب الحجر: ١٤٠ .

(٣) الإيضاح ٢: ٣٣٦ .

(٤) مفتاح الكرامة ٥: ٢٩٢ و ٧: ٥٣٧ .



الاذن إلى أن يستحق العزل ، كما في التحرير (١).

إلا أن ترتب هذا الأثر ليس من جهة كونه حكماً للإباق شرعاً ، بل باعتبار ما قد يكشف عنه حالة إباق العبد من كراهية مولاه وعدم رضاه بالتصرّف في أمواله ، فهو بحث عن دلالة خارجية للإباق ، وليس أثراً من آثاره ، ولا يبعد أن يكون الإذن في التصرف مقيداً عرفاً بفرض عدم الإباق والخروج عن طاعة المولى ، فلا إذن لأكثر من هذا الحال .

د - أثر الإباق على نكاح العبد :

إذا أبق العبد بعد زواجه بإذن مولاه فإنه :

١ - قيل بانقطاع الزوجية ، ولا نفقة لزوجته على مولاه وكان عليها العدة ، فإن رجع العبد قبل خروجها من العدة كان أملاًك برجعته ، وإن عاد بعد انقضاء عدتها لم يكن له عليها سبيل .

٢ - وقيل ببقاء الزوجية ووجوب النفقة .

(١) التحرير ٢: ٤٦١.

ومنشأ هذا الاختلاف ما تقدم في بحث كسر الآبق وإسلامه من دلالة بعض الروايات على أنه بمنزلة المرتد ، بل في رواية عمار التصريح بالبينونة وأثارها ، فأفتى جملة من قدماء الأصحاب بمضمون الرواية - كما يظهر من النهاية (١) والوسيلة (٢) والمهذب (٣) والجامع (٤) وغيرهم - وخالف أكثر المتأخرين في ذلك طاعنين في سند الرواية أو حاملين لها على التقية .

قال في المسالك : « أفتى الشيخ في النهاية بمضمون الرواية وتبعه ابن حمزة مقيداً بكون الزوجة أمة غير سيده تزوّجها بإذن السيدين ثم أبق إلى آخره . وعلل الحكم مع الرواية بأن الارتداد خروج العبد عن طاعة السيد ، وهذا المعنى حاصل في الإباق ؛ فإنه كما يجب على المكلف الحر طاعة الله تعالى كذلك يجب على العبد طاعة سيده ، فيتحد الحكم مع اتحاد علته .

(١) النهاية: ٤٩٨.

(٢) الوسيلة: ٣٠٧.

(٣) المهذب ٢: ٢٤٩.

(٤) الجامع للشرائع: ٤٤٩.



وفي طريق الرواية ضعف ، وفي التعليل فساد ؛ لمنع كون الارتداد خروج العبد عن طاعة سيده مطلقاً ، بل خروجه عن طاعة الله تعالى معتقداً عدم وجوب الطاعة أو ما في معنى ذلك ، والإباق ليس كذلك ، وإلاّ لزم قتل الآبق كما يقتل المرتدّ . والحقّ بقاء الزوجيّة ووجوب النفقة على مولاه ؛ لعدم دليل صالح يخرجهما عن الأصل » (١) .

وقد تقدم أنّ الطعن في سند الرواية في غير محلّه . وحملها على التقية من دون وجود معارض لها بحاجة إلى شاهد ودليل يطمأنّ على أساسه أو يستظهر صدورهما على وجه التقية ، وإلاّ فأصالة الجدل محكمة فيها . وقد تقدمت الإشارة إلى محمل لها في البحث السابق ، فليراجع .

هـ - أثر الإباق على التدبير :

١ - اتفق الفقهاء على أنّ العبد المدبّر إذا أبق بطل تدبيره ، قال المحقق النجفي : « إذا أبق المدبّر بطل تدبيره بلا خلاف أجده ، بل الإجماع بقسميه عليه ... فإذا بطل تدبيره كان هو ومن يولد له بعد الإباق رقاً وإن ولد

له من أمة مولاه أو غيره ، بل أو حرّة إذا كان بحيث يلحق به الولد بلا إشكال في شيء من ذلك ولا خلاف » (١) .

وقد دلّت على بطلان التدبير بالإباق روايتان :

إحدهما - رواية محدّد بن مسلم - وفي سندها محدّد بن عبد الله بن هلال ، وهو مجهول - عن أبي جعفر عليه السلام قال : « سألتُه عن جارية مدبّرة أبقّت من سيدها مدّة سنين كثيرة ثمّ جاءت بعدما مات سيدها بأولاد ومتاع كثير ، وشهد لها شاهدان أنّ سيدها قد كان دبّرهما في حياته من قبل أن تأبق ؟ قال : فقال أبو جعفر عليه السلام : أرى أنّها وجميع ما معها للورثة . قلت : لا تعتق من ثلث سيدها ؟ قال : لا إنّها أبقّت عاصية لله وليسيدها ، فأبطل الإباق التدبير » (٢) .

والأخرى - معتبرة العلاء بن رزين عن أبي عبد الله عليه السلام : « في رجل دبّر غلاماً له ، فأبق الغلام فمضى إلى قوم فتزوّج منهم

(١) جواهر الكلام ٣٤: ٢٣٦ - ٢٣٥ .

(٢) الوسائل ٢٣: ١٢٩ ، ب ١٠ من التدبير والمكاتبة

والاستيلاء ، ح ١ .

(١) المسالك ٧: ٣٩٩ - ٤٠٠ .



ولم يعلمهم أنّه عبد ، فولد له وكسب مالاً ، فمات مولاه الذي دَبَّرَه ، فجاء ورثة الميِّت الذي دَبَّرَ العبد فطالبوا العبد ، فماترى ؟ فقال : « العبد وولده رَقَّ لورثة الميِّت » . قلت : أليس قد دَبَّرَ العبد ؟ فذكر : « أنّه لمّا أبق هدم تدبيره ، ورجع رَقّاً » ^(١) .

وهما صريحتان في بطلان تدبيره بالإباق ورجوعه رَقّاً وكذلك كلّ من يولد له بعد الإباق ، وعلى ذلك فتاوى الفقهاء وتصريحاتهم من غير خلاف . كما أنّهما دلّتا على بطلان التدبير بموت خصوص المولى .

ومن هنا ذكر بعضهم - كما في المسالك ^(٢) - أنّ الإباق يبطل التدبير بعد حياة المولى أو غيره مطلقاً ، نخرج عنه في خصوص مورد الصحيحة .

جواب المناقشة :

ولكن الظاهر أنّ الوارد في صحيحة يعقوب بن شعيب ليس من التدبير وإن سمّاه بذلك بعض الفقهاء ، فالتدبير يختص بما بعد حياة المولى ، كالوصية أو هو

(١) في التهذيب (٨ : ٢٦٤ ، ح ٩٦٥) : بدل « إذا » : « بعدما » .

(٢) الوسائل ٢٣ : ١٣١ ، ب ١١ من التدبير والمكاتبة والاستيلاء ، ح ١ .

(٣) المسالك ١٠ : ٣٦٦ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

قد يتوهم معارضة الروايتين بما جاء في صحيح يعقوب بن شعيب قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الخادم فيقول : هي لفلان تخدمه ما عاش ، فإذا مات فهي حرّة ، فتأبى الأمة قبل أن يموت الرجل بخمس سنين أو ستّ سنين ثمّ

المناقشة في الاستدلال بوجود المعارض :

قد يتوهم معارضة الروايتين بما جاء في صحيح يعقوب بن شعيب قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الخادم فيقول : هي لفلان تخدمه ما عاش ، فإذا مات فهي حرّة ، فتأبى الأمة قبل أن يموت الرجل بخمس سنين أو ستّ سنين ثمّ

(١) الوسائل ٢٣ : ١٢٩ ، ب ١٠ من التدبير والمكاتبة والاستيلاء ، ح ٢ .



بمنزلتها ، كما صرّح بذلك في بعض الروايات ^(١) ، ولذا أيضاً يسري عليه أحكامها من جواز الرجوع فيه وكونه بعد الدين وكونه من الثلث . ومنه يظهر أنّ ما تقدّم عن المسالك في غير محلّه ؛ لعدم إطلاق الروایتين كما تقدّم .

وأما ما في مورد صحيح يعقوب بن شبيب فهو من العتق المشروط أو المعلق لو قيل بصحته ولو في المورد ، ولم يذكر في الرواية أنّه تدبير ليكون معارضاً مع الروایتين المتقدمتين ، على أنّ الإباق في مورد الصحيحة ليس إباقاً من عند مولاهما ، بل ممن تخدمه .

قال الشهيد الأول : « المدبّر : وهو المعلق عتقه بموت المولى ؛ لأنّ الموت دبر الحياة ، فالموصى بعتقه ليس مدبّراً ، والتعليق بموت غير المولى إنّ جعل له الخدمة نافذ في صحيحة يعقوب بن شبيب عن الصادق عليه السلام ، وحمل عليه الزوج ، وطوّده بعضهم في الموت مطلقاً ، وقصره ابن إدريس على موت المولى ، ويظهر من

ابن الجنيد جواز تعليقه على موت الغير مطلقاً وسماه نذراً . والقاضي : لو علّق العتق بوقت تحرّر عنده ، وله الرجوع فيه ، وكذا لو علّقه بقدم زيد أو برئه ^(١) .

وقال في الجواهر - معلقاً على قول الشرايع : ولو جعل خدمته لغيره مدّة حياة المخدوم ثمّ هو حرّ بعد موت ذلك الغير لم يبطل تدبيره بإباقه - : « إلّا أنّك قد عرفت فيما مضى كون التحقيق عدم كون ذلك من التدبير ، لا أنّه تدبير مستثنى من إطلاق ما دلّ على بطلانه بالإباق لو قلنا بشموله . إنّما الكلام باقتضاء إباق المعلق عتقه على وفاة الزوج أو مطلق الغير - وقلنا إنّ تدبير - البطلان .

أمّا على القول بعدم كونه تدبيراً كما سمعت تحقيق الحال فيه فلا إشكال في عدم البطلان ، بل قد يقوى ذلك على القول بأنّه تدبير اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقّن الذي هو المعلق على وفاة المولى ، خصوصاً بعد التصريح بعدم البطلان في المخدوم ^(٢) .

(١) الدروس ٢ : ٢٢٩ .

(٢) جواهر الكلام ٣٤ : ٢٤٥ .

(١) من قبيل رواية أبي بصير . انظر : الوسائل ٢٣ : ١٢٧ ،

ب ٨ من التدبير والمكاتبة والاستيلاء ، ح ٣ .



ثم إنَّ هنا احتمالاً يطرح - بناءً على أنَّ التدبير نحو وصية أو بمنزلتها - وإن لم يتعرَّض له الفقهاء ، وحاصله : أن يكون إبطال الإباق للتدبير في مورد الروايتين إنَّما هو باعتباره يوجب عدم رضا المولى بالعبد وبالتالي رجوعه عن تدبيره قبل موته ، وهو مبطل للتدبير على القاعدة - إذا جعلناه بمنزلة الوصية - وقد دلَّت عليه بعض الروايات أيضاً ، بل هو متسالم عليه بين الفقهاء ، فليس إبطال التدبير بالإباق من باب التعبد الشرعي . ولازمه أنَّه إذا رضي المولى بالتدبير حتى بعد الإباق أو دبره في حال الإباق أو رجع الآبق ورضي المولى بتدبيره كان نافذاً .

إلا أنَّ إطلاق النص وكلمات الأصحاب لا تتحمَّل هذا المعنى .

٢ - لا إشكال عند فقهاءنا في أنَّ أولاد المدبِّر الآبق إذا كانوا قبل الإباق وبعد التدبير فهم على تدبيرهم ؛ لأنَّ ما دلَّ على بطلان التدبير بالإباق لم يدلَّ على أكثر من بطلان تدبير الآبق ومن تولَّد منه بعد الإباق ، فيبقى غيره على مقتضى الأصل فيه ، وهو بقاء التدبير فيهم . بل قد يستفاد

ذلك أيضاً مما دلَّ على أنَّ رجوع المولى عن التدبير لا يوجب رقية من تولَّد قبل الرجوع من المدبِّر ، كما في صحيح أبان^(١) .

ولعلَّ هذا الحكم متسالم عليه بينهم أيضاً ، وإنَّما الخلاف في موضعين :

الأوَّل - إذا أراد المولى الرجوع عن تدبير من تولَّد للمدبِّر قبل الإباق أو الرجوع المبطلين لتدبيره ، فظاهر مشهور القدماء عدم تأثير الرجوع في إبطال تدبيرهم ؛ لأنَّه حاصل بالسراية من تدبير المدبِّر ، وبطلانه بالرجوع أو الإباق يكون من حينه لا من أصله ، فيكون نظير النماء الباقي على ملك مالكه قبل الرجوع بالخيار .

وخالف فيه ابن إدريس وبعض من تأخَّر عنه . وتفصيله في محله .

الثاني - إذا أبق الأولاد أنفسهم فهل يبطل تدبيرهم بذلك أم لا ؟ لم يتعرَّض لذلك إلا بعض متأخري المتأخرين .

(١) الوسائل ٢٣: ١٢٥ ، ب ٧ من التدبير والمكاتبة والاستيلاء ، ح ١ .



من لم يكن إياقه عصياناً لعذر؛ حيث إن إطلاق الفتاوى وإن كان شاملاً له أيضاً إلا أن ظاهر التعليل في خبر محمد بن مسلم اختصاصه بفرض تحقق الإباق عصياناً، بل يكفي عدم إطلاق الخبرين لفرض الصغر والجنون.

قال المحقق النجفي: «بل قد يمنع بطلانه بإباقهم فضلاً عن إياقه؛ اقتصاراً فيما خالف الأصل على مورد النص على أن تدبيرهم قد جاء بالسراية كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في مسألة جواز الرجوع بهم، فلاحظ وتأمل.

٤ - تأثير الإباق على عقوبة القطع في السرقة:

ذهب بعض المتقدمين من الفقهاء إلى عدم قطع يد الآبق إذا سرق حال إياقه ثم تاب ورجع إلى مواليه عملاً بما تقدم في صحيح أبي عبيدة الحذاء. ذهب إلى ذلك الصدوق في المقنع^(١)، وابن الجنيّد على ما في مختلف العلامة^(٢)، وهو مذهب أبي حنيفة^(٣).

وخالف في ذلك الشيخ الطوسي وأكثر من تأخر عنه. قال في الخلاف: «إذا سرق العبد كان عليه القطع مثل الحرّ، سواء كان آبقاً أو غير آبق، وعليه إجماع

لكن قد يقال: ظاهر الخبر الأول [= خبر محمد بن مسلم] التعليل الشامل لذلك. اللهم إلا أن يمنع كونه تعليلاً؛ لبطلانه بمقتضى إطلاق النصّ والفتوى به وإن لم يكن عصياناً لصغر ونحوه. وقد يحتمل منع ذلك تنزيلاً للإطلاق على المنساق، والله العالم»^(١).

ويمكن أن يقال أيضاً: بأنّ المعلّل هو التدبير بالأصالة الحاصل بجعل المولى، لا التدبير بالسراية الذي هو أمر قهري وأثره شرعي تعديدي، فهو لا يرتفع إذا ثبت في مورد الولد حتى بإياقه.

وفيه من ذيل كلامه التردّد في فرع آخر أيضاً، وهو شمول الحكم المذكور لإباق الصغير والمجنون والمضطر، أي كلّ

(١) المقنع: ٤٤٩، م ٢٦.

(٢) المختلف ٩: ٢٤٤، م ٩٥.

(٣) المغني لابن قدامة: ١٠: ٢٧٥.

(١) جواهر الكلام ٣٤: ٢٣٦.



الصحابة» (١).

٦ - ردّ الآبق وأخذ الجعل عليه :

لا إشكال في جواز ردّ الآبق إلى مولاه بل رجحانه ؛ لأنّه إحسان إلى مالكه ، بل لو أخذه ووضع يده عليه وجب عليه ردّه إلى مالكه ؛ لأنّه مال محترم يجب مع أخذه ردّه إلى مالكه . وهذا لا إشكال ولا خلاف فيه بينهم .

وإنّما البحث في استحقاق الجعل على ردّه ، ولا إشكال أنّ مقتضى القاعدة أنّ الردّ إن كان بأمر المالك أو جعله للجعل على من يردّه استحق في الأوّل أجره العمل وفي الثاني الجعل المقرّر إذا لم يكن قاصداً للتبرّع ، وإنّما وقع الخلاف والبحث عندهم في المقام في موضعين :

الأوّل - في استحقاق جعل معيّن ولو ردّه من دون أمر ولا جعالة من قبل المالك .

الثاني - في عدم استحقاق أكثر من الجعل المقدّر حتى إذا كان الردّ بأمر المالك أو جعالة من قبله بأكثر .

□ والوجه في هذا الاختلاف ورود تقدير معيّن للجعل عن النبي ﷺ في رواية مسمع بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام

والمسألة مربوطة بمدى العمل والأخذ بصحيفة أبي عبيدة ، ورواية عمار المتقدمين حيث كان مضمونهما حصول الارتداد أو ما هو بمنزله بالإباق ، فيخرج بذلك عن الإسلام ، ويكون حكمه القتل لو لم يرجع ، وأمّا سرقة في تلك الحال فكأنّها تكون كسرقة الكافر حال كفره لا قطع فيها إذا تاب ورجع إلى الإسلام ، وقد تقدّم أنّ المشهور لم يأخذوا بهما .

٥ - عقوبة الآبق :

لا شك أنّ الإباق بلا عذر معصية كبيرة ، وقد تقدّمت الروايات الدالة على ذلك وعلى عدم قبول صلاة الآبق ، فيثبت فيه ما يثبت في كلّ معصية كبيرة من العقوبة التعزيرية ، إلّا أنّ الصدوق ذهب في كتابه المقنع إلى ثبوت حدّ الارتداد عليه ، وهو القتل إذا أبى أن يرجع إلى الإسلام استناداً إلى صحيح أبي عبيدة المتقدم ، وقد تقدم الكلام فيه .

(١) الخلاف ٥ : ٤٣١ ، م ٣٦ .



وقال الشيخ في المبسوط: « هذا على جهة الأفضل لا الوجوب »^(١)، وتبعه جماعة^(٢).

وبعضهم حكم باستحقاق أقلّ الأمرين من أجره المثل والمقدّر، كما في إيضاح الفوائد^(٣).

مناقشة الاستدلال بالرواية :

ولكن الرواية ضعيفة السند بسهل^(٤). والغريب أنّ الشيخ الطوسي ينقلها عن الكليني مع أنّه لا وجود لها في الكافي، ولعلّه لهذا أيضاً لم ينقلها صاحب الوسائل في كتابه لا عنه ولا عن الكليني.

كما أنّ مفادها غير ظاهر في التوقيت والتقدير التعبدي، فلعلّ هذا المقدار كان هو أجره المثل في تلك الأزمنة، أو لعلّه حكم وتسعير من النبي ﷺ بما هو حاكم ووليّ. فالعمل بما هو مقتضى القاعدة في أمثال المقام.

قال: « إنّ النبي ﷺ جعل في جعل الآبق ديناراً إذا أخذه في مصره وإن أخذه في غير مصره فأربعة دنانير »^(١).

فبعضهم فهم من ذلك التقدير والتحديد، فلا يجوز أخذ الزيادة عليه، كما أنّه يستحقه الرادّ مطلقاً ولو لم يأمر به المالك. وهذا هو ظاهر كتب بعض القدماء كالمفيد في المقنعة^(٢) والشيخ في النهاية^(٣) والخلاف^(٤) وابن حمزة في الوسيلة^(٥) وابن زهرة في الغنية^(٦).

وخصّ بعضهم الرواية بما إذا أمر المالك أو بذل جعلاً ولم يعيّنه، قال في الشرائع: « إذا بذل جعلاً فإنّ عيّنه فعليّه تسليمه مع الردّ، وإن لم يعيّنه لزم مع الردّ أجره المثل إلّا في ردّ الآبق على رواية أبي سيار عن أبي عبد الله عليه السلام... والعمل على الرواية ولو نقصت قيمة العبد »^(٧).

(١) التهذيب ٦: ٣٩٨ - ٣٩٩، ح ١٢٠٣.

(٢) المقنعة: ٦٤٩.

(٣) النهاية: ٣٢٣.

(٤) الخلاف ٣: ٥٨٩.

(٥) الوسيلة: ٢٧٧.

(٦) الغنية: ٢٨٩.

(٧) الشرائع ٣: ١٦٤.

(١) المبسوط ٣: ٣٣٣.

(٢) كشف الرموز ٢: ٤١٥ - ٤١٦. التنقيح الرائع ٤: ١٢٧ -

١٢٨. المسالك ١١: ١٦٤ - ١٦٥.

(٣) الإيضاح ٢: ١٦٤.

(٤) رجال النجاشي: ١٨٥، الرقم ٤٩٠.



ثانياً - الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

١ - الإبانة بمعنى القطع :

وأهم أحكامها هي :

إبانة

أولاً - التعريف :

١ - حرمة إبانة رأس الذبيحة وفيها قولان . واختلف القائلون بالحرمة في كون هذه الحرمة تكليفية فقط أو تسبب حرمة الذبيحة وصوررتها ميتة حينئذٍ .
(انظر : ذباجة)

الإبانة مصدر أبان ، من بانَ يبين بيناً وبينونة ^(١) ، بمعنى الفصل والانكشاف . يقال : أبان رأسه من جسده ، أي فصله ^(٢) . وبانت المرأة بالطلاق فهي بائن ، وأبانها زوجها فهي مُبانة ^(٣) .

٢ - أحكام القطعة المبانة من الحيوان الحيّ أو الميت ، سواء كانت ممّا تحلّه الحياة أو ممّا لا تحلّه الحياة كالصوف وفأرة المسك وغيرهما . ويتعرّض الفقهاء لها من عدّة جهات :

قال ابن فارس : « الباء والياء والنون أصل واحد ، وهو بُعد الشيء وانكشافه ، فالبين الفراق ... وبان الشيء وأبان إذا اتّضح وانكشف » ^(٤) .

□ الطهارة والنجاسة ، وما يترتب على ذلك من جواز الأكل والاستعمال ، كالاستصباح مثلاً .

وأغلب موارد استعمال الفقهاء لهذا اللفظ بمعنى الفصل ، وهو قد يكون فعلاً خارجياً كإبانة رأس الذبيحة أو فعلاً اعتبارياً كطلاق الزوجة .

□ حكم المعاملة عليها . (انظر : طهارة ، نجاسة)
□ حكم حملها في الصلاة . (انظر : صلاة)

□ حكم القطعة المبانة من السمك قبل إخراجها من الماء وبعده . (انظر : أطعمة ، أشربة)

٣ - يتعرّض الفقهاء إلى أحكام القطعة

(١) انظر : الصحاح ٥ : ٢٠٨٢ .

(٢) لسان العرب ١ : ٥٥٩ .

(٣) المصباح المنير : ٧٠ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ١ : ٣٢٧ - ٣٢٨ .



المبانة من الإنسان ؛ وذلك من جهات :
 □ جريان أحكام الأموات عليها من قبيل :
 وجوب تغسيلها وتكفينها وتحنيطها
 والصلاة عليها ودفنها ، ووجوب الغسل
 بمسحها وغير ذلك . (انظر : غسل - غسل الميت)
 □ كيفية تغسيل مقطوع الرأس .

كما أنَّها تقع موضوعاً لبعض البحوث
 الفقهية كالبحث عن تبين الفجر أو تبين
 الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر
 الذي هو وقت صلاة الفجر ومبدأ وجوب
 الامساك في الصوم . (انظر : صلاة ، صوم)

(انظر : غسل - غسل الميت)
 □ حكم العضو المبان من الإنسان من
 حيث جواز للمس والنظر إليه من الجنس
 المخالف . (انظر : نظر ، لمس)
 □ حكم إصاق العضو المبان بالحدّ أو
 القصاص . (انظر : قصاص ، حدّ)

ابتداء

أولاً - التعريف :

ابتداء وزان افتعال من بدأ يبدأ ، وهو من
 باب منع يمنع .

قال ابن فارس : « الباء والdal والهمزة
 من افتتاح الشيء ، يقال : بدأت بالأمر
 وابتدأت من الابتداء » ^(١) . وفي لسان
 العرب : « البدء : فعل الشيء أول » ^(٢) .

٢ - الإبانة في الطلاق :

ينقسم الطلاق إلى البائن والرجعي
 ويقصد بالباين ما لا يجوز للزوج فيه
 الرجوع وبالرجعي ما يجوز له ذلك بلا
 حاجة إلى تجديد العقد . ولكل منهما
 أقسام ويترتب عليه آثار يرجع في
 تفاصيلها إلى باب الطلاق . (انظر : طلاق)

٣ - الإبانة بمعنى الانكشاف والظهور :

الإبانة بهذا المعنى تقع موضوعاً لبعض

(١) معجم مقاييس اللغة ١: ٢١٢.

(٢) لسان العرب ١: ٣٣٣.



وقال الفيومي : « البدأ أي الابتداء ...
وكان ذلك في ابتداء الأمر أي في أوله ...
وبدأ الشيء : حدث ، وأبدأه : أحدثه » (١).
وقال الراغب : « يقال : بدأت بكذا وأبدأت
وابتدأت : أي قدّمت . والبء والابتداء :
تقديم الشيء على غيره ضرباً من
التقديم » (٢).

والمستفاد من كلمات أهل اللغة : أن
الابتداء ؛ إمّا بمعنى فعل الشيء أولاً ،
سواء كان مع قطع النظر عن غيره أي
إحداثه ، أو بلحاظ غيره أي تقديمه على
غيره ، أو سبق الغير به والتقدّم عليه . وإمّا
بمعنى أول الشيء وبدايته .

واستعمله الفقهاء في هذه المعاني
اللغوية نفسها .

ثانياً - الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

قد مرّ أنّ لفظ الابتداء إطلاقات مختلفة
لاختلاف زاوية النظر ؛ لذا سنشير إلى
بعض هذه الموارد إجمالاً ونحيل بيان
حكمها إلى محلّها :

(١) المصباح المنير: ٤٠.

(٢) المفردات: ١١٣.

١ - الابتداء بمعنى إحداث الشيء :

١- جواز تقليد المجتهد الميّت ابتداء
وعدمه .
(انظر: تقليد)

٢- إنّ التخيير في تقليد المتساويين أو
الأخذ بأحد الخبرين المتعارضين في كونه
ابتدائياً أو استمرارياً فيه قولان .

(انظر: تقليد ، تعارض)

٣- وظيفة المرأة المبتدأة للحيض إذا
رأت الدم .

(انظر: حيض)

٤- كراهة عمل الأكمام للأكفان
المبتدأة .

(انظر: كفن)

٥- كراهة النوافل المبتدأة ، وأوقاتها .

(انظر: نافلة)

٢ - الابتداء بمعنى تقديم الفعل أو الشيء على غيره :

١- يستحبّ الابتداء بقول بسم الله
الرحمن الرحيم عند الشروع ببعض
الأفعال ، كالأكل والجماع ودخول الخلاء ،
وقد اشتهر عن النبي الأكرم ﷺ أنّه
قال : « كلّ أمر ذي بال لم يذكر باسم الله



فيه فهو أبتَر» ^(١).

٢- استحباب الابتداء بالسلام .

٢- استحباب ابتداء المرأة في الوضوء

(انظر: سلام)

بباطن ذراعها والرجل بظاهرها .

٣- حكم ابتداء المتخاصمين بالكلام

قبل الإذن لهما .

(انظر: وضوء)

٣- استحباب الابتداء بالملح عند

(انظر: قضاء)

الأكل .

(انظر: أكل)

٤- يجب الابتداء في غسل الوجه في

٤ - الابتداء بمعنى أول الشيء وبدايته

مكاناً أو زماناً :

الوضوء من الأعلى إلى الأسفل .

١- إنَّ ابتداء حساب المسافة في السفر

(انظر: وضوء)

وكونه من المنزل أو من حدود البلد ، فيه

قولان ^(١) .

٥- يجب الابتداء بالصفاء في السعي .

٢- ابتداء مشروعية القصر في الصلاة

(انظر: سعي)

ببلوغ حدِّ الترخُّص .

٦- يجب الابتداء بالذبح قبل الحلق في

(انظر: سفر)

الحجّ .

(انظر: حج)

٣- ابتداء التكبير في منى يوم النحر

عقب الصلاة بعد الظهر .

٧- ما يبدأ به المكلف من الصلوات في

(انظر: صلاة القضاء)

القضاء .

٣ - الابتداء بمعنى سبق الغير بالفعل

والمبادرة إليه :

١- حكم الابتداء بالقتال في الجهاد .

(انظر: جهاد)

(انظر: بدعة)

ابتداء

(١) تفسير الامام العسكري عليه السلام : ٢٥ . البحار ٧٣ : ٣٠٥ ،

ح ١ و ٨٩ : ٢٤٢ ، ح ٤٨ . وفيه : « لم يبدأ باسم الله » .

(١) انظر: العروة الوثقى ٢ : ١١٦ ، م ١٥ ، والتعليقات عليها .



يستحب أن لا يتبدل ثوب الصون^(١)، بل يحافظ عليه. (انظر: لباس المصلي)

ابتدال

أولاً - التعريف :

ابتدال افتعال من البذل : ضد الصيانة^(١)؛ أي ترك صيانة الشيء وامتهانه^(٢). وابتذلت الشيء ابتدالاً امتننته. وبذل الثوب وابتذله لبسه في أوقات الخدمة والامتهان. والبذلة ما يمتن من الثياب في الخدمة^(٣). والجمع مَبَازِل^(٤). وثياب البذلة من باب إضافة الصفة إلى الموصوف^(٥). والتبذل خلاف التصاون^(٦). ورجل متبذل إذا كان يلي العمل بنفسه^(٧).

ثانياً - الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

١ - ذكروا في آداب لباس المصلي أنه

٢ - يستحب أن يخرج الخارج لصلاة الاستسقاء في ثياب بذلته وتواضعه ولا يجدد^(٢)؛ لأن النبي ﷺ خرج متبدلاً متواضعاً متضرعاً^(٣). (انظر: استسقاء)

٣ - صرح بعض الفقهاء بأنه لا يحل للنساء الاجتماع في العرسات والتبذل بالزينة والحلي واللباس^(٤). ولعله يريد مع وجود غير المحارم.

٤ - بناءً على كون منافي المروءة قاذح في العدالة تعرّضوا لضبطها، فقال بعضهم: إن صاحب المروءة هو الذي يصون نفسه عن الأدناس ولا يشينها عند الناس. وذكروا بعض المصاديق التي عدت خلاف المروءة، منها: أن يتبدل الرجل المعتبر بنقل الماء والأطعمة إلى بيته إذا كان ذلك عن شحّ وضنّة^(٥). (انظر: عدالة)

(١) لسان العرب ١: ٣٥٢. القاموس المحيط ٣: ٤٨٩.

(٢) انظر: الصباح ٤: ١٦٣٢. تحرير التنبيه: ١٠٢.

(٣) انظر: المصباح المنير: ٤١.

(٤) المنجد: ٣٠.

(٥) تحرير التنبيه: ١٠٢.

(٦) المصباح المنير: ٤١.

(٧) تهذيب اللغة ١٤: ٤٣٤.

(١) الدروس ١: ١٥١.

(٢) نهاية الإحكام ٢: ١٠٣.

(٣) السنن الكبرى ٣: ٣٤٤. كنز العمال ٨: ٤٣٤، ح ٢٣٥٤٥.

(٤) أحكام النساء (ضمن مصنفات الشيخ المفيد) ٩: ٥٨.

(٥) المسالك ١٤: ١٦٩ - ١٧٠.



٥- اعتبر الابتذال علّة للمنع شرعاً عن جملة أمور، منها:

١- عدم صحّة اشتراط الخيار في عقد النكاح؛ لأنّ فسخه باشتراط الخيار فيه يفضي إلى ابتذال المرأة وضررها^(١).

(انظر: نكاح، خيار)

٢- حرمة بيع وشراء المصحف؛ وعلّل بأنّه يشتمل على كلام الله، فيجب صيانتة عن البيع والابتذال^(٢). (انظر: بيع، مصحف)

٣- لو استعدى أحد إلى القاضي على حاكمٍ كان قبله فهل يجوز إحضاره أو لا يحضره حتى يتبين ما يستعدي عليه لأجله احتياطاً للمعزول وخوفاً عليه من الاتمهات والابتذال؟^(٣).

ولو ادّعى أنّه جار عليه في الحكم فهل له تحليله أم يصدّق بغير يمين؛ لأنّه أمين الشرع فيصان منصبه عن التحليف والابتذال؟^(٤). (انظر: قضاء، دعوى)

٤- إنّ الدعوى كما تسمع على واحد من الرعيّة تسمع على القاضي عملاً بالعموم؛ وليس ذلك ابتذالاً لأهل الصيانات، وقد حضر علي عليه السلام مع يهودي عند شريح للمحاكمة^(١).

(انظر: قضاء، دعوى)

٥- وأيضاً أفتي بعضهم أنّه لو كان المدّعى عليه من أهل الصيانات والمروّات صانه الحاكم عن البذلة، فلا يحضره مجلس حكمه، بل يحضره إلى داره ويجمع بينه وبين خصمه ويقضي بينهما هناك، وليس في ذلك ابتذال^(٢).

(انظر: قضاء، دعوى)

٦- ذكروا أنّه ينبغي للخطيب في الجمعة أن يكون بليغاً مراعيّاً لما يقتضيه الحال بالعبارات الفصيحة الخالية عن التعقيد وعن الابتذال؛ لتكون موعظته جالبة للقلوب مؤثّرة فيها. ويتوجّه الناس إلى الإصغاء إليها^(٣).

(انظر: صلاة الجمعة)

(١) جواهر الكلام ٢٩: ١٤٩.

(٢) نهاية الإحكام ٢: ٤٧٢.

(٣) المبسوط ٨: ١٠٢، وانظر: ١٥٤. المسالك ١٣: ٣٩٢.

٣٩٤.

(٤) المبسوط ٨: ١٠٣. المسالك ١٣: ٣٩٤.

(١) المسالك ١٣: ٤٤١.

(٢) المبسوط ٨: ٢٥٧.

(٣) جواهر الكلام ١١: ٣٢٩.



وقال أبو البقاء الكفوي : « الابتلاء في الأصل : التكليف بالأمر الشاقّ من البلاء . لكنّه كما استلزم الاختبار بالنسبة إلى من يجهل العواقب ظُنّ ترادفهما . وقال بعضهم : الابتلاء يكون في الخير والشرّ معاً ، يقال في الخير : أبليته ، وفي الشرّ : بلوته بلاء » ^(١) .

□ اصطلاحاً :

ليس للفقهاء اصطلاح خاصّ للفظ (الابتلاء) ، إلّا أنّه يطلق عندهم تارة بمعنى : الاختبار كما في ابتلاء الطفل لاستئناس الرشد والبلوغ ، وأخرى بمعنى : إصابة محنة وبليّة ومصيبة ، فيقال : المؤمن مبتلى ، وثالثة بمعنى : المعرضة للاستعمال والمزاولة ، فيقال : الدخول في محلّ الابتلاء أو الأحكام عامّة البلوى .

ثانياً - الألفاظ ذات الصلة :

١ - **الاختبار** : ويأتي بمعنى الابتلاء ، إلّا أنّ الفقهاء غالباً ما يعبرون بالاختبار في أكثر الأبواب الفقهيّة .

٢ - **الامتحان** : وهو كالاختبار معنى إلّا

ابتلاء

أولاً - التعريف :

□ لغة :

بلا : بلوت الرجل بَلَوْاً وبلاءً وابتليته اختبرته ^(١) .

الابتلاء الامتحان والاختبار ، يقال : بُلِيَ الإنسان وابتُلِيَ ^(٢) .

وجعل ابن فارس ذلك أصلاً في قبال الأصل الآخر وهو : إخلق الشيء ، قال : « بلوى : الباء واللام والواو والياء ، أصلان : أحدهما إخلق الشيء ، والثاني نوع من الاختبار » ^(٣) .

لكن قال الراغب : « يقال : بلي الثوب بليّاً وبلاءً أي : خَلَقَ ... وبلوته : اختبرته كأنّي أخلقته من كثرة اختباري له » ^(٤) .

(١) لسان العرب ١ : ٤٩٧ .

(٢) انظر : معجم مقاييس اللغة ١ : ٢٩٣ .

(٣) المصدر السابق : ٢٩٢ .

(٤) المفردات : ١٤٥ .

(١) الكلّيات : ٣٤ .



أنه أقلّ منه استعمالاً في لسان الفقهاء .

٣- الفحص : أي البحث عن الشيء كالفحص عن الماء للطهارة المائية والفحص عن الزوج المفقود .

ومن خلال تتبع موارد استعمال الفقهاء نراهم يطلقون الفحص في مورد البحث عن وجود الشيء ، ويطلقون الابتلاء أو الاختبار أو الامتحان لمعرفة صفة الشيء .

ثالثاً - الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

١ - الابتلاء بمعنى الاختبار :

□ الابتلاء لمعرفة الرشد :

يعتبر في رفع الحجر عن الصبي البلوغ والرشد ، فإذا تحقق دفع إلى أماله وكان جائز التصرف فيها بأنواع المعاملات والتصرفات . ويعرف الرشد منه بالابتلاء [= الاختبار] ، قال تعالى : ﴿ وابتلوا اليتامى حتّى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ﴾ ^(١) . وليس الأمر بالابتلاء في الآيّة وجوباً

تكليفاً نفسياً بل هو إرشاد وطريق إلى معرفة الرشد المجوّز لدفع أموال الصغار إليهم .

□ كيف يعرف الرشد ؟ :

يعلم رشد الصبي باختباره بما يلائمه من التصرفات ليعلم قوّته على المماكسة في المعاملات وتحقّظه من الانخداع ، وتختبر الصبيّة بتحفظها من التبذير وما يلائمها من التصرفات والأعمال . قال العلامة في القواعد : « ويعلم باختباره بما يناسبه من التصرفات ، فإذا عرف منه جودة المعاملة وعدم المغالبة إن كان تاجراً ، والمحافظة على ما يتكسّب به ، والملازمة إن كان صانعاً وأشبه ذلك في الذكر ، والاستغزال والاستئساج في الأنثى - إن كانت من أهلها - وأشباهه ، حكم بالرشد » ^(١) ، ولا يراد بهذه الأمثلة الخصوصية قطعاً ، والبحث في ذلك ليس من وظيفة الفقيه ، ولذا خلت عنه النصوص ، وتعرّض له الفقهاء من باب التنبيه ^(٢) .

(١) القواعد ٢ : ١٣٤ .

(٢) جواهر الكلام ٢٦ : ١١١ .

(١) النساء : ٦ .

(٢) انظر : جواهر الكلام ٢٦ : ١٠٨ - ١١٢ .



فيرتفع عنه الحجر ، فإذا بلغ استقلال في تصرفاته المالية . (انظر: حجر)

٢ - الابتلاء بالمصيبة :

استحباب التحميد أو الاستعاذة سرّاً عند رؤية مبتلى كذي عاهة ، فقد ورد عن النبي ﷺ أنّه قال : « إذا رأيتم أهل البلاء فاحمدوا الله ، ولا تسمعوهم ، فإنّ ذلك يحزنهم » ^(١) .

وعن أبي عبد الله عليه السلام : « إذا نظرت إلى أهل البلاء فقل ثلاث مرّات : الحمد لله الذي عافاني ممّا ابتلاك به ، ولو شاء فعل . وأنا أعوذ بالله منها وممّا ابتلاك به . والحمد لله الذي فضّلني على كثير من خلقه » ^(٢) .

وعنه أيضاً أنّه قال : « إذا رأيت مبتلى فقل : الحمد لله الذي عافاني ممّا ابتلاك به ، ولو شاء أن يفعل فعل ، والحمد لله الذي لم يفعل . ولا يسمعه فيعاقب » ^(٣) .

وعن الباقر عليه السلام أنّه قال : « إذا رأيت مبتلى فقل : الحمد لله الذي عافاني ممّا

ولا يكفي الاختبار مرّة واحدة ، بل لابدّ من التكرار حتى يحصل غلبة الظنّ بالرشد ^(١) ، إذ الملكة لا تعرف حصولها بمرّة ، وقال بعض بأنّ المدار حصول العلم أو الظنّ المتأخّر له بأنّه ضابط لماله ، فلا يشترط التكرار ^(٢) .

□ وقت الابتلاء للرشد :

وقيته قبل البلوغ ؛ للآية ، ولأنّ تأخير الاختبار بعد البلوغ يوجب الضرر على أمواله بالحجر . ولو لم يبتلّ قبل البلوغ لعارض أو أختبر ولم يُقدّر الرشد ، اختُبر بعده ^(٣) .

وأما السنّ التي يكون فيها الابتلاء قبل البلوغ فهي في الغالب من العشر إلى الخمسة عشر ، وأحقّها بالدخول سنّ الاحتلام وتوقّع بلوغ النكاح ^(٤) .

□ الأثر المترتب على الابتلاء للرشد :

ويتربّط عليه ثبوت الرشد شرعاً ،

(١) النذرة ٢: ٧٨ س ٩. جامع المقاصد ٥: ١٨٤.

المسالك ٤: ١٥١.

(٢) مجمع الفائدة والبرهان ٩: ٢٠٦.

(٣) جواهر الكلام ٢٦: ١٠٨ - ١١٠.

(٤) المصدر السابق: ١٨.

(١) مكارم الأخلاق ٢: ١٥٦، ح ٢.

(٢) فقه الرضا: ٣٩٩.

(٣) بحار الأنوار ٩٣: ٢١٧ - ٢١٨، ح ٤.



ابتلاك به ، وفضلني عليك وعلى كثير ممن خلق تفضيلاً» (١).

وورد أنّ التلفّظ بهذا القول يدفع عنه ذلك البلاء :

فعن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من نظر إلى ذي عاهة أو من قد مثّل به أو صاحب بلاء فليقل سرّاً في نفسه من غير أن يسمعه : الحمد لله الذي عافاني ممّا ابتلاك به ، ولو شاء لفعل بي ذلك ، ثلاث مرّات ، فإنّه لا يصيبه ذلك البلاء أبداً » (٢).

وعن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال : « لا يرى عبد عبداً به شيء من أنواع البلاء فيقول ثلاثاً من غير أن يسمعه : الحمد لله الذي عافاني ممّا ابتلاك به ولو شاء فعل ، وفضلني على كثير ممن خلق ، فيصيبه ذلك البلاء » (٣).

٣- الابتلاء بالتكاليف الشرعية :

ويقصد به تحقّق موضوع التكاليف الشرعية عند المكلف بحيث تصبح فعلية

عليه ويجب عليه امتثالها ، وهذا المعنى للابتلاء يقع موضوعاً لأحكام وبحوث فقهية وأصولية نشير إلى أهمّها :

١- وجوب تعلّم الأحكام الشرعيّة التي يبتلى بها الإنسان بالفعل أو في المستقبل (١).

(انظر: تعلّم)

٢- هل يشترط في فعليّة التكليف زائداً على القدرة أن يكون موضوع التكليف في معرض تناول المكلف وميسوراً له أم لا ؟ فحرمة استعمال النجس - مثلاً - هل تكون فعلية ومنجّزة في حقّ آنية بعيدة عن مساورة المكلف فعلاً لكونها في بيت السلطان مثلاً أو لا .

(انظر: تكليف، القدرة)

٣- شرطية دخول ما يتعلّق به التكليف في محلّ الابتلاء في منجّزية العلم الإجمالي ، فلا يكون العلم الإجمالي منجّزاً إذا كان أحد أطرافه خارجاً عن ابتلاء المكلف .

(انظر: علم إجمالي)

(١) بحار الأنوار ٩٣: ٢١٨، ذيل الحديث ٤.

(٢) أمالي الصدوق: ٢٢٠، ح ١٢.

(٣) الدعوات (لرأوني) : ٢٠٤، ح ٥٥٦.

(١) مصباح الفقاهة ١: ٣٥١.



ومتنوعة ومبثوثة في عدة أبواب فقهية ،
فقد يكون الابتلاع محرماً أو واجباً أو
مستحباً أو مكروهاً أو مباحاً وقد تتعلق به
أحكام أخرى غيرها ، وسنشير إلى بعضها
إجمالاً تاركين التفصيل إلى محالّه :

ابتلاع

أولاً - التعريف :

١ - طهارة الدم الخارج من بين الأسنان
إذا استهلك في ماء الفم ، وجواز بلعه ^(١) .

(انظر : نجاسة)

٢ - بناءً على القول بمتنجس البواطن
بملاقاة النجس فإن أكل طعاماً نجساً يظهر
فمه بمجرد بلعه ^(٢) .

(انظر : نجاسة)

٣ - إذا ابتلع نجساً أو متنجساً وبقي له
طرف في الخارج يمكن جذبه به وإخراجه
وجب ^(٣) .

(انظر : نجاسة)

٤ - قال بعض الفقهاء : أنه يعتبر في
المضمضة والاستنشاق إخراج الماء قبل
ابتلاعه ، فلو ابتلعه لم يأت بالفرد
الأكمل ^(٤) .

(انظر : مضمضة ، استنشاق)

بلغت الطعام بلعاً ، من باب تعب ،
والماء والريق بلعاً . وبلعته بلعاً من باب نفع
لغة . وابتلعه ^(١) : أي ازدردته . والابتلاع
الازدرد . ففي اللسان : « بلع الشيء بلعاً
وابتلعه وتبلعه وسرطه سرطاً : جرعه ...
وبلع الطعام وابتلعه : لم يمضغه » ^(٢) .

وقال ابن فارس : « الباء واللام والعين
أصل واحد . وهو ازدرد الشيء » ^(٣) .

وقال الجرجاني : « الابتلاع : عبارة عن
عمل الحلق دون الشفاه » ^(٤) .

والفقهاء يستعملونه بالمعنى ذاته .

ثانياً - الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

إن الأحكام المتعلقة بالابتلاع كثيرة

(١) العروة الوثقى ١: ٦٦، م ١٣.

(٢) المصدر السابق: ١٤٤ - ١٤٥، م ٧.

(٣) كشف الغطاء ٢: ٣٧٠.

(٤) المصدر السابق: ٨٩.

(١) المصباح المنير: ٦٠.

(٢) لسان العرب ١: ٤٨٥.

(٣) معجم مقاييس اللغة ١: ٣٠١.

(٤) التعريفات: ١١.



٥- من آداب دخول الحمام ابتلاع جرعة من الماء الحار^(١).

(انظر: آداب الحمام)

٦- يكره للجنب الأكل والشرب، والمدار على وصول الجوف، فلو أدخل شيئاً في فمه وهو جنب ثم ابتلعه طاهراً بأن اغتسل من الجنابة، فلا كراهة حينئذٍ^(٢).

(انظر: جنابة)

٧- حكم ما لو ابتلع شخص ما له قيمة كجوهرة ونحوها ومات ثم دفن من حيث جواز نبشه وجواز شق جوفه^(٣).

(انظر: نبش)

٨- عدم بطلان الصلاة بابتلاع النخامة وما بين الأسنان وسوغ السكر مع الريق^(٤).

(انظر: صلاة)

٩- يكره للصائم مضغ الطعام للسبي وذوق المرق ونحوهما من دون ابتلاع^(٥).

(انظر: صوم)

١٠- ما يخرج من بقايا الغذاء من بين الأسنان ولو بمخرج يحرم ابتلاعه للصائم، بل ولغيره إذا صار من الخبائث، فإذا ابتلعه عمداً وجب عليه القضاء^(١)، ويجب معه الكفارة^(٢).

١١- وجوب القضاء والكفارة على الصائم في ابتلاع ما تخلّف في الفم من القيء أو الفلّس^(٣) عمداً^(٤).

١٢- لا يفسد الصوم بابتلاع النخامة ولا اجتلابها، وكذا البصاق^(٥).

١٣- ما ينزل من الفضلات من رأس الصائم إذا تعمّد ابتلاعه أفسد صومه. ولو شك في الفضلة أنّها من الرأس أو الصدر بناءً على الفرق بينهما كان له ابتلاعه^(٦).

١٤- هل يفسد الصوم بابتلاع الدم الخارج من فمه؟ فيه احتمالان^(٧).

(١) جواهر الكلام ١٦: ٢٩٤.

(٢) المصدر السابق: ٢٩٦.

(٣) الفلّس: الجشأة.

(٤) جواهر الكلام ١٦: ٢٩٥.

(٥) المصدر السابق: ٢٩٧-٢٩٨.

(٦) المصدر السابق: ٢٩٩-٣٠٠.

(٧) انظر: المصدر السابق: ٣٠٠.

(١) كشف الغطاء ٢: ٤١٢.

(٢) المصدر السابق: ١٨٧.

(٣) جواهر الكلام ٤: ٣٥٩.

(٤) المصدر السابق ١١: ٧٨.

(٥) المصدر السابق ١٦: ٢٦٠-٢٦١.



١٥ - لو وضع سكره في فمه وابتلع الريق بعدما ذابت فيه بطل صومه ^(١).

١٦ - إذا طلع الفجر وفي فيه طعام لفظه ، ولو ابتلعه فسد صومه ^(٢).

١٧ - لو ابتلع الصائم الماء نسياناً بعد وضعه في الفم للمضمضة فلا يفسد صومه ^(٣).

١٨ - لا يجوز للصائم التمضمض مع العلم بأنه يسبقه الماء إلى الحلق أو ينسى فيبلعه ^(٤).

١٩ - ينبغي للصائم إذا تمضمض أن لا يبلع ريقه حتى يبرز ثلاث مرّات ^(٥).

٢٠ - المدار في تحقّق الإفطار على ابتلاع الطعام والشراب ودخول الجوف ، لا على كونهما في فضاء الفم ، ولا على مجرد لوك الطعام ومضغه .

(انظر: صوم)

٢١ - لو قال شخص لآخر: كل هذا الطعام فقد اختلفوا في الوقت الذي يملكه الآكل هل هو بتناوله في يده أو بوضعه في فيه أو بازدياد اللقمة بعد الاتفاق على عدم ملكه بوضعه بين يديه ؟ ^(١).

(انظر: كفارة، تملك)

٢٢ - حكم السارق فيما لو ابتلع داخل الحزم ما قدره نصاب من ناحية القطع وعدمه ^(٢). (انظر: سرقة)

٢٣ - ثبوت الدية فيما لو جنى شخص على عنق آخر بما يمنع الازدياد [= بلع الطعام] رأساً ، ولو زال بطلان الازدياد فلا دية ، وفيه الأرش ^(٣).

(انظر: دية)

□ هذا ، ويمكن الاستفادة أحكام أخرى للابتلاع المذكورة تحت عناوين أخرى ، كالآكل والشرب اللذين هما من المفطرات للصوم ، وكالاتصاص كما في باب الرضاع ، وغير ذلك .

(انظر: رضاع)

(١) الشرائع ١: ١٩٣.

(٢) جواهر الكلام ١٦: ٣٠١.

(٣) المصدر السابق: ٢٩٠.

(٤) العروة الوثقى ٢: ٢١٣، م ٥.

(٥) المصدر السابق: ٢١٢ - ٢١٣، م ٤.

(١) جواهر الكلام ٣٣: ٢٢٥.

(٢) المصدر السابق ٤١: ٥٦٢.

(٣) المصدر السابق ٤٣: ٢٤٤.



ابتياع

من الأحكام التي رتبوها على عنوان (الابتياع) بنحو الاختصار وهي متنوعة، ولكن يظهر بالتأمل أن بعض هذه الموارد لا موضوعية للابتياع فيها، بل ذكر كمصداق لعنوان آخر كالتملك أو التملك، ومنها ما يلي :

أولاً - التعريف :

١ - إذا كان العبد بين شريكين أو أكثر من ذلك فأعتق أحد الشركاء حصته من العبد انعتق ملكه خاصة والزم ابتياع حصص الشركاء، فإذا ابتاعها انعتق، العبد بذلك ولم يبق فيه رق^(١).

الابتياع الاشتراء، وابتاعه : اشتراه، وزان افتعال من باع الشيء يبيعه بيعاً ومبيعاً إذا باعه وإذا اشتراه، وهو من الأضداد^(١).

(انظر: شركة)

ثانياً - الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢ - يجب ابتياع الماء للوضوء مع التمكن وعدم الضرر أو مع الضرر اليسير^(٢)، وأما مع الاجحاف بحاله فلا يجب وتكون الوظيفة التيمم.

نظراً لكون عقد البيع يتضمن الابتياع؛ لأنه اسم للمبادلة التي هي بلحاظ نقل ملكية العين للمشتري تسمى بيعاً وبلحاظ انتقال ملكية المبيع للمشتري بالثمن تسمى شراء وابتاعاً، فكل ما يذكر من أحكام وشروط لعقد البيع وأركانها يشمل الابتياع أيضاً، فليراجع عنوان (بيع) لمعرفة التفاصيل.

(انظر: وضوء، تيمم)

٣ - لا يجوز ابتياع الصيد للمحرم ولا جميع أنواع التملك بكل حال^(٣).

غير أنه من المفيد الإشارة إلى جملة

(١) المفقعة: ٥٥٠.

(٢) المهذب ١: ٤٨.

(٣) المبسوط ١: ٣٤٧.

(١) انظر: الصحاح ٣: ١١٨٩، القاموس ٣: ١٣.



٤- لا بأس بابتیاع ما سباه أهل الضلال إذا كانوا ممن يستحقون السبي . ولا يحرم ذلك وطء الاماء منهم بملك اليمين ^(١) .
(انظر: اسرى، سبي)

٥- يجوز أن يبتاع الانسان ما يسببه بعض الكفار من بعض ما لم يكن المسيي مسلماً ، وإذا أراد الكافر بيع أحد أقاربه جاز ابتياعه منه ، واسترقاقه ^(٢) .
(انظر: اسرى، سبي)

٦- يجوز ابتیاع ما يأخذه سلطان الجور من الصدقات والخراج وإن كانوا غير مستحقين لأخذ شيء من ذلك .

وكذا يجوز له أن يبتاع منهم ما أراد من الغلات على اختلافها وإن كان يعلم أنهم يغصبون أموال الناس إلا أن يعلم المغصوب بعينه فلا يجوز له أن يبتاعه منهم ^(٣) .
(انظر: تحليل)

٧- إذا أراد ابتیاع أمة جاز النظر إلى وجهها وشعر رأسها ^(٤) . (انظر: نكاح، نظر)

٨- لا يحل لأحد أن يطأ جارية قد ابتاعها أو ورثها من سيدها حتى يستبرأها بحیضة ، فإن لم تكن ممن تحيض استبرأها بخمسة وأربعين يوماً ^(١) .
(انظر: استبراء، عدة)

٩- إذا ابتاع الانسان أمة ومعها ولد لها صغار لا يحل له أن يفرق بينها وبينهم ، فإن كانوا كباراً قد استغنوا عن الامهات جاز له التفريق بينهم وبينها وإن رضيت الام بالفرقة بينها وبين أولادها الأصاغر لم يخرج المولى بذلك ^(٢) .
(انظر: بيع)

١٠- تعلق الخمس بالأرض التي ابتاعها الذمي من مسلم ^(٣) .
(انظر: خمس)

١١- اجرة ناقد الثمن ووزانه وكياله وعداده والدلال على المبتاع ، واجرة وزن وكيال المتاع على البائع ^(٤) .
(انظر: بيع)

(١) المقتنة: ٥٣٨.

(٢) المقتنة: ٥٤٥.

(٣) المذهب ١: ١٧٧.

(٤) المقتنة: ٦١٤. جواهر الكلام ٢٥: ٨٨.

(١) المقتنة: ٥٤٥.

(٢) المذهب ٢: ٣٥٦.

(٣) المذهب ١: ٣٤٨.

(٤) المقتنة: ٥٢٠ - ٥٢١.



- ١٢ - من جملة مصارف الزكاة ابتياع المماليك وإعتاقهم^(١). (انظر: زكاة)
- ١٣ - إذا ابتاع سمكة فوجد في جوفها سبيكة أو صرّة أخرج من ذلك الخمس وكان الباقي له^(٢). (انظر: خمس)
- ١٤ - ثبوت بعض الخيارات في عقد البيع للمبتاع نحو:
- خيار التأخير ثلاثة أيام للمبتاع^(٣).
 - خيار الحيوان ثلاثة أيام للمبتاع^(٤). (انظر: بيع، خيار)
- ١٥ - من ابتاع جارية فنفتقتها في مدة استيرائها من مال البائع^(٥). (انظر: نفقة)
- ١٦ - إذا ابتاع أرضاً فيها زرع فهو للبائع إلا أن يشترطه المبتاع^(٦). (انظر: بيع)
- ١٧ - حق الشفعة للشريك على المبتاع
- دون البائع^(١). (انظر: شفعة، بيع)
- ١٨ - إذا هلك المبيع قبل قبضه كان مال البائع دون المبتاع^(٢). (انظر: بيع، ضمان)
- ١٩ - إن امتنع المبتاع من قبض المبيع أو رضي بتركه عنه البائع فهلاكه من ماله^(٣). (انظر: بيع، ضمان)
- ٢٠ - إذا وُكِّل مسلم ذمياً في شراء خمر لم تصح الوكالة، وإن ابتاع الذمي لم يصح البيع^(٤). (انظر: وكالة)
- ٢١ - إذا ابتاع العامل ابنه أو أباه بمال القراض انعق منه بمقدار نصيبه من الربح، وإن لم يكن للمال ربح لم يصح ابتياعه^(٥). (انظر: مضاربة)
- ٢٢ - يجوز إقرار المسكن الذي ابتاعه الذمي من مسلم على علوه^(٦). (انظر: أهل الذمة)

(١) المقتعة: ٤٢٥، ٦٢٠.

(٢) النهاية: ٣٩٥.

(٣) الكافي في الفقه: ٣٥٣.

(٤) المبسوط: ٣٩٦: ٢.

(٥) جواهر الفقه: ١٢٧.

(٦) جواهر الكلام: ٢١: ٢٨٥.

(١) المذهب ١: ١٦٩، جواهر الكلام ١٥: ٣٤٨.

(٢) المذهب ٢: ٥٩٩، المقتعة: ٦٤٧.

(٣) المقتعة: ٥٩٢.

(٤) النهاية: ٣٨٦.

(٥) المقتعة: ٥٩٢.

(٦) المقتعة: ٦٠٢.



الشيء صاحبه زيناً من باب سار . والاسم الزينة ^(١) .

□ اصطلاحاً :

١ - والفقهاء استعملوا الإبداء في المعنى اللغوي نفسه ، إلا أنّ بعضهم حاول التدقيق في معنى الإبداء بأكثر ممّا هو مذكور في كتب اللغة ؛ إذ أفاد : إنّ الإبداء وإن كان بمعنى الإظهار إلا أنّ الإبداء تارة يستعمل متعلّقاً بشيء ولم يكن متعدّياً لمفعول ثانٍ باللام ، فيكون في مقابل الستر ، أي الإبداء بمعنى ترك الشيء مكشوفاً . وأخرى يستعمل متعدّياً لمفعول ثانٍ باللام ، فيكون في مقابل الإخفاء بمعنى الإعلام والإراءة ^(٢) ، أي يكون الإبداء في الحالة الثانية من العناوين القصديّة ؛ لاشتماله على قصد الإراءة للغير .

من هنا فرّق هذا المحقّق بين الفقرة الأولى في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ إلا ما ظهر منها ^(٣) ، وبين قوله تعالى في الفقرة الثانية : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ إلا

إبداء الزينة

أولاً - التعريف :

□ لغة :

إبداء الزينة لفظ مركّب .

فالإبداء - وزان إفعال - : الإظهار ، من بدا الشيء يبدو إذا ظهر ، فهو بادٍ .

قال ابن فارس : « الباء والدال والواو أصل واحد ، وهو ظهور الشيء » ^(١) . وأبدى الأمر : أظهره ^(٢) ، وكل شيء أظهرته فقد أبديته وبدّيته ^(٣) . والبداء بمعنى الظهور ^(٤) كما في قوله تعالى : ﴿ قَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا ﴾ ^(٥) .

والزينة : ما يتزيّن به ^(٦) ، من زان

(١) معجم مقاييس اللغة ١ : ٢١٢ .

(٢) المنجد : ٢٩ .

(٣) لسان العرب ١ : ٣٤٧ .

(٤) مستند العروة الوثقى (النكاح) ١ : ٥٥ .

(٥) طه : ١٢١ .

(٦) تحرير التنبيه : ٩٧ .

(١) المصباح المثير ١ : ٢٦١ .

(٢) انظر : مستند العروة الوثقى (النكاح) ١ : ٥٥ .

(٣) النور : ٣١ .



الحقيقية [من لفظ (الزينة) هل يكون بملاحظة الآية في حدّ نفسها ومع قطع النظر عن الروايات الواردة في تفسيرها؟ أو بملاحظتها بضميمة تلك الروايات؟

المعروف بينهم هو الأوّل^(١)، إلّا أنّه ذهب البعض إلى الثاني حيث قال: «الظاهر من الآية الكريمة إرادة نفس ما تزيّن به المرأة، ويؤيد ذلك قوله عزّ وجلّ في ذيل الآية: ﴿لَا يَضْرِبَنَّ بِالْأُظْهُنِّ لِيُغْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾؛ فإنّ من الواضح أنّ ضرب الرجل على الأرض لا يوجب العلم بموضع الزينة، وإمّا الذي يوجبه هو العلم بنفس الزينة من الخلخال وغيره، فإنّ ضرب الرجل يوجب حركتها وإيجاد الصوت، فيعلم بها لا محالة»^(٢).

٤- والزينة الطبيعية قد تكون ظاهرة كالوجه والكفين، وقد تكون باطنة كالفخذين والساقين. كما أنّ الزينة العارضة قد تكون ظاهرة كالخاتم والكحل، وقد تكون باطنة كالخلخال.

يَبْعُوثِهِنَّ﴾^(١)، فأفاد بأنّ المراد بالأوّل النهي عن الإظهار بمعنى لزوم التستر، والمراد بالثانية النهي عن الإظهار بمعنى الإراءة.

٢- وقد أطلق (إدعاء الزينة) في القرآن الكريم على معنى أخصّ من المعنى اللغوي؛ فقد قصد به إدعاء مواضع الزينة من أعضاء بدن المرأة لا إدعاء الزينة ذاتها، سواء وضعت عليها ما يزيّن به من الخضاب والحليّ أو خلت من ذلك، قال تعالى: ﴿لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾.

وتبرير هذا الإطلاق إمّا من باب إطلاق الحال وإرادة المحلّ، وإمّا لكونها زينة حقيقة؛ وذلك بلحاظ ما تمتاز به المرأة من طبيعة جمالية، أي إنّها خلقة وتكويناً تمتلك زينة وجمالاً طبيعياً دون الرجل، وهذه الزينة الطبيعية تشمل أغلب بدن المرأة، أو قل: كلّ بدن المرأة إلّا ما استتني كالعورة؛ فإنّها ليست زينة، بل هي ممّا يستقبح، ولذا أطلق عليها السواة.

٣- ثمّ إنّ إرادة مواضع الزينة [= الزينة

(١) الحدائق ٢٣: ٥٣. مستمسك العروة الوثقى ١٤: ٢٧.

(٢) مستند العروة الوثقى (النكاح) ١: ٥٤.

(١) النور: ٣١.



ثانياً - الألفاظ ذات الصلة :

١ - **التبذل** : وهو ضدّ الصون ، فالمرأة المتبدّلة هي التي لا تحفظ نفسها أمام الأجنبي ، ولا تبالي بما ينافي عفتها وصونها .

٢ - **التبرّج** : إظهار المرأة زينتها ومحاسنها للأجانب ^(١) .

ونسب التبرّج للمرأة ؛ إمّا لتشبهها بالثوب المبرّج ، وهو الذي صوّرت عليه البروج . وإمّا لظهورها من بُرجها ، أي من قصرها ^(٢) .

٣ - **الستر والحجاب** : وهو ضدّ إبداء الزينة أو إبداء محلّها من بدن المرأة ويكون النهي عن إبداء الزينة مساوياً لوجوب سترها وحجبها عن الناظر الأجنبي .

ثالثاً - الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

ولا يراد هنا التعرّض إلى حكم نفس التزيّن ، فإنّه يرجع فيه إلى محلّه ، وإنّما يراد بيان حكم إبداء الزينة ، ولا شكّ بأنّ

الحكم هو حرمة ذلك على المرأة في الجملة ، وقد دلّت النصوص على ذلك ؛ قال تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ . وتفصيل ذلك :

أ - إبداء الزينة بمعنى محلّها :

يحرم على المرأة إبداء شيء من أعضاء بدنّها للأجنبي إلّا ما يظهر بحسب العادة ، وهو الوجه والكفّان ، بمعنى يجب عليها ستر بدنّها عدا الوجه والكفّين ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ ^(١) ، دون العنق والصدر وسائر بدنّها ، قال تعالى : ﴿ وَلِيُضْرَبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ﴾ ^(٢) ^(٣) .

(انظر: ستر)

□ استثناء بعض الموارد من الحرمة :

هناك عدّة موارد لا يحرم على المرأة إبداء زينتها ، وهي :

أ - يجوز إبداء الزينة للزوج ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ ﴾ فلا يجب على الزوجة التستر عنه في شيء .

(١) النور: ٣١.

(٢) النور: ٣١.

(٣) انظر: مستند العروة الوثقى (النكاح) ١: ٥٥ - ٥٦.

(١) المصباح المنير: ٤٢.

(٢) المفردات: ١١٥.



٢- والمحارم كالآباء والأبناء حيث لا يجب عليهن ستر ما عدا العورتين ، قال تعالى : ﴿ أَوْ أَبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ ﴾ (١) .

والمراد بالآباء الأب وإن علا ، وبالأبناء الابن وإن سفل .

والأخ أعم من أن يكون من الطرفين [= الأب والأم] أو أحدهما ، وبني الإخوة والأخوات وإن سفلوا . واستظهر بعضهم كون المراد الأعم من النسب والرضاع ؛ للصديق (٢) .

وأما العمّ والخال فإنهما وإن لم يُذكرَا في الآية إلا أنّ الحكم لهما ثابت إجماعاً ، ولعلّ عدم ذكرهما إنّما هو لوحدة النسبة بين العمّ وابن الأخ ، وبين الخال وابن الأخت ؛ فكما يجوز للمرأة إبداء زينتها لابن أخيها وابن أختها نظراً إلى كونها عمّة أو خالة لهما يجوز لها إبداء زينتها لعمّها وخالها ؛ لوحدة النسبة (٣) .

٣- النساء سواء كنّ حرائر أم إماء ، سواء كنّ مسلمات أم كافرات كما هو المشهور (١) لقوله تعالى : ﴿ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ (٢) .

نعم ، صرح بعض الفقهاء بعدم استثناء المرأة اليهودية والنصرانية أو مطلق الكافرة فحكم بالحرمة (٣) ، واختار بعضهم الكراهة (٤) ؛ لما ورد في الرواية من أنّهن يصفن ذلك لأزواجهن (٥) . في حين حمل بعض الفقهاء هذه الرواية على الإرشاد إلى الأمر الأخلاقي والأدبي وهو شدّة التحفظ عن الكفّار حتى في هذا المقدار (٦) .

٤- الحمقى والأطفال غير المميّزين ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِزْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الطُّفُلَ الَّذِينَ لَمْ يَنْظُرُوا عَلَى غُورَاتِ النِّسَاءِ ﴾ (٧) دون الطفل المميّز .

(١) المسالك ٧: ٤٥ .

(٢) النور: ٣١ .

(٣) جواهر الكلام ٢٩: ٧١-٧٢ .

(٤) العروة الوثقى ٢: ٨٠٢، ٢٨٨ .

(٥) الوسائل ٢٠: ١٨٤، ب ٩٨ من مقدمات النكاح ، ح ١ .

(٦) مستند العروة الوثقى (النكاح) ١: ٤٢ .

(٧) النور: ٣١ .

(١) النور: ٣١ .

(٢) زبدة البيان: ٦٨٧ .

(٣) مستند العروة الوثقى (النكاح) ١: ٤٢-٤٣ .



٥- القواعد من النساء لا يحرم عليهنّ إبداء ما هو المعتاد من بدنهنّ من كشف بعض الشعر والذراع ونحو ذلك ، لا مثل الثدي والبطن ونحوهما ممّا يعتاد سترهنّ له ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١) .

وبين غيرهما كالقرط والخلخال أم لا ؟ (١) .

٣- وهل يفرّق في حكم الزينة بين ما كانت بوضع شيء على البدن أو لبسه ، وبين ما كان برفع شيء من البدن كإزالة الشعر الزائد عن الحاجبين وتعديلهما ؟ (٢) .

٤- ورد الحثّ (٣) للمرأة على التزيّن لزوجها ، بمعنى إبداء الزينة لزوجها ، سيّما في بعض الموارد كالمرأة المعتدّة حيث صرّح بعض (٤) باستحباب ذلك لها . (انظر: عدة)

٥- وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأحكام المذكورة مع قطع النظر عن الحالات الطارئة ، فمثلاً استثناء الزوج من حرمة إبداء الزينة له إنّما هو بالنظر إلى الإبداء في نفسه ومع قطع النظر عن العناوين الأخرى كالإحرام ، فإنّ المرأة المحرمة لا يجوز لها التزيّن حتى لزوجها . (انظر: زينة)

٦- وكذلك ترتفع حرمة إبداء الزينة للأجنبي في حالات الضرورة ، كالعلاج وتحمل الشهادة والاستنقاذ ، فلا يحرم بذلك على المرأة إبداء شيء من بدنّها للأجنبي . (انظر: ستر)

ب - إبداء الزينة بمعنى ما تزيّنت به المرأة :

١- وأمّا حكم إبداء المرأة زينتها للأجنبي فهو الحرمة أيضاً ، بمعنى وجوب سترها إلّا للزوج وسائر من ذكرتهم الآية . ومنه يُعرف حكم إراءتها للغير .

٢- وهل يفرّق في الزينة بين ما كان على الوجه والكفين كالكلحل وخضاب اليد

(١) تحرير الوسيلة ٢: ٣٠٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر: الوسائل ٢٢: ٢١٧ ، ب ٢١ من العدد .

(٤) انظر: المصدر السابق .

(١) النور: ٦٠ .



وليس للفقهاء اصطلاح خاصّ بهم .

ثانياً - الألفاظ ذات الصلة :

١ - **التخير** : وهو تفويض الاختيار ^(١) .
والفرق بينه وبين الإبدال أنّ الشيء وبديله
ليسا في مرتبة واحدة ، إذ البديل متأخّر
عن المبدل عنه رتبة ، بخلاف الأشياء
المخيّر بينها فإنّها في رتبة واحدة عند
المخيّر .

٢ - **التبديل** : وهو بمعنى الإبدال
ومرادف معه .

ثالثاً - الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

الإبدال قد يقع في الأحكام ، أو
موضوعاتها الكلّية ، أو في الأعيان .

١ - لا إشكال في أنّ الأحكام الشرعيّة
توقيفيّة على الشارع فلا يجوز لغيره تبديل
ما جعله الشارع حكماً من وجوب أو حرمة
أو استحباب أو صحة أو غيرها بغيره فإنّه
بدعة ، قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ
لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَاماً وَحَلالاً قُلْ ءَإِنَّ اللَّهَ
أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ ^(٢) . (انظر : بدعة)

إبدال

أولاً - التعريف :

الإبدال لغة زنة إفعال من مادّة بدل وهو
الخَلْف والعوض ^(١) . ومعناه إقامة الشيء
مقام غيره .

قال ابن فارس : « الباء والdal واللام
أصل واحد ، وهو قيام الشيء مقام الشيء
الذاهب . يقال : هذا بدل الشيء وبديله .
ويقولون : بدّلت الشيء إذا غيّرتّه وإن لم
تأت له ببدل » ^(٢) .

وأبدلت الشيء بغيره . واستبدلت الشيء
بغيره وتبدّله به : إذا أخذه مكانه ^(٣) . وقال
الخليل : « واستبدلت ثوباً مكان ثوب ،
وأخاً مكان أخ . ونحو ذلك المبادلة » ^(٤) .
وقال الجوهري : « المبادلة : التبادل » ^(٥) .

(١) انظر : ترتيب العين : ٧٢ ، لسان العرب ١ : ٣٤٣ - ٣٤٤ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ١ : ٢١٠ .

(٣) اله حاح ٤ : ١٦٣٢ .

(٤) ترتيب العين : ٧٢ .

(٥) الصحاح ٤ : ١٦٣٢ .

(١) انظر : لسان العرب ٤ : ٢٥٨ .

(٢) بونس : ٥٩ .



نعم قد يحصل تبدّل للحكم نتيجة تبدّل أو ارتفاع موضوع الحكم ، كتبدّل حكم وجوب الصوم إلى عدم الوجوب نتيجة السفر أو المرض ، أو تبدّل الميتة النجسة واستحالتها إلى ملح . وهذا تبدّل في موضوع الحكم الواقعي . (انظر: صوم، نجاسة)

وقد يتبدّل موضوع الحكم الظاهري ، كمن كان شاكاً في نجاسة شيء وطهارته فحكم له بالطهارة الظاهرية ؛ لأنّ كلّ شيء لا يعلم قذارته فهو طاهر . ثمّ يتبدّل شكّه بيقين بالنجاسة فعلاً أو سابقاً فيحكم عليه بالنجاسة ؛ لتبدّل موضوع الحكم الظاهري ، ومثله تبدّل حكم المقلّد بتبدّل تقليده من مجتهد إلى آخر أو بتبدّل نظر مقلّده . (انظر: تقليد)

٢- وهناك في الواجبات ما يكون لها بدل وما لا يكون لها بدل . والبدل الواجب على نحوين : ما يكون بدلاً في عرض البدل كما في خصال الكفّارة ، وما يكون بدلاً في طول تعذّر المبدل أو سقوطه كوجوب التيمّم (الطهور الترابي) بالنسبة لوجوب الوضوء (الطهور المائي) . (انظر: تيمّم)

والصيام بدل الهدى لمن لا يملك ثمنه . (انظر: حجّ)

وإجزاء الأبدال عمّا هو الفرض في الزكاة لمن لم يكن عنده . (انظر: أبدال)

وقد تعرّض الأصوليون للواجبات التي لها بدل وذكروا لها أحكاماً ، منها ترجيح الواجب الذي ليس له بدل على ما له بدل عند التزاحم .

٣- وأمّا الإبدال في الأموال فهو على أقسام :

الأوّل : الإبدال في الواجبات المالية ، أي الأعيان المخرجة من مال المكلف على أنّه مصداق للمال الواجب إخراجه شرعاً ، كمال الزكاة والخمس والكفّارة وهدي الحجّ للقارن وغيرها بعد إخراجه .

ومقتضى القاعدة فيه عدم تعيّن دفع ما أخرجه وبقاء ما كان عليه من الأمر بطبيعي الحصّة من المال القابل للانطباق على أيّ فرد من أفرادها ما لم يمنع من ذلك دليل شرعي ، كما في الزكاة وهدي الحجّ



وغيرهما ، حيث ذهب بعض إلى عدم جواز الإبدال ^(١) .

وقد بحث الفقهاء عن إمكان إبدال الأعيان المقدّرة في الزكاة أو الخمس - بناءً على تعلّقها بالأعيان - بما يساويها في القيمة ، والمشهور جواز تبديلها بالنقد الرائج ، فيدفع النقود بدل الشاة في الزكاة مثلاً دون الأجناس الأخرى وكذلك في الديات وأنواعها الستّة .

(انظر : خمس ، زكاة ، ديات)

الثاني : وجوب إبدال المال التالف المضمون لمالكة بدفع بدله ، وهو مثله في المثاليات وقيمتها في القيميّات . وهناك بحث في أنّ الميزان في القيمة هل يكون بيوم القبض أو يوم التلف أو يوم الأداء أو أعلى القيم منها ؟ (انظر : ضمان)

الثالث : وجوب إبدال المال غير التالف عند تعدّد الوصول إليه فيدفع بدله إلى أن يتمكّن من إرجاع أصله ، ويسمّى ببدل الحيلولة . (انظر : بدل الحيلولة)

الرابع : في العقود والمعاوضات كالبيع وغيره لا يجوز إبدال أحد العوضين إذا كان شخصياً ، ويجوز ذلك إذا كان كلياً أو في الذمّة قبل القبض ، وأمّا بعده فلا يجوز إلاّ مع رضا الطرف الآخر . وإذا كان كلياً أو في الذمّة وظهر بعد القبض نقص أو عيب فيه وجب إبداله لبقاء العقد صحيحاً ونافذاً ؛ لأنّه متعلّق بالكلي أو المال في الذمّة ، وهو بعد قابل للوفاء والأداء فيجب .

(انظر : بيع)

الخامس : من لزمه دفع مال للغير بخصوصيات معيّنة ولم يكن واجداً لها حين الأداء وجب إبداله بالواجد لها ، كمن وجب عليه في دية دفع إيل حوامل وأسقطت الحمل بعد الإحضار وقبل التسليم لزم الإبدال .

نعم ، لو كان الإسقاط بعد القبض لا يلزم الإبدال ؛ لأنّ الواجب إقباض الحوامل وقد حصل ، لا الولادة ^(١) .

(انظر : دية)

السادس : في الوقف لا يجوز تبديل

(١) الكافي في الفقه : ٢٠٠ . المسالك : ١ : ٤٣٠ . الروضة

البهية ٢ : ٣٠٣ . الرياض ٣ : ٢٥٩ .

(١) انظر : جواهر الكلام ٤٣ : ٢٢ .



العين الموقوفة حتى بأحسن منها إلا في موارد خاصة تسمى بمسوّغات بيع الوقف .
(انظر: وقف)

خامساً : حكم استبدال الوصي أو القيم لو بان فسقه أو عدم كونه ثقة .
(انظر: وصية)

السابع : في مثل العارية والوديعة من عقود الاستئمان لو تلفت العين من دون تعدّ أو تفريط لا يجب على المستعير دفع بدلها ولا يجوز للمعير المطالبة بالبدل .
(انظر: عارية، وديعة)

سادساً : حكم استبدال سورة في الصلاة مكان سورة أخرى قبل إتمامها .
(انظر: صلاة)

٤- هذا ، وقد وردت بعض الفروع الفقهيّة المتعلّقة بالإبدال في موارد مختلفة ، نذكر منها :

سابعاً : حكم استبدال العمرة المفردة إلى التمتع لمن اعتمر أيّام الحجّ ثمّ بدا له أن يحجّ .
(انظر: حجّ)

أولاً : وجوب استبدال المستحاضة القطنّة لكلّ صلاة . (انظر: استحاضة)
ثانياً : وجوب تبديل الثوب النجس إذا علم بتنجّسه أثناء الصلاة .
(انظر: لباس المصلّي)

٥- وهناك بحث لدى علماء الأصول في جواز تبديل الامتثال بالامتثال كمن صلى الفريضة أولاً ثمّ يريد تبديل امتثاله السابق بالآتيان بها من جديد في فرد آخر مساوٍ له أو أفضل منه كمن صلاها فرادى ف يريد إعادتها جماعة ، وفيه تفاصيل وشقوق تطلب من محلّه من الأصول .

ثالثاً : حكم إبدال الكفن إذا تنجّس بعد تكفين الميت به .
(انظر: تكفين)

رابعاً : حكم إبدال العين المستأجرة لو وجدها المستأجر معيبة ، وكانت الإجارة على الكلّي أو في الذمّة لا العين الشخصية .
(انظر: إجارة)

أبدال

(انظر: زكاة - زكاة الأنعام)



والتبرّي: التقصّي ممّا يكره مجاورته ^(١).

وبرئ زيد من دينه ببراً - مهموز من باب تعب - براءة: سقط عنه طلبه، فهو بريء وبارئ وبراء. وأبرأته منه وبرأته من العيب: جعلته بريئاً منه. وبرئ منه مثل سليم وزناً ومعنى فهو بريء أيضاً ^(٢). وقد أبرأه من مرضه إبراءً ^(٣). وأبرأته ممّا لي عليه وتبرأته تبرئة ^(٤).

وبرئ إليك من حقك براءة وبراء وبروء وتبرؤاً وأبرأك منه وبرأك ^(٥).

□ اصطلاحاً:

إنّ أكثر الكلمات الواردة في الإبراء لم ترد لبيان تعريف الإبراء ولا لبيان أحكامه بصورة مستقلة، بل وردت استطراداً في كلام الفقهاء ضمن بحوثهم في أبواب الفقه المختلفة، وعند التفريق بين الإبراء وسائر المعاملات.

إبراء ^(١)

أولاً - التعريف:

□ لغة:

إبراء: وزان إفعال من برئ.

قال ابن فارس: «فأما الباء والراء والهزمة فأصلان إليهما ترجع فروع هذا الباب: أحدهما الخلق... والأصل الآخر: التباعد من الشيء ومزاييلته. من ذلك البرء، وهو السلامة من السقم... وبارأت الرجل أي برئت إليه وبرئ إليّ. وبارأت المرأة صاحبها على المفارقة، وكذلك بارأت شريكها وأبرأته من الدين والضمان» ^(٢).

وقال الراغب: «أصل البرء والبراء

(١) المفردات: ١٢١.

(٢) المصباح المنير: ٤٧.

(٣) لسان العرب ١: ٣٥٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(١) نلفت نظر القارئ إلى أنّ بعض النصوص المنقولة من

الكتب الفقهية في هذا البحث قد وقع فيها نحو تصرف

لغرض التوضيح.

(٢) معجم مقاييس اللغة ١: ٢٣٦ - ٢٣٧.



وعلى هذا فما يشاهد من الاختلاف في التعبير عن الإبراء محمول في الحقيقة على بيان بعض خصوصيات الإبراء بحسب ما تقتضيه مناسبات البحث .

وكيف كان فقد عبّر الفقهاء عن الإبراء في مناسبات عديدة بتعابير مختلفة أشهرها تعريفه بأنه (إسقاط ما في الذمة) (١) (٢) .

(١) انظر: الشرائع ٢: ١٨٨، المختلف ٥: ٤٩٣، الروضة ٤: ٣٥٨.

(٢) وإليك فيما يلي بعض كلمات الفقهاء:
قال السيد المرتضى (الانتصار: ٢٧١): «الإبراء مسقط للحقوق».

وقال الشيخ الطوسي (المبسوط ٢: ٤٠٢): «إذا وكل الضامن في إبراء نفسه... فالأقوى أنه يصح ذلك؛ لأنه استنابة في إسقاط الحق عن نفسه».

وقال المحقق الحلبي (الشرائع ٢: ٣٣٢): «لأنه [= الإبراء] إسقاط للحق». وقال في موضع آخر (الشرائع ٤: ٢٤٢): «الإبراء إسقاط لما في الذمة».

وقال العلامة في المختلف (٧: ١٧٥): «إن الإبراء إسقاط للحق».

وقال في التذكرة (٢: ٨٦ حجري): «أن الإبراء إسقاط مال».

وقال فيها أيضاً (٢: ٨٨ حجري): «إن الإبراء إسقاط للحق».

وفي موضع ثالث منها قال (٢: ٩١): «لأنه إسقاط عما في الذمة».

وقال في التحرير (٥: ٥٠٢): «إن الإبراء إسقاط لما

في الذمة».

وقال فخر المحققين (الايضاح ٢: ١٠٥) - معلقاً على قول العلامة في القواعد: ولو صالح عن ألف حال بخمسة مؤجلاً فهو إبراء على إشكال -: «لأنه ليس إلا إسقاط بعض ما في الذمة».

وقال الكركي (جامع المقاصد ٥: ٣٢٧): «الإبراء إسقاط للحق».

وقال الشهيد الثاني (الروضة ٣: ١٩٣): «الإبراء هو إسقاط ما في ذمة الغير من الحق».

وقال في موضع آخر (الروضة ٤: ٣٥٧): «لأنه [= الإبراء] عبارة عن إسقاط ما في الذمة».

وقال في المسالك (٥: ٢٢٦): «الإبراء عبارة عن إسقاط ما في الذمة».

وقال ابن فهد (المهذب البار ٢: ٥٣): «لأن الإبراء إسقاط لما في الذمة».

وقال السبزواري (كفاية الأحكام: ١١٤): «الإبراء... لأنه إسقاط حق».

وقال الفاضل الهندي (كشف اللثام ٧: ٤٧١): «لأنه [= الإبراء] إسقاط حق المطالبة بما في الذمة».

وقال السيد الحكيم (مستمسك العروة ١٣: ٣١٩): «أن إبراء الذمة بحسب الارتكاز المعرفي مجرد

اخلائها من ماله».

وقال السيد الخوئي (مصباح الفقاهة ٦: ٢٧٠): «الإبراء اعدام اشتغال الذمة».

وقال السيد الإمام الخميني (تحرير الوسيلة ٢: ٥٧): «إسقاط لما في الذمة».

وقال الاصفهاني في حاشية المكاسب (٢: ٢٠٧): «الإبراء لا يقتضي إلا براءة ذمة المدين عند الإبراء».



وهذا التعريف - كما مرّ - ينحلّ إلى عنصرين ، هما : (إسقاط) و (ما في الذمّة) ، ولا بدّ من البحث في كلّ واحد منهما لمعرفة المراد :

أ- الإبراء إسقاط :

والمستظهر من التعريف المذكور أنّ الإبراء إسقاط ، وليس تمليكاً أو نقلاً للحقّ بلا عوض . وقد أخذه بعضهم قيداً في التعريف ، قال العلامة الحلّي : « إنّ الإبراء إسقاط محض »^(١) ، وقال السيّد جواد العاملي : « هو إسقاط محض بلا عوض »^(٢) .

واعتباره واضح ، لكن المقصود منه عدم كون الحق المبرأ مقابلاً بالعوض ، فلا ينافي أن يكون نفس الإبراء مشروطاً بعوض كما في الهبة المعوّضة .

ب- الإبراء يتعلّق بما في الذمّة :

كما أنّ الاستفادة من تعريفه المتقدّم اعتبار أمور في متعلّق الإبراء :

١- أن يكون المبرأ حقّاً قابلاً للإسقاط لا حكماً .

٢- أن يكون حقّاً ثابتاً على الغير لا متعلّقاً بعين في الخارج كملكية عين ، فالاعراض عنها ليس إبراءً ، أو بعقد ونحوه كحق الخيار والشفعة فاسقاطهما ليس إبراءً .

٣- ظاهر جملة من التعاريف أخذ قيد آخر في متعلّق الإبراء وهو أن يكون مالاً في ذمّة الغير ، فليس إسقاط كل حق على الغير إبراءً .

وقد تقدّم تصريح بعضهم بأنّه : « إسقاط ما في ذمّة المديون » ، بل إنّ كلام من عبّر بأنّه : « إسقاط ما في الذمّة » أيضاً يمكن حمله على ذلك ؛ لأنّ الذمّة بالدقة وعاء الأموال الاعتبارية ، فتكون أخص من العهدة ، والمراد بالمال ما يعم الأعمال والخدمات في الذمّة ، فاسقاط ما في ذمّة الأجير من العمل إبراء أيضاً . وهذا بخلاف إسقاط مثل حق القصاص أو حدّ القذف ، فإنّه لا يكون إبراءً ، بل عفو .

إلا أنّ المستظهر من استعمال الفقهاء إطلاق الإبراء على أوسع من ذلك حيث

(١) التذكرة ٢ : ٩١ (حجري) .

(٢) مفتاح الكرامة ٥ : ٣٨١ .



في الذمة وغيره كحقّ القصاص وحدّ الكفيل، قال الشهيد الثاني: «لا اختصاص له [= العفو] بما في الذمة بخلاف الإبراء»^(١)، ويختص من ناحية أخرى بالعقوبة.

٢- الإسقاط: وهو مطلق التنازل عن الحق سواء كان ثابتاً تجاه الغير أم لا كحق الملكية والاختصاص المتعلقين بعين في الخارج أو حق الخيار المتعلق بالعقد، فيكون أعم من الإبراء.

٣- الإعراض: وهو انصراف الانسان عن ماله ورفع اليد عنه، فيعمّ العين والدّين، والإبراء مختصّ بما في الذمة فقط.

٤- الهبة المجانية: وهي تملك الغير العين بلا عوض تملكاً منجزاً مجرداً عن القربة، فتباين الإبراء؛ لأنّها تملك والإبراء إسقاط، والتملك مباين للإسقاط؛ لأنّ فيه إخراجاً عن ملك نفسه وإدخالاً في ملك الغير والإسقاط إخراج عن الملك فقط كما سيأتي، والهبة مختصة بالعين وإطلاقها على الدّين مجازي،

أطلقوه على إسقاط الحدّ والقصاص، كما أطلقوه على إسقاط المدة المتبقية للزوجة المنقطعة وإبراء الكفيل وغير ذلك ممّا ليست من الحقوق المالية.

فالإبراء طبقاً لهذه الاستعمالات يشمل إسقاط كل ما على الغير من الحقوق الشخصية التي يكون ملزماً بوفائها سواء كان مالاً في ذمته أو حقاً عليه.

ولا ينبغي الشك في أنّ غرض الفقيه من بحث الإبراء والآثار المترتبة عليه لا يختص بما إذا كان الحق تجاه الغير مالاً في ذمته، بل يعم مطلق الحقوق الشخصية التي يمكن التنازل عنها بالإسقاط، سواء سمي ذلك إبراء أم لا؛ إذ لم يقع هذا اللفظ موضوعاً لأثر وحكم معيّن في دليل لفظي ليعتبر تحديد معناه اللفظي، كما أنّ الغرض العقلاني والمشرعي في موارد الإبراء إنّما هو إسقاط الحق المتعلق بالغير مما يقبل الإسقاط. فتخصيص الإبراء بالمال بلا موجب.

ثانياً - الألفاظ ذات الصلة:

١- العفو: وهو إسقاط العقوبة الثابتة على الغير، فهو من ناحية يعمّ الحق الثابت

(١) المسالك ١٥: ٣١١.



ثالثاً - حقيقة الإبراء :

اختلف في حقيقة الإبراء من حيث إنه إسقاط أم تمليك وأنه عقد أم إيقاع وأنه يحتاج إلى القبول أم لا .

وفيما يلي نتعرض إلى هذه الجهات :

□ الإبراء إسقاط أم تمليك :

المعروف بين فقهاءنا أنّ الإبراء إسقاط لا تمليك ^(١) ، بل لم نعر على من اعتبره

والإبراء مختصّ بما في الذمة ، وهي مشروطة بالتجرد عن قصد القرية وإلا كانت صدقة، والإبراء غير مشروط ظاهراً.

٥ - التحليل : وهو جعل الشيء حلالاً

سواء كان المحلل الشارع ، أو من جعل الشارع الحلية إليه كالمالك والولي . وموضوعه أعم من الحقوق الذمّية بل ومن الأموال . وبذلك يكون أعم من الإبراء وإن كان قد ينتج أثر الإبراء .

٦ - التصديق : وهو بذل المال في سبيل

الخير فيكون مع قصد القرية ، والصدقة قد تطلق بمعنى عام على كل معروف ، فيقال : كل معروف صدقة وتشمل الوقف والإبراء وكل عمل يكون معروفًا وخيراً . وقد تطلق بمعنى خاص وهو بذل المال وتمليكه للغير لوجه الله ، فيكون مباحاً مع الإبراء .

والمعنى الأوّل العام للصدقة بينه وبين

الإبراء عموم من وجه ، حيث يصدق على الإبراء وإسقاط ما في ذمّة الغير إذا كان بنية القرية أو معروفًا كما يصدق على التصديق بالأعيان ، بينما لا يشترط في الإبراء أن يكون بنية القرية بل ولا أن يكون معروفًا .

(١) قال العلامة الحلّي في القواعد (٣: ٨٦) : « يحتمل في

الإبراء عدم رجوعه ؛ لأنّه إسقاط لا تمليك » .

وقال في التذكرة (٢: ٩١ حجري) : « إنّ الإبراء

محض إسقاط كالاعتاق أو هو تمليك للمدين ما في

ذمته ثمّ إذا ملكه سقط . وفيه قولان إن قلنا : إنّ إسقاط

صحّ الإبراء عن المجهول كما ذهبنا نحن إليه » .

وقال الشهيد الثاني في الروضة (٥: ٣٥٩) : « لأنّ

الإبراء إسقاط لا تمليك » .

وقال في المسالك (٦: ١٥) : « اختلف الأصحاب في

اشتراط القبول في الإبراء مطلقاً فذهب الأكثر إلى

عدمه للأصل ، ولأنّه إسقاط لا نقل شيء إلى الملك » .

وقال الفاضل الهندي (كشف اللثام ٧: ٤٧٢) : « لأنّ

الإبراء إسقاط وأنه مبين للتمليك » .

وقال السيد علي الطباطبائي (الرياض ٧: ١٦٨) :

« لأنّ الإبراء إسقاط لا تمليك » .

وقال السيّد عبد الله الجزائري (الشحفة السنية: ٢١٥ ،

مخطوط) : « إلّا في الإبراء ... لأنّه إسقاط حق لا نقل

ملك ... » .



تمليكاً ، فالمسألة إجماعية .

الإبراء ليس إلّا الإسقاط ^(١) .

لكن الظاهر أنّ مقصود الشهيد إشارة إلى المباني الفقهية في المسألة ولو كانت لفقهاء أهل السنة كما ترشد إلى ذلك كلمات فقهاءنا في الموارد التي ذكرها الشهيد في عبارته المتقدمة .

قال العلامة الحليّ : « الإبراء عندنا من المجهول يصحّ ؛ لأنّه إسقاط عمّا في الذمة ، بل هو أولى من ضمان المجهول ؛ لأنّ الضمان إلزام والإبراء إسقاط . والخلاف المذكور للشافعية في ضمان المجهول أنّ لهم في الإبراء ، وذكروا للخلاف في الإبراء مأخذين أحدهما الخلاف في صحّة شرط البراءة من العيوب ... والثاني أنّ الإبراء محض إسقاط كالاعتاق أو هو تمليك للمديون ما في ذمّته . ثمّ إذا ملكه يسقط ، وفيه قولان : إن قلنا : إنّ إسقاط صحّ الإبراء عن المجهول كما ذهبنا نحن إليه وبه قال أبو حنيفة ومالك ، وإن قلنا : تمليك لم يصح وهو ظاهر مذهب الشافعي » ^(٢) .

نعم ، عدّه الشهيد الأوّل في قواعده من جملة الأمور المردّدة بين أمرين حيث قال : « ومن المتردّد بين أصليين الإبراء ، هل هو إسقاط أم تمليك ؟ ويتفرّع عليه احتياجه إلى القبول وعدمه ... وتولّي المبرأ العقد عن المبرئ بوكالته جائز على الإسقاط ، وعلى التمليك يبني على جواز تولّي الطرفين . والإبراء عن المجهول يصحّ على الإسقاط ، ويبطل على التمليك ... »

ولو كان له على جماعة دين فقال أبرأت أحكم فعلى التمليك لا يصح قطعاً ، وعلى الإسقاط يمكن الصحة ويطلب بالبيان ^(١) .

ورّدّه السيّد اليزدي بقوله : « إن كان مراد الشهيد أنّ حقيقة الإبراء يحتمل أن يكون تمليكاً فهو فاسد في معنى غير التمليك قطعاً فلا وجه للترديد ، وإن أراد أنّ ما بيد العرف في مقام الإبراء غير معلوم أنّه إسقاط حتى يكون إبراءً حقيقة أو تمليك فلا وجه له أيضاً ؛ إذ ما بيدهم في مقام

(١) حاشية المكاسب (اليزدي) ١ : ٥٨ .

(٢) التذكرة ٢ : ٩١ .

(١) القواعد والفوائد ١ : ٢٩١ .



كالهبة والصلح فهل هي من العقود وتحتاج إلى القبول أم لا ؟ وهذا ما سيأتي البحث عنه فيما يأتي .

❑ عدم احتياج الإبراء إلى القبول :

وهذا هو المشهور بل عليه الأكثر . وقد استدلوا عليه بأنه إسقاط ، وهو لا يحتاج إلى القبول وبأدلة أخرى ستأتي الإشارة إليها ^(١) .

وقد استدلل المشهور على كونه إسقاطاً لا تملكاً بأنه لو كان تملكاً لاحتاج إلى القبول ؛ لأنه تصرف في شأن الغير وسلطانه فيحتاج إلى رضاه وقبوله مع أنه ليس كذلك عرفاً ولا شرعاً .

كما أن موارد الإبراء بناءً على صدقه في غير الديون والأموال الذمية أيضاً لا يناسب افتراض كونه تملكاً ، والسيرة والارتكاز العرفي والشرعي يشهدان على ذلك .

❑ الإبراء عقد أو إيقاع :

(١) قال المحقق الحلبي (الشرائع ٢: ٢٢٩): « ولا يشترط

في الإبراء القبول على الأصح » .

وقال ابن سعيد (الجامع للشرائع: ٣٦٥): « فإن وبه ما في ذمته صح وكان إبراء ، ولا يفترق إلى قبول المبرأ ، ولا رجوع فيه » .

وقال العلامة في التذكرة (٢: ٩١، حجري): « الإبراء عندنا إسقاط محض ولا يعتبر فيه رضی المبرأ ولا أثر لرد » .

وقال في موضع آخر (التذكرة ٢: ١٧٨ حجري): « وهل يشترط القبول ؟ الأقرب عندي عدم الاشتراط » .

وقال في التحرير (٣: ٩): « ولا يفترق الإبراء إلى القبول » .

وقال في الإرشاد (١: ٤٥٠): « ولو وهب الدين لمن عليه فهو إبراء ولا يفترق إلى القبول » .

وقال في المختلف (٦: ٢٣٩): « لأن ذلك إسقاط حق ، فلا يفترق إلى القبول » .

وقال ولده فخر المحققين (الابحاح ٣: ٦٠٤): ➡

المعروف عدم كونه عقداً بل إيقاع ، قال السيّد عبد الله الجزائري: « الإبراء .. لا يشترط فيه القبول قطعاً ؛ لأنه إسقاط حق لا نقل ملك ، فهو إيقاع لا عقد » ^(١) ؛ لكونه إسقاطاً محضاً ، فلا يشترط فيه القبول ولا سائر شروط صحة العقد .

ومن قال بأنه تملك قد يجعله عقداً ومحتاجاً إلى القبول ، وقد تقدم عدم صحته وأنه ليس تملكاً .

نعم ، وقع البحث عندهم في موارد وتطبيقات يقع الإبراء فيها بألفاظ أخرى

(١) التحفة السنية (مخطوط): ٢١٥ .



والقائل باحتياجه إلى القبول تارة يقول به على أساس أنه تملك لما في ذمة الغير إليه فيحتاج إلى قبوله . وقد عرفت عدم صحة ذلك ، وأنّ المشهور بل لا خلاف عند فقهاءنا في أنّ الإبراء ليس تملكياً .

وأخرى يدّعي احتياجه إلى القبول ولو لم يكن عقداً ولا تملكياً ؛ لأنّ فيه المنة على المبرأ فلا يمكن أن يجبر عليها فيفتقر إلى قبوله كالهبة ، وهذا هو ظاهر الشيخ الطوسي حيث قال : « وهل من شرط صحة الإبراء قبول المبرأ أم لا ؟ قال قوم من شرط صحته قبوله ولا يصح حتى يقبل وما لم يقبل فالحق ثابت بحاله ، وهو الذي يقوى في نفسي ؛ لأنّ في إبرائه إتياء من الحق الذي عليه منة عليه ولا يجبر على قبول المنة ، فإذا لم نعتبر قبوله أجبرناه على ذلك كما نقول في هبة العين له أنّها لا تصح إلاّ إذا قبل . وقال قوم : إنه يصح شاء من عليه الحق أو أبى ... وهذا أيضاً ظاهر قوي »^(١) . وناقش فيه أكثر الفقهاء بعد الشيخ الطوسي بأنّ إسقاط المرء حق نفسه باختياره ومن غير طلب المدين واستدعائه لا منة فيه .

⇒ « إذ الإبراء لا أثر للقبول فيه ، فلا معنى لإيجابه .

وقال الشهيد الأوّل (اللمعة ٩ : ١٣٨) : « ولا يشترط في الإبراء القبول » .

وقال المحقّق الكركي (جامع المقاصد ٩ : ١٣٨) : « الأصح عدم الاشتراط [= عدم اشتراط القبول] ، ولا يضر كونه هبة » .

وقال الشهيد الثاني (المسالك ٦ : ١٥ - ١٧) : « اختلف الأصحاب في اشتراط القبول في الإبراء مطلقاً ، فذهب الأكثر إلى عدمه ؛ للأصل ، ولأنّه إسقاط لا نقل شيء إلى الملك ... واحتج له بقوله تعالى : « فنظرة إلى ميسرة وإن تصدقوا خير لكم » حيث اعتبر مجرد الصدقة ولم يعتبر القبول ، ويقول تعالى : « ودية مسلّمة إلى أهلهم إلاّ أن يصدقوا » ... وهذا أقوى وأشهر » .

وقال في الروضة (٣ : ١٩٣) : « ولا يشترط في الإبراء - وهو إسقاط ما في ذمة الغير من الحق - القبول ؛ لأنّه إسقاط حق لا نقل ملك ... » .

وفي موضع آخر قال (الروضة ٥ : ٢٨٥) : « والظاهر أنّ هذه الهبة إسقاط بمنزلة الإبراء ، فلا يفتقر إلى القبول » .

وقال الفيض الكاشاني (مفاتيح الشرائع ٣ : ١٦١) : « وفي اشتراط القبول فيه قولان : أظهرهما وعليه الأكثر عدمه ؛ للأصل ، ولأنّه إسقاط لا نقل شيء إلى الملك فهو بمنزلة تحرير العبد ، وللاّية .. حيث اكتفى فيها بمجرد الغفو ، ولا دخل للقبول في مسمّاه قطعاً ، وقد ثبت الاكتفاء بمجردده في المهر وفي سقوط الحدود والجنايات الموجبة للقصاص ، وهو في معنى الإبراء » .



ويمكن توضيح هذا الاستدلال وتحليله بنحو أكمل بأن الميزان في الاحتياج إلى القبول بالتصرف في شأن الغير وارادته لا بوجود المنّة وعدمه، فإذا كان المضمون المعاملي متضمناً للتصرف فيما يرجع أمره إلى إرادة الغير وسلطنته احتيج إلى القبول ولو لم يكن فيه منّة، وإذا لم يكن كذلك بل كان راجعاً إلى سلطنة المتصرف وحقه محضاً لم يحتج إلى قبول الغير؛ لعدم دخله فيه ولو كان فيه منّة عليه - كما في العتق - واحتياج الهبة إلى القبول لكونها تملكاً وهو - كما تقدمت الإشارة إليه - تصرف في شأن الغير وسلطانه.

هذا كله، مضافاً إلى الارتكاز والسيرة العرفية والمتشرعية القاضيتين بعدم احتياج الإبراء وإسقاط الحقوق الشخصية عن ذمة الغير إلى القبول.

وقد استند المشهور مضافاً إلى ما تقدم ببعض الأدلة اللفظية المتمثلة في بعض الآيات والروايات:

فمن الآيات قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ...﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿فَنظرةَ إِلَى

ميسرة وأن تصدّقوا خير لكم...﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿أَوْ دِيَّةً مُسَلِّمَةً إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾^(٢) حيث اكتفي في هذه الآيات في سقوط الحق بمجرد العفو والصدقة المراد بهما الإبراء هنا ولم يذكر القبول، فدلّ على عدم اعتباره.

ويمكن المناقشة في هذا الاستدلال: بأن الآيات ليست في مقام بيان ما يتحقق به العفو والصدقة ليتمكن أن يستفاد من السكوت عن ذكر القبول فيها نفي اشتراطه فيها.

ومن الروايات استدلال بما ورد في تحليل الميت أو الغائب عن الدين وأنّ له بكل درهم عشرة دراهم^(٣).

ويمكن أن يلاحظ عليه - مضافاً إلى ورودها في التحليل لا الإبراء - أنّها لا تدل على سقوط الذمة حتى إذا لم يرد المبرأ له ذلك لوروده فيمن يطلب التملك ولعدم كونه في مقام بيان ما يتحقق به التحليل.

(١) البقرة: ٢٨٠.

(٢) النساء: ٩٢.

(٣) الوسائل ١٦: ٣٢٢، ب ١٣، فعل المعروف، ح ١ و ٢.

وانظر: الوسائل ١٨: ٣٦٣، ب ٢٣ من الدين والقرض.

(١) البقرة: ٢٣٧.



رابعاً - ما يفيد الإبراء :

عليه الإجماع ، وعليه فلا تلحقه أحكام تلك المعاملات ، ولا يتوقف على شروطها^(١).

بينما ذهب الشيخ الطوسي إلى الثاني فجعل الصلح فرعاً لغيره من المعاملات إذا أفادت فائدته ، فالصلح المفيد فائدة البيع - كالصلح على عين بعوض - هو بيع في الحقيقة فتجري عليه الأحكام المختصة بالبيع فيجري فيه خيار بيع الحيوان مثلاً ، والصلح المفيد فائدة الهبة - كالصلح على عين بغير عوض - هو هبة في الحقيقة فتجري فيه أحكامها من اشتراط القبض وجواز الرجوع على المتهب الأجنبي مع بقاء العين الموهوبة وغير ذلك^(٢)، وهكذا.

لا إشكال في دلالة بعض الألفاظ على الإبراء صريحاً كلفظ الإبراء والإسقاط ، وقد يكون ظاهراً فيه كالعفو والتحليل ، وقد يكون ظاهراً في غيره من العقود ، ولكن بالقرينة يمكن أن يكون المقصود منها الإبراء لا تلك العقود كهبة المدة المتبقية للزوجة المنقطعة . ولا شك في تحقق الإبراء في تمام هذه الموارد .

وهناك تطبيقات وموارد أخرى تتضمن الإبراء بحسب النتيجة أعني براءة ذمة المدين ، ولكن وقع الاختلاف بين الفقهاء فيها من حيث إنها هل تكون من الإبراء أو أحد تلك العقود الأخرى مع ترتب نتيجة الإبراء عليه .

وفيما يلي نورد بعض هذه الموارد :

١ - الصلح على الدين :

اختلف الفقهاء في أن الصلح هل هو عقد قائم بنفسه لا يرجع إلى سائر المعاملات وإن أفاد فائدتها ، أم هو فرع لغيره مما يفيد فائدته ؟

ذهب إلى الأوّل المشهور ، بل ادّعي

(١) راجع: الدروس ٣: ٣٢٧. الحدائق ٢١: ٨٥ - ٨٦ ،

مفتاح الكرامة ٥: ٤٥٧ - ٤٥٨. تحرير الوسيلة ١: ٥١٦ ،

١م، منهاج الصالحين (الغوثي) ٢: ١٩٢ ، ٩٠٥م .

(٢) المبسوط ٢: ٢٨٨ ، وكلامه صريح في تبني هذا الرأي

لكن في غير الفرض الأوّل - أمّا فيه - أي الصلح المفيد فائدة البيع ، فقد اعتبره أيضاً فرعاً لا أصلاً في صدر كلامه إلا أنه قال في ذيله (٢٨٩): « ويقوى في نفسى أن يكون هذا الصلح أصلاً قائماً بنفسه ، ولا يكون فرع البيع ، فلا يحتاج إلى شروط البيع » فيكون ما أورده في صدر كلامه تقريراً لما هو عند أهل السنة سيّما على منهجه المتعارف في كتابه المبسوط .



وحينئذٍ فالصلح المفيد فائدة الإبراء - كالصلح على إسقاط حق أو دين - هو إبراء على قول الشيخ الطوسي فتجري فيه أحكامه فيكون إيقاعاً ولا يتوقف على القبول ، ويكون على قول المشهور عقداً محتاجاً إلى القبول ، وبه صرح الفقهاء .

قال الشهيد الأول بشأن صلح (الحطيطة) وهو أن يصلح الدائن المدين على بعض الدين : «الصلح هنا ليس معاوضة ، بل هو في معنى الإبراء ... [و] الأقرب الافتقار إلى قبول الغريم هنا وإن لم نشترط في الإبراء القبول مراعاة للفظ» ^(١).

وقال المحقق النجفي بهذا الشأن أيضاً : «الأقرب - كما في الدروس - الافتقار إلى قبول الغريم هنا ، وإن لم يشترط في الإبراء القبول ؛ لأجل إتمام عقد الصلح» ^(٢).

وقال السيد الإمام الخميني : «الصلح

عقد يحتاج إلى الإيجاب والقبول مطلقاً حتى فيما أفاد فائدة الإبراء والإسقاط على الأقوى ، فإبراء الدين وإسقاط الحق وإن لم يتوقفاً على القبول ، لكن إذا وقعا بعنوان الصلح توقفاً عليه» ^(١).

وتفصيل الكلام موكول إلى محله راجع (صلح) .

٢ - هبة الدين :

تعتبر الهبة أساساً من أسباب التملك كالبيع ، وليست من أسباب الإسقاط ^(٢).
كما أنّها من العقود ، فيشترط فيها القبول ^(٣).

وقد تقسّم في بعض الكلمات إلى قسمين : هبة العين ، وهبة الدين .

أمّا هبة العين فلا ارتباط لها بالإبراء ؛ لعدم جريان الإبراء في الأعيان .

وأمّا هبة الدين فتارة تكون لغير

(١) تحرير الوسيلة ١: ٥١٦، م ٢.

(٢) جواهر الكلام ٢٨: ١٦٣.

(٣) مفتاح الكرامة ٩: ١٥٥ - ١٥٦. جواهر الكلام ٢٨:

١٦٣

(١) الدروس ٣: ٣٢٨.

(٢) جواهر الكلام ٢٦: ٢٣٤.



فهنالك قولان :

القول الأول : - وقد ذهب إليه جمع كثير منهم - هو أنها في الحقيقة والمعنى إبراء وإسقاط لا تمليك ، رغم كونها في الظاهر هبة ، إذاً فتجري عليها أحكام الإبراء دون الهبة ، فلا يعتبر فيها القبول ، ولا القبض ، كما أنها لازمة لا يجوز الرجوع فيها .

وقد يستند بعضهم في ذلك إلى عدم إمكان تملك الإنسان لما في ذمة نفسه عقلاً ، أو عقلاً ثانياً .

وقد يستند البعض الآخر منهم في ذلك إلى أن تملك الإنسان لما في ذمة نفسه وإن كان ممكناً عقلاً وعقلاً ثانياً ، إلا أن هبة الدين للمدين ظاهرة عرفاً في الإسقاط لا التمليك فيكون إبراءً بلفظ الهبة .

وفرق بين الدليلين فإنه على الأول لا يصح إلا إبراءً ، بخلافه على الثاني فإنه قد يصح أيضاً إنشاء التمليك ، إلا أنه يدعى ظهوره في الإبراء .

المدين ، وهذه أيضاً لا ارتباط لها بالإبراء ؛ إذ هو إسقاط ما في ذمة المدين كما تقدّم ، وأخرى تكون للمدين ، وهذه هي التي تعطي معنى الإبراء وتفيد فائدته ، مثل أن يقول الدائن لمدينه : وهبتك ما كان لي عليك ... والظاهر أنه لا خلاف بين الفقهاء في صحتها .

أما أنها عقد أو إيقاع ؟ فجوابه أن من يقول بكون الإبراء عقداً مفتقراً إلى القبول يقول بذلك أيضاً في هبة الدين للمدين ^(١) ، وهذا ما نجده فعلاً في كلماتهم ^(٢) .

أما الاتجاه الآخر السائد والمشهور والذي يعتبر الإبراء إيقاعاً فقد وقع الخلاف بين أصحابه حول هبة الدين : هل هي إبراء وإيقاع ولا يشترط فيها القبول ، أم هي هبة وعقد مفتقر إلى القبول ؟

(١) كما صرح بذلك صاحب الحقائق (٢٢: ٣٠٨) قائلاً: إن كل من أوجب القبول في الإبراء أوجب هبة .

(٢) المبسوط ٣: ٣١٤. الغنية: ٣٠١. السرائر ٣: ١٧٦. اصباح الشيعة: ٣٥٠.



وعلى كل فقد ذهب إلى هذا القول جملة من الفقهاء^(١).

مسألتان: أولاهما: أن يهب الدين لغير من هو عليه...
الثانية: أن يهب الدين لمن هو عليه. وقد قطع
المصنف وغيره بصحته في الجملة وينزل الهبة منزلة
الإبراء، فإنه إسقاط لما في الذمة، فلا يفتقر إلى
قبض... وإبراء المديون لا إشكال في صحته،
فظاهرهم أنه لا ينحصر في لفظ، بل ما دل عليه -
كالهبة - هنا يدل عليه...
وقال السبزواري (كفاية الأحكام: ١٤٣): «وإن وهب
ما في الذمة لغير من عليه الحق.. ويصح لمن عليه
الحق، ويصرف إلى الإبراء... وفي اشتراط القبول في
الإبراء قولان: أشهرهما عدم».
وقال الهمداني (مصباح الفقيه ١٤: ٥٧٦): «وأما هبة
ما في الذم على من عليه فهو إبراء في الحقيقة، ولا
يعقل اعتبار القبض فيه».
وقال السيد الحكيم (منهاج الصالحين ٢: ٢٠٧):
«ولو وهبه ما في ذمته كان إبراء».
وواقفه السيد الصدر عليه (المصدر السابق). ومثله
قال السيد الخوئي (منهاج الصالحين ٢: ٢٠٤ م ٩٧٠).
بل قال المحدث البحراني (الحدائق الناضرة ٢٢: ٣٠٧ -
٣٠٨) بأن كل من لم يشترط القبول في الإبراء لا
يشترطه في هذه الهبة أيضاً، قال - في هبة من عليه
الحق - : «الظاهر أنه لا خلاف في صحة ذلك... لكن
الهبة هنا عند الأصحاب بمعنى الإبراء من الدين، فلا
يشترط فيها القبض... وحيث إن الأصحاب قد اختلفوا
في أن الإبراء هل تتوقف صحته على القبول أم لا؟
والهبة هنا في معنى الإبراء كما عرفت، اختلفوا في
اشتراط القبول فيها فكل من أوجبه ثمة أوجبه هنا،
ومن لا فلا، والمشهور بين الأصحاب عدم».

(١) وإليك بعض كلماتهم:

قال المحقق الحلبي (الشرائع ٢: ٢٢٩): «ولو وهب ما
في الذمة، فإن كانت لغير من عليه الحق... وإن كانت
له صح، وصرفت إلى الإبراء، ولا يشترط في الإبراء
القبول على الأصح».
وقال ابن سعيد الحلبي (الجامع للشرائع: ٣٦٥): «فإن
وهبه ما في ذمته صح وكان إبراء، ولا يفتقر إلى قبول
المبرأ، ولا رجوع فيه».
وقال العلامة الحلبي (القواعد ٢: ٤٠٥): «وهبة ما في
الذمة لمن عليه إبراء لا يشترط فيه القبول».
وقال أيضاً (المختلف ٦: ٢٣٨): «إذا وهب الدين من
المديون كان إبراء بلفظ الهبة، ولا يشترط قبول المبرأ».
وقال فخر المحققين (الايضاح ٢: ٤١٠ - ٤١١):
«الخلاف هنا في موضعين: الأول: عدم اشتراط
القبول وهو الحق خلافاً للشيخ في المبسوط، وابن
زهرة وابن ادریس، لنا قوله تعالى: ﴿فَنظرة إلى ميسرة
وأن تصدقوا خیر لكم﴾، وفي الدية: ﴿إلا أن
يصدقوا﴾، ولأنه إسقاط فلا يفتقر إلى القبول كالتعق
والطلاق والمغفر عن الدية».
وقال المحقق الكركي (جامع المقاصد ٩: ١٣٧ -
١٣٨): «هبة الدين لمن عليه إبراء لا يشترط فيه
القبول عند جمع من الأصحاب؛ لأنه إسقاط لا نقل
شيء إلى الملك، فهو بمنزلة تحرير العبد... والأصح
عدم الاشتراط، ولا يضر كونه هبة؛ لأن بعض الهبة لما
أشبهه التعق اكتفى فيه الشارع بالإيجاب لبعض أفراد
الوقف مثل وقف المسجد».
وقال الشهيد الثاني (المسالك ٦: ١٢، حجري): «هنا



الإمام عليه السلام ليحتج به ، فلا منافاة بينه وبين ما دلّت عليه الرواية الأولى ^(١).

وسوف تأتي المناقشة في أصل هذا الاستدلال .

القول الثاني : وقد ذهب إليه بعض آخر من الفقهاء حيث أفادوا أنّ هبة الدين لمن هو عليه تملك له وإن أفادت فائدة الإسقاط فتكون هبة ، وتجري عليها أحكامها من اشتراط القبول والقبض الحاصل فرضاً ، لكون الموهوب في ذمة الموهوب له .

نعم ، لا يجوز الرجوع في الموهوب لا لصيرورة الهبة عقداً لازماً ، بل لسقوط الموهوب عن ذمة المتهب بمجرد هبته ؛ إذ لا يعقل بقاء ملكية الانسان شيئاً على نفسه ، ومن شرط جواز الرجوع في الهبة بقاء الموهوب وعدم تلفه .

وبهذا الوجه يجاب عما استدلل به للقول الأول ، فإنّ دلالة الروايات على عدم جواز الرجوع لا ينافي كون الحاصل هبة .

وقد يستدلّ أيضاً لوقوع الهبة في الدين إبراءً بدلالة النصوص على عدم جواز الرجوع فيه ، مع أنّه لو كان هبة لجاز كما يجوز فيها ، فكأنه استدلال باللازم .

فمن النصوص المستدلّ بها صحيحة معاوية بن عمار الأولى قال : « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدراهم فيها له ، أله أن يرجع فيها ؟ قال : لا » ^(١).

وصحيحته الثانية قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « رجل كانت عليه دراهم لإنسان فوهبها له ثم رجع فيها ، ثم وهبها له ، ثم رجع فيها ، ثم وهبها له ، ثم هلك ، قال : هي للذي وهبها له » ^(٢).

وربما نوقش في الرواية الثانية بأنّها دالّة على عكس المطلوب ؛ لتضمّنها رجوع الواهب في دينه أكثر من مرّة ، ومعها تكون معارضة للرواية الأولى .

وأجيب بأنّ الرجوع بعد الهبة إنّما وقع في حكاية كلام السائل لا في كلام

(١) الوسائل ١٩: ٢٢٩ ج ١ من الهبات ، ح ١.

(٢) المصدر السابق: ح ٢.

(١) الحقائق ٢٢: ٣٠٧.



على الأصح ...»^(١).

وقال السيد اليزدي: «الموهوب يجوز أن يكون عيناً... وكذا يجوز أن يكون ديناً على الغير، فيجوز هبته لمن عليه، بلا إشكال، ولا يكون إبراء - كما قد يتخيل - بل هو هبة تفيد فائدة الإبراء، ولا تحتاج إلى القبض؛ لأنّ ما في الذمّة مقبوض لمن عليه.

وهل يحتاج إلى القبول؟ الظاهر ذلك»^(٢).

وقال السيّد الإمام الخميني: «يشترط في الموهوب أن يكون عيناً، فلا تصحّ هبة المنافع، وأمّا الدين فإن كانت لمن عليه الحق صحّت بلا إشكال. ويعتبر فيها القبول على الأقوى، وأفادت فائدة الإبراء، وليست به، فإنّها تمليك يحتاج إلى القبول ويترتب عليها السقوط، وهو [= الإبراء] إسقاط لما في الذمّة»^(٣).

قال المحقق النجفي بعد بيان حكم هبة الدين لغير من هو عليه: «هذا كله في هبة الدين لغير من هو عليه. وإن كانت له صحّ بلا خلاف أجده فيه، بل في بعض كتب مشايخنا ظاهرهم الاتفاق عليه، ولعلّه لصحيح معاوية بن عمّار [الأوّل]... ولا ينافيه صحيحه الآخر... إذ الرجوع بعد الهبة إنّما كان في كلام السائل مضافاً إلى عموم الأدلّة التي لا ينافيها ما دلّ على اعتبار القبض في الهبة؛ إذ الموهوب هنا مقبوض للموهوب له، باعتبار كونه في ذمته، فهو حينئذٍ كهبة ما في يده بل أقوى.

ولذا لم يجز الرجوع فيها ضرورة اقتضاء صحتها سقوط المال عن ذمته؛ لعدم تعقّل ملك الإنسان على نفسه شيئاً نحو غيرها من أسباب النقل كبيع الدين على من هو عليه وغيره، فيكون ذلك بمنزلة تلف المال الموهوب الذي هو ملزم للهبة...

ومن هنا كان المتجه اعتبار القبول فيها وإن قلنا: إنّ لا يشترط في الإبراء القبول

(١) جواهر الكلام ٢٨: ١٦٤ - ١٦٥.

(٢) تكملة العروة الوثقى ٢: ١٦١، م ٥.

(٣) تحرير الوسيلة ٢: ٥٦ - ٥٧، م ٢.



والظاهر من هذا الاستدلال أن نظرهم إلى المنع عن الدليل الشرعي المتمثل في بعض النصوص التي استند إليها بعض القائلين بالقول الأول. وكذلك المنع عن استدلالهم بعدم إمكان وقوع مثل هذه المعاملة هبة واشتراط أن يكون الموهوب عيناً في الخارج لا ديناً في الذمة، حيث يقال بأنه لا وجه لذلك بل مقتضى القاعدة صحة إنشاء عقد الهبة على المال في الذمة بالنسبة لمن عليه الدين وترتب آثاره عليه تمسكاً بعمومات صحة العقود وإطلاقات أدلة الهبة، بل وصريح مثل صحيح معاوية المتقدم بناءً على استظهار إرادة عقد الهبة منه.

نعم، هذا لا يمنع عن استظهار كون مثل هذه المعاملة عرفاً وعقلاً يقصد منها الإبراء بلفظ الهبة، فيكون البحث عندئذٍ إثباتياً صغرياً، إلا أن حمل الاختلاف بين الفقهاء على ذلك بعيد جداً.

ويمكن أن يكون مبنى بعض القائلين بالقول الأول تقوم عقد الهبة بالقبض ووضع اليد على المال شرعاً وعقلاً،

ومن هنا كان شرطاً في صحته حتى عند العقلاء، وكان أثره وهو الملكية حاصلاً من حين القبض لا قبله، فكأنه بوضع اليد على المال - ولو بقاءً - تحصل الهبة والتملك، نظير التملك بالأخذ والحياسة في المباحات؛ فكأن المالك في الهبة يرفع يده عن ماله ليأخذه الموهوب له ويتملكه بالقبض. فإذا صح هذا التحليل للهبة وقام عليه الدليل من سيرة عقلانية راسخة أو أدلة شرعية واضحة تعين القول الأول، وكان البحث والخلاف بينهم كبروياً لا محالة.

٣ - بيع الدين لمن هو عليه :

اختلف الفقهاء في أن بيع الدين على من هو عليه بعوض معين هل يكون بيعاً كسائر البيوع فيجري فيه ما يجري فيها أم هو إبراء بعوض ؟

ومنشأ الاشكال في ذلك إمكان تملك الإنسان ما في ذمته وعدمه. فمن قال بإمكان ذلك ومعقوليته قال ببقاء المعاملة على ظاهرها فأفتى بأنها بيع، ومن قال بعدم إمكان ذلك أرجع البيع المذكور إلى الإبراء بعوض.



قال الميرزا النائيني : « وقع الخلاف في بيع الدين على من هو عليه ... بعد الاتفاق على حصول براءة الذمة ... في أن المبيع أعني الدين ... هل ينتقل إلى المشتري ثم يتلف عليه بالإبراء بمعنى ... والمنشأ وإن كانت ملكية الدين لمن هو عليه .. إلا أنه ينتج نتيجة التلف ؟

ومنشأ القول الثاني ... لأجل استحالة أن يسلط الانسان على نفسه بمال ويملك على نفسه شيئاً ؛ لعدم صحة اعتبار مال الإنسان عليه .. وهو كما ترى .

والسرّ في ذلك هو عدم صحة ذلك الاعتبار عند العقلاء . وإذا ورد الدليل على صحة بيع الدين عليه ، فلا بدّ من أن يكون راجعاً إلى إبراء ذمته عن الدين بالعوض ، فيصير مآل بيع الدين عليه سقوط ذمته عن الدين بالعوض - يقصد سقوط الدين عن ذمته - لا صيرورته مالاً لما في ذمته ...

ومنشأ القول الأول هو المنع عمّا ذكر في وجه القول الثاني . أمّا في باب الدين فلأنّ المانع عن اعتبار المال للانسان

على نفسه إنّما يمنع عن اعتباره كذلك على نحو الاستقرار . وأمّا اعتبار مالكيته لما ثبت في ذمته ملكاً يترتب عليه الإبراء لا ملكاً مستقراً فلا منع من اعتباره عقلاً وعرفاً ... فحيثنذ يمكن ملك الدين للإنسان نفسه بعد اعتبار قراره في الذمة ... ومع إمكان ذلك فلا موجب لصرف بيع الدين ... عمّا تقتضيه معاملة البيع من مبادلة المال بالمال ، بل هو كسائر البيوع في كونه بيعاً إلا أنه يترتب على هذا البيع تلف المبيع على المشتري ؛ لمكان عدم اعتبار المال للإنسان على نفسه في الدين ... وهذا هو الأقوى ؛ لما ذكر^(١) .

وكيف كان فمشهور الفقهاء قائل بأنّه بيع ، ومعه فينبغي إحالة البحث إلى مصطلح (بيع) .

٤ - العفو عن المهر :

يصحّ للزوجة أن تعفو عن مهرها ، وإذا كان ديناً في ذمة الزوج فعفوها عنه إبراء

(١) المكاسب والبيع (تقريرات النائيني) ١ : ٢٤١ - ٢٤٢ .



وتترتب عليه أحكامه^(١). وبه فُسر قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾^(٢).

قال الشهيد الثاني: «والمراد بالعتفو إسقاط المهر بالهبة إن كان عيناً، والإبراء وما في معناه من العفو والإسقاط إن كان ديناً»^(١).

وكذلك يصح للزوج أن يعفو فيما إذا كان شيء من المهر ديناً في ذمتها، كما إذا كان الزوج قد أقبضها المهر كله بعد العقد، وتلف في يدها، وطلّقها قبل الدخول، فأنه يثبت له نصف المهر في ذمتها، فاذا عفا عنه صحّ وكان إبراءً تترتب عليه أحكامه^(٢).

(١) قال العلامة الحلي (التحرير ٣: ٥٥٨): «إن كان ديناً في ذمة الزوج وعفت المرأة عن حقها ونصفه صحّ بلفظ العفو والإسقاط والإبراء والتملك وأشباه ذلك، ولا يفتر إلى القبول. ويجوز لكل من الزوجين العفو عن حقه أو بعضه من المهر». وقال ابن طي الفقاعي (الدر المنضود: ٢٠٢): «فإن كان المهر ديناً في ذمة الزوج صحّ بلفظ الهبة والإبراء والعفو والإسقاط، والأصح عدم اشتراط القبول حينئذ».

وقال الشهيد الثاني (المسالك ٨: ٢٧٠): «... فتحقيق حكم الملك وانتقاله وسقوطه عن الذمة يتم بشمان صور: الأولى: أن يكون ديناً في ذمة الزوج والعافي المرأة فتحصل براءة ذمته بمجرد عفوها؛ لأنّ العفو حينئذ منزل منزلة الإبراء، فلا يشترط فيه سوى اللفظ الدال عليه، وأن لا يقبل من عليه الحق على الأقوى».

وقال المحدث البحراني (الحدائق ٢٤: ٥٦٩): «الأولى: أن يكون ديناً في ذمة الزوج والعافي المرأة فتحصل براءة ذمته بمجرد عفوها؛ لأنّ العفو حينئذ بمنزلة الإبراء، فلا يشترط فيه سوى اللفظ الدال عليه وإن لم يقبل من عليه الحق على الأقوى».

وقال السيّد السيستاني (منهاج الصالحين ٣: ٩٨): «إذا كان المهر ديناً على ذمة الزوج يصح العفو عنه بإسقاطه عن ذمته وإبرائه منه، ولا يصح هبته له إلا إذا قصد بها الإسقاط فيكون إبراء، ولا يحتاج إلى القبول».

(٢) البقرة: ٢٣٧.

(١) الروضة ٥: ٣٥٥.

(٢) قال العلامة (التحرير ٣: ٥٧٨): «لو كان ديناً على الزوج أو تلف في يد الزوجة فإنّ العفو كاف؛ لأنّه إبراء، ولا يفتر إلى القبول». وقال الشهيد الثاني (المسالك ٨: ٢٧٢): «السادسة: الصورة بحالها وهو كونه ديناً في ذمتها لكن العافي هو الزوج وهنا ينزل منزلة الإبراء كما مرّ في نظيره، ويصح بجميع ألفاظ الستة، ولا يفتر إلى القبول على الأقوى». وقال الفاضل الهندي (كشف اللثام ٧: ٤٦٠): «ولو كان الصداق عيناً فقبضته وتلف في يدها أو كان ديناً له عليها فعفا الزوج أو وهبها أو أبرأها أو أنى بسائر الألفاظ المتقدمة بعد الطلاق صحّ الإبراء ولم يحتج إلى القبول لمثل ما عرفت».

وقال المحدث البحراني (الحدائق ٢٤: ٥٧٠): «السادسة: الصورة بحالها وهو كونه ديناً في ذمتها لكن العافي هو الزوج وهنا ينزل منزلة الإبراء كما مرّ في نظيره، ويصح بجميع ألفاظ الستة، ولا يفتر إلى القبول على الأقوى».



مما له عليه ولا يلحق بالعقد، وإِثْمًا هو إبراء في الوقت الذي أبرأه منه»^(١).

٦ - إسقاط حق التأجيل :

إذا كان للمدين الحق في تأجيل أداء دينه - كالمشتري الذي له الحق في تأجيل دفع الثمن في النسيئة، وكالبائع الذي له الحق في تأجيل دفع المثل في السلف، وكالمقترض الذي له الحق في تأجيل أداء القرض في القرض المؤجل ونحو ذلك - كان غييره من الحقوق قابلاً للإسقاط، وإسقاطه إبراء يترتب عليه أحكام الإبراء، وعليه فيكون حينئذٍ للطرف الآخر حق للمدين حق في التأجيل.

وقد خالف في ذلك العلامة الحلبي حيث قال: «لو أسقط المدين أجل الدين الذي عليه لم يسقط، وليس لصاحبه المطالبة في الحال»^(٢).

واستدل المحقق الكركي على ذلك: «أولاً: بأن حق التأجيل قد ثبت بالعقد اللازم - كالبيع - حسب الفرض، فلا يسقط

قال المحقق الحلبي «الصدّاق يُملك بالعقد... فإذا طلق الزوج عاد إليه النصف وبقي للمرأة النصف، فلو عفت عن مالها كان الجميع للزوج... وإذا عفت عن نصفها أو عفا الزوج عن نصفه لم يخرج عن ملك أحدهما بمجرد العفو؛ لأنّه هبة فلا ينتقل إلّا بالقبض. نعم لو كان ديناً على الزوج أو تلف في يد الزوجة كفى العفو عن الضامن له؛ لأنّه يكون إبراءً، ولا يفترق إلى القبول على الأصح»^(١).

٥ - حطّ الثمن كلّاً أو بعضاً :

يصح للبائع أن يحطّ عن المشتري كل الثمن أو بعضه، وقد صرح بعض الفقهاء بأنّه إبراء ولا يلحق بعقد البيع، بمعنى أنّ الأحكام المترتبة شرعاً على الثمن تترتب هنا على الثمن المسمّى في العقد بغض النظر عن حطّ البائع، فإذا كان للبائع شريك مثلاً وأراد الشريك أن يأخذ بالشفعة أخذ بالثمن المسمّى.

قال الشيخ الطوسي: «وإن حطّ من الثمن شيئاً أو حطّ جميعه صحّ وكان إبراءً

(١) المبسوط ٢: ١٦٢.

(٢) القواعد ٢: ١٠٧.

(١) الشرائع ٢: ٣٣٠.



خامساً - حكم الإبراء :

ونبحث تارة عن حكمه التكليفي وأخرى عن حكمه الوضعي :

أ - الحكم التكليفي للإبراء :

لا إشكال في جواز الإبراء تكليفاً وعدم حرمة شرعاً ؛ لعدم الدليل على الحرمة ، بل وقيام الأدلة اللفظية واللبية على جوازه في نفسه ، بل لعلّه من الضروريات الفقهية ، فالإبراء بما هو جائز في نفسه إلاّ أنّه قد يطرأ عليه ما يغير حكمه إلى أحد الأحكام التكليفية الأخرى ، كما إذا اشترط في ضمن عقد لازم أو نذر أن يبرئ مدينه فإنّه يصبح واجباً حينئذٍ من باب وجوب الوفاء بالشرط أو النذر ، وقد يشترط أن لا يبرئه فيصبح إبراءه محرماً ؛ لأنّه مخالفة للشرط الواجب وفاؤه ، وقد يصبح مرجوحاً بطرؤ عنوان كذلك كما إذا لزم منه مشقة على نفسه وعياله في قوته ، كما قد يكون مستحباً لكونه معروفاً أو بعنوان مستحب طارئ عليه كالتصدق والاعانة للفقير وغير ذلك .

بمجرد الإسقاط . وثانياً : بأنّ في الأجل حقاً لصاحب الدين ، ولذا لا يجب عليه أخذ الدين قبل الأجل » ^(١) .

وقال الشيخ الطوسي أيضاً : « وإن كان النقصان أو الزيادة بعد استقرار العقد لم يلحق العقد عندنا ، وإن كانت زيادة فهي هبة ، وإن كان خطأ فهو إبراء » ^(٢) . وقرينة من عبارته الأولى عبارة ابن إدريس ^(٣) .

وردّ عليه المحقّق النجفي ما حاصله : إنّ ثبوت حق التأجيل بالعقد اللازم لا يمنع عن سقوطه بالاسقاط . نظير الخيار الثابت بالعقد اللازم ، فإنّ ذلك لا يمنع عن سقوطه بالاسقاط . وأمّا أنّ في الأجل حقاً لصاحب الدين فبالامكان منعه ، فإنّ حق تأجيل الثمن في النسيئة مثلاً حق خاص للمشتري وليس للبائع حق فيه ، نعم قد يتفق وجود مصلحة للبائع أيضاً في التأجيل ، لكن ذلك لا ينافي كون الحق من حقوق المشتري خاصة ، نظير الخيار المشروط للمشتري ، فإنّه حق خاصّ به ^(٤) .

(١) جامع المقاصد ٥ : ٤١ .

(٢) المبسوط ٣ : ١٠٨ .

(٣) السرائر ٢ : ٦١ .

(٤) انظر : جواهر الكلام ٢٣ : ١١٥ .

هذا ، وقد ذكر بعض الفقهاء موارد خاصة عبّروا فيها بوجوب الإبراء ،



وفي بعض آخر باستحبابه .

١ - إبراء المعسر :

ذكر بعض الفقهاء استحباب إبراء المدين المعسر وإن كان فاسقاً ، بل وكافراً استناداً إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ ... ﴾ ^(١) حيث عبر عنه بالتصدق .

قال المقدّس الأردبيلي في تفسير الآية : «إِنَّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةً ... عَلَى أَنَّ الْإِبْرَاءَ حَسَنٌ وَخَيْرٌ ... وَإِنْ كَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فَاسِقٍ ، بَلْ كَافِرٍ وَغَاصِبٍ ... وَبِالْجُمْلَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِحْسَانَ حَسَنٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُحْسَنُ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ . وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَى عَنْهُ ﷺ : «اصْنَعِ الْمَعْرُوفَ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا لَهُ فَأَنْتَ أَهْلٌ لِذَلِكَ» ، وعموم قوله ﷺ أيضاً : «من أنظر معسراً ووضع عنه أَظْلَهُ اللهُ في عرشه يوم لا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» ^(٢) .

٢ - الإبراء عن المهر :

ذكر بعضهم استحبابه استناداً إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ

أَمَّا الْمَوَارِدُ الَّتِي عَبَّرُوا عَنْهَا بِالْوَجُوبِ فَمِنْهَا الْإِبْرَاءُ فِي السَّلَفِ وَالنَّسِئَةِ وَالْدَيْنِ وَالْحَقِّ الْمَالِيِّ إِذَا حُلَّ وَقْتُهَا فَأَذَاهُ مِنْ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ، قِيلَ : يَجِبُ عَلَى مَنْ لَهُ الْحَقُّ الْأَخْذُ وَالْقَبُولُ أَوْ إِبْرَاءُ ذِمَّتِهِ مِنْهُ ، فَإِنْ امْتَنَعَ عَنْ ذَلِكَ أَجْبَرَهُ الْحَاكِمُ عَلَى أَحَدِهِمَا أَوْ قَبْضَ مَالِهِ نِيَابَةً عَنْهُ ^(١) ، ومثله إبراء ذمّة الراهن من العين المرهونة إذا أراد بيعها للوفاء من ثمنها بالدين الذي عليه ^(٢) .

لكن تعبيرهم بالوجوب هنا قد لا يراد منه الوجوب التكليفي بل اللزوم الحقي ، وأنه ليس له الحق في أن لا يبرئه ولا يقبض ما يؤديه المدين .

وكيف كان فتفصيل الكلام في هذه الموارد متروك إلى محالها .

وأما الموارد الخاصّة التي حكم بعض الفقهاء باستحباب الإبراء فيها بالخصوص فهي :

(١) انظر: المبسوط ٢: ١٩٠، السرائر ٢: ٢٨٨ - ٢٨٩، قواعد

الأحكام ٢: ٥٥، ٣: ٢٣٤، الدروس ٢: ٢٤٨، ٣: ٢٥٩.

كفاية الأحكام: ٥٩، ١٠٢، كشف اللام ٤٦٦٨ وغيرها.

(٢) التذكرة ٢: ٣١، جري.

(١) البقرة: ٢٨٠.

(٢) زبدة البيان: ٤٥٠.



الاجباري الذي بيده عقدة النكاح أصالةً وهو الأب والجدّ له بالنسبة إلى الصغيرة العفو عن البعض» ^(١).

وقال المحدث البحراني : «ثم إن الظاهر من الآية وأكثر الأخبار أن عفوها من النصف الذي لها إنما هو على جهة الفضل والاستحباب» ^(٢).

٣ - إبراء الغاصب المؤمن :

قد يفهم من كلمات بعض الفقهاء استحباب إبراء الغاصب إذا كان مؤمناً .

قال المحقق الكركي : «مسألة : ما القول في من غُصِبَ له أموال ، فهل الأحسن إبراء ذمّة الغاصب أم تركه ؟ الجواب : لا ريب إن كان الغاصب مؤمناً فالأحسن الإبراء» ^(٣).

٤ - إبراء الزائد عن مهر السنّة :

ذكر بعض الفقهاء استحباب إبراء الزوجة ذمّة زوجها عمّا زاد على مهر السنّة من مهرها ، فقد احتمل العلامة الحلّي أن

وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ^(١).

قال المقدس الأردبيلي في تفسير الآية : «دلّت ... على استحباب العفو مطلقاً من غير شرط الاستغناء ، وعلى استحباب التفضل والاحسان ، وعلى استحباب العفو للولي» ^(٢).

وأفتى الشهيدان الأوّل والثاني بالاستحباب :

قال الأوّل : «ويستحبّ لها العفو عن الجميع ، ولوليّها الاجباري العفو عن البعض» ^(٣).

وقال الثاني : «ويستحبّ لها العفو عن الجميع ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ، والمراد بالعفو إسقاط المهر بالهبة إن كان عيناً ، والإبراء وما في معناه من العفو والإسقاط إن كان ديناً ... ولوليّها

(١) الروضة ٥: ٣٥٥.

(٢) الحدائق ٢٤: ٥٦٦.

(٣) رسائل المحقق الكركي ٢: ٢٦٠.

(١) البقرة: ٢٣٧.

(٢) زبدة البيان: ٥٣٦.

(٣) اللعة: ١٨٤.



يكون هو المراد من رواية المفضل بن عمر قال : « دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له : أخبرني عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمؤمنين أن يجوزوه ؟ قال : فقال عليه السلام : السنة المحمدية خمسمئة درهم ، فمن زاد على ذلك ردّ إلى السنة ، ولا شيء عليه أكثر من الخمسمئة درهم » ^(١).

قال العلامة الحلي : « أقول : ويحتمل أن يكون المراد بذلك الاستحباب ومع الزيادة يستحب الردّ - بالإبراء - إلى مهر السنة ، وبعد الردّ بالإبراء لا يلزمه أكثر » ^(٢).

واستحسنه المحقق الكركي ^(٣) ، وكذلك السيد العاملي ^(٤) ، كما ونفى عنه البأس المحدث البحراني ^(٥).

٥ - الإبراء عن شيء من مال الكتابة :

ذكر جمع من الفقهاء استحباب إبراء السيد ذمة مملوكه المكاتب وحثّ قسم من مال الكتابة عنه ، استناداً إلى قوله تعالى :

﴿ وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ ^(١) بعد حمله على الاستحباب ولو لعطفه على الأمر بالكتابة في قوله تعالى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾ الذي هو للندب والتمسك ، باطلاق الايتاء للحط والإبراء ، وباطلاق المال لغير الزكاة الواجبة ، وبظهوره في كونه خطاباً للمأمورين بالكتابة وهم الموالي ، وأيضاً استناداً إلى النصوص العامة الواردة في مطلق التعاون على البرّ وإعانة المحتاجين ، وفي خصوص تخليص النفس من ذلّ الرقبة وإعانة المكاتب على فكاك رقبتهم ، والنصوص الخاصة الواردة في خصوص حطّ شيء من مال الكتابة أو سدسه عنه بعد حملها على الاستحباب .

وهناك من الفقهاء من أوجب ذلك حملاً للأمر في الآية الشريفة على ظاهره ^(٢) . وعلى كلّ حال ، فتفصيل البحث عن هذه المسألة موكل إلى محلّه .

(راجع : كتابة ، مكاتب)

(١) الوسائل ٢١ : ٢٦١ ، ب ٨ من المهور ، ح ١٤ .

(٢) المختلف ٧ : ١٤٧ .

(٣) جامع المقاصد ١٣ : ٣٤٠ .

(٤) نهاية المرام ١ : ٣٦٤ .

(٥) الحدائق ٢٤ : ٤٣١ .

(١) النور : ٣٣ .

(٢) المبسوط ٦ : ٩٣ . المسالك ١٠ : ٤٧٨ . كفاية الأحكام :



ب - الحكم الوضعي للإبراء :

للإبراء أحكام وضعية عديدة من أبرزها وأهمها : الصحة واللزوم والإجزاء .

ومعنى صحّة الإبراء تحقق مضمونه وترتب الأثر المتوخّى منه عليه ، وهو براءة ذمّة المدين ومن عليه الحق .

ومعنى لزومه عدم صحة الرجوع فيه .

ومعنى إجزائه كفايته في مقام امتثال واجب كالزكاة الواجبة والصدقة المندورة ، أو مستحب كالزكاة المستحبة والصدقة المندوبة .

وسوف تتّضح هذه الأحكام من خلال البحوث المقبلة إن شاء الله تعالى .

سادساً - أركان الإبراء :

وهي أربعة أركان : الإنشاء ، والمبرئ ، والمبرأ ، والمبرأ منه [= محلّ الإبراء] .

وفي كلّ منها بحوث .

الركن الأول - الإنشاء :

وفيها بحثان :

١ - صيغة الإنشاء : وتحصل بكلّ لفظ

دالّ على المعنى المقصود بالصراحة أو بالظهور ، فلا يوجد لفظ خاصّ للإبراء ، ولذا صرّح الفقهاء بوقوعه بلفظ الإبراء والتصدّق والعفو والهبة والتمليك والتحليل والترك والصلح ^(١) ، بل احتمل الشهيد الثاني الاكتفاء في إسقاط الحقّ بمجرد الرضا وإن ناقشه بعد ذلك ^(٢) .

قال المحدث البحراني : « وظاهر الأصحاب أنّه لا ينحصر في لفظ بل كل ما أدّى هذا المعنى من لفظ الإبراء أو العفو أو الهبة أو الإسقاط أو نحو ذلك فأنّه يحصل به البراءة و فراغ الذمّة . وقد أطلق عليه لفظ العفو في قوله عزّ وجل : ﴿ إِنْ أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يعفو الذي بيده عقدة النكاح ﴾ ^(٣) .

ويمكن أن يضاف إلى ذلك إنشاء الإبراء بالفعل كإشارة الأخرس أو تحريك الرأس في قبال السؤال عن الإبراء ، فأنّه أيضاً كافٍ في مقام الإنشاء وإبراز المعنى .

(١) المبسوط ٤: ٣٥٣. القواعد ٣: ٨٤. زبدة البيان: ٤٥٠.

المسالك ٦: ١٥، ٨: ٢٧١. كشف اللثام ٨: ٢٦٠.

الحدائق ٢٢: ٣٠٨. جواهر الكلام ٢٧: ٢٣٢، ٣١.

١١٠.

(٢) المسالك ٣: ٤٥٧.

(٣) الحدائق ٢٢: ٣٠٨.



٢- شروط إنشاء الإبراء : يذكر الفقهاء عادة في صيغ العقود والإيقاعات شروطاً بعضها عامٌ لجميع العقود والإيقاعات وبعضها خاصٌ ، نذكر ما يتعلّق منها بالإبراء على سبيل الإجمال تاركين التفصيل فيها إلى محلّه . والشروط المعتمدة في الإبراء ما يلي :

١- قصد مضمون الإبراء ؛ فلا عبرة باللفظ أو الفعل الخالي منه أو إذا قصد منه معنى آخر غير الإبراء ، ولو أبرأه من الدين بظنٍّ أنّه مئة فبان ألفاً لم يبرأ بالنسبة إلى ما زاد على المئة ^(١) .

٢- قصد إنشاء الإبراء ؛ لا الإخبار أو الاستفهام أو الهزل مثلاً .

٣- التعيين ، فلو أبرأ أحد الشخصين أو أحد الدينين بنحو التردد لم يصح ؛ لعدم تعلّق الانشاء بواحد منهما لكي يسقط وعدم معقولة إسقاط الجامع بما هو جامع كما في باب الأمر والتكليف بالجامع . نعم لو كان قصده معيّناً واقعاً ولكنه لم يبيّن أكثر من عنوان أحد الشخصين أو الدينين

صح الإبراء وطولب بالبيان . بل يمكن القول بصحة إبراء أحد الدينين بلا تعيين إذا كانا متماثلين كما إذا استقرض منه درهماً مرتين فيكون في قوّة إسقاط درهم من الدرهمين .

هذا ، وقد ذكر الشهيد الأوّل في القواعد : « لو كان له على جماعة دين فقال : أبرأت أحكمكم فعلى الـ [قول بأن الإبراء] تمليك لا يصح قطعاً . وعلى الـ [قول بأنّه] إسقاط يمكن الصحة ويطلب بالبيان » ^(١) .

٤- التنجيز : بأن يكون قصده إيجاد مضمون الإبراء على وجه الجزم والقطع لا معلقاً على حصول أمر آخر ، سواء كان ذلك الأمر معلوم الحصول له ولما يحصل بعد كغروب الشمس أو مجهول الحصول له حال العقد ككون اليوم يوم جمعة أو بعده كولادة ولد سويّ له .

نعم ، لو أنشأه معلقاً على أمر معلوم الحصول حال إيقاع الإبراء كإيقاعه معلقاً على كون اليوم يوم الجمعة مع علمه بأنّه

(١) القواعد والفوائد ١ : ٢٩٢ .

(١) جامع المقاصد ٥ : ٣٢٧ .



كذلك لم يضر التعليق المذكور ^(١). ولا يضر كون الموت بحسب الواقع مقطوعاً به ؛ لأنّ الاعتبار في الجزم وعدمه بالصيغة الواقعة إبراء ، فمتى لم تكن واقعة على وجه الجزم لم تكن صحيحة ^(٢).

نعم ، استثني من ذلك التعليق على ما يتوقف عليه مفهوم المعاملة كتعليق الإبراء على ثبوت الدين أو الحق في مورد الدين والحق غير المجزوم بهما ، فإنه لا مانع منه لكون مفهوم الإبراء معلقاً عليه في الواقع قال الشيخ الأنصاري : « إنّ الممنوع منه هو التعليق على ما لا يتوقف تحقق مفهوم الإنشاء عليه . وأما ما نحن فيه وشبهه مثل طلاق مشكوك الزوجية وإعتاق مشكوك الرقية منجزاً أو الإبراء عما احتمل الاشتغال به فقد تقدّم في شرائط الصيغة أنّه لا مانع منه ؛ لأنّ مفهوم العقد معلق عليها في الواقع من دون تعليق المتكلم ^(٣) ».

وكيف كان ، فالتفصيل في هذه الشروط موكول إلى محالّها .

(انظر : عقد ، إيقاع ، تنجيز)

وللفقهاء تصريحات في هذا الصدد ، قال العلامة الحليّ في الطلاق : « لو قالت إن طلقني فأنت بريء من الصداق لم يصحّ الإبراء ؛ لوقوعه مشروطاً ^(٤) ».

وقال أيضاً : « والإبراء كالضمان في انتفاء التعليق فيه ^(٥) ».

وقال في القرض : « ولو قال المقرض : إذا متّ ... كان إبراءً باطلاً لتعليقه على الشرط ^(٦) ».

قال المحقق الكركي في شرح عبارة العلامة الأخيرة : « (إن) حرف وضع للشرط ، فإذا قال : إن متّ كان مقتضياً للشك في كونه إبراءً ؛ لأنّ مقتضى تعليق الموت بكلمة (إن) الشكّ في حصوله ، ومتى كان المعلق عليه مشكوكاً فيه فالعلق بطريق أولى .

(١) جواهر الكلام ٣٢: ٩٠-٩٢، ٣٣: ٥٠-٥١، ٣٤: ١٠٠-

١٠١. منهاج الصالحين (الحكيم) ٢: ٢٣. تحرير

الوسيلة ١: ٤٦٥. منهاج الصالحين (الخوئي) ٢: ١٥.

(٢) القواعد ٣: ١٦٤.

(٣) القواعد ٢: ١٥٥.

(٤) المصدر السابق: ١٠٦.

(١) جامع المقاصد ٥: ٣٦.

(٢) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٥: ١٨٢.



٥- الاشتراط في الإبراء : ومعناه إنشاء الإبراء على وجه الجزم مع اشتراط شرط في ضمنه ، بنحو يكون إبراءً وشرطاً ، لا إبراءً معلقاً على شرط ، من قبيل أن يُبرئه ويشترط عليه القيام له بعمل معين . والعقود عموماً يجري فيها الاشتراط ويصح جعل الشرط فيها ضمن مواصفات معينة ، وتترتب عليه أحكام وآثار فقهية .

أما الإيقاعات فتوجد حول قابليتها عموماً للاشتراط بعض المناقشات الفقهية والإبراء بوصفه إيقاعاً على الأصح - كما تقدّم - خاضع لتلك المناقشات ، ومن هنا نجد أنّ بعض الفقهاء أفتى ببطلان الشرط فيما لو أبرأ الزوج - في النكاح المنقطع - المدة لزوجته بشرط أن لا تتزوج فلاناً فقال : إنّ الإبراء صحيح والشرط باطل ^(١) . لكن البعض الآخر أفتى بصحته ووجوب الوفاء به ^(٢) .

وعلى كلّ حال فتفصيل الكلام موكول إلى محله . (انظر : عقد ، إيقاع ، شرط)

٦- الاضافة في الإبراء : وهي تعني إنشاء الإبراء حالياً على أن يحصل المنشأ - بالفتح - الذي هو فراغ ذمة المدين - في زمن لاحق ، فيكون الإبراء في الواقع إبراءً بالاضافة إلى الزمن اللاحق لا مطلقاً وفي جميع الأزمنة . والزمن اللاحق الذي يضاف الإبراء إليه قد يكون معلوماً ومحدداً من قبيل أن يُنشئ الدائن إبراء مدينه حالياً على أن تبرأ ذمة المدين بعد شهر أو سنة مثلاً ، وقد لا يكون كذلك من قبيل اضافة الإبراء إلى ما بعد موت الدائن مثلاً .

أما الاضافة إلى غير الموت فلم نجد لها ذكراً في كلمات الفقهاء . لكن الاضافة إلى ما بعد الموت قد ذكرها بعضهم كالعلامة الحلي والشهيد الأول ، والمحقق النجفي واعتبروها من مصاديق التعليق الموجب لبطلان الإبراء نظراً إلى اشتراط التنجيز فيه ، كما تقدّم .

قال العلامة الحلي : « لو قال المقرض : إذا مت فأت في حلّ كان وصيّة ، ولو قال : إن مت ... كان إبراءً باطلاً لتعليقه على الشرط » ^(١) . ووافقه ولده فخر

(١) منهاج الصالحين (الحكيم) ٢ : ٢٨٩ .

(٢) المصدر السابق : تعليقة السيد الشهيد الصدر رحمته .

وأيضاً : منهاج الصالحين (الخوني) ٢ : ٢٧٣ .

(١) القواعد ٢ : ١٠٦ . التحرير ٢ : ٤٥٥ .



المحققين^(١).

وقال المحقق النجفي في مناقشته للفرق المذكور: «إنَّ المتَّجه البطلان مع قصد الإبراء دون الوصية ولو بلفظ «إذا»؛ للتعليق الممنوع»^(١).

وإذا كانت اضافة الإبراء إلى ما بعد الموت نوعاً من التعليق الموجب لبطلانه كما لاحظنا في عباراتهم، فاضافته إلى غير الموت أيضاً كذلك تعليق موجب للبطلان، ولعلَّ هذا هو السبب في عدم ذكرهم لها.

نعم، يمكن تصوير الإبراء المضاف بنحو لا يرجع إلى التعليق بل يكون تنجيزياً فيما إذا تعلق بحق ثابت في المستقبل كما إذا أبرأ زوجته المنقطعة عن نصف المدة المتبقية أو أبرأ المدين في المؤجل نصف مدة الأجل، ومقتضى القاعدة صحة مثل هذا الإبراء.

٧- التوقييت في الإبراء [= الإبراء المؤقت]: ومعناه إنشاء الإبراء بصورة مؤقتة إلى زمن معين، بحيث يكون المقصود تحقق المنشأ - بالفتح - من حين

وقال الشهيد الأول: «ولو قال: إذا متُّ فأنت في حلٍّ أو بريء كان وصيةً، ولو علّق بـ «إن» قيل: يبطل، والفرق تحقق مدلول «إذا» بخلاف «إن»، والأقرب العمل بقصده، فإنَّ المدلول محتمل في العبارتين»^(٢).

وقال المحقق الكركي: «والفرق بينهما أنَّ «إذا» ظرف في الأصل وإن عرض لها معنى الشرط، فكأنَّه قال: وقت موتي أنت في حلٍّ، وذلك مجزوم غير مشكوك فيه فلا تعليق فيه فيصح. و «إن» حرف وضع للشرط، فإذا قال: «إن متُّ» كان مقتضياً للشك في كونه إبراءً؛ لأنَّ مقتضى تعليق الموت بكلمة «إن» الشك في حصوله، ومتى كان المعلق عليه مشكوكاً فيه فالمعلق بطريق أولى، ولا يضّر كون الموت بحسب الواقع مقطوعاً به؛ لأنَّ الاعتبار في الجزم وعدمه بالصيغة الواقعة إبراءً، فمتى لم تكن واقعةً على وجه الجزم لم تكن صحيحة»^(٣).

(١) الايضاح ٢: ٦.

(٢) الدروس ٣: ٣٢٣.

(٣) جامع المقاصد ٥: ٣٦.

(١) جواهر الكلام ٢٥: ٦٧.



عدم صحة التوقيت في الإبراء ؛ لمنافاته لمفهوم الإبراء . قال مقرّر بحث السيد الخوئي : « فمعنى الإبراء إفراغ الذمة إلى الأبد ، والتوقيت إمهال لا إبراء »^(١).

وعلى هذا الضوء فمستند عدم صحة التوقيت في الإبراء منافاته لحقيقة الإبراء التي تعني الإسقاط وإفراغ الذمة ؛ إذ لا معنى للإسقاط والإفراغ مؤقتاً . نعم بالإمكان تأجيل استيفاء الحق أو الدين إلى مدّة معيّنة وإمهال المدين ومن عليه الحق ، ولكنه حينئذٍ ليس إبراءً ، بل هو وعد بالتأخير .

ومن نتائج ذلك أنّه إذا كان إبراءً مؤقتاً وصحّحناه ، فلا يحق له المطالبة والاستيفاء قبل مضيّ المدّة المعيّنة ؛ إذ الإبراء لازم لا رجوع فيه ، بينما إذا كان إمهالاً ووعداً بالتأخير جاز له الاستيفاء قبل المضيّ ؛ إذ الامهال غير لازم ، والظاهر أنّ المقصود بالصحة في كلام الفاضل الهندي المتقدّم أنّها صحّة إمهالاً لا صحّته إبراءً ؛ لتصريحه بعد ذلك بجواز استيفاء

الانشاء ، لكن لا إلى الأبد وبصورة نهائية ، بل إلى وقت خاصّ كأن يقول له : أبرأتك لمدة شهر مثلاً .

وقد يستفاد من بعض كلماتهم أنّه صحيح . قال الفاضل المقداد في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾^(١) « فهم بعضهم من هذا أنّ المندوب أفضل من الواجب ؛ لأنّ الانظار واجب والإبراء ندب ، وقد جعله خيراً ، فيكون أفضل ، وهو غلط ، فإنّ الإبراء جامع للنظرة والصدقة ، فالخيرية باعتبارهما معاً »^(٢).

وقال الفاضل الهندي في العفو عن القصاص - الذي قد يقال : إنّّه كالعفو عن الدية المعبر عنه في القرآن الكريم بالتصدّق في قوله تعالى : ﴿ وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا... ﴾^(٣) . والمفسّر بالإبراء - ما نصّه : « ولو أضاف العفو إلى وقت - مثل : عفوت عنك شهراً أو سنة - صحّ »^(٤).

وقد يستفاد من كلمات البعض الآخر

(١) البقرة: ٢٨٠.

(٢) كنز العرفان ٢: ٥٧.

(٣) النساء: ٩٢.

(٤) كشف اللثام ٢: ٤٨١ حجري.

(١) مصباح الفقاهة ٦: ٢٨١.



الركن الثاني - المبرئ :

وهو ذو الحق أو وليه الذي يرى ذمة من عليه الحق .

ويشترط فيه أمور :

١- البلوغ : فلا عبرة بإبراء غير البالغ .

٢- العقل : فلا عبرة بالإبراء الصادر من المجنون .

٣- الاختيار : فلا عبرة بالإبراء الصادر من المكره .

٤- عدم الحجر لسفه أو إفلاس مع كون المبرأ منه حقاً مالياً ، فقد قال المقدس الأردبيلي : « لا يجوز للمفلس إسقاط مال ثبت له قبل الحجر حتى أنه لو تعين الأرض لا يجوز له إسقاطه »^(١) .

وقال المحقق النجفي : « لا خلاف أيضاً ولا إشكال في أنه لو وجب له القصاص جاز أن يعفو على غير مال .. بل ظاهر المسالك الإجماع عليه ؛ لأنه ليس تصرفاً مالياً ... و... لو وجب له دية أو أرش لم يجز له العفو بلا خلاف ولا إشكال ؛ لأنه من التصرف المالي

الحق قبل مضي المدة المعيّنة لعدم لزوم التوقيت المذكور وإنما هو وعد بالتأخير .

٨- قصد القرية في الإبراء : لم نثر على تصريح للفقهاء باشتراط قصد القرية في الإبراء ، سوى ما ذكره الفاضل المقداد في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرَ لَكُمْ... ﴾ قائلاً : « إِنَّ الإبراء صدقة ، فيستلزم قصد القرية »^(١) .

بل إن الشهيد الثاني صرح بعدم اشتراطه فيه^(٢) . وكذلك المحقق النجفي^(٣) .

نعم ، إذا تقرب به إلى الله تعالى - كما إذا أبرأ ذمة المدين قرينةً إليه تعالى - كان صدقةً أيضاً وترتبت عليه أحكامهما . فبين الإبراء والصدقة عموم من وجه - كما تقدم - إذ قد لا يكون الإبراء متقرباً به إلى الله تعالى فلا يكون صدقةً . كما أن الصدقة قد تكون بدفع العين الخارجية فلا يكون إبراءً ؛ لاختصاص الإبراء بالذم وعدم جريان في الأعيان الخارجية .

(١) كنز العرفان ٢: ٥٧.

(٢) المسالك ٥: ٤٠٩.

(٣) جواهر الكلام ٢٨: ١٢٨.

(١) مجمع الفائدة والبرهان ٩: ٢٤٦.



الممنوع عنه» ^(١).

قال الشيخ الطوسي: «لا يجوز للمرأة أن تبرئ زوجها من صداقها في حال مرضها إذا لم تملك غيره، فإن أبرأته سقط عن الزوج ثلث المهر، وكان الباقي لورثتها» ^(١).

٥- الحرية، فلا عبدة بإبراء المملوك، وإن ملك. قال المحقق الحلّي في الجناية على العبد خطأ وإرادة الأرش: «لو أراد الإبراء توقّف على رضا السيد» ^(٢).

وقال الشهيد الأوّل في المكاتب: «لو... أبرأه في مرضه من مال الكتابة فمن الثلث» ^(٢).

وعلّله المحقق النجفي بأنّه تصرف تبرّعي للمشروط في ماله ^(٣).

لكن مذهب جماعة آخرين منهم عدم اعتبار الشرط المذكور لبنائهم على نفوذ منجزات المريض مطلقاً، قال في السرائر: «الصحيح أنّها إذا أبرأته من مهرها سقط جميعه، وصحّ الإبراء؛ لأنّ هذا ليس بوصية وإنّما هو إعطاء منجز قبل الموت والوصية بعد الموت» ^(٣).

وقال العلامة الحلّي: «لو أبرئ [العبد] الجاني من الأرش في الخطأ توقّف على إذن المولى» ^(٤).

هذا كلّ في العبد المشروط، ولا ريب أنّه في المطلق أولى.

وكيف كان فالخلاف في الإبراء راجع إلى كلّ منجزات المريض باعتباره واحداً منها.

٧- مباشرة صاحب المال والحق أو وليه الإبراء، أو وقوعه بإذنه.

٦- عدم تجاوز المال المبرأ منه ثلث مجموع مال المبرئ في صورة صدور الإبراء منه حال مرضه المتصل بموته بناءً على عدم نفوذ منجزات المريض فيما زاد على الثلث كما هو مذهب جماعة من فقهاءنا.

(١) جواهر الكلام ٢٦: ١٠٨.

(٢) الشرائع ٣: ١٣٤.

(٣) جواهر الكلام ٣٤: ٣٥٥.

(٤) القواعد ٣: ٣٥١.

(١) النهاية: ٤٧٥.

(٢) الدروس ٢: ٢٥٢.

(٣) السرائر ٢: ٥٩٠.



ولا يجب له عليها ولا على الأب شيء ؛
لأنه لم يضمن ، ولا أبرأه من المهر من له
الإبراء» ^(١) .

وقال السيد الخوئي : « المالك هنا [أي
في الزكاة] كلّي الفقير لا شخص معيّن ،
ولذلك ليس لأحد من الفقراء إبراء من عليه
الزكاة وإسقاط الحقّ عنه ؛ لعدم كونه مالكاً
كي يسوغ له ذلك » ^(٢) .

وكيف كان فجميع هذه الشروط عامّة
لا تختصّ بالإبراء وحده بل تعمّ جميع
المعاملات والتصرفات المالية .

ثم إنّ هنا بحثاً في جريان الفضولية في
الإبراء وعدمه نظراً لكونه إيقاعاً ، فبناءً
على القول بعدم جريانها في الإيقاعات
لا يصحّ الإبراء الفضولي ولو بإجازة
المالك ، وعلى القول بجريانها فيها صحّ .
وتفصيل البحث موكول إلى بحث
(فضولي) .

الركن الثالث - المبرأ :

ويشترط فيه استقرار الحق عليه ؛ بأن

قال الشيخ الطوسي في الجناية على
العبد المرهون : « وإذا قال المرتهن قد
أبرأت من الأرش أو عفوت عنه فإنّه
لا يصحّ ؛ لأنّ الأرش للراهن دون
المرتهن ، فلا يمكن إسقاطه » ^(١) .

وقال أيضاً : « إذا وكلّ رجلاً في بيع مال
له فباعه كان للوكيل والموكل المطالبة
بالثمن ... فأما الإبراء منه فليس للوكيل
ذلك . وإذا أبرأ الوكيل بغير إذن الموكل لم
يصحّ ؛ لأنّ الثمن لا يملكه الوكيل فلا
يصحّ منه الإبراء » ^(٢) .

وقال أيضاً : « إذا قال له أبو امرأته :
طلّقها وأنت بريء من صداقها فطلّقها
طلّقت ولم يبرأ من صداقها ؛ لأنّها إن كانت
رشيدة لم يملك أبوها التصرف في مالها
بغير إذنها ، وإن كان يلي عليها لصغر أو
سفه أو جنون لم يصحّ ؛ لأنّه إنّما يملك
التصرف فيما فيه نظر لها وحظّ ، ولا نظر
لها في هذا كما لو كان لها دين فأسقط ...
وكذلك لو قال الزوج : هي طالق وأبرأ من
صداقها جواباً لقول أبيها فالطلاق واقع ،

(١) المبسوط ٤ : ٣٦٠ .

(٢) مستند العروة الوثقى (الزكاة) ١ : ١٠٠ .

(١) المبسوط ٢ : ٢٣٠ .

(٢) المصدر السابق : ٣٩٥ .



تكون ذمته مشغولة بدين أو حق ليكون لإبراءه محلّ، فإبراء من ليس عليه دين أو حق لا يصحّ، ويكون لغوًّا.

وبهذا الشرط صرح كثير من فقهاءنا، وبناءً عليه حكموا بعدم أثر للإبراء في مواضع متعدّدة^(١)، كإبراء المضمون عنه

(١) ففي باب الجنائيات: قال الشيخ الطوسي (المبسوط ٧: ١١١): «إذا جنى عبد على حرّ جنابة يتملّق أرشها برقبته، كأنها موضحة فتعلّق برقبته أرش موضحة، ثمّ إن المجني عليه أبرأ، ففيه ثلاث مسائل: إن أبرأ العبد فقال: أبرأتك أيها العبد عنها لم يصح: لأنّه إبراء من لا حق له عليه، وإن أبرأ السيد برأ وسقط عن رقبة العبد...».

وقال الشهيد الثاني (المسالك ١٥: ٣١١) - معلقاً على قول المحقّق الحلّي: لو أبرأ قاتل الخطأ... الخ - : «لما كان الإبراء إسقاط ما في الذمة، اشترط في صحته تعلّقه بمن يكون الحق في ذمته، ولما كان أرش الجنابة في الخطأ المحض متعلّقاً بالعاقلة وفي شبه الخطأ متعلّقاً بالقاتل لزم منه صحة الإبراء إن تعلّق في الأولى بالعاقلة وفي الثانية بالقاتل، دون العكس فيهما».

وقال المحقّق النجفي (جواهر الكلام ٤٢: ٤٣٠): «لو جنى عبد على حرّ جنابة تتعلّق برقبته فإن قال المجني عليه للسيد: أبرأتك من ذلك لم يصح كما عن المبسوط وغيره، بل قيل: إنّه المشهور؛ لأنّه لا حق له في ذمته كي يكون مورد الإبراء؛ إذ هو مال للغير.

لكن مع ذلك ففي القواعد: لم يصح على اشكال. وفي كشف اللثام [بين وجهي الاشكال]: من تعلّق

الحق برقبته، ومن أنّ رقبته حقّ للمولى فهو إبراء من لا حق له عليه».

ثمّ قال المحقّق النجفي: «قلت: لا يخفى عليك ما في الوجه الأوّل بعد ما ذكرناه، ومن هنا قال في الكشف: الأقرب أنّه إن استحق تملك الرقبة خاصّة فلا معنى لإبراءه؛ إذ لا معنى للإبراء عن النفس، وإن استحق القصاص تخيّر بينه وبين الاسترقاق كلّاً أو بعضاً، فإذا أبرأه صحّ وانصرف إلى القصاص فإنّه الذي يصح إبراءه عنه، وبقي له الاسترقاق ما لم يبرأ السيد، إلّا أن يريد إسقاط القصاص والاسترقاق جميعاً، فإنّه لا يصح إلّا أن يتجاوز بذلك عن إبراء السيد... وإن كان هو أيضاً فيه ما فيه بناءً على ما عرفت من أنّ محل الإبراء الحقوق التي في الذم، وليس الفرض منها».

وقال الشيخ الطوسي (المبسوط ٦: ٨١): «إذا قال: إن أعطيني ألفاً فأنت حرّ فالكلام في ستة أحكام... الثاني: إن أبرأ السيد عن هذا الألف لم يبرأ؛ لأنّه لا حق له في ذمته، كما لو قال لزوجه: إن أعطيني ألفاً فأنت طالق، ثمّ قال: أبرأتك عن هذا الألف لم يبرأ منه؛ لأنّه لا دين له في ذمته».

وقال في موضع آخر: (المبسوط ٦: ٨٣): «لو اشترى عبداً بألف شراءً فاسداً فأبرأه البائع عنه لم يبرأ؛ لأنّه ما ثبت له في ذمته شيء».

وقال المحقّق الحلّي (الشرائع ٢: ١٨٨): «إذا أسقط الأجرة بعد تحقّقها في الذمة صح، ولو أسقط المنفعة المعينة لم تسقط؛ لأنّ الإبراء لا يتناول إلّا ما هو في الذم».

وقال فخر المحقّقين (إيضاح الفوائد ٢: ٤١٢): - معلقاً على قول العلامة: «ولو أبرأه من مئة معتقداً» -



إذا كان الضمان ناقلاً موجباً لنقل ذمّة المضمون عنه إلى ذمّة الضامن ، وكإبراء المجني عليه خطأ محضاً ، ذمّة الجاني من الدية بناءً على أنها على العاقلة لا الجاني وغير ذلك .

الركن الرابع - المبرأ منه [= محل الإبراء] :

وهو ما يُراد إسقاطه عن الذمّة ، وفيه شروط :

١ - قابليته لاشتغال الذمّة به :

فيصح الإبراء فيما يقبل اشتغال الذمّة به بلا فرق بين كونه مالاً أو حقاً ، أي كلّ ما يكون حقاً على الشخص لا حقاً عينياً متعلقاً بشيءٍ في الخارج .

فلا يصحّ الإبراء فيما لا تشتغل به الذم ، كالأعيان والمنافع الخارجية والحقوق المتعلقة بالأعيان أو العقود كحق الخيار والشفعة ، بمعنى أنّه لا يصحّ بعنوان الإبراء ، وهذا لا يمنع صحّة إسقاطها ، فهذا الشرط مأخوذ في معنى الإبراء وحقيقته ، كما تقدم .

وعلى هذا دارت تصريحات الفقهاء وكلماتهم :

⇒ أنّه لا حق له وكان له مئة ففي صحّة الإبراء اشكال « - : « أقول: ينشأ من مصادقة الإبراء محلاً قابلاً ومؤثراً فصيح ، ومن عدم القصد إلى الإبراء الصحيح ، وهو الأصح ؛ لأنّه قصد بلفظ الإبراء مجازة وهو عدم الإسقاط ، ودلالة اللفظ الوضعية تابعة للإرادة . »
وقريب منه ما أفاده المحقق الكركي (جامع المقاصد ٩: ١٤٧) حيث قال : « ينشأ من أنّه إبراء صدر من أهله ؛ لأنّه الغرض في محلّه لثبوت الحق في الذمّة . ومن عدم القصد إلى إبراء ما يستحقه لاعتقاده أنّه لا شيء له . »

وقال المحقق الكركي أيضاً في موضع آخر (جامع المقاصد ٨: ٢٥٩) - معلقاً على قول العلامة : وثمن ما اشتراه في الذمّة ثبت في ذمّة الموكل ، وللبايع مطالبة الوكيل ان جهل الوكالة ، وحينئذٍ لو أبرأه لم يبرأ الموكل - : « لا خلاف في هذه الأحكام عندنا ، لكن نقل في التذكرة عن بعض العامة : أنّ الثمن ثبت في ذمّة الوكيل تبعاً ، فللبايع مطالبة من شاء منهما ، فإن أبرأ الوكيل لم يبرأ الموكل وإن أبرأ الموكل برأ الوكيل أيضاً ، وهذا إذا علم الوكالة ، فإن جهلها فإنّ ما يطالب به الوكيل ومتى ثبتت المطالبة للوكيل ، فإذا أبرأه البائع من الثمن لم يبرأ الموكل ؛ لأنّ الثمن في ذمته في نفس الأمر ، ولا شيء في ذمّة الوكيل . »

وقال المحدث البحراني (الحدائق ٢١: ١٦) : « لو أبرأ المضمون له ذمّة المضمون عنه لم يقد شيئاً بل كان لغواً ، وذلك لأنك قد عرفت أنّه بالضمان انتقل المال إلى ذمّة الضامن ، وبرئت ذمّة المضمون عنه من حق المضمون له ، فهذا الإبراء لم يصادف محلاً ؛ لأنّه غير مشغول الذمّة له . »



الأجرة بعد تحققها في الذمة وإن لم يستحقّ تسلمها صحّ بلا خلاف ولا إشكال بعد معلومية مشروعية الإبراء بلفظه أو ما دلّ عليه من الإسقاط ونحوه ، نعم لو أسقط المنفعة في العين المعيّنة لم تسقط بلا خلاف أيضاً ولا إشكال ؛ لأنّ الإبراء لا يتناول إلّا ما هو في الذم من أجره أو عمل فيها أو منفعة كليّة وشبه ذلك ممّا هي محلّه ^(١).

وقال الفاضل الاصفهاني في إبراء المرأة مهرها : « ولو كان المهر عيناً لم يزل الملك عنها بلفظ العفو والإبراء ونحوهما ... إذ لا إبراء من العين » ^(٢).

وقال في إبراء العبد الجاني : « ولو أبرأ المجني عليه العبد الجاني لم يصحّ وفاقاً للمبسوط والشرائع على إشكال ... والأقرب أنّه إن استحق تملك الرقبة خاصة فلا معنى لإبراءه ؛ إذ لا معنى للإبراء عن النفس » ^(٣).

وقال الشهيد الثاني في المسألة

قال المحقق الحلّي في الإجارة : « إذا أسقط الأجرة بعد تحققها في الذمة صحّ ، ولو أسقط المنفعة المعيّنة لم تسقط ؛ لأنّ الإبراء لا يتناول إلّا ما هو في الذمة » ^(١).

وقال العلامة الحلّي : « ويصحّ إسقاط الأجرة المعيّنة بعد تحققها في الذمة ، والمنفعة الثابتة في الذمة دون المنفعة المعيّنة » ^(٢).

وعلق عليها المحقّق الكركي حيث قال : « المراد بإسقاطها الإبراء منها ، وإنما يصحّ الإبراء من الشيء إذا كان في الذمة ، أمّا إذا كان عيناً موجودة أو منفعة متعلّقة بعين مخصوصة فإنّ الإبراء منها لا يعقل ، ولو أبرأه من وجوب تسليمها لم يجب عليه التسليم في الحال لكن لا يخرج عن ملكه بذلك » ^(٣).

وقال المحقق النجفي : « إنّ محل الإبراء الحقوق التي في الذم » ^(٤).

وفي موضع آخر قال : « إذا أسقط

(١) الشرائع ٢: ١٨٨.

(٢) القواعد ٢: ٣٠٧.

(٣) جامع المقاصد ٧: ٢٨٤.

(٤) جواهر الكلام ٤٢: ٤٣١.

(١) المصدر السابق ٢٧: ٣٣٢.

(٢) كشف اللثام ٧: ٤٦٠.

(٣) كشف اللثام ٢: ٤٧٥ (حجري).



المتقدّمة: «لو كانت الجناية موجبة يسقط»^(١).

وقال في الزوجة: «إنّها تملك الإبراء من العنة»^(٢).

وقال الشهيد الأوّل: «ولو قال لمن اغتابه قد اغتبتك، ولم يبيّن الغيبة فأبرأه يمكن القول بالصحة؛ لأنّه هنا إسقاط محض»^(٣).

وقال المحقّق الأردبيلي: «وأما نحو القذف والغيبة فإن بلغه قبل التوبة فيجب الاستخلاص بطلب الإبراء على أيّ وجه أمكن...»^(٤).

وقال الفاضل الاصفهاني في إبراء العبد الجاني: «وإن استحق القصاص تحيّر بينه وبين الاسترقاق كلّاً أو بعضاً، فاذا أبرأه صحّ وانصرف إلى القصاص، فإنّه الذي يصحّ إبرأؤه عنه وبقي له الاسترقاق»^(٥).

وقال السيد اليزدي: «يمين المنكر عند

للقصاص فالعفو عن كل واحد من العبد والمولى صحيح، وفي الإبراء إشكال من حيث إنّ القصاص لا يتعلق بذمته»^(١).

وقد يستظهر أنّ المراد بالذمّة هنا ما عليه بعض فقهاءنا من أنّها وعاء الأموال الرمزية، ولذا استثنى ما عداها من الأعيان والحقوق حتى الشخصية، فإنّها بناءً على هذا الاصطلاح لا تدخل في الذمّة.

لكن أكثر الفقهاء أطلق الإبراء في موارد لا تدخل في الذمّة بهذا المعنى الضيق المنحصر في الأموال الذمّية بل استعمله في مطلق الحقوق الشخصية، بل بعضهم استعمل الإبراء في مورد حق الشفعة والقصاص وخيار الفسخ والقذف بل والغيبة أيضاً.

قال الشيخ الطوسي: «لو اشترى شقصاً في شركته ولم يعلم، فقال له: قد أبرأتك عمّا استحقّه عليك من حق الشفعة فهل يسقط حقّه أم لا على ما مضى؟ قال قوم: إنّّه لا يسقط، وهو الأقوى، وقال بعضهم:

(١) المبسوط ٤: ٣١٢-٣١٣.

(٢) المبسوط ٥: ١٠٧.

(٣) القواعد والفوائد ١: ٢٩٢.

(٤) مجمع الفائدة والبرهان ١٢: ٣٩٥.

(٥) كشف اللثام ٢: ٤٧٥-٤٧٦ (حجري).

(١) مسالك الأنعام ١٥: ٣١١.



عدم البينة حقّ للمدعى عليه لا أن يكون حكماً شرعياً ، وحينئذٍ فله إبرأؤه منه ^(١) .

إلى غير ذلك من الموارد التي سيمرّ عليك بعض منها في البحوث القادمة ، وهذا توسّع في استعمال لفظ الإبراء .

وفي مقابل الاتجاه الأوّل أنكر بعض المتأخرين وكثير من المعاصرين الشرط المذكور أو شكّك فيه منهم المقدّس الأردبيلي والشيخ الأنصاري والسيد الخوئي ^(١) .

(١) وإليك بعض كلمات الفقهاء :

قال الشيخ الطوسي (المبسوط : ٧ : ١٠٩ - ١١٠) : « يجب على الجاني دية ما بعد الأصبع ، وهو أربع أصابع أربعون من الأبل ، ويكون الكف تبعاً للأصابع وسواء قال : عفوت عن عقلها وقودها وما يحدث فيها ، أو لم يقل : وما يحدث منها ؛ لأنّ الحادث هاهنا وجوب دية ما بعد الأصابع ، فهو عفو وإبراء عمّا لم يجب فلا يصح العفو عنه » .

وقال فخر المحقّقين (إيضاح الفوائد ٤ : ٦٤١) - معلقاً على قول والده العلامة في العفو عن الجنابة وعن شرانها : لو قال : عفوت عنها وعن شرانها صحّ العفو عنها ، وفي صحته في السراية إشكال ، وقيل : يصحّ عنها وعمّا يحدث عنها من الثلث - : « الأصحّ عندي أنّه لا يصحّ ؛ لأنّ الإبراء ازالة ما يثبت في الذمة ، فلا يصحّ قبل الثبوت في الذمة ، ومن ثمّ اتفق الفقهاء على بطلان الإبراء عمّا ليس بثابت في الذمة » .

وقال الأردبيلي (مجمع الفائدة والبرهان ١٠ : ٧٧ - ٧٨) : « استثنى في القواعد التلف بفعل الطبيب والكحال إذا أخذ البراءة من البالغ العاقل وولي الطفل والمجنون ؛ لما روي عن عليّ عليه السلام من تطيب أو تيطر فليأخذ البراءة من صاحبه ، وإلّا فهو له ضامن ... الاستثناء غير بعيد ، وإن لم تكن الرواية معلومة السند ، بل وجودها في أصولنا ، فتكون عامية ؛ لأنّها ➞

٢ - فعلية اشتغال الذمة :

وربما بحثه الفقهاء تحت عنوان عدم صحة إبراء ما لم يجب .

وقد اختلف الفقهاء فيه على اتجاهين :

اتجاه ذهب إلى الاشتراط المذكور ، وهم جماعة كثيرة منهم الشيخ الطوسي والعلامة الحلّي وولده فخر المحقّقين والمحقق الكركي والفاضل الهندي والمحقّق النجفي وآخرون ، بل ادعى فخر المحقّقين اتفاق الفقهاء عليه ^(٢) .

وأرسل بعضهم الاستناد إليه في كثير من التطبيقات إرسال المسلّمات دون أن يأتي عليه بدليل .

(١) العروة الوثقى ٣ : ٦٣ .

(٢) الإيضاح ٤ : ٦٤١ .



وربما تمسك أصحاب الاتجاه الأول في بعض التطبيقات ببعض الأدلة كعدم الدليل على صحة الإبراء المذكور والأصل بقاء اشتغال الذمة بعد وقوعه، أو إن القول بصحته يقتضي تقدم المسبب على سببه، وهو مستحيل^(١).

وأما أصحاب الاتجاه الثاني فحجتهم فيه المطلقات الدالة على صحة الإبراء وعدم الدليل على المنع منه، مضافاً إلى بعض الأدلة الخاصة الواردة في المقام كما ورد عن علي عليه السلام أنه قال: «من تطبب أو تبيطر فليأخذ البراءة من وليه، وإلا فهو له ضامن»^(٢).

وقد يقال: بأن مهم المدرك على المشروعية والصحة إنما هو سيرة العقلاء وبنائهم؛ إذ لا توجد عمومات لفظية واضحة الدلالة والروايات الخاصة لا يمكن استفادة الاطلاق منها، وعندئذ يقال

(١) الإيضاح ٤: ٤٦١.

(٢) الوسائل ٢٩: ٢٦٠، ب ٢٤ من موجبات الضمان، ح ١.

وانظر: الخلاف ٣: ١١٤. الإيضاح ٤: ٤٦٠ - ٤٦١.

مجمع الفائدة والبرهان ١٤: ١٤٢. كشف اللثام ٢: ٤٧٥

حجري. جواهر الكلام ٤٢: ٤٢٨.

⇒ مؤيدة للأصل والنص والاجماع غير ظاهر في صورة البراءة... وأن الحق قد يكون متعلقاً بغير الذي أبرأ الذمة، لكن غير بعيد تجويزه هنا؛ للضرورة، وللرواية وعدم القطع على عدم حصول البراءة عما لم يجب...».

وقال المحقق النجفي (جواهر الكلام ٢٥: ١١٠): «الإسقاط كالإبراء إنما يجدي في الحق الثابت في الذمة مثلاً».

وقال كذلك (جواهر الكلام ٢٧: ١٤٦): «وكذا لو أبرأ من الضمان، ولكن فيه إشكال بعدم دليل صالح لقطع أصالة الضمان؛ ضرورة عدم ثبوت مال في الذمة يكون مورداً للإبراء، فإن المراد...».

وقال الشيخ الأنصاري (المكاسب، تراث الشيخ الأعظم ٥: ١٨١ - ١٨٢): «أما إسقاط هذا الخيار بعد المقد قبل ظهور الغبن، فالظاهر أيضاً جوازه، ولا يقدح عدم تحقق شرطه بناءً على كون ظهور الغبن شرطاً لحدوث الخيار؛ إذ يكفي في ذلك تحقق السبب المقتضي للخيار وهو الغبن الواقعي وإن لم يعلم به، وهذا كافٍ في جواز إسقاط المسبب قبل حصول شرطه كإبراء المالك الودعي المفرط عن الضمان، وكبراء البائع من العيوب الراجعة إلى إسقاط الحق المسبب عن وجودها قبل العلم بها، ولا يقدح في المقام أيضاً كونه إسقاطاً لما لم يتحقق؛ إذ لا مانع من ذلك إلا التعليق... وهو غير قاذح هنا...».

وقال السيد الخوئي (مصباح الفقاهة ٦: ١٢٣): «ولكنه لا دليل على عدم جواز إسقاط ما لم يجب؛ فإنه بلا دليل... وبالجمله فلا دليل على بطلان إسقاط ما لم يجب بوجه».



سبب الحق ثبوت له بوجه^(١)، أو بأنّ مورد الرواية ليس من الإبراء وإن عبّر به بل هو بحسب الحقيقة من الإذن في إتلاف العضو مجّاناً وبلا ضمان، حيث إنّ الولي مالك بالملكية الواقعية أو الاعتبارية لنفسه أو لدابّته، فله الإذن في علاجه الموجب للتلف احتمالاً كما لو أذن له بأكل ماله. وهذا ما سيأتي مزيد بحث فيه.

والظاهر من تتبع استناد الفقهاء إلى قاعدة بطلان ما لم يجب في التطبيقات الكثيرة في أبواب الفقه المختلفة توجب القطع بأنّهم أخذوها مأخذ الأمور الارتكازية الواضحة لكل متأمّل، وأنّ الإبراء عمّا لم يجب لا يعدو أن يكون إبراءً مشروطاً أو شرطاً ابتدائياً ووعداً محضاً لا يجب الوفاء به كما أشار إليه المحقّق النجفي^(٢).

وربما فرّع على القاعدة المذكورة عدم

بأنّ المرتكز عند العقلاء في الإبراء إنّما هو إسقاط حقّ ثابت بالفعل، وأمّا ما لا ثبوت له بالفعل فلا معنى لدى العقلاء لاسقاطه إلّا بنحو الإسقاط المشروط والمعلّق على حصول الحقّ وثبوته، والذي هو أيضاً خلاف شرطية التنجيز في العقود والإيقاعات، فالإسقاط والإبراء لما لم يثبت بعد وإن كان متصوراً ومعقولاً ثبوتاً إلّا أنّه غير عقلائي إثباتاً.

قال السيّد الإمام الخميني في الإبراء عن الدين قبل الاستدانة: «إنّه غير جائز لا لامتناعه عقلاً، بل لعدم عقلانيته والأسباب العقلانية تابعة لاعتبار العقلاء»^(١).

وأما الرواية الواردة عن علي عليه السلام فهي في موردٍ خاصّ، فلا يمكن تصحيح إبراء ما لم يجب مطلقاً استناداً إليها. ومن هنا فقد يُخرّج مورد الرواية وبعض التطبيقات الأخرى باقتضاء الضرورة لها^(٢)، أو المناقشة فيها صغرياً بالقول بأنّ ثبوت

(١) الذكّرة ١١: ٨٦. الإيضاح ٤: ٦٤٠. الروضة ٣: ٤٩٨.

مجمع الفائدة والبرهان ٨: ٤٢٧. ١٤: ١٤٢ - ١٤٣.

جواهر الكلام ٢٣: ٢٣٨. المكاسب (تراث الشيخ

الأعظم) ٥: ٣٢٠.

(٢) انظر: جواهر الكلام ٤٢: ٤٣٠.

(١) البيع (الخميني) ٤: ١١٥.

(٢) الإيضاح ٤: ٤٦٠ - ٤٦١.



صحة الإبراء عمّا يتوقف ثبوته على طريق ظاهري معيّن كحكم الحاكم في الدعاوى ، قال الشيخ الطوسي : « فإن ادّعى جنائية عمد وأقام شاهداً وامرأتين ، ثمّ قال : عفوت عن هذه الجناية لم يصحّ ؛ لأنّه عفا عمّا لم يثبت » ^(١).

وخالفه في ذلك جملة ممن جاءوا بعده :

قال المحقق الحلّي : « وفيه اشكال ؛ إذ العفو لا يتوقف على ثبوت الحق عند الحاكم » ^(٢).

وقال الشهيد الثاني : « ... ولا يخفى ضعفه ؛ لأنّ العفو عن الحق يوجب سقوطه فيما بينه وبين الله تعالى وإن لم يثبت الحق عند الحاكم كما لو عفا مدّعي القتل عمداً من غير أن يقيم البيّنة ... لوجود المقتضي لصحته ، وهو الصيغة الدالّة عليه وانتفاء المانع ؛ إذ ليس [المانع] إلّا عدم ثبوته عند الحاكم . وهو غير صالح للمانعية ؛ لأنّ فائدة العفو إسقاط الحق بحيث تبقى ذمّة

المعفو عنه خالية من الحق ، ولا مدخل للحاكم في ذلك . وكذا القول في غير القصاص من الحقوق ، والإبراء منها في معنى العفو عنها » ^(١).

وقال المحقق النجفي : « وفيه إشكال ظاهر ؛ إذ العفو لا يتوقف على ثبوت الحق عند الحاكم ؛ لإطلاق دليله المقتضي للسقوط بصدور صيغته من صاحب الحق وإن لم يثبت عند الحاكم ، بل وإن لم يعلم به على إشكال فيه يظهر من بعض النصوص ... والإبراء من الدية بحكم العفو ، كما أنّ غير القصاص من الحقوق التي تسقط بالاسقاط مثله في ذلك » ^(٢).

٣- عدم تعلّق حقّ الغير به :

ذكر الفقهاء هذا الشرط في جملة من تطبيقاتهم :

منها : إبراء الراهن الجاني على العبد المرهون من الأرض إذا جنى عليه جنائية توجب الأرض ، باعتبار تعلّق حق المرتهن به ، وكذا إبراء المرتهن له باعتبار أنّه ملك

(١) المسالك ١٥: ١٩٥-١٩٦.

(٢) جواهر الكلام ٤٢: ٢٢٥.

(١) المبسوط ٧: ٢٤٩.

(٢) الشرائع ٤: ٢٢١.



الراهن^(١).

أمثال هذه التطبيقات واضح، حيث إنّ تعلق حقّ الغير الثابت مانعيته عن صحة التصرف بمقتضى دليله يكون مانعاً لا محالة عن نفوذ الإبراء.

ومنها: إبراء المجنيّ عليه المفلس الجاني عن حقه في الجناية لتعلق حقّ الغرماء به^(٢).

٤- العلم بالمبرأ منه :

ومنها: إبراء الجاني على العبد الموقوف على جماعة باعتبار مشاركة البطون اللاحقة في حقها في الجناية^(٣).

نقل العلامة الحلّي في المختلف عن ابن الجنيّد اشتراط أن يكون المبرأ منه معلوماً، فلا يصحّ الإبراء عن المجهول عنده، ويظهر من بعض كتب الشيخ الطوسي اختياره.

ومنها: إبراء المولى زوج الأمة المزوجة من النفقة؛ فإنّ لها حقّ التوثق منها^(٤).

قال العلامة الحلّي في حكاية قول ابن الجنيّد: «قال ابن الجنيّد: فإن لم يكن [المهر] معيّناً أو ما لا يجوز أن يكون صداقاً لم تصحّ الهبة ولا البراءة»^(١).

ومنها: قبض المفلس أقل من حقه الذي على الغير؛ فإنّ حقّ الغرماء متعلق به^(٥).

ومنها: إبراء الموصى له العبد المكاتب عن مال الكتابة؛ فإنّه لا يصح في وجهه، لتعلق حقّ الورثة بالرقبة^(٦).

وقال الشيخ الطوسي في الخلاف: «إذا وجب لها مهر المثل فأبرأته عنه، فإن كانت عالمة بمقداره صحّ الإبراء، وإن لم تكن عالمة به لم يصح، وكذلك ضمان المجهول لا يصحّ...»^(٢).

والوجه في اشتراط هذا الشرط في

(١) المبسوط ٢: ٣٣٠.

(٢) المصدر السابق ٢: ٢٧٤.

(٣) المسالك ٥: ٣٨٥ - ٣٨٦. وانظر: الجواهر ٢٨: ١٠١ - ١٠٢.

(٤) المسالك ٨: ٤٥٥. وانظر: الجواهر ٣١: ٣٢٩.

(٥) الشرائع ٢: ٩٠. جواهر الكلام ٢٥: ٢٩٢.

(٦) المسالك ١٠: ٥١١. وانظر: جواهر الكلام ٣٤: ٣٥٩.

كشف اللثام ٨: ٥١٦.

(١) المختلف ٧: ١٧٥.

(٢) الخلاف ٤: ٣٩٣.



واختاره سائر من جاء بعده ^(١).

(١) وإليك بعض كلماتهم:

قال المحقق الحلي (الشرائع ٢: ٣٣٢): «لو تزوجها على مال مشار إليه غير معلوم الوزن فتلقت قبل قبضه فأبرأته منه صح. وكذا لو تزوجها بمهر فاسد واستقر لها مهر المثل فأبرأته منه أو من بعضه صح ولو لم تعلم كميته؛ لأنَّه إسقاط للحق، فلم يقدح فيه الجهالة».

قال العلامة الحلي (التحرير ٣: ٢٦٢): «وتصح البراءة من المجهول إذا لم يكن طريق إلى معرفته».

وقال المحقق الكركي (جامع المقاصد ٩: ١٤٧) - في شرح قول العلامة: وتصح البراءة من المجهول - : «لأنَّ البراءة إسقاط، فلا تنافيها الجهالة، خلافاً للشافعي».

وقال الشهيد الثاني (المسالك ٨: ٢٨١): «المشهور بين أصحابنا جواز الإبراء من المجهول؛ لأنَّه إسقاط ما في الذمة لا معاوضة، فلا يعتبر فيه ما يعتبر فيها من المعاينة، ومثله هبة المجهول...».

وقال أيضاً (المسالك ٨: ٢٨٢): «لو تزوجها على مهر غير معلوم القدر مع كونه مشاهداً ليصح جعله مهرًا فتلفت قبل قبضه فلا وسيلة إلى التخلص منه إلا بالصلح أو الإبراء منه إن اختارته، فعلى المختار من جواز الإبراء من المجهول يصح هنا...».

وقال الفاضل الهندي (كشف اللثام ٧: ٤٧٤): «لو كان المهر مشاهداً غير معلوم الوزن أو غيره مما يعتبر به من العدد والكيل والذرع فتلفت قبل قبضه فأبرأته، أو تزوجها بمهر فاسد فأبرأته من مهر المثل أو بعضه صح وإن لم يعلم الكمية».

وقال السبزواري (كفاية الأحكام: ١٨٤): «المشهور بين أصحابنا جواز الإبراء من المجهول؛ لأنَّه ➡

المبسوط فاختار صحة الإبراء من المجهول، حيث قال في إبراء الزوجة زوجها عن مهر المثل إذا لم تعرف قدره: «وإن أبرأته عن مهر المثل الواجب بالعقد، نظرت، فإن كانت تعرف قدره ومبلغه فالبراءة صحيحة؛ لأنَّها براءة عن أمر واجب معلوم، وإن كانت جاهلة بقدر مهر المثل فالبراءة باطلة. وهكذا إذا كان له على رجل مال مجهول فضمنه عنه ضامن كان الضمان باطلاً، فضمن المجهول باطل والبراءة عن المجهول باطلة، فلا يصح ضمان المجهول، ولا الإبراء عنه، وقال قوم يصحان معاً، وهو الذي يقوى في نفسي» ^(١).

وقال في إبراء من كان له مئة درهم عند رجل وهو لا يعلم بها: «لم يصح عند من لا يجيز الإبراء عن المجهول... وعلى ما اخترناه يصح» ^(٢).

وقال في موضع آخر منه: «إسقاط الحق يصح في المجهول والمعلوم» ^(٣).

(١) المبسوط ٤: ٣١٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المبسوط ٢: ٣٠٨.



واستدلّ للقول بالاشتراط بأنّ صحّة إبراء المجهول يحتاج إلى الدليل ، والأصل بقاء الحقّ في الذمّة ، وإسقاطه يحتاج إلى دليل ^(١) .

لكن عمومات مثل أدلّة السلطنة وروايات صحّة الإبراء من الدّين المتقدّمة بعد فرض عدم وجود مقيد ومخصّص لها ؛ لأنّ ما دلّ على قبح الجهالة إنّما هو الغرر ونحوه ، وذلك على تقدير ثبوته فمخصوص بالبيع أو المعاوضات ، ولا يجري في الإبراء والإسقاط ، كما هو واضح . وكذلك فحوى أدلّة الصلح على المجهول ، مضافاً إلى الارتكاز الذهني

⇒ إسقاط حقّ لا معاوضة... لو تزوجها على مهر غير معلوم مع كونه مشاهداً فتلف قبل القبض فالطريق إلى التخلص منه الصلح أو الإبراء منه على القول بجواز الإبراء من المجهول... ولو تزوجها بمهر فاسد ودخل بها فاستقر لها مهر المثل فأبرأته منه أو من بعضه صحّ...» .

وقال المحقّق النجفي (جواهر الكلام ٣١: ١٢٤) : «لو تزوجها على مال مشار إليه غير معلوم الوزن أو غيره ممّا يعتبر فيه العدّ والكيل والذرع فتلف قبل قبضه فأبرأته منه صحّ ؛ لعموم أدلّة الإبراء... ولو لم تعلم كميته ؛ لأنّه إسقاط للحق ، فلم يقدح فيه الجهالة التي لا دليل يعارض العمومات » .

للعقلاء مع عدم ردع الشارع ومنعه عنه تصلح أن تكون دليلاً على جواز الإبراء فيه ، ومع قيام الدليل على ذلك لا يبقى مجال لجريان الأصل المذكور .

ومن هنا قال العلامة الحلّي في الاستدلال للصحة : «والوجه عندي جواز الإبراء والضمان معاً ؛ لأنّ الإبراء إسقاط للحق ، فلا تؤثر فيه الجهالة ؛ للإجماع على صحّة الصلح على المجهول ، فإذا صحّ وهو يتضمن الإبراء بعوض كانت صحته مع عدم العوض أولى...» ^(١) .

لكن بعض القائلين بجواز الإبراء من المجهول استثنى ما إذا كان الحق معلوماً للمدين ، وخشي من عدم الإبراء لو أظهره للدائن فإنّه لا يصحّ .

إلّا أنّ الوجه في ذلك ليس قبح الجهالة في صحّة الإبراء ، بل من جهة أنّه في هذه الحالة لا يُحرز رضى الدائن بالإبراء إذا علم مقداره وكثرته ، وهذا واضح .

قال العلامة الحلّي : «ولو علمه المديون وخشي من عدم الإبراء لو أظهره لم يصح

(١) المختلف ٧: ١٧٥ .

(١) الخلاف ٤: ٣٩٣ .



الإبراء»^(١).

والحال ما ذكر»^(١).

وقال المحقق الكركي في التعليق على هذه العبارة: «لعدم العلم بالقصد إلى إسقاط ما في الذمة، والأصل البقاء»^(٢).

وقال أيضاً - في التعليق على قول العلامة -: ويصح الإبراء من المجهول: «لأنه مبني على الغبن؛ إذ هو إسقاط للحق، نعم لا بد من قصده إلى الإبراء من المجموع قليلاً كان أو كثيراً، فلو ظن قلته فبان كثيراً لم يقع، وعلى هذا لو عرف من عليه الحق قدره عرّفه صاحبه، فإن لم يفعل وأبرأه منه كائناً ما كان فأنه يبرأ، وإلا ففيه تردد»^(٣).

وقال أيضاً في موضع آخر: «لو قال زيد لعمر: لك في ذمتي شيء أبرئني منه فأبرأه، ثم قال زيد: هو خمسون درهماً مثلاً، فقال عمرو: لو كنت أعلم أنه هذا المقدار ما أبرأتك، هل يبطل الإبراء فيجب عليه الدفع أم لا؟ وكذا القول في الصلح والهبة؟ الجواب: لا يصح شيء من ذلك

وقال المحقق السيزواري: «المشهور بين أصحابنا جواز الإبراء من المجهول... لكن بشرط كون الحق مجهولاً للمستحق ولمن عليه، فلو كان من عليه الحق عالماً بقدره والمستحق غير عالم بحيث لو علم منه ما يعلمه المديون لما أبرأه لم يصح»^(٢).

سابعا - سريان الإبراء إلى الذمم الأخرى:

قد ينشأ من ثبوت حق في ذمة شخص اشتغال أكثر من ذمة به، بسبب كفالة شخص آخر أو ضمانه أو أي سبب آخر.

وإذا كان الإبراء عبارة عن إسقاط ما اشتغلت به الذمة، وارتفاع الحق الثابت فيها فقد وقع البحث بين الفقهاء في سريان الإبراء من الذمة الواقعة محلاً للإبراء إلى سائر الذمم المتعلقة به.

إلا أن بحث الفقهاء عن سريان الإبراء وعدمه لم يكن بصورة بحث بعنوان سريان الإبراء وعدمه، وإنما كان بصورة بحوث

(١) القواعد ٢: ٤٠٦.

(٢) جامع المقاصد ٩: ١٤٧.

(٣) جامع المقاصد ٥: ٣٢٧.

(١) رسائل المحقق الكركي ٢: ٢٧١.

(٢) كفاية الأحكام: ١٨٤.



مفتَرَقة تثار عند البحث عن موارد تعدد اشتغال الذم أو تراميها، وفي مطاوي البحث عن حكم ترامي الضمانات والكفالات وأحكام تلك الضمانات وأنواعها. ونحن ننتزع ممّا ذكره الفقهاء من موارد اشتغال الذم وتراميها ما يرجع إلى سريان الإبراء ضمن مسائل ثلاث :

- ١- الإبراء في مورد تعاقب الأيادي .
- ٢- الإبراء في مورد الكفالة .
- ٣- الإبراء في مورد الضمان .

١ - الإبراء في موارد تعاقب الأيدي :

المسألة الأولى : في الإبراء في مورد التعاقب الحاصل من أيدي عديدة ضامنة على مال واحد مملوك ، وله أمثلة :

منها : تعدّد الغصب بأن يغصب شخص مالاً من مالكة فيغصبه ثانٍ من الغاصب الأول ، وثالث من الغاصب الثاني ، وهكذا .

ومنها : تعدّد بيع المغصوب بأن باع الغاصبُ العينَ المغصوبة لشخص وأعطاه له وباعها المشتري لثالث ، والثالث لرابع ، وهكذا ...

ومنها : تعدّد بيع الفضولي : بأن باع

الفضولي عيناً لغيره وأعطاهها له دون إذن من مالكةا ، وباعها المشتري لثالث ، والثالث لرابع ، وهكذا ...

إلى غير ذلك من أمثلة وقوع المال تحت أيادي متعاقبة بلا إذن مالكة .

فإنّ ذمّة كل واحد من أصحاب الأيادي المتعاقبة تكون مشغولة بالمال المملوك لصاحبه وضامنة له ؛ لعدم مشروعية ما جرى على المال ، وبقاء المال على ملك صاحبه الأوّل وله الحق في استرجاعه أو استيفاء مثله أو قيمته من أيّ منهم مع تلفه .

فإذا أبرأ صاحب الحق بعض هذه الذمم ممّا له عليها فهل يسري الإبراء إلى الذمم الباقية أم تبقى مشغولة بالحق المذكور كما كانت قبل الإبراء ويحق لصاحب المال مطالبتها بما له عليها ؟

المعروف هو السراية وسقوط الذمم جميعاً ، وهناك احتمالات أخرى بالتفصيل أهمها ثلاثة :

١- التفصيل بين من تقدم على المبرأ ومن تأخر عنه ، فيسري إلى المتقدم دون المتأخر ، وقد ذكره المحقق الرشتي في



كتاب الغصب^(١) واختاره الميرزا النائيني في دورته الأولى في بحث البيع .

من أحدهم أو ملكه لأحدهم سقط حقه

عن جميع الذم ؛ لأنه قد استوفى تمام حقه .
وإنما وقع البحث عندهم في إبراء إحدى الذم ؛ لأن الإبراء ليس استيفاءً ، وإنما هو إسقاط للحق ، فقد يتصور أن تعدد اشتغال الذم في المقام يوجب إمكان التفكيك فيما بينها ، وبالتالي عدم سريان إبراء بعضها إلى البعض الآخر ، فيحق للمالك المطالبة بها .

□ وإليك ما ذكره جملة من الفقهاء المحققين في المقام :

قال السيد الطباطبائي اليزدي : « وأما لو أبرأ ذمة واحد منهم فهل يبرأ الجميع وليس له بعد ذلك الرجوع إليهم أو لا فيجوز أن يبرأ بعضهم ويأخذ من أحد الباقيين ؟ وجهان ، أقواهما أن مقتضى إبراء واحد براءة الجميع ؛ وذلك لأن المفروض وجود بدل واحد في ذمة الجميع ، فإذا أبرأ واحداً منهم فكأنه أخذ منه ذلك البدل ، فليس له بعد ذلك شيء . وإن صرح ببراءته مع إرادة الأخذ من الباقيين يعدّ من التناقض ، فلا يحصل إبراء ذلك الواحد أيضاً ، وليس الحال في المقام كالواجب الكفائي إذا سقط

٢- التفصيل على أساس ما يختار في حقيقة الضمان ومعناه ، فعلى القول باشتغال ذمة الضامن ببدل العين يتم ما ذهب إليه المشهور من السراية وسقوط الذم جميعاً ، وعلى القول بأن العين باقية على عهدة الضامن حتى بعد التلف فلا سراية أصلاً ، وهذا ما ذكره المحقق الاصفهاني في تعليقه على المكاسب .

٣- التفصيل بين حال وجود المال وحال تلفه ، فيسري في حال التلف إلى جميع الذم ، ولا يسري إذا كانت العين باقية . وقد ذكره السيد الإمام الخميني في كتاب البيع .

ومنشأ هذا البحث : أن ما يستحقّه المالك في مورد تعاقب الأيادي ليس إلّا حقاً واحداً وإن ضمنته كافة الأيادي المتعاقبة ؛ لأنها على سبيل مانعة الجمع ، أي على البدل لا جمعاً لأنه لم يكن له إلّا مال واحد لا أكثر ، فلو أخذ المال أو بدله

(١) الغصب: ١٣٦ (حجري).



التكليف من أحدهم حيث إن الوجوب يبقى على الباقيين ، وذلك لأنه إخراج له عن التكليف لا إسقاط المكلف به ، بخلاف المقام فإنه إن أراد إخراج ذلك الواحد عن الضمان وعن سببية يده فليس له ذلك ؛ إذ ليس أمر السببية بيده ، فليس له عليه إلا ذلك البدل ، فإذا جعله في حلّ منه فكأنه أخذه منه ، ومعه لا معنى لمطالبة الباقيين» ^(١).

وقال المحقق النائيني : «إذا أبرأ المالك جميعهم فلا إشكال في سقوط حقه ، إنما الإشكال فيما لو أبرأ أحدهم فهل يبرأ الجميع أو خصوص ذلك أو التفصيل بين السابق عليه فيبرأ واللاحق فلا ؟ وجوه :

وجه الأول : هو وحدة الحق وإن كان سبب الضمان متعدّداً ، والإبراء يرجع إلى المسبّب ، فإذا أسقطه سقط عن ذمّة الجميع ، كما لو أخذ بدله من بعض .

وجه الثاني : أن الإبراء يرجع إلى السبب ، فيسقط عن ذمّة خصوص من أبرأ ذمته دون غيره . ولا يخفى ضعف هذا الوجه .

وجه الثالث : هو أن الحق وإن كان واحداً إلا أن السبب متعدّد ، ومقتضى إبرائه أحدهم أن يبرأ هو ومن لا يمكن مع فراغ ذمته اشتغال ذمته ، وليس هو إلا السابق ؛ فإنّ ذمته كانت مشغولة بما يكون مخرجه من اللاحق ، فإذا أبرأ اللاحق فلا يعقل بقاء الاشتغال للسابق ؛ لأنّ معنى بقاءه أن يكون مخرجه من اللاحق ، والمفروض فراغ ذمته بإبراء المالك إلا أن يلتزم بعدم تأثير إبراء المالك في السلسلة الطولية بالنسبة إلى واحد ، وهذا لا يمكن الالتزام به . وأمّا اللاحق فبراءة ذمّة السابق لا يستلزم عقلاً براءة ذمته .

ونحن اخترنا سابقاً هذا التفصيل ووجهناه بأن الإبراء ليس بمنزلة استيفاء الحق ، بل هو بمنزلة إعدام موضوع المطالبة من المبرأ عنه ، فإذا استلزم هذا الإعدام إبراء ذمّة واحد آخر كالسابق فهو ، وإلا لا وجه لسقوط حق المالك عن غير المبرأ عنه ، فعلى اللاحق خروجه عن عهدة ما ضمنه للمالك وإن لم يكن ضامناً للسابق .

وبالجملة فإنّ الإبراء ليس كالهبة

(١) حاشية المكاسب (اليزدي) : ١٨٧ هجري .



للمالك ما في ذمة سابقه أي ذمته مخرج
لذمة السابق، فيستحيل مع فراغ ذمة
الوسط اشتغال ذمة اللاحق.

وبعبارة أخرى: إذا فرضنا أن اللاحق
يضمن ما يضمنه السابق لا غيره فكيف
يبرأ ذمة السابق ولا يبرأ اللاحق عليه؟!

فالحق أن الإبراء من واحد يوجب فراغ
ذمة الجميع»^(١).

وقال المحقق الاصفهاني: «ثم إنه بناء
على القول باشتغال الذمة ببدل العين على
البذل لا فرق في براءة الذمة عن البذل بين
أخذه خارجاً بصيرورة الكلي معيناً وبين
إبراء الذمة، لا لأنه أخذ، بل لأن الإبراء
تسبب إلى تفرغ الذمة شرعاً وعرفاً، فلو
أبرأ أحدهم فكما إذا أخذ من أحدهم؛ فإن
مقتضى وحدة البذل براءة الذمة، لاستحالة
ثبوت الواحد وسقوطه معاً، وأمّا بناءً على
القول بعهدة العين فالعين بعينها في جميع
العهدات معيناً لا على البذل، فهناك
عهדות متعددة معينة لا بدلاً، فإذا أخذ
بدل ما في العهدة فقد صارت مالية العين

والمصالحة، ولذا وقع الخلاف في مسألة
إبراء الزوجة الصداق في أنه لو طلقها بعد
ذلك قبل الدخول فهل له المطالبة منها
بنصف المهر أو ليس له؟ ولم يقع الخلاف
في جواز المطالبة لو وهبته أو صالحته
كذلك.

ولا وجه لهذا الفرق إلا من جهة أن
الصلح والهبة تملك للزوج ما في ذمته وإن
كان أثره الإبراء؛ لعدم معقولية تملك
الانسان ما في ذمة نفسه.

وأما الإبراء فهو إعدام الموضوع، فحكم
المبرأ عنه حكم أحد الشخصين في
الواجب الكفائي إذا تعدّر عليه التكليف،
فإن سقوط التكليف عن أحدهم لا يوجب
سقوطه عن الآخر.

ولكن الحق أن الإبراء أيضاً كاستيفاء
الحق في المقام؛ لأنّ البرهان الجاري في
السابق على المبرأ عنه يجري في اللاحق
أيضاً، فإنه كما لا يمكن مع فراغ ذمة
الوسط اشتغال ذمة السابق فكذلك لا
يمكن مع فراغ ذمته اشتغال ذمة اللاحق؛
لأنّ اللاحق على ما قدمناه ليس في عرض
السابق عليه ضامناً للمالك، بل هو ضامن

(١) منية الطالب ٢: ١٩٢.



رجع ذلك إلى أنه لو تلفت العين فليست عليه ، وهذا لا ينافي بقاء الضمانات الأخرى .

وأما بعد التلف فحيث إن المثل أو القيمة على عهدهم ، وليس للمالك سوى مال واحد ، فإبراء أحدهم ملازم لبراء غيره .

فالتحقيق بناءً على هذا المبني هو أنه كلما كان إبراء الضمان من قبل المالك مستلزماً لإبراء المبرأ عن البذل والعوض - كما في حال التلف - لا يعقل بقاء ضمان غير المبرأ أيضاً ، لا لأجل أن المالك قد استوفى حقه أو كون الإبراء بمنزلة الأخذ ، بل لأنَّ عنوان البذل والعوض وجبر الخسارة أو نحوها من العناوين التي دلَّ دليل ضمان اليد على اشتغال الذم بها غير قابلة للتكرار والتعدد ، فلو أبرأ المالك أحد من في السلسلة من البذل والعوض لا يعقل بقاء البذل في ذمة غيره ، فاللازم رفع الاشتغال من جميع الذم .

وأما إذا لم يكن إبراء الضمان من قبل المالك مستلزماً لإبراء غير المبرأ أيضاً - كما في حال وجود العين في يد غير المبرأ - فإنَّ إبراء ضمان المبرأ هنا إبراء

الواحدة خارجية ، فلا يعقل بقاء العين في سائر العهديات ؛ لأنَّ مالية العين الواحدة واحدة ، والفرض صيرورتها خارجية ، ولا يعقل الخروج عن العهدة والدخول فيها ، بخلاف إسقاط عهدة أحدهم معيناً ، فإنه ليس كالبدل الذي ليكون واحداً على البذل بل عهديات متعددة معيناً ، وليس سقوط أحدها مقتضياً لسقوط البقية بوجه ، فنأمل » (١) .

وقال السيد الإمام الخميني ما مضمونه : بناءً على المذهب المعروف في باب ضمان اليد يصح التفصيل بين حال الوجود وحال التلف والالتزام ؛ بأنَّ إبراء ذمة من الذم حال الوجود ولا يلزم إبراء غيرها ؛ إذ ليس على الآخذ مثل أو قيمة حال وجود العين ، بل عليه معنى تعليلي ، وهو أنه لو تلفت العين فهي عليه ، وهذا المعنى التعليقي نوع ضمان مسبب عن الأخذ والاستيلاء ، فكلُّ من الأيدي المتعاقبة ضامنة بهذا المعنى ، ومعنى الإبراء هو الإبراء عن الضمان لا استيفاء المضمون ، كما هو واضح . فإذا أبرأ المالك أحدهم

(١) حاشية المكاسب (الاصفهاني) ٢: ٣٣١.



خرج عن متعلق حقّه بالإبراء ، ومعه لا يمكن أن يبقى بعض الذمم مشغولة به ، وإلاّ لزم تعدد الحق والمال المشتغل به الذمم ، وهو خلف .

ومنه يظهر أنّ الأصح من الأقوال هو القول الأوّل المعروف بينهم ، وأنّ ما ذكر في الكلمات من التفصيل لا يخرج عن مجرد تحليلات علمية فرضية ، بل لا يخلو بعضها من ضعف .

فما ذكر في وجه سقوط ضمان اللاحق من أنّه ضامن لما يضمنه السابق ، أي بما هو مضمون لليد السابقة ، فإذا سقط ضمانها سقط الضمان عن اللاحق أيضاً تعليل غير دقيق ؛ لوضوح أنّ ضمان السابق لا دخل له في ضمان اللاحق ، ولهذا إذا كانت اليد السابقة أمانة دون اللاحقة أيضاً كانت اللاحقة ضامنة ، فالسبب في ضمان كل يد للمالك إنّما هو كونها عادية وغير أمانة سواء كانت السابقة أمانة أو عادية .

وما ذكر أيضاً من أنّه بناءً على كون الضمان اعتباراً لنفس العين في الذمة لا بدلها لا يسري الإبراء إلى غيره غير

له عن ذاك المعنى التعليقي ، وليس إبراء له عن البدل وال عوض الذي لا يقبل التكرّر والتعدّد .

إذاً فلا يبرأ غيره ؛ لأنّ الضمانات كثيرة ، وليس ضمان أحدهم عين ضمان الباقي ولا مستلزماً - وجوداً أو عدماً - له ، فللمالك إبراء أحدهم دون غيره ، وإبراء أحدهم لا ينافي بقاء الضمانات الأخرى ^(١) .

ويتلخص من مجموع ما تقدم : أنّ الوجه القنّي لسريان الإبراء في المقام إنّما هو وحدة الحق في باب ضمان اليد رغم تعدد المسؤولية والضمان حسب تعدد الأيادي المتعاقبة . فإنّنا مهما عنواناً حقيقة ضمان اليد وحللناها في باب تعاقب الأيادي من الناحية الاعتبارية فإنّ صاحب المال ليس له إلّا حق واحد ومال واحد على تلك الذمم بدلاً لا أكثر ، فإذا أبرأ أحدهم الذي يعني إسقاطه لحقه في ذلك المال الواحد كان كما إذا ملكه أو استوفاه وأخذه من حيث إنّ ذلك الحق والمال الواحد - البدل أو العين في الذمة - قد

(١) البيع (الخميني) ٢ : ٣٧٨ - ٣٨٠ .



صحيح ، فإنّ اعتبار نفس العين في الذمة لا يوجب تعددها للمالك ، بل هناك عين واحدة تعتبر في جميع الذمم على سبيل البذل ، فإذا أسقط المالك حقه فيها سقطت الذمم جميعاً لا محالة .

وما ذكر أيضاً من أنّه إذا كانت العين موجودة غير تالفة فلا سراية ، خارج عن معنى الإبراء ، فإنّ الإبراء لا يكون بلحاظ الأعيان الخارجية على ما تقدم .

ولو أريد به ما يعمّ إسقاط المال الخارجي فأيضاً يكون إبراء احدى الذمم بهذا المعنى مستلزماً لسقوط جميعها ؛ لأنّه لم يكن له إلّا مال واحد لو أسقطه سقطت الذمم لا محالة .

وأما الإبراء بمعنى أنّه لو تلفت العين لما كانت عليه ، فهذا ليس إبراء ولا إسقاطاً فعلياً بل ولا صحيحاً ، لأنّه من إسقاط ما لا يجب .

نعم ، قد يرجع إلى الإذن لاحدى الأيادي وجعلها أمانة ، وهذا يعني رفع سببها للضمان ، وهو لا يستلزم رفع سببية غيرها . إلّا أنّ هذا ليس من الإبراء والإسقاط في شيء ، كما هو واضح .

ثمّ إنّ إبراء احدى الذمم كما يقتضي السريان إلى سائر الذمم فيسقط اشتغالها بالمال لصاحب المال كذلك يوجب السريان بمعنى سقوط الذمم الطولية بين الأيادي المتعاقبة نفسها ، بخلاف تملك المال من قبل المالك لأحدهم أو أخذ البذل منه ، فإنّه يوجب إمكان رجوع السابق إلى اللاحق ؛ لأنّه يصبح مالكاً له . أمّا في الإبراء فحيث إنّ لا تملك ولا خسارة مترتبة على اليد السابقة ، وإنّما هو رفع المالك يده عن حقه واسقاطه له ، فلا يحصل حق لليد السابقة بالنسبة للمال المضمون لكي يتوهم إمكان رجوعه على اللاحق ، فالسريان في فرض الإبراء لاحدى الذمم يعمّ الأيادي الطولية فيما بينها أيضاً .

قال المحقق النائيني : « وممّا ذكرناه يظهر عدم جواز رجوع من أبرأ ذمته إلى اللاحق عنه حيث إنّ لم يؤدّ شيئاً ، وقد تقدم اعتبار الدفع إلى المالك في صحة رجوع السابق إلى اللاحق ، وأنّه لا بدّ وأن يكون الرجوع بمقدار الأداء » ^(١) .

(١) المكاسب والبيع (تقريرات النائيني) ٢ : ٣٠١ .



وإذا ترامت الكفالات بنحو طولي بأن تكفل شخص للدائن باحضار مدينه مثلاً وتكفل شخص ثانٍ باحضار هذا الكفيل وتكفل ثالث باحضار الكفيل الثاني وهكذا.

فاذا أبرأ الدائن المدين سرى الإبراء إلى الكفلاء، وكذلك إذا أبرأ الدائن أحد الكفلاء سرى الإبراء إلى جميع من تأخر عنه لا من تقدم عليه؛ لأن كل كفالة لاحقة ومتأخرة، فهي فرع الكفالة السابقة والمتقدمة عليها وهي بمثابة الموضوع لها، فإذا سقط بالابراء الأصل سقط الفرع لا محالة بارتفاع موضوعه.

وهذا هو معنى قول الفقهاء: إن إبراء الأصل إبراء للفرع، قال الشيخ الطوسي: «وكذلك إذا أبرأ المكفول له الكفيل الأول برأ الباقيون»^(١)، وقال العلامة الحلي: «فإن أبرأ المكفول برئوا جميعاً»^(٢)، وقال المحقق النجفي: «ولو أقال المستحق الكفيل الأول برئوا أجمع... ولو أقال أحدهم برأ هو ومن بعده دون من

وقال السيد اليزدي: «وهل لهذا الواحد أن يرجع على لاحقه؟ وجهان: أقواهما عدم؛ لأن الوجه في رجوعه إنما كان سببته لضرره وأخذ الغرامة منه المفروض أنه لم يؤخذ منه شيء، والفرق بينه وبين الهبة والمصالحة ونحوهما واضح، فتدبر»^(١).

٢ - الإبراء في مورد الكفالة:

إذا كفل المدين كفيل فأبرأ الدائن المدين فإن هذا الإبراء يسري لا محالة إلى كفيل المدين الذي التزم للدائن باحضار المدين، فينحل به عقد الكفالة المبرم، وبذلك يخرج الكفيل عن العهدة؛ لارتفاع موضوع الكفالة وهو الدين، وهذا واضح.

وهكذا في كل من له حق على غيره إذا تكفل له شخص باحضار من عليه الحق، فإن إبراء من عليه الحق يسري إلى الكفيل، وقد صرح بذلك الفقهاء في كتبهم كالعلامة الحلي والمحدث البحراني والسيد الحكيم والسيد الخوئي والسيد الإمام الخميني وغيرهم.

(١) المبسوط ٢: ٣٤٠.

(٢) التحرير ٢: ٥٧٣.

(١) حاشية المكاسب (اليزدي): ١٨٧ حجري.



قبله»^(١). وصرّح بذلك غيرهم من الفقهاء أيضاً.

يسري إلى المدين أيضاً ، أمّا إذا أبرأ المدين فإنّه لا يسري إلى الضامن ، بل تبقى ذمّة الضامن مشغولةً للدائن بالدين .

وإذا اجتمع كفلاء عديدون على شخص واحد عرضاً كما إذا تكفّل ثلاثة أشخاص إحضار المدين للدائن في عرض واحد لا طويلاً فأبرأ الدائن المدين سقطت الكفالات جميعاً ؛ لارتفاع موضوعها ، وأمّا إذا أبرأ الدائن أحد الكفلاء لم تسقط الكفالات الأخرى ؛ لكونها عرضية كل منها متفرع على بقاء الدين ، والمفروض عدم سقوطه ، وإنّما الساقط بالإبراء إحدى الكفالات ، فلا وجه لسقوط الباقي ، فلصاحب الحق مطالبة الباقيين بإحضار من عليه الحق . وهذا واضح أيضاً .

وقد صرّح بذلك الشيخ الطوسي^(١) وقال المحقق الحلّي : « على قول مشهور لنا »^(٢) والعلامة الحلّي^(٣) وتبعه ولده فخر المحققين^(٤) وصرّح به أيضاً ابن فهد^(٥) والمحقق الكركي^(٦) وكذا الشهيد الثاني قائلاً : « لم نقف عليه [أي على مخالف مّا في المسألة] »^(٧) والمقدّس الأردبيلي^(٨) والمحدّث البحراني قائلاً : « والحكم المذكور اتّفاقي بين أصحابنا »^(٩) والسيد علي الطباطبائي^(١٠) والمحقّق النجفي قائلاً : « إنّه مجمع عليه بيننا ... من

قال الشيخ الطوسي : « إذا تكفّل ثلاثة أنفس بيدن رجل صحت الكفالة ، وإذا أبرأ أحدهم لا يبرأ الآخرون »^(٢).

٣ - الإبراء في مورد الضمان :

فيما إذا ضمن شخص للدائن ماله على المدين وأبرأ الدائن الضامن فإنّ هذا الإبراء

(١) المبسوط ٢: ٣٢٩.

(٢) الشرائع ٢: ١٠٨.

(٣) القواعد ٢: ١٥٨ - ١٥٩.

(٤) الإيضاح ٢: ٨٦.

(٥) المذهب البارع ٢: ٥٢٢.

(٦) جامع المقاصد ٥: ٣٢٨.

(٧) المسالك ٤: ١٨٣.

(٨) مجمع الفائدة والبرهان ٩: ٢٨٩.

(٩) الحقائق ٢١: ١٦.

(١٠) الرياض ٥: ٤٠٦.

(١) جواهر الكلام ٢٦: ٢٠٦.

(٢) المبسوط ٢: ٣٤٠.



الضامن ، فثبراً ذمة المدين فعلاً بنفس
الضامن وقبل أن يؤدي الضامن شيئاً إلى
الدائن ، فلا يحق للدائن أن يطالب المدين
بشيء .

قطعيّات فقه الشيعة أو ضروريّاته»^(١)
والسيدّ اليزدي^(٢) والسيد الحكيم^(٣)
والسيدّ الإمام الخميني^(٤) والسيد
الخوائي^(٥) .

□ أنحاء الضامن :

النحو الثاني : التعهّد بالمال الثابت في
ذمة المضمون عنه [= المدين] أي جعل
المال في عهدة الضامن وجعل الضامن
مسؤولاً عنه .

والواقع أنّ هناك ثلاثة أنحاء من الضامن
ذكر فقهاؤنا نحويين منها :

النحو الأول : نقل المال من ذمة

وهذا النحو من الضامن لا يوجب انتقال
المال من ذمة المدين إلى ذمة الضامن ،
ولا تترتب عليه براءة ذمة المدين بنفس
الضامن ، كما أنّه ليس ضمّاً لذمة الضامن
إلى ذمة المضمون عنه ، بل هو - إن
صحّ التعبير - ضمّ لعهدة الضامن إلى
ذمة المدين ، وأثره أنّه يجب على
الضامن تحصيل الدين للدائن إمّا بوفاء
المدين أو بوفاء المتعهّد [= الضامن]
نفسه .

المضمون عنه (المدين) إلى ذمة الضامن ،
وهذا هو الضامن المصطلح لدى فقهاؤنا في
مقابل الضامن المصطلح لدى فقهاء العامة
الذي هو عبارة عن ضمّ ذمة الضامن إلى
ذمة المضمون عنه .

وتترتب على هذا النحو من الضامن
- أي النقل من ذمة إلى أخرى - براءة ذمة
المضمون عنه ، أي إنّ الضامن يسبّب انتقال
المال فعلاً من ذمة المدين إلى ذمة

(١) جواهر الكلام ٢٦: ١٢٧ - ١٢٨ .

(٢) العروة الوثقى ٢: ٧٦٤ - ٧٦٥ ، م ٣ .

(٣) مستمسك العروة الوثقى ١٣: ٢٧٦ .

(٤) تحرير الوسيلة ٢: ٢٣ ، م ٣ .

(٥) مباني العروة الوثقى (المساقاة والضامن والحوالة) :



والذي هو عبارة عن نقل الدين من ذمّة المدين إلى ذمّة الضامن - هو سريان الإبراء من الضامن إلى المدين وعدم سريانه من المدين إلى الضامن ، بلا خلاف بينهم في ذلك ، وقد تقدّم .

ومقصودهم بذلك - كما صرح به جمع كثير منهم - هو :

أ - أنّ الدائن إذا أبرأ الضامن برأ تجاه الدائن بسبب الإبراء كما هو واضح ، فلا يحق للدائن مطالبة الضامن بشيء ، وبرأ المدين أيضاً تجاه الضامن ، فلا يحق للضامن مطالبة المدين بشيء ؛ لأنّ استحقاق الضامن الرجوع على المدين مشروط بأن يؤدّي الضامن الدين إلى الدائن بأمر المدين وإذنه ، والمفروض هنا عدم الأداء وذلك بسبب الإبراء ، وأمّا براءة المدين تجاه الدائن فلا علاقة لها بالإبراء ، بل هي حاصلة قبله بسبب الضمان نفسه ، حيث إنّ الضمان نقل الدين من ذمّة المدين إلى ذمّة الضامن ، فلم يعد للدائن شيء في ذمّة المدين كي يطالبه به .

نعم ، تصبح ذمته مدينة للضامن إذا دفع الدين للدائن وكان ضمانه بأمر من المدين

السيدان الحكيم^(١) والخوئي^(٢) ، وفرّق بينه وبين النحو الأول بدقة ووضوح السيد الصدر في تعليقه على منهاج الصالحين^(٣) .

النحو الثالث : ما هو المعروف عند أهل السنّة والجماعة حيث ذهبوا إلى أنّ الضمان هو ضمّ ذمّة الضامن إلى ذمّة المضمون عنه سواء كان المدين أو ضامناً آخر ، فتشتغل بالدين عدد من الذمم يساوي عدد الذمم الضامنة وللمالك حق الاستيفاء من أيّها شاء .

ولسنا هنا بصدد بحث أنحاء الضمان وما يصح منها وما لا يصح ، وإنّما نحن بصدد البحث عن سريان الضمان وعدمه وفقاً لكل نحو من هذه الأنحاء ، فنقول :

إنّ رأي الفقهاء بناءً على النحو الأول - وهو الضمان المصطلح لدى فقهاءنا ،

(١) منهاج الصالحين (الحكيم) ٢: ١٩٦ . وانظر: مستمسك العروة الوثقى ١٣: ٢٥٩ - ٢٦١ .

(٢) انظر: منهاج الصالحين (الخوئي) ٢: ١٨٢ - ١٨٣ . وانظر: مباني العروة الوثقى (المساقاة والضمان والحوالة) ١١٤ - ١١٦ ، و ١٢٧ ، ٢٠٤ - ٢٠٥ و ٢٠٨ - ٢٢٣ ، ٢٠٩ .

(٣) منهاج الصالحين (الحكيم) ٢: هامش الصفحة ١٩٦ .



المضمون عنه وإبراء الدائن للضامن برفع هذا الضمان أيضاً، وأما إذا كان الضمان تبرعياً من قبل الضامن من دون أمرٍ من المضمون عنه فلا ضمان عليه أصلاً لكي يسقط بإبراء الدائن^(١).

ومن هنا ذكر السيد الخوئي أنّه لا بدّ من حمل قول الفقهاء «إذا أبرأ الدائن الضامن برأ الضامن والمدين معاً» على فرض الضمان الاذني، أي الضمان بأمر المدين وإذنه، فإنّه الفرض الذي يصحّ فيه القول ببراءة ذمّة الضامن والمدين معاً بسبب إبراء الضامن. أمّا إذا كان الضمان تبرعياً ومن دون أمر المدين وإذنه فلا يصحّ فيه التعبير ببراءة الذمّتين بسبب إبراء الضامن؛ لأنّ إبراء الضامن المتبرّع في ضمانه إنّما يسبّب براءة ذمّته هو فحسب، وأمّا ذمّة المدين فهي بريئة بنفس الضمان وقبل الإبراء، فلا أثر للإبراء فيها^(٢).

ب - أنّ الدائن إذا أبرأ المدين فهذا الإبراء لا محلّ له بعد براءة المدين بنفس الضمان قبل حصول الإبراء، فهو لغو؛ لأنّه إبراء من ليس عليه حق، وبالتالي فلا يؤثر شيئاً؛ إذ يشترط في الإبراء أن يكون له محلّ كما تقدم، وإذ لا محلّ له فلا يؤثر في إبراء ذمّة شخص آخر سواء الضامن أو غيره، وحينئذٍ فلا تبرأ ذمّة الضامن من الدين، بل تبقى مشغولة به^(٣).

ج - أنّ الدائن إذا أبرأ المدين واستفيد منه ولو بالقرائن المحتقة به أنّه يقصد به الإبراء من الدين الذي كان على المدين بحيث فهم منه عرفاً إبراء الضامن، فحينئذٍ يبرأ الضامن بسبب هذا الإبراء من حيث كونه إبراءً له - عرفاً - حسب الفرض. وقد أشار إلى ذلك المحقّق النجفي^(٢)، وصرّح به السيّد اليزدي^(٣) ووافقه كل من علّق على العروة أو شرحها.

(١) راجع: المبسوط ٢: ٣٢٩. المذهب البارع ٢: ٥٢٢.

المسالك ٤: ١٨٣. مجمع الفائدة والبرهان ٩: ٢٨٩.

الحدائق ٢١: ١٦. جواهر الكلام ٢٦: ١٢٧. العروة

الوقت ٢: ٧٦٤ - ٧٦٥، م ٣ مع تعليقاتها وشروحها.

تحرير الوسيطة ٢: ٢٣، م ٣.

(٢) جواهر الكلام ٢٦: ١٢٧.

(٣) العروة الوقت ٢: ٧٦٥، م ٣.

(١) راجع: جامع المقاصد ٥: ٣٢٨. المسالك ٤: ١٨٣.

مجمع الفائدة والبرهان ٩: ٢٨٩. الحدائق ٢١: ١٦.

الرياض ٥: ٤٠٦. جواهر الكلام ٢٦: ١٢٧. مستمك

العروة الوقت ١٣: ٢٧٦.

(٢) مباني العروة الوقت (المساقاة والضمان والحوالة):

١٢٨.



هذا كله بناءً على النحو الأول من الضمان عندنا ، وهو النقل من ذمة إلى أخرى .

وأما بناءً على النحو الثاني من الضمان وهو التعهد بما في ذمة المدين ، فإن كان الإبراء بمعنى إسقاط ما يملكه من المال في الذمة فلا محالة يكون الإبراء إسقاطاً لما يملكه في ذمة المدين ، فيسري من الضامن إلى المدين ، بل لا يكون معنى لإبراء الضامن على هذا المعنى إلا إبراء ذمة المدين . وإن كان الإبراء بمعنى أعم من ذلك وصححنا إبراء عهدة الضامن - بمعنى سقوط العهدة بالتكليف عنه ، لا بمعنى سقوط المال الذمي ؛ إذ لا اشتغال لذمته بالمال بحسب الفرض - فمن الواضح أن إسقاط مثل هذا الحق - على القول بصحته - لا يستلزم بوجه السراية إلى ذمة المدين ، إلا أن في حصول حق كذلك بعقد الضمان قابل للإسقاط إشكالاً بل منعاً .

وأما بناءً على النحو الثالث من الضمان - وهو المصطلح عند أهل السنة بمعنى ضمّ ذمة إلى ذمة - فيصح الإبراء قطعاً لتعلقه بما في الذمة .

وأما سريانه إلى سائر الذمم :

فإن كان المبرأ المدين سري إلى الضامن فيبرأ من الضمان ، ولا يحق للدائن مطالبته بشيء لارتفاع موضوع الضمان بذلك ؛ لكونه في طول الدين فهو الأصل له ، وقد تقدم في الكفالة أيضاً أن إبراء الأصل يوجب إبراء الفرع .

وإن كان المبرأ الضامن لم يسر الإبراء إلى المدين ولا يبرأ من الدين ، وقد تقدم أيضاً أن إبراء الفرع لا يوجب براءة الأصل ، فيحق للدائن مطالبته به . وقد ذهب إلى ذلك جملة من الفقهاء كالشيخ الطوسي .

لكن السيد اليزدي ذهب إلى إمكان القول بالسريان حيث قال : « وأما في الضمان بمعنى ضمّ ذمة إلى ذمة ، فإن أبرأ ذمة المضمون عنه برئت ذمة الضامن أيضاً ، وإن أبرأ ذمة الضامن فلا تبرأ ذمة المضمون عنه كذا قالوا . ويمكن أن يقال ببراءة ذمتهما على التقديرين » .

ووافقه على هذا القول بعض المعلقين وخالفه آخرون ^(١) .

(١) العروة الوثقى ٢ : ٧٦٥ ، م ٣ . وانظر الهامش .



بينه وبينه فقد قطع العلاقة بينه وبين ما في غيرها من الذمم ؛ لأنّ المفروض أنّه عينه لا غيره .

لكنّ التحقيق أنّ إبراء الذمّة بحسب الارتكاز العرفي مجرد إخلائها من ماله ، فإن كان له مستقرّ آخر فهو على حاله ، لا أنّه قطع للعلاقة بينه وبين المال ، كي يسقط من جميع الذمم ^(١) .

لكن السيد الخوئي ارتضى كلام السيّد اليزدي وقال : « إنّ ما ذكره هو الصحيح بناءً على هذا النحو من الضمان ؛ وذلك نظراً إلى أنّ هذا الإبراء لا يعني رفع الدائن يده عن ضمان الضامن فحسب - أي عن ضمّ ذمّة الضامن إلى ذمّة المدين فقط - كي يقال : إنّ الدين يبقى على حاله وتكون ذمّة المدين مشغولةً به كما كان قبل الإبراء ؛ لأنّ هذا المعنى غير مراد قطعاً وذلك :

أولاً : لأنّ الضمان من العقود اللازمة ، وهي لا تقبل الرفع حتى مع رضا الطرفين .
وثانياً : لأنّه ينافي مفهوم الإبراء

وناقشه السيد الحكيم بما مضمونه : إنّ الوجه لبراءة ذمتها معاً على كلا التقديرين ، إمّا أن يكون عبارة عن القول بأنّ الذي يفهم من الإبراء - سواء كان إبراء للمدين أم للضامن - هو أنّ الدائن يقصد به رفع اليد عن الدين وإفراغ الذمتين منه ، وإمّا أن يكون عبارة عن القول بأنّ الإبراء بمنزلة الاستيفاء ، فكما أنّ الاستيفاء من أحدهما يوجب براءة الآخر كذلك إبراء أحدهما منه .

فإن كان الأوّل ففيه : أنّه خروج عن موضوع البحث ؛ لأنّ موضوع البحث براءة المدين بسبب إبراء الضامن بما هو إبراء للضامن ، أمّا براءته بسبب الإبراء المذكور بما هو رفع لليد عن أصل الدين فأمر آخر ^(١) .

وإن كان الثاني - استناداً إلى أنّ الإبراء إسقاط لما في الذمّة وقطع العلاقة بينه وبينه - فهو تصرف في المال نفسه ، لا تصرف في الذمّة ليختصّ بأحدهما دون الآخر ؛ إذ لا سلطان له على الذمّة ، وإنّما سلطانه على ماله ، فإذا كان قد قطع العلاقة

(١) مستمسك العروة الوثقى ١٣ : ٣١٩ .

(١) مستمسك العروة الوثقى ١٣ : ٢٧٧ .



المساوق لاسقاط الدين . وإنّما يعني رفع الدائن يده عن الدين من أساسه وإسقاط متعلق حقّه وهو المال الذمي على ما هو ظاهر اللفظ ، وحينئذٍ فلا مجال للقول ببقاء ذمّة المدين مشغولة ، فإنّ الدين ليس إلّا ديناً واحداً ، فلا يقبل البقاء والسقوط - في آن واحد - بالقياس إلى الذمّتين ^(١) .

□ ترامي الضمانات :

ومما تقدّم يظهر حكم ترامي الضمانات بأن يضمن شخص المدين ويضمن شخص آخر الضامن ، وهكذا ؛ فإنّ حكم الضامن الثاني كالضامن الأوّل حسب اختلاف معنى الضمان وحقيقته ، وهذا واضح .

□ اجتماع الضمّاء :

وأما إذا اجتمع الضمّاء بأن ضمن المدين أشخاص عديدون دفعةً واحدة بنحو الاستقلال ، أي إنّ كلّاً منهم أصبح ضامناً لتمام الدين مستقلاً عن الآخرين ، فبناءً على صحّة الضمانات العرفية على

سبيل الاستقلال لمال واحد بحيث ينتقل تمام الدين إلى كل واحدة من ذمم الضامنين وتشغل هذه الذمم العديدة بمال واحد لمالك واحد ، ويكون للدائن مطالبة من شاء منهم والرجوع إلى كل واحد منهم ، وهو المسمّى بـ « ضمان الانفراد » أي ضمان جماعة عن واحد وانفراد مدين واحد بضمّاء عديدين في مقابل ما يسمّى بـ « ضمان الاشتراك » أي ضمان واحد عن جماعة واشتراك مدينين عديدين بضامن واحد .

إذا أبرأ الدائن أحد الضامنين فله فريضة :

الفرض الأوّل : أن يعلم منه إرادته إبراء أصل الدين لا خصوص ذمّة المبرأ ، وفي هذا الفرض يسري الإبراء إلى سائر الضمّاء بلا إشكال .

الفرض الثاني : أن لا يُعلم منه ذلك ، وفي هذا الفرض قولان :

القول الأوّل : عدم السريان إلى غير المبرأ ، فلا يتعدّى الإبراء إلى سائر الضمّاء ، وقد ذهب إلى هذا القول السيّد

(١) مباني العروة الوثقى (المساقاة والضمان والحوالة) :



ثامناً - سريان الإبراء إلى غير الذمم :

تعرّض بعض فقهاءنا إلى حكم سريان الإبراء من محلّ الإبراء إلى غيره في موارد :

منها : حكم سريان الإبراء من بعض ثمن المبيع إلى العقد ، فيكون كما لو وقع منذ البداية على الباقي من الثمن بعد الإبراء .

وهذا الإبراء قد يقع على نحوين :

النحو الأوّل : وقوعه بعد لزوم العقد واستقراره . والظاهر اتّفاق الفقهاء على عدم سريان الإبراء فيه من الثمن إلى العقد .

النحو الثاني : وقوعه قبل لزوم العقد وفي زمن الخيار . وفيه وقع خلاف بين الفقهاء ، فذهب الشيخ الطوسي وابن البراج على ما نسب إليه وابن زهرة وابن سعيد في موضع إلى السريان ، وذهب المشهور إلى العدم .

والظاهر أنّ الخلاف في المسألة مبني على الخلاف في أنّ انتقال الثمن إلى ملك البائع والمبيع إلى المشتري هل يكون

اليزدي وبعض من تأخّر عنه ^(١) ومنهم السيد الحكيم استناداً إلى أنّ إبراء الذمّة من قبل الدائن ليس قطعاً للعلاقة بين الدائن وبين المال كي يسقط من جميع الذمم ، بل هو بحسب الارتكاز العرفي مجرّد إخلاء ذمّة المبرأ من المال ، فإن كان للمال مستقر آخر فهو على حاله ^(٢) .

القول الثاني : السريان إلى غيره من الضمّناء . وقد ذهب إلى ذلك السيد الخوئي ^(٣) استناداً إلى أنّ إبراء الضامن لا يعني رفع اليد عن الضمان خاصّة كي يقال : إنّ الدين يبقى على حاله بالنسبة إلى غيره ، وإنّما الإبراء يعني رفع اليد من الدين من أساسه وإسقاطه - كما يساعد عليه ظاهر اللفظ - فإبراء إحدى الذمم تبرأ سائر الذمم أيضاً من الدين ؛ لأنّه ليس للمالك إلّا دين واحد ومال واحد ، فإذا أسقطه مالكة فلا يقبل بقائه في سائر الذمم .

(١) راجع: العروة الوثقى ٢: ٧٧٢، م ٢٦٦، وراجع الهوامش أيضاً.

(٢) مستمسك العروة الوثقى ١٣: ٣١٩.

(٣) مباني العروة الوثقى (المساقاة والضمان والحوالة): ١٧٢.



بالعقد أم بانقضاء زمن الخيار؟ فعلى الأول لا يسري، وعلى الثاني يسري.

وربما قيل بأن الإبراء لا يسري حتى على القول بعدم حصول الانتقال إلّا بعد لزوم العقد؛ لأنّ الثمن عرفاً هو ما وقع عليه العقد وإن حصل الإبراء من بعضه بعد ذلك.

ويتفرّع على المباني المتقدّمة حكم سريان الإبراء وعدمه في موارد الشفعة وبيع المrabحة والمواضعة والتولية والإقالة وغيرها.

فبناء على القول بسريان الإبراء إلى العقد لو وقع أثناء زمن الخيار يأخذ الشريك بالثمن الذي استقرّ عليه العقد، ويلزم البائع في بيع المrabحة والمواضعة والتولية جعل ما استقر عليه العقد من الثمن بعد الإبراء أساساً لهذه البيوع، ويردّ المشتري على البائع مثل ما استقر عليه العقد من الثمن بعد الإبراء في صورة وقوع الإقالة.

وأما بناء على القول بعدم سريان الإبراء إلى العقد سواء وقع في زمن الخيار أو بعد انقضائه فيبني على المسمّى في أعمال

الشفعة أو ببيع المrabحة والمواضعة والتولية، وكذا يردّ المسمّى في صورة الإقالة.

ومنها: حكم سريان إبراء المدّعي المنكر من اليمين إلى الدعوى فتسقط عن المنكر أيضاً.

وقد اختلف فيه الفقهاء، فذهب جمع من الفقهاء إلى أنّ إبراء المدّعي المنكر من اليمين لا يوجب سقوط أصل الدعوى عن المنكر؛ لأنّ الإبراء عن اليمين ليس إسقاطاً للحق الثابت للمدّعي في إحلاف المنكر واقعاً، ومع الشك في ارتفاعه فالأصل البقاء.

قال العلامة الحلّي: «ولو قال المدّعي قد أسقطت عنك هذه اليمين لم تسقط دعواه، فإن أعاد الدعوى مرّة ثانية، فله إحلافه»^(١).

وعلّله الفاضل الهندي قائلاً: «لأنّ الإبراء من اليمين غير إسقاط الحق، فإن أعاد الدعوى مرّة ثانية فله إحلافه؛ لأنّها دعوى غير الأولى التي أسقط

(١) القواعد ٣: ٤٣٩.



فيها اليمين» ^(١).

ومطالبة حلفه... لأنّ الحق الواقعي وإن كان لا يسقط بهذا الإسقاط إلّا أنّه محكوم بالعدم في الظاهر، كما لو حلف فإنّه أيضاً لا يسقط الحق الواقعي، وإنّما يحكم بسقوطه في ظاهر الشرع، فكما لا يجوز له استئناف الدعوى بعد الحلف، فكذا بعد ما هو بمنزلته» ^(١).

ومنها: حكم سريان إبراء السيد عبده الجاني عليه من مال الكتابة إلى أرش الجناية.

فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنّ العبد المكاتب لو جنى على سيده جناية فيها الأرض فأبرأه المولى من مال الكتابة بعد الجناية ولم يكن في يد المكاتب مال أصلاً سرى إبرأؤه إلى أرش الجناية أيضاً؛ لزوال متعلّق الأرض بتحرير المولى لرقبة العبد بالإبراء من مال الكتابة ^(٢).

وخالف المحقّق النجفي في ذلك؛ لكون الأرض ثابتاً في ذمّة المكاتب لا برقة العبد ^(٣).

وقال النراقي بعد نقل كلام العلامة: «وهو كذلك لأنّ لو قلنا بسقوط حق هذه اليمين الحاصل بحكم الحاكم بسبب تلك الدعوى لا يوجب سقوط حقه الذي كان يدّعيه للأصل، ومع بقاءه يجوز له دعواه ثانياً، ومع الدعوى يجب على الحاكم استماعها والحكم بمقتضاها، فإذا حكم بالحلف يكون هذا حقّاً ثانياً ثبت بالدعوى الثانية. وإن شئت قلت: لم يثبت من الإسقاط إلّا سقوط اليمين الثابتة بذلك الحكم دون غيره» ^(٢).

وذهب السيّد اليزدي إلى السريان والسقوط لا لسقوط الحق الواقعي بالإبراء، بل لارتفاع موضوعه كما لو حلف، قال: «الظاهر أنّ يمين المنكر عند عدم البينة حق للمدّعى عليه، لا أن يكون حكماً شرعياً، وحينئذٍ فله إبرأؤه منه وإسقاطه، وإذا أسقطه فكأنّه حلف، فعلى الحاكم أن يحكم ببراءته من الحق في الظاهر، وليس له استئناف الدعوى

(١) تكملة العروة الوثقى ٣: ٦٣.

(٢) انظر: المبسوط ٦: ١٤١. التحرير ٤: ٢٥١.

(٣) جواهر الكلام ٣٤: ٣٤٦.

(١) كشف اللثام ٢: ٣٣٧. حجري.

(٢) مستند الشيعة ١٧: ٢١٢.



تاسعاً - لزوم الإبراء وعدم جريان الخيار فيه :

الإبراء عند فقهاءنا لازم لا رجوع فيه ولا خيار - حتى خيار الشرط - وقد صرح بذلك جمع منهم ^(١).

١ - أمّا لزوم فيمكن الاستدلال عليه بوجوه :

منها : أنّ الجواز إمّا حقّي ينشأ من جعل الخيار ونحوه ، وإمّا حكمي ينشأ من حكم الشارع بذلك ، وكلاهما مفقود في الإبراء ، أمّا الأول فلما سيأتي ، وأمّا الثاني فلعدم دلالة دليل على ذلك ، فنبقى نحن ومقتضى أدلة صحة ونفوذ الإبراء الذي يقتضي سقوط الحق بذلك ، فيحتاج رجوعه من جديد إلى دليل ، والأصل اللفظي المتمثل في إطلاق أدلة الإبراء والأصل العملي المتمثل في الاستصحاب يقتضيان اللزوم وعدم رجوع الحق ، وهذا هو معنى : أنّ مقتضى الأصل اللزوم في المقام .

ومنها : أنّ حقيقة الإبراء - على ما تقدم - هو الإسقاط ورفع اليد عن الحق على ذمة الغير ، والإسقاط يعني رفع موضوع الحق وإلغاء العلقّة الوضعية التي كانت لصاحب الحق ، فإذا كان هذا نافذاً وصحيحاً كان مقتضاه اللزوم لا محالة ؛ لأنّه بذلك يكون قد ارتفع الحق وزالت تلك العلقّة الوضعية ، فرجوع الحق بعد ذلك يكون حقّاً جديداً ، وهو بحاجة إلى سبب جديد لا محالة ، فالإبراء والإسقاط ونحوهما من الإيقاعات تستبطن اللزوم ذاتاً بحيث يكون الجواز مغايراً لمضمونه ومناقضاً معه .

ومنها : السيرة والارتكاز العقلائي الممضى شرعاً ، فإنّه لا إشكال في لزوم الإبراء عند العرف والعقلاء ، وقد أمضاه الشرع المقدّس حيث لم يردع عنه ولا دلّ دليل شرعي على خلافه .

ومنها : الاجماع المدعى في كلمات الفقهاء ، وستأتي الإشارة إليه في كلماتهم .

٢ - وأمّا عدم صحة جعل الخيار فيه ، فلأنّ مرجع جعل الخيار إلى اشتراط حق الفسخ والرجوع ، وقد تقدم أنّ هذا خلاف

(١) المبسوط ٢ : ٨٠ . المهذّب ١ : ٣٥٤ . جامع الخلاف والوافاق : ٣١١ . القواعد ٣ : ٢٣٢ . التذكرة ١ : ٥٩٩ (حجري) . التحرير ٢ : ٢٩٣ .



مقتضى الإبراء ومناقض معه ، فيكون باطلاً ، بل مبطلاً للإبراء .

هذا ، مضافاً إلى الإجماع المدعى في الإيقاعات ، وإلى أنّ شرط الخيار إنّما يتعلق في العقود القائمة بين طرفين ، ولا يعقل في الإيقاعات التي لا تكون بين اثنين ، فلا يعقل فيه خيار الشرط ، بل قد يقال بعدم جريان الشروط في الإيقاعات مطلقاً ؛ لأنّها لا تكون إلّا بين اثنين .

وهناك وجوه أخرى أيضاً أُشير إليها في كلمات الفقهاء لاثبات عدم جريان خيار الشرط في الإيقاعات يراجع فيها بحث (خيار) و (إيقاع) .

قال المحقّق النجفي ما مضمونه : إنّ خيار الشرط لا يثبت في الإبراء والطلاق والعقود للإجماع المحكي أولاً ، ولأنّ هذه إيقاعات لا عقود ، وهذا ينافي الخيار ؛ لا ابتناء الإيقاع على النفوذ بمجرد الصيغة ، فلا يدخله الخيار ، والمفهوم من الشرط ما كان بين اثنين .. فلا يتأتّى في الإيقاع المتقوّم بواحد ^(١) .

(١) جواهر الكلام ٢٣ : ٦٤ .

وفي منهاج الصالحين : « لا يجوز اشتراط الخيار في الإيقاعات كالطلاق والعقود » ^(١) .

وأما العقد المتضمن للإيقاع أو المفيد فائدته كالصلح المفيد للإبراء فقد اختلف فقهاءنا فيه :

فبعض ذهب إلى عدم الخيار فيه كالشيخ الطوسي ^(٢) والقاضي ابن البراج ^(٣) والعلامة الحلّي في أحد قوليّه ^(٤) والمحقّق الكرّكي ^(٥) والشيخ الأنصاري ^(٦) .

وبعض ذهب إلى ثبوته في كل عقد لازم غير ما استثنى فيشمل مثل الصلح المتضمن أو المفيد فائدة الإبراء كالمحقّق الحلّي ^(٧) والمحقّق النجفي ^(٨) .

وبعض فصل بين العقد المتضمن

(١) منهاج الصالحين (الحكيم) ٢ : ٤١ . منهاج الصالحين (الخوني) ٢ : ٣٠ .

(٢) المبسوط ٢ : ٨٠ .

(٣) المذهب ١ : ٣٥٤ .

(٤) التحرير ٢ : ٢٩٣ .

(٥) جامع المقاصد ٤ : ٣٠٤ .

(٦) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٥ : ١٤٨ .

(٧) الشرائع ٢ : ٢٣ .

(٨) جواهر الكلام ٢٣ : ٦٢ .



المبرأ دين أو حق ، أو وقع الإبراء عن العين ، أو غير ذلك من الأمثلة ، كان الإبراء باطلاً ، بمعنى أنه لا يترتب عليه أي أثر ، بل يبقى كل شيء على حاله كما كان قبل الإبراء ، وهذا واضح .

٢ - الإبراء الفاسد يُفسد ما يتضمّنه :

وإذا كان الإبراء فاسداً ، وكان في نفس الوقت يتضمّن إسقاط حق ثابت للمبرئ ، فهل إنّه يُفسد أيضاً ما يتضمّنه من إسقاط فيبقى الحق ثابتاً للمبرئ أم لا يُفسده بل يكون الإسقاط صحيحاً فيسقط حق المبرئ ؟ فيه وجهان ، بل قال الشيخ أنّ فيه قولين .

ومثاله : ما إذا كان العبد قد رهنه مولاه عند الدائن وثيقة لدينه ثمّ جنى شخص على العبد المرهون بجناية توجب الأرش ، فإنّ الأرش حينئذٍ يصبح كالعبد نفسه ملكاً للراهن أي المولى ولكن حق الرهانة الثابت للمرتهن متعلق به ، فإذا أبرأ المرتهن الجاني من الأرش كان هذا الإبراء فاسداً لا يترتب عليه الأثر ، وهو فراغ ذمّة الجاني من الأرش ؛ إذ لم يكن الأرش للمرتهن كي يُسقطه عن الجاني ، لكن هذا

والمشتمل على الإيقاع وبين العقد المفيد فائدة الإيقاع كالسيد الإمام الخميني حيث قال : « العقد المتضمن للإيقاع كعقد الصلح إذا كان التصالح على الإبراء كأن يقول : صالحتك على إبراء ذمتك في مقابل كذا ، وكالصلح المتضمن للإسقاط كقوله : صالحتك على إسقاط دعواي في مقابل كذا ممّا يكون التصالح على نفس الإبراء والإسقاط ... [فهذا لا يصح شرط الخيار فيه] . أمّا العقد المفيد فائدة الإبراء أو الإسقاط كالصلح على ما في الذمّة حيث يكون موجباً لإبرائها بعد تحقق الصلح فالظاهر جواز الاشتراط فيه ؛ لأنّه كسائر العقود وكغيره من موارد الصلح وكبيع الدين على من عليه ذلك » ^(١) .

عاشراً - فساد الإبراء :

١ - عدم الأثر للإبراء الفاسد :

إذا اختلّ أحد أركان الإبراء المتقدّمة بسبب فقدان شرط من الشروط التي تمّ عرضها في البحوث السابقة ، كما إذا لم يكن المبرئ أهلاً للإبراء ، أو لم يكن على

(١) البیع (الخميني) ٤ : ٢٦٠ - ٢٦١ .



الإبراء في نفس الوقت كان يتضمّن إسقاط حق الرهانة أيضاً الثابت للمبرئ المرتهن . قال الشيخ الطوسي : « وإذا بطل إبراءه فهل يسقط حق المرتهن من الوثيقة ؟ من الناس من قال : يسقط حقّه ؛ لأنّ إبراءه من المال يتضمّن إسقاط حقّه للوثيقة ، ومنهم من قال : لا يسقط حقّه ؛ لأنّ إبراءه وعفوه عن الأرض باطل فوجوده وعدمه سواء ، فوجب أن يكون الأرض باقياً على صفته » ^(١) .

وقال العلامة الحليّ : « ولو أبرأ المرتهن لم يصحّ ، والأقرب بقاء حقّه ، فإنّ الإبراء الفاسد يفسد ما يتضمّنه ، كما لو وهب الرهن من غيره » ^(٢) .

وقال ولده فخر المحققين بصدد توضيح كلام والده ما مضمونه : أنّ الوجه في بقاء حق الرهانة للمرتهن في الأرض هو أنّ ثبوت الحكم - وهو سقوط حقّه - إمّا أن يكون بالنصّ عليه والتصريح به ، أو باثبات علته ، أو باثبات ملزومه ، والكلّ منتفٍ :

أمّا الأوّل فلا أنّه لم يصرح بإسقاط حقّه . وأمّا الثاني فلا أنّ إبراءه الجاني عن الأرض غير نافذ ؛ لأنّه تصرف في ملك الغير ، فلم تثبت العلة كي يسقط حقّه .

وأمّا الثالث فواضح ؛ لأنّه لا ملزوم هنا . ثمّ قال ما مضمونه : إنّ هناك احتمالاً آخر في المسألة ، وهو سقوط حقّ الرهانة استناداً إلى أنّ إبراءه الجاني من الأرض أبلغ في إسقاط هذا الحق من التصريح بالاسقاط ؛ لأنّ هذا الإبراء - يعني الحكم بانتفاء علة تعلّق حقّ الرهانة بالأرض ، وهي عبارة عن ثبوت الأرض في ذمّة الجاني - والحكم بانتفاء العلة أبلغ في نفي المعلول من الحكم بانتفاء المعلول خاصّة ؛ لأنّه لمي ^(١) .

وقال المحقق الكركي في توضيح كلام العلامة الحليّ المتقدم : « إنّ الإبراء يتضمّن سقوط حقّه [= حق الرهانة] ؛ لامتناع بقاء هذا الحق مع صحّة الإبراء ، فحيث إنّ المتضمّن - بالكسر - فاسد ، فالمتضمّن - بالفتح - أيضاً كذلك ؛ إذ لا يثبت التابع

(١) المبسوط ٢: ٢٣٠ .

(٢) القواعد ٢: ١٢٦ .

(١) الإيضاح ٢: ٤٠ .



من حيث هو تابع مع انتفاء متبوعه » .

ثم قال : « ويحتمل ضعيفاً السقوط [لحق الرهانة] ؛ لأن الإبراء قد اقتضى أمرين [سقوط الأرش ، وسقوط حق الرهانة] ، وامتنع صحة أحدهما لمانع - وهو عدم كون المبرئ مالكاً للأرش - يصح الآخر ، وذلك اقتصاراً بالبطلان على موضعه » ^(١) .

٣ - الإبراء المشترط في عقد فاسد :

وإذا كان الإبراء قد اشترط في ضمن عقد كالبيع وبعد وقوع الإبراء ظهر فساد العقد ، كما إذا كان لشخص على آخر دين فاشترط المدين على الدائن - في ضمن بيع وقع بينهما - أن يُبرئه من الدين فأبرأه ثم ظهر أن البيع كان باطلاً لسبب من الأسباب ، فالذي يبدو من كلام المحقق النجفي هو أن الإبراء صحيح استناداً إلى أن تخيل صحة البيع إنما كان من الدواعي الباعثة على الإبراء ، وتخلّف الداعي لا يوجب البطلان ، فالإبراء الصادر يشمل إطلاق ما دلّ على الصحة ^(٢) .

(١) جامع المقاصد ٥ : ١٤٦ .

(٢) جواهر الكلام ٢٥ : ٢٢٢ .

وهذا البيان قابل للمناقشة أمّا إذا كان الشرط براءة ذمة المدين ضمن البيع بنحو شرط النتيجة فواضح ، حيث إن فساد البيع يوجب فساد شروط النتيجة فيه ، فإن دليل نفوذها وصحتها إنما هو دليل صحة البيع ووجوب الوفاء به أو دليل « المسلمون عند شروطهم » لا أدلة الإبراء ، والمفروض عدم شمول دليل الوفاء لهذا البيع ، فلا يكون الشرط فيه إلا ابتدائياً .

وأما إذا كان الشرط إبراء المدين بنحو شرط الفعل وقد أبرأه بعد البيع بتخيل صحته فهنا أيضاً يمكن القول ببطلان الإبراء ؛ لعدم رضی المبرئ بذلك إلا على فرض صحة البيع ، نظير إبراء الدين بظن أنه قليل فبان كثيراً .

٤ - الإبراء عن المهر بظن صحة الطلاق :

وقد يطلق الزوج زوجته وتبرئ الزوجة ذمة زوجها عن المهر بظنها أن الطلاق الواقع صحيح ثم يظهر فساده لسبب من الأسباب ، فالذي يبدو من كلام المحقق النجفي هو أن الإبراء صحيح هنا أيضاً ؛ لنفس الدليل ، فإن تخيل صحة الطلاق كان داعياً باعثاً على الإبراء ، وتخلّف الداعي



لا يوجب بطلان الإبراء ، فيشملة إطلاق ما دلّ على الصحة ^(١).

وفي قبال ذلك : احتمال بطلان الإبراء في هذا الفرع أيضاً ؛ بدعوى أنّ صحة المعاملة عرفاً قيد في الإبراء في أمثال هذه الموارد ، وليس مجرد داع ، فالزوجة إنّما تبرئ ذمته بعد الطلاق ، لا مطلقاً .

حادي عشر - الإبراء والدعاوى :

١ - شفاععة الحاكم في الإبراء :

أ - يظهر من كلمات جملة من الفقهاء المتقدمين القول بعدم جواز شفاععة الحاكم في الإبراء عن الحق وإسقاطه بعد ثبوت الحق عنده ، فلا يجوز له أن يشفع إلى من له الحق في أن يبرئ ذمّة من عليه الحق ويسقطه عنه ^(٢).

(١) جواهر الكلام ٢٥: ٢٢٢.

(٢) قال المفيد (المقنعة: ٧٢٤): «فإن أقر المدعى عليه بما ادّعه خصمه وقال: أريد أن ينظرني حتى أتمّحله ، قال الحاكم لخصمه: أسمع ما يقول خصمك ؟ فإن قال: نعم قال له: فما عندك فيه ؟ فإن سكت ... وإن قال: أنظره ، فذاك له . وإن أبى لم يكن للحاكم أن يشفع إليه فيه ، ولا يشير عليه بانظاره ولا غيره .» وقال الحلبي (الكافي في الفقه: ٤٤٧): «وإن أقام [المدعى عليه] على الانكار عرض عليهما الصلح .»

فإن أجابا إليه رفعهما إلى من يتوسط بينهما ، ولا يتولى ذلك بنفسه : لأنّ الحاكم نصب للقطع بالحكم وبثّ الحق ، والوسيط شافع ويجوز له في الاصطلاح ما يحرم على الحاكم .

وقال الشيخ الطوسي (النهاية: ٣٤١) ما نصّه مطابق مع نصّ كلام المفيد .

وقال سلاّر الديلمي (المراسم: ٢٣٢): «ومن أقرّ بالدعوى وسأل الإنظار ، فإن أنظره خصمه ، وإلا لم يكن للقاضي إلزامه ذلك ولا سؤاله فيه .»

وقال القاضي ابن البرّاج (حكاه العلامة في المختلف ٨: ١٨) نقلاً عن الكامل لابن البرّاج: «وإن امتنع - يعني من إنظاره - لم يجوز للحاكم أن يشفع فيه إليه ، ولا يشير عليه بنظره ولا غيرها .»

وقال ابن زهرة (الغنية: ٤٤٥) ما نصّه مطابق تقريباً مع نصّ كلام الحلبي .

وقال ابن ادریس (السرائر ٢: ١٦٠): «وإن أقرّ المدعى عليه بما ادّعه خصمه ، وقال: أريد أن تُنظرني حتى أتمّحله - أي أكتسبه - قال الحاكم لخصمه: فما عندك فيما يقول ؟ فإن سكت ... وإن قال: أنظره فذلك له ، وإن أبى لم يكن للحاكم أن يشفع إليه فيه ولا يشير عليه بالإنظار ، وله أن يأمرهما بالصلح ويشير بذلك ، لقوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ (النساء: ١٢٨) وما هو خير فللإنسان فعله بغير خلاف من محصل .

وقد يشبهه هذا الموضوع على كثير من المتفقهة ، فيظنّ أنّه لا يجوز للحاكم أن يأمر بالصلح ولا يشير به ، وهذا خطأ من قائله ، وشيخنا أبو جعفر في مبسوطه قد أفصح عن ذلك وحقّقه وذهب إليه فقال: إذا ترفع إليه نفسان وكان الحكم بينهما واضحاً لا إشكال



قال النراقي: «وظاهر جماعة كالمفيد والنهاية والكامل والمراسم والسرائر عدم جواز الشفاعة»^(١). واستدلّ لهم بما يلي:

أ- رواية السكوني: «ولا تشفع في حق امرئ مسلم ولا غيره إلّا بإذنه»^(٢).

ب- النبوي المروي عنه صلى الله عليه وآله حيث سأله أسامة حاجة لبعض من خاصمه إليه، فقال له: «يا أسامة لا تسألني حاجة إذا جلست مجلس القضاء، فإنّ الحقوق ليس فيها شفاعة»^(٣).

وناقش النراقي الأولى بأنّها قاصرة الدلالة، والثانية بأنّها غير ثابتة الحجّية^(٤).

٢- ولكن من تأخّر عنهم من الفقهاء صرّح بكراهة شفاعة الحاكم في إسقاط حق بعد ثبوته^(٥).

(١) مستند الشيعة ١٧: ١٢٩.

(٢) الوسائل ٢٧: ٣٠٤، ٣٥ من كيفية الحكم، ح ١.

(٣) المستدرک ١٧: ٣٥٨، ب ١١ من آداب القاضي، ح ٢.

(٤) مستند الشيعة ١٧: ١٣٠.

(٥) قال المحقق الحلّي (السرائر ٤: ٨١): «ويكره

للحاكم أن يشفع في إسقاط حق».

وقال العلامة الحلّي (القواعد ٣: ٤٣٠):

⇒ فيه لزمه أن يقضي بينهما، ويستحب أن يأمرهما بالمصالحة».

وقال ابن سعيد (الجامع للشرائع: ٥٢٣): «ولا يكن شافعاً لأحدهما إلى الآخر، ويجوز أن يشير عليهما بالصلح».

هذه جملة من كلمات المتقدمين بهذا الصدد. ونلاحظ أنّ البعض منها رغم أنّه يُعالج شفاعة الحاكم في «الإنظار» - وهو غير «الإبراء» و «الإسقاط» كما هو واضح - لكنّه يعطف عليه غيره أيضاً، وبذلك يشمل شفاعته في الإبراء والإسقاط أيضاً.

والبعض الآخر منها لا يتمرّض إلى غير الشفاعة في «الإنظار»، وحينئذٍ فلكي يشمل الشفاعة في الإبراء والإسقاط أيضاً لابدّ إمّا من التمسك بمفهوم الأولوية، نظراً إلى أنّ شفاعة الحاكم في الإنظار - رغم أنّه أخفّ على من له الحق وأهون عليه من الإبراء وإسقاط الحق نهائياً - إذا كانت محرّمة وغير جائزة شرعاً فشفاعته في الإبراء والإسقاط أولى بالحرمة. وإمّا - على الأقلّ - القول بأنّ النكته المذكورة في هذه الكلمات متحقّقة هنا، أو بتعبير آخر: الملاك الموجب لحرمة الشفاعة في الإنظار جارٍ تماماً في الشفاعة في الإبراء.

كما أنّ البعض الثالث منها لا يتمرّض إلّا إلى صلح الحاكم بين المتخاصمين وتوليّه بنفسه دور الوساطة بينهما، وحينئذٍ فلكي يشمل شفاعة الحاكم وتوسطه في الإبراء والإسقاط أيضاً لابدّ إمّا من التمسك بالأولوية التي تقدّم ذكرها آنفاً، أو القول بأنّ نفس النكته المذكورة في هذه الكلمات لحرمة تولّي الحاكم الصلح وتوسطه في ذلك موجودة في توسطه في الإبراء والإسقاط أيضاً.



٣- وإلى جانب الحكم بحرمة أو كراهة شفاعة الحاكم في الإسقاط والإبراء صرح كثير من الفقهاء باستحباب أن يأمر الحاكم الخصمين بالصلح ويشير به ويعرضه عليهما ويرغبهما فيه، استناداً إلى ما دلّ - بنحو العموم ^(١) أو الخصوص ^(٢) - على رجحانه شرعاً ^(٣).

(١) من قيل: عموم ما دلّ على رجحان الأمر بالمعروف، فإنّ الأمر بالصلح أمر بالمعروف.

(٢) من قيل: قوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ...﴾ (النساء: ١٢٨)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ...﴾ (الحجرات: ١٠)، وقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا اللَّهَ وَاصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ...﴾ (الأنفال: ١)، وقوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ...﴾ (النساء: ١١٤)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ (البقرة: ٢٢٤).

ومن قيل: صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لأنّ أصلح بين اثنين أحبّ إليّ من أن تصدّق بدينارين...» (الوسائل ١٨: ٤٣٩، ب ١ من أحكام الصلح، ح ١).

(٣) قال الحلبي (الكافي في الفقه: ٤٤٧): «وإنّ أقام [المدعى عليه] على الإنكار عرض عليهما الصلح، فإنّ أجابا إليه رفهما إلى من يتوسط بينهما». وقال الشيخ (المبسوط ٨: ١٧٠): «ويستحب أن يأمرهما بالمصالحة».

وقال ابن زهرة (الغنية: ٤٤٥) ما نصّه مطابق

⇒ «ويكره له أن يشفع في إسقاط».

وقال الشهيد الأوّل (اللمعة: ٩٠): «ويكره أن يشفع في إسقاط حق».

وقال الشهيد الثاني (الروضة ٣: ٧٥): «ويكره أن يشفع إلى المستحقّ في إسقاط حق».

وقال الأردبيلي (مجمع الفائدة والبرهان ١٢: ٤٧) - في شرح كلام العلامة في الارشاد: ويكره الحاجب... والشفاعة في إسقاط - «وأما كراهة الشفاعة في إسقاط حق بعد ثبوته فلاّته منصوب لاستيفاء حقوق الناس لا لاسقاطها فقد يستحيي الخصم، أو لكونه محتاجاً إليه فيسقط لأجله فيضيع حقه».

وقال الفاضل الهندي (كشف اللثام ٢: ٣٢٩ حجري): «ويكره له أن يشفع في إسقاط بعض الحق أو إبطال كله أو إسقاط الحق كلّاً أو بعضاً بعد الاثبات... فمن النبي ﷺ أنّه سأله أسامة حاجة... إلى آخره».

وقال الطباطبائي (الرياض ٩: ٢٥٥ - ٢٥٦): «في شرح كلام المحقق في المختصر النافع: والمكروهات: الاحتجاب... وأن يشفع إلى الغريم في إسقاط - «خوفاً من أن يسمح الغريم في وجه القاضي فيجيبه لسؤاله مع عدم رضائه في الباطن».

وقال التراقي (مستند الشيعة ١٧: ١٣٠) - بعد مناقشته دليل القول بالحرمة -: «فالكره أولى».

وقال النجفي (جواهر الكلام ٤٠: ١٤٨ - ١٤٩): «ويكره للحاكم أن يشفع في إسقاط حق بعد ثبوته». وقال الشيخ الأنصاري (القضاء، تراث الشيخ الأعظم: ٨٥): «ويكره له الشفاعة إلى أحد الخصمين في إسقاط شيء من حقه الثابت... لأنّه منصوب لاستيفاء الحقوق».



⇒ تقريباً مع نصّ كلام الحلبي.

وقال ابن ادريس (السرائر ٢: ١٦٠): «وله أن يأمرهما بالصلح ويشير بذلك لقوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ...﴾ (النساء: ١٢٨) وما هو خير فلتانسان فعله بغير خلاف من محضّل.

وقال المحقق الحلبي (السرائر ٤: ٨١): «ويستحب ترغيبهما في الصلح».

وقال ابن سعيد الحلبي (الجامع للشرائع: ٥٢٣) «ويجوز أن يشير عليهما بالصلح».

وقال العلامة الحلبي (قواعد الأحكام ٣: ٤٣٠)، والشهيد الأول (اللمعة الدمشقية: ٩٠. الدروس الشرعية ٢: ٧٣) مثله.

وقال الشهيد الثاني (الروضة ٣: ٧٥): «ويستحب له قبل الحكم ترغيبهما في الصلح».

وقال المقدّس الأردبيلي (مجمع الفائدة والبرهان ١٢: ٥٦): «ويستحب له أن يرغب المتخاصمين بعد ظهوره [= ظهور الحقّ] على الصلح بأن الصلح خير ونحو ذلك؛ لأنّ الترغيب بالخير خير».

وقال الفاضل الهندي (كشف اللثام ٢: ٣٢٩ حجري): «ويستحب ترغيبهما في الصلح، فالصلح خير، والترغيب فيه أمر بالمعروف، ولا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس».

وقال السيّد علي الطباطبائي (الرياض ٩: ٢٥٦) - بعد أن ذكر كراهة الشفاعة في الإسقاط -: «هذا إذا كان بعد ثبوت الحق، وإلا فلا يكره، بل يستحب الترغيب في الصلح».

وقال التراقي (مستند الشيعة ١٧: ١٢٦ - ١٢٨) ما

مضمونه: أنّه لا ينبغي الارتياح في استحباب الترغيب في الصلح من قبل الحاكم قبل أن يثبت عنده الحق - بالبينّة أو اليمين أو الاقرار - أو يسقط بالحلف؛ وذلك للأدلة المشار إليها.

أمّا بعد ثبوت الحق أو سقوطه عند الحاكم وقبل الحكم فإنّما يجوز بل يستحب له - استناداً إلى الأدلة المتقدمة - الترغيب في الصلح فيما إذا لم يُعلم الحاكم المدعي بالثبوت ولا المنكر بالسقوط، ولم يطلب بتنفيذ الحكم، ولم يُعلم الحاكم أنّه لو حكم لم يرض من له الحكم بالصلح. أمّا بعد حكم الحاكم فاستحباب الترغيب في الصلح من قبل الحاكم غير واضح؛ لأنّه حقيقة ليس ترغيباً في الصلح، لأنّ الظاهر من الصلح هو ما يكون قبل ثبوت الحق، بل هو ترغيب لأحدهما بإسقاط الحق أو بذل المال لغير مستحقّه. والظاهر أنّ إضافة الأصحاب الترغيب إلى ضمير التثنية لتخصيصهم الاستحباب بغير هذه الصورة، إذ لا معنى لترغيب الخصمين حينئذ كما لا يخفى.

وقال المحقّق النجفي (جواهر الكلام ٤٠: ١٤٥): «إذا توافقت الخصمان وكان الحكم واضحاً لزمه القضاء، ولكن يستحب ترغيبهما في الصلح الذي هو خير». وقال الشيخ الأنصاري (كتاب القضاء، تراث الشيخ الأعظم: ٨٥) - بعد أن ذكر كراهة الشفاعة في الإسقاط -: «ولا ينافي ذلك استحباب طلبه الصلح منهما».

وقال في موضع آخر (١٢٢): «يستحب للحاكم الترغيب لمن له الحكم بالصلح... لكون الصلح خيراً، و...».

هذه جملة من كلماتهم بشأن استحباب الأمر بالصلح والترغيب فيه.



نعم ، يظهر من ابن إدريس ذهاب جمع إلى عدم جوازه أيضاً^(١).

ذكر هذا الوجه الشهيد الثاني^(١) ، والفاضل الهندي^(٢).

٤- وإذا قورن بين حرمة أو كراهة الشفاعة في الإبراء والإسقاط ، وبين جواز أو استحباب الترغيب في الصلح ، فقد يبدو التنافي بينهما ، نظراً إلى أنّ الصلح يقتضي غالباً إسقاط بعض الحق ، فجواز أو استحباب الترغيب في الصلح يساوق عادةً جواز أو استحباب التوسط والترغيب في الإبراء وإسقاط الحق ، فيتنافى مع الحكم بحرمة أو كراهة الشفاعة في الإبراء والإسقاط ، كما هو واضح .

ومنها : أنّ الصلح رغم اقتضائه غالباً إسقاط بعض الحق إلا أنّ الترغيب فيه مستحبّ استثناءً ؛ لأنّه خير ومعروف ، فالترغيب فيه أمر بالمعروف ، فيكون خارجاً بالتخصيص والاستثناء عن عموم ما دلّ على حرمة أو كراهة الشفاعة في الإسقاط .

ومن هنا فقد ذكر الفقهاء وجوهاً عديدة لرفع هذا التنافي :

ذكر هذا الوجه أيضاً الشهيد الثاني^(٣) . وقد يكون هو مقصود أكثر الفقهاء إذا جمعنا بين كلامهم في مسألة الشفاعة في الإسقاط وكلامهم في مسألة الترغيب في الصلح .

منها : أنّ الصلح رغم أنّه قد يتضمّن ما يقرب من الإسقاط إلا أنّه ليس من الإسقاط في شيء ، بل هو متوسط بين الإسقاط وعدمه ، فلا تنافي بين استحباب الترغيب فيه ، وبين حرمة أو كراهة الشفاعة في الإسقاط .

قال الشهيد الثاني : « ويكره للحاكم أن يشفع ... فطريق الجمع بين ذلك وبين الترغيب في الصلح ... إما بجعله ... أو جعله مستثنى كما يقتضيه كلام الأصحاب ؛ لأنّ الصلح خير »^(٤).

(١) المسالك ١٣ : ٤٣٥ .

(٢) كشف اللثام ٢ : ٣٢٩ (حجري) .

(٣) المسالك ١٣ : ٤٣٥ .

(٤) المصدر السابق .

(١) السرانر ٢ : ١٦٠ .



فلا تنافي بين استحباب الترغيب في الأول وكراهة الشفاعة في الثاني .

وقد ذكر هذا الوجه أيضاً الفاضل الهندي^(١)، والسيد علي الطباطبائي^(٢). وقد يكون هو مقصود المحقق النجفي أيضاً حيث قال: «لعله لا تنافي بين رجحان الصلح قبل الحكم وإن تضمن بعض أفراد إسقاطاً وبين الشفاعة في إسقاط الحق بعد ثبوته، بل الفرق بينهما في غاية الوضوح عرفاً»^(٣).

ومنها: أنَّ الصلح هو ما يكون قبل حكم الحاكم بثبوت الحق أو بسقوطه - سواء كان قبل الثبوت أو السقوط عند الحاكم، أم كان بعده ولكن قبل أن يحكم بذلك ويُظهره - فإنَّ هذا هو المستحبُّ للحاكم الترغيب فيه استناداً إلى أدلة الصلح، باعتبار أنَّ الخصومة لا زالت قائمة، ويوجد هناك فعلاً طرفان متخاصمان لم يظهر لهما ولا لغيرهما ثبوت الحق أو سقوطه، فيكون الترغيب حقيقةً ترغيباً للخصمين في

ومنها: أنَّ المقصود بالترغيب في الصلح في المقام أن يوسِّط القاضي شخصاً يرعَّب المتخاصمين ويتوسَّط بينهما في الصلح من دون أن يتولى بنفسه ذلك، بينما المقصود بالشفاعة في الإسقاط أن يقوم القاضي بنفسه بدور الوسيط والشافع في الإسقاط. ذكر هذا الوجه أيضاً الشهيد الثاني وجعله أولى من الوجهين السابقين^(١) وذكره أيضاً الفاضل الهندي^(٢).

ومنها: أنَّ الصلح هو ما يكون قبل ثبوت الحق عند الحاكم، وذلك لغرض إسقاط اليمين أو رفع تجسُّم الاثبات، بينما الإسقاط والإبراء يكون بعد ثبوت الحق،

(١) المسالك ١٣: ٤٣٥. وقد نسب إلى الحلبي قائلًا: «كما صرح به أبو الصلاح» بينما إذا واجمنا عبارة أبي الصلاح الحلبي (الكافي في الفقه: ٤٤٧) لوجدنا أنها لا تظهر لها في ذلك، فضلاً عن الصراحة، بل هو أبعد التفسيرين لها، وأقربهما ما استظهره التراقي (مستند الشيعة ١٧: ١٢٧ - ١٢٨) منها قائلًا: «وظاهر أبي الصلاح أنَّ المستحبَّ للقاضي الترغيب في أصل الصلح، وأما التوسُّط فيما يصلحان به فيجوله إلى ثالث، ولعله مخافة أن يتحسَّما أو أحدهما من القاضي فيقع الصلح من غير رضاه». وكذلك عبارة ابن زهرة (الغنية: ٤٤٥).

(٢) كشف اللثام ٢: ٣٢٩ (حجري).

(١) كشف اللثام ٢: ٣٢٩ (حجري).

(٢) الرياض ٩: ٢٥٦.

(٣) جواهر الكلام ٤٠: ١٤٨ - ١٤٩.



الصلح أمّا بعد حكم الحاكم بثبوت الحق أو سقوطه فلا معنى لترغيب الخصمين في الصلح ؛ إذ الخصومة قد انتهت وفصلت بسبب الحكم ، فلا يوجد حينئذٍ طرفان متخاصمان كي يكون الترغيب حقيقةً ترغيباً لهما في الصلح ، وإنّما الترغيب حينئذٍ يكون ترغيباً لأحدهما الذي له الحكم - والذي هو يختلف باختلاف نوع الحكم ، فإن كان قد حكم الحاكم بثبوت الحق فالترغيب للمدعي في إسقاط الحق والإبراء منه ، وإن كان قد حكم بسقوطه فالترغيب لترغيب للمنكر في بذل المال لغير مستحقّه وهو المدّعي - فلا يصدق عليه أنّه ترغيب لهما في الصلح كي يثبت استحبابه ، بل هو شفاعّة إلى أحدهما في الإسقاط أو غيره ، وهذا هو مقصود من قال بكراهة شفاعّة الحاكم في إسقاط الحق .

وقد صرّح بهذا الوجه النراقي وقال : « والظاهر أنّ إضافة الأصحاب الترغيب إلى ضمير التثنية لتخصيصهم الاستحباب بغير هذه الصورة [أي صورة ما بعد حكم الحاكم] ؛ إذ لا معنى لترغيب الخصمين حينئذٍ ، كما لا يخفى .

وقول المحقق والفاضل في الشرائع والقواعد بكراهة شفاعّة الحاكم في إسقاط الحق منزّل على ذلك [أي على ما بعد حكم الحاكم] أيضاً ، فلا تنافي بين قولهما باستحباب الترغيب في الصلح ، والكراهة في هذه الشفاعّة . ولا حاجة في الجمع بينهما إلى جعل الصلح متوسطاً بين الإسقاط وعدمه أو جعله مستثنى ، أو حمله على بعث غيره على ترغيبهما في ذلك كما في المسالك ^(١) .

وقد نجد الإشارة إلى هذا الوجه في كلام بعض من تقدّم على النراقي كالشهيد الثاني حيث قال : « ويستحبّ له قبل الحكم ترغيبهما في الصلح » ^(٢) .

وقد يكون هذا الوجه هو مقصود المحقّق النجفي حيث قال : « لعلّه لا تنافي بين رجحان الصلح قبل الحكم ... وبين الشفاعّة في إسقاط الحق بعد ثبوته ... » ^(٣) .

(١) مستند الشيعة ١٧ : ١٢٩ .

(٢) الروضة ٣ : ٧٥ .

(٣) جواهر الكلام ٤٠ : ١٤٨ - ١٤٩ .



بل قد يكون هذا هو مقصود كل من قال
بما تقدّم في الوجه السابق من أنّ الصلح
إنّما يكون قبل ثبوت الحق، والإسقاط
يكون بعده ^(١).

بل قد يكون هو مقصود كل من قيّد
كراهة الشفاعة في إسقاط الحق بما بعد
ثبوته ^(٢).

٢ - إدعاء المنكر الإبراء :

أ - الظاهر عدم الخلاف بين الفقهاء في
أنّه لو ادّعى شخص على شخص آخر ديناً
أو حقّاً فأنكر الثاني ذلك وقال : إنّ المدّعي
قد أبرأ ذمّتي من الدين أو الحق ، ينقلب
الثاني حينئذٍ مدّعياً والمدّعي الأوّل
منكراً ، ويترتب على ذلك أنّ على الثاني
إقامة البينة على ما يدّعيه - وهو الإبراء -
فإن لم يفعل كان على الأوّل اليمين
فيحلف ، ويحكم الحاكم بثبوت الدين أو
الحق في ذمّة الثاني .

(١) راجع: كشف اللثام ٢: ٣٢٩ جري. الرياض ٩: ٢٥٦.

(٢) راجع: اضافة إلى المصادر السابقة: مجمع الفائدة
والبرهان ١٢: ٤٧. كتاب القضاء (تراث الشيخ
الأعظم): ٨٥.

وقد صرّح بذلك كثير من الفقهاء ^(١).

قال المقدّس الأردبيلي : « دليل انقلاب
المنكر مدّعياً ... ظاهر ، فصار عليه
البينة ، وعلى خصمه اليمين كما في سائر
الدعاوى ، وهو ظاهر » ^(٢).

٢ - وإذا انتهى الأمر إلى يمين المدّعي
الأوّل الذي انقلب منكراً للبراء وأجاب
بعدم الإبراء كفاه أن يحلف على نفي الأعمّ
مما ادّعاه صاحبه - أي على عدم براءة ذمّة
صاحبه - وبقاء الدين أو الحق ، رغم أنّ
البراءة أعمّ من الإبراء الذي ادّعاه صاحبه ،
وإنّما يكفيه ذلك لأنّ نفي الأعمّ يستلزم
نفي الأخصّ ، فنفي براءة الذمّة يستلزم

(١) منهم: الشيخ الطوسي (المبسوط ٨: ٢٠٦). والمحقق
الحليّ (الشرائع ٤: ٨٩). وابن سعيد (الجامع للشرائع:
٥٢٦). والملاّمة الحليّ (القواعد ٣: ٤٤٧). وولده
فخر المحقّقين (الايضاح ٤: ٣٤٣). والشهيد الأوّل
(الدروس ٢: ٩١). والشهيد الثاني (المسالك ١٣:
٤٨٥). والمقدّس الأردبيلي (مجمع الفائدة والبرهان
١٢: ٢٠٢). والسبزواري (كفاية الأحكام: ٢٧١).
والفاضل الهندي (كشف اللثام ٢: ٣٤٢). والسيد علي
الطباطبائي (الرياض ٩: ٣٣٥). والنراقي (مستند
الشريعة ١٧: ١٧٢). والمحقّق النجفي (جواهر الكلام
٤٠: ٢٤٨). والسيد اليزدي (العروة الوثقى ٣: ١١٠).

(٢) مجمع الفائدة والبرهان ١٢: ٢٠٢.



لي عليك ألف ، فقال : نعم ، أو أجل ...
أو رددتها ... أو قضيتها ، أو أبرأتني منها
فهو إقرار» ^(١).

وقال الشهيد الأوّل : «ولو قال : لي
عليك مئة ، فقال : قضيتها أو أبرأتني منها
فهو مقرّ» ^(٢).

وقال المحقق الكرّكي في الاستدلال
عليه : «أنّ الإبراء فرع الثبوت والاستحقاق
ولازمهما ، فادّعاؤه يقتضي ثبوت الملزوم ،
والأصل البقاء» ^(٣).

وقال المحقّق النجفي : «فلو قال : لي
عليك ألف ، فقال : رددتها أو قيمتها ، أو
أقبضتها ، أو أبرأتني منها كان إقراراً ،
بلا خلاف أجده فيه ، بل عن ظاهر التذكرة
أنّه موضع وفاق ، والكفاية نسبته إلى قطع
الأصحاب ، بل لا إشكال فيه ، ضرورة
اقتضاء الردّ والإبراء الاعتراف بما ادّعاه
المدّعي عليه ، بل هما فرع الثبوت
والاستحقاق ولازمهما ، فادّعاؤهما
يستدعي ثبوت الملزوم ، والأصل عدم

نفي حصول الإبراء ، كما ويجوز له أن
يحلف على نفي خصوص ما ادّعاه صاحبه
- أي على عدم الإبراء فيما إذا طلب منه
خصمه ذلك - ويكون آكد وأحوط ، وذلك
لكي يقابل به دعوى صاحبه صريحاً ،
لكنّه على أيّ حال ليس من الواجب
واللازم عليه ذلك ؛ للأصل ولاطلاقات
الأدلة ، بل له أن يحلف - كما قلنا -
على بقاء الدين أو الحق وعدم براءة ذمّة
صاحبه .

وقد صرّح بذلك كثير من الفقهاء ^(١).

٣- ولا خلاف ظاهراً بين الفقهاء في أنّ
ادّعاء المنكر الإبراء عن الدين أو الحق
يعتبر إقراراً منه بما ادّعاه المدّعي من دين
أو حق ، وقد صرّح بذلك بعضهم :

قال العلامة الحلّي : «ولو قال :

(١) منهم : الشيخ الطوسي (المبسوط ٨ : ٢٠٦ - ٢٠٧) ،
والمحقّق الحلّي (الشرائع ٤ : ٨٩ - ٩٠) ، والعلامة
الحلّي (القواعد ٣ : ٤٤٧) ، وولده (الإيضاح ٤ : ٣٤٣ -
٣٤٤) ، والشهيد الثاني (المسالك ١٣ : ٤٨٨ - ٤٨٩) ،
والسبزواري (كفاية الأحكام : ٢٧١) ، والفاضل
الهندي (كشف اللثام ٢ : ٣٤٢ - ٣٤٣ حجري) ، والسيد
علي الطباطبائي (الرياض ٩ : ٣٣٥) ، والمحقّق النجفي
(جواهر الكلام ٤٠ : ٢٤٨) .

(١) القواعد ٢ : ٤١٢ .

(٢) الدروس ١٢٣ : ١٢٣ .

(٣) جامع المقاصد ٩ : ١٩٣ .



٣- الإبراء بعد يمين المنكر :

إذا أحلف الحاكم المنكر ، فحلف على نفي الحق أو الدين ، واستند الحاكم إلى يمينه وحكم بعدم ثبوت الحق أو الدين للمدعي ، ولكن المدعي رغم ذلك قاطع بحقه في ذمة المنكر ، فهل يصح منه إبراء المنكر من الحق أو الدين ؟ فيه وجهان :

الوجه الأول : عدم الصحة ، استناداً إلى بعض النصوص ، مثل قوله عنه : « ذهب اليمين بما فيها » ^(١) ، وقوله عنه : « أبطلت كل ما ادّعاء قبله » ^(٢) مما يدل على أن يمين المنكر قد أسقطت دعوى المدعي ، فلم يعد له حق في الدنيا على المنكر ، فلا يجوز له التصرف في المال - إذا لم يكذب المنكر نفسه بالاقرار - سواء كان التصرف ممّا ينافي بقاء المال في يد المنكر مثل اللبس ونحوه ، أم كان ممّا لا ينافيه كالعق والابراء ، كل ذلك لعدم حق له في المال في الدنيا بمقتضى النصوص .

الوجه الثاني : الصحة استناداً إلى أن

ثبوت اللازم ، وحينئذٍ فهو مقرّ ومدّع ^(١) .

٤- ولو قال المنكر : إن المدعي قد أبرأه عن الدعوى فالظاهر أن قوله هذا غير مسموع لدى الحاكم ، كما صرح به بعض الفقهاء .

قال العلامة الحلبي : « ولا يُسمع قوله : أبرأني عن الدعوى ؛ إذ لا معنى للإبراء عن الدعوى » ^(٢) .

وقال الفاضل الهندي في شرح هذا الكلام : « فإنها [أي الدعوى] حق متجدّد كل حين ، ولا معنى للإبراء عمّا لم يثبت » ^(٣) .

وقد تكون النكته أن الإبراء إنّما يكون عن الثابت في الذمة ، والدعوى لا تكون ثابتة في الذمة ، كما جاء في بعض حواشي قواعد الأحكام ^(٤) .

(١) جواهر الكلام ٣٥ : ٧٩ .

(٢) القواعد ٣ : ٤٨٥ .

(٣) كشف النام ٢ : ٣٦٣ (حجري) .

(٤) انظر : هامش قواعد الأحكام ٢ : ٢٣١ (حجري) .

(١) الوسائل ٢٧ : ٢٤٦ - ٢٤٧ ، ب ١٠ من كيفية الحكم ،

ح ٢ .

(٢) الوسائل ٢٧ : ٢٤٥ ، ب ٩ من كيفية الحكم ، ح ١ .



العمل على طبق علمه ، ويستثنى من ذلك المقاصّة ، فإنّها لا تجوز له إذا كان مستند حكم الحاكم اليمين .

وعلى ضوء ذلك ففي مسألتنا يجوز للمدّعي أن يتصرّف في المال بغير نحو المقاصّة ، سواءً كان التصرّف خارجياً مثل اللبس ونحوه ، أم اعتبارياً مثل الإبراء والوقف ^(١) .

٤ - رجوع الشاهدين بعد الإبراء :

الظاهر اتفاق الفقهاء على عدم تغريم الشاهدين فيما إذا شهدا عند الحاكم بالدين على شخص وحكم الحاكم عليه بذلك ثمّ أبرأه المدّعي عن الدين ثمّ رجع الشاهدان عن شهادتهما ، فإنّهما لا يُغرّمان للمشهود عليه بالدين الذي حُكم به عليه ، فلا يحق له الرجوع عليهما ومطالبتهما بشيء ، وقد صرح بعضهم بذلك ^(٢) .

(١) مستمسك العروة الوثقى ١٢: ١٨٩ .

(٢) منهم: العلامة الحليّ (القواعد ٣: ٨٦) . والشهيد الأوّل (الدروس ٢: ١٤٣) . والشهيد الثاني (الروضة ٥: ٣٦٠ ، المسالك ٨: ٢٤٠) . والفاضل الهندي (كشف اللثام ٢: ٩١ هجري) . والسيد علي الطباطبائي (الرياض ٧: ١٦٨) .

مثل العتق والإبراء ونحوهما ليس من التصرف الذي يعتبر حقاً للمدّعي على المنكر كي يقال : إنّ النصوص دلّت على نفي حق له عليه ، بل مثل هذا التصرف تابع لأصل الملكية التي لا ريب في بقائها بعد الحلف .

وقد ذكر المحقّق النجفي هذين الوجهين وقال : « إنّ [الوجه الأوّل] - إن لم يكن هناك إجماع أو شهرة معتدّ بها تجبر دلالة النصوص على ذلك - لا يخلو من نظر بالنسبة إلى ... مثل العتق والإبراء » ^(١) .

وذهب بعض الفقهاء المتأخّرين كالسيد الحكيم وغيره إلى الصّحّة مطلقاً حتى في مثل التصرف المنافي استناداً إلى أنّ حكم الحاكم حكم ظاهري بالنسبة إلى مؤدّاه ومضمونه ، فلا يُعمل به مع العلم بخلافه ، وإنّما يعمل به مع الشك ، بدون فرق في ذلك بين المتخاصمين وغيرهما من المكلفين ، فإذا كان المحكوم عليه عالماً بمخالفة حكم الحاكم للواقع جاز له

(١) جواهر الكلام ٤٠: ١٧٥ .



قال الفاضل الهندي في تبرير ذلك : « إنَّ الذي يوجب تغريم الشاهدين - في فرض رجوعهما عن شهادتهما - هو تغريم المشهود عليه من قبل المدَّعي - أي تضرره وتحمله للخسارة - والمفروض هنا أنَّ المدَّعي لم يغزَم المشهود عليه ، بل أبرأه ، والإبراء إسقاط وإبطال للتغريم ، فلا يثبت تغريم الشاهدين مع سقوط التغريم عن المشهود عليه . »

ثاني عشر - التوكيل في الإبراء :

١ - صحَّة التوكيل في الإبراء :

الظاهر عدم الخلاف بين الفقهاء في عدَّ الإبراء من الأمور القابلة للنيابة والوكالة ، فيصحَّ التوكيل فيه بشروط الوكالة المقرَّرة في محلّها ، كما صرَّح بذلك جمع من الفقهاء ^(١) .

وأطلق آخرون صحَّة التوكيل والوكالة بنحو يشمل التوكيل في الإبراء أيضاً ^(١) .

وعلى ضوء ذلك يصحَّ للدائن مثلاً أن يوكل شخصاً في القيام بإبراء مدينه عن الدين ، سواء كان التوكيل عاماً يشمل الإبراء بعمومه أم كان خاصاً بالإبراء .

والدليل على ذلك ما يدلُّ على صحَّة الوكالة والنيابة في العقود والإيقاعات ، بل وفي كلِّ التصرفات الانشائية القابلة للانتساب إلى الشخص بالتوكيل والنيابة والتي منها الإبراء والإسقاط للحق ، ولا يوجد دليل خاص يمنع عن التوكيل في الإبراء ، كما لا يوجد دليل خاص يدلُّ على أنَّ من شروط إبراء الدائن مدينه مباشرة شخصياً لعملية الإبراء ^(٢) .

(١) راجع على سبيل المثال المصادر التالية :

الكافي في الفقه : ٣٣٧ . المراسم : ٢٠١ . الوسيلة : ٢٨٢ .
الغنية : ٣٦٨ . الجامع للشرائع : ٣١٩ . المذهب البارع : ٣ : ٣٥ . المسالك : ٥ : ٢٦٣ . مجمع الفائدة والبرهان : ٩ : ٥١٤ . كفاية الأحكام : ١٢٩ . منهاج الصالحين (الحكيم) وبهامشه (تعليق السيد الشهيد الصدر) : ٢ : ٢٠٤ . منهاج الصالحين (الخوئي) : ٢ : ٢٠٤ .

(٢) راجع : جواهر الكلام : ٢٧ : ٣٧٧ - ٣٨٤ .

(١) كالشيخ الطوسي (المبسوط : ٢ : ٣٦٩) . والمحقق الحلِّي (الشرائع : ٢ : ١٩٦) . والعلامة الحلِّي (القواعد : ٢ : ٢٥٤) . تذكرة الفقهاء : ٢ : ١٢٠ حجري) . والمحقق الكركي (جامع المقاصد : ٨ : ٢١١) . والمحقق النجفي (جواهر الكلام : ٢٧ : ٣٨٢) . والسيد اليزدي (تكملة العروة الوثقى : ٢ : ١٢١ ، ١١) . والسيد الإمام الخميني (تحرير الوسيلة : ٢ : ٣٦) .



٢ - تطبيقات للتوكيل في الإبراء :

على شيء من ذلك باحدى الدلالات الثلاث^(١).

١- التوكيل في الخصومة ليس توكيلاً في الإبراء .

وقال المقدس الأردبيلي في شرح عبارة العلامة : «لأنّ الوكالة ما اقتضت شيئاً من ذلك ، وهو ظاهر»^(٢).

الظاهر عدم الخلاف بين الفقهاء في أنّ التوكيل في الخصومة لا يُعدّ عندهم توكيلاً في الإبراء ولا إذنًا فيه ، فلو وكلّ الدائن شخصاً للقيام بمخاصمة المدين لم يكن للوكيل الحق في إبراء المدين عن الدين ، فلو أبرأه - والحال هذه - كان الإبراء لاغياً باطلاً.

وقال السيّد الإمام الخميني : «الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح عن الحق أو الإبراء منه ، إلّا أن يكون وكيلاً في ذلك أيضاً بالخصوص»^(٣).

وقد صرّح بذلك جمع من الفقهاء ، قال العلامة الحلي : «الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح ، ولا الإبراء منه ، ولا نعلم فيه خلافاً ؛ لأنّ الاذن في الخصومة لا يقتضي شيئاً من ذلك»^(١).

٢- التوكيل في البيع ليس توكيلاً في إبراء المشتري .

الظاهر عدم الخلاف بينهم في أنّ التوكيل في البيع ليس توكيلاً في الإبراء من الثمن ولا إذنًا فيه ، فلو أنّ مالك الدار مثلاً وكلّ شخصاً للقيام ببيع داره لم يكن للوكيل الحق في إبراء المشتري من الثمن ، فلو أبرأه - والحال هذه - بدون إذن الموكل كان الإبراء لاغياً باطلاً ، وقد صرّح بذلك جمع من الفقهاء ، قال الشيخ الطوسي :

وقال أيضاً : «وليس التوكيل بالخصومة إذنًا في الاقرار ، ولا الصلح ولا الإبراء»^(٢).

وقال المحقق الكركي - في شرح العبارة الثانية للعلامة الحلي - : «لعدم دلالتة

(١) جامع المقاصد ٨ : ٢٤٦.

(٢) مجمع الفائدة والبرهان ٩ : ٥٧٨.

(٣) تحرير الوسيلة ٢ : ٤٠ ، م ٢٨.

(١) التذكرة ٢ : ١٢٩ حجري.

(٢) القواعد ٢ : ٣٥٩.



« فأما الإبراء منه [= من الثمن] فليس للوكيل ذلك ، وإذا أبرأ الوكيل بغير إذن الموكل لم يصح ؛ لأن الثمن لا يملكه الوكيل ، فلا يصح منه الإبراء »^(١).

وقال ابن إدريس : « ولا يصح إبراء الوكيل من دون الموكل من الثمن الذي على المشتري »^(٢).

وقال ابن سعيد الحلبي : « ومن وكل غيره في البيع والشراء لم يكن ... ولا يصح منه إبراء المشتري من الثمن »^(٣).

وقال العلامة الحلبي : « ولا يملك الإبراء من الثمن »^(٤).

وقال المحقق الكركي في شرح عبارة العلامة الحلبي ما حاصله : أن الوكالة لا تتناول الإبراء من الثمن ؛ لأنه مفهوم آخر ، ولا تدلّ الوكالة عليه بشيء من الدلالات^(٥).

٣- التوكيل في الصلح بما لا يملكه المسلم ليس توكيلاً في الإبراء .

في الجنايات الموجبة للقصاص إذا وكل وليّ الدم - الذي هو صاحب الحق في القصاص - شخصاً للمصالحة مع الجاني على أن يدفع الجاني ما لا يملكه المسلم ولا يقع عوضاً في المعاملة - كالخمر والخنزير - فهل يعتبر التوكيل في الصلح هذا توكيلاً له في إسقاط القصاص عن الجاني وإبراءه عنه بدون عوض ، فإذا أبرأ هذا الوكيل الجاني عن القصاص صحّ الإبراء وسقط عنه القصاص وحصل العفو ، أم لا يعتبر التوكيل في الصلح توكيلاً في الإبراء ، فإذا وقع الإبراء عن القصاص من قبل الوكيل كان لاغياً وباطلاً فلا يسقط القصاص عن الجاني بذلك ولا يحصل العفو عنه ؟

استشكل العلامة الحلبي في صحة هذا الإبراء وحصول العفو به حيث قال : « ولو وكله على الصلح عن الدم على خمر ففعل حصل العفو كما لو فعله الموكل ، ولو صالح على خنزير ، أو أبرأ فإشكال »^(١).

(١) المبسوط ٢: ٣٩٥.

(٢) السرائر ٢: ٩٨.

(٣) الجامع للشرائع: ٢٧٠.

(٤) القواعد ٢: ٣٥٧.

(٥) جامع المقاصد ٨: ٢٣٠.

(١) القواعد ٢: ٣٥٩.



٣ - عدم اشتراط العلم بمقدار الدين في التوكيل على ابرائه :

هل يشترط في صحّة التوكيل في الإبراء علم الموكل بالمبلغ المبرأ منه ؟ وهل يشترط في صحّته علم الوكيل بذلك ؟ وهل يشترط في صحّته علم من عليه الحق بذلك ؟

□ أمّا علم الموكل فقد يظهر من بعض الفقهاء كالعلامة في بعض كتبه اشتراطه حيث قال : « والتوكيل بالابراء يستدعي علم الموكل بالمبلغ المبرأ عنه » ^(١).

ولكنه في البعض الآخر من كتبه صرح بعدم الاشتراط ، بل قد يظهر من كلامه الاجماع على ذلك حيث قال : « ولو قال : وكلّتك في أن تبرئه من الدين الذي لي عليه ولم يعلم الموكل قدره ولا الوكيل صحّ أيضاً عندنا » ^(٢) ؛ إذ قد يستظهر من كلمة « عندنا » إجماع الطائفة .

وممن صرح بعدم الاشتراط أيضاً المحقق الكركي حيث نقل تصريح العلامة

وقد وضّح المحقق الكركي الاشكال بما مضمونه : إنّه نابع من جهتين متقابلتين : فمن جهة نلاحظ أنّ صاحب القصاص لمّا رضي بجعل الخمر أو الخنزير عوضاً عن القصاص وهما ممّا لا يملكه المسلم كان في الواقع قد رضي بإسقاط القصاص بلا عوض ، فالتوكيل في الصلح من قبله بمنزلة التوكيل في إسقاط القصاص عن الجاني وإبرائه بأيّ طريق كان ، فيصحّ الإبراء الصادر من الوكيل ، ويسقط القصاص عن الجاني ، ويحصل العفو .

ومن جهة أخرى نلاحظ أنّ مقتضى الوكالة هو أن يصالح الوكيل الجاني عن القصاص بالخمر عوضاً عنه ، فهو وكيله في العفو عن القصاص بهذا الشكل ، وليس مقتضى الوكالة أن يعفو عن القصاص بأيّ طريق كان ، فالعفو والإبراء الصادر منه يعتبر كالعفو الصادر من الفضولي لا يصحّ ، ولا يوجب سقوط القصاص عن الجاني ما لم يُجزّ صاحب القصاص ذلك .

ثمّ قال المحقق الكركي : « وضعف الأوّل ظاهر » ^(١).

(١) القواعد ٢: ٣٥٦.

(٢) التذكرة ٢: ١٢٠ (حجري).

(١) جامع المقاصد ٨: ٢٤٧.



الحلّي هذا وقال : « وهو الذي يقتضيه النظر »^(١).

ولكن المحقّق النجفي لم يرتضِ كلام المحقق الكركي قائلاً : « وهو كما ترى »^(١).

وممّن صرّح أيضاً بعدم الاشتراط المحقّق النجفي قائلاً : « لا دليل على اعتبار علم الموكل في الوكالة على الإبراء »^(٢).

□ وأمّا علم الوكيل فلم نعثّر على من اشترطه ، بل نجد التصريح بعدم اشتراطه في كلام العلامة الحلّي^(٢) ، بل قد يستفاد من كلامه الاجماع على عدم الاشتراط^(٣) ، كما أنّه يستفاد عدم الاشتراط أيضاً من كلام المحقق الكركي^(٤) والمحقّق النجفي^(٥) ، ونجد أيضاً التصريح بعدم الاشتراط في كلام السيّد اليزدي^(٦).

وممّن صرّح أيضاً بعدم الاشتراط السيّد اليزدي حيث قال : « لو وكلّه في إبراء ماله من الدين على شخص صحّ وإن لم يعلم هو ولا الوكيل مقدار ذلك الدين »^(٣).

هذا ، وقد نزّل المحقق الكركي كلام العلامة الحلّي الأوّل على فرض التوكيل في الإبراء من بعض الدين ، فإنّه يشترط حينئذٍ علم الموكل بالقدر الذي يريد من الوكيل إبراء المدين منه ، أمّا في فرض التوكيل في الإبراء من كلّ الدين فلا يشترط علم الموكل ، باعتبار أنّه بمنزلة التوكيل في الإبراء من كل قليل وكثير ، الذي صرّح العلامة الحلّي نفسه في ذيل ذلك الكلام بصحّته^(٤).

فلو وكلّه في إبراء دينه من دون أن يعلم الوكيل مقدار الدين صحّ التوكيل استناداً إلى إطلاقات أدلّة صحّة الوكالة وعموماتها ، وعدم وجود دليل خاصّ يدلّ على اشتراط علم الوكيل بمبلغ الدين ولا مانعية جهله به ، فإنّه لا يلزم منه غرر على

(١) جواهر الكلام ٢٧ : ٣٥٦.

(٢) القواعد ٢ : ٣٥٦.

(٣) التذكرة ٢ : ١٢٠ هجري.

(٤) جامع المقاصد ٨ : ٢٢٥.

(٥) جواهر الكلام ٢٧ : ٣٥٦ - ٣٥٥.

(٦) تكملة العروة الوثقى ٢ : ١٢١ ، م ١١.

(١) جامع المقاصد ٨ : ٢٢٥.

(٢) جواهر الكلام ٢٧ : ٣٥٦.

(٣) تكملة العروة الوثقى ٢ : ١٢١ ، م ١١.

(٤) جامع المقاصد ٨ : ٢٢٥.



أحد على أنّ دليل شرطية عدم الفرر أو معلومية المقدار مخصوص بالبيع أو المعاوضات لا الوكالة .

□ وأما علم من عليه الحق فقد صرح العلامة الحلّي في بعض كتبه بعدم اشتراطه ^(١)، وفي البعض الآخر منها جعل الاشتراط وعدمه مبنيّين على اعتبار الإبراء محض إسقاط أو اعتباره تمليكاً . فعلى القول بأنّه إسقاط تكون النتيجة عدم اشتراط علم من عليه الحق بالمبلغ المبرأ منه ، وعلى القول بأنّه تمليك يشترط علمه به كما يشترط - في الهبة - علم المتهب بمقدار الهبة ^(٢) .

كما قد صرح أيضاً بعدم اشتراطه المحقّق الكرّكي حيث قال : « وأما علم من عليه الحق فليس بشرط أصلاً ، وربما قيل باشتراطه بناءً على أنّ الإبراء تمليك لا إسقاط » ^(٣) .

وقد يستفاد عدم الاشتراط من كلام المحقّق النجفي أيضاً ^(٤) .

(١) القواعد ٢: ٣٥٦ .

(٢) التذكرة ٢: ١٢٠ هجري .

(٣) جامع المقاصد ٨: ٢٢٦ .

(٤) جواهر الكلام ٢٧: ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(١) المبسوط ٢: ٤٠٢ .

(٢) الجامع للشرائع: ٣٢٥ .

(٣) التحرير ٣: ٦٠ . التذكرة ٢: ١٢٠ (هجري) .

والمستند ما تقدم من عدم دليل على مانعية الجهل في المقام ، بل يستشعر من كلام المحقّق الكرّكي أنّه حتى على القول بكون الإبراء تمليكاً لا إسقاطاً أيضاً لا يشترط علم المبرأ بمبلغ الدين حيث عبّر عنه بقوله : « وربما قيل باشتراطه » ، وهذا هو الصحيح ؛ لأنّه لا دليل على مانعية الجهالة حتى على هذا التقدير ؛ لعدم لزوم الفرر ، وعدم صدق عنوان الهبة عليه حتى إذا اشترطنا علم المتهب بمقدار الهبة .

٤ - توكيل المدين في إبراء نفسه :

إذا وكلّ الدائن مدينه في إبراء نفسه من الدين فالظاهر صحّة هذا التوكيل عند الفقهاء ، وقد صرح به جمع منهم الشيخ الطوسي ^(١) ، وابن سعيد ^(٢) والعلامة الحلّي ^(٣) .

قال الشيخ الطوسي : « فأما إذا وكلّ [المضمون له] الضامن في إبراء نفسه ... فالأقوى أنّه يصحّ ذلك ؛ لأنّه استنباط في إسقاط الحق عن نفسه ، كما لو



وكل العبد في اعتاق نفسه»^(١).

ولا فرق في صحة هذا التوكيل بين أن يعين الدائن المدين فيوكل المدين المعين في إبراء نفسه، وبين أن يطلق بنحو يشمل كل مدين له، فيوكل المدين مطلقاً في إبراء نفسه، فالتوكيل صحيح في كلا الفرضين كما صرح به العلامة حيث قال: «ولو وكل غريباً له في إبراء نفسه صح، سواء عين أو أطلق»^(١).

٥ - توكيل المدين في إبراء الغرماء يشمل نفسه :

إذا وكل الدائن مدينه في إبراء غرمائه، فهل إن هذا التوكيل يشمل الوكيل نفسه أيضاً بوصفه أحد الغرماء فيحق له أن يُبرئ نفسه ويصح الإبراء حينئذٍ وتفرغ ذمته من الدين، أم أنه لا يشمل نفسه فلا يدخل هو في جملة الغرماء فيه احتمالان - كما قال العلامة الحلبي^(٢) - بل قولان :

القول الأول: عدم الشمول، وهو الذي اختاره الشيخ الطوسي حيث قال: «إذا وكله في إبراء غرمائه لم يدخل هو في الجملة... لأن المذهب الصحيح أن

وقال العلامة الحلبي: «ولو كان له على رجل حق فوكل صاحب الحق من عليه الحق في إبراء نفسه صح؛ لأنه وكله في إسقاط حق عن نفسه فوجب أن يصح، كما لو وكل العبد في إعتاق نفسه، والمرأة في طلاقها، وهو المشهور عند الشافعية، وقال بعضهم: لا يصح؛ لأنه لا يملك إسقاط الحق عن نفسه بنفسه، كما لو كان في يده عين مضمونة عليه، فإنه لا يصح أن يوكله في إسقاط الضمان عن نفسه. وهو ضعيف؛ لأنه يخالف إسقاط الحق عن الذمة؛ لأن ذلك لا يسقط إلا بالقبض، ولا يكون قابضاً من نفسه، وهنا يكفي مجرد الإسقاط»^(٢).

وقد تقدم عن الشهيد الأول في قواعده أن تولي المبرأ الإبراء عن المبرئ بوكالته جائز على القول بكونه إسقاطاً، وعلى القول بكونه تمليكاً يبنى على جواز تولي طرفي العقد شخص واحد^(٣).

(١) المبسوط ٢: ٤٠٢.

(٢) التذكرة ٢: ١٢٠ (حجري).

(٣) القواعد والفوائد ١: ٢٩١.

(١) التحرير ٣: ٦٠.

(٢) التحرير ٣: ٦٠.



كتبه ^(١)، واختاره ولده فخر المحققين أيضاً ^(٢).

وأجاب العلامة الحلّي عن استدلال الشيخ الطوسي المتقدم بما مضمونه: إننا أولاً: نمنع من عدم دخول المخاطب في أمر المخاطب إياه في أمر غيره، فإذا أمر الله تعالى نبيّه ﷺ أن يأمر أمته بشيء، فهو ﷺ أيضاً داخل في ذلك الأمر ومشمول له. وثانياً: أن ما ذكره لا يساوي ولا يشابه صورة النزاع، بل المشابه لصورة النزاع أن يقول الله تعالى: إني آمر بكذا.. ومن الواضح حينئذٍ دخول النبي ﷺ في الأمر وشموله له ^(٣).

واستدلّ فخر المحققين على الشمول بوجود المقتضي - وهو عموم الصيغة - وانتفاء المانع؛ إذ ليس المانع سوى اتحاد المبرئ والمبرأ، وهذا ليس مانعاً؛ لعدم منافاته، أي أن كونه مبرئاً لا يتنافى مع كونه مبرأً وكذا العكس، والتغاير بالاعتبار

المخاطب لا يدخل في أمر المخاطب إياه في أمر غيره، فإذا أمر الله تعالى نبيّه بأن يأمر أمته أن يفعلوا كذا لم يدخل هو في ذلك الأمر ^(١).

وجعله ابن سعيد قولاً حيث قال: «فإن وكّله في إبراء غرمائه وكان منهم قيل: لا يجوز إبراءه نفسه» ^(٢).

ووافق العلامة الحلّي على ذلك في بعض كتبه وجعله الأقرب ^(٣).

وقال المحقق الكركي: إن فيه قوة، واستدل عليه بأن المتبادر إلى الفهم عرفاً عدم الشمول، فإنّ كون الشخص مبرأً ومبرئاً لا ينتقل الذهن إليه عند إطلاق اللفظ، ولا يتفاهمه أهل العرف، ولهذا لا يجوز له البيع من نفسه إذا وكّله في بيع داره مثلاً إلا بالأذن، والأصل البقاء ^(٤).

القول الثاني: الشمول، وهو الذي اختاره العلامة الحلّي في البعض الآخر من

(١) المبسوط ٢: ٤٠٣.

(٢) الجامع للشرائع: ٣٢٥.

(٣) المختلف ٥: ٥٤.

(٤) جامع المقاصد ٨: ٢٥٠.

(١) راجع: القواعد ٢: ٣٦٠، التذكرة ٢: ١٢٢ (حجري).

المختلف ٣: ١١١.

(٢) الايضاح ٢: ٣٤٦.

(٣) المختلف ٣: ١١٢.



كافٍ في النسب^(١).

وأما إذا وكلّ الدائن الضامن في إبراء المضمون عنه لم يصح ؛ لأنّه توكيل في إبراء من لا دين عليه ، لأنّ الضامن أبرأ ذمّة المضمون عنه ، فلا محلّ للإبراء كما صرح به الشيخ الطوسي أيضاً^(١).

نعم ، هذا يصح بناءً على كون الضمان من ضم ذمّة إلى ذمّة حيث تكون ذمّة الأول أيضاً مشغولة ، فيكون توكيل الضامن في الإبراء موجباً لسقوط كلتا الذمّتين ، أمّا الأولى فبالوكالة عن الدائن ، وأمّا الثاني فلانتفاء أصل الدين فيسقط الفرع أيضاً .

ثالث عشر - الإبراء في موارد اجتماع الدين والضمان :

قد يجتمع دين وضمان لدين آخر فهنا صور عديدة للإبراء يختلف حكم السريان فيها باختلافها :

١ - إبراء الدائن أحد مدينيه الضامن كل منهما دين صاحبه :

أ - إذا كان لشخص دين على شخصين - كما إذا كان له على أحدهما ألف مثلاً ،

وقريب منه ما ذكره المحقق الكركي في الاستدلال على هذا الوجه حيث قال : « وجه القرب - أي كون الأقرب الشمول - صلاحية اللفظ لشموله ؛ لأنّه عامّ فيجب التمسك بعمومه ؛ لانتفاء المخصّص بناءً على أنّ المخاطب يدخل في عموم الخطاب ، ويدخل عليه وجود المقتضي وهو العموم ، وانتفاء المانع ؛ إذ ليس إلّا كونه مخاطباً ، وهو غير صالح للمانيّة »^(٢).

٦ - توكيل المضمون عنه في إبراء الضامن وبالعكس :

إذا وكلّ الدائن مدينه المضمون عنه في إبراء الضامن صحّ هذا التوكيل باعتبار أنّ الضمان ينقل الدين من ذمّة المدين إلى ذمّة الضامن ، فإذا أصبح المال في ذمّة الضامن بسبب الضمان صحّ التوكيل في إبرائه ، وصحّ الإبراء كما صرح به الشيخ الطوسي^(٣).

(١) الايضاح ٣٤٦:٢.

(٢) جامع المقاصد ٨: ٢٥٠.

(٣) المبسوط ٤٠٢:٢ - ٤٠٣.

(١) المبسوط ٤٠٢:٢ - ٤٠٣.



فيه وجهان :

الوجه الأول : أنه ليس له ذلك ؛ لحصول التهاثر القهري بين المدينين بمجرد ضمان كل منهما دين الآخر ؛ فإنَّ ضمان كل منهما دين الآخر يجعل كلاهما مدينًا للآخر ، فيتهاثر الدينان ، وتفرغ ذمّة كلٍّ منهما تجاه الآخر ، فلا مبرّر لرجوع الثاني على الأول بشيء .

وقد ذكر المحقّق النجفي هذا الوجه وناقشه قائلاً : « لكنه كما ترى بعيد عن مذاق الفقه »^(١).

الوجه الثاني : أنه يجوز له الرجوع عليه بما أذاه إلى الدائن ؛ لعدم حصول التهاثر القهري بينهما بمجرد الضمان ؛ لأنَّ ضمان كل منهما دين الآخر وإن جعل كلاهما مدينًا للآخر باعتبار أنَّ الضمان سبب لاشتغال ذمّة المضمون عنه للضامن ، لكن الظاهر كون هذا الاشتغال مراعى ومعلّقاً على أداء كلّ منهما ما ضمنه إلى الدائن ، فإن أدّى كل منهما ما ضمنه إلى الدائن كشف ذلك عن كون كل منهما مدينًا للآخر

وكان له على الآخر أيضاً ألف أو أقلّ أو أكثر - وضمن كل من المدينين دين الآخر ، وأبرأ الدائن أحدهما معيّنًا ، كما إذا أبرأ الأول مثلاً ممّا عليه برأت ذمّته ممّا ضمنه وهو دين الثاني ، ولا يبرأ الثاني ممّا ضمنه وهو دين الأول ، كما صرّح بذلك جمع من الفقهاء كالشيخ الطوسي^(١) والمحقّق الحلّي^(٢) ، والمحدّث البحراني^(٣) والمحقّق النجفي^(٤) ، فيجب على الثاني أن يدفع إلى الدائن ما ضمنه ، وهو دين الأول.

هذا بناءً على ما هو مختار فقهاءنا في عقد الضمان من أنه نقل للذمة ، وأمّا بناءً على كونه ضم الذمّة إلى الذمّة فذمّة كل منهما مشغولة بدينين أحدها بالأصل والآخر بضمان دين الآخر ، فلا بدّ للدائن من تعيين ما يبرأه منهما .

٢- وإذا دفع الثاني في مفروض المسألة ما ضمنه إلى الدائن ، فهل يجوز له الرجوع على الأول بما أذاه أم لا ؟

(١) المبسوط ٢ : ٣٣٠ .

(٢) الشرائع ٢ : ١١١ .

(٣) الحقائق ٢١ : ٤٤ - ٤٥ .

(٤) جواهر الكلام ٢٦ : ١٥١ - ١٥٢ .

(١) جواهر الكلام ٢٦ : ١٥٢ .



بما ضمنه عنه وأداه وعند ذلك يحصل التهاثر بينهما قهراً ، وإن لم يؤدّيا ما ضمناه إلى الدائن ، بسبب إبراء الدائن إياهما أو بسبب آخر ، أو لم يؤدّ أحدهما ما ضمنه إلى الدائن ، بسبب إبراء الدائن إياه أو بسبب آخر ، كشف ذلك عن عدم صيرورة كل منهما مديناً للآخر ، وبالتالي فلا يحصل التهاثر ، وحيث إنّ في مفروض المسألة لم يدفع الأوّل ما ضمنه - وهو دين الثاني - إلى الدائن ، وذلك بسبب إبراء الدائن إياه فهذا يكشف عن عدم صيرورة الثاني مديناً للأوّل بما ضمنه ، وبما أنّ الثاني قد أدّى ما ضمنه - وهو دين الأوّل - إلى الدائن كما هو المفروض فهذا يكشف عن صيرورة الأوّل مديناً للثاني بما ضمنه ، فيجوز للثاني الرجوع عليه بما أداه .

وكذا الحال لو لم نقل إنّ الضمان وحده سبب لاشتغال ذمّة المضمون عنه للضامن بل قلنا : إنّ السبب في اشتغالها مجموع الضمان والأداء إلى الدائن المضمون له ، فإنّ النتيجة تكون أيضاً في مفروض المسألة جواز الرجوع ؛ لعدم حصول التهاثر القهري بنفس البيان المتقدّم آنفاً .

وقد ذكر المحقّق النجفي هذا الوجه أيضاً ولم يناقشه .

ثمّ قال : « فتأمّل جيّداً ، فإنّ المسألة غير محرّرة في كلامهم » ^(١) .

وحاصل كلامه : أنّه لا تهاثر فيما بين المضمون عنه والضامن ، إمّا لأنّ اشتغال ذمّة المضمون عنه لا يكون إلّا بعد أداء الضامن ، فقبله لا تكون ذمّة أحدهما مشغولة للآخر أصلاً ، بل ذمتهما معاً مشغولة للدائن فحسب ، وإمّا لأنّ اشتغال ذمّة المضمون عنه مراعى بأداء الضامن بحيث لو لم يؤدّ بسبب الإبراء ونحوه كشف ذلك عن عدم اشتغال ذمّة المضمون عنه من أوّل الأمر ، فلا يتحقّق موضوع للتهاثر إلّا في صورة أداء كلا الضامنين .

نعم ، لو قلنا بأنّ ذمّة المضمون عنه تشتغل للضامن بمجرد الضمان ، وإنّما إبراء الدائن للضامن يوجب سقوط ذمّة المضمون عنه للضامن أيضاً ، فيتصور عندئذٍ حصول التهاثر بين المضمون عنه والضامن قبل الإبراء والأخذ ؛ لأنّ كلّاً

(١) جواهر الكلام ٢٦ : ١٥٢ .



كان مبلغ الضمانين واحداً ، فلا فرق بين المباني الثلاثة في النتيجة ، وهو رجوع الضامن الذي أدى إلى الآخر الذي أبرأه المالك .

٢ - إبراء من عليه دين وضمان :

إذا اجتمع دينان على شخص وكان أصيلاً في أحدهما وضامناً في الآخر - كما إذا كان هناك مدينان ضمن كل منهما دين الآخر ، لكن الدائن رضي بضمان أحدهما فقط دون الآخر ، فاجتمع الدينان على المدين الذي رضي الدائن بضمانه ، وكما إذا كان هناك مدينان ضمن الأول دين الثاني دون العكس ، فاجتمع الدينان على الأول - وأبرأه الدائن فهنا فروض :

الفرض الأول : أن يُبرئه من الكل أي من كلا الدينين ، كما إذا كان مجموع الدينين ألفاً - مثلاً - وأبرأه من الألف ، والحكم فيه واضح بلا خلاف ولا إشكال ، وهو فراغ ذمته من كل ما كان عليه ، وعدم جواز رجوعه على المدين الآخر المضمون عنه ، ولم نعثر على من تعرّض لهذا الفرض من الفقهاء ، ولعلّه لوضوحه .

الفرض الثاني : أن يُبرئه من البعض مع

منهما بحسب الفرض قد ضمن دين الآخر فاشتغلت ذمتيهما للآخر بنفس المبلغ ، فحصل التهاثر فيما بينهما مع بقاء اشتغال ذمّتيهما للدائن فقط ، والمفروض أنّه قد أبرأ أحدهما وأخذ من الآخر . وهذا هو الذي قال عنه : إنّ كما ترى بعيد عن مذاق الفقه .

والتحقيق : أنّه ليس بعيداً عن مذاق الفقه فحسب بل غير صحيح لا مبنى ولا بناءً .

أمّا مبنى فلما ذكره من عدم اشتغال ذمّة المضمون عنه للضامن إلّا بعد الأداء ، لا بمجرد الضمان .

وأمّا بناءً فلا تآ لو افترضنا اشتغال ذمّة المضمون عنه للضامن بمجرد الضمان مع ذلك لا يصح ما ذكره ؛ لأنّه لا تهاثر في المقام ، لأنّ المضمون عنه لا تشتغل ذمّته للضامن بمبلغ الضمان مطلقاً ، بل تشتغل ذمّته له بما يضمنه للدائن ، أي ضامن لما يضمنه بما هو مضمون للدائن ، فما دام الضمان للدائن باقياً يكون المضمون عنه ضامناً للضامن ضمانه للدائن ومشغول الذمّة به ، فلا يمكن أن يحصل تهاثر ولو



من الفقهاء كالعلامة بقوله : « وينصرف الإبراء إلى ما قصده المبرئ » ^(١) والمحقق النجفي بقوله : « لو أبرأ تعين ما قصده » ^(٢).

الفرض الثالث : أن يبرئه من البعض مع الإطلاق أي بدون التعيين في القصد ، كما إذا أبرأه - في المثال - من خمسمئة مثلاً بدون أن يقصد أنها من الدين الأصلي أو من مال الضمان أو منهما معاً ، والحكم في هذا الفرض ذو وجوه وأقوال :

الوجه الأول : التقسيط ، أي توزيع المقدار المبرأ منه على الدينين على نسبة قدرهما ، أي بحسب نسبة كل منهما إلى مجموع الدينين ، فلو كانت نسبة أحد الدينين إلى المجموع الثلث مثلاً ونسبة الآخر إليه الثلثان كان ثلث المقدار المبرأ منه محسوباً من الدين الأول ، وثلثاه من الثاني .

وقد اختار هذا الوجه العلامة الحلبي ^(٣) ،

تعيين ذلك البعض في قصده ، كما إذا أبرأه - في المثال - من الدين الثابت عليه بالأصل أو من بعضه كمئة منه أو من الدين الثابت عليه بالضمان أو من بعضه أو من بعض من كلّ منهما كمئة من كلّ منهما ، والحكم هنا أيضاً واضح بلا خلاف ولا إشكال ، وهو فراغ ذمته من ذلك البعض المعين دون غيره .

وحيث إن كان ذلك البعض هو الدين الثابت عليه بالأصل أو بعضه بقي غيره في ذمته ، وجاز له الرجوع على المدين الآخر المضمون عنه بما أذاه إلى الدائن .

وإن كان ذلك البعض هو الدين الثابت عليه بالضمان بقي الآخر في ذمته ، ولم يجز له الرجوع على المضمون عنه .

وإن كان بعضاً منه بقي باقيه والدين الآخر في ذمته وجاز له الرجوع على المضمون عنه بما أذاه .

وإن كان ذلك البعض من كلّ من الدينين بقي الباقي من كلّ منهما في ذمته وجاز له الرجوع على المضمون عنه بما أذاه .

وقد صرح بالحكم في هذا الفرض جمع

(١) القواعد ٢ : ١٦١ .

(٢) جواهر الكلام ٢٦ : ١٥١ .

(٣) القواعد ٢ : ١٦١ .



على ما سيأتي بيانه الفتّي .

٢- تعيّن التقسيط قهراً بعد امتناع الصور
والمحتملات الأخرى ؛ فإنّها بدوّاً عديدة لا
يصح منها إلّا فرض التقسيط والتوزيع :

الاحتمال الأوّل : أن ينصرف الإبراء في
هذا الفرض إلى كل من الدينين بنحو
الشمول بحيث يشمل هذا كله وذاك كله ،
فيكون إبراءً عن الكلّ . وهذا مستحيل بعد
افتراض أنّه إبراء عن البعض .

الاحتمال الثاني : أن لا ينصرف إلى
شيء من الدينين . وهو أيضاً مستحيل بعد
افتراض أنّه إسقاط عن بعض ما عليه من
الدين فكيف لا يسقط عنه شيء ؟ !

الاحتمال الثالث : أن ينصرف إلى أحد
الدينين معيّناً . وهو ترجيح بلا مرجح ؛ إذ
ليس أحدهما أولى من الآخر في الإبراء ،
فإنّ نسبة الإبراء إليهما على حدّ واحد .

الاحتمال الرابع : أن ينصرف إلى ما
يعيّنه المبرئ نفسه ويقصده الآن بعد
الإبراء ، فهو المرجع في التعيين ، وذلك
لامتناع وقوع الإبراء بدون القصد ، وحيث
لم يتحقق القصد حين الإبراء كما هو

وولده فـخـر المحقّقين ^(١) والمحقّق
الكركي ^(٢) والمحقّق النجفي ^(٣) والسيد
اليزدي ^(٤) ، وكثير ممّن علّق على العروة
من فقهاءنا المتأخّرين ^(٥) .

والدليل على ذلك يمكن أن يكون أحد
أمرين :

أ- تطبيق قاعدة العدل والانصاف
المدّعى عرفيتها وعقلانيّتها في أمثال
المقام ، وقد أمضاها الشارع في بعض
الموارد كدرهم الودعي المرّدّد بين
مالكين .

ويمكن أن يناقش هذا الوجه بأنّه لا
دليل على القاعدة بهذه الكلية ، على أنّه لو
فرض دليل عليها فموضوعها الموضوع
والمال الخارجي المشتبه والمردّد بين
شخصين لا المقام التي تكون الشبهة ،
والشك فيه حكماً لا بدّاً وأن يرجع فيه
إلى ما تقتضيه القاعدة ، وهو غير التقسيط

(١) الايضاح ٢ : ٩٠ .

(٢) جامع المقاصد ٥ : ٣٤٥ .

(٣) جواهر الكلام ٢٦ : ١٥١ .

(٤) العروة الوثقى ٢ : ٧٧٢ - ٧٧٣ م ، ٢٧ .

(٥) لاحظ تعليقاتهم على العروة في هامش المسألة ٢٧ .



المفروض ، فلا بدّ من تحقّقه بعده .

وهذا الاحتمال أيضاً ساقط ؛ لأنّ الإبراء يعني الإسقاط ، فمنذ تحقق الإبراء لا بدّ وأن يكون المقدار المبرأ منه قد سقط عن المدين المبرأ ، فلا معنى لافتراض عدم سقوط شيء عنه إلى أن يعيّن بعد ذلك .

الاحتمال الخامس : التقسيط وتوزيع المبرأ منه على الدينين بالنحو الذي ذكرناه .

وهذا هو المتعيّن بعد سقوط الاحتمالات السابقة ^(١) .

وقد ناقش السيد الحكيم هذا الدليل بما مضمونه : إنّ التقسيط ليس هو المتعيّن ، بل هو أيضاً محتاج إلى مرجّح ، فالبناء عليه وتقديمه على غيره ترجيح بلا مرجّح كالبناء على انصراف الإبراء إلى أحد الدينين معيّن ، فليس البناء على التقسيط بسبب عدم المرجّح أولى من البناء على عدم التقسيط بسبب عدم المرجّح ، والنكته في ذلك هي أنّ كل واحد من الدينين

- الدين الأصلي ومال الضمان - متعيّن في نفسه ، بدليل أنّه لو عيّن في الإبراء وقصده بخصوصه وقال : أبرأتك من الدين الأصلي ، أو من مال الضمان تعيّن وكان هو الساقط دون الآخر ، وإذا كان كل منهما متعيّن في نفسه كان محتاجاً إلى تعيينه وقصده في الإبراء ؛ لأنّ الإبراء قصدي ، فانصراف الإبراء إلى الدين الأصلي متوقّف على قصده وملاحظته بخصوصه ، وانصراف الإبراء إلى مال الضمان متوقّف على قصده وملاحظته بخصوصه ، وانصرافه إليهما معاً بنحو التقسيط والتوزيع بالشكل المتقدم متوقّف أيضاً على قصد ذلك وملاحظته . فمع عدم قصده وملاحظته لا يصار إليه ، نظير ما إذا كان على المكفّف صومان واجبان كلّ منهما متعيّن في نفسه أحدهما كفارة والآخر قضاء ، فسام يوماً ولم يعيّن فإيّاه يبطل ولا يصح للقضاء ولا للكفارة ، وكذلك في مسائلتنا لا يحصل الإبراء القصدي إلّا بقصد أحد المتعيّنين أو قصدهما بنحو التقسيط ^(١) .

(١) مستمسك العروة الوثقى ١٣ : ٣٢١ - ٣٢٢ .

(١) انظر : الإيضاح ٢ : ٩٠ . جامع المقاصد ٥ : ٣٤٤ - ٣٤٥ .



ومن هنا لم يقبل جملة من المعلقين على العروة هذا القول كالسيد الخوئي والسيد الإمام الخميني وغيرهم^(١).

الوجه الثاني: التعيين من خلال القرعة، فيصرف المبرأ منه إلى الدين الذي تخرج القرعة باسمه.

وقد ذكر هذا الوجه بنحو الاحتمال المحقق النجفي^(٢)، والسيد اليزدي^(٣)، والسيد الإمام الخميني قائلاً: «بل احتمال القرعة أقرب [من الوجه الأوّل، وهو التقسيط]»^(٤).

واستند المحقق النجفي فيه إلى ما دلّ على أنّ القرعة لكلّ أمر مشتبّه، بناءً على شموله للمشتبه في الواقع أيضاً، فيشمل مفروض المسألة^(٥).

وناقشه السيد الحكيم بما مضمونه: إنّ احتمال القرعة هنا كاحتمالها في من كانت

عنده زوجتان أو زوجات وقال: زوجتي طالق.. ولم ينو واحدة منهما، فتعيّن المطلقة من خلال القرعة، وهو احتمال ضعيف في المقيس - أي مسألتنا هذه - والمقيس عليه - أي مسألة الطلاق - إذ لا دليل على القرعة في كلتا المسألتين؛ لأنّ موضوع القرعة هو المشكل أو المشتبه، ولا يوجد إشكال ولا اشتباه في شيء من المسألتين بعد قيام الأدلة على بطلان الطلاق هناك والإبراء هنا^(١).

وعلق جملة من المعلقين على العروة أيضاً بأنّ احتمال الرجوع إلى القرعة ضعيف، وعلّله بعضهم بانتفاء موضوعه؛ إمّا لتعيّن أحد الاحتمالات الأخرى بحسب مقتضى القاعدة فلا شبهة في البين، أو لأنّ ظاهر أدلة القرعة أنّ موضوعها الموضوع المشتبه والمردد الخارجيّ لا الشبهة الحكمية كما في المقام.

الوجه الثالث: التعيين من خلال الرجوع إلى الدائن المبرئ نفسه، فيكون هو الذي يعيّن الآن أنّ المبرأ منه هل هو

(١) انظر: هامش العروة الوثقى ٢: ٧٧٣، م ٢٧.

(٢) جواهر الكلام ٢٦: ١٥١.

(٣) العروة الوثقى ٢: ٧٧٣، م ٢٧.

(٤) لاحظ تعليقه على العروة الوثقى ٢: ٧٧٣، م ٢٧.

(٥) جواهر الكلام ٢٦: ١٥١.

(١) مستمسك العروة الوثقى ١٣: ٣٢٢.



مشغولة بالدين الثابت عليه بسبب الضمان ، ومتى أذاه عن المضمون عنه جاز له الرجوع عليه به .

وقد اختار هذا القول جملة من الأعلام المعلقين على العروة الوثقى معللين ذلك بأن الإبراء أو الأداء لمبلغ من الدين حيث كان بعنوان الجامع من غير قصد الخصوصية فيقع قهراً ممّا لا خصوصية فيه ، وهو دينه الأصلي ؛ لكفاية ذلك في سقوطه .

وأما الضمان أو الرهان لأحد الدينين لو كان فهو دين ذو خصوصية يكون سقوطه بحاجة إلى تعيينه إمّا بالقصد من المالك حين الإبراء أو من المدين حين الأداء ، أو بكونه متعيناً بنفسه كما إذا لم يبق في ذمته إلا الدين المضمون أو المرهون عليه .

فإذا لم يكن تعيين ولا تعيين كان الإبراء أو الأداء منطبقاً قهراً على ما لا خصوصية فيه من الدينين فيسقط على القاعدة ويبقى الدين ذو الخصوصية على حاله ، فلا يمكن ترتيب آثار سقوطه من فكّ الرهن أو الرجوع إلى المضمون عنه أو غير ذلك من الآثار .

الدين الأصلي أو هو مال الضمان أو هو منهما معاً بنحو التقييد بأيّ شكل شاءه وأراداه .

وقد ذكر هذا الوجه بنحو الاحتمال المحقق الكركي^(١) وناقشه ، وذكره بنحو الاحتمال أيضاً السيد اليزدي^(٢) ، واختاره السيد الحكيم وأفاد ما حاصله : إنّ هذا هو المتعين الذي تقتضيه الأدلة ، فيبقى كلّ من الدينين في ذمة المدين إلى أن يعين المبرئ مراده ومقصوده ؛ لأنّ الإبراء قصدي ، وكلّ واحد من الدينين متعين في نفسه ، فيحتاج إلى تعيينه بالقصد^(٣) .

وهذا القول لم يرتضه جملة من الفقهاء المعلقين على العروة ؛ لأنّه خلاف مقتضى القاعدة من كفاية أصل الإبراء أو الأداء لمبلغ من الدين في سقوطه على ما يأتي في القول الرابع .

الوجه الرابع : انصرافه إلى الدين الأصلي وانطباقه عليه قهراً ، فتبقى ذمته

(١) جامع المقاصد ٥ : ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) العروة الوثقى ٣ : ٧٧٣ م ، ٢٧ .

(٣) مستمسك العروة الوثقى ١٣ : ٣٢١ - ٣٢٢ .



وقال السيد الخوئي: «بل الظاهر أنّه يقع وفاءً لما في ذمته أصلاً، فلا يجوز له الرجوع على المضمون عنه ما لم يقصد وفاء ما وجب عليه من قبله. والوجه في ذلك أنّ الرجوع عليه من آثار أداء ما ثبت في ذمته من قبله، فما لم يقصد بخصوصه لا يترتب أثره. وبذلك يظهر حال نظائر المسألة»^(١).

وقال السيد الإمام الخميني: «محل تأمل، بل احتمال القرعة أقرب، وأقرب منه عدم جواز الرجوع إلى المضمون عنه إلّا مع العلم بالأداء لما عليه ضماناً.

وكذا نظائر المسألة، فلا يفكّ الرهان إلّا مع العلم بافتكاكه بأداء الدين الذي له رهن. وكذا الحال في الإبراء»^(٢).

□ ثم إنّ هذا البحث لا يختص بالضمان الحاصل من عقد الضمان، بل يتصور أيضاً في ضمان اليد إذا اجتمع مع الدين، كما إذا أصبح المدين ضامناً للدائن مالاً آخر

وإليك جملة من تعليقاتهم وما فيها من الاختلاف في كيفية الاستدلال على هذا القول:

قال المحقق ضياء الدين العراقي: «في التقسيط نظر بعد اعتبار العقلاء سقوط أحد الدينين بلا عنوان.

نعم، لا يسقط أثره من الرهن؛ لأنّه تابع شخص الدين المرهون عليه معيناً وهو بعد باقي بحكم الاستصحاب؛ لأنّ انتفاء أحدهما بلا عنوان لا بدّ وأن يكون في ضمن انتفاء إحدى الخصوصيتين قهراً، وحيث لا يكون معلوماً فيرجع فيه إلى الاستصحاب»^(١).

وقال السيد البروجردي: «ويحتمل قوياً انصرافه قهراً إلى ما لا أثر لأدائه سوى براءة ذمته من الدين من فكّ رهن أو سقوط خيار أو رجوع إلى الغير بعوض»^(٢).

(١) انظر: هامش العروة الوثقى ٥: ٤٢٨، م ٢٧ (طبعة جماعة المدرسين).

(٢) انظر: هامش العروة الوثقى ٥: ٤٢٩، م ٢٧ (طبعة جماعة المدرسين).

(١) انظر: هامش العروة الوثقى ٥: ٤٢٨، م ٢٧ (طبعة جماعة المدرسين).
(٢) انظر: المصدر السابق.



بضمان اليد بنحو يحق له الرجوع على اليد السابقة إذا استوفاه منه الدائن ، فإذا أبرأه بما يمكن أن ينطبق على أحد الدينين بلا تعيين كان تطبيقاً آخر لهذا البحث ، وجرى فيه كل ما تقدم .

رابع عشر - عدم رجوع الضامن المبرأ على المضمون عنه :

إذا أبرأ الدائن الضامن من تمام الدين لا يجوز للضامن الرجوع على المضمون عنه ومطالبته بشيء ، وإذا أبرأه من بعضه لا يجوز الرجوع عليه إلا بالمقدار الذي أدّاه إلى الدائن فقط .

وقد صرح بذلك جمع كثير من الفقهاء حيث قالوا : إنّ الضامن بعد الأداء إلى المضمون له إنّما يجوز له الرجوع على المضمون عنه ومطالبته بأقلّ الأمرين : المبلغ الذي ضمنه والقدر الذي أدّاه إلى الدائن ، بل عبّر عنه العلامة الحلّي بـ « المشهور »^(١) .

ونسبه المحقّق السبزواري إلى

الأصحاب^(١) ، ولم نعتز على مخالف في المسألة^(٢) .

(١) كفاية الأحكام : ١١٤ .

(٢) قال المحقق الحلّي (شرائع الإسلام : ٢ : ١١١) :

« إذا رضي المضمون له من الضامن ببعض المال أو أبرأه من بعضه لم يرجع على المضمون عنه إلا بما أدّاه » .

وقال ابن سعيد الحلّي (الجامع للشرائع : ٣٠٢) : « فإن أبرأ المضمون له الضامن أو صالحه على بعض الدين برأ ولم يرجع على الأصل إلا بما غرم » .

وقال العلامة (القواعد : ٢ : ١٥٩) : « ثمّ الضامن إن تبرّع ... ولا يرجع بالأقلّ من الحق وما أدّاه وإن أبرئ ، ولو أبرئ من الجميع فلا رجوع » .

وقال المحقق الكركي في شرحه (جامع المقاصد : ٥ : ٣٣٠) : « أمّا إذا كان الحق أقلّ فلاّجب أدّاه من غير زيادة ، فالزيادة تبرّع ، وأمّا إذا كان ما أدّاه أقلّ من الحق فلاّجب الضامن إنّما يرجع بعد الأداء ، فلا يرجع بما لم يؤدّه ، ولا فرق - في عدم رجوعه بزيادة الحق عمّا أدّى - بين أن يكون قد أبرئ من الزيادة ... وعدمه » .

ونعوه عبارة الشهيد الأوّل (راجع : اللعة : ١٣٥) . وكذا عبارة الشهيد الثاني (مسالك الأفهام : ٤ : ٢٠٦) ، وممن صرح بالحكم أيضاً المقدّس الأردبيلي (مجمع الفوائد والبرهان : ٩ : ٢٩٢) ، والمحقّق السبزواري (كفاية الأحكام : ١١٤) والمحدّث البحراني (الحدائق الناضرة : ٢١ : ١٦) والسيد علي الطباطبائي (رياض المسائل : ٥ : ٤٠٦) والمحقّق النجفي (جواهر الكلام : ٢٦ : ١٥٢ - ١٥٣) حيث قال : « إذا رضي المضمون له من الضامن ببعض المال أو أبرأه من بعضه ←



وهذا الحكم لا يختص بإبراء الضامن بعقد الضمان، بل يجري في كل ضامن يحق له الرجوع إلى غيره إذا وفاه للمضمون له، سواء كان ذلك من جهة الضمان العقدي أو ضمان اليد في مورد تعاقب الأيادي أو الضمان بسبب التغرير وجواز رجوع الضامن إلى من غره - كما في المشتري الفضولي الجاهل بالفضولية فيرجع فيما يخسره للمالك على البائع - أم بسبب الشهادة عليه والحكم عليه من قبل الحاكم ثم رجوع الشاهد أو ظهور كذبه أو غير ذلك، فإنه في جميع هذه الموارد إذا أبرأ من له الحق الضامن مما عليه فلا يجوز له الرجوع على المضمون عنه أو المسبب للضمان؛ لأنَّ حقَّ الرجوع عليه فرع تحقق التغرير والخسران، ومع الإبراء لا خسران في البين ولا تغريم بالنسبة إليه، فلا موضوع للرجوع.

وقد صرَّح بذلك الفقهاء في غرضون الأبحاث والفروع الفقهية المتنوعة المرتبطة بهذه المسألة، وقد تقدم بعضها.

خامس عشر - الإبراء قبل الضمان واشتغال الذمة [= إبراء ما لم يجب]:

هناك فروع وتطبيقات فقهية يتحقق فيها

⇒ لم يرجع على المضمون عنه المفروض اذنه بالضمان إلا بما أداه؛ لما عرفت سابقاً من أنه ليس له إلا ذلك نصاً وفتوى، بل هو مشروط بما إذا لم يزد عن الحق، وإلا رجع بالحق خاصة، فالضابط حينئذٍ الرجوع بأقلَّ الأمرين ممَّا أداه ومن الحق في كل موضع له الرجوع».

وصرَّح السيّد اليزدي (العروة الوثقى ٢: ٧٦٨، م ١٣) أيضاً بالحكم حيث قال: «ويستقرُّ على ما ذكره: أنَّ المضمون له لو أبرأ ذمّة الضامن عن تمام الدين ليس له الرجوع على المضمون عنه أصلاً، وإن أبرأه من البعض ليس له الرجوع بمقداره».

وكذلك صرَّح به السيد الحكيم (مستمسك العروة الوثقى ١٣: ٢٩٧). والسيد الخوئي (مباني العروة الوثقى، الضمان: ١٤٧).

هذا، وقد يظهر من ابن الجنيّد (المختلف ٥: ٤٦٩ - ٤٧٠) الخلاف حيث استدل في الصلح على الأقلَّ أنَّ الثابت في ذمّة الضامن قدر المال، ودفع الأقلَّ عطية من المضمون له للضامن، فلا يسقط.

كما قد يظهر من السبزواري (كفاية الأحكام: ١١٤) عدم اطمئنانه بالحكم حيث قال: «[هكذا] عند الأصحاب، ولم أطلع على نص يدل عليه إلا في الصلح».

وعلى كلِّ حال فأصل المسألة هو أنَّ الضمان إذا كان باذن المضمون عنه جاز للضامن الرجوع عليه بعد أداء مال الضمان وبمقدار ما أدى، أمَّا إذا لم يحصل الأداء ولم يخسر الضامن نتيجة لضمانه شيئاً فلا يحق له الرجوع على المضمون عنه، فالمقياس هو الأداء والخسارة لأصل الضمان. (راجع ضمان).



الإبراء من قبل صاحب الحق قبل تحقق التلف أو أي سبب آخر من أسباب الضمان واشتغال الذمة .

المشهور عدم صحة الإبراء وعدم سقوط هذا الضمان به ، بل الحكم بعد إبراء المشتري باقي على ما كان عليه قبل الإبراء ، وقد صرح بذلك جملة من الفقهاء ، كالعلامة والشهيد الأول والراقي والشيخ الأنصاري .

وقد بحث الفقهاء عن صحة الإبراء وعدمها في كل فرع من تلك الفروع الفقهية مستقلاً عن الفروع الأخرى مع أنها تشترك جميعاً في كونها من الإبراء قبل التلف أو قبل تحقق سبب الضمان .

قال العلامة الحلّي : « لو أبرأ المشتري البائع من ضمان المبيع لم يبرأ ، وحكم العقد لا يتغير ... فلو تلف المبيع قبل القبض انفسخ العقد وسقط الثمن عن المشتري إن لم يكن دفعه ، وإن كان قد دفعه استعاده » ^(١) .

وقال الشهيد الأول : « ولو هلك المبيع قبل القبض فمّن البائع ولو أبرأه المشتري من الضمان » ^(٢) .

وقد استند الراقي في الحكم بعدم صحة هذا الإبراء إلى الأصل ^(٣) ولم يصرّح

وحيث إنّ نوع الضمان في تلك الفروع يختلف من حيث كونه تارة ضماناً للمال وأخرى ضماناً للنفس أو العضو « ضمان الدية » وكونها في ضمان المال تارة ضمان المعاوضة والمسمى وأخرى ضمان الغرامة « المثل والقيمة » ، فينبغي تفصيل البحث في كل نوع منها ضمن الفروع التالية :

١- إبراء ضمان المعاوضة قبل التلف :

إذا كان الضمان على تقدير التلف ضمان المعاوضة ، أي ردّ عوض المسمى كما في تلف المبيع قبل قبضه فإنه من مال بائعه ، أي يوجب انفساخ عقد البيع ورجوع الثمن إلى المشتري ، فهل يصح الإبراء فيه بأن يبرئ المشتري البائع من هذا الضمان

(١) التذكرة ١: ٤٧٣ (حجري) .

(٢) الدروس ٣: ٢١٢ .

(٣) مستند الشيعة ١٤: ٤٢٨ .



ما يصطلح عليه بضمان المعاوضة ليس حقاً، وإنما هو حكم شرعي بانفساخ العقد إذا تلف المبيع قبل القبض، فلا اشتغال للذمة ولا للعهد بشيء لا قبل التلف ولا بعده، وإنما حكم شرعي، فلا معنى للإبراء والإسقاط.

ومنه يعلم أنه لا يصح أن يستدل على عدم صحة هذا الإبراء بأنه إسقاط ما لم يجب - كما سيأتي الاستدلال بذلك في المسألة الثانية - لأنه لا يوجد حق قابل للإسقاط لا بالفعل ولا فيما يأتي وبعد التلف لكي يتوهم أنه من إسقاط ما لم يجب.

٢ - إبراء ضمان الغرامة قبل تلف العين :

وهذا له تطبيقات عديدة في كلمات الفقهاء وأبحاثهم.

منها: إبراء الغاصب عن ضمان العين المغصوبة قبل تلفها.

ومنها: إبراء من أصبحت يده على المال غير أمينة كالودعي إذا خالف وتصرّف في الوديعة بما لا يرضى به صاحبه فصارت يده ضامنة.

بالمقصود من الأصل، فلو كان مقصوده الأصل العملي أي الاستصحاب فهو من الاستصحاب التعليقي، بتقريب أنه لو كان قد تلف المبيع قبل الإبراء كان البيع منفسخاً فبعد الإبراء كذلك، وأما الاستصحاب التجيزي فهو يقتضي بقاء العقد وعدم انفساخه.

ويمكن أن يكون مقصوده بالأصل الأصل اللفظي، أي إطلاق ما دلّ انفساخ البيع بتلف المبيع قبل القبض وأنه من مال بائه؛ فإنه يشمل حتى صورة إبراء المشتري للبائع.

والشيخ الأنصاري أفاد وجهاً آخر لعدم صحة هذا الإبراء فقال: «ومما ذكرنا... يعلم أن الضمان فيما نحن فيه حكم شرعي لا حقّ مالي، فلا يقبل الإسقاط، ولذا لو أبرأ المشتري من الضمان لم يسقط كما نصّ عليه في التذكرة والدروس، وليس الوجه في ذلك أنه إسقاط ما لم يجب، كما قد يتخيل»^(١).

فيكون وجه عدم تأثير هذا الإبراء أن

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٦: ٢٧١ - ٢٧٢.



ومنها : إبراء الزوج بعد الطلاق من دون دخول لضمان نصف المهر الذي هو عين بيد الزوجة إلى غير ذلك من الفروع والتطبيقات لإبراء المالك من بيده المال عن ضمان الغرامة قبل التلف .

والمستخلص من كلمات الفقهاء في مثل هذه التفرعات أنَّ هناك قولين في المسألة ذهب إلى كلٍّ منهما جملة من الفقهاء :

القول الأوَّل : عدم سقوط الضمان بذلك ، وقد ذهب إليه ابن سعيد الحلِّي والعلامة الحلِّي في أحد قوليهِ وولده فخر المحققين والمحقق الكركي والمحقق النجفي في بعض كلماته ، كما احتمله الشهيد الأوَّل ونقله المحقق النجفي عن حواشي الشهيد وغاية المرام .

القول الثاني : السقوط وارتفاع الضمان ، وهو المشهور بين المتأخرين ، وقد ذهب إليه الشيخ الطوسي والمحقق الحلِّي والعلامة الحلِّي في قوله الآخر والشهيد الثاني أيضاً .

الوجه الأوَّل : أنَّ الإبراء في المقام من إسقاط ما لم يجب ؛ لأنَّ اشتغال الذمة بالغرامة لا يحصل إلا بعد التلف ، وهو لم يوجد بعد .

الوجه الثاني : أنَّ الإسقاط لا يجدي بعد استمرار سبب الضمان وتجده في كل آن آو وهو القبض غصباً ؛ إذ هو يجدي في خصوص أثر السبب المقارن والسابق ، فيبقى الضمان بالسبب المتجدد باقياً .

وقد ناقش بعض الفقهاء في كلا الوجهين بوجوه عديدة ، نورد فيما يلي بعض كلمات الفقهاء وما فيها من الاستدلال على كل من القولين :

قال العلامة الحلِّي : « ولو أبرأ الغاصب عن ضمان الغصب والمال في يده فأشكال ، منشأ الإبراء ممَّا لم يجب ، ووجود سبب وجوبه ؛ لأنَّ الغصب سبب وجوب القيمة عند التلف . والأقرب أنَّه لا يبرأ ولا تصير يده يد أمانة » ^(١) .

وقال المحقق الكركي في توضيح كلام العلامة : « إنما كان إبراءً ممَّا لم يجب ؛



بالردّ إليه أو بأن يستنييه في الحفظ عنه»^(١).

وكأنّه علّق على ذلك المحقّق النجفي بقوله: «وقد يدفع بأنّ الإسقاط للحق الذي تحقق فعلاً وهو تهيوّ ذمته للضمان بالتلف، فليس حينئذٍ إسقاطاً لما لم يجب، بل هو إسقاط لما وجب وتحقق».

ودعوى عدم صحة إسقاط مثل ذلك يدفعها عموم تسلّط الناس على حقوقهم وأموالهم، كدعوى: أنّ الإسقاط لا يتعلّق بعد استمرار السبب، وهو القبض غصباً وتجده في كل آن آن؛ إذ هو يجدي في خصوص أثر السبب المقارن والسابق، فيبقى أثر السبب المتجدد غير ساقط، ويكفي حينئذٍ في ثبوت الضمان؛ إذ يدفعها أيضاً: منع كون ذلك أسباباً متعددة بل هي جميعها بعد اتحاد أثرها وصدق الأخذ على مجموعها سبب واحد عرفاً بل وشرعاً، فالإسقاط حينئذٍ في محله. فتأمل جيّداً.

فإنّه قد يمنع كون ذلك من الحقوق التي يتعلّق بها الإسقاط، وإنّما هو من

لأنّ الوجوب إنّما يتعلّق به عند التلف؛ لأنّ العين ما دامت موجودة لا يتعلّق بالذمة شيء سوى وجوب ردّها، ومعلوم أنّ الإبراء ليس من هذا، إنّما الإبراء من مقتضى الغصب وهو ضمانها عند التلف.

فإن قلت: إذا كانت العين موجودة فهنا أمران: وجوب ردّها على الفور لكون يد الغاصب يد عدوان، وضمنها عند التلف وهو أثر ذلك، فإذا أبرأه تعلق الإبراء بالأمر الأوّل، فيسقط الثاني وهو أثره.

قلت: الضمان أثر يد العدوان لا أثر وجوب الردّ على الفور، والإبراء إنّما يسقط به الحق الثابت في الذمة لا كون اليد يد عدوان ونحوه، وإنّما يزول عدوان اليد بأن تصير يد أمانة، ولا دخل للإبراء في ذلك، وما دام وصف العدوان ثابتاً فالضمان بحاله.

وما ذكره [= العلامة] في توجيه الوجه الثاني من وجهي الاشكال لا محصّل له؛ لأنّ وجود سبب وجوب الشيء لا يقتضي صحة تعلق الإبراء بذلك الشيء الذي لا تحقق له، فلهذا كان الأقرب أنّه لا يبرأ بذلك ولا تصير يده يد أمانة، وإنّما يبرأ

(١) جامع المقاصد ٥: ٩٩-١٠٠.



الأحكام ؛ للأصل وغيره ، والله أعلم» ^(١) .
وقال الشيخ الأنصاري : «إنَّ تحقُّق السبب وهو الغصب كافٍ في صحَّة الإبراء عن المسبب وهو الضمان واشتغال الذمَّة ولو قبل حصول الشرط وهو التلف ، وهذا نظير إسقاط خيار العيب أو الغبن قبل ظهور العيب أو الغبن الذي هو شرط في الخيار» ^(٢) .

وهذا البيان قد يمنع عنه بأنَّ الإبراء معلق على فعلية الدين واشتغال الذمة به ، وليس معلقاً على تلف العين وإن كان تلف العين موجباً لتحقق اشتغال الذمة والدين ، ففرق بين أن يقول : إن كنت مديناً فقد أبرأتك ، وبين أن يقول : إذا تلفت العين فقد أبرأتك من ضمانها ؛ فإنَّ الأوَّل ليس فيه تقييد زائد في إنشاء الإبراء ؛ لأنَّه مقيد لبأ وجود الدين ، بخلاف الثاني فإنَّ فيه تعليقاً زائداً على ما هو مأخوذ في موضوع الإبراء وهو التعليق على أمر احتمالي يتحقق في المستقبل وهو التلف ؛ لأنَّ ما هو المعلق عليه الإبراء فعلية وجود موضوعه لا تحقق أمر استقبالي وإن كان دخیلاً وسبباً لتحقق موضوع الإبراء ؛ لأنَّه ليس بالفعل بل في المستقبل ، فيلزم لا محالة تعليق الإبراء على تحقق ذلك الأمر الاستقبالي ، وهو من التعليق المبطل .

وقال جملة من الفقهاء المتأخرين

وقال في بيان آخر له : «إنَّه لا مانع في المقام عن صحة هذا الإبراء والإسقاط لما لم يتحقق سوى التعليق وعدم الجزم به ، وهما إنما يمتنعان عن صحة العقود والإيقاعات إذا كان التعليق على شرط لا يتوقف عليه العقد أو الإيقاع في نفسه كقدوم المسافرين مثلاً ، وأمَّا إذا كان التعليق على ما يكون العقد أو الإيقاع معلقاً عليه فلا مانع منه ؛ لأنَّه لا يوجد تعليق في هذا الانشاء زائداً عمَّا هو معلق في نفسه وعلى كل حال ، كأن يطلق زوجته على تقدير كونها غير مطلقة سابقاً أو يعتق العبد على تقدير كونه مملوكاً له أو

(١) جواهر الكلام ٢٥ : ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٦ : ١٨١ - ١٨٢ .

(١) المكاسب (تراث الشيخ الأعظم) ٥ : ١٨٢ .



العهد لا الذمة وهو حق فعلي قبل التلف في الأعيان المضمونة، وإنما أثره وحكمه اشتغال الذمة بالمثل والقيمة إذا تلفت، فيمكن إسقاطه، وبذلك يرتفع موضوع اشتغال الذمة.

٣- أن الإبراء عن ضمان العين قبل التلف مرجعها إلى الإذن والرضى بالتلف لدى تلك اليد، وهذا كافٍ في تبديل اليد غير الأمانة إلى كونها أمانة وخارجة عن موضوع ضمان الغرامة. وقد اشير إلى هذا الوجه في كلمات بعض القدماء في بعض الفروع المرتبطة بالمقام.

قال الفاضل الهندي في مسألة إبراء الزوج بعد الطلاق عن ضمان الزوجة لنصف المهر: إنه في معنى القبض والدفع أمانة، فيصح الإبراء^(١).

٣- إبراء الغاصب عمّا يضمنه للغير بسبب العين المغصوبة:

لا خلاف ولا إشكال بين الفقهاء في ضمان الغاصب كل نقص أو تلف على الغير، ينشأ من تصرفه العدواني في العين

كالسيد الحكيم^(١) والسيد الخوئي^(٢) والسيد الشهيد الصدر^(٣): إنَّ المعنى الظاهر والعرفي للضمان في الأعيان المضمونة عبارة عن قضية فعلية لا تعليلية، وهي أنَّ العين موجودة في عهدة الضامن، فإنَّ الموجود في العهدة نحو من الوجود يعتبره العرف في قبالة الوجود الخارجي وعلى نحو البديل عنه، فهذا النحو من الوجود الاعتباري للعين في العهدة فعلي، وهو معنى ضمان العين. وأمّا وجوب المثل أو القيمة على تقدير تلف العين فهو من قبيل الحكم لضمان العين في العهدة، لا أنَّه معناه.

وعلى ضوء هذه الكلمات يتضح وجوه المناقشة في الوجهين المذكورين للقول الأوّل، وأهمها أمور ثلاثة:

١- أنَّه لا محذور في المقام في إبراء ما لم يجب؛ لأنَّه من التعليق على ما يكون الانشاء معلقاً عليه ثبوتاً وفي نفسه.

٢- أنَّه من الإسقاط الفعلي ولكن لضمان

(١) مستمسك العروة الوثقى ١٣: ٢٦١.

(٢) مباني العروة الوثقى (الضمان): ١١٤-١١٥.

(٣) منهاج الصالحين (الحكيم) ٢: ١٩٦.

(١) كشف اللثام ٧: ٤٦٠.



ما يتعلّق بحفرك للبئر ... أو ما شابهه من التعابير رغم كون الحفر وكذلك بقاء البئر عدوانياً بمعنى أنّه لم يأذن به ابتداءً ولا رضي به بعده ولا ببقاء البئر ولا أنّه نهى الغاصب عن طمّها فهل يصحّ هذا الإبراء ... بحيث يترتب عليه خروج التردّي والسقوط في البئر - في المثال المذكور - عن عهدة الغاصب وسقوط الضمان عنه وبراءة ذمّته ، فلا يجب عليه دفع شيء على تقدير حصول التردّي وورود النقص أو التلف على المتردّي والساقط ، أم لا يصحّ الإبراء ولا يسقط بموجبه الضمان عن الغاصب ولا تبرأ ذمّته ؟

الفرض الثاني : أنّه لو لم يصرح المالك بالإبراء لكنه رضي ببقاء البئر - في المثال - في أرضه أو نهى الغاصب عن طمّها رغم كون الحفر عدوانياً في بادئ الأمر ، فهل أنّ ذلك مقتضى ومساق للبراء - يعني سقوط الضمان المذكور عن الغاصب - أم ليس كذلك بل يبقى الغاصب ضامناً ؟

ومن الواضح أنّه لا تلازم بين الفرضين من حيث الحكم ؛ إذ أنّ لكل من الحكمين في كل من الفرضين نكاته وخصوصياته

التي اغتصبها ، شريطة أن يكون هذا التصرف هو العامل الأقوى والأهم من سائر العوامل في حدوث النقص أو تحقق التلف بالنسبة إلى غيره أو بالنسبة إلى مال غيره ، فلو حفر - مثلاً - بئراً في الأرض التي اغتصبها ولم يأذن المالك بحفرها ولا رضي بالحفر بعد إتمامه فهو ضامن في مثل هذا الفرض لكل من يتردّي في البئر بنفسه جاهلاً بها ، ولكل بهيمة تسقط فيها ، ومعنى ضمانه هو أنّ هذا التردّي والسقوط سوف يكون في عهده وهو مسؤول عنه بحيث يجب عليه دفع الدية أو البدل على تقدير الجرح والنقص أو تحقق الهلاك والتلف^(١).

والمسألة هنا ذات فرضين :

الفرض الأوّل : أنّ الغاصب لو لم يطمّ البئر لكن المالك صرح بإبراءه من هذا الضمان بأن قال له مثلاً : أبرأتك من ضمان

(١) لاحظ: المبسوط ٣: ٧٣. المذهب ٢: ٥٠٧. الوسيلة:

٤٢٦. الغنية: ٢٨١. السرائر ٢: ٤٨٥. الشرائع ٣: ٢٤٧.

المختلف ٦: ٨٦. القواعد ٣: ٦٥٣. التحرير ٤: ٥٤٦.

الدروس ٣: ١١١. المسالك ١٢: ٢٤١. كشف اللثام ٢:

٤٨٥ ججري. جواهر الكلام ٣٧: ٢٠٦. تحرير الوسيلة

٢: ٥٠٨ م ١. تكملة منهاج الصالحين: ١٠٢، ٢٤٨.



تبعاً لحفره وإزالة الضمان عنه بالتعدي ،
فكأنّه حفرها ابتداءً بأمره ، فسقط الضمان
عنه تبعاً للأصل» ^(١) .

وقال القاضي ابن البرّاج : « فإن حفر
البئر في غير ملكه بغير إذن المالك ... فإن
أبرأه المالك ... زال الضمان عنه » ^(٢) .

وقال ابن حمزة : « وإن حفر بغير إذنه
وأبرأه المالك فكذلك [أي لم يضمن] وإن
لم يبرئه ضمن » ^(٣) .

وقال العلامة الحلّي : « فلو حفر بئراً في
ملك انسان أو وضع فيه ما يتعلّق به
الضمان ، فأبرأه المالك من ضمان ما يتلف
به ففي الصّحة إشكال ، ينشأ من أنّ المالك
لو أذن فيه ابتداءً لم يضمن ، ومن أنّ
حصول الضمان لتعديّه بالحفر ، والإبراء لا
يزيله ؛ لأنّ الماضي لا يمكن تغييره عن
الصفة التي وقع عليها ، ولأنّ الضمان ليس
حقاً للمالك فلا يصحّ الإبراء منه ، ولأنّه
إبراء ممّا لم يجب فلم يصحّ » ^(٤) .

كما سوف نعرف ذلك من خلال البحث إن
شاء الله تعالى . فلنتكلم عن الفرضين
تباعاً .

١ - أمّا الفرض الأوّل - أي فرض
التصريح بالإبراء - فلم نعرش على من
تعرّض لحكمه صريحاً من الفقهاء سوى
الشيخ الطوسي والقاضي ابن البرّاج وابن
حمزة والعلامة الحلّي في بعض كتبه ،
والمحقّق النجفي حيث ذهب الثلاثة
الأوائل إلى صحّة الإبراء وسقوط الضمان
عن الغاصب بموجبه ، واستشكل الرابع
فيها ، وأمّا الخامس فقد يظهر منه الذهاب
إلى عدم الصّحة أو الميل إليه على الأقلّ .

قال الشيخ الطوسي : « إن أبرأه المالك
من ضمان ما يتعلّق به من هذه البئر ، فهل
يبرأ أم لا ؟ قيل فيه وجهان :

أحدهما : لا يبرأ ؛ لأنّه إبراء عمّا
لا يجب ؛ لأنّ معناه ضمان ما يقع فيها ،
ولأنّه إبراء عمّا يستحقّ الغير .

والآخر : أنّه يصحّ الإبراء ، وهو
الصحيح ؛ لأنّ الغاصب إنّما جنى بالحفر ،
والحفر نقص حصل على المالك ، فإذا أبرأه
منه كان سقوط الضمان عنه فيما يقع فيها

(١) المبسوط ٣: ٧٣ - ٧٤ .

(٢) المهذب ٢: ٥٠٧ .

(٣) الوسيلة ٤٢٥ - ٤٣٦ .

(٤) التحرير ٥: ٥٤١ .



وقال المحقق النجفي: «القول بعدم البراءة لو صرح بالابراء لا يخلو من وجه»^(١).

نعم، هناك من الفقهاء من قد يظهر من عبارته صحة الإبراء وسقوط الضمان به، أو قد تشعر بذلك على الأقل، كابن إدريس والعلامة الحلبي في بعض كتبه والشهيد الأول.

قال العلامة الحلبي بعد نقله لعبارة الشيخ الطوسي المتقدمة: «وقال ابن إدريس: لو حفر بئراً أجبر على طمها، وللغاصب ذلك وإن كره مالك الأرض؛ لما في تركه من الضرر عليه بضمن ما يتردد فيهما، هكذا ذكره بعض أصحابنا، والأولى عندي أن صاحب الأرض إذا رضي بعد حفره بالحفر ومنعه من الطم فله المنع، ولا يكون الحافر ضامناً لما يقع فيها؛ لأن صاحب الأرض قد رضي، فكأنه أمره بحفرها ابتداءً. وما قوّاه ابن إدريس جيد، فإن الضمان يزول وإن لم يُبرئه المالك إذا منعه من الطم»^(٢).

وظاهره أن زوال الضمان وسقوطه عن

الغاصب لا يتوقف على الإبراء ولا ينحصر طريقه به، بل يحصل بالمنع عن الطم أيضاً، وهذا يعني أن الإبراء أيضاً يزيل الضمان ويسقطه.

وقال الشهيد الأول: «ولو حفر فيها بئراً فله طمها حذراً من الضمان بالتردي، ولو نهاه المالك لم يطم، ولا ضمان عليه، وقال الشيخ: يضمن ما لم يبرأه المالك»^(١).

وظاهره أن خلافه مع الشيخ الطوسي إنما هو في انحصار طريق سقوط الضمان عن الغاصب بإبراء المالك، حيث إن الشيخ الطوسي يحصره به ولا يرى سقوطه بالنهي عن الطم، بينما هو يرى سقوطه بالنهي عن الطم أيضاً، أمّا سقوطه بالابراء فهو مفروغ عنه عنده.

بل قد يكون هذا - أعني أن سقوط الضمان عن الغاصب ودفعه ليس بحاجة إلى التصريح بالابراء بعد الفراغ عن سقوطه بالابراء - هو مقصود الفقهاء الذين لم يتعروا لحكم التصريح بالابراء، وإنما اقتصروا على بيان حكم رضا المالك ببقاء البئر مثلاً أو نهيه عن طمها كالمحقق الحلبي

(١) جواهر الكلام ٣٧: ٢٠٦.

(٢) المختلف ٦: ٨٦. وانظر: السرائر ٢: ٤٨٥.

(١) الدروس ٣: ١١١-١١٢.



والشاهد الثاني وغيرهما - كما يأتي البحث عنه - فحكموا بسقوطه عنه برضى المالك بالبقاء ، أو بالنهي عن الطمّ ، فارغين عن سقوطه عنه بالإبراء .

القول الثاني : عدم الصّحة ، فلا يسقط ضمان التردّي عن الغاصب بالإبراء .
ودليله :

وعلى كل حال فكما لاحظنا يوجد في هذا الفرض وجهان ، بل لعلّه قولان :

أولاً : أنّه إبراء عمّا لم يجب ولم يثبت بعد ؛ إذ لم يتحقق التردّي والسقوط بعد ، كما هو المفروض .

القول الأول : صّحة الإبراء وسقوط الضمان عن الغاصب به .

وثانياً : أنّه إبراء عمّا لا يستحقه المبرئ ؛ إذ الضمان هنا ليس حقاً للمالك كي يُبرئ الغاصب منه ، بل هو حق للمتدّي والساقط في البئر على من كان سبباً لتردّيه ، فلا معنى لإبراء الغاصب حتى إذا صحّ إبراء ما لم يجب .

ودليله ما تقدّم في كلام الشيخ الطوسي وهو : أنّ أصل هذا الضمان - أي ضمان التردّي والسقوط في البئر - وأساسه هو كون الحفر عدوانياً - أي بدون أمر المالك وإذنه - منذ البداية ، فضمان من يتردّى في البئر وما يسقط فيها إنّما هو فرع لهذا الأصل وناشئ من الحفر العدواني والنقص غير المأذون فيه الذي ورد على مال المالك ، ولذا لا يثبت هذا الضمان في ما إذا كان الحفر منذ البداية بأمر المالك وإذنه ، إذاً فضمان الغاصب للتردّي تابع لثبوت أصله وهو ضمانه للمالك الثابت بالتعدّي والحفر العدواني ، فاذا أبرأه منه المالك سقط فرعه أيضاً ، وكان المالك ضامناً للتردّي .

وثالثاً : ما تقدّم في كلام العلامة الحلّي أيضاً من أنّ الضمان هنا وإن كان فرعاً وتابعاً للحفر العدواني والتعدّي الصادر من الغاصب منذ البداية ، فالأصل في هذا الضمان هو التعدّي الماضي ، لكن حيث إنّ هذا التعدّي أمر قد وقع ، والواقع لا يتغيّر ولا يتقلب عمّا وقع عليه ، إذاً فلا يمكن للإبراء الآن أن يزيل التعدّي السابق ويغيّر الماضي عن الصفة التي وقع عليها ، بل لا يزال التعدّي ثابتاً ، ولا يزال الحفر العدواني السابق حفرّاً عدوانياً ، وبتبعه لا يزال



الضمان باقياً لا يسقط عن الغاصب .

وهذه الوجوه الثلاثة إنما تصح فيما إذا كان المقصود من الإبراء في المقام معناه الحقيقي ، أي إسقاط حق ثابت في ذمة الغير ، وأما إذا أُريد به أن المالك رضي بما قام به الغاصب من التصرف العدواني في ملكه بقاءً ، فيكون حال هذا الفرض حال الفرض القادم من أن الحفر يستند بقاءً إلى المالك ، فيكون هو الضامن للمتدّي فيه ، لا الحافر حيث يرتفع بالابراء موضوع ضمان الغاصب للغير .

ولا يتجه عليه شيء من الوجوه الثلاثة ؛ إذ لا يراد بإبراء الغاصب إسقاط حق في ذمته للغير حتى يقال : إنه لم يجب بعد أو أنه لثالث وهو المتردي لا للمالك .

كما أنه لا يتم ما ذكره العلامة الحلّي من أن سبب الضمان الواقع سابقاً وهو الحفر العدواني لا يتغير عمّا وقع عليه بالابراء ؛ فإن السبب على ما سيأتي في الفرض القادم إنما هو بقاء الحفر عند التردّي وهو مستند بالابراء إلى المالك لا الحافر .

إلا أن هذا التوجيه للإبراء قد لا يرتضيه

الشيخ الطوسي ؛ لأنّه سيأتي منه في الفرض القادم القول بعدم سقوط ضمان التردّي عن الغاصب .

اللهم إلا إذا قيل بأن الاستناد إلى المالك بالابراء أوضح وأجلى من مجرد رضي المالك بالحفر ؛ لأنّه قد يرضى بالحفر من ناحية التصرف العدواني في ملكه دون ضمان ما ينشأ منه بالنسبة للمتدّي ، بخلاف ما إذا صرح بإبراء الغاصب عمّا يضمنه بسبب الحفر العدواني ، فإنه صريح في قبوله للسببية .

هذا كلّ في الفرض الأوّل للمسألة أي فرض تصريح المالك بإبراء الغاصب من ضمان ما يتعلّق بتصرّفه العدواني كحفر البئر مثلاً .

٢- وأما الفرض الثاني لها - وهو فرض رضاه ببقاء ذلك التصرف ، كما إذا رضي ببقاء البئر أو نهى عن طمّها رغم أنّه لم يكن راضياً بحفرها ابتداءً - فهل أن ذلك يقتضي إبراء الغاصب عن ضمان التردّي ، وسقوط الضمان المذكور عنه وبراءة ذمته أم لا يقتضي ذلك بل يبقى ضامناً للتدّي ؟ في المسألة قولان :



القول الأول: عدم اقتضاء ذلك للإبراء والإسقاط، وعدم سقوط ضمان التردّي عن الغاصب بموجبه .

وقد ذهب إليه الشيخ الطوسي والسيد ابن زهرة والمحقق النجفي .

قال الشيخ الطوسي: «إذا غصب أرضاً وحفر فيها بئراً... وإذا أراد الغاصب طمّ البئر كان له ذلك، رضي المالك أو لم يرض؛ لأنّه حفر في ملك غيره، فلا يأمن أن يقع فيه إنسان أو بهيمة، فيلزمه ضمانها، هذا إذا لم يبرئه المالك» (١).

فإنّ فرض عدم رضی المالك بطمّ البئر مساوق لفرض رضاه ببقائها، ومع ذلك حكم الشيخ الطوسي بأنّه يلزم الغاصب ضمان التردّي والوقوع في البئر - إذا لم يطمّها ووقع فيها إنسان أو بهيمة - ما لم يبرئه المالك من هذا الضمان .

وقال السيد ابن زهرة: «وكذا لو حفر بئراً أجبر على طمّها، وللغاصب ذلك وإن كره مالك الأرض؛ لما في تركه من الضرر عليه بضمان ما يتردّي فيها» (٢).

(١) المبسوط ٣: ٧٣.

(٢) الغنية: ٢٨١.

فإنّ فرض كراهة المالك للطمّ مساوق لفرض إرادته بقاء البئر ورضاه به، ومع ذلك حكم بأنّ الغاصب إذا ترك الطمّ فهو ضامن لما يتردّي فيها .

وقال المحقق النجفي: «ولو حفر الغاصب في الأرض بئراً مثلاً... وهل له طمّها مع كراهية المالك؟ قيل - والقائل الشيخ وابن زهرة فيما حكي عنهما -: نعم، نهاء المالك أم لم ينهه، رضي أم لم يرض، تحفظاً من درك التردّي...» إلى أن قال: «وعليه يكون النزاع حينئذٍ معه [= مع الشيخ الطوسي] في أنّ الرضى بالبقاء أو النهي عن الطمّ يقتضي الإبراء... أم لا يقتضي ذلك؛ لأنّه أعمّ، فيبقى الضمان مستصحباً؟ ولعلّ الأقوى فيه [أي في هذا النزاع] ما ذكره» (١). أي ما ذكره الشيخ الطوسي من بقاء الضمان، وأنّ الرضى ببقاء البئر لا يقتضي إسقاط ضمان التردّي عن الغاصب ما لم يبرئه المالك من هذا الضمان .

واستدلّ المحقق النجفي على ذلك بأدلة يمكن تلخيصها فيما يلي:

(١) جواهر الكلام ٣٧: ٢٠٦.



التصرّف عدوانياً ، فإننا لا نسلّم باشتراط العدوان في ثبوت الضمان هنا ؛ وذلك لاطلاق الأدلة ^(١) .

القول الثاني : اقتضاؤه الإبراء والإسقاط ، فيسقط بموجبه ضمان التردّي عن الغاصب وتبرأ ذمته .

وقد ذهب إليه ابن إدريس والمحقق والعلامة الحلّي والشهيدان والفاضل الهندي والمحقق الرشتي والسيد الإمام الخميني .

قال ابن إدريس : « والأولى عندي أنّ صاحب الأرض إذا رضي بعد حفره بالحفر ومنعه من الطمّ فله المنع ، ولا يكون الحافر ضامناً لما يقع فيها ؛ لأنّ صاحب الأرض قد رضي ، فكأنما أمره بحفرها ابتداءً » ^(٢) .

وقال المحقق الحلّي : « والضمان يسقط عنه برضى المالك باستبقائها » ^(٣) .

وقال العلامة الحلّي : « ولو حفر بئراً في ملك غيره ف رضي المالك سقط الضمان عن الحافر » ^(٤) .

أولاً : أنّ الرضى ببقاء البئر أو النهي عن طمّها وعدم الرضى به أعمّ من إسقاط ضمان التردّي عن الغاصب ، فلا ملازمة بين الأمرين ؛ لوضوح أنّه قد يحبّ بقاء البئر - بعد أن حفرت - ولا يرضى بطمّها ولكنه مع ذلك غير مستعدّ لإبراء الغاصب عن ضمان التردّي الناشئ من الحفر ، ولا يرضى بإسقاط هذا الضمان عنه ، فكراهية الطمّ لا تنافي إرادة بقاء الضمان .

ثانياً : أنّ حفر البئر ابتداءً كان تصرّفاً عدوانياً وبدون إذن المالك وأمره ، والتصرّف العدواني سبب شرعاً للضمان ، والرضى المتأخّر ببقاء البئر لا يدفع سببية ذلك التصرّف العدواني للضمان ما دام لا يمكنه - وهو متأخّر - أن يزيل هذه الصفة - أي العدوانية - عن ذلك التصرّف الماضي ؛ إذ الماضي لا يمكن تغييره عن الصفة التي وقع عليها .

ثالثاً : أنّ الرضا المتأخّر ببقاء البئر حتى لو أمكنه أن يزيل صفة العدوانية عن التصرّف الماضي ، لكنه لا يدفع سببية ذلك التصرّف للضمان شرعاً ؛ لأنّ الضمان المسبّب عنه غير مشروط بأن يكون

(١) جواهر الكلام ٣٧ : ٢٠٦ .

(٢) السرائر ٢ : ٤٨٥ .

(٣) الشرائع ٣ : ٢٤٨ .

(٤) التحرير ٥ : ٥٤٠ .



وقال أيضاً: «إذا حفر بئراً فتردّى فيها إنسان... فإن كان الحفر عدواناً ضمن الحافر مثل أن يحفر في طريق مسلوك أو ملك غيره بغير اذنه، ولو أذن سقط الضمان عن الحافر، وكذا لو رضي بها بعد الحفر على العدوان»^(١).

وقال أيضاً - بعد نقل كلام ابن إدريس المتقدم -: «وما قوّاه ابن إدريس جيّد، فإنّ الضمان يزول وإن لم يبرئه المالك إذا منعه من الطمّ»^(٢).

وقال الشهيد الأوّل: «ولو نهاه المالك لم يطمّ ولا ضمان عليه»^(٣).

وقال الشهيد الثاني: «ودرك التردّي يزول بنهي المالك له عن طمّها؛ لسقوط العدوان بذلك»^(٤).

وقال الفاضل الهندي: «ولو أذن سقط الضمان عن الحافر وكان كما لو حفرها المالك... وكذا لو رضي به المالك بعد

الحفر على العدوان، فإنّ الإبقاء كالإحداث»^(١).

وسياتي نصّ عبارة المحقق الرشتي بهذا الصدد.

وقال السيّد الإمام الخميني: «ولو حفر في ملك غيره فرضي به المالك فالظاهر سقوط الضمان من الحافر»^(٢).

بل إنّ المحقّق النجفي ذكر أنّ هذا القول هو المحكي عن الشيخ الطوسي في كتاب الديات من المبسوط، قال: «بل هو المحكي عنه في ديات المبسوط، قال: لو حفر بئراً عدواناً ثمّ إنّ المالك رضي ببقائها بعد الحفر العدواني سقط الضمان»^(٣).

إلا أنّنا لم نعثر على هذه العبارة في كتاب الديات من المبسوط، وإنّما الموجود فيه: «وأما إن حفرها في غير ملكه بغير إذن مالكها فالضمان على الحافر؛ لأنّه تعدّى بحفرها، فإنّ أبرأه المالك وقال: قد برئت ورضيتُ بحفرك

(١) القواعد ٣: ٦٥٣.

(٢) المختلف ٦: ٨٦.

(٣) الدروس ٣: ١١١-١١٢.

(٤) المسالك ١٢: ٢٤١.

(١) كشف اللثام ٢: ٤٨٥ (حجري).

(٢) تحرير الوسيطة ٢: ٥٠٨، م ١.

(٣) جواهر الكلام ٣٧: ٢٠٦.



كالإحداث ، فكما لا ضمان في إحداث البئر من قبل المالك أو بأمره ، كذلك في إبقائها من قبله .

وقد تقدّم هذا الاستدلال في كلام ابن إدريس والفاضل الهندي .

٢- إنّ سبب الضمان هو العدوان ، وقد سقط بالرضى بالبقاء أو النهي عن الطمّ .

وقد تقدّم هذا أيضاً في كلام الشهيد الثاني .

٣- ما ذكره المحقق الرشتي واعتمد عليه في القول بسقوط ضمان التردّي عن الغاصب إذا رضي المالك ببقاء البئر أو منع عن طمّها ، وبالإمكان أن نعتبر ما قاله شرحاً وتخريجاً فنياً لما قاله المتقدمون عليه من أنّ الرضى بالبقاء كالأمر بالحفر ابتداءً ، وأنّ الإبقاء كالإحداث ، وأنّ العدوان يسقط بالرضى ، وأمثالها من التعابير .

وتوضيح ما قاله : إنّ سبب ضمان التردّي والتلف الناشئ من التردّي إنّما هو بقاء الحفر على حاله واستمرار وجود البئر إلى لحظة التردّي ، فإنّ العدوان إنّما يتحقق

وأقرّه عليه زال الضامن عنه ، كما لو أمره بالحفر ابتداءً . وقال بعضهم : لا يزول الضمان ؛ لأنّه أبرأه عن ضمان ما لم يجب ، والأوّل أقوى ^(١) .

وهذه العبارة ليست صريحة بل ولا ظاهرة فيما نقل المحقّق النجفي حكايته عن الشيخ الطوسي ، وهو أنّ الرضى المتأخّر ببقاء البئر - رغم كون الحفر عدوانياً - يقتضي الإبراء وإسقاط الضمان عن الغاصب ، إن لم ندّع صراحتها أو ظهورها على الأقلّ في الفرض الأوّل - أي التصريح بالابراء - الذي قلنا فيما سبق أنّ الشيخ الطوسي يقول فيه بصحّة الإبراء وسقوط ضمان التردّي عن الغاصب بموجبه ، ولكن لا علاقة له بالفرض الثاني المبحوث عنه الآن .

وعلى كل حال فقد استدللّ القائلون بسقوط الضمان عن الغاصب بسبب رضى المالك ببقاء البئر ، على قولهم بما يلي :

١- إنّ الرضا المتأخّر ببقاء البئر كالأمر بحفرها ابتداءً . وبعبارة أخرى : إنّ الإبقاء

(١) المبسوط ٧: ١٨٦ .



حينئذ يُسند إلى ذلك الشخص ، ومن الواضح أنّ المنع عن طمّ البئر يوجب أن تستند وجودات البئر المتأخرة عن زمان المنع - والتي من جملتها وجودها المقارن للتردي - إلى المانع .

فإن كان المانع هو المالك كما هو المفروض استند إليه التردي والتلف ، ويكون كما إذا حفر المالك ابتداءً بئراً في ملكه وأبقاها إلى أن سقط فيها انسان فهلك أو تردّت فيها بهيمة فهلكت .

وإن كان المانع عن الطمّ غير المالك كما إذا منع شخص آخر الغاصب عن طمّ البئر وكان المنع بنحو الإلجاء والإكراه استند إليه التردي والتلف لا إلى الحافر .

والحاصل : أنّ الرضى ببقاء الحفر على حاله أو المنع عن الطمّ كالإذن في الحفر ابتداءً ، ففي كليهما يرجع أثر الحفر إلى المالك ، فالتحقيق أنّ رضى المالك ببقاء الحفر إلى لحظة التردي أو منعه عن الطمّ إلى تلك اللحظة يسقط الضمان عن الحافر الغاصب ^(١) .

بذلك ؛ لوضوح أنّ الوجود الأولي للبئر السابق على التردي - مع قطع النظر عن وجودها الثانوي الذي استند إليه التردي والتلف - ليس عدواناً عرفياً أو شرعياً على المتردي ، بل العدوان إنّما يتحقق مع بقائها واستمرارها ، فإذا منع المالك عن طمّها استند بقاء البئر إليه لا إلى الغاصب الحافر ؛ لأنّ تأثير العلة المبقية في الأثر المترتب على بقاء الشيء واستمراره أكد من تأثير العلة المحدثّة في ذلك الأثر ، فللبئر وجودات موزعة على أزمنة وجودها ، وتلف المتردي مسبب عن وجودها المقارن للتردي لا عن وجودها السابق على التردي .

فإن كان وجودها المقارن مستنداً إلى نفس من استند إليه وجودها السابق صحّت نسبة التردي والتلف إليه ، كما إذا أبقى الغاصب البئر إلى لحظة التردي من دون أن يكون المالك قد منع عن طمّها أو رضى ببقائها ، فهنا تصحّ نسبة تلف المتردي إلى الغاصب .

أمّا إذا كان وجودها المقارن للتردي مستنداً إلى شخص آخر غير من استند إليه وجودها السابق ، فإنّ التردي والتلف

(١) الغصب: ١٣٥-١٣٦ .



٤ - إبراء الضامن المضمون عنه قبل الأداء

للمالك :

إذا أبرأ الضامن المدين قبل أن يسدّد دينه إلى دائئه ، فهل يصح الإبراء ؟ وهل يكون من إبراء ما لم يجب أم لا ؟

المسألة مبتنية على مسألة أخرى وهي : أن المدين متى تشتغل ذمته تجاه الضامن ؟ فهل أن الضامن بنفسه يوجب اشتغال ذمة المدين تجاه الضامن ، بحيث يصبح المدين مديناً للضامن بالدين من حين وقوع عقد الضمان ولو لم يكن الضامن قد أدّى شيئاً من الدين إلى الدائن بعد ، أم أن نفس الضمان لا يسبب الاشتغال وإنما الأداء سبب للاشتغال ؟

فيه وجهان رئيسيان :

الوجه الأول : أن الضمان في نفسه لا يوجب اشتغال ذمة المدين تجاه الضامن بوجه من الوجوه ، وإنما تشتغل ذمته تجاهه من حين أداء الضامن الدين إلى الدائن . وهذا هو الظاهر من الفقهاء ، بل هو المصرّح به في كلمات بعضهم . (راجع : ضمان) .

في ذمة المدين قبل أن يسدّد دينه ويؤدّيه إلى الدائن ، فلو أبرأ الضامن والحال هذه كان إبراءً عملاً لم يثبت ، فتبني صحة هذا الإبراء على صحة الإبراء عملاً لم يجب ، وقد تقدّم الكلام عن ذلك ، فلاحظ .

الوجه الثاني : أن الضمان بنفسه ومن حيث وقوعه يوجب اشتغال ذمة المدين تجاه الضامن ، وذلك بأحد أنحاء ثلاثة كل واحد منها محتمل :

النحو الأول : أن يكون موجباً للاشتغال بنحو مستقرّ - أي غير متزلزل - وبنحو مطلق - أي غير مشروط بالأداء - فالمدين يصبح مديناً للضامن بالدين من حين وقوع عقد الضمان وبموجبه ، ويبقى مديناً له وإن لم يسدّد الضامن شيئاً إلى الدائن أبداً .

فبناءً على هذا الاحتمال يصحّ للضامن أن يُبرئ المدين قبل أن يسدّد الدين إلى الدائن ، لأنّه إبراء عن حق ثابت للمبرئ على المبرأ ، ويقع الإبراء بنحو مستقرّ غير متزلزل ، كما يقع بنحو مطلق غير مشروط بالأداء .

إلا أن هذا الاحتمال باطل ، بل لا قائل

وبناءً على هذا الوجه لا شيء للضامن



به عندنا عدا ما قد يستفاد من عبارة ابن الجنيد في باب الصلح لا الإبراء ، وقد تقدم .

النحو الثاني : أن يكون موجباً للاشتغال بنحو متزلزل ومراعى بتسديد الضامن الدين إلى الدائن ، فإن حصل التسديد والأداء استقرّ اشتغال ذمّة المدين تجاه الضامن ، وإن لم يحصل بطل الاشتغال .

وبناءً على هذا الاحتمال يصحّ للضامن أن يُبرئ المدين قبل أن يسدّد الدين إلى الدائن ؛ لأنّه إبراء عن حق ثابت للمبرئ على المبرأ ، لكن نظراً إلى أنّ الحق ثابت بنحو متزلزل ، فالإبراء أيضاً يقع بنحو متزلزل وغير مستقرّ ، فإن حصل التسديد من قبل الضامن استقرّ الإبراء ، وإلاّ فيبطل وينفسخ كما يبطل أصل الحق والاشتغال وينفسخ .

النحو الثالث : أن يكون موجباً للاشتغال بنحو مشروط بالتسديد والأداء على طريقة الشرط المتأخّر ، بمعنى أنّ التسديد والأداء يكشف عن اشتغال ذمّة المدين تجاه الضامن من حين وقوع الضمان ، كما

أنّ عدم التسديد يكشف عن عدم الاشتغال من الأصل .

وبناءً على هذا الاحتمال يصحّ للضامن أن يُبرئ المدين قبل أن يسدّد دينه إلى دائئه ؛ لأنّه إبراء عن حق ثابت له عليه ، لكن بما أنّ الحق مشروط بالأداء فالإبراء أيضاً مشروط بالأداء بنحو الشرط المتأخّر ، فإن حصل الأداء والتسديد كشف عن وقوع الإبراء في محلّه وصحّته ، وإن لم يحصل انكشف بطلان الإبراء وعدم وقوعه في محلّه ^(١) .

٥ - إبراء الطبيب والبيطار قبل العلاج :

المشهور أنّ الطبيب أو البيطار ضامن لما يفسده ولو كان خطأً وبلا تقصير إذا كان مباشراً للعلاج أو أمراً به بنحو يكون الافساد مستنداً إليه ، فيضمن الدية في التطبيب وقيمة الدابة في البيطرة . وتفصيله متروك إلى بحث الضمان .

والمشهور بل المتسالم عليه أيضاً أنّه إذا

(١) راجع : المسالك ٤ : ٢٠٧ - ٢٠٨ . جواهر الكلام ٢٦ :

١٥٣ - ١٥٤ . العروة الوثقى مع تعاليقها ٢ : ٧٦٧ ، م ١٣ .

مستمك العروة الوثقى ١٣ : ٢٩٤ - ٢٩٦ . مباني

العروة الوثقى ، (الضمان) : ١٤٥ - ١٤٦ .



أخذ الطبيب أو البيطار البراءة من المريض أو مالك الدابة قبل العلاج سقط عنه الضمان .

وقد نسب إلى بعض الفقهاء - كابن إدريس والشهيد الثاني - التشكيك في صحة هذا الإبراء نظراً إلى أنه من إبراء ما لم يجب حيث إنّ الضمان للدية أو لقيمة الدابة لا يتحقق إلا بعد التلف ، فلا يصح الإبراء والإسقاط قبل ثبوت سببه ؛ لأنّه من إسقاط ما لا وجود له ، فلا يكون إسقاطه تنجيزاً وبالفعل معقولاً والإسقاط أو الإبراء مشروطاً ومعلقاً على تقدير تحقق التلف تعليق مبطل للعقود والإيقاعات .

وقد ردّ هذا القول أو الاحتمال من قبل القائلين بالصحة وحصول البراءة بذلك بوجوه عديدة ، أهمها :

١- وجود النصّ في المسألة ، وهو رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام : « قال أمير المؤمنين عليه السلام : من تطبّب أو تبيطر فليأخذ البراءة من وليّه وإلاّ فهو له ضامن » (١) .

(١) الوسائل ٢٩ : ٢٦٠ ، ب ٢٤ من موجبات الضمان ، ح ١ .

وهذا النصّ كما يثبت الضمان في خطأ الطبيب والبيطار في صورة عدم أخذ البراءة كذلك يثبت سقوط الضمان بأخذ البراءة من الولي قبل العلاج ، ومع وجود النص في المسألة لا وقع لدعوى البطلان بقاعدة إسقاط ما لم يجب .

وقد نوقش في سند الحديث حيث وقع فيه النوفلي عن السكوني عن الامام عليه السلام .

وأجيب : بأنّ السكوني موثق في كلام الشيخ الطوسي في العدة ، والنوفلي أيضاً يمكن توثيقه لوقوعه في أسانيد كامل الزيارات أو غير ذلك من قرائن التوثيق المقررة في علم الرجال ، على أنّ الرواية مشهورة معمول بها لدى الأصحاب ، وهو كافٍ عند أكثر الفقهاء للعمل بالرواية .

ونوقش في دلالة الحديث باحتمال أن يراد من أخذ البراءة فيه أخذها بعد العلاج وتحقق النقص والفساد ، بل ادّعي أنّ هذا هو ظاهر الحديث ، وذلك لقرينتين :

أولاهما - أنّ البراءة بمعناها الحقيقي لا تصدق إلا بعد ثبوت الحق في ذمّة الطبيب أو البيطار ، وهو إنّما يثبت بعد



تحقق التلف لا قبله ، بإطلاق البراءة قبل ذلك استعمال في معنى مجازي وهو خلاف الظاهر .

وثانيتها - إضافة أخذ البراءة في الحديث إلى الولي لا المريض ، فإنّ الولي لا حق له قبل حدوث الجناية على المريض ، فلو كان النظر إلى أخذ البراءة قبل العلاج وقبل حدوث الجناية لكان المفروض أن يأمر بأخذها من المريض نفسه .

وأجيب عن ذلك : بأنّ الحديث ظاهر في إرادة أخذ البراءة حين العلاج وقبل حصول الخطأ والتلف ؛ لأنّه عبّر بقوله : « من تطبّب أو تبيطر فليأخذ » ، وهو واضح في إرادة الأخذ من أول الأمر وقبل انتهاء العلاج كي لا يتحقق ضمان .

وما ذكر من القرينتين لا صحّة لهما :

أمّا القرينة الأولى : فلأنّ إطلاق البراءة إنّما هو بلحاظ الزمان الذي يحصل فيه الضمان ، وهو ما بعد الفساد والتلف ، فلا مجازية في الاستعمال كما في سائر موارد استعمال المشتقات بلحاظ زمان الجري .

وبعبارة أخرى : الحديث لم يفترض أنّ البراءة المأخوذة إنّما هي براءة بلحاظ زمان أخذها ، بل براءة عن الضمان الذي يحصل في زمانه بسببه ، فكما أنّ الضمان ليس فعلياً حين التطبّب والتبيطر كذلك البراءة ، وكما أنّ الضمان فعلي بعدهما إذا تحقق تلف فكذلك البراءة ، فالإطلاق بلحاظ زمان الجري ، فلا مجازية في الاستعمال .

وأمّا القرينة الثانية : فلأنّ المراد بالولي في الحديث من يتولى الأمر ويرجع إليه سواء كان هو المريض في الطبابة للكبير أو وليه في القاصر أو المالك كما في البيطرة^(١) . فليس المراد به ولي الدم بالخصوص لكي يتخذ قرينة على إرادة البراءة بعد العلاج وبعد التلف .

بل دلالة الحديث على إرادة أخذ البراءة حين العلاج وقبل حصول التلف والنقص غير قابلة للتشكيك ، فإنّه كالصريح في إرادة المنع عن تحقق الضمان واشتغال دمة الطبيب والبيطار ، وأمّا إذا حصل الاشتغال

(١) راجع: مباني تكملة منهاج الصالحين ٢: ٢٢٢.



وتحقق الضمان بعد العلاج فقد تحقق المحذور لهما ، حيث يكونان ملزمين بدفع الدية والغرامة حال أي مدين وضامن آخر ، ولا يكون عندئذٍ معنى للبراءة إلا المصالحة وجلب رضى الدائن والولي ، الأمر الثابت في تمام موارد الضمان والديون ، فالأمر في دلالة الحديث واضح .

٢- ومما استدلل به على صحة الإبراء قبل العلاج ما يستظهر من بعض عبارات الجواهر^(١) . وتوضيحه : أن إبراء الطبيب أو البيطار قبل العلاج عن الضمان يرجع في الحقيقة إلى الاذن في الاتلاف والتصرف ، وهو يقتضي عدم ثبوت الضمان ، فكما أن المالك لو أذن لغيره في أكل ماله أو التصرف المتلف فيه لم يكن فيه ضمان ، كذلك لو أبرأ المريض الطبيب عن الضمان ، بمعنى أذن له في التصرف في بدنه للعلاج ولو أدى إلى التلف ؛ فإن الانسان مسلط على ماله ونفسه بمقتضى السيرة العقلانية الممضاة شرعاً والأدلة اللفظية المقررة في محلها ، فليس المقام من الإبراء والإسقاط

قبل ثبوت الحق ، بل هو من باب الاذن في الاتلاف المقتضي لعدم الضمان وارتفاعه موضوعاً .

وقد ذكر الفقهاء نظير ذلك في فرع آخر ، وهو أن المجني عليه إذا أذن في الجناية سقط ضمانها حتى إذا كان الفعل حراماً ، وقد ذهب إلى ذلك جملة من الفقهاء كالشيخ في المبسوط^(١) والمحقق في الشرائع^(٢) والعلامة في التلخيص^(٣) والارشاد^(٤) والشهيد في المسالك ، قال : إنه الأشهر^(٥) .

واستدلوا عليه بأن المجني عليه قد أسقط حقه بالاذن في الاتلاف ، فلا يتسلط عليه الوارث الذي هو فرع المقتول^(٦) .

ونوقش فيه : بأن الانسان غير مسلط على إتلاف نفسه ليكون إذنه بالاتلاف مسقطاً للضمان كما هو الحال في الأموال ،

(١) المبسوط ٧: ٤١.

(٢) الشرائع ٤: ٢٠٠.

(٣) تلخيص المرام: ٣٣٦.

(٤) الارشاد ٢: ١٩٦.

(٥) المسالك ١٥: ٨٩.

(٦) جواهر الكلام ٤٢: ٥٣.

(١) راجع: جواهر الكلام ٤٣: ٤٨.



فعمومات أدلة القصاص والضمان محكمة^(١).

وهذا النقاش إن تمّ فقد يتمّ في باب القصاص ونحوه لا في مثل المقام الذي لا إشكال في جواز أمر المريض الطبيب بالعلاج ولو أدى إلى التلف؛ فإنّه جائز تكليفاً، ومن حقه وضعاً شرعاً وعقلاً. فتسلط الإنسان على نفسه في مثل هذه الموارد لا إشكال فيه بمقتضى السيرة العقلانية المضادة وبنص الأدلة اللفظية الدالة على أنّه لا يحل مال ودم امرئ مسلم إلّا بطيب نفسه، وبذلك يرفع اليد عن إطلاق أدلة الدية في الجنايات.

إلّا أنّ هذا الوجه يتوقف على أن يؤخذ الإذن في العلاج وإن أدى إلى التلف، فلا يكفي مجرد الإذن في العلاج؛ لأنّ الإذن فيه ليس إذناً في الاتلاف.

وعلى أساس هذا الوجه لا يكون أخذ البراءة في المقام من باب الإبراء المصطلح، بل من باب أخذ الإذن في الاتلاف، والحديث المتقدم قابل للحمل على هذا الوجه حيث لم يصرح فيه

بالإبراء، وإنّما عبّر بأخذ البراءة، وهو بمعنى أخذ عدم الضمان وعدم كونه مشغول الذمة، وهذا التعبير ينسجم أيضاً مع أخذ الأذن وطيب نفس المريض ورضاه بالاتلاف المحتمل حصوله بالعلاج.

٣- واستدل للصحة أيضاً بالضرورة والحاجة؛ لأنّ الناس مضطرون إلى العلاج والاستعانة بالطبيب في ذلك ممّا قد يكون موجّباً للتلف، فالحكمة تقتضي أن تسوّغ الشريعة صحّة الإبراء وسقوط الضمان به عن الطبيب، وإلّا فلو حكم الشارع بالضمان لحصل الضرر والضيّق والعسر على المريض من خلال تعذّر العلاج عليه نتيجة امتناع الأطباء عن المعالجة خوفاً ممّا قد يتعقبه من الضمان^(١).

(١) راجع: الشرائع ٤: ٢٤٨. المختصر النافع: ٢٩١. النهاية ونكتها ٣: ٤٢٠. كشف الرموز ٢: ٣٦٧. القواعد ٣: ٦٥٠ - ٦٥١. التحرير ٥: ٥٢٨. الإيضاح ٢: ٢٧٨. التنقيح الرابع ٤: ٤٧٠. المذهب البار ٥: ٣٦٢. جامع المقاصد ٧: ٢٨١. الروضة ١٠: ١١٠. المسالك ١٥: ٣٢٧. مجمع الفائدة والبرهان ١٠: ٧٨. كشف اللثام ٢: ٤٨٣ حجري. مفتاح الكرامة ١٠: ٢٧٣. الرياض ١٠: ٤٠١. جواهر الكلام ٢٧: ٢٩٣. وأيضاً ٤٣: ٤٧. جامع المدارك ٦: ١٨٨.

(١) راجع: مباني تكملة منهاج الصالحين ١٦: ٦٠.



ونوقش :

تارة كبروياً : بأنّ الحاجة والضرورة لا تكفي لاثبات حكم يخالف القواعد والأدلة العامة .

وتارة أخرى صغروباً : بأنّ الحاجة أو الضرورة ترتفع بإمكان رفع الضمان بنحو آخر كالشرط في ضمن عقد لازم كاشتراط ذلك ضمن عقد الإجارة على الطباية ، فإنّه يمكن اشتراط سقوط الضمان فيها على تقدير التلف بنحو شرط النتيجة أو اشتراط إسقاطه بنحو شرط الفعل . ولا محذور في التعليق على أمر استقبالي في الشروط كشرط سقوط الخيار ونحوه على ما هو محقق في محله .

وهذا المعنى لأخذ البراءة أيضاً يمكن حمل الحديث المتقدم عليه ، بل قد يقال بظهوره فيه بأن يكون أخذ البراءة بمعنى شرط البراءة عليه في عقد الإجارة على عمل الطباية والبيطرة .

ومنه يعرف أنّ الحديث ليس دليلاً على صحّة إبراء ما لم يجب في المقام - كما ذكر في الوجه الأوّل وفسّره بذلك جملة من

الأعلام كالسيد الخوئي ^(١) - وإنّما يدل على أفضل تقدير على معنى أعم صالح للانطباق على أخذ البراءة ، بمعنى الاذن في الاتلاف أو شرط البراءة ضمن عقد الاجارة على العلاج أو أيّ طريق آخر صحيح شرعاً .

وقد يدّعى التمسك باطلاق عنوان «أخذ البراءة» لأخذها بنحو الإبراء قبل التلف ، فيكون مقتضى إطلاق الحديث صحته بنحو الإبراء أيضاً .

ولكن يمكن القول بأنّه لا إطلاق كذلك في الحديث ؛ لأنّه ليس ناظراً إلى تصحيح أسباب أخذ البراءة وأنحائها وكيفياتها ، وإنّما يدلّ على أنّه من دون أخذها واشترائها على الولي وإلزامه بها يكون الطبيب ضامناً ، ومع أخذها لا ضمان ، وأمّا كون ذلك من باب الإبراء وإسقاط ما لم يجب أو الشرط ضمن العقد أو الاذن في الاتلاف أو الشرط الابتدائي أو أيّ نحو آخر فلا يمكن أن يُعيّن بالحديث أحدها ولا صحته جميعاً ؛ إذ ليس في مقام البيان

(١) راجع: مباني تكملة منهاج الصالحين ٢: ٢٢٢. ومستند

العروة الوثقى (الاجارة): ٢٥٠.



من هذه الناحية ، فإذا فرض أن بعض هذه الأسباب كانت باطلة بمقتضى القاعدة ، فلا يمكن أن يستدل بهذا الحديث على صحته وتخصيص حكم القاعدة فيه ، بل يبقى على حكم القاعدة من البطلان ، ويحمل الحديث على أحد المعاني الصحيحة بمقتضى القاعدة .

نعم ، لو كانت كل تلك الطرق على خلاف القاعدة استفيد من الحديث صحة بعضها إجمالاً ، بل قد يتم عندئذ الإطلاق فيه لجميعها بملاك آخر ، إلا أن المقام ليس كذلك ؛ لصحة بعض الوجوه المتقدمة كما عرفت .

وقد يترتب على استفادة صحة الإبراء قبل العلاج من الحديث أنه بناءً عليه لا بد من أخذ الإبراء من قبل الولي أي الوارث للمريض لا نفس المريض فيما إذا كانت الجناية الحاصلة بالعلاج تلف النفس ؛ لأنه هو الولي للدية ، ومن هنا اشترط ذلك بعضهم في المقام ولو احتياطاً .

قال السيد الإمام الخميني : « الظاهر براءة الطبيب ونحوه من البيطار والختان بالابراء قبل العلاج ، والظاهر اعتبار إبراء

المريض إذا كان بالغاً عاقلاً فيما لا ينتهي إلى القتل والولي فيما ينتهي إليه وصاحب المال في البيطار والولي في القاصر ، ولا تبعد كفاية إبراء المريض الكامل العقل حتى فيما ينتهي إلى القتل ، والأحوط الاستبراء منهما » ^(١) .

إلا أن هذا الفرع إن كان من جهة ذكر عنوان الولي في الحديث فقد عرفت أن المراد منه من يتولى الأمر ويبيده أمر العلاج وهو المريض نفسه إذا كان بالغاً عاقلاً .

وإن كان من جهة أن المبرأ منه إنما هو الدية وهو حق للوارث لا للمقتول ، فهذا صحيح بعد الموت لا قبله ، بمعنى أن الدية في الأصل حق للميت ومنه ينتقل إلى الوارث ، ولهذا تحسب من تركة الميت وتخرج منها ديونه ، فمع فرض حياة المريض وقبل موته يكون هو الولي وله الحق في التصرف وإسقاطه عن التلف ، فإذا صح في المقام إسقاط ما لم يجب فليكن ذلك صحيحاً من قبل الولي الأول ، وهو المريض نفسه .

(١) تحرير الوسيلة، ٢: ٥٦١، م ٦.



وبذلك يظهر حكم فرع آخر في المقام ، وهو أنه هل يجب أخذ البراءة من الولي بمعنى الوارث أو المريض أو يكفي الأخذ من أحدهما ؟ حيث ظهر أن الصحيح على جميع الوجوه المتقدمة لتصحيح أخذ البراءة إنما هو أخذها من المريض بالخصوص إذا كان بالغاً عاقلاً ، فلا وجه للقول بأخذه من وليه بمعنى الوارث .

٦ - إبراء المعلم قبل التعليم :

صرّح بعض الفقهاء كالمحقق النجفي بأنّ معلّم السباحة لو بادر - قبل التعليم - إلى أخذ البراءة عن ضمان ما قد يحدث للمتعلم بسبب التعليم من غرق ونحوه ، أمكن القول بسقوط الضمان عنه بذلك بناءً على البحث المتقدم في الطبيب والبيطار^(١) .

وهذا يشبه إلى حدّ كبير البحث السابق عن إبراء الطبيب والبيطار قبل العلاج عن الضمان ، فإنّ بعض الأدلّة والنكات المطروحة هناك جارٍ في المقام أيضاً .

وهذا بحث هام تترتب عليه ثمرات وفروع كثيرة ، فإنّه إذا أمكن أخذ البراءة عمّا يقع على الانسان من الجناية والتلف خطأً في أمثال هذه الموارد سقط الضمان عن المدرّب والمباشر المستند إليه القتل أو النقص في موارد كثيرة ، منها معلّم السباحة أو آيّة رياضة أخرى ، ومنها المكاري والسائق للعربة أو أيّ مركوب آخر إذا اصطدم خطأً فقتل أو حصل نقص عضو بسبب ذلك لبعض الركّاب فيبرأ السائق عن ضمانه ، وهكذا موارد أخرى من هذا القبيل .

هذا ، ولكن مدرك الحكم بالبراءة في الطبيب ، ومستنده إن كان رواية السكوني فهي مخصوصة بموردها وهو الطبيب والبيطار ، فلا يمكن التعدي إلى غير موردها حيث لم يبيّن ملاك الحكم فيها ، فلعلّه لأهمية الطبابة والحاجة الماسّة اليها حكم بصحة البراءة قبل العلاج بالخصوص .

نعم ، الوجه الثاني والثالث المتقدّمان لو تمّا فهما لا يختصان بالطبيب والبيطار ، بل يعمّان الموارد المشابهة أيضاً .

(١) جواهر الكلام ٤٣: ١٠٧ .

الملاحق

ملحق [٨]

فهرست آیات الأحكام



١ - الفاتحة :

٤ - النساء :

١٢ - ١١ - ١٠ - ٩ - ٨ - ٦ - ٥ - ٤ - ٣ - ١

٦ - ٥ - ٤ - ٣ - ٢ - ١

٢٤ - ٢٢ - ٢١ - ٢٠ - ١٩ - ١٨ - ١٦ - ١٥

٢ - البقرة :

٣٥ - ٣٤ - ٣٣ - ٣٢ - ٣١ - ٣٠ - ٢٩ - ٢٥

٨٠ - ٧٧ - ٦٠ - ٥٩ - ٥٨ - ٤٨ - ٤٣ - ٣٦

٦١ - ٤٥ - ٤٣ - ٣٠ - ٢٧ - ٢٥ - ٢٤ - ٣

١٠١ - ٩٨ - ٩٣ - ٩٢ - ٨٦ - ٨٤ - ٨٣

١١٥ - ١٠٢ - ٨٥ - ٨٣ - ٧٩ - ٧١ - ٦٩ - ٦٣

١١٥ - ١١٤ - ١١٢ - ١١٠ - ١٠٣ - ١٠٢

١٤٤ - ١٤٣ - ١٤٠ - ١٢٥ - ١٢٤ - ١٢١

١٣٠ - ١٢٩ - ١٢٨ - ١٢٧ - ١٢٥ - ١١٧

١٦٨ - ١٦٧ - ١٦٣ - ١٥٨ - ١٥٢ - ١٥٠

١٧٦ - ١٦٠ - ١٥٩ - ١٤٨ - ١٤٢ - ١٤٠

١٨٠ - ١٧٩ - ١٧٨ - ١٧٧ - ١٧٥ - ١٧٣

٥ - المائدة :

٢٩ - ٢٧ - ١٤ - ٩ - ٦ - ٥ - ٤ - ٣ - ٢ - ١

١٨٦ - ١٨٥ - ١٨٤ - ١٨٣ - ١٨٢ - ١٨١

٤٤ - ٤٢ - ٤١ - ٣٩ - ٣٨ - ٣٣ - ٣٢ - ٣١

١٩٤ - ١٩٣ - ١٩١ - ١٨٩ - ١٨٨ - ١٨٧

٧٣ - ٧٢ - ٦٣ - ٥٥ - ٥٠ - ٤٩ - ٤٨ - ٤٥

٢٠٠ - ١٩٩ - ١٩٨ - ١٩٧ - ١٩٦ - ١٩٥

٩٣ - ٩١ - ٩٠ - ٨٩ - ٨٧ - ٨١ - ٧٩ - ٧٨

٢٢٠ - ٢١٩ - ٢٠٧ - ٢٠٣ - ٢٠٢ - ٢٠١

١٠٦ - ١٠٣ - ١٠١ - ٩٧ - ٩٦ - ٩٥ - ٩٤

٢٢٦ - ٢٢٥ - ٢٢٤ - ٢٢٣ - ٢٢٢ - ٢٢١

١٠٨

٢٣٣ - ٢٣١ - ٢٣٠ - ٢٢٩ - ٢٢٨ - ٢٢٧

٦ - الأنعام :

٥٠ - ٤٥ - ٣٨ - ٣٤ - ٣٣ - ٥ - ٤ - ٢ - ١

٢٣٩ - ٢٣٨ - ٢٣٧ - ٢٣٦ - ٢٣٥ - ٢٣٤

١٢١ - ١١٨ - ١٠٨ - ٩٠ - ٨٩ - ٧٦ - ٦٨

٢٥٥ - ٢٥١ - ٢٤٥ - ٢٤٤ - ٢٤١ - ٢٤٠

١٤٩ - ١٤٥ - ١٤٤ - ١٤٣ - ١٤١ - ١٢٥

٢٦٩ - ٢٦٨ - ٢٦٧ - ٢٦١ - ٢٦٠ - ٢٥٩

١٦٤ - ١٦٠ - ١٥٨ - ١٥١

٢٧٨ - ٢٧٦ - ٢٧٥ - ٢٧٤ - ٢٧٣ - ٢٧١

٣ - آل عمران :

٧ - الأعراف :

٩٩ - ٨١ - ٨٠ - ٣٣ - ٣٢ - ٣١ - ٢٩ - ١٢

٧ - ١٤ - ٢٨ - ٣١ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٤ - ٦٧

١٥٩ - ١٥٧ - ١٥٦ - ١٤٢ - ١٣٧ - ١٢٨

١٠٤ - ١٠٢ - ٩٧ - ٩٦ - ٩٥ - ٩٢ - ٧٧

٢٠١ - ١٨٨ - ١٨٢ - ١٨٠ - ١٧٢ - ١٦٥

١٦١ - ١٥٩ - ١٣٥ - ١٣٤ - ١٢٥ - ١١٢

٢٠٥ - ٢٠٤

١٨٦ - ١٨٣ - ١٨٠ - ١٧٤ - ١٧٣ - ١٦٩

٢٠٠ - ١٩١



٨ - الأنفال :

٩٨ - ٩٧ - ٩٤ - ٨٥ - ٧٥ - ٤٤

٥٨ - ٤١ - ٣٣ - ٢٨ - ١٦ - ١٥ - ١١ - ١

٧٥ - ٧٢ - ٦٦ - ٦٥ - ٦٤ - ٦٣ - ٦٢ - ٦٠

١٦ - النحل :

٦٧ - ٦٦ - ٤٤ - ٤٣ - ٢٣ - ١٦ - ٨ - ٧ - ٥

١١٢ - ١٠٦ - ٩٨ - ٩٠ - ٨٩ - ٧٥ - ٦٩

١٢٥ - ١٢٠ - ١١٦ - ١١٥

١٧ - الإسراء :

٣١ - ٢٩ - ٢٧ - ٢٦ - ٢٤ - ٢٣ - ١٥ - ٩

٧٨ - ٧٢ - ٦٤ - ٣٨ - ٣٧ - ٣٦ - ٣٣ - ٣٢

١١٠ - ١٠٧ - ٨٤ - ٨٢ - ٧٩

١٨ - الكهف :

٩٤ - ٨٢ - ٤٦ - ٣٩ - ٢٩ - ٢٤ - ٢٣ - ١٩

١١٠ - ١٠٤ - ١٠٣ - ٩٨ - ٩٧ - ٩٥

١٩ - مريم :

٤٨ - ٣٧ - ٣١ - ٢٦ - ٢٥ - ٢٢ - ٦ - ٥

٨٧ - ٨٢ - ٨١ - ٦٤ - ٦٢ - ٥٩ - ٥٤

٢٠ - طه :

٥٠ - ٤٤ - ٤٣ - ١٨ - ١٤ - ١٢ - ٢ - ١

١٣١ - ١٣٠ - ١٢٦ - ١٢٥ - ١٢٤ - ١١٥ - ٨٢

١٣٢

٢١ - الأنبياء :

٨٨ - ٧٩ - ٧٨ - ٦٣ - ٢٨ - ١٨ - ١٦ - ٧

١٠٣

١٤ - ابراهيم :

٤٨ - ٤٣ - ٣٤ - ٣١ - ٢٥ - ١٢ - ٧

٩ - التوبة :

٣١ - ٢٩ - ٢٥ - ١٢ - ١١ - ٥ - ٣ - ٢ - ١

٦٧ - ٦١ - ٦٠ - ٥٩ - ٥٥ - ٣٦ - ٣٥ - ٣٤

١٠٤ - ١٠٣ - ١٠٢ - ٩١ - ٨٥ - ٧٤ - ٧١

١١٧ - ١١٤ - ١١٢ - ١١١ - ١٠٨ - ١٠٥

١٢٣ - ١٢٢ - ١١٩

١٠ - يونس :

٩٩ - ٩١ - ٩٠ - ٨٩ - ٢٧ - ٢٥ - ١٥ - ١٠

١٠٧

١١ - هود :

٧٨ - ٦١ - ٤٤ - ٤٣ - ١٨ - ١٦ - ١٥ - ٧

١١٣ - ١٠٣ - ٩٠ - ٨٦ - ٨٣ - ٨٢ - ٨١

١١٩ - ١١٨ - ١١٤

١٢ - يوسف :

٨٥ - ٧٨ - ٧٦ - ٧٠ - ٥٥ - ٣٦ - ٢٤ - ٢٠

١٠٨ - ١٠٦ - ١٠١ - ١٠٠ - ٩٨

١٣ - الرعد :

٢٨ - ٢٥ - ٢١ - ١٥ - ١٣ - ١١ - ٨ - ٦

٤٣ - ٣٩



٢٢ - الحج :

٣٠ - الروم : ٣ - ١٧ - ١٩ - ٣٠ - ٣٩

١١ - ٢٥ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣٢ - ٣٣

٣٦ - ٣٧ - ٣٩ - ٤٠ - ٧٧ - ٧٨

٣١ - لقمان :

٦ - ١٦ - ١٩ - ٣٤

٢٣ - المؤمنون :

١ - ٢ - ٤ - ٥ - ٧ - ٩ - ١١ - ١٢ - ١٤

١٨ - ٥٠ - ٧٦ - ٩٦ - ٩٩ - ١٠٠

٣٢ - السجدة :

٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ٢٤

٣٣ - الأحزاب :

٥ - ٦ - ١٦ - ٢٨ - ٣٣ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣

٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٨

٦٤ - ٦٥ - ٧٢

٢٤ - النور :

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ١٥ - ١٩ - ٢٣

٢٧ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٧ - ٥٨

٦٠ - ٦١ - ٦٣

٣٤ - سبأ :

١٣ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٣٧ - ٣٩ - ٤٩

٢٥ - الفرقان :

٢٣ - ٣٨ - ٦٢ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧٢

٧٧

٣٥ - فاطر :

٢ - ٦ - ١٨ - ٢٨ - ٣٢ - ٣٧ - ٤١

٢٦ - الشعراء :

٣٦ - يس :

١٢ - ٣٩ - ٦٠ - ٦٥

٨٩ - ٩٤ - ١٠٠ - ١٠١ - ٢١٤ - ٢٢٤ - ٢٢٧

٢٧ - النمل :

١٢ - ١٤ - ٤٠ - ٥١ - ٨٩

٣٧ - الصافات :

٨٨ - ٨٩ - ١٤١

٢٨ - القصص :

٣٨ - ص :

٢٤ - ٤٤ - ٧٦

٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٧٧

٣٩ - الزمر :

٧ - ٩ - ١٠ - ١٧ - ١٨ - ٥٣

٢٩ - العنكبوت :

٨ - ٢٨ - ٢٩ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٩



- ٤٠ - غافر : ٥١ - الذاريات :
 ٤ - ٦ - ٧ - ٤٥ - ٦٠ - ٨٤ - ٨٥ ٤ - ١٧ - ١٨ - ٢٢ - ٥٠ - ٥٦
- ٤١ - فصلت : ٥٣ - الطور :
 ٢٢ - ٢٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٧ ٤٤ - ٤٥ - ٤٩
- ٤٢ - الشورى : ٥٣ - النجم :
 ٣٠ - ٣٧ - ٤٠ - ٤١ - ٤٩ - ٥٠ - ٥٢ ١ - ٣٢ - ٤٢ - ٤٨ - ٥٧
- ٤٣ - الزخرف : ٥٥ - الرحمن :
 ١٣ - ١٤ - ٣٢ - ٤٤ ١٠ - ١١ - ١٤ - ١٥ - ١٩ - ٢٢ - ٣٧ - ٤٦
- ٤٤ - الدخان : ٥٦ - الواقعة :
 ٣ - ٤ - ٥١ ١٠ - ١١ - ٢١ - ٥٥ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٩
- ٤٦ - الأحقاف : ٥٧ - الحديد :
 ٩ - ١٥ - ٢٠ ٢١ - ٢٣ - ٢٧
- ٤٧ - محمد : ٥٨ - المجادلة :
 ٤ - ٧ - ١٩ - ٢٢ - ٢٣ - ٣٠ - ٣٣ ٢ - ٣ - ٤ - ٢١ - ٢٢
- ٤٨ - الفتح : ٥٩ - الحشر :
 ١٠ - ١٧ - ٢٧ - ٢٩ ٥ - ٦ - ٧ - ٩ - ٢١
- ٤٩ - الحجرات : ٦٠ - الممتحنة :
 ٦ - ٧ - ٩ - ١١ - ١٣ ١٠ - ١١ - ١٢
- ٥٠ - ق : ٦١ - الصف :
 ٩ - ١٢ - ١٦ - ٢٩ - ٤٠ ٢ - ٣ - ٤



- ٦٢ - الجمعة : ١١ - ١٠ - ٩
- ٧٣ - المزمّل : ٢٠ - ١١ - ١٠ - ٨ - ٦ - ٤ - ٢
- ٦٣ - المنافقون : ١٠ - ٨
- ٧٤ - المدثر : ٤٣ - ٤٢ - ٦ - ٤
- ٦٤ - التغابن : ٢
- ٧٥ - القيامة : ١٥ - ١٤
- ٦٥ - الطلاق : ١١ - ١٠ - ٧ - ٦ - ٤ - ٣ - ٢ - ١
- ٧٦ - الانسان (الدهر) : ١١ - ٨ - ٣
- ٦٦ - التحريم : ١٠ - ٨ - ٦ - ٥ - ٣ - ١
- ٧٧ - المرسلات : ٢٦ - ٢٥
- ٦٨ - القلم : ١٩ - ١٧ - ٤
- ٨٠ - عبس : ٢٤
- ٦٩ - الحاقة : ٥٢ - ٧
- ٨٣ - المطففين : ١٤ - ١
- ٧٠ - المعارج : ٣٤ - ٢٥ - ٢٤ - ٢٣
- ٨٥ - البروج : ٣
- ٨٧ - الأعلى : ١٥ - ١٤ - ١
- ٧١ - نوح : ١٠
- ٨٩ - الفجر : ١٤
- ٧٢ - الجن : ١٨



- ٩٠ - البلد : ١ - ٢ - ١١ - ١٤ - ١٦ - ١٧
٧
- ٩٢ - الليل : ١ - ٢ - ٥ - ٧
- ٩٣ - الضحى : ١١
- ٩٤ - الانشراح : ٥ - ٦ - ٧ - ٨
- ٩٥ - التين : ١ - ٣
- ٩٦ - العلق : ٩ - ١٠ - ١٩
- ٩٧ - القدر : ١ - ٣
- ٩٨ - البيّنة : ٧
- ٩٩ - الزلزال : ٧ - ٨
- ١٠٢ - التكاثر : ٨
- ١٠٧ - الماعون : ٤ - ٥ - ٧
- ١٠٨ - الكوثر : ٢
- ١١٠ - النصر : ١

ملحق [٢]

فهرست روایات الوسائل المتضمنة لآیات الأحكام



المجلد الأول

- ١١٥، ب ٢٨، مقدمة العبادات، ح ٣ (الزوال: ٨٠، ٧)
- ١١٨، ب ٢٨، مقدمة العبادات، ح ١١ (البقرة: ٢٦١)
- ١٢٤، ب ٢٩، مقدمة العبادات، ح ١٩ (طه: ٨٢)
- ١٥٢، ب ٨، الماء المطلق، ح ٥ (الحج: ٧٨)
- ١٥٤، ب ٨، الماء المطلق، ح ١١ (الحج: ٧٨)
- ١٦٣، ب ٩، الماء المطلق، ح ١٤ (الحج: ٧٨)
- ٢١١، ب ٩، الماء المضاف، ح ١ (الحج: ٧٨)
- ٢١٢، ب ٩، الماء المضاف، ح ٥ (الحج: ٧٨)
- ٢٥٣، ب ٣، نواقض الوضوء، ح ٧ (المائدة: ٦)
- ٢٥٤، ب ٣، نواقض الوضوء، ح ٨ (القيامة: ١٤)
- ٢٧١، ب ٩، نواقض الوضوء، ح ٤ (النساء: ٤٣، المائدة: ٦)
- ٣٠٠، ب ١، أحكام الخلوة، ح ٣ (النور: ٣٠)
- ٣٠٠، ب ١، أحكام الخلوة، ح ٥ (النور: ٣١، ٣٠)
- ٣٥٤، ب ٣٤، أحكام الخلوة، ح ٣ (البقرة: ٢٢٢)
- ٣٥٥، ب ٣٤، أحكام الخلوة، ح ٤ (البقرة: ٢٢٢)
- ٣٥٦، ب ٣٤، أحكام الخلوة، ح ٥ (البقرة: ٢٢٢)
- ٣٥٦، ب ٣٤، أحكام الخلوة، ح ٦ (البقرة: ٢٢٢)
- ٣٥٧، ب ٣٤، أحكام الخلوة، ح ٧ (التوبة: ١٠٨)
- ٣٨٤، ب ١٢، الوضوء، ح ٣ (الواقعة: ٧٩)
- ٣٨٥، ب ١٢، الوضوء، ح ٥ (الواقعة: ٧٩)
- ٣٨٩، ب ١٥، الوضوء، ح ٣ (المائدة: ٦)
- ٣٩٩، ب ١٥، الوضوء، ح ٢٣ (المائدة: ٦)
- ٤٠٦، ب ١٩، الوضوء، ح ١ (المائدة: ٦)
- ٤١٣، ب ٢٣، الوضوء، ح ١ (المائدة: ٦)
- ٤٢٠، ب ٢٥، الوضوء، ح ١٠ (المائدة: ٦)
- ٤٣٩، ب ٣١، الوضوء، ح ١٥ (الطلاق: ١)
- ٤٦٤، ب ٣٩، الوضوء، ح ٥ (الحج: ٧٨)
- ٢٨، ب ١، مقدمة العبادات، ح ٣٦ (البقرة: ٢٥١)
- ٣١، ب ٢، مقدمة العبادات، ح ٥ (الانسان: ٣)
- ٣١، ب ٢، مقدمة العبادات، ح ٦ (المائدة: ٥)
- ٣٢، ب ٢، مقدمة العبادات، ح ٩ (البقرة: ٨٥، النمل: ١٤)
- ٣٥، ب ٢، مقدمة العبادات، ح ١٤ (النساء: ٩٣، الأحزاب: ٦٤، ٦٥، النساء: ١٠، المطففين: ١، مريم: ٣٧، آل عمران: ٧٧، النور: ٣، ٤، ٥، السجدة: ١٨، التوبة: ٦٧، النور: ٢٣)
- ٣٦، ب ٢، مقدمة العبادات، ح ١٦ (الانسان: ٣)
- ٥٠، ب ٦، مقدمة العبادات، ح ٤ (الإسراء: ٨٤)
- ٥١، ب ٦، مقدمة العبادات، ح ٥ (الإسراء: ٨٤)
- ٥٢، ب ٦، مقدمة العبادات، ح ١٢ (البقرة: ٦٣)
- ٥٩، ب ٨، مقدمة العبادات، ح ١ (آل عمران: ٦٧)
- ٦٠، ب ٨، مقدمة العبادات، ح ٥ (الشعراء: ٨٩)
- ٦٠، ب ٨، مقدمة العبادات، ح ٧ (آل عمران: ٦٧)
- ٦٢، ب ٩، مقدمة العبادات، ح ٢ (آل عمران: ٣١، النمل: ٨٩)
- ٦٤، ب ١١، مقدمة العبادات، ح ١ (القيامة: ١٤)
- ٦٥، ب ١١، مقدمة العبادات، ح ٥ (القيامة: ١٤، ١٥)
- ٦٨، ب ١١، مقدمة العبادات، ح ١٣ (الكهف: ١١٠)
- ٧١، ب ١٢، مقدمة العبادات، ح ٦ (الكهف: ١١٠)
- ٧٤، ب ١٤، مقدمة العبادات، ح ١ (النجم: ٣٢)
- ٨١، ب ١٨، مقدمة العبادات، ح ٢ (الأنعام: ١٢٥)
- ٨٤، ب ١٩، مقدمة العبادات، ح ٥ (الذاريات: ٥٦)
- ٨٤، ب ١٩، مقدمة العبادات، ح ٦ (الذاريات: ٥٦)
- ٨٤، ب ١٩، مقدمة العبادات، ح ٧ (هود: ١١٨، ١١٩)
- ٩٠، ب ٢٠، مقدمة العبادات، ح ١٤ (القصص: ٧٧)
- ١٠٨، ب ٢٥، مقدمة العبادات، ح ١ (آل عمران: ٢٨)



٤٦٦، ب ٣٩، الوضوء، ح ١١ (النساء: ٢٩)

٤٧٧، ب ٤٧، الوضوء، ح ١ (الكهف: ١١٠)

٤٧٧، ب ٤٧، الوضوء، ح ٢ (الكهف: ١١٠)

٤٨٣، ب ٥١، الوضوء، ح ١ (المائدة: ٦)

٣٣١، ب ١٨، الاغسال المستنوة، ح ١ (الابراء: ٣٦)

٣٥١، ب ٧، التيمم، ح ٥ (الأعراف: ١٥٧)

٣٦١، ب ١١، التيمم، ح ٩ (النساء: ٤٣، المائدة: ٦)

٣٦٤، ب ١٣، التيمم، ح ١ (المائدة: ٦)

٣٦٥، ب ١٣، التيمم، ح ٢ (المائدة: ٦، ٣٨، مريم: ٦٤)

٣٧٨، ب ٩، التيمم، ح ٦ (النساء: ٤٣)

٣٩٠، ب ٢٦، التيمم، ح ٢ (النساء: ٤٣)

المجلد الثاني

٨٩، ب ٤٦، آداب الحمام، ح ٤ (الأنفال: ٦٠)

١١٠، ب ٦٢، آداب الحمام، ح ٥ (الفتح: ٢٧)

١١٧، ب ٦٧، آداب الحمام، ح ٥ (البقرة: ١٢٤، النساء: ١٢٥)

١٢١، ب ٧١، آداب الحمام، ح ١ (الأعراف: ٣١)

١٢١، ب ٧١، آداب الحمام، ح ٣ (الأعراف: ٣١)

١٢١، ب ٧١، آداب الحمام، ح ٤ (الأعراف: ٣١)

١٢٢، ب ٧١، آداب الحمام، ح ٥ (الأعراف: ٣١)

١٢٢، ب ٧١، آداب الحمام، ح ٦ (الأعراف: ٣١)

١٢٢، ب ٧١، آداب الحمام، ح ٧ (الأعراف: ٣١)

١٢٦، ب ٧٦، آداب الحمام، ح ٢ (الأعراف: ٣١)

١٢٨، ب ٧٧، آداب الحمام، ح ١ (المرسلات: ٢٦، ٢٥)

١٩٢، ب ٧، الجنابة، ح ٢٢ (المائدة: ٦)

٢٠٧، ب ١٥، الجنابة، ح ١٠ (النساء: ٤٣)

٢١٠، ب ١٥، الجنابة، ح ٢٠ (النساء: ٤٣)

٢٤٧، ب ٣٤، الجنابة، ح ٥ (المائدة: ٦)

٢٩٢، ب ٩، الحيض، ح ١ (الطلاق: ٤)

٣٢٣، ب ٢٦، الحيض، ح ٩ (البقرة: ٢٢٢)

المجلد الرابع

٧، ب ١، أعداد الفرائض، ح ١ (النساء: ١٠٣)

٨، ب ١، أعداد الفرائض، ح ٣ (النساء: ١٠٣)

٨، ب ١، أعداد الفرائض، ح ٥ (النساء: ١٠٣)

٨، ب ١، أعداد الفرائض، ح ٦ (النساء: ١٠٣)

١٠ - ١١، ب ٢، أعداد الفرائض، ح ١ (الابراء: ٧٨، هود: ١١٤، البقرة: ٢٣٨)

١٤، ب ٢، أعداد الفرائض، ح ٧ (الابراء: ٧٨، الروم: ١٧)

١٧، ب ٢، أعداد الفرائض، ح ١٠ (الأنعام: ١٦٠، ق: ٢٩)

٢٢، ب ٥، أعداد الفرائض، ح ١ (البقرة: ٢٣٨)

٢٣، ب ٥، أعداد الفرائض، ح ٥ (البقرة: ٢٣٨)

٢٨، ب ٧، أعداد الفرائض، ح ١ (الماعون: ٥)

٢٩، ب ٧، أعداد الفرائض، ح ٣ (المؤمنون: ٩، المعارج: ٢٣)

٢٩، ب ٧، أعداد الفرائض، ح ٤ (النساء: ١٠٣، مريم: ٥٩)

٣٠، ب ٧، أعداد الفرائض، ح ٨ (المذثر: ٤٢، ٤٣، النور: ٣٧، طه: ١٣٢)

٣٨، ب ١٠، أعداد الفرائض، ح ١ (مريم: ٣١)

٥٢، ب ١٣، أعداد الفرائض، ح ١٩ (الابراء: ٧٨)

٥٧، ب ١٣، أعداد الفرائض، ح ٢٧ (المعارج: ٢٣، ٣٤)

٥٨، ب ١٣، أعداد الفرائض، ح ٢٨ (المعارج: ٣٤)

المجلد الثالث

٢٥٦، ب ٧٦، الدفن، ح ٤ (آل عمران: ٢٠٠)

٢٧٢، ب ٨٣، الدفن، ح ٥ (المتحنة: ١٢)

٢٨١، ب ٨٧، الدفن، ح ٧ (يوسف: ٨٥)



٦٠. ب ١٤. أعداد الفرائض، ح ٣ (طه: ١٣٠)
٧٠. ب ١٧. أعداد الفرائض، ح ١ (المعارج: ٢٣، ٣٤)
٧٣. ب ١٧. أعداد الفرائض، ح ٧ (الزمر: ٩. طه: ١٣٠. الطور: ٤٩. ق: ٤٠)
٧٤. ب ١٧. أعداد الفرائض، ح ١١ (الإسراء: ٧٩)
٧٧. ب ١٨. أعداد الفرائض، ح ٤ (المعارج: ٢٣)
٨٨. ب ٢٤. أعداد الفرائض، ح ٦ (النساء: ١١)
١٠٢. ب ٣١. أعداد الفرائض، ح ٦ (العلق: ٩، ١٠)
١١٣. ب ١. المواقيت، ح ١٩ (الماعون: ٥)
١١٤. ب ١. المواقيت، ح ٢٤ (الماعون: ٥)
١١٤. ب ١. المواقيت، ح ٢٥ (الماعون: ٥)
١١٧. ب ٢. المواقيت، ح ٨ (آل عمران: ٢٠٠)
١٢٤. ب ٣. المواقيت، ح ٢٠ (الماعون: ٤، ٥)
١٣٣. ب ٥. المواقيت، ح ٦ (الإسراء: ٧٨)
١٣٨. ب ٧. المواقيت، ح ٤ (النساء: ١٠٣)
١٣٨. ب ٧. المواقيت، ح ٥ (النساء: ١٠٣)
١٥٦. ب ١٠. المواقيت، ح ١ (الإسراء: ٧٨)
١٥٧. ب ١٠. المواقيت، ح ٤ (الإسراء: ٧٨)
١٥٩. ب ١٠. المواقيت، ح ١٠ (الإسراء: ٧٨)
١٦١. ب ١٠. المواقيت، ح ١١ (البقرة: ١٨٥)
١٧٤. ب ١٦. المواقيت، ح ٦ (الأنعام: ٧٦)
٢١١. ب ٢٧. المواقيت، ح ٤ (البقرة: ١٨٧)
٢١٢. ب ٢٨. المواقيت، ح ١ (الإسراء: ٧٨)
٢١٣. ب ٢٨. المواقيت، ح ٣ (الإسراء: ٧٨)
٢٢٩. ب ٣٥. المواقيت، ح ١٠ (المعارج: ٢٣)
٢٧٥. ب ٥٧. المواقيت، ح ٢ (الفرقان: ٦٢)
٢٧٥. ب ٥٧. المواقيت، ح ٤ (الفرقان: ٦٢)
٢٧٩. ب ٥٧. المواقيت، ح ١٦ (الفرقان: ٦٢)
٢٨٠. ب ٥٨. المواقيت، ح ٣ (البقرة: ١٨٧)
٢٨٦. ب ٦١. المواقيت، ح ٦ (طه: ١٤)
٢٨٧. ب ٦٢. المواقيت، ح ٢ (طه: ١٤)
٢٩٦. ب ١. القبلة، ح ٢ (الروم: ٣٠)
٢٩٦. ب ١. القبلة، ح ٣ (الأعراف: ٢٩)
٢٩٦. ب ١. القبلة، ح ٤ (البقرة: ١٤٣، ١٤٤)
٢٩٦. ب ١. القبلة، ح ٥ (الأعراف: ٢٩)
٢٩٧. ب ١. القبلة، ح ٦ (الروم: ٣٠)
٢٩٧. ب ٢. القبلة، ح ٢ (البقرة: ١٤٣)
٣٠١. ب ٢. القبلة، ح ١١ (البقرة: ١٤٤)
٣٠١. ب ٢. القبلة، ح ١٢ (البقرة: ١٤٤)
٣٠٧. ب ٥. القبلة، ح ٣ (النحل: ١٦)
٣٠٧. ب ٥. القبلة، ح ٤ (النحل: ١٦)
٣٠٨. ب ٦. القبلة، ح ٤ (البقرة: ١٤٤)
٣١٢. ب ٩. القبلة، ح ٣ (البقرة: ١٤٤)
٣١٧. ب ١١. القبلة، ح ٤ (البقرة: ١١٥)
٣٢٤. ب ١٣. القبلة، ح ١٧ (البقرة: ١١٥)
٣٢٥. ب ١٤. القبلة، ح ٢ (القيامة: ١٤)
٣٣٢. ب ١٥. القبلة، ح ١٨ (البقرة: ١١٥)
٣٣٢. ب ١٥. القبلة، ح ١٩ (البقرة: ١١٥)
٣٣٣. ب ١٥. القبلة، ح ٢٣ (البقرة: ١١٥)
٣٣٨. ب ١٧. القبلة، ح ٧ (البقرة: ١١٥)
٣٤٤. ب ٢. لباس المصلّي، ح ٣ (طه: ١٢)
٣٤٤. ب ٢. لباس المصلّي، ح ٤ (طه: ١٢)
٣٦٤. ب ١٠. لباس المصلّي، ح ٦ (الأعراف: ٣٢)
٣٦٧. ب ١٠. لباس المصلّي، ح ١٦ (الأعراف: ٣٢)
٤٥٥. ب ٥٤. لباس المصلّي، ح ٥ (الأعراف: ٣١)
٤٥٥. ب ٥٤. لباس المصلّي، ح ٦ (الأعراف: ٣١)



المجلد الخامس

- ٢٤٣، ب ٣٦، أحكام المساجد، ح ١ (العنكبوت: ٢٩)
- ٣٠٤، ب ٣، أحكام المساكن، ح ٤ (سبأ: ١٣)
- ٣٠٥، ب ٣٦، أحكام المساكن، ح ٦ (سبأ: ١٣)
- ٤٦١، ب ١، أفعال الصلاة، ح ٢ (الجن: ١٨)
- ٤٦٤، ب ١، أفعال الصلاة، ح ٥ (النساء: ١٤٢)
- ٤٧٣، ب ٢، أفعال الصلاة، ح ١ (المؤمنون: ٢)
- ٤٨١، ب ١، القيام، ح ١ (آل عمران: ١٩١)
- ٤٨٧، ب ١، القيام، ح ٢٢ (البقرة: ٢٣٨، ٢٣٩، النساء: ١٠٣)
- ٤٨٩، ب ٢، القيام، ح ٣ (الكوثر: ٢)
- ٤٩٠، ب ٣، القيام، ح ٢ (طه: ١)
- ٤٩١، ب ٣، القيام، ح ٤ (طه: ١)
- ٧، ب ١، أحكام الملابس، ح ٨ (الأعراف: ٣٢)
- ١٦، ب ٧، أحكام الملابس، ح ٤ (الأعراف: ٣٢)
- ١٧، ب ٧، أحكام الملابس، ح ٥ (الأعراف: ٣٢)
- ١٧، ب ٧، أحكام الملابس، ح ٦ (الأعراف: ٣٢، ٣١)
- ١٨، ب ٧، أحكام الملابس، ح ٨ (الأعراف: ٣٢)
- ١٨، ب ٧، أحكام الملابس، ح ٩ (المائدة: ٥٥)
- ٢٠، ب ٨، أحكام الملابس، ح ١ (الأعراف: ٣٢)
- ٢٢، ب ٩، أحكام الملابس، ح ٤ (الطلاق: ٧)
- ٣٣، ب ١٨، أحكام الملابس، ح ١٦ (الرحمن: ٣٧)
- ٣٨، ب ٢٢، أحكام الملابس، ح ٢ (المدثر: ٤)
- ٣٩، ب ٢٢، أحكام الملابس، ح ٥ (المدثر: ٤)
- ٤٠، ب ٢٢، أحكام الملابس، ح ٧ (المدثر: ٤)
- ٤٠، ب ٢٢، أحكام الملابس، ح ٨ (المدثر: ٤)
- ٤١، ب ٢٢، أحكام الملابس، ح ٩ (المدثر: ٤)
- ٤١، ب ٢٢، أحكام الملابس، ح ١٠ (المدثر: ٤)
- ٤١، ب ٢٢، أحكام الملابس، ح ١١ (المدثر: ٤)
- ٥٥، ب ٣٠، أحكام الملابس، ح ١ (آل عمران: ١٢٥)
- ٦٩، ب ٤٠، أحكام الملابس، ح ٢ (البقرة: ٦٩)
- ٧٠، ب ٤٠، أحكام الملابس، ح ٤ (البقرة: ٦٩)
- ١١٢، ب ٧٣، أحكام الملابس، ح ١ (الرحمن: ١٠، ١١، ١٩، ٢٢، الضحى: ١١)

المجلد السادس

- ٢٧، ب ٩، تكبيرة الاحرام والافتتاح، ح ٤ (الكوثر: ٢)
- ٣٠، ب ٩، تكبيرة الاحرام والافتتاح، ح ١٣ (الكوثر: ٢)
- ٣٠، ب ٩، تكبيرة الاحرام والافتتاح، ح ١٥ (الكوثر: ٢)
- ٣٠، ب ٩، تكبيرة الاحرام والافتتاح، ح ١٦ (الكوثر: ٢)
- ٣٠، ب ٩، تكبيرة الاحرام والافتتاح، ح ١٧ (الكوثر: ٢)
- ٥٧، ب ١١، القراءة في الصلاة، ح ٢ (الفاتحة: ١)
- ٩٦، ب ٣٣، القراءة في الصلاة، ح ٢ (الإسراء: ١١٠)
- ٩٧، ب ٣٣، القراءة في الصلاة، ح ٣ (الإسراء: ١١٠)
- ٩٨، ب ٣٣، القراءة في الصلاة، ح ٦ (الإسراء: ١١٠)
- ١٨٤، ب ٨، قراءة القرآن، ح ٨ (طه: ١٢٥، ١٢٦)
- ١٩٧، ب ١٤، قراءة القرآن، ح ١ (النحل: ٩٨)
- ٢٠٧، ب ٢١، قراءة القرآن، ح ١ (المزمل: ٤)
- ٢٠٧، ب ٢١، قراءة القرآن، ح ٤ (المزمل: ٤)
- ٢١٥، ب ٢٦، قراءة القرآن، ح ٥ (الأعراف: ٢٠٤)
- ١١٤، ب ٧٣، أحكام الملابس، ح ٥ (الأنبياء: ١٠٣)
- ١٣٥، ب ١١، مكان المصلي، ح ١١ (ق: ١٦)
- ١٣٩، ب ١٣، مكان المصلي، ح ٣ (الإسراء: ٨٤)
- ٢٠٣، ب ٧، أحكام المساجد، ح ١ (الجمعة: ٩)
- ٢٣٠، ب ٢٤، أحكام المساجد، ح ٣ (الأعراف: ٣١)



٢١٥. ب ٢٦، قراءة القرآن، ح ٦ (الأعراف: ٢٠٤)
 ٢١٧. ب ٢٧، قراءة القرآن، ح ٧ (البقرة: ٢٢١)
 ٢٣٦. ب ٤١، قراءة القرآن، ح ١ (الإسراء: ٨٢، الحشر: ٢١)
 ٢٤١. ب ٤٢، قراءة القرآن، ح ٨ (فصلت: ٣٧)
 ٢٤٨. ب ٤٩، قراءة القرآن، ح ١ (البقرة: ١١٥)
 ٢٨٠. ب ١١، القنوت، ح ٧ (الذاريات: ١٨)
 ٢٨٣. ب ١٣، القنوت، ح ٥ (المزمل: ٨)
 ٣٠٣. ب ٥، الركوع، ح ٣ (الحج: ٧٧)
 ٣١٢. ب ٩، الركوع، ح ٧ (الحج: ٧٧)
 ٣٢٤. ب ١٨، الركوع، ح ٤ (ابراهيم: ٤٣)
 ٣٢٨. ب ٢١، الركوع، ح ١ (الواقعة: ٩٦، ٧٤، الحاقة: ٥٢، الأعلى: ١)

المجلد السابع

٧. ب ١، سجدي الشكر، ح ٦ (الزخرف: ١٣، ١٤)
 ٢٣. ب ١، الدعاء، ح ١ (غافر: ٦٠)
 ٢٣. ب ١، الدعاء، ح ٢ (غافر: ٦٠)
 ٢٤. ب ١، الدعاء، ح ٤ (غافر: ٦٠)
 ٢٥. ب ٢، الدعاء، ح ١ (التوبة: ١١٤)
 ٢٩. ب ٢، الدعاء، ح ١٧ (الطلاق: ٣، ابراهيم: ٧، غافر: ٦٠)
 ٣١. ب ٣، الدعاء، ح ٦ (الفرقان: ٧٧)
 ٣٤. ب ٦، الدعاء، ح ٢ (غافر: ٦٠)
 ٣٥. ب ٦، الدعاء، ح ٤ (غافر: ٦٠)
 ٤٦. ب ١٢، الدعاء، ح ١ (المؤمنون: ٧٦)
 ٤٦. ب ١٢، الدعاء، ح ٢ (المؤمنون: ٧٦)
 ٤٩. ب ١٣، الدعاء، ح ٢ (المزمل: ٨)
 ٥٧. ب ١٩، الدعاء، ح ١ (البقرة: ١٨٦، الزمر: ٥٣، البقرة: ٢٦٨)
 ٥٧. ب ١٩، الدعاء، ح ٢ (يونس: ٨٩)
 ٥٩. ب ٢٠، الدعاء، ح ٤ (مريم: ٤٨)
 ٦٨. ب ٢٥، الدعاء، ح ٢ (يوسف: ٩٨)
 ٧١. ب ٢٧، الدعاء، ح ١ (الرعد: ١٥)
 ١٢٤. ب ٥٠، الدعاء، ح ٢ (الفرقان: ٦٧)
 ١٢٦. ب ٥٠، الدعاء، ح ٥ (النساء: ٥)
 ٣٣٣. ب ٢٦، الركوع، ح ٣ (المزمل: ٢٠، الفرقان: ٧٧)
 ٣٤٥. ب ٤، السجود، ح ٩ (الجن: ١٨)
 ٣٦٠. ب ١٢، السجود، ح ٢ (الإسراء: ١٠٧)
 ٣٦٠. ب ١٢، السجود، ح ٣ (الإسراء: ١٠٧)
 ٣٧٩. ب ٢٣، السجود، ح ٥ (العلق: ١٩)
 ٣٨٠. ب ٢٣، السجود، ح ٦ (مريم: ٢٥)
 ٣٨٧. ب ٢٧، السجود، ح ٥ (يوسف: ١٠٠)
 ٣٨٨. ب ٢٧، السجود، ح ٦ (يوسف: ١٠١)
 ٤٠٧. ب ١٠، التشهد، ح ٢ (الأعلى: ١٤، ١٥)
 ٤٣١. ب ١، التعقيب، ح ٧ (الانشراح: ٨، ٧)
 ٤٣٨. ب ٦، التعقيب، ح ١ (غافر: ٦)
 ٤٤١. ب ٨، التعقيب، ح ١ (الأحزاب: ٤١)
 ٤٤٢. ب ٨، التعقيب، ح ٤ (البقرة: ١٥٢)
 ٤٤٣. ب ٨، التعقيب، ح ٥ (الأحزاب: ٤١)
 ٤٤٩. ب ١٢، التعقيب، ح ٦ (فاطر: ٤١)



- ١٣٧، ب ٥٩، الدعاء، ح ١ (الأنفال: ٢٨)
 ١٣٧، ب ٥٩، الدعاء، ح ٢ (الأنفال: ٢٨)
 ١٤٠، ب ٦٣، الدعاء، ح ١ (الأعراف: ١٨٠)
 ١٥٠، ب ٢، الذكر، ح ٥ (آل عمران: ١٩١)
 ١٥٤، ب ٥، الذكر، ح ٢ (الأحزاب: ٤١، ٤٢، المذثر: ٦)
 ١٥٧، ب ٥، الذكر، ح ١١ (البقرة: ١٥٢، العنكبوت: ٤٥)
 ١٦٣، ب ١١، الذكر، ح ١ (الأعراف: ٢٠٥)
 ١٦٤، ب ١١، الذكر، ح ٣ (النساء: ١٤٢)
 ١٧٨، ب ٢٣، الذكر، ح ١٠ (نوح: ١٠)
 ١٧٨، ب ٢٣، الذكر، ح ١١ (نوح: ١٠)
 ١٨٠، ب ٢٦، الذكر، ح ١ (محمد: ١٩)
 ١٨٧، ب ٣١، الذكر، ح ٥ (محمد: ٣٣)
 ١٨٨، ب ٣١، الذكر، ح ٧ (يونس: ١٠، الرحمن: ٦٠)
 ١٩٦، ب ٣٥، الذكر، ح ١ (الأحزاب: ٥٦)
 ٢٠٠، ب ٤٠، الذكر، ح ١ (الأحزاب: ٤٣)
 ٢٠١، ب ٤١، الذكر، ح ١ (الأعلى: ١٥)
 ٢٠٩، ب ٤٤، الذكر، ح ٢ (محمد: ١٩)
 ٢٢٦، ب ٤٩، الذكر، ح ٣ (النجم: ٥٧)
 ٢٢٦، ب ٤٩، الذكر، ح ٤ (طه: ١٣٠)
 ٢٩١، ب ٣٥، قواطع الصلاة، ح ١ (النساء: ٤٣)
 ٢٩٢، ب ٣٥، قواطع الصلاة، ح ٣ (النساء: ٤٣)
 ٣٠١، ب ١، صلاة الجمعة، ح ١٩ (الجمعة: ٩)
 ٣١٢، ب ٦، صلاة الجمعة، ح ١ (البقرة: ٢٣٨)
 ٣٣٤، ب ١٦، صلاة الجمعة، ح ٣ (الجمعة: ١١)
 ٣٥٣، ب ٣١، صلاة الجمعة، ح ١ (الجمعة: ٩)
 ٣٧٨، ب ٤٠، صلاة الجمعة، ح ١٠ (البروج: ٣)
 ٣٧٩، ب ٤٠، صلاة الجمعة، ح ١٢ (غافر: ٦٠)

المجلد الثامن

- ٤٧، ب ١٠، نافلة شهر رمضان، ح ٥ (النساء: ١١٥)
 ١٣٨، ب ٣١، بقية الصلوات المندوبة، ح ١ (البقرة: ٤٥)
 ١٣٩، ب ٣١، بقية الصلوات المندوبة، ح ٣ (البقرة: ٤٥)
 ١٤٦، ب ٣٩، بقية الصلوات المندوبة، ح ٤ (هود: ١١٤)
 ١٤٧، ب ٣٩، بقية الصلوات المندوبة، ح ٥ (المزمل: ٦)
 ١٤٧، ب ٣٩، بقية الصلوات المندوبة، ح ٦ (المزمل: ٢)
 ١٤٩، ب ٣٩، بقية الصلوات المندوبة، ح ٩ (الحديد: ٢٧)
 ١٥٠، ب ٣٩، بقية الصلوات المندوبة، ح ١٢ (الكهف: ٤٦)
 ١٥٢، ب ٣٩، بقية الصلوات المندوبة، ح ١٨ (الفتح: ٢٩)
 ١٥٤، ب ٣٩، بقية الصلوات المندوبة، ح ٢٦ (السجدة: ١٦)
 ١٥٦، ب ٣٩، بقية الصلوات المندوبة، ح ٣٢ (الزمر: ٩)



المجلد التاسع

- ١٥٧، ب ٣٩، بقية الصلوات المندوبة، ح ٣٤ (الكهف: ٤٦)
- ١٦١، ب ٤٠، بقية الصلوات المندوبة، ح ٤ (الذاريات: ١٧)
- ١٦٣، ب ٤٠، بقية الصلوات المندوبة، ح ١٣ (السجدة: ١٦، ١٧)
- ٣٠١، ب ٥، صلاة الجماعة، ح ٨ (البقرة: ٨٣)
- ٣٥٥، ب ٣١، صلاة الجماعة، ح ٣ (الأعراف: ٢٠٤)
- ٣٥٩، ب ٣١، صلاة الجماعة، ح ١٥ (الأعراف: ٢٠٤)
- ٣٩٧، ب ٥٢، صلاة الجماعة، ح ٤ (الإسراء: ١١٠)
- ٣٩٧، ب ٥٢، صلاة الجماعة، ح ٥ (الإسراء: ١١٠)
- ٣٩٧، ب ٥٢، صلاة الجماعة، ح ٦ (الإسراء: ١١٠، الحجر: ٩٤)
- ٣٩٨، ب ٥٢، صلاة الجماعة، ح ٧ (الإسراء: ١١٠، الفرقان: ٦٧)
- ٤٣٣، ب ١، صلاة الخوف والمطاردة، ح ٢ (النساء: ١٠١)
- ٤٣٤، ب ١، صلاة الخوف والمطاردة، ح ٣ (النساء: ١٠١)
- ٤٣٤، ب ١، صلاة الخوف والمطاردة، ح ٤ (النساء: ١٠١)
- ٤٣٥، ب ٢، صلاة الخوف والمطاردة، ح ١ (النساء: ١٠٢)
- ٤٣٩، ب ٣، صلاة الخوف والمطاردة، ح ١ (البقرة: ٢٣٩)
- ٤٤٣، ب ٤، صلاة الخوف والمطاردة، ح ١ (البقرة: ٢٣٩)
- ٤٤٦، ب ٤، صلاة الخوف والمطاردة، ح ١١ (البقرة: ٢٣٩)
- ٤٤٧، ب ٤، صلاة الخوف والمطاردة، ح ١٢ (البقرة: ٢٣٩)
- ٤٤٧، ب ٤، صلاة الخوف والمطاردة، ح ١٣ (البقرة: ٢٣٩)
- ٤٤٧، ب ٤، صلاة الخوف والمطاردة، ح ١٤ (البقرة: ٢٣٩)
- ٤٤٧-٤٤٨، ب ٤، صلاة الخوف والمطاردة، ح ١٥ (البقرة: ٢٣٩، النساء: ١٠٣)
- ٤٧٦، ب ٨، صلاة المسافرين، ح ٢ (البقرة: ١٧٣)
- ٥١٧-٥١٨، ب ٢٢، صلاة المسافرين، ح ٢ (البقرة: ١٥٨، النساء: ١٠١)
- ٩، ب ١، ما تجب فيه الزكاة، ح ١ (التوبة: ١٠٣)
- ١٢، ب ١، ما تجب فيه الزكاة، ح ٧ (آل عمران: ١٨٦)
- ١٨، ب ٢، ما تجب فيه الزكاة، ح ٩ (سبأ: ٣٩)
- ٢١، ب ٣، ما تجب فيه الزكاة، ح ١ (آل عمران: ١٨٠)
- ٢٢، ب ٣، ما تجب فيه الزكاة، ح ٢ (البقرة: ٤٣)
- ٢٢، ب ٣، ما تجب فيه الزكاة، ح ٣ (آل عمران: ١٨٠)
- ٢٣، ب ٣، ما تجب فيه الزكاة، ح ٥ (آل عمران: ١٨٠)
- ٢٧، ب ٣، ما تجب فيه الزكاة، ح ١٥ (المؤمنون: ٩٩، ١٠٠)
- ٣٠، ب ٣، ما تجب فيه الزكاة، ح ٢٦ (التوبة: ٣٤)
- ٣١، ب ٣، ما تجب فيه الزكاة، ح ٢٨ (التوبة: ٣٥)
- ٣٢، ب ٤، ما تجب فيه الزكاة، ح ٢ (المؤمنون: ٩٩، ١٠٠)
- ٣٤، ب ٤، ما تجب فيه الزكاة، ح ٧ (المؤمنون: ٩٩)
- ٣٧، ب ٥، ما تجب فيه الزكاة، ح ٥ (البقرة: ١٦٧)
- ٤٦، ب ٧، ما تجب فيه الزكاة، ح ١ (الإسراء: ٢٦)
- ٤٦-٤٧، ب ٧، ما تجب فيه الزكاة، ح ٢ (المعارج: ٢٤، ٢٥، المزمل: ٢٠، إبراهيم: ٣١، الرعد: ٢١)
- ٤٧-٤٨، ب ٧، ما تجب فيه الزكاة، ح ٣ (المعارج: ٢٤، ٢٥، الماعون: ٧، الانسان: ٨، البقرة: ٢٧٤، ٢٧١)
- ٤٨، ب ٧، ما تجب فيه الزكاة، ح ٥ (المعارج: ٢٤، ٢٥)
- ٤٩، ب ٧، ما تجب فيه الزكاة، ح ٦ (المعارج: ٢٤، ٢٥)
- ٤٩، ب ٧، ما تجب فيه الزكاة، ح ٧ (المعارج: ٢٥)
- ٥١، ب ٧، ما تجب فيه الزكاة، ح ١١ (البقرة: ٢٧١، المعارج: ٢٤)
- ٥٢، ب ٧، ما تجب فيه الزكاة، ح ١٧ (الرعد: ٢١)
- ٥٣، ب ٨، ما تجب فيه الزكاة، ح ١ (التوبة: ١٠٣)
- ٦٠، ب ٨، ما تجب فيه الزكاة، ح ١٨ (البقرة: ٤٣، التوبة: ١٠٣)



- ١٩٥، ب ١٣، زكاة الغلات، ح ١ (الأنعام: ١٤١)
- ١٩٦، ب ١٣، زكاة الغلات، ح ٢ (الأنعام: ١٤١)
- ١٩٦، ب ١٣، زكاة الغلات، ح ٣ (الأنعام: ١٤١)
- ١٩٦، ب ١٣، زكاة الغلات، ح ٤ (الأنعام: ١٤١)
- ١٩٧، ب ١٣، زكاة الغلات، ح ٦ (الأنعام: ١٤١)
- ١٩٧، ب ١٣، زكاة الغلات، ح ٧ (الأنعام: ١٤١)
- ١٩٧، ب ١٣، زكاة الغلات، ح ٨ (الأنعام: ١٤١)
- ١٩٧، ب ١٣، زكاة الغلات، ح ٩ (الأنعام: ١٤١)
- ١٩٨، ب ١٣، زكاة الغلات، ح ١٠ (الأنعام: ١٤١)
- ١٩٨، ب ١٣، زكاة الغلات، ح ١١ (الأنعام: ١٤١)
- ١٩٩، ب ١٤، زكاة الغلات، ح ١ (الأنعام: ١٤١)
- ٢٠٠، ب ١٤، زكاة الغلات، ح ٤ (الأنعام: ١٤١)
- ٢٠٠، ب ١٤، زكاة الغلات، ح ٥ (الأنعام: ١٤١)
- ٢٠٠، ب ١٤، زكاة الغلات، ح ٦ (الأنعام: ١٤١)
- ٢٠٠، ب ١٤، زكاة الغلات، ح ٧ (الأنعام: ١٤١)
- ٢٠١، ب ١٤، زكاة الغلات، ح ٨ (الأنعام: ١٤١)
- ٢٠١، ب ١٤، زكاة الغلات، ح ٩ (الأنعام: ١٤١)
- ٢٠٣، ب ١٦، زكاة الغلات، ح ١ (الأنعام: ١٤١)
- ٢٠٣، ب ١٦، زكاة الغلات، ح ٢ (الأنعام: ١٤١)
- ٢٠٦، ب ١٩، زكاة الغلات، ح ١ (البقرة: ٢٦٧)
- ٢٠٦، ب ١٩، زكاة الغلات، ح ٣ (البقرة: ٢٦٧)
- ٢٠٧، ب ١٩، زكاة الغلات، ح ٤ (البقرة: ٢٦٧)
- ٢٠٧، ب ١٩، زكاة الغلات، ح ٥ (البقرة: ٢٦٧)
- ٢٠٨، ب ٢٠، زكاة الغلات، ح ١ (الأنعام: ١٤١)
- ٢٠٩، ب ١، المستحقين للزكاة، ح ١ (التوبة: ٦٠)
- ٢١٠، ب ١، المستحقين للزكاة، ح ٣ (التوبة: ٦٠)
- ٢١٢، ب ١، المستحقين للزكاة، ح ٧ (البقرة: ٢٧٣)
- ٢١٣، ب ١، المستحقين للزكاة، ح ٨ (التوبة: ٦٠)
- ٢٢٥، ب ٥، المستحقين للزكاة، ح ١٣ (البقرة: ٤٣)
- ٢٣٩، ب ١٢، المستحقين للزكاة، ح ٣ (التوبة: ٦٠)
- ٢٦٥، ب ٢٨، المستحقين للزكاة، ح ١ (التوبة: ٦٠)
- ٢٦٧، ب ٢٨، المستحقين للزكاة، ح ٥ (التوبة: ٦٠)
- ٢٧١، ب ٣٠، المستحقين للزكاة، ح ١ (الأحزاب: ٥)
- ٢٩٣، ب ٤٤، المستحقين للزكاة، ح ١ (التوبة: ٦٠)
- ٢٩٦، ب ٤٦، المستحقين للزكاة، ح ٤ (التوبة: ٦٠)
- ٣٠٩، ب ٥٤، المستحقين للزكاة، ح ١ (التوبة: ٦٠)
- ٣١٠، ب ٥٤، المستحقين للزكاة، ح ٢ (البقرة: ٢٧١)
- ٣١٠، ب ٥٤، المستحقين للزكاة، ح ٣ (البقرة: ٢٧١)
- ٣١١، ب ٥٤، المستحقين للزكاة، ح ٥ (البقرة: ٢٧١)
- ٣١١، ب ٥٤، المستحقين للزكاة، ح ٩ (البقرة: ٢٧١)
- ٣١١، ب ٥٤، المستحقين للزكاة، ح ١٠ (البقرة: ٢٧٤)
- ٣١٨، ب ١، زكاة الفطرة، ح ٥ (الاعلى: ١٤، ١٥)
- ٣١٩، ب ١، زكاة الفطرة، ح ٩ (البقرة: ٤٣)
- ٣٢٠، ب ١، زكاة الفطرة، ح ١٠ (البقرة: ٤٣)
- ٣٢٠، ب ١، زكاة الفطرة، ح ١١ (البقرة: ٤٣)
- ٣٢٣، ب ٢، زكاة الفطرة، ح ١٢ (مريم: ٣١)
- ٣٣٩، ب ٦، زكاة الفطرة، ح ٢١ (الحجرات: ١١)
- ٣٥٥، ب ١٢، زكاة الفطرة، ح ٦ (الاعلى: ١٤، ١٥)
- ٣٥٥، ب ١٢، زكاة الفطرة، ح ٨ (البقرة: ٤٣)
- ٣٦٨، ب ١، الصدقة، ح ٥ (الليل: ٥-٧)
- ٣٧٠، ب ١، الصدقة، ح ١٢ (التوبة: ١٠٤)
- ٣٧٦، ب ٤، الصدقة، ح ١ (البلد: ١١-١٦، الزلزلة: ٨، ٧)



- ٣٩٤، ب ١٢، الصدقة، ح ٧ (البقرة: ٢٧٤)
- ٤٠٣، ب ١٤، الصدقة، ح ٩ (البقرة: ٢٧٤)
- ٤١٤، ب ٢١، الصدقة، ح ٣ (البقرة: ٨٣)
- ٤٢٩، ب ٢٨، الصدقة، ح ١ (الحشر: ٩)
- ٤٣١، ب ٢٨، الصدقة، ح ٥ (الحشر: ٩)
- ٤٣٢، ب ٢٨، الصدقة، ح ٧ (الحشر: ٩)
- ٤٣٢، ب ٢٨، الصدقة، ح ٨ (الحشر: ٩)
- ٤٣٣، ب ٢٩، الصدقة، ح ١ (التوبة: ١٠٤)
- ٤٣٤، ب ٢٩، الصدقة، ح ٣ (التوبة: ١٠٤)
- ٤٣٤، ب ٢٩، الصدقة، ح ٤ (التوبة: ١٠٤)
- ٤٥٩، ب ٤١، الصدقة، ح ٣ (النساء: ١١٤)
- ٤٦١، ب ٤٢، الصدقة، ح ٣ (الأنعام: ١٤١)
- ٤٦٢، ب ٤٢، الصدقة، ح ٦ (الحشر: ٩)
- ٤٦٤، ب ٤٥، الصدقة، ح ١ (الحج: ٢٨)
- ٤٦٥، ب ٤٦، الصدقة، ح ١ (البقرة: ٢٦٧)
- ٤٦٥، ب ٤٦، الصدقة، ح ٢ (البقرة: ٢٦٧)
- ٤٦٦، ب ٤٦، الصدقة، ح ٤ (البقرة: ٢٦٧)
- ٤٦٧، ب ٤٦، الصدقة، ح ٦ (الأنعام: ١٦٠، المائدة: ٢٧)
- ٤٦٨، ب ٤٦، الصدقة، ح ٧ (البقرة: ٢٦٧)
- ٤٧١، ب ٤٨، الصدقة، ح ١ (البلد: ١١)
- ٤٧٦، ب ٥٠، الصدقة، ح ٥ (سبأ: ٣٧)
- ٤٧٧، ب ٥١، الصدقة، ح ١ (المائدة: ٥٥)
- ٤٧٨، ب ٥١، الصدقة، ح ٢ (المائدة: ٥٥)
- ٤٧٨، ب ٥١، الصدقة، ح ٣ (المائدة: ٥٥)
- ٤٧٨، ب ٥١، الصدقة، ح ٤ (المائدة: ٥٥)
- ٤٧٩، ب ٥١، الصدقة، ح ٥ (المائدة: ٥٥)
- ٤٩٠، ب ٣، ما يجب فيه الخمس، ح ١٢ (الأنفال: ٤١)
- ٤٩٦، ب ٦، ما يجب فيه الخمس، ح ٣ (الأنفال: ٤١)
- ٥٠٢، ب ٨، ما يجب فيه الخمس، ح ٥ (التوبة: ١٠٣ - ١٠٥)
- الأنفال: ٤١)
- ٥٠٩، ب ١، قسمة الخمس، ح ١ (الأنفال: ٤١)
- ٥١٠، ب ١، قسمة الخمس، ح ٢ (الأنفال: ٤١)
- ٥١١، ب ١، قسمة الخمس، ح ٤ (الحشر: ٧)
- ٥١٢، ب ١، قسمة الخمس، ح ٥ (الأنفال: ٤١)
- ٥١٢، ب ١، قسمة الخمس، ح ٦ (الأنفال: ٤١)
- ٥١٢، ب ١، قسمة الخمس، ح ٧ (الحشر: ٧)
- ٥١٣، ب ١، قسمة الخمس، ح ٨ (الشعراء: ٢١٤، الأحزاب: ٥)
- ٥١٥، ب ١، قسمة الخمس، ح ١٠ (الأنفال: ٤١، التوبة: ٦٠)
- ٥١٧، ب ١، قسمة الخمس، ح ١٣ (الأنفال: ٤١)
- ٥١٧، ب ١، قسمة الخمس، ح ١٧ (الأنفال: ٤١)
- ٥١٨، ب ١، قسمة الخمس، ح ١٨ (الأنفال: ٤١)
- ٥١٩، ب ٢، قسمة الخمس، ح ١ (الأنفال: ٤١)
- ٥١٩، ب ٢، قسمة الخمس، ح ٢ (الأنفال: ٤١)
- ٥٢٥، ب ١، الأنفال، ح ٥ (الإسراء: ٢٦)
- ٥٢٦، ب ١، الأنفال، ح ٩ (الأنفال: ١)
- ٥٢٧، ب ١، الأنفال، ح ١١ (الحشر: ٧، ٦)
- ٥٢٧، ب ١، الأنفال، ح ١٢ (الحشر: ٧، ٦)
- ٥٢٨، ب ١، الأنفال، ح ١٤ (الأنفال: ١)
- ٥٢٩، ب ١، الأنفال، ح ١٧ (الأنفال: ١، الحشر: ٧)
- ٥٣١، ب ١، الأنفال، ح ١٩ (الأنفال: ١، الحشر: ٧، البقرة: ٣٠)
- ٥٣٤، ب ١، الأنفال، ح ٣٢ (الأنفال: ٤١)



٥٤٠، ب ٣، الأنفال، ح ٧ (هود: ١٨)

٥٤٦، ب ٤، الأنفال، ح ٨ (الأنفال: ٤١)

٥٥١، ب ٤، الأنفال، ح ١٧ (الأعراف: ٣٢)

٥٥٢، ب ٤، الأنفال، ح ١٩ (الأنفال: ٤١)

المجلد العاشر

١٠١، ب ٣٣، ما يمسك عنه الصائم، ح ١٦ (البقرة: ١٨٧)

١١٣، ب ٤٣، ما يمسك عنه الصائم، ح ١ (البقرة: ١٨٧)

١١٤، ب ٤٣، ما يمسك عنه الصائم، ح ٤ (البقرة: ١٨٧)

١١٩، ب ٤٨، ما يمسك عنه الصائم، ح ١ (البقرة: ١٨٧)

١٢١، ب ٤٩، ما يمسك عنه الصائم، ح ٤ (البقرة: ١٨٧)

١٢١، ب ٥٠، ما يمسك عنه الصائم، ح ١ (البقرة: ١٨٧)

١٢٦، ب ٥٢، ما يمسك عنه الصائم، ح ٨ (البقرة: ١٨٧)

١٢٨، ب ٥٥، ما يمسك عنه الصائم، ح ١ (البقرة: ١٨٧)

١٥٢، ب ٨، آداب الصائم، ح ١ (الأنعام: ١٦٠)

١٦٢، ب ١١، آداب الصائم، ح ٣ (مريم: ٢٦)

١٦٣، ب ١١، آداب الصائم، ح ٤ (مريم: ٢٦)

١٦٦، ب ١١، آداب الصائم، ح ١٣ (مريم: ٢٦)

١٧١، ب ١٤، آداب الصائم، ح ٢ (مريم: ٢٦)

١٧٤، ب ١، من يصح منه الصوم، ح ٢ (البقرة: ١٨٤)

١٧٦، ب ١، من يصح منه الصوم، ح ٨ (البقرة: ١٨٥)

١٧٨، ب ١، من يصح منه الصوم، ح ١٣ (البقرة: ١٨٥)

١٨٢، ب ٣، من يصح منه الصوم، ح ٤ (البقرة: ١٨٥)

١٨٣، ب ٣، من يصح منه الصوم، ح ٦ (البقرة: ١٨٥)

١٨٣، ب ٣، من يصح منه الصوم، ح ٧ (البقرة: ١٨٥)

٢١٠، ب ١٥، من يصح منه الصوم، ح ٣ (البقرة: ١٨٤)

(المجادلة: ٤)

٢١١، ب ١٥، من يصح منه الصوم، ح ٦ (البقرة: ١٨٤)

٢١٢، ب ١٥، من يصح منه الصوم، ح ٧ (البقرة: ١٨٤)

٢١٢، ب ١٥، من يصح منه الصوم، ح ٨ (البقرة: ١٨٤)

٢١٧، ب ١٨، من يصح منه الصوم، ح ١ (المجادلة: ٤)

٢٢٠، ب ٢٠، من يصح منه الصوم، ح ٤ (البقرة: ١٨٥)

٢٢٠، ب ٢٠، من يصح منه الصوم، ح ٥ (القيامة: ١٤)

٢٢١، ب ٢٠، من يصح منه الصوم، ح ٧ (القيامة: ١٤)

٢٢٤، ب ٢٢، من يصح منه الصوم، ح ١ (البقرة: ١٨٤)

٢٤٠، ب ١، أحكام شهر رمضان، ح ٣ (البقرة: ١٨٣)

٢٤١، ب ١، أحكام شهر رمضان، ح ٤ (البقرة: ١٨٣، ١٨٤)

٢٥٠، ب ٢، أحكام شهر رمضان، ح ٣ (القيامة: ١٤)

٢٥٨، ب ٣، أحكام شهر رمضان، ح ٢٣ (البقرة: ١٨٩)

٢٧١، ب ٥، أحكام شهر رمضان، ح ٣١ (البقرة: ١٨٥)

٢٧٢، ب ٥، أحكام شهر رمضان، ح ٣٢ (البقرة: ١٨٥)

(الأعراف: ١٤٢)

٢٧٣، ب ٥، أحكام شهر رمضان، ح ٣٤ (البقرة: ١٨٥)

(الأعراف: ١٤٢)

٢٧٣، ب ٥، أحكام شهر رمضان، ح ٣٥ (البقرة: ١٨٥)

٢٧٤، ب ٥، أحكام شهر رمضان، ح ٣٧ (البقرة: ١٨٥)

٢٨٠، ب ٩، أحكام شهر رمضان، ح ٨ (البقرة: ١٨٧)

٣٠١، ب ١٧، أحكام شهر رمضان، ح ١ (الطلاق: ٣)

٣٠٤، ب ١٨، أحكام شهر رمضان، ح ٣ (غافر: ٦٠)

٣١٦، ب ١٨، أحكام شهر رمضان، ح ٢٥ (البقرة: ١٨٥)

٣٣٨، ب ٢٥، أحكام شهر رمضان، ح ٨ (البقرة: ١٩٦)

(المجادلة: ٤)

٣٣٩، ب ٢٥، أحكام شهر رمضان، ح ١١ (البقرة: ١٨٤)

٣٤٩، ب ٣٠، أحكام شهر رمضان، ح ١ (البقرة: ١٨٧)



المجلد الحادي عشر

- ٣٥١، ب ٣١، أحكام شهر رمضان، ح ٣ (الدخان: ٤، ٣)
- ٣٥٢، ب ٣١، أحكام شهر رمضان، ح ٤ (القدر: ٣-١)
- ٣٥٣، ب ٣١، أحكام شهر رمضان، ح ٧ (التوبة: ٣٦)
- ٣٥٧، ب ٣٢، أحكام شهر رمضان، ح ٦ (الدخان: ٤،
القدر: ٣)
- ٣٦٨، ب ١، بقية الصوم الواجب، ح ١ (المجادلة: ٣-٤،
النساء: ٩٢، المائدة: ٨٩، البقرة: ١٩٦، المائدة: ٩٥)
- ٣٨٨، ب ١٤، بقية الصوم الواجب، ح ١ (ابراهيم: ٢٥)
- ٣٨٨، ب ١٤، بقية الصوم الواجب، ح ٢ (ابراهيم: ٢٥)
- ٣٨٩، ب ١٤، بقية الصوم الواجب، ح ٤ (ابراهيم: ٢٥)
- ٤٠٨، ب ٣، الصوم المندوب، ح ١ (البقرة: ٤٥)
- ٤٠٨، ب ٣، الصوم المندوب، ح ٣ (البقرة: ٤٥)
- ٤١٩، ب ٧، الصوم المندوب، ح ٨ (الأنعام: ١٦٠)
- ٤٢١، ب ٧، الصوم المندوب، ح ١٠ (الحاقة: ٧)
- ٤٢٢، ب ٧، الصوم المندوب، ح ١٢ (الأنعام: ١٦٠)
- ٤٢٤، ب ٧، الصوم المندوب، ح ١٩ (الأنعام: ١٦٠)
- ٤٢٥، ب ٧، الصوم المندوب، ح ٢١ (الأنعام: ١٦٠)
- ٤٢٧، ب ٧، الصوم المندوب، ح ٣٠ (الأنعام: ١٦٠)
- ٤٢٨، ب ٧، الصوم المندوب، ح ٣١ (الأنعام: ١٦٠)
- ٤٢٨، ب ٧، الصوم المندوب، ح ٣٢ (الأنعام: ١٦٠)
- ٤٢٨، ب ٧، الصوم المندوب، ح ٣٣ (الأنعام: ١٦٠)
- ٤٣٥، ب ١١، الصوم المندوب، ح ٦ (الأنعام: ١٦٠)
- ٤٦٩، ب ٢٥، الصوم المندوب، ح ٢ (آل عمران: ٣٨،
٣٩)
- ٥٦٩، ب ٢٩، الصوم المندوب، ح ٣ (النساء: ٩٢)
- ٥٠٦، ب ٢٩، الصوم المندوب، ح ٢٦ (الأنعام: ١٦٠)
- ٧، ب ١، وجوب الحج وشرائطه، ح ١ (البقرة: ١٩٦)
- ٨، ب ١، وجوب الحج وشرائطه، ح ٢ (آل عمران: ٩٧، البقرة: ١٩٦، التوبة: ٣)
- ٨، ب ١، وجوب الحج وشرائطه، ح ٣ (البقرة: ١٩٦)
- ٩، ب ١، وجوب الحج وشرائطه، ح ٥ (البقرة: ١٩٦)
- ١٠، ب ١، وجوب الحج وشرائطه، ح ٨ (الذاريات: ٥٠)
- ١٣، ب ١، وجوب الحج وشرائطه، ح ١٥ (التوبة: ١٢٢،
الحج: ٢٨)
- ١٥، ب ١، وجوب الحج وشرائطه، ح ٢١ (آل عمران: ٩٧)
- ١٦، ب ٢، وجوب الحج وشرائطه، ح ١ (آل عمران: ٩٧)
- ١٨، ب ٢، وجوب الحج وشرائطه، ح ٧ (آل عمران: ٩٧)
- ١٩، ب ٣، وجوب الحج وشرائطه، ح ٢ (البقرة: ١٩٦)
- ٢٥، ب ٦، وجوب الحج وشرائطه، ح ١ (آل عمران: ٩٧)
- ٢٥، ب ٦، وجوب الحج وشرائطه، ح ٢ (طه: ١٢٤)
- ٢٧، ب ٦، وجوب الحج وشرائطه، ح ٥ (الاسراء: ٧٢)
- ٢٧، ب ٦، وجوب الحج وشرائطه، ح ٧ (طه: ١٢٤)
- ٢٨، ب ٦، وجوب الحج وشرائطه، ح ٨ (الاسراء: ٧٢)
- ٢٨-٢٩، ب ٦، وجوب الحج وشرائطه، ح ١١ (آل عمران: ٩٧، البقرة: ١٩٧)
- ٢٩، ب ٦، وجوب الحج وشرائطه، ح ١٢ (الاسراء: ٧٢)
- ٣١، ب ٧، وجوب الحج وشرائطه، ح ٢ (آل عمران: ٩٧)
- ٣١، ب ٧، وجوب الحج وشرائطه، ح ٣ (آل عمران: ٩٧)
- ٣٢، ب ٧، وجوب الحج وشرائطه، ح ٤ (آل عمران: ٩٧)
- ٣٣، ب ٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ١ (آل عمران: ٩٧)
- ٣٤، ب ٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٣ (آل عمران: ٩٧)



- ٣٤، ٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٤ (آل عمران: ٩٧)
 ٣٥، ٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٥ (آل عمران: ٩٧)
 ٣٥، ٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٦ (آل عمران: ٩٧)
 ٣٥، ٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٧ (آل عمران: ٩٧)
 ٣٥، ٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٨ (التوبة: ٤٦)
 ٣٦، ٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٩ (آل عمران: ٩٧)
 ٣٦، ٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ١٠ (آل عمران: ٩٧)
 ٣٦، ٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ١١ (آل عمران: ٩٧)
 ٣٦، ٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ١٢ (آل عمران: ٩٧)
 ٣٧، ٩، وجوب الحج وشرائطه، ح ١ (آل عمران: ٩٧)
 ٣٨، ٩، وجوب الحج وشرائطه، ح ٣ (آل عمران: ٩٧)
 ٣٨، ٩، وجوب الحج وشرائطه، ح ٤ (آل عمران: ٩٧)
 ٣٩، ٩، وجوب الحج وشرائطه، ح ٥ (آل عمران: ٩٧)
 ٤٢، ١٠، وجوب الحج وشرائطه، ح ١٠ (آل عمران: ٩٧)
 ٤٤، ١١، وجوب الحج وشرائطه، ح ٢ (آل عمران: ٩٧)
 ٦٠، ٢٣، وجوب الحج وشرائطه، ح ٧ (البقرة: ١٩٨)
 ٦٠، ٢٣، وجوب الحج وشرائطه، ح ٨ (المائدة: ٩٧)
 ٩٣، ٣٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ١ (البقرة: ٢٠٣)
 ٩٧، ٣٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٩ (التوبة: ٢)
 ٩٨، ٣٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ١١ (آل عمران: ٩٧)
 ١٠١، ٣٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٢٤ (الحج: ٢٨)
 ١٠٢، ٣٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٢٥ (المنافقين: ١٠)
 ١٠٥، ٣٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٣٦ (الذاريات: ٥٠)
 ١٠٨، ٣٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٤٧ (الإسراء: ٣١)
 ١٠٨، ٣٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ٤٨ (الأنعام: ١٥١)
 ١١١، ٤١، وجوب الحج وشرائطه، ح ٢ (النحل: ٧)
 ١٢٣، ٤٤، وجوب الحج وشرائطه، ح ٢ (التوبة: ١١١)،
 (١١٢)
 ١٥٣، ٥٨، وجوب الحج وشرائطه، ح ١ (التوبة: ٧١)
 ١٥٩، ٦١، وجوب الحج وشرائطه، ح ٤ (الطلاق: ١)
 ٢٠٧، ٣٣، النيابة في الحج، ح ١ (البقرة: ١٨١)
 ٢١٣ - ٢١٧، ٢، أقسام الحج، ح ٤ (الحج: ٢٧، البقرة: ١٥٨، آل عمران: ٩٥، البقرة: ١٩٩)
 ٢٢٢، ٢، أقسام الحج، ح ١٤ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٣٤، ٢، أقسام الحج، ح ٢٩ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٣٥، ٢، أقسام الحج، ح ٣٠ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٣٦، ٢، أقسام الحج، ح ٣٣ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٣٨، ٢، أقسام الحج، ح ٣٦ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٣٨، ٢، أقسام الحج، ح ٣٧ (الحج: ٢٧)
 ٢٤٠، ٣، أقسام الحج، ح ١ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٤٠، ٣، أقسام الحج، ح ٢ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٥٩، ٦، أقسام الحج، ح ١ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٥٩، ٦، أقسام الحج، ح ٢ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٥٩، ٦، أقسام الحج، ح ٣ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٦٠، ٦، أقسام الحج، ح ٤ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٦٠، ٦، أقسام الحج، ح ٥ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٦٠، ٦، أقسام الحج، ح ٦ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٦١، ٦، أقسام الحج، ح ٧ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٦١، ٦، أقسام الحج، ح ١٠ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٧١، ١١، أقسام الحج، ح ١ (البقرة: ١٩٧)
 ٢٧١، ١١، أقسام الحج، ح ٢ (البقرة: ١٩٧)
 ٢٧٢، ١١، أقسام الحج، ح ٣ (البقرة: ١٩٧)



٢٧٢. ب ١١، أقسام الحج، ح ٥ (البقرة: ١٩٧)
٢٧٣. ب ١١، أقسام الحج، ح ٨ (البقرة: ١٩٧)
٢٧٤. ب ١١، أقسام الحج، ح ١١ (التوبة: ٢)
٢٧٤. ب ١١، أقسام الحج، ح ١٣ (البقرة: ١٩٧)
٣٢٠. ب ٩، المواقيت، ح ٤ (البقرة: ١٩٦)
٣٤٨. ب ٣، آداب السفر، ح ١ (الجمعة: ١٠)
٣٥٣. ب ٤، آداب السفر، ح ٤ (الانسان: ١١)
٣٥٥. ب ٥، آداب السفر، ح ١ (النمل: ٥١)
٣٥٧. ب ٦، آداب السفر، ح ٢ (الجمعة: ١٠)
٣٧١. ب ١٤، آداب السفر، ح ٤ (لقمان: ٣٤)
٣٧٢. ب ١٤، آداب السفر، ح ٥ (البقرة: ١٢٤)
٣٧٣. ب ١٤، آداب السفر، ح ٧ (يوسف: ١٠٦)
٤٢٧. ب ٤٤، آداب السفر، ح ٧ (الأنفال: ٦٠)
٤٢٧. ب ٤٤، آداب السفر، ح ٨ (الأنفال: ٦٠)
٤٣٤. ب ٤٩، آداب السفر، ح ٤ (التحل: ٩٠)
٤٧٠. ب ٣، أحكام الدواب، ح ٢ (البقرة: ٢٧٤)
٥٠٠. ب ٢٣، أحكام الدواب، ح ٥ (الأعراف: ٣١)
٥٠١. ب ٢٤، أحكام الدواب، ح ٢ (النور: ٦٣)
٣٨. ب ٢٠، أحكام العشرة، ح ١ (الحجر: ٧٥)
٤٥. ب ٢٤، أحكام العشرة، ح ٥ (آل عمران: ١٥٩)
٧٢. ب ٤٣، أحكام العشرة، ح ٧ (طه: ١٣٢)
٨١. ب ٥٠، أحكام العشرة، ح ١ (النور: ٢٧)
٨١. ب ٥٠، أحكام العشرة، ح ٢ (النور: ٦١)
٨٩. ب ٥٨، أحكام العشرة، ح ٣ (النساء: ٨٦)
٩٠. ب ٦٠، أحكام العشرة، ح ٣ (لقمان: ١٩)
١٠٧. ب ٧٥، أحكام العشرة، ح ٣ (البقرة: ٢٥٥)
١٢٥. ب ٨٦، أحكام العشرة، ح ١٢ (الحجر: ٧٥)
١٤٧. ب ١٠٢، أحكام العشرة، ح ٨ (العنكبوت: ٢٩)
١٦٥. ب ١٠٩، أحكام العشرة، ح ٣ (الصف: ٣٠٢)
١٧٠. ب ١١٢، أحكام العشرة، ح ٦ (الحجر: ٨٥)
١٧١. ب ١١٢، أحكام العشرة، ح ٧ (الحجر: ٨٥)
١٧٧. ب ١١٤، أحكام العشرة، ح ٥ (آل عمران: ١٣٤)
١٩٠. ب ١١٩، أحكام العشرة، ح ٤ (النساء: ٧٧)
٢٣٣. ب ١٣٣، أحكام العشرة، ح ٢ (الشعراء: ١٠١، ١٠٠)
٢٤٣. ب ١٣٨، أحكام العشرة، ح ٦ (النساء: ٣٢)
٢٥٣. ب ١٤١، أحكام العشرة، ح ٤ (يوسف: ٧٠، الأنبياء: ٦٣)
٢٥٤. ب ١٤١، أحكام العشرة، ح ٧ (يوسف: ٧٠، الأنبياء: ٦٣)

المجلد الثاني عشر

١. ب ١، أحكام العشرة، ح ٦ (البقرة: ٨٣)
١٤. ب ٦، أحكام العشرة، ح ١ (يوسف: ٣٦)
١٧. ب ٧، أحكام العشرة، ح ٥ (الشعراء: ١٠١، ١٠٠)
١٨. ب ٧، أحكام العشرة، ح ٨ (الأنفال: ٦٣، ٦٢)
٢٧. ب ١٤، أحكام العشرة، ح ٤ (هود: ١١٤)
٣٣. ب ١٧، أحكام العشرة، ح ١ (محمد: ٢٢، ٢٣، الرعد: ٢٥، البقرة: ٢٧)
٢٨٠. ب ١٥٢، أحكام العشرة، ح ٦ (النور: ١٩)
٢٨٦. ب ١٥٢، أحكام العشرة، ح ٢١ (النساء: ١١٢)
٢٨٩. ب ١٥٤، أحكام العشرة، ح ٦ (النساء: ١٤٨)
٢٩٠. ب ١٥٥، أحكام العشرة، ح ٧ (النساء: ١٤٨)
٢٩٥. ب ١٥٧، أحكام العشرة، ح ٤ (النور: ١٩)
٣٠٩. ب ١٦٤، أحكام العشرة، ح ١٠ (الحجرات: ٦)



- ٣٧٤، ب ٣٦، الاحرام، ح ١ (الحج: ٢٧)
- ٣٧٧، ب ٣٦، الاحرام، ح ٨ (الحج: ٢٧)
- ٤١٥، ب ١، ترك الاحرام، ح ٢ (المائدة: ٩٤)
- ٤١٦، ب ١، ترك الاحرام، ح ٤ (المائدة: ٩٤)
- ٤١٧، ب ١، ترك الاحرام، ح ٦ (المائدة: ٩٤)
- ٤١٨، ب ١، ترك الاحرام، ح ٩ (المائدة: ٩٤)
- ٤٢٦، ب ٦، ترك الاحرام، ح ١ (المائدة: ٩٦)
- ٤٢٦، ب ٦، ترك الاحرام، ح ٣ وذيله (المائدة: ٩٦)
- ٤٢٧، ب ٦، ترك الاحرام، ح ٥ (المائدة: ٩٦)
- ٤٣٠، ب ٨، ترك الاحرام، ح ١ (المائدة: ٩٥)
- ٤٤٥، ب ١٨، ترك الاحرام، ح ١٣ (الحج: ٢٩)
- ٤٤٦، ب ١٨، ترك الاحرام، ح ١٧ (الحج: ٢٩)
- ٤٦٣، ب ٣٢، ترك الاحرام، ح ١ (البقرة: ١٩٧)
- ٤٦٤، ب ٣٢، ترك الاحرام، ح ١ (البقرة: ١٩٧، ٢٠٣)
- ٤٦٥، ب ٣٢، ترك الاحرام، ح ٥ (الحج: ٢٩)
- ٤٦٦، ب ٣٢، ترك الاحرام، ح ٦ (البقرة: ١٩٦)
- ٤٦٧، ب ٣٢، ترك الاحرام، ح ٨ (الحجرات: ٦)
- ٤٦٧، ب ٣٢، ترك الاحرام، ح ٩ (البقرة: ١٩٧)
- ٥٥٧، ب ٨٨، ترك الاحرام، ح ٢ (آل عمران: ٩٧)
- ٥٥٨، ب ٨٨، ترك الاحرام، ح ٣ (آل عمران: ٩٧)
- المجلد الثالث عشر**
- ٥، ب ١، كفّارات الصيد، ح ١ (المائدة: ٩٥)
- ٦، ب ١، كفّارات الصيد، ح ٣ (المائدة: ٩٥)
- ٦، ب ١، كفّارات الصيد، ح ٥ (المائدة: ٩٥)
- ٧، ب ١، كفّارات الصيد، ح ٦ (المائدة: ٩٥)
- ٧، ب ١، كفّارات الصيد، ح ٧ (المائدة: ٩٥)
- ١٠، ب ٢، كفّارات الصيد، ح ٥ (المائدة: ٩٥)
- ١١، ب ٢، كفّارات الصيد، ح ١٠ (المائدة: ٩٥)
- ١٣، ب ٢، كفّارات الصيد، ح ١٤ (المائدة: ٩٥)
- ١٤، ب ٣، كفّارات الصيد، ح ١ (المائدة: ٩٥)
- ١٥، ب ٣، كفّارات الصيد، ح ٢ (المائدة: ٩٥)
- ٢٢، ب ٩، كفّارات الصيد، ح ٢ (المائدة: ٩٤)
- ٢٣، ب ٩، كفّارات الصيد، ح ٧ (المائدة: ٩٤)
- ٣٣، ب ١٢، كفّارات الصيد، ح ١١ (آل عمران: ٩٧)
- ٣٥، ب ١٣، كفّارات الصيد، ح ١ (آل عمران: ٩٧)
- ٧٥، ب ٣٦، كفّارات الصيد، ح ١ (آل عمران: ٩٧)
- ٧٥، ب ٣٦، كفّارات الصيد، ح ٢ (آل عمران: ٩٧)
- ٩٢، ب ٤٦، كفّارات الصيد، ح ١ (الحج: ٣٢)
- ٩٥، ب ٤٩، كفّارات الصيد، ح ٤ (المائدة: ٩٥)
- ٩٥، ب ٤٩، كفّارات الصيد، ح ٥ (المائدة: ٩٥)
- ٩٦، ب ٥٠، كفّارات الصيد، ح ٣ (المائدة: ٩٥)
- ١٢٧، ب ١١، كفّارات الاستمتاع، ح ٢ (البقرة: ١٥٨)
- ١٤٨، ب ١، كفّارات الاحرام، ح ١٠ (البقرة: ١٩٧)
- ١٦٦، ب ١٤، كفّارات الاحرام، ح ١ (البقرة: ١٩٦)
- ١٦٦، ب ١٤، كفّارات الاحرام، ح ٢ (البقرة: ١٩٦)
- ١٦٧، ب ١٤، كفّارات الاحرام، ح ٤ (البقرة: ١٩٦)
- ٢٠١، ب ٥، مقدّمات الطواف، ح ٣ (البقرة: ١٢٥)
- ٢١٧، ب ١١، مقدّمات الطواف، ح ١٥ (آل عمران: ٩٦)
- ٢٢٣، ب ١٣، مقدّمات الطواف، ح ٢ (آل عمران: ٩٧)
- ٢٢٥، ب ١٤، مقدّمات الطواف، ح ١ (البقرة: ١٩٣، ١٩٤)
- ٢٢٦، ب ١٤، مقدّمات الطواف، ح ٢ (آل عمران: ٩٧)
- ٢٢٦، ب ١٤، مقدّمات الطواف، ح ٣ (آل عمران: ٩٧)
- ٢٢٩، ب ١٤، مقدّمات الطواف، ح ١٠ (آل عمران: ٩٧)



٢٢٩. ب ١٤. مقدّمات الطواف، ح ١١ (آل عمران: ٩٧)
٢٣٠. ب ١٤. مقدّمات الطواف، ح ١٢ (آل عمران: ٩٧)
٢٣٠. ب ١٤. مقدّمات الطواف، ح ١٣ (آل عمران: ٩٧)
٢٣١. ب ١٦. مقدّمات الطواف، ح ١ (الحج: ٢٥)
٢٣٢. ب ١٦. مقدّمات الطواف، ح ٣ وذيله (الحج: ٢٥)
٢٣٣. ب ١٦. مقدّمات الطواف، ح ٤ (الحج: ٢٥)
٢٣٩. ب ١٨. مقدّمات الطواف، ح ٥ (آل عمران: ٩٧، ٩٦)
٢٣٩. ب ١٨. مقدّمات الطواف، ح ٦ (هود: ٧)
٢٤١. ب ١٨. مقدّمات الطواف، ح ١١ (آل عمران: ٩٦)
٢٦٨. ب ٣٢. مقدّمات الطواف، ح ١ (الحج: ٢٥)
٢٦٨. ب ٣٢. مقدّمات الطواف، ح ٣ وذيله (الحج: ٢٥)
٢٦٩. ب ٣٢. مقدّمات الطواف، ح ٤ (الحج: ٢٥)
٢٦٩. ب ٣٢. مقدّمات الطواف، ح ٦ (الحج: ٢٥)
٢٧٠. ب ٣٢. مقدّمات الطواف، ح ٧ (الحج: ٢٥)
٢٨١. ب ٣٩. مقدّمات الطواف، ح ١ (البقرة: ١٢٥)
٢٩٦. ب ١. الطواف، ح ١١ (البقرة: ٣٠)
٢٩٧. ب ١. الطواف، ح ١٢ (البقرة: ٣٠)
٢٩٧. ب ١. الطواف، ح ١٣ (الحج: ٢٩)
٢٩٩. ب ٢. الطواف، ح ٤ (الحج: ٢٩)
٢٩٩. ب ٢. الطواف، ح ٥ (الحج: ٢٩)
٣٣١. ب ١٩. الطواف، ح ٢ (البقرة: ٣٠)
٣٩١. ب ٤٧. الطواف، ح ٨ (الحج: ٢٨)
٤٠١. ب ٥٣. الطواف، ح ٣ (التوبة: ٢٠، ١)
٤٢٥. ب ٧٢. الطواف، ح ١ (البقرة: ١٢٥)
٤٢٥. ب ٧٢. الطواف، ح ٢ (البقرة: ١٢٥)
٤٣٠. ب ٧٤. الطواف، ح ١٠ (البقرة: ١٢٥)
٤٣١. ب ٧٤. الطواف، ح ١٥ (البقرة: ١٢٥)
٤٣٢. ب ٧٤. الطواف، ح ١٦ (البقرة: ١٢٥)
٤٣٣. ب ٧٤. الطواف، ح ١٩ (البقرة: ١٢٥)
٤٥٨. ب ٨٧. السعي، ح ٢ (البقرة: ١٥٨)
٤٦٨. ب ١. السعي، ح ٦ (البقرة: ١٥٨)
٤٦٩. ب ١. السعي، ح ٧ (البقرة: ١٥٨)
٤٨٣. ب ٦. السعي، ح ٧ (البقرة: ١٥٨)
٤٩٤. ب ١٥. السعي، ح ٣ (البقرة: ١٥٨)
٥٠٤. ب ٢٢. السعي، ح ١ (البقرة: ١٥٨)
٥٤٧. ب ١٨. إحرام الحج، ح ١ (البقرة: ٢٠١-٢٠٣، المائدة: ٢، هود: ١٥، ١٦)
٥٤٨. ب ١٩. إحرام الحج، ح ٢ (هود: ١٠٣)
٥٤٨. ب ١٩. إحرام الحج، ح ٣ (البروج: ٣)
٥٤٩. ب ١٩. إحرام الحج، ح ٥ (البروج: ٣)
٥٤٩. ب ١٩. إحرام الحج، ح ٧ (البروج: ٣)
٥٥١. ب ١٩. إحرام الحج، ح ٩ (التوبة: ٣)
٥٥٣. ب ١٩. إحرام الحج، ح ١٥ (البروج: ٣)
٥٥٣. ب ١٩. إحرام الحج، ح ١٦ (البقرة: ١٩٩)
٥٥٣. ب ١٩. إحرام الحج، ح ١٧ (البقرة: ١٩٩)
٥٥٣. ب ١٩. إحرام الحج، ح ١٨ (البقرة: ١٩٩)
٥٥٣. ب ١٩. إحرام الحج، ح ١٩ (البقرة: ١٩٩)
٥٥٤. ب ١٩. إحرام الحج، ح ٢١ (البقرة: ١٩٩)
٥٥٤. ب ١٩. إحرام الحج، ح ٢٢ (البقرة: ١٩٩)
٥٦١. ب ٢٦. إحرام الحج، ح ١ (الأعراف: ٣١)
٥٦١. ب ٢٦. إحرام الحج، ح ٢ (الأعراف: ٣١)
٥٦٢. ب ٢٧. إحرام الحج، ح ١ (البقرة: ١٨٩)



المجلد الرابع عشر

- ٦، ٢، الوقوف بالمشرع، ح ٢ (البقرة: ١٩٩)
 ٤٤، ٢٣، الوقوف بالمشرع، ح ٢٠ (التوبة: ٢)
 ٨٤، ٢، الذبح، ح ٣ (النحل: ٧٥)
 ٩٦، ٨، الذبح، ح ٥ (الأنعام: ١٤٣، ١٤٤)
 ٩٧، ٨، الذبح، ح ٦ (الأنعام: ١٤٣، ١٤٤)
 ١٠٠، ١٠، الذبح، ح ١ (البقرة: ١٩٦)
 ١٠٢، ١٠، الذبح، ح ١١ (البقرة: ١٩٦)
 ١٤٧، ٣٤، الذبح، ح ٥ (الحج: ٣٣)
 ١٤٨، ٣٥، الذبح، ح ١١ (الحج: ٣٦)
 ١٥٨، ٣٩، الذبح، ح ٨ (البقرة: ١٩٦)
 ١٥٩، ٤٠، الذبح، ح ١ (الحج: ٣٦)
 ١٦٣، ٤٠، الذبح، ح ١٢ (الحج: ٣٦)
 ١٦٤، ٤٠، الذبح، ح ١٤ (الحج: ٣٦)
 ١٦٦، ٤٠، الذبح، ح ٢٠ (الحج: ٣٦)
 ١٦٧، ٤٠، الذبح، ح ٢٤ (الحج: ٣٦)
 ١٧٥، ٤٣، الذبح، ح ٧ (الحج: ٣٦)
 ١٧٥، ٤٣، الذبح، ح ٨ (الحج: ٣٦)
 ١٧٩، ٤٦، الذبح، ح ١ (البقرة: ١٩٦)
 ١٨٠، ٤٦، الذبح، ح ٥ (البقرة: ١٩٦)
 ١٨١، ٤٦، الذبح، ح ٩ (البقرة: ١٩٦)
 ١٨٣، ٤٦، الذبح، ح ١٤ (البقرة: ١٩٦)
 ١٨٣، ٤٦، الذبح، ح ١٥ (البقرة: ١٩٦)
 ١٨٣، ٤٦، الذبح، ح ١٦ (البقرة: ١٩٦)
 ١٨٤، ٤٦، الذبح، ح ١٩ (البقرة: ١٩٦)
 ١٨٧، ٤٨، الذبح، ح ٦ (البقرة: ١٩٦)
 ١٩٣، ٥١، الذبح، ح ٤ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٠٢، ٥٧، الذبح، ح ١ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٠٧، ٦٠، الذبح، ح ١١ (الحج: ٣٧)
 ٢١٢، ١، الحلق والتقصير، ح ٣ (الحج: ٢٩)
 ٢١٢، ١، الحلق والتقصير، ح ٧ (الحج: ٢٩)
 ٢١٣، ١، الحلق والتقصير، ح ٨ (الحج: ٢٩)
 ٢١٤، ١، الحلق والتقصير، ح ١١ (الحج: ٢٩)
 ٢١٨، ٥، الحلق والتقصير، ح ٣ (الحج: ٢٩)
 ٢٢٥، ٧، الحلق والتقصير، ح ١٤ (الفتح: ٢٧)
 ٢٢٩، ١١، الحلق والتقصير، ح ٢ (البقرة: ١٩٦)
 ٢٣٠، ١٢، الحلق والتقصير، ح ٢ (الحج: ٢٩)
 ٢٤٧، ٢، زيارة البيت، ح ٣ (البقرة: ١٢٥)
 ٢٦٣، ٤، العود الى منى، ح ١ (التوبة: ٣)
 ٢٧٠، ٨، العود الى منى، ح ١ (الحج: ٢٨)
 ٢٧٠، ٨، العود الى منى، ح ٢ (الحج: ٢٨)
 ٢٧٠ - ٢٧١، ٨، العود الى منى، ح ٣ (البقرة: ٢٠٣)
 ٢٧١، ٨، العود الى منى، ح ٤ (البقرة: ٢٠٣)
 ٢٧١، ٨، العود الى منى، ح ٥ (الحج: ٢٨، البقرة: ٢٠٣)
 ٢٧٢، ٨، العود الى منى، ح ٦ (البقرة: ٢٠٣)
 ٢٧٣، ٨، العود الى منى، ح ٨ (البقرة: ٢٠٣)
 ٢٧٥، ٨، العود الى منى، ح ٤ (البقرة: ٢٠٣)
 ٢٧٥، ٨، العود الى منى، ح ٥ (البقرة: ٢٠٣)
 ٢٧٦، ٨، العود الى منى، ح ٨ (البقرة: ٢٠٣)
 ٢٧٦، ٨، العود الى منى، ح ١٠ (البقرة: ٢٠٣)
 ٢٧٩، ١١، العود الى منى، ح ٢ (البقرة: ٢٠٣)
 ٢٨٠، ١١، العود الى منى، ح ٣ (البقرة: ٢٠٣)



٢٨٠. ب ١١، العود الى منى، ح ٦ (البقرة: ٢٠٣)

٢٨١. ب ١١، العود الى منى، ح ١٢ (البقرة: ٢٠٣)

٢٩٥. ب ١، العمرة، ح ١ (البقرة: ١٩٦)

٢٩٥. ب ١، العمرة، ح ٢ (البقرة: ١٩٦)

٢٩٦. ب ١، العمرة، ح ٤ (التوبة: ٣)

٢٩٧. ب ١، العمرة، ح ٧ (آل عمران: ٩٧)

٢٩٧. ب ١، العمرة، ح ٨ (البقرة: ١٩٦)

٢٩٧. ب ١، العمرة، ح ٩ (آل عمران: ٩٧)

٢٩٨. ب ١، العمرة، ح ١٠ (التوبة: ٣)

٢٩٨. ب ١، العمرة، ح ١١ (التوبة: ٣)

٢٩٨. ب ١، العمرة، ح ١٢ (التوبة: ٣)

٣٠٥. ب ٥، العمرة، ح ٢ (البقرة: ١٩٦)

٣٠٦. ب ٥، العمرة، ح ٤ (البقرة: ١٩٦)

٣٠٧. ب ٥، العمرة، ح ٨ (البقرة: ١٩٦)

٣١٦. ب ٩، العمرة، ح ٣ (البقرة: ١٩٦)

٣١٧. ب ٩، العمرة، ح ٤ (البقرة: ١٩٦)

٣٢١. ب ٢، المزار، ح ٣ (الحج: ٢٩)

٣٢١. ب ٢، المزار، ح ٤ (الحج: ٢٩)

٣٢٥. ب ٢، المزار، ح ١١ (النساء: ٨٠، الفتح: ١٠)

٣٦١. ب ١٦، المزار، ح ٤ (التين: ٣، ١)

٣٦٢. ب ١٦، المزار، ح ٥ (المؤمنون: ٥٠)

٣٧٩. ب ٢٣، المزار، ح ٨ (هود: ٤٣)

٣٨٥. ب ٢٧، المزار، ح ١ (هود: ٤٤)

٣٩٠. ب ٢٩، المزار، ح ٢ (الأعراف: ٣١)

٣٩٤. ب ٣٠، المزار، ح ١ (الأنبياء: ٢٨)

٤٠٥. ب ٣٤، المزار، ح ٣ (المؤمنون: ٥٠)

٤٦١. ب ٤٩، المزار، ح ٣ (ابراهيم: ٣٤)

٥١٧. ب ٦٩، المزار، ح ٧ (مريم: ٢٢)

٥٨٠. ب ٩٧، المزار، ح ٢ (البقرة: ١١٥)

٦٠٠. ب ١٠٦، المزار، ح ١ (النساء: ١١٧)

٦٠١. ب ١٠٦، المزار، ح ٢ (هود: ٨٦)

المجلد الخامس عشر

١٥. ب ١، جهاد العدو، ح ١٣ (محمد: ٧)

٢٥-٢٧. ب ٥، جهاد العدو، ح ٢ (الأنعام: ١٥٨، التوبة: ٥)

١١. البقرة: ٨٣، التوبة: ٢٩، محمد: ٤، الحجرات: ٩

(المائدة: ٤٥)

٢٨. ب ٥، جهاد العدو، ح ٤ (التوبة: ١٢٣)

٣٤-٤٢. ب ٩، جهاد العدو، ح ١ (يونس: ٢٥، النحل: ١٢٥)

الشورى: ٥٢، الإسراء: ٩، آل عمران: ١٠٤، يوسف: ١٠٨

الأنفال: ٦٤، الفتح: ٢٩، التحريم: ٨، المؤمنون: ٢-١١

الفرقان: ٦٨، التوبة: ١١١، ١١٢، الحج: ٣٩، ٤٠، البقرة:

٢٢٧، ٢٢٨، الحجرات: ٩، الحج: ٣٩، التوبة: ٢٩)

٤٦. ب ١٢، جهاد العدو، ح ٣ (التوبة: ١١١)

٤٨. ب ١٢، جهاد العدو، ح ٦ (التوبة: ١١١، ١١٢)

٧٠. ب ٢٢، جهاد العدو، ح ١ (البقرة: ١٩٤)

٧١. ب ٢٣، جهاد العدو، ح ١ (المائدة: ٣٣)

٨٥. ب ٢٣، جهاد العدو، ح ٣ (الأحزاب: ٤٨، الحج: ٣٩)

(الأنفال: ٦٦، ٦٥)

٨٩. ب ٣١، جهاد العدو، ح ٣ (النساء: ٨٤، الأنفال: ١٦)

٩٢. ب ٣٢، جهاد العدو، ح ٢ (الذهر: ٨)

٩٣. ب ٣٤، جهاد العدو، ح ١ (النور: ٣٧، طه: ١٣٢، النساء:

١١٥، آل عمران: ١٦٩، الأنفال: ١٥)



- ٩٥، ٣٤، جهاد العدو، ح ٣ (الأحزاب: ١٦، الصف: ٤)
- ١٢٧، ٤٩، جهاد العدو، ح ٢ (البقرة: ١٩٣)
- ١٣٤، ٥٣، جهاد العدو، ح ٢ (طه: ٤٤)
- ١٣٧، ٥٥، جهاد العدو، ح ٢ (آل عمران: ١٧٤، ١٧٣، غافر: ٤٥، الكهف: ٣٩، الأنبياء: ٨٨)
- ١٤٠، ٥٨، جهاد العدو، ح ٢ (الأنفال: ٦٠)
- ١٤٣، ٦١، جهاد العدو، ح ٢ (البقرة: ٢٠٧)
- ١٤٩، ٦٨، جهاد العدو، ح ١ (التوبة: ٢٩)
- ١٦٤-١٦٧، ٢، جهاد النفس، ح ١ (النحل: ١٠٦، الرعد: ٢٨، المائدة: ٤١، البقرة: ٢٨٤، ٨٣، العنكبوت: ٤٦، النساء: ١٤٠، الأنعام: ٦٨، الزمر: ١٧، ١٨، المؤمنون: ١-٤، القصص: ٥٥، الفرقان: ٧٢، النور: ٣٠، فصلت: ٢٢، الإسراء: ٣٦، المائدة: ٦، محمد: ٤، الإسراء: ٣٧، لقمان: ١٩، يس: ٦٥، الحج: ٧٧، الجن: ١٨)
- ١٦٧-١٧١، ٢، جهاد النفس، ح ٢ (الإسراء: ٣٦)
- ١٦٩، ٢، جهاد النفس، ح ٧ (الإسراء: ٣٦، النور: ١٥، الحج: ٧٧، الجن: ١٨، فصلت: ٢٢، النساء: ١٤٠، الأنعام: ٦٨، الزمر: ١٧، ١٨، الفرقان: ٧٢، القصص: ٥٥، النور: ٣٠، العنكبوت: ٤٦، البقرة: ٨٣، النحل: ١٠٦، المائدة: ٤١، الرعد: ٢٨، البقرة: ٢٨٤، المائدة: ٦، محمد: ٤، الإسراء: ٣٧، ٣٨، يس: ٦٥)
- ١٧٢، ٢، جهاد النفس، ح ٨ (الإسراء: ٣٦)
- ١٧٩، ٣، جهاد النفس، ح ١ (الشورى: ٤١)
- ٢٠٠، ٦، جهاد النفس، ح ٩ (القلم: ٤)
- ٢٠١، ٧، جهاد النفس، ح ٢ (الكهف: ٨٢)
- ٢٠٣، ٧، جهاد النفس، ح ٨ (الكهف: ٨٢)
- ٢٠٦، ٨، جهاد النفس، ح ٦ (الزمر: ١٧، ١٨)
- ٢٠٩، ٩، جهاد النفس، ح ١ (الرحمن: ٤٦)
- ٢١١، ١٠، جهاد النفس، ح ١ (الدخان: ٥١)
- ٢١٣، ١١، جهاد النفس، ح ٣ (الطلاق: ٣)
- ٢١٣، ١١، جهاد النفس، ح ٤ (ابراهيم: ٧، غافر: ٦٠، الطلاق: ٣)
- ٢١٥، ١٢، جهاد النفس، ح ٢ (يوسف: ١٠٦)
- ٢١٩، ١٤، جهاد النفس، ح ٣ (الرحمن: ٤٦)
- ٢٢١، ٨، جهاد النفس، ح ٨ (المائدة: ٤٤، فاطر: ٢٨، الطلاق: ٢)
- ٢٣١، ١٦، جهاد النفس، ح ٧ (فصلت: ٢٣)
- ٢٣٥، ١٨، جهاد النفس، ح ٧ (آل عمران: ١٠٢)
- ٢٣٦، ١٩، جهاد النفس، ح ١ (الزمر: ١٠)
- ٢٥٣، ٢٣، جهاد النفس، ح ٣ (الفرقان: ٢٣)
- ٢٥٣، ٢٣، جهاد النفس، ح ٥ (آل عمران: ١٣٥)
- ٢٥٧، ٢٣، جهاد النفس، ح ١٥ (الأعراف: ٢٠١)
- ٢٥٩، ٢٣، جهاد النفس، ح ٢ (آل عمران: ٢٠٠)
- ٢٦٠، ٢٣، جهاد النفس، ح ٥ (آل عمران: ٢٠٠)
- ٢٦١-٢٦٢، ٢٥، جهاد النفس، ح ١ (المزمل: ١٠، ١١، فصلت: ٣٤-٣٥، الحجر: ٩٨، ٩٧، الأنعام: ٣٣، طه: ١٣٠، السجدة: ٢٤، الأعراف: ١٣٧، التوبة: ٥، البقرة: ١٩١)
- ٢٦٣، ٢٥، جهاد النفس، ح ٤ (الانشراح: ٦٥)
- ٢٩٦، ٣٨، جهاد النفس، ح ٤ (الشعراء: ٩٤)
- ٢٩٩، ٤٠، جهاد النفس، ح ١ (الشورى: ٣٠)
- ٢٩٩، ٤٠، جهاد النفس، ح ٢ (البقرة: ١٧٥)
- ٣٠٢، ٤٠، جهاد النفس، ح ١١ (القلم: ١٧-١٩)
- ٣٠٣، ٤٠، جهاد النفس، ح ١٦ (المطففين: ١٤)
- ٣١١، ٤٣، جهاد النفس، ح ٣ (يس: ١٢)



- ٣١١، ب ٤٣، جهاد النفس، ح ٤ (لقمان: ١٦)
- ٣١٤، ب ٤٤، جهاد النفس، ح ١ (سبأ: ١٧، ١٩)
- ٣١٥، ب ٤٥، جهاد النفس، ح ١ (البقرة: ٢٦٩)
- ٣١٦، ب ٤٥، جهاد النفس، ح ٢ (النساء: ٣١)
- ٣١٦، ب ٤٥، جهاد النفس، ح ٤ (النساء: ٣١)
- ٣١٧، ب ٤٥، جهاد النفس، ح ٥ (النساء: ٣١)
- ٣١٨، ب ٤٦، جهاد النفس، ح ٢ (الشورى: ٣٧، المائدة: ٧٢، يوسف: ٧٨، الأعراف: ٩٩، النساء: ٩٣، النور: ٢٣، النساء: ١٠، الأنفال: ١٦، البقرة: ٢٧٥، ١٠٢، الفرقان: ٦٨، آل عمران: ٧٧، ١٦١، التوبة: ٣٥، البقرة: ٢٨٣، الرعد: ٢٥)
- ٣٢٣، ب ٤٦، جهاد النفس، ح ١١ (النجم: ٣٢)
- ٣٢٣، ب ٤٦، جهاد النفس، ح ١٢ (البقرة: ٢٦٧، المجادلة: ٢٢)
- ٣٢٤، ب ٤٦، جهاد النفس، ح ١٤ (المجادلة: ٢٢)
- ٣٢٦، ب ٤٦، جهاد النفس، ح ٢١ (النساء: ٣١)
- ٣٢٨، ب ٤٦، جهاد النفس، ح ٢٨ (النساء: ٤٨، ١٠، الأنفال: ١٥، البقرة: ٢٧٨)
- ٣٢٨، ب ٤٦، جهاد النفس، ح ٣٠ (النساء: ٩٣)
- ٣٢٩، ب ٤٦، جهاد النفس، ح ٣١ (النور: ٢٣)
- ٣٢٩، ب ٤٦، جهاد النفس، ح ٣٢ (النساء: ٣١)
- ٣٣٤، ب ٤٧، جهاد النفس، ح ٥ (التوبة: ٩١)
- ٣٣٤، ب ٤٧، جهاد النفس، ح ٧ (النساء: ٤٨)
- ٣٣٤، ب ٤٧، جهاد النفس، ح ٨ (النساء: ٩٣)
- ٣٣٥، ب ٤٧، جهاد النفس، ح ١١ (النساء: ٣١، الأنبياء: ٢٨)
- ٣٣٦، ب ٤٨، جهاد النفس، ح ١٢ (الرعد: ٦)
- ٣٣٧، ب ٤٨، جهاد النفس، ح ١٤ (النساء: ٤٨)
- ٣٣٨، ب ٤٨، جهاد النفس، ح ٤ (آل عمران: ١٣٥)
- ٣٤٠، ب ٤٩، جهاد النفس، ح ٤ (الأنفال: ٥٨، النور: ٧، مريم: ٥٤)
- ٣٤٣، ب ٤٩، جهاد النفس، ح ١٣ (مريم: ٥٩)
- ٣٦٩، ب ٥٦، جهاد النفس، ح ٢ (البقرة: ٢٨٦، النحل: ١٠٦)
- المجلد السادس عشر**
- ١٢، ب ٦٢، جهاد النفس، ح ٦ (الحديد: ٢٣)
- ١٤، ب ٦٢، جهاد النفس، ح ١١ (التوبة: ٥٥، طه: ١٣١)
- ١٩، ب ٦٣، جهاد النفس، ح ١٠ (الحديد: ٢٣)
- ٣٥، ب ٧٢، جهاد النفس، ح ٢ (الإسراء: ٦٤)
- ٤٧، ب ٧٧، جهاد النفس، ح ٥ (الفجر: ١٤)
- ٦٤، ب ٨٥، جهاد النفس، ح ١ (هود: ١١٤)
- ٦٧، ب ٨٥، جهاد النفس، ح ٧ (آل عمران: ١٣٥)
- ٦٨، ب ٨٥، جهاد النفس، ح ١٠ (الأعراف: ١٨٢)
- ٦٨، ب ٨٥، جهاد النفس، ح ١٢ (الأنفال: ٣٣)
- ٧٢، ب ٨٦، جهاد النفس، ح ٢ (البقرة: ٢٧٥)
- ٧٢، ب ٨٦، جهاد النفس، ح ٣ (التحریم: ٨)
- ٧٢، ب ٨٦، جهاد النفس، ح ٤ (التحریم: ٨)
- ٧٣، ب ٨٦، جهاد النفس، ح ٥ (البقرة: ٢٢٢، غافر: ٧، الفرقان: ٧٠)
- ٧٥، ب ٨٦، جهاد النفس، ح ١٢ (التوبة: ١١٧)
- ٧٨، ب ٨٨، جهاد النفس، ح ١ (التحریم: ٨)
- ٧٩، ب ٨٨، جهاد النفس، ح ٣ (النساء: ١١٠)
- ٨٠، ب ٨٩، جهاد النفس، ح ٣ (النجم: ٣٢)
- ٨٠، ب ٨٩، جهاد النفس، ح ٤ (التحریم: ٨)
- ٨١، ب ٨٩، جهاد النفس، ح ٥ (هود: ٩٠)



٨٣. ب ٩١، جهاد النفس، ح ٢ (القصص: ٧٧)
 ٨٩. ب ٩٣، جهاد النفس، ح ٧ (النساء: ١٨)
 ٩٠. ب ٩٣، جهاد النفس، ح ٩ (غافر: ٨٤، ٨٥، الأنعام: ١٥٨)
 ٩٠. ب ٩٣، جهاد النفس، ح ١٠ (طه: ٤٣، ٤٤. يونس: ٩٠، ٩١)
 ٩٥. ب ٩٦، جهاد النفس، ح ٢ (السجدة: ٥)
 ١٠١. ب ٩٧، جهاد النفس، ح ٥ (فاطر: ٣٧)
 ١٠٣. ب ٩٨، جهاد النفس، ح ٢ (الأنعام: ١٦٠)
 ١٠٧. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ١ (التوبة: ١٠٥)
 ١٠٧. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ٣ (التوبة: ١٠٥)
 ١٠٨. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ٥ (التوبة: ١٠٥)
 ١٠٩. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ٦ (التوبة: ١٠٥)
 ١٠٩. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ٨ (التوبة: ١٠٥)
 ١٠٩. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ٩ (التوبة: ١٠٥)
 ١١١. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ١٣ (الأنفال: ٣٣)
 ١١١. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ١٤ (التوبة: ١٠٥)
 ١١٢. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ١٧ (التوبة: ١٠٥)
 ١١٣. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ٢٠ (التوبة: ١٠٥)
 ١١٣. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ٢١ (التوبة: ١٠٥)
 ١١٤. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ٢٢ (التوبة: ١٠٥)
 ١١٤. ب ١٠١، جهاد النفس، ح ٢٣ (التوبة: ١٠٥)
 ١٢٦. ب ٢، الأمر والنهي، ح ١ (آل عمران: ١٠٤، الأعراف: ١٥٩، النحل: ١٢٠)
 ١٣٠. ب ٢، الأمر والنهي، ح ٩ (المائدة: ٤٤، ٦٣، ٧٨، ٧٩)
 (التوبة: ٧١)
 ١٣٦. ب ٤، الأمر والنهي، ح ٢ (المائدة: ٧٩، ٧٨)
 ١٣٩. ب ٥، الأمر والنهي، ح ٤ (الأنعام: ١٦٤، الإسراء: ١٥)
 (فاطر: ١٨، الزمر: ٧)
 ١٤١. ب ٥، الأمر والنهي، ح ١٣ (آل عمران: ١٨٣)
 ١٤١. ب ٥، الأمر والنهي، ح ١٤ (آل عمران: ١٨٣)
 ١٤٢. ب ٥، الأمر والنهي، ح ١٥ (البقرة: ١٩٣)
 ١٤٢. ب ٥، الأمر والنهي، ح ١٦ (البقرة: ١٩٣)
 ١٤٢. ب ٥، الأمر والنهي، ح ١٧ (البقرة: ٢٥٩)
 ١٤٨. ب ٩، الأمر والنهي، ح ١ (التحریم: ٦)
 ١٤٨. ب ٩، الأمر والنهي، ح ٢ (التحریم: ٦)
 ١٤٨. ب ٩، الأمر والنهي، ح ٣ (التحریم: ٦)
 ١٤٩. ب ١٠، الأمر والنهي، ح ١ (الأعراف: ١٦٥)
 ١٥٦. ب ١١، الأمر والنهي، ح ١٢ (مريم: ٨١، ٨٢)
 ١٥٦. ب ١٢، الأمر والنهي، ح ١ (المنافقون: ٨)
 ١٥٧. ب ١٢، الأمر والنهي، ح ٢ (المنافقون: ٨)
 ١٧٠. ب ١٥، الأمر والنهي، ح ١٦ (الحجرات: ٧)
 ١٧١. ب ١٥، الأمر والنهي، ح ١٧ (آل عمران: ٣١، الحجرات: ٧، الحشر: ٩)
 ١٨٢. ب ١٨، الأمر والنهي، ح ١٨ (المجادلة: ٢٢)
 ١٨٣. ب ١٨، الأمر والنهي، ح ١٩ (البينة: ٧)
 ١٨٦. ب ١٩، الأمر والنهي، ح ١ (المائدة: ٣٢)
 ١٨٧. ب ١٩، الأمر والنهي، ح ٢ (المائدة: ٣٢)
 ١٨٧. ب ١٩، الأمر والنهي، ح ٣ (المائدة: ٣٢)
 ١٨٩. ب ٢٠، الأمر والنهي، ح ١ (التحریم: ٦)
 ١٩١. ب ٢١، الأمر والنهي، ح ٤ (يونس: ٩٩، القصص: ٥٦)
 ١٩٤. ب ٢٣، الأمر والنهي، ح ١ (النجم: ٤٢)
 ٢٠٠. ب ٢٣، الأمر والنهي، ح ٢٠ (النجم: ٤٢)



٢٠٣. ب ٢٣. الأمر والنهي، ح ٣١ (محمد: ٣٠)
٢٠٣. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ١١ (التقص: ٥٤)
٢٠٤. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ٢ (المؤمنون: ٩٦)
٢٠٦. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ١٠ (فصلت: ٣٤)
- المؤمنون: ٩٦)
٢٠٨. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ١٦ (آل عمران: ٢٠٠)
٢٠٨. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ١٧ (فصلت: ٣٤، ٣٥)
٢٠٩. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ١٨ (يوسف: ٧٠)
٢٠٩. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ١٩ (يوسف: ٧٠)
٢١٢. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ٣١ (الحجرات: ١٣)
٢١٣. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ٣٢ (آل عمران: ٢٨)
٢١٣. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ٣٣ (الكهف: ٩٤، ٩٧)
٢١٣. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ٣٤ (الكهف: ٩٥، ٩٧)
٢١٣. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ٣٥ (الكهف: ٩٨)
٢١٤. ب ٢٤. الأمر والنهي، ح ٣٦ (البقرة: ١٩٥)
٢١٥. ب ٢٥. الأمر والنهي، ح ٤ (يوسف: ٧٠، الصفات: ٨٩)
٢١٨. ب ٢٥. الأمر والنهي، ح ١٠ (البقرة: ٢٨٦)
- النحل: ١٠٦)
٢٢١. ب ٢٧. الأمر والنهي، ح ٢ (البقرة: ١٩٥)
٢٢١. ب ٢٨. الأمر والنهي، ح ١ (البقرة: ٢٥)
٢٢٤. ب ٢٨. الأمر والنهي، ح ١٢ (البقرة: ١٦٣)
٢٢٦. ب ٢٩. الأمر والنهي، ح ٢ (النحل: ١٠٦)
٢٢٦. ب ٢٩. الأمر والنهي، ح ٣ (النحل: ١٠٦)
٢٢٧. ب ٢٩. الأمر والنهي، ح ٦ (النحل: ١٠٦)
٢٢٩. ب ٢٩. الأمر والنهي، ح ١١ (آل عمران: ٢٨)
٢٣٠. ب ٢٩. الأمر والنهي، ح ١٢ (النحل: ١٠٦)
٢٣٠. ب ٢٩. الأمر والنهي، ح ١٣ (النحل: ١٠٦)
٢٣٢. ب ٢٩. الأمر والنهي، ح ٢٠ (آل عمران: ٢٨)
٢٤٩. ب ٣٤. الأمر والنهي، ح ٧ (النساء: ٨٣)
٢٤٩. ب ٣٤. الأمر والنهي، ح ٨ (آل عمران: ١١٢)
٢٥١. ب ٣٤. الأمر والنهي، ح ١٦ (البقرة: ٦١)
٢٥٥. ب ٣٤. الأمر والنهي، ح ٣ (الأنعام: ١٠٨)
٢٥٨. ب ٣٧. الأمر والنهي، ح ٥ (الأنعام: ٤٥)
٢٦١. ب ٣٨. الأمر والنهي، ح ٦ (النساء: ١٤٠)
٢٦١. ب ٣٨. الأمر والنهي، ح ٨ (الأنعام: ٦٨)
٢٦٣. ب ٣٨. الأمر والنهي، ح ١١ (الأنعام: ٦٨، ١٠٨. النحل: ١١٦)
٢٦٥. ب ٣٨. الأمر والنهي، ح ١٧ (الأنعام: ٦٨)
٢٦٦. ب ٣٨. الأمر والنهي، ح ٢١ (الأنعام: ٦٨)
٢٦٨. ب ٣٩. الأمر والنهي، ح ٤ (آل عمران: ١٨٣)
٢٦٨. ب ٣٩. الأمر والنهي، ح ٥ (آل عمران: ١٨٣)
٢٦٨. ب ٣٩. الأمر والنهي، ح ٦ (آل عمران: ١٨٣)
٢٦٩. ب ٣٩. الأمر والنهي، ح ٧ (المائدة: ٧٩)
٢٨١. ب ٤١. الأمر والنهي، ح ٨ (الرعد: ١١، المائدة: ٣١)
٢٨٩. ب ١. فعل المعروف، ح ١٣ (سبا: ٣٧)
٢٩١. ب ١. فعل المعروف، ح ٢٠ (النحل: ٩٠)
٣٠٦. ب ٧. فعل المعروف، ح ٣ (الرحمن: ٦٠)
٣١٣. ب ٨. فعل المعروف، ح ١٣ (ابراهيم: ٧)
٣١٨. ب ١١. فعل المعروف، ح ١ (النساء: ١١٤)
٣٢٠. ب ١٢. فعل المعروف، ح ٤ (البقرة: ٢٨٠)
٣٢٨. ب ١٥. فعل المعروف، ح ٧ (ابراهيم: ٧)
٣٢٩. ب ١٥. فعل المعروف، ح ٨ (ابراهيم: ٧)
٣٤١. ب ٢١. فعل المعروف، ح ٢ (البقرة: ٨٣)
٣٤١. ب ٢١. فعل المعروف، ح ٣ (البقرة: ٨٣)



٣٤٢، ب ٢٢، فعل المعروف، ح ٣ (مريم: ٣١)

٣٤٦، ب ٢٣، فعل المعروف، ح ٤ (الحديد: ٢١)

٣٥٤، ب ٢٤، فعل المعروف، ح ١٤ (الأحزاب: ٥٨)

٣٧٧، ب ٣٢، فعل المعروف، ح ١ (الحشر: ٩)

المجلد السابع عشر

٩، ب ١، مقدّمات التجارة، ح ١ (البقرة: ٢٠١)

١١، ب ١، مقدّمات التجارة، ح ٧ (البقرة: ٢٨٢)

١٥، ب ٢، مقدّمات التجارة، ح ٥ (النور: ٣٧)

١٧، ب ٢، مقدّمات التجارة، ح ١٤ (النور: ٣٧)

٢٦، ب ٥، مقدّمات التجارة، ح ٦ (الأَنْعَام: ١٤١)

(الأعراف: ٣١)

٢٧، ب ٥، مقدّمات التجارة، ح ٧ (الطلاق: ٣، ٢)

٢٨، ب ٥، مقدّمات التجارة، ح ٩ (الجمعة: ١٠)

٤٠، ب ٩، مقدّمات التجارة، ح ١٢ (النجم: ٤٨)

٤٢، ب ١٠، مقدّمات التجارة، ح ٥ (ابراهيم: ١٢)

٤٥، ب ١٢، مقدّمات التجارة، ح ٣ (النساء: ٣٢)

٦٦، ب ٢٢، مقدّمات التجارة، ح ٩ (الإسراء: ٢٩)

٨٢، ب ٢، ما يكتب به، ح ٦ (الفرقان: ٢٣)

٨٨، ب ٤، ما يكتب به، ح ٢ (هود: ١١٤)

٩٥، ب ٥، ما يكتب به، ح ١١ (المائدة: ٤٢)

١١٣، ب ١٣، ما يكتب به، ح ٤ (الأعراف: ١٨٨)

يوسف: ٢٤، التمل: ١٢)

١٢١، ب ١٥، ما يكتب به، ح ١ (لقمان: ٦)

١٤٧، ب ٢٥، ما يكتب به، ح ٤ (البقرة: ١٠٢)

١٤٨، ب ٢٥، ما يكتب به، ح ٥ (البقرة: ١٠٢)

١٥٤، ب ٢٨، ما يكتب به، ح ٥ (الشعراء: ٢٢٤)

١٦٤، ب ٣٥، ما يكتب به، ح ١ (البقرة: ١٨٨)

١٦٥، ب ٣٥، ما يكتب به، ح ٤ (المائدة: ٩٠)

١٦٦، ب ٣٥، ما يكتب به، ح ٨ (النساء: ٢٩)

١٦٧، ب ٣٥، ما يكتب به، ح ٩ (النساء: ٢٩)

١٦٨، ب ٣٥، ما يكتب به، ح ١٤ (البقرة: ١٨٨)

١٨٤، ب ٤٣، ما يكتب به، ح ١ (هود: ١١٣)

١٨٥، ب ٤٤، ما يكتب به، ح ١ (هود: ١١٣)

١٩١، ب ٤٥، ما يكتب به، ح ١٠ (المائدة: ٧٨، ٨١)

١٩٩، ب ٤٦، ما يكتب به، ح ١٧ (هود: ١١٤)

٢٠٢، ب ٤٨، ما يكتب به، ح ٤ (يوسف: ٥٥)

٢٠٣، ب ٤٨، ما يكتب به، ح ٥ (يوسف: ٥٥)

٢٠٦، ب ٤٨، ما يكتب به، ح ١٠ (يوسف: ٥٥)

٢٠٩ - ٢١١، ب ٤٩، ما يكتب به، ح ١ (التوبة: ٣٤)

آل عمران: ٧٧، النور: ١٩)

٢١٢، ب ٥٠، ما يكتب به، ح ١ (البقرة: ٢٦٧)

٢٤٤، ب ٧٠، ما يكتب به، ح ١ (النساء: ١٠)

٢٤٥، ب ٧٠، ما يكتب به، ح ٢ (النساء: ٩)

٢٤٦، ب ٧٠، ما يكتب به، ح ٤ (النساء: ٩)

٢٤٦، ب ٧٠، ما يكتب به، ح ٥ (النساء: ١٠)

٢٤٧، ب ٧٠، ما يكتب به، ح ٦ (النساء: ٩، ١٠)

٢٤٧، ب ٧٠، ما يكتب به، ح ٧ (النساء: ٩)

٢٤٩، ب ٧١، ما يكتب به، ح ١١ (البقرة: ٢٢٠، القيامة: ١٤)

٢٥٠، ب ٧٢، ما يكتب به، ح ١ (النساء: ٦)

٢٥١، ب ٧٢، ما يكتب به، ح ٣ (النساء: ٦)

٢٥١، ب ٧٢، ما يكتب به، ح ٤ (النساء: ٦)

٢٥٢، ب ٧٢، ما يكتب به، ح ٧ (النساء: ٦)

٢٥٢، ب ٧٢، ما يكتب به، ح ٨ (النساء: ٦)



- ٢٥٣، ب ٧٢، ما يكتسب به، ح ٩ (النساء: ٦)
 ٢٥٣، ب ٧٢، ما يكتسب به، ح ١٠ (النساء: ٦)
 ٢٥٣، ب ٧٢، ما يكتسب به، ح ١١ (النساء: ٦)
 ٢٥٤، ب ٧٣، ما يكتسب به، ح ١ (البقرة: ٢٢٠)
 ٢٥٥، ب ٧٣، ما يكتسب به، ح ٢ (البقرة: ٢٢٠)
 ٢٥٥، ب ٧٣، ما يكتسب به، ح ٣ (البقرة: ٢٢٠)
 ٢٥٥ - ٢٥٦، ب ٧٣، ما يكتسب به، ح ٥ (النساء: ١٠ -
 البقرة: ٢٢٠)
 ٢٥٨، ب ٧٥، ما يكتسب به، ح ٥ (النساء: ٦)
 ٢٥٩، ب ٧٦، ما يكتسب به، ح ٢ (النساء: ١٠)
 ٢٦٠، ب ٧٦، ما يكتسب به، ح ٥ (النساء: ١٠)
 ٢٦٦، ب ٧٨، ما يكتسب به، ح ٩ (الأحزاب: ٥ - الشورى: ٤٩)
 ٢٦٩، ب ٨٠، ما يكتسب به، ح ١ (النساء: ٤)
 ٢٦٩، ب ٨٠، ما يكتسب به، ح ٢ (النساء: ٤)
 ٢٩٦، ب ٩٤، ما يكتسب به، ح ١ (سبا: ١٣)
 ٣٠٣، ب ٩٩، ما يكتسب به، ح ٢ (الحج: ٣٠)
 ٣٠٤، ب ٩٩، ما يكتسب به، ح ٣ (الفرقان: ٧٢)
 ٣٠٤، ب ٩٩، ما يكتسب به، ح ٥ (الفرقان: ٧٢)
 ٣٠٥، ب ٩٩، ما يكتسب به، ح ٦ (لقمان: ٦)
 ٣٠٥، ب ٩٩، ما يكتسب به، ح ٧ (لقمان: ٦)
 ٣٠٥، ب ٩٩، ما يكتسب به، ح ٨ (الحج: ٣٠)
 ٣٠٥، ب ٩٩، ما يكتسب به، ح ٩ (الحج: ٣٠)
 ٣٠٦، ب ٩٩، ما يكتسب به، ح ١١ (لقمان: ٦)
 ٣٠٧، ب ٩٩، ما يكتسب به، ح ١٥ (الأنبياء: ١٦، ١٨)
 ٣٠٧، ب ٩٩، ما يكتسب به، ح ١٦ (لقمان: ٦)
 ٣٠٨، ب ٩٩، ما يكتسب به، ح ١٩ (الفرقان: ٧٢)

المجلد الثامن عشر

- ١١٩، ب ١، الربا، ح ٧ (البقرة: ٢٧٦)
 ١٢٤، ب ١، الربا، ح ٢٤ (البقرة: ٢٧٨، ٢٧٩)
 ١٢٦، ب ٣، الربا، ح ١ (الروم: ٣٩)
 ١٢٦، ب ٣، الربا، ح ٢ (الروم: ٣٩)
 ١٣١، ب ٥، الربا، ح ٧ (البقرة: ٢٧٥)
 ١٣١، ب ٥، الربا، ح ٨ (البقرة: ٢٧٨)
 ١٣١، ب ٥، الربا، ح ١٠ (البقرة: ٢٧٥)
 ١٣٢، ب ٥، الربا، ح ١٢ (البقرة: ٢٧٥)
 ١٦١، ب ١٨، الربا، ح ١ (الروم: ٣٩)
 ٣٢٥، ب ٤، الدين والقرض، ح ٣ (النساء: ٢٩)
 ٣٣٦، ب ٩، الدين والقرض، ح ٢ (التوبة: ٦٠)



- ٣١١، ب ٢٠، الوصايا، ح ٦ (المائدة: ١٠٦، ١٠٨)
- ٣١٢، ب ٢٠، الوصايا، ح ٧ (المائدة: ١٠٦)
- ٣١٣، ب ٢٠، الوصايا، ح ٨ (المائدة: ١٠٦، ١٠٨)
- ٣١٣، ب ٢٠، الوصايا، ح ٩ (المائدة: ١٠٦)
- ٣١٥، ب ٢١، الوصايا، ح ١ (المائدة: ١٠٦، ١٠٨)
- ٣٣١، ب ٢٨، الوصايا، ح ٥ (النساء: ١٢)
- ٣٣٧، ب ٣٢، الوصايا، ح ١ (البقرة: ١٨١)
- ٣٣٨، ب ٣٢، الوصايا، ح ٢ (البقرة: ١٨١)
- ٣٤٠، ب ٣٣، الوصايا، ح ٣ (البقرة: ١٨١)
- ٣٤١، ب ٣٣، الوصايا، ح ٤ (البقرة: ١٨١)
- ٣٤٣، ب ٣٥، الوصايا، ح ١ (البقرة: ١٨١)
- ٣٤٥، ب ٣٥، الوصايا، ح ٥ (البقرة: ١٨١)
- ٣٤٥، ب ٣٥، الوصايا، ح ٦ (البقرة: ١٨١)
- ٣٥٠، ب ٣٧، الوصايا، ح ٤ (البقرة: ١٨٢)
- ٣٥١، ب ٣٨، الوصايا، ح ٥ (البقرة: ١٨١)
- ٣٥١، ب ٣٨، الوصايا، ح ١ (البقرة: ١٨١، ١٨٢)
- ٣٥٢، ب ٣٨، الوصايا، ح ٢ (البقرة: ١٨٢)
- ٣٦٣، ب ٤٤، الوصايا، ح ٨ (الأحقاف: ١٥)
- ٣٦٨، ب ٤٥، الوصايا، ح ٦ (النساء: ٦)
- ٣٦٩، ب ٤٥، الوصايا، ح ٨ (النساء: ٥)
- ٣٦٩، ب ٤٥، الوصايا، ح ٩ (النساء: ٥)
- ٣٦٩، ب ٤٥، الوصايا، ح ١٠ (النساء: ٥)
- ٣٧٠، ب ٤٥، الوصايا، ح ١٣ (النساء: ٦)
- ٣٧٩، ب ٥٣، الوصايا، ح ١ (النساء: ٥)
- ٣٧٩، ب ٥٣، الوصايا، ح ٢ (النساء: ٥)
- ٣٨١، ب ٥٤، الوصايا، ح ٢ (البقرة: ٢٦٠)
- ٣٨١، ب ٥٤، الوصايا، ح ٣ (البقرة: ٢٦٠)
- ٣٣٦، ب ٩، الدين والقرض، ح ٣ (البقرة: ٢٨٠)
- ٣٤٨، ب ١٦، الدين والقرض، ح ١ (الرعد: ٢١)
- ٣٤٩، ب ١٦، الدين والقرض، ح ٣ (الرعد: ٢١)
- ٣٥٠، ب ١٦، الدين والقرض، ح ٤ (الرعد: ٢١)
- ٣٧٦، ب ٣٢، الدين والقرض، ح ١ (البقرة: ٢٧٩)
- ٤١١، ب ٢، الحجر، ح ٤ (النساء: ٦)
- ٤٤٠، ب ١، الصلح، ح ٥ (البقرة: ٢٢٤)
- ٤٤٨، ب ٧، الصلح، ح ١ (البقرة: ٢٧٩)

المجلد التاسع عشر

- ٣٣٤، ب ٣، المزارعة والمساقاة، ح ٤ (ابراهيم: ١٢)
- ٣٣٥، ب ٣، المزارعة والمساقاة، ح ١٠ (هود: ٦١)
- ٦٤، ب ٢٠، المزارعة والمساقاة، ح ٤ (النساء: ١٦٠)
- ٨٣، ب ٦، الوديعة، ح ١ (التوبة: ٦١، النساء: ٥)
- ٨٣، ب ٦، الوديعة، ح ٢ (النساء: ٥، ١١٤، المائدة: ١٠١)
- ٨٤، ب ٦، الوديعة، ح ٤ (النساء: ٥)
- ١٠٣، ب ٢، الاجارة، ح ٣ (الزخرف: ٣٢)
- ١٦٦، ب ٤، الوكالة، ح ١ (البقرة: ٢٢٩)
- ١٦٨، ب ٧، الوكالة، ح ١ (البقرة: ٢٣٧)
- ٢٣٩، ب ٧، الهبات، ح ١ (البقرة: ٢٢٩، النساء: ٤)
- ٢٥٢، ب ٢، السبق والرماية، ح ٣ (الأنفال: ٦٠)
- ٢٦١، ب ٣، الوصايا، ح ١ (مريم: ٨٧)
- ٢٧٦، ب ١١، الوصايا، ح ٢ (البقرة: ١٨٢)
- ٢٨٧، ب ١٥، الوصايا، ح ٢ (البقرة: ١٨٠)
- ٢٩٠، ب ١٥، الوصايا، ح ١٥ (البقرة: ١٨٠)
- ٣٠٩، ب ٢٠، الوصايا، ح ٢ (المائدة: ١٠٦)
- ٣١٠، ب ٢٠، الوصايا، ح ٤ (المائدة: ١٠٦)



- ٣٨٢، ب ٥٤، الوصايا، ح ٤ (البقرة: ٢٦٠، الحجر: ٤٤)
- ٣٨٢، ب ٥٤، الوصايا، ح ٦ (الحجر: ٤٤)
- ٣٨٣، ب ٥٤، الوصايا، ح ٧ (البقرة: ٢٦٠)
- ٣٨٣، ب ٥٤، الوصايا، ح ٨ (البقرة: ٢٦٠)
- ٣٨٤، ب ٥٤، الوصايا، ح ١١ (الحجر: ٤٤)
- ٣٨٤، ب ٥٤، الوصايا، ح ١٢ (الحجر: ٤٤)
- ٣٨٥، ب ٥٥، الوصايا، ح ١ (التوبة: ٦٠)
- ٣٨٦، ب ٥٥، الوصايا، ح ٢ (التوبة: ٦٠)
- ٣٨٦، ب ٥٥، الوصايا، ح ٣ (التوبة: ٦٠)
- ٣٨٨، ب ٥٥، الوصايا، ح ٧ (التوبة: ٦٠)
- ٤١٧، ب ٨٣، الوصايا، ح ١ (الرعد: ٢١)
- ٤١٨، ب ٨٣، الوصايا، ح ٢ (الرعد: ٢١)
- المجلد العشرون**
- ٢١، ب ٢، مقدمات النكاح، ح ٩ (المائدة: ٨٩، ٨٧)
- ٢٣، ب ٣، مقدمات النكاح، ح ٨ (آل عمران: ١٤)
- ٤٢، ب ١٠، مقدمات النكاح، ح ٢ (النور: ٣٢)
- ٤٣، ب ١١، مقدمات النكاح، ح ٢ (النور: ٣٣)
- ٤٥، ب ١١، مقدمات النكاح، ح ٥ (النور: ٣٢، النساء: ١٣٠)
- ٨٣، ب ٣٢، مقدمات النكاح، ح ١ (المائدة: ١٤)
- ١٢٦، ب ٦٢، مقدمات النكاح، ح ١ (الطور: ٤٤، ٤٥)
- ١٢٧، ب ٦٢، مقدمات النكاح، ح ٢ (الطور: ٤٤)
- ١٢٩، ب ٦٤، مقدمات النكاح، ح ٤ (البقرة: ١٨٧)
- ١٣٣، ب ٦٧، مقدمات النكاح، ح ٣ (النساء: ٤٣، المائدة: ٦)
- ١٣٦، ب ٦٨، مقدمات النكاح، ح ٢ (الإسراء: ٦٤)
- ١٣٧، ب ٦٨، مقدمات النكاح، ح ٥ (الإسراء: ٦٤)
- ١٤٢، ب ٧٢، مقدمات النكاح، ح ١ (البقرة: ٢٢٣)
- ١٤٣، ب ٧٢، مقدمات النكاح، ح ٦ (البقرة: ٢٢٣)
- ١٤٣، ب ٧٢، مقدمات النكاح، ح ٧ (البقرة: ٢٢٣)
- ١٤٤، ب ٧٢، مقدمات النكاح، ح ٨ (البقرة: ٢٢٣)
- ١٤٤، ب ٧٢، مقدمات النكاح، ح ٩ (البقرة: ٢٢٣)
- ١٤٤، ب ٧٢، مقدمات النكاح، ح ١١ (الأعراف: ٨٠)
- ١٤٦، ب ٧٣، مقدمات النكاح، ح ٢ (البقرة: ٢٢٣، ٢٢٢)
- ١٤٦، ب ٧٣، مقدمات النكاح، ح ٣ (هود: ٧٨)
- ١٤٨، ب ٧٣، مقدمات النكاح، ح ١٠ (البقرة: ٢٢٣)
- ١٤٨، ب ٧٣، مقدمات النكاح، ح ١١ (البقرة: ٢٢٣)
- ١٤٨، ب ٧٣، مقدمات النكاح، ح ١٢ (الأعراف: ٨١)
- ١٤٩، ب ٧٥، مقدمات النكاح، ح ٣ (الأعراف: ١٧٢)
- ١٥١، ب ٧٥، مقدمات النكاح، ح ٦ (الأنبياء: ٧٩)
- ١٦٦، ب ٨٤، مقدمات النكاح، ح ٣ (النور: ٦٠)
- ١٧٧، ب ٩٢، مقدمات النكاح، ح ٤ (التحریم: ٦)
- ١٨٩، ب ١٠٢، مقدمات النكاح، ح ١ (البقرة: ٢٣٣)
- ١٩٢، ب ١٠٤، مقدمات النكاح، ح ٤ (النور: ٣٠)
- ١٩٤، ب ١٠٤، مقدمات النكاح، ح ١٢ (النور: ٦٠)
- ١٩٥، ب ١٠٤، مقدمات النكاح، ح ١٧ (الصفات: ٨٨، ٨٩)
- ١٩٩، ب ١٠٨، مقدمات النكاح، ح ٢ (القصص: ٢٦)
- ٢٠١، ب ١٠٩، مقدمات النكاح، ح ١ (النور: ٣١)
- ٢٠١، ب ١٠٩، مقدمات النكاح، ح ٣ (النور: ٣١)
- ٢٠١، ب ١٠٩، مقدمات النكاح، ح ٤ (النور: ٣١)
- ٢٠٢، ب ١١٠، مقدمات النكاح، ح ١ (النور: ٦٠)
- ٢٠٢، ب ١١٠، مقدمات النكاح، ح ٢ (النور: ٦٠)
- ٢٠٤، ب ١١١، مقدمات النكاح، ح ١ (النور: ٣١)
- ٢١٠، ب ١١٧، مقدمات النكاح، ح ٢ (المتحنة: ١٢)
- ٢١٠، ب ١١٧، مقدمات النكاح، ح ٣ (المتحنة: ١٢)



- ٢١١، ب ١١٧، مقدّمات النكاح، ح ٤ (المتحنة: ١٢)
- ٢١٧، ب ١٢١، مقدّمات النكاح، ح ١ (النور: ٥٨)
- ٢١٧، ب ١٢١، مقدّمات النكاح، ح ٢ (النور: ٥٨)
- ٢١٨، ب ١٢١، مقدّمات النكاح، ح ٤ (النور: ٥٨)
- ٢١٨، ب ١٢١، مقدّمات النكاح، ح ٥ (النور: ٥٨)
- ٢١٩، ب ١٢٢، مقدّمات النكاح، ح ٢ (النور: ٢٧)
- ٢١٩، ب ١٢٢، مقدّمات النكاح، ح ٣ (النور: ٢٩)
- ٢٢٤، ب ١٢٤، مقدّمات النكاح، ح ٥ (الأحزاب: ٥٥)
- ٢٢٥، ب ١٢٤، مقدّمات النكاح، ح ٩ (النور: ٣١)
- ٢٤٥، ب ١٤٠، مقدّمات النكاح، ح ١٢ (النساء: ٣، ٢٤)
- ٢٥٣، ب ١٥٠، مقدّمات النكاح، ح ١ (الإسراء: ٢٧)
- ٢٦٢، ب ١، عقد النكاح، ح ٤ (النساء: ٢١)
- ٢٦٥، ب ٢، عقد النكاح، ح ٤ (الأحزاب: ٥٠)
- ٢٦٦، ب ٢، عقد النكاح، ح ٦ (الأحزاب: ٥٠)
- ٣٠٨، ب ١، النكاح المحرم، ح ٤ (طه: ٥٠)
- ٣١٣، ب ١، النكاح المحرم، ح ١٩ (المجادلة: ٢٢)
- ٣١٤، ب ١، النكاح المحرم، ح ٢٣ (المجادلة: ٢٢)
- ٣٢٧، ب ١٥، النكاح المحرم، ح ٣ (البقرة: ٢٢٢)
- ٣٢٩، ب ١٧، النكاح المحرم، ح ٣ (النكاح: ٢٨)
- ٣٣٠، ب ١٧، النكاح المحرم، ح ٤ (هود: ٨٣)
- ٣٣١، ب ١٧، النكاح المحرم، ح ٥ (هود: ٨١)
- ٣٣١، ب ١٧، النكاح المحرم، ح ٦ (هود: ٧٨)
- ٣٣١، ب ١٧، النكاح المحرم، ح ٧ (هود: ٨٢، ٨٣)
- ٣٣٣، ب ١٧، النكاح المحرم، ح ١٣ (الشورى: ٥٠)
- الفرقان: ٦٩)
- ٣٤٤، ب ٢٤، النكاح المحرم، ح ٢ (ق: ١٢)
- ٣٤٨، ب ٢٤، النكاح المحرم، ح ١١ (الفرقان: ٣٨)
- ٣٦١، ب ١، ما يحرم بالنسب، ح ١ (الأحزاب: ٥٢، النساء: ٢٣)
- ٣٦١، ب ١، ما يحرم بالنسب، ح ٢ (الأحزاب: ٥٢، النساء: ٢٣)
- ٤٠٩، ب ١، ما يحرم بالمصاهرة، ح ١ (الإسراء: ٣٢، النساء: ٢٣، ٢٢٢، البقرة: ١٨٧)
- ٤١٠، ب ١، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٢ (الأحزاب: ٥٣، ٦٠، النساء: ٢٢٢)
- ٤١١، ب ١، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٣ (النساء: ٢٣، المائدة: ٣)
- ٤١٢، ب ٢، ما يحرم بالمصاهرة، ح ١ (الأحزاب: ٥٣، النساء: ٢٢)
- ٤١٣، ب ٢، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٣ (النكاح: ٨)
- ٤١٤، ب ٢، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٧ (الأعراف: ٣٣)
- ٤١٤، ب ٢، ما يحرم بالمصاهرة، ح ١٨ (الأعراف: ٣٣)
- ٤١٥، ب ٢، ما يحرم بالمصاهرة، ح ١٠ (النساء: ٢٢)
- ٤١٦، ب ٢، ما يحرم بالمصاهرة، ح ١٢ (النساء: ٢٣)
- ٤٣٩، ب ١٣، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٢ (النور: ٣)
- ٤٤٠، ب ١٣، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٤ (النور: ٣)
- ٤٤٠، ب ١٣، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٥ (النور: ٣)
- ٤٥٨، ب ١٨، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٢ (النساء: ٢٣)
- ٤٦٢، ب ٢٠، ما يحرم بالمصاهرة، ح ١ (النساء: ٢٣)
- ٤٦٥، ب ٢٠، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٧ (النساء: ٢٣)
- ٤٦٦، ب ٢١، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٣ (النساء: ٢٣)
- ٤٦٧، ب ٢١، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٦ (النساء: ٢٣)
- ٤٦٩، ب ٢١، ما يحرم بالمصاهرة، ح ١٣ (النساء: ٢٣)
- ٤٧٠، ب ٢١، ما يحرم بالمصاهرة، ح ١٧ (النساء: ٢٣)



المجلد الحادي والعشرون

- ٤٨٦، ب ٢٩، ما يحرم بالمصاهرة، ح ١١ (البقرة: ٢٢٢).
النساء: ٢٣)
- ٤٩٠، ب ٣٠، ما يحرم بالمصاهرة، ح ١١ (النساء: ٢٤).
٤٩٧، ب ٣٧، ما يحرم بالمصاهرة، ح ١ (البقرة: ٢٣٥).
٤٩٧، ب ٣٧، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٢ (البقرة: ٢٣٥).
٤٩٨، ب ٣٧، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٣ (البقرة: ٢٣٥).
٤٩٨، ب ٣٧، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٤ (البقرة: ٢٣٥).
٤٩٨، ب ٣٧، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٥ (البقرة: ٢٣٥).
٤٩٩، ب ٣٧، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٦ (البقرة: ٢٣٥).
٤٩٩، ب ٣٧، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٧ (البقرة: ٢٣٥).
٥٠٨، ب ٤٥، ما يحرم بالمصاهرة، ح ٥ (النساء: ٢٥).
٥١٤ - ٥١٥، ب ٥١، ما يحرم بالمصاهرة، ح ١ (النساء: ١٩).
٢٢)
- ٥٣٣، ب ١، ما يحرم بالكفر، ح ١ (المائدة: ٥، الممتحنة: ١٠).
٥٣٤، ب ١، ما يحرم بالكفر، ح ٣ (البقرة: ٢٢١، المائدة: ٥).
٥٣٤، ب ١، ما يحرم بالكفر، ح ٤ (الممتحنة: ١٠).
٥٣٥، ب ١، ما يحرم بالكفر، ح ٧ (البقرة: ٢٢١، المائدة: ٥).
الممتحنة: ١٠)
- ٥٣٨، ب ٢، ما يحرم بالكفر، ح ٦ (البقرة: ٢٢١).
المائدة: ٥)
- ٥٤٢، ب ٥، ما يحرم بالكفر، ح ٧ (الممتحنة: ١٠).
٥٥٠، ب ٤، ما يحرم بالكفر، ح ٤ (الممتحنة: ١٠).
٥٥٥، ب ١١، ما يحرم بالكفر، ح ١ (النساء: ٩٨).
٥٥٨، ب ١١، ما يحرم بالكفر، ح ٩ (التحریم: ١٠).
٥٥٩، ب ١١، ما يحرم بالكفر، ح ١٢ (النساء: ٩٨).
٥٦٠، ب ١١، ما يحرم بالكفر، ح ١٤ (التغابن: ٢).
- ٥، ب ١، المتعة، ح ١ (النساء: ٢٤).
٦، ب ١، المتعة، ح ٣ (النساء: ٢٤).
٧، ب ١، المتعة، ح ٦ (النساء: ٢٤).
٨، ب ١، المتعة، ح ١٣ (النساء: ٢٤).
٩، ب ١، المتعة، ح ١٧ (النساء: ٢٤).
٩، ب ١، المتعة، ح ١٨ (فاطر: ٢).
١٠، ب ١، المتعة، ح ١٩ (النساء: ٢٤).
١٠، ب ١، المتعة، ح ٢٠ (النساء: ٢٤).
١٠، ب ١، المتعة، ح ٢٢ (التحریم: ٣).
١٣، ب ٢، المتعة، ح ٢ (التحریم: ٥، ٣).
٢١، ب ٤، المتعة، ح ١٤ (النساء: ٢٤).
٢٤، ب ٦، المتعة، ح ٢ (المؤمنون: ٥).
٢٤، ب ٦، المتعة، ح ٣ (النور: ٣).
٢٧، ب ٨، المتعة، ح ١ (النور: ٣).
٤٠، ب ١٥، المتعة، ح ٣ (النساء: ٢٥).
٤٦، ب ١٩، المتعة، ح ٣ (النساء: ٢٤).
٥٥، ب ٢٣، المتعة، ح ٥ (النساء: ٢٤).
٥٦، ب ٢٣، المتعة، ح ٦ (النساء: ٢٤).
٥٦، ب ٢٣، المتعة، ح ٧ (النساء: ٢٤).
٥٦، ب ٢٣، المتعة، ح ٨ (النساء: ٢٤).
٨٠، ب ٤٦، المتعة، ح ١ (النساء: ٢٥).
١٢٠، ب ٢٩، نكاح العبد، ح ١ (النساء: ٢٥).
١٢٠، ب ٢٩، نكاح العبد، ح ٢ (النساء: ٢٥).
١٤٩، ب ٤٥، نكاح العبد، ح ١ (النساء: ٢٤).
١٥١، ب ٤٥، نكاح العبد، ح ٩ (النساء: ٢٤).



- ٣١٧، ب ٥٢، المهور، ح ٦ (البقرة: ٢٣٧)
- ٣٣٥، ب ٥٩، المهور، ح ٥ (البقرة: ٢٣٧)
- ٣٤٥، ب ٧، القسم والنشوز، ح ١ (النساء: ٣، ١٢٩)
- ٣٤٨، ب ١٠، القسم والنشوز، ح ١ (النساء: ٣٥)
- ٣٤٩، ب ١٠، القسم والنشوز، ح ٢ (النساء: ٣٥)
- ٣٤٩، ب ١١، القسم والنشوز، ح ١ (النساء: ١٢٨)
- ٣٥٠، ب ١١، القسم والنشوز، ح ٢ (النساء: ١٢٨)
- ٣٥٠، ب ١١، القسم والنشوز، ح ٣ (النساء: ١٢٨)
- ٣٥١، ب ١١، القسم والنشوز، ح ٤ (النساء: ١٢٨)
- ٣٥١، ب ١١، القسم والنشوز، ح ٦ (النساء: ١٢٨)
- ٣٥٢، ب ١٢، القسم والنشوز، ح ١ (النساء: ٣٥)
- ٣٥٢، ب ١٢، القسم والنشوز، ح ٢ (النساء: ٣٥)
- ٣٥٣، ب ١٣، القسم والنشوز، ح ١ (النساء: ٣٥)
- ٣٥٣، ب ١٣، القسم والنشوز، ح ٢ (النساء: ٣٥)
- ٣٥٤، ب ١٣، القسم والنشوز، ح ٣ (النساء: ٣٥)
- ٣٥٦، ب ١، القسم والنشوز، ح ٤ (مريم: ٥)
- ٣٥٩، ب ٢، أحكام الاولاد، ح ٥ (مريم: ٦٥)
- ٣٦٣، ب ٥، أحكام الاولاد، ح ١ (النساء: ١١)
- ٣٨١، ب ١٧، أحكام الاولاد، ح ٦ (الرعد: ٨)
- ٣٨٢، ب ١٧، أحكام الاولاد، ح ٩ (الأحقاف: ١٥)
- البقرة: ٢٣٣
- ٣٨٤، ب ١٧، أحكام الاولاد، ح ١٤ (الأحقاف: ١٥)
- ٤٠١، ب ٣٠، أحكام الاولاد، ح ١ (الحجرات: ١١)
- ٤٠١، ب ٣٠، أحكام الاولاد، ح ٢ (الحجرات: ١١)
- ٤٠٣، ب ٣٠، أحكام الاولاد، ح ١ (مريم: ٢٥)
- ٤٥٥، ب ٧٠، أحكام الاولاد، ح ٧ (البقرة: ٢٣٣)
- ١٥٢، ب ٤٥، نكاح العيب، ح ١٠ (النساء: ٢٤)
- ١٥٢، ب ٤٥، نكاح العيب، ح ١١ (النساء: ٢٤)
- ١٥٢، ب ٤٥، نكاح العيب، ح ١٢ (النساء: ٢٤)
- ١٨٢، ب ٦٥، نكاح العيب، ح ٨ (النحل: ٧٥)
- ١٨٤، ب ٦٦، نكاح العيب، ح ٢ (النحل: ٧٥)
- ١٨٥، ب ٦٦، نكاح العيب، ح ٤ (النحل: ٧٥)
- ٢٤٨، ب ٥، المهور، ح ١٠ (النساء: ٢٠)
- ٢٧٧، ب ٢٠، المهور، ح ٦ (النساء: ٣، ٣٤)
- ٢٨٠، ب ٢٢، المهور، ح ١ (القصص: ٢٧)
- ٢٨١، ب ٢٢، المهور، ح ٤ (القصص: ٢٥)
- ٢٨٥، ب ٢٦، المهور، ح ٤ (ق: ٩، النحل: ٦٩، النساء: ٤)
- ٢٨٦، ب ٢٦، المهور، ح ٥ (ق: ٩، النحل: ٦٩، النساء: ٤)
- ٢٨٦، ب ٢٧، المهور، ح ١ (المتحنة: ١١)
- ٣٠٥، ب ٤٨، المهور، ح ١ (البقرة: ٢٣٦)
- ٣٠٦، ب ٤٨، المهور، ح ٤ (البقرة: ٢٣٦)
- ٣٠٨، ب ٤٨، المهور، ح ١٠ (البقرة: ٢٣٦)
- ٣٠٩، ب ٤٩، المهور، ح ١ (البقرة: ٢٤١)
- ٣٠٩، ب ٤٩، المهور، ح ٢ (البقرة: ٢٤١)
- ٣٠٩، ب ٤٩، المهور، ح ٢ (البقرة: ٢٤١)
- ٣١٠، ب ٤٩، المهور، ح ٥ (البقرة: ٢٣٦)
- ٣١١، ب ٤٩، المهور، ح ٦ (الأحزاب: ٤٩)
- ٣١١، ب ٤٩، المهور، ح ٨ (البقرة: ٢٤١)
- ٣١٢، ب ٥٠، المهور، ح ٢ (البقرة: ٢٤١)
- ٣١٥، ب ٥٢، المهور، ح ١ (البقرة: ٢٣٧)
- ٣١٦، ب ٥٢، المهور، ح ٤ (البقرة: ٢٣٧)
- ٣١٧، ب ٥٢، المهور، ح ٥ (البقرة: ٢٣٧)



٥٥٧، ب ٢٦، النفقات، ح ٦ (الفرقان: ٦٧)

٥٥٨، ب ٢٩، النفقات، ح ١ (الفرقان: ٦٧، الإبراء: ٢٩)

٥٥٨، ب ٢٩، النفقات، ح ٣ (الأمناء: ١٤١)

٥٥٩، ب ٢٩، النفقات، ح ٤ (الإبراء: ٢٩)

٥٥٩، ب ٢٩، النفقات، ح ٥ (الإبراء: ٢٩)

٥٦٠، ب ٢٩، النفقات، ح ٦ (الفرقان: ٦٧)

٤٥٧، ب ٧٢، أحكام الاولاد، ح ١ (البقرة: ٢٣٣)

٤٥٨، ب ٧٢، أحكام الاولاد، ح ٢ (البقرة: ٢٣٣)

٤٥٨، ب ٧٢، أحكام الاولاد، ح ٣ (البقرة: ٢٣٣)

٤٧٠، ب ٨١، أحكام الاولاد، ح ١ (البقرة: ٢٣٣)

٤٧٢، ب ٨١، أحكام الاولاد، ح ٥ (البقرة: ٢٣٣)

٤٨٧-٤٨٨، ب ٩٢، أحكام الاولاد، ح ١ (البقرة: ٨٣، النساء:

٣٦، آل عمران: ٩٢، الإبراء: ٢٣، ٢٤)

٥٠٩، ب ١، النفقات، ح ١١ (الطلاق: ٧)

٥١١، ب ١، النفقات، ح ٦ (الطلاق: ٧)

٥١٢، ب ١، النفقات، ح ١٢ (الطلاق: ٧)

٥١٢، ب ١، النفقات، ح ١٣ (البقرة: ٢٢٩)

٥١٩، ب ٨، النفقات، ح ١ (الطلاق: ١)

٥٢٧، ب ١٢، النفقات، ح ٢ (البقرة: ٣)

٥٢٧، ب ١٢، النفقات، ح ٣ (البقرة: ٢٣٣)

٥٢٨، ب ١٢، النفقات، ح ٤ (البقرة: ٢٣٣)

٥٣٠، ب ١٥، النفقات، ح ٢ (التوبة: ٨٥، طه: ١٣١)

٥٣٣، ب ١٧، النفقات، ح ١ (النساء: ١)

٥٣٧، ب ١٧، النفقات، ح ١٥ (الرعد: ٣٩)

٥٣٩، ب ١٩، النفقات، ح ١ (النساء: ١)

٥٤٠، ب ٢٠، النفقات، ح ١ (الانسان: ٨)

٥٤٧، ب ٢٣، النفقات، ح ٢ (البقرة: ١٦٧)

٥٥١، ب ٢٥، النفقات، ح ٣ (البقرة: ٢١٩)

٥٥٢، ب ٢٥، النفقات، ح ٧ (البقرة: ١٩٥)

٥٥٤، ب ٢٥، النفقات، ح ١٤ (البقرة: ٢١٩)

٥٥٤، ب ٢٥، النفقات، ح ١٥ (البقرة: ٢١٩)

٥٥٤، ب ٢٥، النفقات، ح ١٦ (البقرة: ٢١٩)

٥٥٦، ب ٢٦، النفقات، ح ٣ (الفرقان: ٦٧)

المجلد الثاني والعشرون

١٥، ب ٧، مقدمات الطلاق، ح ١ (المائدة: ٦٣)

١٧، ب ٧، مقدمات الطلاق، ح ١٠ (الطلاق: ٢٠، ١)

٢٥، ب ٩، مقدمات الطلاق، ح ٦ (الطلاق: ١)

٢٥، ب ٩، مقدمات الطلاق، ح ٧ (الطلاق: ١)

٢٩، ب ١٠، مقدمات الطلاق، ح ١١ (الطلاق: ٢)

٣٥، ب ١٣، مقدمات الطلاق، ح ١٣ (الأحزاب: ٤٩)

٣٨، ب ١٥، مقدمات الطلاق، ح ٢ (التحریم: ٢٠، ١)

٤٠، ب ١٥، مقدمات الطلاق، ح ٩ (التحریم: ٢٠، ١)

(المائدة: ٨٩)

٤٤، ب ١٨، مقدمات الطلاق، ح ١ (التحریم: ١)

٤٦، ب ١٨، مقدمات الطلاق، ح ٧ (البقرة: ١٦٨)

٦٢، ب ٢٩، مقدمات الطلاق، ح ٥ (الطلاق: ١)

٧٠، ب ٢٩، مقدمات الطلاق، ح ٢٥ (الطلاق: ١)

٧٠، ب ٢٩، مقدمات الطلاق، ح ٢٧ (ص: ٣٩، الحشر: ٧)

٩٣، ب ٤١، مقدمات الطلاق، ح ٤ (الأحزاب: ٢٨)

٩٤، ب ٤١، مقدمات الطلاق، ح ٦ (النساء: ٣٤)

٩٩، ب ٤٣، مقدمات الطلاق، ح ٢ (النحل: ٧٥)

١٠٢، ب ٤٥، مقدمات الطلاق، ح ١ (النحل: ٧٥)

١٠٤، ب ١، أقسام الطلاق، ح ٢ (البقرة: ٢٢٩)



٢٣٨. ب ٣٠، العدد، ح ٥ (البقرة: ٢٣٤، ٢٤٠)
٢٣٨. ب ٣٠، العدد، ح ٧ (البقرة: ٢٣٤)
٢٣٨. ب ٣٠، العدد، ح ٨ (البقرة: ٢٣٤)
٢٣٩. ب ٣٠، العدد، ح ٩ (البقرة: ٢٤٠)
٢٨٢. ب ١، الخلع والمباراة، ح ٩ (البقرة: ٢٢٩)
٣٠٣. ب ١، الظهار، ح ١ (المجادلة: ١، ٢)
- ٣٠٤-٣٠٥. ب ١، الظهار، ح ٢ (المجادلة: ١-٤)
٣٠٦. ب ١، الظهار، ح ٤ (المجادلة: ١، ٣)
٣٤٣. ب ٣، الإيلاء، ح ١ (الليل: ١، النجم: ١)
٣٥٩. ب ١، الكفارات، ح ١ (المجادلة: ٣، ٤)
٣٦١. ب ١، الكفارات، ح ٥ (المجادلة: ٤)
٣٦٢. ب ١، الكفارات، ح ٧ (المجادلة: ٣، ٤)
٣٧٠. ب ٧، الكفارات، ح ٥ (النساء: ٩٢)
٣٧٠. ب ٧، الكفارات، ح ٦ (النساء: ٩٢)
٣٧١. ب ٧، الكفارات، ح ٧ (النساء: ٩٢)
٣٧١. ب ٧، الكفارات، ح ١٠ (النساء: ٩٢)
٣٧٨. ب ١٢، الكفارات، ح ٩ (المائدة: ٨٩)
٣٧٨. ب ١٢، الكفارات، ح ١٠ (المائدة: ٨٩)
٣٧٩. ب ١٢، الكفارات، ح ١٥ (المائدة: ٨٩)
٣٧٩. ب ١٣، الكفارات، ح ١ (المائدة: ٨٩)
٣٨٠. ب ١٤، الكفارات، ح ١ (التحریم: ١، ٢)
٣٨١. ب ١٤، الكفارات، ح ٣ (المائدة: ٨٩)
٣٨٢. ب ١٤، الكفارات، ح ٧ (المائدة: ٨٩)
٣٨٣. ب ١٤، الكفارات، ح ٩ (المائدة: ٨٩)
٣٨٤. ب ١٤، الكفارات، ح ١٤ (التحریم: ١)
٣٨٥. ب ١٥، الكفارات، ح ٤ (المائدة: ٨٩)
١٠٨. ب ٢، أقسام الطلاق، ح ١ (الطلاق: ١)
١٢١. ب ٤، أقسام الطلاق، ح ٧ (البقرة: ٢٢٩)
١٢٢. ب ٤، أقسام الطلاق، ح ١٠ (البقرة: ٢٢٩)
١٢٢. ب ٤، أقسام الطلاق، ح ١١ (البقرة: ٢٣٠)
١٢٢. ب ٤، أقسام الطلاق، ح ١٢ (البقرة: ٢٢٩)
١٢٣. ب ٤، أقسام الطلاق، ح ١٣ (البقرة: ٢٢٩)
١٢٤. ب ٥، أقسام الطلاق، ح ١ (الطلاق: ١)
١٣٢. ب ٩، أقسام الطلاق، ح ٤ (البقرة: ٢٣٠)
١٧٢. ب ٣٤، أقسام الطلاق، ح ٢ (البقرة: ٢٣١)
١٧٢. ب ٣٤، أقسام الطلاق، ح ٣ (البقرة: ٢٣١)
١٨٦. ب ٤، العدد، ح ٧ (الطلاق: ٤)
١٩٠. ب ٤، العدد، ح ٢٠ (الطلاق: ٤)
١٩٢. ب ٧، العدد، ح ١ (الطلاق: ٤)
١٩٥. ب ٩، العدد، ح ٩ (الطلاق: ٤)
١٩٦. ب ٩، العدد، ح ١١ (البقرة: ٢٢٨)
٢١٣. ب ١٨، العدد، ح ٢ (الطلاق: ٦)
٢١٦. ب ٢٠، العدد، ح ١ (الطلاق: ١)
٢١٧. ب ٢١، العدد، ح ١ (الطلاق: ١)
٢١٧. ب ٢١، العدد، ح ٢ (الطلاق: ١)
٢٢٠. ب ٢٣، العدد، ح ١ (الطلاق: ١)
٢٢٠. ب ٢٣، العدد، ح ٢ (الطلاق: ١)
٢٢٠. ب ٢٣، العدد، ح ٣ (الطلاق: ١)
٢٢١. ب ٢٣، العدد، ح ٥ (الطلاق: ١)
٢٢٢. ب ٢٤، العدد، ح ٢ (البقرة: ٢٢٨)
٢٣٦. ب ٣٠، العدد، ح ٢ (البقرة: ٢٢٥، ٢٣٤)
٢٣٧. ب ٣٠، العدد، ح ٤ (البقرة: ٢٣٤، ٢٤٠)



- ٤١٠، ب ١، اللعان، ح ٧ (النور: ٦)
- ٤١١، ب ١، اللعان، ح ٩ (النور: ٦)
- ٤٢٢، ب ٥، اللعان، ح ١٢ (النور: ٤)
- ٤٣١، ب ١١، اللعان، ح ١ (النور: ٤)
- المجلد الثالث والعشرون**
- ٥٦، ب ٣٠، العتق، ح ١ (يس: ٣٩)
- ٥٧، ب ٣٠، العتق، ح ٢ (يس: ٣٩)
- ٧٧، ب ٤٣، العتق، ح ١ (النساء: ٩٢)
- ١٠٥، ب ٦٧، العتق، ح ١ (الشورى: ٤٩، ٥٠)
- ١٣٧، ب ١، المكاتب، ح ١ (النور: ٣٣)
- ١٣٧، ب ١، المكاتب، ح ٢ (النور: ٣٣)
- ١٣٨، ب ١، المكاتب، ح ٣ (النور: ٣٣)
- ١٣٨، ب ١، المكاتب، ح ٤ (النور: ٣٣)
- ١٣٨، ب ١، المكاتب، ح ٥ (النور: ٣٣)
- ١٣٩، ب ١، المكاتب، ح ٦ (النور: ٣٣)
- ١٥٢، ب ٩، المكاتب، ح ١ (النور: ٣٣)
- ١٥٣، ب ٩، المكاتب، ح ٢ (النور: ٣٣)
- ١٥٣، ب ٩، المكاتب، ح ٣ (النور: ٣٣)
- ١٦٦، ب ٢١، المكاتب، ح ١ (البقرة: ١٧٧، التوبة: ٦٠)
- ١٩٨، ب ١، الأيمان، ح ٥ (البقرة: ٢٢٤)
- ١٩٩، ب ١، الأيمان، ح ٦ (البقرة: ٢٢٤)
- ١٩٩، ب ١، الأيمان، ح ٧ (البقرة: ٢٢٤)
- ٢٠٠، ب ١، الأيمان، ح ٩ (البقرة: ٢٢٤)
- ٢٠٠، ب ١، الأيمان، ح ١٠ (البقرة: ٢٢٤)
- ٢٠٨، ب ٤، الأيمان، ح ١٨ (آل عمران: ٧٧)
- ٢١٤، ب ٨، الأيمان، ح ١ (الواقعة: ٧٥، ٧٦)
- ٢٢٣، ب ١١، الأيمان، ح ١٦ (البقرة: ٢٢٤)
- ٢٢٣، ب ١١، الأيمان، ح ١٩ (البقرة: ٢٢٤)
- ٢٣٥، ب ١٦، الأيمان، ح ٦ (البقرة: ٢٠٠)
- ٢٣٨، ب ١٧، الأيمان، ح ١ (البقرة: ٢٢٥، المائدة: ٨٩)
- ٢٣٩، ب ١٧، الأيمان، ح ٣ (البقرة: ٢٢٥، المائدة: ٨٩)
- ٢٣٩، ب ١٧، الأيمان، ح ٤ (البقرة: ٢٢٤)
- ٢٣٩، ب ١٧، الأيمان، ح ٥ (البقرة: ٢٢٥، المائدة: ٨٩)
- ٢٤٣ - ٢٤٤، ب ١٩، الأيمان، ح ١ (المائدة: ٨٧، ٨٩)
- ٢٤٤، ب ١٩، الأيمان، ح ٢ (المائدة: ٨٧)
- ٢٥٣، ب ٢٥، الأيمان، ح ١ (طه: ١١٥، الكهف: ٢٣، ٢٤)
- ٢٥٥، ب ٢٧، الأيمان، ح ١ (الكهف: ٢٣، ٢٤)
- ٢٥٧، ب ٢٩، الأيمان، ح ١ (الكهف: ٢٤)
- ٢٥٨، ب ٢٩، الأيمان، ح ٢ (الكهف: ٢٤)
- ٢٥٨، ب ٢٩، الأيمان، ح ٤ (الكهف: ٢٤)
- ٢٥٨، ب ٢٩، الأيمان، ح ٥ (الكهف: ٢٤)
- ٢٥٨، ب ٢٩، الأيمان، ح ٧ (الكهف: ٢٣، ٢٤)
- ٢٥٩، ب ٣٠، الأيمان، ح ١ (الليل: ١، ٢، النجم: ١)
- ٢٦٠، ب ٣٠، الأيمان، ح ٣ (الليل: ١، النجم: ١)
- ٢٦٣، ب ٣٠، الأيمان، ح ١١ (يوسف: ١٠٦)
- ٢٦٤، ب ٣٠، الأيمان، ح ١٥ (الواقعة: ٧٥)
- ٢٦٤، ب ٣١، الأيمان، ح ١ (الواقعة: ٧٥، البلد: ١، ٢)
- ٢٦٥، ب ٣١، الأيمان، ح ٢ (الواقعة: ٧٥، البلد: ١، ٢)
- ٢٦٦، ب ٣٢، الأيمان، ح ١ (المائدة: ٤٩)
- ٢٧٣، ب ٣٥، الأيمان، ح ٣ (التحریم: ٢٠، ٢١)
- ٢٧٤، ب ٣٦، الأيمان، ح ١ (طه: ٤٤)
- ٢٧٥، ب ٣٨، الأيمان، ح ١ (البقرة: ٢٣٧)
- ٢٨٢، ب ٤٤، الأيمان، ح ٢ (البقرة: ٢٢٤)



٢٩٩. ب ٣، الأيمان، ح ١ (التوبة: ٢٥)
٣٠٠. ب ٣، النذر والعهد، ح ٢ (التوبة: ٢٥)
٣٠٠. ب ٣، النذر والعهد، ح ٣ (التوبة: ٢٥)
٣٠٠. ب ٣، النذر والعهد، ح ٤ (التوبة: ٢٥)
٣٠٤. ب ٦، النذر والعهد، ح ٥ (الإنسان: ٧)
٣٢٧. ب ٢٥، النذر والعهد، ح ٣ (المائدة: ١)
٣٣١. ب ١، الصيد، ح ١ (المائدة: ٤)
٣٣٢. ب ١، الصيد، ح ٣ (المائدة: ٤)
٣٣٧. ب ٢، الصيد، ح ١٦ (المائدة: ٤)
٣٤٠. ب ٣، الصيد، ح ٣ (المائدة: ٤)
٣٤١. ب ٤، الصيد، ح ٤ (المائدة: ٤)
٣٤٢. ب ٤، الصيد، ح ٥ (المائدة: ٤)
٣٤٥. ب ٦، الصيد، ح ٤ (المائدة: ٤)
٣٤٦. ب ٦، الصيد، ح ٨ (المائدة: ٤)
٣٤٧. ب ٨، الصيد، ح ١ (المائدة: ٤)
٣٤٩. ب ٩، الصيد، ح ٣ (المائدة: ٤)
٣٥٥. ب ٩، الصيد، ح ٢١ (المائدة: ٤)
٣٥٥. ب ٩، الصيد، ح ٢٢ (المائدة: ٤)
٣٥٧. ب ١٢، الصيد، ح ١ (المائدة: ٤)
٣٥. ب ١٨، الذبائح، ح ٩ (المائدة: ١)
٣٦. ب ١٨، الذبائح، ح ١٠ (المائدة: ١)
٣٦. ب ١٨، الذبائح، ح ١١ (المائدة: ١)
٣٧. ب ١٩، الذبائح، ح ١ (المائدة: ٣)
٣٧. ب ١٩، الذبائح، ح ٣ (المائدة: ٣)
٣٩. ب ١٩، الذبائح، ح ٧ (المائدة: ٣)
٤٨. ب ٢٦، الذبائح، ح ١ (المائدة: ٥)
٥٠. ب ٢٦، الذبائح، ح ٦ (المائدة: ٥)
٥٧. ب ٢٧، الذبائح، ح ١٧ (الأنعام: ١١٨)
٥٧. ب ٢٧، الذبائح، ح ١٨ (الأنعام: ١٢١)
٦١. ب ٢٧، الذبائح، ح ٣١ (الأنعام: ١٢١)
٦٣. ب ٢٧، الذبائح، ح ٣٧ (الأنعام: ١١٨، ١٢١)
٦٦. ب ٢٧، الذبائح، ح ٤٦ (المائدة: ٥)
١٠٨. ب ٢، الأطعمة المحرمة، ح ٩ (سبأ: ١٩)
١١٩. ب ٤، الأطعمة المحرمة، ح ٦ (الأنعام: ١٤٥)
١٢٣. ب ٥، الأطعمة المحرمة، ح ٦ (الأنعام: ١٤٥)
١٢٤. ب ٥، الأطعمة المحرمة، ح ٨ (النحل: ٨٠، ٥)
١٣٥. ب ٩، الأطعمة المحرمة، ح ١٩ (الأنعام: ١٤٥)
١٣٦. ب ٩، الأطعمة المحرمة، ح ٢٠ (الأنعام: ١٤٥)
١٧٦. ب ٣١، الأطعمة المحرمة، ح ١٤ (الحج: ٣٦، ٢٨)
٢٠٤. ب ٥١، الأطعمة المحرمة، ح ٣ (المائدة: ٥)
٢٠٥. ب ٥١، الأطعمة المحرمة، ح ٤ (المائدة: ٥)
٢٠٥. ب ٥١، الأطعمة المحرمة، ح ٥ (المائدة: ٥)
٢٠٥. ب ٥١، الأطعمة المحرمة، ح ٦ (المائدة: ٥)
٢٠٦. ب ٥١، الأطعمة المحرمة، ح ٨ (المائدة: ٥)
٢١٣. ب ٥٥، الأطعمة المحرمة، ح ١ (المائدة: ٣)
٢٩٩. ب ٣، الأيمان، ح ١ (التوبة: ٢٥)
٣٠٠. ب ٣، النذر والعهد، ح ٢ (التوبة: ٢٥)
٣٠٠. ب ٣، النذر والعهد، ح ٣ (التوبة: ٢٥)
٣٠٠. ب ٣، النذر والعهد، ح ٤ (التوبة: ٢٥)
٣٠٤. ب ٦، النذر والعهد، ح ٥ (الإنسان: ٧)
٣٢٧. ب ٢٥، النذر والعهد، ح ٣ (المائدة: ١)
٣٣١. ب ١، الصيد، ح ١ (المائدة: ٤)
٣٣٢. ب ١، الصيد، ح ٣ (المائدة: ٤)
٣٣٧. ب ٢، الصيد، ح ١٦ (المائدة: ٤)
٣٤٠. ب ٣، الصيد، ح ٣ (المائدة: ٤)
٣٤١. ب ٤، الصيد، ح ٤ (المائدة: ٤)
٣٤٢. ب ٤، الصيد، ح ٥ (المائدة: ٤)
٣٤٥. ب ٦، الصيد، ح ٤ (المائدة: ٤)
٣٤٦. ب ٦، الصيد، ح ٨ (المائدة: ٤)
٣٤٧. ب ٨، الصيد، ح ١ (المائدة: ٤)
٣٤٩. ب ٩، الصيد، ح ٣ (المائدة: ٤)
٣٥٥. ب ٩، الصيد، ح ٢١ (المائدة: ٤)
٣٥٥. ب ٩، الصيد، ح ٢٢ (المائدة: ٤)
٣٥٧. ب ١٢، الصيد، ح ١ (المائدة: ٤)
٣٤. ب ١٨، الذبائح، ح ٣ (المائدة: ١)

المجلد الرابع والعشرون

١٤. ب ٥، الذبائح، ح ٢ (البقرة: ٧١)
١٥. ب ٥، الذبائح، ح ٤ (البقرة: ٧١)
٢٢. ب ١١، الذبائح، ح ١ (المائدة: ٣)
٢٣. ب ١١، الذبائح، ح ٢ (المائدة: ٣)
٣٠. ب ١٥، الذبائح، ح ٥ (الأنعام: ١١٨)
٣٤. ب ١٨، الذبائح، ح ٣ (المائدة: ١)



٣٥١. ب ٥٧. آداب المائدة، ح ٩ (التوبة: ٥٩، ٧٤)

٣٦٨. ب ٦٥. آداب المائدة، ح ٤ (التكاثر: ٨)

٣٨٥. ب ٧٩. آداب المائدة، ح ٣ (الأنعام: ٨٩)

٣٨٦. ب ٧٩. آداب المائدة، ح ٤ (النحل: ١١٢)

٣٨٦. ب ٧٩. آداب المائدة، ح ٥ (النحل: ١١٢)

٣٨٧. ب ٧٩. آداب المائدة، ح ٦ (النحل: ١١٢)

٣٨٨. ب ٨٠. آداب المائدة، ح ٣ (الأحقاف: ٢٠)

المجلد الخامس والعشرون

١٠. ب ١. الأطعمة المباحة، ح ٤ (الأنعام: ١٤٥)

١٠. ب ١. الأطعمة المباحة، ح ٥ (الأعراف: ٣٣)

١٠. ب ١. الأطعمة المباحة، ح ٦ (النساء: ٢٣، البقرة: ١٧٣)

النحل: ١١٥، البقرة: ٢٧٨، ٢٧٥. الأنعام: ١٥١. المائدة:

٩٦، ٤، ٥، ١٠٥، البقرة: ١٨٧. المائدة: ٨٧)

٢٢. ب ١٠. الأطعمة المباحة، ح ١ (الواقعة: ٢١)

٢٤. ب ١٠. الأطعمة المباحة، ح ١٦ (التكاثر: ٨)

٣٠-٣١. ب ١٠. الأطعمة المباحة، ح ٤٣ (النحل: ٦٩)

الأنفال: ١١. مريم: ٢٥، ٢٦)

٥٢. ب ٢٠. الأطعمة المباحة، ح ٣ (الأنعام: ١٤٤)

٥٣. ب ٢١. الأطعمة المباحة، ح ١ (النور: ٦١، الفتح: ١٧)

٦١. ب ٢٦. الأطعمة المباحة، ح ١ (المائدة: ١٠٣)

٩٩. ب ٤٩. الأطعمة المباحة، ح ٥ (النحل: ٦٩)

٩٩. ب ٤٩. الأطعمة المباحة، ح ٦ (النحل: ٦٩)

١٠٠-١٠١. ب ٤٩. الأطعمة المباحة، ح ١٤ (آ: ٩، النحل:

٦٩. النساء: ٤)

١٠١. ب ٤٩. الأطعمة المباحة، ح ١٥ (النحل: ٦٩)

١١٠. ب ٥٥. الأطعمة المباحة، ح ٥ (النحل: ٦٦)

٢١٥. ب ٥٦. الأطعمة المحرمة، ح ١ (البقرة: ١٧٣. الأنعام:

١٤٥. النحل: ١١٥)

٢١٥. ب ٥٦. الأطعمة المحرمة، ح ٢ (البقرة: ١٧٣)

٢١٦. ب ٥٦. الأطعمة المحرمة، ح ٥ (البقرة: ١٧٣)

٢١٧. ب ٥٦. الأطعمة المحرمة، ح ٦ (البقرة: ١٧٣)

٢١٨. ب ٥٧. الأطعمة المحرمة، ح ١ (المائدة: ٣)

٢١٩. ب ٥٧. الأطعمة المحرمة، ح ٤ (المائدة: ٣)

٢٨١. ب ٢٤. آداب المائدة، ح ١ (النور: ٦١)

٢٨١. ب ٢٤. آداب المائدة، ح ٢ (النور: ٦١)

٢٨٢. ب ٢٤. آداب المائدة، ح ٤ (النور: ٦١)

٢٨٢. ب ٢٤. آداب المائدة، ح ٥ (النور: ٦١)

٢٨٣. ب ٢٤. آداب المائدة، ح ٧ (النور: ٦١)

٢٨٣. ب ٢٤. آداب المائدة، ح ٨ (النور: ٦١)

٢٨٧. ب ٢٦. آداب المائدة، ح ١١ (البلد: ١١)

٢٩٢. ب ٢٦. آداب المائدة، ح ٢٢ (البلد: ١١)

٢٩٨. ب ٢٧. آداب المائدة، ح ٥ (التكاثر: ٨)

٢٩٨. ب ٢٧. آداب المائدة، ح ٦ (التكاثر: ٨)

٢٩٩. ب ٢٧. آداب المائدة، ح ٧ (التكاثر: ٨)

٣٠٠. ب ٢٨. آداب المائدة، ح ٢ (سبأ: ٤٩)

٣٠٠. ب ٢٨. آداب المائدة، ح ٤ (النحل: ٢٣)

٣٠٨. ب ٣١. آداب المائدة، ح ٢ (ص: ٣٩، الحشر: ٧)

٣٠٩. ب ٣٢. آداب المائدة، ح ٢ (البلد: ١٤، ١٦)

٣٢١. ب ٤٢. آداب المائدة، ح ٢ (ابراهيم: ٤٨)

٣٢٢. ب ٤٢. آداب المائدة، ح ٣ (القصص: ٢٤)

٣٢٣. ب ٤٢. آداب المائدة، ح ٥ (ابراهيم: ٤٨، الكهف: ٢٩)

٣٢٦. ب ٤٣. آداب المائدة، ح ١٠ (البلد: ١٤، ١٧)

٣٢٨. ب ٤٥. آداب المائدة، ح ١ (مريم: ٦٢)



المجلد السادس والعشرون

١٣٢. ب ٧٢، الأطعمة المباحة، ح ٢ (الكهف: ١٩)
١٤٠. ب ٧٤، الأطعمة المباحة، ح ٥ (الحشر: ٥)
١٥٨. ب ٨٧، الأطعمة المباحة، ح ٨ (الرحمن: ٦٨)
١٩٧. ب ١١٦، الأطعمة المباحة، ح ٣ (البقرة: ٢٤)
- التحريم: (٦)
٢٤٥. ب ٩، الأشربة المباحة، ح ١ (الواقعة: ٥٥)
٢٤٧. ب ٩، الأشربة المباحة، ح ١٠ (الواقعة: ٥٥)
٢٤٨. ب ٩، الأشربة المباحة، ح ١٤ (الواقعة: ٥٥)
٢٤٩. ب ٩، الأشربة المباحة، ح ١٩ (الواقعة: ٥٥)
٢٦٦. ب ٢٢، الأشربة المباحة، ح ١ (ق: ٩)
٢٦٦. ب ٢٢، الأشربة المباحة، ح ٢ (الأفقال: ١١)
٢٦٦. ب ٢٢، الأشربة المباحة، ح ٣ (يونس: ١٠٧)
٢٧١. ب ٢٦، الأشربة المباحة، ح ٢ (المؤمنون: ١٨)
٢٨٠. ب ٥، الأشربة المحرمة، ح ٥ (المائدة: ٩)
٣٠١. ب ٩، الأشربة المحرمة، ح ١٣ (الأعراف: ٣٣)
- البقرة: (٢١٩)
٣٠٢. ب ٩، الأشربة المحرمة، ح ١٤ (البقرة: ٢١٩)
- المائدة: ٩٠، ٩١، الأعراف: (٣٣)
٣٠٦. ب ٩، الأشربة المحرمة، ح ٢٦ (النحل: ٦٧)
- الأعراف: (٣٣)
٣١١. ب ١١، الأشربة المحرمة، ح ٥ (التوبة: ٦١، النساء: ٥)
٣١٣. ب ١١، الأشربة المحرمة، ح ٩ (النساء: ٥)
٣٤٨. ب ٢٠، الأشربة المحرمة، ح ١٦ (النحل: ٦٩)
٣٨٤. ب ٤١، الأشربة المحرمة، ح ١١ (مريم: ٥٩)
٣٨٩. ب ٤، الغضب، ح ١ (النساء: ٩)
٤١٤. ب ٣، إحياء الموات، ح ٢ (الأعراف: ١٢٨)
٦٣. ب ١، موجبات الإرث، ح ١ (النساء: ٣٣)
٦٥. ب ١، موجبات الإرث، ح ٤ (الأفقال: ٧٢، الأحزاب: ٦)
٦٥. ب ١، موجبات الإرث، ح ٥ (النساء: ١٢)
٧١. ب ٥، موجبات الإرث، ح ١ (النساء: ٨)
٧١. ب ٥، موجبات الإرث، ح ٢ (النساء: ٨)
٧١. ب ٥، موجبات الإرث، ح ٣ (النساء: ٨)
٧٥. ب ٦، موجبات الإرث، ح ١٣ (المؤمنون: ١٢-١٤)
٨٠. ب ٧، موجبات الإرث، ح ٨ (النساء: ١٧٦)
٨٤. ب ٧، موجبات الإرث، ح ١٨ (النساء: ١٧٦)
٨٦. ب ٨، موجبات الإرث، ح ٤ (النساء: ١١، الأفقال: ٧٥)
- الأحزاب: (٦)
٨٨. ب ٨، موجبات الإرث، ح ٨ (النساء: ١١)
٨٨. ب ٨، موجبات الإرث، ح ٩ (الأفقال: ٧٥)
٨٩. ب ٨، موجبات الإرث، ح ١٠ (الأفقال: ٧٥)
٨٩. ب ٨، موجبات الإرث، ح ١١ (الأفقال: ٧٥)
٩٢. ب ١، ميراث الأبوين والاولاد، ح ٥ (النساء: ١٧٦، ١١٢)
٩٤. ب ٢، ميراث الأبوين والاولاد، ح ٣ (النساء: ٣٤)
٩٥. ب ٢، ميراث الأبوين والاولاد، ح ٤ (النساء: ٣٤)
٩٧. ب ٢، ميراث الأبوين والاولاد، ح ٨ (النساء: ١١)
١٠٨. ب ٥، ميراث الأبوين والاولاد، ح ١٤ (الأفقال: ٧٢)
١١٧. ب ١٠، ميراث الأبوين والاولاد، ح ٢ (النساء: ١١)
١١٩. ب ١٠، ميراث الأبوين والاولاد، ح ٦ (النساء: ١١)
١١٩. ب ١٠، ميراث الأبوين والاولاد، ح ٨ (النساء: ١١)
١٢١. ب ١١، ميراث الأبوين والاولاد، ح ٥ (النساء: ١١)
١٢١. ب ١١، ميراث الأبوين والاولاد، ح ٦ (النساء: ١١)



٢٤٧، ب ٣، ولاء ضمان الجريرة والامامة، ح ٢ (النساء: ٣٣)
 ٢٤٧، ب ٣، ولاء ضمان الجريرة والامامة، ح ٣ (الأنفال: ١)
 ٢٤٨، ب ٣، ولاء ضمان الجريرة والامامة، ح ٦ (النساء: ٩٢،
 المجادلة: ٣)

٢٤٩، ب ٣، ولاء ضمان الجريرة والامامة، ح ٨ (الأنفال: ١)
 ٢٩٢، ب ٤، ميراث الخنثى، ح ١ (الصفات: ١٤١)
 ٢٩٤، ب ٤، ميراث الخنثى، ح ٣ (الصفات: ١٤١)
 ٢٩٤، ب ٤، ميراث الخنثى، ح ٤ (الصفات: ١٤١)
 ٣٠٤، ب ٤، ميراث الخنثى، ح ١٠ (النساء: ١٢٧)

المجلد السابع والعشرون

١٢، ب ١، صفات القاضي، ح ٢ (النساء: ٦٠)
 ١٢، ب ١، صفات القاضي، ح ٣ (البقرة: ١٨٨، النساء: ٦٠)
 ١٣، ب ١، صفات القاضي، ح ٤ (النساء: ٦٠)
 ١٤، ب ١، صفات القاضي، ح ٦ (النساء: ٥٨)
 ١٥، ب ١، صفات القاضي، ح ٩ (البقرة: ١٨٨)
 ٢٠، ب ٣، صفات القاضي، ح ١٠ (البقرة: ١٨٩)
 ٢٣، ب ٤، صفات القاضي، ح ٨ (المائدة: ٥٠)
 ٢٥، ب ٤، صفات القاضي، ح ١٤ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧)
 ٣١، ب ٤، صفات القاضي، ح ٣٦ (الإبراء: ٣٦)
 ٣٢، ب ٥، صفات القاضي، ح ٣ (المائدة: ٤٤)
 ٣٦، ب ٦، صفات القاضي، ح ١ (الأنعام: ٨٩)
 ٤٨، ب ٦، صفات القاضي، ح ٢٧ (الأعراف: ١٢، ص: ٧٦)
 ٤٩، ب ٦، صفات القاضي، ح ٢٨ (المائدة: ٤٨)
 ٤٩، ب ٦، صفات القاضي، ح ٢٩ (الفاحة: ٦)
 ٥٣-٥٦، ب ٦، صفات القاضي، ح ٣٨ (الأنعام: ٣٨، الرحمن: ١٥٠،
 ١٥، الأعراف: ١٢، ص: ٧٦، البقرة: ١٤٤، ١٥٠،
 الأنعام: ٣٨، المائدة: ٣، النحل: ٨٩)

١٢٢، ب ١١، ميراث الأبوين والاولاد، ح ٧ (النساء: ١١)
 ١٤٢، ب ٢٠، ميراث الأبوين والاولاد، ح ١٦ (الحشر: ٧)
 ١٤٦، ب ١، ميراث الاخوة والأجداد، ح ٢ (النساء: ١٧٦)
 ١٤٨، ب ١، ميراث الاخوة والأجداد، ح ٧ (النساء: ١١)
 ١٥٣، ب ٢، ميراث الاخوة والأجداد، ح ٢ (النساء: ١٧٦)
 ١٥٤، ب ٢، ميراث الاخوة والأجداد، ح ٥ (النساء: ١٧٦)
 ١٥٤، ب ٣، ميراث الاخوة والأجداد، ح ١ (النساء: ١٧٦)
 ١٥٥، ب ٣، ميراث الاخوة والأجداد، ح ٢ (النساء: ١٢)
 ١٥٦، ب ٣، ميراث الاخوة والأجداد، ح ٣ (النساء: ١٧٦)
 ١٧٥، ب ٨، ميراث الاخوة والأجداد، ح ١١ (النساء: ١٢)
 ١٧٩، ب ١٠، ميراث الاخوة والأجداد، ح ٣ (النساء: ١٧٦)
 ١٨١، ب ١٢، ميراث الاخوة والأجداد، ح ٥ (الأنفال: ٧٥)
 ١٨٥، ب ١، ميراث الاعمام والأخوال، ح ١ (الأنفال: ٧٥،
 الأحزاب: ٦)
 ١٩٠، ب ٣، ميراث الاعمام والأخوال، ح ٢ (الأنفال: ٧٥،
 الأحزاب: ٦)
 ١٩٢، ب ٥، ميراث الاعمام والأخوال، ح ١ (الأنفال: ٧٥،
 الأحزاب: ٦)
 ١٩٤، ب ٥، ميراث الاعمام والأخوال، ح ٦ (الأنفال: ٧٥،
 الأحزاب: ٦)
 ١٩٦، ب ١، ميراث الازواج، ح ٣ (النساء: ١٢٧)
 ٢٣٤، ب ١، ميراث ولاء العتق، ح ٣ (الأنفال: ٧٥،
 الأحزاب: ٦)
 ٢٣٤، ب ١، ميراث ولاء العتق، ح ٤ (الأحزاب: ٦)
 ٢٣٤، ب ١، ميراث ولاء العتق، ح ٥ (الأنفال: ٧٥،
 الأحزاب: ٦)
 ٢٣٧، ب ١، ميراث ولاء العتق، ح ١٣ (النساء: ٣٣، الأنفال: ٧٥،
 الأحزاب: ٦)



٦٠. ٦. صفات القاضي، ح ٤٧ (المائدة: ٥)
٦١. ٦. صفات القاضي، ح ٥٠ (النصر: ١)
٦٢. ٧. صفات القاضي، ح ١ (الزخرف: ٤٤)
٦٣. ٧. صفات القاضي، ح ٢ (الزخرف: ٤٤)
٦٣. ٧. صفات القاضي، ح ٣ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧)
٦٣. ٧. صفات القاضي، ح ٤ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧، الزخرف: ٤٤)
٦٤. ٧. صفات القاضي، ح ٦ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧، الزخرف: ٤٤)
٦٤. ٧. صفات القاضي، ح ٨ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧، ص: ٣٩)
٦٥. ٧. صفات القاضي، ح ٩ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧)
٦٥. ٧. صفات القاضي، ح ١٠ (عبس: ٢٤)
٦٦. ٧. صفات القاضي، ح ١٢ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧)
٦٦. ٧. صفات القاضي، ح ١٣ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧، الزخرف: ٤٤، النساء: ٥٩، ٨٣)
٦٨. ٧. صفات القاضي، ح ١٦ (هود: ١١٨، ١١٩، الأعراف: ١٥٦، ١٥٧)
٧٠. ٧. صفات القاضي، ح ٢٦ (المائدة: ٩٥)
٧١. ٧. صفات القاضي، ح ٢٧ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧، ص: ٣٩)
٧٢. ٧. صفات القاضي، ح ٣٠ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧)
٧٣. ٧. صفات القاضي، ح ٣١ (فاطر: ٣٢، النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧، الطلاق: ١٠، ١١)
٧٣. ٧. صفات القاضي، ح ٣٢ (القلم: ٤)
٧٤. ٧. صفات القاضي، ح ٢٣ (النساء: ٥٩، ٨٣، التوبة: ١١٩، آل عمران: ٧، البقرة: ١٨٩)
٧٥. ٧. صفات القاضي، ح ٣٥ (الزخرف: ٤٤)
٧٥. ٧. صفات القاضي، ح ٣٦ (الزخرف: ٤٤)
٧٦. ٧. صفات القاضي، ح ٣٨ (الأنعام: ٩٠)
٧٦. ٧. صفات القاضي، ح ٣٩ (النحل: ٤٣، التوبة: ١٢٢)
٧٦. ٧. صفات القاضي، ح ٤١ (النساء: ٥٩)
٧٩. ٨. صفات القاضي، ح ٨ (الزمر: ١٨)
٨٣. ٨. صفات القاضي، ح ٢٣ (الزمر: ١٨)
٨٣. ٨. صفات القاضي، ح ٢٤ (الكهف: ٨٢)
٩٠. ٨. صفات القاضي، ح ٤٥ (الطلاق: ٣، ٢)
٩٧. ٨. صفات القاضي، ح ٦٥ (التوبة: ١٢٢، الحج: ٢٨)
١٠٣. ٨. صفات القاضي، ح ٨٤ (الأنعام: ١٤٩)
- ١١٣ - ١١٤. ٩. صفات القاضي، ح ٢١ (الأنعام: ٥٠، يونس: ١٥، الأحقاف: ٩، الحشر: ٧)
١٢١. ٩. صفات القاضي، ح ٢٨ (النساء: ٥٩)
١٢٤. ١٠. صفات القاضي، ح ١ (التوبة: ٣١)
١٢٥. ١٠. صفات القاضي، ح ٣ (التوبة: ٣١)
١٢٧. ١٠. صفات القاضي، ح ٧ (يوسف: ١٠٦، الحج: ١١)
١٣١. ١٠. صفات القاضي، ح ٢٠ (البقرة: ٧٩)
١٣٢. ١٠. صفات القاضي، ح ٢١ (التوبة: ٣١)
- ١٣٢ - ١٣٣. ١٠. صفات القاضي، ح ٢٣ (الشعراء: ٢٢٤، ٢٢٧)
١٣٣. ١٠. صفات القاضي، ح ٢٥ (التوبة: ٣١)
١٣٤. ١٠. صفات القاضي، ح ٢٨ (التوبة: ٣١)
١٣٤. ١٠. صفات القاضي، ح ٢٩ (التوبة: ٣١)
١٣٦. ١٠. صفات القاضي، ح ٣٤ (النساء: ٥٩)
١٣٧. ١١. صفات القاضي، ح ١ (النساء: ٦٠)
١٤٠. ١١. صفات القاضي، ح ١٠ (التوبة: ١٢٢)



- ١٤٤، ب ١١، صفات القاضي، ح ٢٣ (الواقعة: ١٠، ١١)
 ١٥١، ب ١١، صفات القاضي، ح ٤٤ (عيسى: ٢٤)
 ١٥٢، ب ١١، صفات القاضي، ح ٤٦ (سبأ: ١٨)
 ١٥٢، ب ١١، صفات القاضي، ح ٤٧ (سبأ: ١٨)
 ١٥٥، ب ١٢، صفات القاضي، ح ٣ (النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧)
 ١٧١، ب ١٢، صفات القاضي، ح ٥٦ (النساء: ٨٣)
 ١٧٢، ب ١٢، صفات القاضي، ح ٥٩ (يونس: ٢٧)
 ١٧٢، ب ١٢، صفات القاضي، ح ٦٠ (الكهف: ١٠٣، ١٠٤)
 ١٧٩، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٦ (آل عمران: ٧)
 ١٧٩، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٨ (آل عمران: ٧)
 ١٨٠، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٩ (المنكوت: ٤٩)
 ١٨٠، ب ١٣، صفات القاضي، ح ١٠ (المنكوت: ٤٩)
 ١٨٠، ب ١٣، صفات القاضي، ح ١١ (المنكوت: ٤٩)
 ١٨٠، ب ١٣، صفات القاضي، ح ١٢ (المنكوت: ٤٩)
 ١٨١، ب ١٣، صفات القاضي، ح ١٥ (الرعد: ٤٣)
 ١٨٢، ب ١٣، صفات القاضي، ح ١٨ (آل عمران: ٧)
 ١٨٤، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٢٣ (يوسف: ٧٦)
 ١٨٤، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٢٤ (الروم: ١، ٣)
 ١٨٧، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٣١ (آل عمران: ٧)
 ١٨٨، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٣٣ (النمل: ٤٠، الرعد: ١٣)
 ١٨٩، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٣٤ (فاطر: ٣٢، الأحزاب: ٣٣)
 ١٩٠، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٣٧ (غافر: ٤)
 ١٩١، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٣٨ (النساء: ٨٣)
 ١٩٤، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٤٤ (النساء: ٥٩، ٨٣، التوبة: ١١٩، آل عمران: ٧، البقرة: ١٨٩)
 ١٩٥، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٤٥ (النساء: ٥٩، ٨٣)
 ١٩٧، ب ١٣، صفات القاضي، ح ١٣، صفات القاضي، ح ٤٩ (آل عمران: ٧)
 ١٩٨، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٥٢ (آل عمران: ٧)
 ١٩٨، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٥٤ (المنكوت: ٤٩)
 ١٩٩، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٥٥ (المنكوت: ٤٩)
 ١٩٩، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٥٦ (المنكوت: ٤٩)
 ٢٠٠، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٥٨ (الرعد: ٤٣)
 ٢٠٠، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٥٩ (فاطر: ٣٢)
 ٢٠٠، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٦٠ (آل عمران: ٧)
 ٢٠٠، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٦١ (النساء: ٨٣)
 ٢٠١، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٦٢ (آل عمران: ٧)
 ٢٠٢، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٦٤ (طه: ١٨)
 ٢٠٥، ب ١٣، صفات القاضي، ح ٨٠ (الليل: ١)
 ٢١٧، ب ٤، آداب القاضي، ح ٥ (ص: ٢٤)
 ٢٦٠، ب ١٣، كيفية الحكم، ح ١٢ (آل عمران: ٤٤)
 ٢٦١، ب ١٣، كيفية الحكم، ح ١٣ (الصفاء: ١٤١)
 ٢٦٢، ب ١٣، كيفية الحكم، ح ١٧ (الصفاء: ١٤١)
 ٢٦٦، ب ١٤، كيفية الحكم، ح ٦ (الطلاق: ٢)
 ٢٧٢، ب ١٥، كيفية الحكم، ح ٥ (البقرة: ٢٨٢)
 ٣٠٣، ب ٣٤، كيفية الحكم، ح ١ (الليل: ١، النجم: ١)
 ٣٠٩، ب ١، الشهادات، ح ١ (البقرة: ٢٨٢، ٢٨٣)
 ٣٠٩، ب ١، الشهادات، ح ٢ (البقرة: ٢٨٢)
 ٣١٠، ب ١، الشهادات، ح ٥ (البقرة: ٢٨٢)
 ٣١١، ب ١، الشهادات، ح ٧ (البقرة: ٢٨٢)
 ٣١١، ب ١، الشهادات، ح ٨ (البقرة: ٢٨٢)
 ٣١١، ب ١، الشهادات، ح ١٠ (البقرة: ٢٨٢)
 ٣١٢، ب ٢، الشهادات، ح ١ (البقرة: ٢٨٣)
 ٣١٢، ب ٢، الشهادات، ح ٢ (الطلاق: ٢)



- ٣١٣ ب ٢، الشهادات، ح ٣ (البقرة: ٢٨٣)
- ٣١٣ ب ٢، الشهادات، ح ٤ (البقرة: ٢٨٣)
- ٣١٤ ب ٢، الشهادات، ح ٥ (النساء: ٥٨، البقرة: ١٤٠)
- ٣١٤ ب ٢، الشهادات، ح ٧ (البقرة: ٢٨٢)
- ٣١٤ ب ٢، الشهادات، ح ٨ (البقرة: ٢٨٣)
- ٣٢١ ب ٧، الشهادات، ح ١ (الطلاق: ٢)
- ٣٣٤ ب ١٥، الشهادات، ح ٢ (النور: ٤، ٥)
- ٣٣٥ ب ١٦، الشهادات، ح ١١ (البقرة: ٢٨٢)
- ٣٤١ ب ٢٠، الشهادات، ح ٣ (البقرة: ٢٨٠)
- ٣٥٠ ب ٢٣، الشهادات، ح ١٥ (البقرة: ٢٨٢)
- ٣٦١ ب ٢٤، الشهادات، ح ٣٥ (البقرة: ٢٨٢)
- ٣٦٥ ب ٢٤، الشهادات، ح ٥٠ (المائدة: ١٠٦)
- ٣٧٥ ب ٣١، الشهادات، ح ١١ (الزخرف: ٤٤)
- ٣٩٠ ب ٤٠، الشهادات، ح ٢ (المائدة: ١٠٦)
- ٣٩٠ ب ٤٠، الشهادات، ح ٣ (المائدة: ١٠٦)
- ٣٩٩ ب ٤١، الشهادات، ح ٢٢ (البقرة: ٢٨٢)
- ٣٩٩ ب ٤١، الشهادات، ح ٢٣ (البقرة: ٢٨٢)
- المجلد الثامن والعشرون**
- ١٢ ب ١، مقدمات الحدود، ح ٤ (الروم: ١٩)
- ١٨ ب ٣، مقدمات الحدود، ح ٨ (البقرة: ٢٢٩)
- ٢٨ ب ١٣، مقدمات الحدود، ح ١ (ص: ٤٤)
- ٣٩ ب ١٧، مقدمات الحدود، ح ٣ (التوبة: ١١٢)
- ٤١ ب ١٨، مقدمات الحدود، ح ٤ (ص: ٣٩)
- ٦٧ ب ١، حد الزنا، ح ١٩ (النساء: ١٥، ١٦، النور: ٢)
- ٧٢ ب ٢، حد الزنا، ح ١٠ (النساء: ٢٤، المائدة: ٥)
- ٧٧ ب ٧، حد الزنا، ح ٤ (النساء: ٢٥)
- ٧٩ ب ٧، حد الزنا، ح ١١ (النساء: ٢٥)
- ٩٣ ب ١١، حد الزنا، ح ٥ (النور: ٢)
- ١٠٨ ب ١٦، حد الزنا، ح ٧ (فاطر: ١٨)
- ١١٢ ب ١٨، حد الزنا، ح ٧ (البقرة: ١٧٣، الأنعام: ١٤٥)
- النحل: ١١٥)
- ١١٢ ب ١٨، حد الزنا، ح ٨ (البقرة: ١٧٣، الأنعام: ١٤٥)
- النحل: ١١٥)
- ١٤١ ب ٣٦، حد الزنا، ح ٢ (غافر: ٨٤، ٨٥)
- ٢٢٠ ب ٢، حد المسكر، ح ١ (المائدة: ٩٣)
- ٢٢٢ ب ٣، حد المسكر، ح ٥ (المائدة: ٩٣)
- ٢٥٣ ب ٤، حد السرقة، ح ٥ (النساء: ٤٣، المائدة: ٦)
- الجن: ١٨)
- ٢٥٤ ب ٤، حد السرقة، ح ٦ (المائدة: ٣٨، ٣٩)
- ٣٠٨ ب ١، حد المحارب، ح ٢ (المائدة: ٣٣)
- ٣٠٨ ب ١، حد المحارب، ح ٣ (المائدة: ٣٣)
- ٣٠٩ ب ١، حد المحارب، ح ٤ (المائدة: ٣٣)
- ٣١١ ب ١، حد المحارب، ح ٧ (المائدة: ٣٣)
- ٣١٢ ب ١، حد المحارب، ح ٨ (المائدة: ٣٣)
- ٣١٢ ب ١، حد المحارب، ح ٩ (المائدة: ٣٣)
- ٣١٢ ب ١، حد المحارب، ح ١٠ (المائدة: ٣٣)
- ٣١٤ ب ٢، حد المحارب، ح ٢ (المائدة: ٣٣)
- ٣١٦ ب ٤، حد المحارب، ح ١ (المائدة: ٣٣)
- ٣١٧ ب ٤، حد المحارب، ح ٥ (المائدة: ٣٣)
- ٣١٨ ب ٤، حد المحارب، ح ٨ (المائدة: ٣٣)
- ٣٣٨ ب ٧، حد المرتد، ح ٣ (المجادلة: ٢١)
- ٣٤٥ ب ١٠، حد المرتد، ح ٢١ (النساء: ١٥٩)
- ٣٥٢ ب ١٠، حد المرتد، ح ٤٠ (المائدة: ٧٣)



٣٥٢. ب ١٠. حد المرتد، ح ٤٢ (التوبة: ١٢)
٣٥٦. ب ١٠. حد المرتد، ح ٥٧ (التوبة: ١٢)
٣٦٤. ب ٣. نكاح البهائم ووطء الأموات، ح ٤ (المؤمنون: ٧. يس: ٦٠. فاطر: ٦)
٣٧٣. ب ٨. بقية الحدود والتعزيرات، ح ٥ (الشورى: ٤٠)
٣٧٦. ب ١١. بقية الحدود والتعزيرات، ح ١ (النور: ٥، ٤)
- المجلد التاسع والعشرون .**
٩. ب ١. القصاص في النفس، ح ١ (المائدة: ٣٢)
٩. ب ١. القصاص في النفس، ح ٢ (المائدة: ٣٢)
١٤. ب ١. القصاص في النفس، ح ١٠ (المائدة: ٣٢)
١٥. ب ١. القصاص في النفس، ح ١٦ (المائدة: ٢٩)
١٦. ب ١. القصاص في النفس، ح ١٩ (المائدة: ٣٢)
١٧. ب ١. القصاص في النفس، ح ٢٠ (المائدة: ٣٢)
٢٠. ب ٣. القصاص في النفس، ح ٢ (النساء: ٩٣. الأحزاب: ٦٥، ٦٤)
٢٤. ب ٥. القصاص في النفس، ح ٢ (النساء: ٢٩، ٣٠)
٣١. ب ٩. القصاص في النفس، ح ٢ (النساء: ٩٣)
٣٢. ب ٩. القصاص في النفس، ح ٤ (النساء: ٩٣)
٣٢. ب ٩. القصاص في النفس، ح ٥ (التوبة: ١٠٢)
٤٣. ب ١٢. القصاص في النفس، ح ٧ (الإبراء: ٣٣)
٥٣. ب ١٩. القصاص في النفس، ح ٦ (البقرة: ١٧٩)
٥٤. ب ١٩. القصاص في النفس، ح ٨ (البقرة: ١٧٨، ١٧٩)
٥٥. ب ١٩. القصاص في النفس، ح ٩ (البقرة: ١٧٨، ١٧٩)
٥٦. ب ١٩. القصاص في النفس، ح ١١ (المائدة: ٤٥)
٨٣. ب ٣٣. القصاص في النفس، ح ١١ (المائدة: ٤٥)
٨٦. ب ٣٣. القصاص في النفس، ح ١٩ (المائدة: ٤٥. البقرة: ١٧٨)
٨٦. ب ٣٣. القصاص في النفس، ح ٢٠ (البقرة: ١٨٧)
٨٧. ب ٣٣. القصاص في النفس، ح ٢١ (الإبراء: ٣٣)
٩٦. ب ٤٠. القصاص في النفس، ح ١ (البقرة: ١٧٨)
١١٩. ب ٥٧. القصاص في النفس، ح ١ (البقرة: ١٧٨. المائدة: ٤٥)
١١٩. ب ٥٧. القصاص في النفس، ح ٢ (البقرة: ١٧٨. المائدة: ٤٥)
١٢٠. ب ٥٧. القصاص في النفس، ح ٣ (البقرة: ١٧٨)
١٢٠. ب ٥٧. القصاص في النفس، ح ٤ (المائدة: ٤٥)
١٢١. ب ٥٨. القصاص في النفس، ح ١ (البقرة: ١٧٨)
١٢١. ب ٥٨. القصاص في النفس، ح ٢ (البقرة: ١٧٨)
١٢١. ب ٥٨. القصاص في النفس، ح ٣ (البقرة: ١٧٨)
١٢٢. ب ٥٨. القصاص في النفس، ح ٤ (البقرة: ١٧٨)
١٢٢. ب ٥٨. القصاص في النفس، ح ٥ (البقرة: ١٧٨)
١٢٧. ب ٦٢. القصاص في النفس، ح ٢ (الإبراء: ٣٣)
١٣١. ب ٦٦. القصاص في النفس، ح ١ (الإبراء: ٣٣)
١٤٣. ب ٤. دعوى القتل، ح ١ (المائدة: ٣٢)
١٦٥. ب ١. قصاص الطرف، ح ٥ (المائدة: ٤٥)
٢٢٨. ب ٢٠. ديّات النفس، ح ٧ (يوسف: ٢٠)
٢٣١. ب ٢٤. ديّات النفس، ح ١ (النساء: ٩٢)
٢٣٢. ب ٢٤. ديّات النفس، ح ٢ (النساء: ٩٢)
٢٣٢. ب ٢٤. ديّات النفس، ح ٣ (النساء: ٩٢)
٢٧٨. ب ٤١. موجبات الضمان، ح ٤ (الأنبياء: ٧٨)
٢٧٨. ب ٤١. موجبات الضمان، ح ٥ (الأنبياء: ٧٨، ٧٩)
٢٨٨. ب ١. ديّات الأعضاء، ح ١٤ (المائدة: ٤٤)
٣٠٢. ب ١١. ديّات الأعضاء، ح ٢ (المائدة: ٤٤)
٣١٧. ب ١٩. ديّات الأعضاء، ح ٩ (المؤمنون: ١٢-١٤)
٣١٧. ب ١٩. ديّات الأعضاء، ح ١٠ (المؤمنون: ١٢-١٤)

ملحق [٣]

فهرست الكتب والرسائل وبعض المقالات
المؤلفة في آيات الأحكام



ملاحظة: اعتمدنا في إعداد هذا الملحق على مصادر متفرقة، أهمّها:

- ١- الذريعة إلى تصانيف الشيعة؛ تأليف العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، ط - دار الأضواء - بيروت، سنة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
 - ٢- طبقات أعلام الشيعة (نقاء البشر)؛ تأليف العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، ط - دار المرتضى للنشر - مشهد، سنة ١٤٠٤ هـ.
 - ٣- معجم الدراسات القرآنية (قسم المقالات)؛ تأليف عبد الجبار الرفاعي، ط - مركز الثقافة والمعارف القرآنية - قم ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م.
 - ٤- معجم المطبوعات العربية في إيران؛ تأليف عبد الجبار الرفاعي، ط - مؤسسة الطباعة والنشر في وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي - طهران، سنة ١٤١٤ هـ.
 - ٥- معجم الدراسات القرآنية؛ تأليف عامر الحلو، ط - دار الموسم للإعلام - بيروت، سنة ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.
 - ٦- معجم مصنفات القرآن الكريم؛ تأليف الدكتور علي شواخ اسحاق، ط - دار الرفاعي - الرياض، سنة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
 - ٧- «بينات»؛ مجلة فصلية تُعنى بشؤون القرآن الكريم، تصدر عن مؤسسة المعارف الاسلامية للإمام الرضا (عليه السلام) - قم.
 - ٨- دائرة معارف تشيع؛ تأليف لجنة من الفضلاء، ط - نشر سعيد محبي، طهران، سنة ١٣٧٥ ش.
 - ٩- طبقات مفسران شيعه؛ تأليف عقيقي بخشايشي، ط - دفتر نشر نويد اسلام - قم، سنة ١٣٧١ ش.
 - ١٠- كتابشناسي قرآن وعلوم قرآني؛ تأليف صديقه سلطاني ومريم حكيم سيما، ط - سازمان تبليغات اسلامي، طهران، سنة ١٣٧٠ ش.
- ومصادر أخرى نُبّهنا عليها في مواضعها.



[١ - الكتب]

١ - أحكام القرآن = تفسير آيات الأحكام = رسالة في أحكام القرآن = تفسير أحكام القرآن:

أبو الحسن عبّاد بن عباس بن عبّاد الطالقاني (والد صاحب بن عبّاد) (ت = ٣٣٤ أو ٣٣٥ هـ).
(الذريعة ٤: ٢٣٤ و ١١: ٣٧. معجم الأدباء ٦: ١٧٢. دائرة المعارف تشييع ٤: ٤٩٩)

٢ - أحكام القرآن:

غلام رضا أميري كردوسي «كرمانشاهي».
رتب فيه آيات الأحكام بشكل موضوعي مع ذكر ترجمتها الفارسية في الصفحة المقابلة. ومجموع الصفحات المزودة ١٩٠ صفحة. قام بنشره كتابفروشي علمي - كرمانشاه، سنة ١٣٢٨ ش.
(طبقات مفسران شيعة ٤: ٢٧٤. كتابشناسي: ٢٢٣)

٣ - أحكام القرآن = آيات الأحكام = تفسير أحكام القرآن = آيات القرآن:

أبو نصر محمّد بن السائب بن بشر الكلبي (ت = ١٤٦ هـ).
وهو أوّل من صنّف في أحكام القرآن من أصحاب الامامين محمد الباقر وجعفر الصادق (عليه السلام).
(الذريعة ١: ٤٠ و ٣٠٠. تأسيس الشيعة: ٣٢١)

٤ - أحكام القرآن (بالفارسية):

محمّد الخزائلي، استاذ جامعة طهران.

رتّبه على أربعة أبواب بادئاً بما يتعلق بالأحوال الشخصية ثمّ المعاملات ثمّ العبادات ثمّ الأحكام الاجتماعية والسياسية، وفصل الأخير إلى الأحكام الاجتماعية والجزائية (الحدود والقصاص) والنفسية والأحكام الكلية في مجالي الفقه والأصول.
يتضمن الكتاب مقدمات تاريخية، ومقارنة بين أحكام فقه الشيعة والمذاهب والأديان الأخرى، إضافة إلى القوانين الوضعية.

طبع الكتاب في م / محمّد حسن علمي - طهران، سنة ١٣٥٣ ش، وأعيد طبعه في سنة ١٣٦٠ ش و ١٣٩١ و ١٤٠٢ هـ.

٥ - الأحكام والقوانين والآيات المرتبطة بها (بالفارسية):

السيدة بنت ميرزا محمّد باقر نواب.

(طبقات مفسران شيعة ٥: ١٠٢)

٦ - أدوار الفقه (بالفارسية):

محمود الشهابي الخراساني (ت = ١٣٦٥ ش)
الكتاب عموماً في تاريخ الفقه، إلّا أنّ الجزء الثاني منه يتعرض لبيان آيات الأحكام ويشتمل على مقدمة في كيفية بيان الأحكام في القرآن وتقسيم آيات الأحكام فيه. أورد آيات الأحكام في الأبواب المتفرقة بشكل سرد اجمالي مع التعليق على بعض المواضع، إلّا أنّه في عرضه الاجمالي استوعب أكثر الآيات المستدل بها،



وفي الأحكام سار على طريقة الشهيد في مسالك الافهام .

طبع ترجمته باللغة العربية بعنوان «الفقه تطوره ومراحله» في مؤسسة دار الروضة - بيروت، سنة ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م .

٧ - أدوار الفقه الإسلامي في الميزان:

شمس الدين ربيعي .

دَوَّن فيه المباحث الفقهية على ضوء ما ورد في شرح اللمعة، في جزئين، الأول في مباحث الطهارة والوضوء والتميم والصلاة والزكاة والخمس، والجزء الثاني في مباحث الصوم والحج والجهاد، طبع الجزء الأول في ١٦٦ صفحة، سنة ١٣٦٣ ش، والجزء الثاني في ١٥٣ صفحة سنة ١٣٦٤ ش.

٨ - أقصى البيان في آيات الأحكام وفقه القرآن:

الشيخ مسعود السلطاني الآذربيجاني

والكتاب في مجلدين، ومقدمات في بيان وجوه القرآن وإحاطة أهل البيت (عليه السلام) بعلوم القرآن وتفسير سورة الفاتحة، ثم شرح آيات الأحكام على ترتيب كتب الفقه، ينتهي المجلد الأول منه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في ٥٠٦ صفحة، ويبدأ المجلد الثاني منه بكتاب المكاسب إلى آخر كتاب الحدود في ٥٨٢ صفحة، أُلِّفَ في شهر رمضان ١٣٩٤ و طبع في سنة ١٣٩٦ هـ .

منهج الكتاب: أن يطرح فرعاً فقهياً خاصاً، ثم يذكر

الآية أو الآيات المرتبطة به، ثم يأخذ في بيان وجه استدلال الفقهاء بتلك الآيات ثم بيان فروع أخرى للمسألة .

٩ - ألف موضوع وألف آية (بالفارسية):

جواد محدثي .

طبع في قم، سنة ١٣٧٥ ش .

١٠ - آيات الأحكام = شرح آيات القرآن = شرح آيات الأحكام:

أبو الحسن سعيد بن هبة الله المعروف بالقطب الراوندي (ت = ٥٧٣ هـ) صاحب «فقه القرآن» الآتي ذكره . قال في أمل الآمل: «إنه غير فقه القرآن، له» وقال صاحب رياض العلماء: «إنه هو» .

(الذريعة ١: ٤١ و ١٣: ٥٥ - ٥٦. معجم الدراسات القرآنية: للعلو: ١٨٥)

١١ - آيات الأحكام = تفسير آيات الأحكام = أحكام الكتاب المبين:

شرف الدين علي بن محمد شيفتي أو الشهينكي (ت = ٩٠٧ هـ). وفي مقدمة تفسير اللاهيجي (١: ٢٢) ما يلي: «أحكام الكتاب المبين» لعلي بن عبد الله محمود الشنفي (القرن ٩). وفي معجم مصنفات القرآن: «نسخة منه في المكتبة الأزهرية بمصر» .

(الذريعة ١: ٤٣. مقدمة السيد المرعشي للمساالك: ١٠. مقدمة فقه القرآن لليزدي: ١٠. مقال «فقه القرآن في التراث الشيعي» في مجلة تراننا، العدد ١٦، ص ٧٥-٧٦).



١٢ - آيات الأحكام:

ابراهيم خجسته.

طبع في رشت سنة ١٣٣٨ ش.

(كتابخناسي: ٢٢٤)

١٤ - آيات الأحكام:

الشيخ اسماعيل بن علي نقي الأرموي التبريزي

(١٢٩٥ - ١٣٨٠ هـ).

(الذريعة ١: ٤٢، طبقات أعلام الشيعة - نقيب البشر ١: ١٦٢ -

(١٦٣

١٣ - آيات الأحكام (بالفارسية):

السيد أحمد ميرخاني (ت = ١٤١٤ هـ)

والكتاب على ترتيب كتب الفقه، يذكر المؤلف الآية، ثم يذكر ما يراه مرتبطاً بالآية من الأمور والقضايا الاجتماعية والتاريخية، وإذا كانت الآية مشتملة على أحكام ومواضيع مختلفة فإنه يقسم شرحه إلى عناوين مختلفة ويبدأ بشرح كل قسم تحت رقم خاص. ويتعرض في شرح وبيان الآيات إلى مستندات منقولة من الجرائد والكتب والقضايا المسموعة، وقد يذكر شأن نزول الآية أيضاً، وغالباً ما يُلحق بالبحث نظرات فقهاء العامة.

رأيت منه جزءين في مجلد واحد. الجزء الأول في المقدمة وآيات الطهارة ومقدمات الصلاة وهي ٢٥ آية، شرحها في ٣٨٣ صفحة، وفي الجزء الثاني من مقارنات الصلاة إلى آخر الصوم، وفيه ٣٥ آية، شرحها في ٣٢١ صفحة.

انتهى من كتابة الجزء الأول في رجب ١٣٩٤ هـ في مسجد ولي عصر بتهران، كما جاء في الكتاب.

طبع الكتاب سنة ١٤٠٨ هـ في ثلاثة أجزاء.

(طبقات مفسران شيعه ٥: ٢٤١)

١٥ - آيات الأحكام = دروس في آيات الأحكام:

الشيخ محمد هادي آل راضي.

دروس في التفسير الفقهي المقارن للقرآن الكريم أُلقيت على طلبة الحوزة العلمية في قم، معتمداً الأسلوب الفقهي المعتمد عند فقهاء الامامية في استقصاء الآراء والأدلة الواردة عن أئمة المذاهب الفقهية ومناقشتها والمقارنة بينها ثم استخلاص النتائج النهائية من خلال الجوّ العام للآية وما توجّه من دلالات، ومن دون الاستعانة بالأدلة الأخرى الخارجة عن إطار الآية.

صدر منه ما يرتبط بالطهارة والصلاة في مجلد، طبع في مطبعة الهادي بقم سنة ١٤١٩ هـ = ١٩٩٩ م.

١٦ - آيات الأحكام:

كاظم مدير شانه چي.

مرتب على أبواب الفقه، قامت بنشره سازمان مطالعه وتودين كتب علوم انساني دانشگاهها (سمت) بتهران سنة ١٣٧٨ ش.

وهناك مقال عن هذا الكتاب طبع في مجلة دانشكده

الالهيات مشهد، العدد ٣١ - ٣٢، سنة ١٣٧٥ ش.

(«بينات» العدد ١٢ ص ١٩٢)



١٧ - آيات الأحكام:

محمّد بن جبرئيل (ت = بعد سنة ٨٣٦ هـ).

(طبقات مفسّران شيعة ٣١٦:٢)

٢١ - آيات الأحكام:

الشيخ مصطفى النوراني (المولود سنة ١٣٠٥ ش).

(طبقات مفسّران شيعة ٥: ٢٩٢)

١٨ - آيات الأحكام = تفسير آيات الأحكام:

محمّد بن الحسن الطبسي (ت = ٩٩٣ هـ).

شرح فيه الآيات الفقهية على ترتيب أبواب الفقه. نسيه إليه المقدس الأردبيلي في زبدة البيان، ونقل عنه في أبواب مختلفة. قال عنه العلامة الطهراني: «يوجد في الخزانة الرضوية» ولم نقف عليه في فهرس المكتبة. (الذريعة ١: ٤٣. أعيان الشيعة ٩: ١٥٩. دائرة المعارف تشييع ٤: ٥٣٣)

١٩ - آيات الأحكام:

محمّد باقر بن محمّد حسن بن أسد الله البيرجندى الكاخي القائني الكازاري (ت = ١٣٥٣ هـ). وهذا الكتاب على ترتيب الكتب الفقهية من الطهارة إلى الديات.

(الذريعة ٢٣: ١. مقدمة السيد المرعشي لمسالك الافهام ١: ١٣. طبقات أعلام الشيعة ١: ٢٠٤)

٢٠ - آيات الأحكام:

الشيخ محمّد علي بن الشيخ محمّد تقي الفشندي القزويني (١٢٦٧ - ١٣٣٨ هـ). ذكر فيه المؤلف أكثر من ٣٠٠ آية وشرحها. وبين الأحكام الفقهية المرتبطة بها على ترتيب الكتب الفقهية من الطهارة إلى الشهادات.

(دائرة المعارف تشييع ٤: ٥٦٤)

٢٣ - آيات الأحكام:

الشيخ ناصر بن جمال الدين أحمد بن عبد الله بن محمّد بن علي بن الحسن بن المتوّج البحراني (ت = ٨٥٠ هـ).

والده جمال الدين أحمد بن عبد الله صاحب «منهاج الهداية في تفسير آيات الأحكام»، توفي سنة ٨٢٠ هـ، وهو من أسرة فخر الدين أحمد بن عبد الله بن سعيد بن المتوّج البحراني صاحب «النهاية في تفسير الخمسة» آية في الأحكام»، وكان من تلامذة فخر المحققين (ت = ٧٧١ هـ) كما في مقدمة السيد المرعشي لكتاب مسالك الأفهام؛ للفاضل الجواد ١: ١٠.

(دائرة المعارف تشييع ٤: ٥٢٤. الذريعة ١: ٤٣)



٢٤ - آيات الأحكام = تفسير آيات الأحكام:

السيد يحيى اليزدي (ت = ١٣٨٩ هـ).

وهو مرتب على ترتيب كتب الفقه من الطهارة إلى الديات، بين فيه المؤلف الأحكام الفقهية لكل آية معتمداً على روايات الأئمة الأطهار عليهم السلام. طبع مطبعة الآداب في النجف.

(دائرة المعارف تشيع ٤: ٥٧٣)

٢٥ - آيات الأحكام:

مجهول المؤلف، ذكره الشيخ الطهراني في الذريعة وقال: أنه بعض الأصحاب.

(الذريعة ١: ٤٤٢)

٢٦ - آيات الأحكام:

مجهول المؤلف، عليه وقف نادر شاه بتاريخ ١١٤٥ هـ. ولعله «تفسير شاهي» المنوّه عن نسخه المخطوطة، وله نسختان في مكتبة آستان قدس: أحدهما بتاريخ ٢٥ شعبان ١١٠٨ هـ برقم ٢٥١، والأخرى بتاريخ سنة ٩٧٤ هـ برقم ١٣٥٢، وعلى كلا النسختين وقف نادر شاه بتاريخ ١١٤٥ هـ. (انظر التفسير الشاهي).

(الذريعة ١: ٤٤١)

٢٧ - آيات الأحكام (بالفارسية):

هادي عظيمي گرگاني.

والكتاب ترجمة وتوضيح مباحث جملة من العقود من كنز العرفان للفاضل المقداد الأسدي السيوري (ت = ٨٢٦ هـ)، طبع في انتشارات أميرى بطهران، سنة ١٣٧٨ ش.

٢٨ - آيات الأحكام (مع الترجمة الفارسية):

علي حبيبي.

رتب فيه الآيات حسب الأبواب الفقهية ومع كل آية ترجمتها بالفارسية، طبع الكتاب في دفتر نشر مصطفى بقم في ١٣٥ صفحة، سنة ١٣٧٩ ش.

٢٩ - آيات الأحكام (بالفارسية):

محمد علي آقاي.

يتضمن الكتاب بحثاً حقوقية ومدنية وجزائية.

طبع في م / خط سوم بطهران، سنة ١٣٨٠ ش، في ١٥٢ صفحة.

٣٠ - آيات الأحكام في تفسير كلام الملك العلام:

الميرزا محمد بن علي بن ابراهيم الاسترآبادي، (ت = ١٠٢٨ هـ).

قال السيد المرعشي في مقدمة مسالك الأنهام (١): «عندنا منه نسخة عتيقة يظن كونها بخطه الشريف، وهو مؤلف نفيس حاو لفوائد دقيقة ونكات مستخرجة من الآيات رشيقة».

وهو في عدة أجزاء، يوجد الجزء الأول منه، وهو في العبادات برقم ١٣٠٠ في مكتبة ملي بطهران. ويحتوي على مقدمة وترتيب الآيات على غرار ترتيب كتب وأبواب الفقه، وتقسيم كل كتاب إلى مباحث، وبعد عنوان المبحث يذكر الآيات المرتبطة به، ثم يشرح مفردات كل آية ناقلاً بعض الأحكام المستفادة منها مع ذكر أقوال العلماء في ذلك.

طبع المجلد الأول منه بتحقيق محمد باقر شريف زاده وتصحيح محمد باقر البهودي في مكتبة معراجي



بظهران سنة ١٣٩٤ هـ، وجاء في آخره: يتلوه المجلد الثاني، وأوله: كتاب الخمس.

(الذريعة ١: ٤٣. مقال «فقه القرآن في التراث الشيعي» المطبوع في مجلة تراثنا، العدد ١٧ ص ١٣٢ - ١٣٤. دائرة المعارف تشييع ٤: ٥٣٤. وانظر أيضاً ص ٥٥١. معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٣. طبقات مفسران شيعه ٣: ٧٤). هذا، وورد في طبقات مفسران شيعه (٤: ٦٣) اسم كتاب «آيات الأحكام في تفسير كلام الله الملك العلام» للميرزا محمد الاسترآبادي، (ت = ١٢٤٠ هـ)، فراجع.

٣١ - ايناس سلطان المؤمنين باقتباس علوم الدين من النبراس المعجز المبين في تفسير الآيات القرآنية التي هي الأحكام الأصلية والفروعية:

السيد محمد بن علي بن حيدر بن محمد بن نجم الدين الموسوي العاملي الكركي (ت = ١١٣٩ هـ). قال المؤلف في مقدمته: أنه جمع إلى آيات الأحكام الفقهية كل آية يستفاد منها مسألة أصول العقائد الكلامية وأصول الفقه من القواعد العربية أو العقلية أو النقلية مع بسط وتوسيع وتحقيق في الاستدلال. (الذريعة ١: ٤١ و ٢٦٦: ٥١٧. مقال «فقه القرآن في التراث الشيعي» المطبوع في مجلة تراثنا، العدد ١٨ ص ١١٥ - ١١٦. دائرة المعارف تشييع ٤: ٥٤٧).

٣٢ - بدائع الكلام في تفسير آيات الأحكام:

محمد باقر ملكي ميانجي. وهو خلاصة دروس المؤلف في شرح آيات الأحكام. يذكر فيها الآية ويوضحها، ثم يورد الروايات الماثورة

عن أهل البيت عليهم السلام، وقد يتعدى الأحكام إلى بيان كل ما تحتويه الآية من المعارف، فيتعرض في خلال آيات الصلاة إلى الشفاعة ثم يرجع إلى بحث القبلة ومقدمات الصلاة... وهكذا. طبع الكتاب في بيروت، سنة ١٤٠٠ هـ، وفي قم سنة ١٤٠٢ هـ.

٣٣ - تبصرة الفقهاء بين الكتاب والسنة:

الشيخ محمد الصادقي الطهراني. مرتب على ضوء كتاب تبصرة المتعلمين؛ للعلامة الحلي. جاء في مقدمة الكتاب: «أنه اعتمد فيه على دلالات أو ظواهر قرآنية، ثم بطون منها وتأويلات مستفادة من الكتاب أو السنة الجامعة غير المفردة حيث تناسب الكتاب العزيز». قامت بطبعه انتشارات فرهنگ اسلامي - طهران، سنة ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م.

٣٤ - تحصيل الاطمئنان في شرح زبدة البيان = أحكام القرآن في تفسير آيات الأحكام من القرآن = حاشية على زبدة البيان:

آقا مير محمد ابراهيم بن معصوم بن فصيح بن أولياء الحسيني القزويني (١٠٦٩ - ١١٤٩ هـ). وهو شامل لجميع أبواب الفقه من الطهارة إلى الديات. قرظ هذا الكتاب السيد آقا جمال الخوانساري - أستاذ المؤلف - في سنة ١١١٧ هـ.

طبع منه مجلد كبير إلى أواسط كتاب الصلاة. (مقدمة السيد المرعشي لمساالك الافهام ١: ١٢. الذريعة ١: ٤١ و ٩: ٩. دائرة المعارف تشييع ٤: ٥٤٧).



٣٥ - ترجمة كنز العرفان (بالفارسية):

الدكتور مهدي محقق.

(طبقات مفسران شيعة ٥: ٧٦)

٤٠ - تعليقة على زبدة البيان في أحكام

القرآن = حاشية على زبدة البيان:

الفيض الكاشاني محمد محسن بن مرتضى (١٠٠٧ هـ - ١٠٩١ هـ).

٣٦ - تعاليم القرآن المجيد (بالفارسية):

محمد جواد باهنر (ت = ١٩٨١ م)

طبع ب طهران سنة ١٣٦٤ ش.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٦٩)

وهي موجودة على هوامش زبدة البيان في نسخ عديدة، ذكرها الحائري الخرم آبادي في مقاله «فقه القرآن في التراث الشيعي» المطبوع في مجلة تراثنا، العدد ١٨ ص ١١٠ - ١١١. (الذريعة ١٢: ٢١)

٣٧ - تعليقة على زبدة البيان في أحكام

القرآن = تعليقات على آيات الأحكام:

الشيخ محمد اسماعيل بن حسين بن محمد رضا بن علاء الدين محمد المازندراني، المشهور بالخاجوني (ت = ١١٧٣ أو ١١٧٧ هـ).

(الذريعة ٦: ١٠٣. أعيان الشيعة ٢: ١١٨)

٤١ - تعليقة على زبدة البيان في آيات الأحكام:

السيد مير فضل الله الاسترآبادي (من أعلام القرن الحادي عشر). (الذريعة ٦: ٩)

٤٢ - تعليقة على تفسير زبدة البيان:

الآقا مير فيض الله بن عبد القاهر الحسيني التفرشي (ت = ١٠٢٥ هـ).

(مقال «فقه القرآن في التراث الشيعي» في مجلة تراثنا، العدد ١٧ ص ١٣١ - ١٣٢)

٣٨ - تعليقة على زبدة البيان في أحكام

القرآن:

محمد بن عبد الفتاح التنكابني، المعروف بسراب (١٠٤٠ - ١١٢٤ هـ).

(الذريعة ٩: ٩. مقال «فقه القرآن في التراث الشيعي» في مجلة تراثنا، العدد ١٨ ص ١١٢ - ١١٤)

٤٣ - تعليقة على زبدة البيان في أحكام القرآن:

السيد نعمة الله بن عبد الله بن محمد الموسوي الجزائري (١٠٥٠ - ١١١٢ هـ). (الذريعة ١٢: ٢١)

٤٤ - تعليقة على مسالك الأفهام إلى آيات

الأحكام = الحاشية على مسالك الأفهام

= التعليقة:

الميرزا عبد الله بن عيسى التبريزي الاصفهاني، المعروف بالأنفدي (ت = حدود ١١٣٠ هـ).

(الذريعة ٦: ١٩٩)

٣٩ - تعليقة على زبدة البيان في آيات

الأحكام = الحاشية على زبدة البيان:

بهاء الدين محمد بن محمد باقر الحسيني المختاري الثاني السبزواري (ت = ١١٤٠ هـ).

(الذريعة ٩: ٩)



٤٥ - تعليقة على مشرق الشمسين:

الشيخ محمد اسماعيل بن حسين بن محمد رضا بن علاء الدين محمد المازندراني، المشهور بالخاجوتي (ت = ١١٧٣ أو ١١٧٧ هـ).
نسخة منها في مكتبة آية الله المرعشي في قم، ضمن المجموعة ٥٤٦٧، كما في فهرس المكتبة ١٤: ٢٥٠.
طُبعت بتحقيق السيد مهدي الرجائي في قم سنة ١٤١٤ هـ.

(مقال «فقه القرآن في التراث الشيعي» المطبوع في مجلة تراثنا، العدد ١٨ ص ١٢١)

٤٦ - التعليقة على مشرق الشمسين:

الشيخ سليمان بن عبد الله بن علي البحراني الماحوزي، المعروف بالمحقق البحراني (ت = حدود ١١٢١ هـ).
(الذريعة ٦: ٢٠١)

٤٧ - تفسير آيات الأحكام:

محمد بن محمود بن علي الطبرسي (كان حياً سنة ١٠٨٣ هـ).
(طبقات مفتران شيعه ٣: ١٩٤)

٤٨ - تفسير آيات الأحكام:

السيد شجاع الدين محمود بن علي الحسيني المرعشي المازندراني، المتوفى في عهد السلطان طهماسب الأول الصفوي، ومن تلامذة المحقق الكركي، وهو جد السيد حسين الحسيني المرعشي المشهور بسلطان العلماء وخليفة سلطان.
(مقدمة السيد المرعشي لمسالك الأفهام ١: ١٠-١١)

٤٩ - تفسير آيات الأحكام:

المرزا رفيع الدين محمد بن السيد شجاع الدين محمود الحسيني المرعشي (ت = ١٠٣٤ هـ).
صنّفه باستدعاء ابنه العلامة سلطان العلماء، لم يتم، والنسخة موجودة عند ذراري سلطان العلماء ببلدة اصفهان.
(مقدمة السيد المرعشي لمسالك الأفهام ١: ١١)

٥٠ - تفسير آيات الأحكام:

محمد بن سيد علي بن سيد حيدر الموسوي العاملي، (كان حياً سنة ١١٢٠ هـ).

(طبقات مفتران شيعه ٣: ٣٤٨)

٥١ - تفسير آيات الأحكام وفق المذهب

الجعفري والمذاهب الأخرى:

السيد آقا حسين بن محمود الطباطبائي اليزدي (ت = ١٣٨٦ هـ).

ألّفه على نسق القرآن العظيم في سورة وآياته، وتعرّض فيه لبعض آراء فقهاء العامة ومفسّريهم وما ورد في ذلك من الروايات من طرقهم. مشيراً إلى موارد الاتفاق والاختلاف تعميماً للفائدة ومقارنة بين المذاهب المشهورة، كما جاء في مقدمة الكتاب.

طبع الجزء الأول منه في النجف سنة ١٣٨٥ هـ في ٤٧٣ صفحة، وجاء في آخره:

انتهى الجزء الأول من تفسير آيات الأحكام على يد مؤلفه الراعي رحمة ربّه الكريم الحسين حفيد آية الله السيد محمد كاظم الطباطبائي في



٥٤ - تفسير الآيات من المحكم والمتشابه

والناسخ والمنسوخ والتأويل:

محمد علي السنكري (ت = ١٣٧٨ هـ).

(طبقات أعلام الشيعة - نقيب البشر ٤: ١٣٩٦. معجم

الدراسات القرآنية، للحلو: ٧٣)

٥٥ - التفسير الجامع لآيات الأحكام:

زين الدين قرباني لاهيجي.

قال عنه في طبقات مفسرّان شيعة (٥: ٢٩١): أنّه في

خمس أجزاء.

صدر المجلد الأوّل منه في الطهارة والصلاة

في سنة ١٣٧٤ ش، في ٣٦٠ صفحة، والرابع في

سنة ١٣٧٧ ش في ٣٤٨ صفحة. وقد طبعت

أجزاء أخرى من الكتاب في السنوات اللاحقة

وطبع الجزء التاسع منه وهو في النكاح في سنة

١٣٨١ هـ.

حاول المؤلف فيه التوفيق بين الآراء المختلفة في

التفسير واحتواء ما كان يبيّنه أعداء الإسلام من التفرقة

في صفوف المسلمين.

كما تطرّق إلى بيان أحكام المسائل المستحدثة اعتماداً

على القرآن الكريم.

منهج الكتاب: هو ذكر الآية الكريمة ثمّ التعرّض لبعض

النقاط المهمة التي ترتبط بالآية والاشكالات

المحتملة، ثمّ الجواب عنها. ثمّ شرح مفردات الآية

وبيان معانيها على ضوء السنة واللغة. ويتعرض خلال

ذلك لبيان الأحكام الشرعية.

(طبقات مفسرّان شيعة ٥: ٢٩١)

النجف عشية الخميس السادس والعشرين من شهر

شعبان المبارك سنة ١٣٨٤ هجرية، وبليه الجزء

الثاني إن شاء الله تعالى بحوله وقوّته، وأوله قوله

جلّ اسمه: ﴿الحجّ أشهرُ معلومات فمن فرّضَ فيهنّ

الحجّ فلا رقتَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحجّ﴾ (الآية

١٩٧).

هذا، وقد قفنا على مخطوطة المؤلف للجزء الثاني

صدفةً، فقدمناها إلى مجلّة «رسالة القرآن» الصادرة

في قم، فقامت بنشر مقتطفات منه في بعض أعداد

متفرقة من المجلّة بلغ مجموعها ١٢٨ صفحة، وبقيت

من المخطوطة زهاء ١٠٠ صفحة لم تنشر، وآخر آية

مفسّرة فيها هي قوله تعالى: ﴿والوالدُ يُرِضِعُنَّ

أولادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ...﴾، وهي الآية ٢٢٣ من

سورة البقرة.

٥٦ - تفسير آيات الأحكام:

السيد مرتضى الشبستري (ت = ١٤٠١ هـ).

(طبقات مفسرّان شيعة ٥: ٤٤)

٥٣ - تفسير آيات الأحكام:

الميرزا هاشم هاشم زاده هريسي.

وللمؤلف كتاب آخر، وهو «معرفة سور القرآن»

(بالفارسية) بحث فيها عن كلّ سورة من سور القرآن

الكريم في عشر محاور، والمحور السابع منها هو

فهرس الأحكام والمسائل الفقهية التي تنصّت لها

السورة. والكتاب في ٦٤٠ صفحة.

(«بينات» العدد ٤ ص ١٩٢-١٩٣. طبقات مفسرّان شيعة ٥:

٢٢٨)



٥٦ - تفسير الخمسمئة آية في الأحكام:

أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشر بن زيد بن أدرك
بن بهمن الخراساني البلخي ثم الرازي (ت = ١٥٠ هـ).
(طبقات مفسران شيعة ١: ٤٠١)

٥٧ - التفسير الشاهي = آيات الأحكام (بالفارسية):

الأمير أبو الفتح بن مخدوم الحسيني العربشاهي
الجزجاني (ت = ٩٧٦ هـ).

وفي رياض العلماء (٥: ٤٩٢): «لعله متحد مع أبو
الفتح الشارقة».

ألفه للسلطان طهماسب الأول الصفوي. طبع في
مجلدين مع تعليقات ولي الله الإشرافي في طهران
مراراً، منها طبعة سنة ١٣٦٢ ش. وطبع في تبريز سنة
١٣٨٠. مع مقدمة بقلم محمد الإشرافي.

والكتاب مرتب على أبواب الفقه، بدءاً بالطهارة
والصلاة والصوم والزكاة والحج وبه ينتهي
الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني في الجهاد والمكاسب
والبيع والدين وتوابعه وهكذا... إلى الحدود
والجنائيات والقضاء والشهادات.

المجلد الأول في ٤٣١ صفحة، والثاني في ٧٩٧
صفحة.

(الذريعة ١: ٤١. كتابشناسي: ٢٢٤. مقال «فقه القرآن في
التراث الشيعي» في مجلة تراثنا، العدد ١٦ ص ٧٦-٧٩)

٥٨ - تفسير القطب شاهي = آيات الأحكام

في شرح آيات الأحكام القرآنية:
محمد الزدي المعروف بشاه قاضي اليزدي (ت =
حدود ١٠٤٠ هـ).

صنّفه للسلطان محمد قطب شاه (١٠٢١ - ١٠٣٥ هـ)،
من أشهر ملوك القطب شاهية بالهند، وهو على ترتيب
الكتب الفقهية، ويشتمل على أربعة أبواب: الأول في
أصول الدين، والثاني في العبادات، والثالث في
المعاملات، والرابع في الأحكام. فرغ منه في ليلة
القدر من شهر رمضان سنة ١٠٢١ هـ

(مقال «فقه القرآن في التراث الشيعي» في مجلة تراثنا، العدد
١٧ ص ١٣٨-١٣٩)

٥٩ - تفسير معاني القرآن وتسمية أصناف

كلامه المجيد:

محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليم الجعفي الكوفي
المعروف بالصابوني. (تأسيس الشيعة: ٣٢٥)

٦٠ - تفسير النعماني:

أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني
(ت = ٣٦٠ هـ). (طبقات مفسران شيعة ١: ٦٢٠)

٦١ - تقريب الأفهام في تفسير آيات الأحكام

(بالفارسية):

السيد محمد قلي بن محمد حسين بن حامد حسين بن
زين العابدين الموسوي النيسابوري الكنتوري (ت =
١٢٦٠ هـ). وهو والد المير حامد حسين صاحب
«عقبات الأنوار». (الذريعة ٤: ٣٦٦)

٦٢ - تلخيص وترجمة زبدة البيان في

أحكام القرآن (بالفارسية):

الدكتور سيد جعفر سجّادي (المعاصر).

طبع في مؤسسة عطائي بطهران سنة ١٣٦٢ ش.



٦٣ - توجيهات القرآن الكريم (بالفارسية) :

علي العلوي (ت = ١٤٠٢ هـ).

طبع في قم.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١١٦)

٦٦ - الجمان الحسان في أحكام القرآن:

السيد محمود بن مهدي الموسوي دهرخي،

(المعاصر).

جمع فيه آيات الأحكام ووضعها في المتن على ترتيب

الكتب الفقهية، وجعل في حواشي الكتاب بعض

الشروح المقتبسة من كتاب «قلائد الدرر في بيان

آيات الأحكام بالأثر»، وكتاب «زبدة البيان في أحكام

القرآن» وغيرهما.

طبع في النجف سنة ١٩٥٩ م، وأعيد طبعه في إيران

سنة ١٤٠٣ هـ.

(طبقات مفسران شيعه ٥: ٩١)

٦٤ - توضيح آيات الأحكام:

الميرزا ولي الله الإشرافي.

طبع بذيّل تفسير شاهي أو آيات الأحكام؛ للمير أبي

الفتح الحسيني الجرجاني (ت = ٩٧٦ هـ) المطبوع في

مجلدين بطهران سنة ١٣٦٢ ش.

والكتاب يتناول الأحكام حسب ترتيب كتب الفقه.

٦٧ - حاشية على زبدة البيان:

المير فضل الله الاسترآبادي (من أعلام القرن الحادي

عشر) تلميذ المير داماد (٩٧٠ - ١٠٤١ هـ).

(الذريعة ٦: ٩)

٦٨ - حاشية على كنز العرفان:

القاضي نور الدين بن نور الله بن السيد شرف الدين

الشوشري (ت = ١٠١٩ هـ).

(طبقات مفسران شيعه ٣: ٦٤)

٦٩ - الحبل المتين في مزايا القرآن المبين =

الحبل المتين في إحكام أحكام الدين:

الشيخ بهاء الدين محمد العاملي (٩٥٣ - ١٠٣٠ هـ).

(راجع: مشرق الشمسين).

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٣٩)

٦٥ - جامع أحاديث الشيعة:

لجنة من العلماء، تحت إشراف آية الله البروجردي

(١٢٩٢ - ١٣٨٠ هـ).

والكتاب وإن كان حديثاً إلا أنّ اللجنة وضعت أول كل

باب من الأبواب الفقهية طائفة من الآيات القرآنية التي

يمكن الاستدلال بها على الأحكام الشرعية، فمثلاً في

أول كتاب الطهارة - أبواب المياه، أوردت آيات من

سور: الفرقان ٤٨، والأنفال: ١١، والنساء: ٤٣.

والمائدة: ٥. وفي أبواب النجاسات وأحكامه آيات من

سور المدثر ٤ و ٥، وفي خصوص نجاسة الخمر

والفقاع وآية من سورة المائدة: ٩٢، وهكذا.

طبع هذا الكتاب عدّة طبعات، الأولى حجرية في

مجلدين، ثمّ طبع حروفيّاً منذ سنة ١٤٠٠ - ١٤١٢ هـ

في المطبعة العلميّة وغيرها، وأعيد طبعها مؤخراً وبلغت

عدد أجزاءه أكثر من ثلاثين مجلداً.



٧٠ - حقائق التأويل في متشابه التنزيل:

السيد الشريف الرضي (٣٥٩ - ٤٠٦ هـ).

تعرض في هذا الكتاب لعدد من آيات الأحكام وشرحها شرحاً وافياً. طبع هذا الكتاب لأول مرة في النجف الأشرف سنة ١٣٥٤ هـ، وأعاد طبعه مؤسسة البعثة بطهران سنة ١٤٠٦ هـ.

٧١ - خزائن جواهر القرآن:

الشيخ علي قلي خان بن قرجاي خان التركماني (والد الشيخ مهدي قلي خان، الذي تنتسب إليه مدرسة خان المجاورة للصحن الفاطمي بقم).

قسم المؤلف آيات القرآن إلى مجاميع، هي: آيات التوحيد والايمان، وآيات الأحكام، وقصص القرآن، وآيات المواعظ وغيرها، ويقع في أربعة أجزاء، ثم قسم كل جزء إلى خزائن، وكل خزينة يحتوي على ستين فصلاً وسبعة أبواب. نسخة خط المؤلف موجودة عند ولده، أوقفها على مدرسته العامة بقم.

(دائرة المعارف تشيع ٤: ٥٤٠)

٧٢ - خزائن المعارف الفقهية القرآنية

(بالفارسية):

سيد عبد الله اصغري.

وهو شرح وترجمة لكتاب كنز العرفان، للفاضل المقداد. ط / كوثر - قم، سنة ١٣٧٥ هـ.

٧٣ - الدرر الأيتام = أنموذج في تفسير

آيات الأحكام:

علي بن المولى محمد جعفر الاسترآبادي المعروف بشريعتمدار (١٢٤٢ - ١٣١٥ هـ).

وهو تلخيص لكتابه «نثر الدرر الأيتام» الذي سيأتي ذكره، فسر فيه آيات الأحكام بترتيب الكتب الفقهية. (الذريعة ١: ٤١ و ٨: ١١٩. طبقات أعلام الشيعة - نقيب البشر ٤: ١٣٦١)

٧٤ - دروس من آيات الأحكام:

داريوش زرگري مرندي.

يتضمن الكتاب بحثاً في المعاملات والعقود.

ط - دانشگاه آزاد اسلامي - زنجان سنة ١٣٨٠ ش، في ١٣٢ صفحة.

٧٥ - دلائل المرام في تفسير آيات الأحكام:

ملا محمد جعفر بن سيف الدين الاسترآبادي الطهراني المعروف بشريعتمدار (ت = ١٢٦٣ هـ). قال عنه في الذريعة: أنه غير تام. (الذريعة ١: ٤١، ٨: ٢٥٢)

٧٦ - دين و تمدين:

محمد علي الحوماني العاملي.

في خمس مجلدات، شرح فيها الكثير من الآيات القرآنية مبيّناً الاستفادة من معطياتها، طبع في بيروت. (معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٦٢)

٧٧ - ديوان «دين» في تفسير آيات وتشرية

تعبيرات القرآن المبين (بالفارسية):

حبيب الله نوبخت الشيرازي.

طبع في طهران سنة ١٣٣٤ ش.

(كتابشناسي: ٢٢٦)



٧٨ - رسالة في أحكام القرآن:

أبو الحسن علي بن موسى القمي.

(الذريعة ١١: ٣٧)

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٨٥، الذريعة ١٣: ٥٦).

(راجع الرقم ٢٩)

٨٣ - شرح آيات معنونة = أربعين قرآني:

مجهول المؤلف.

(كتابشناسي: ٢٣١)

طبع في شیراز.

٧٩ - زبدة البيان في براهين أحكام القرآن

وتفسير آيات أحكام القرآن:

أحمد بن محمد المقدس الأردبيلي (ت = ٩٩٣ هـ).

سلك في تفسيره على ترتيب الكتب الفقهية بدءً بكتاب

الطهارة وانتهاءً بكتاب القصص والشهادات.

طبع في إيران سنة ١٣٠٥ ش، وأعيد طبعه مراراً بعد

ذلك، منها طبعة مؤسسة الامام الصادق (عليه السلام) في

مجلدين سنة ١٣٧٥ ش.

(مقال «فقه القرآن في التراث الشيعي» المطبوع في مجلة

تراننا، العدد ١٦ ص ٨٠ - ٨٤، وذكر له ١٨ نسخة مخطوطة.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٧٣)

٨٤ - فتح أبواب الجنان في تفسير آيات

أحكام القرآن:

الشيخ محمد حسين العاملي (ت = حدود ١٠٨٠ هـ).

موجود بخطه لدى الحاج ميرزا خليل الله الشهير بشمس

الأفاضل الكاشمري الخواجه نصيري، نزيل طهران.

قال عنه السيد المرعشي: والظاهر أنه لم يتمه.

(مقدمة السيد المرعشي لمسالك الافهام ١: ١١)

٨٥ - فقه القرآن في شرح آيات الأحكام:

قطب الدين أبو الحسن سعيد بن هبة الله الراوندي

(ت = ٥٧٣ هـ).

وهو غير شرح آيات القرآن؛ المتقدم ذكره آنفاً

بالرقم ٩.

يحاول القطب الراوندي في كتابه هذا الجمع بين آراء

شيخ الطائفة الطوسي (ت = ٤٦٠ هـ) في كتابيه التبيان

والاستبصار، وآراء الشريف المرتضى (ت = ٤٣٦ هـ)

في الانتصار وفي أجوبته للمسائل، والتوفيق بينها. كما

يستعرض المسائل الخلافية بين السنة والشيعية.

ويسلك المؤلف فيه الترتيب العام الفقهي بدءً بكتاب

الطهارة ثم الصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد

والدين وما يتبعها، والشهادات والقضايا والمكاسب

٨٠ - سلوك مسالك المرام في سلك مسالك

الأفهام = حاشية على آيات الأحكام:

للفاضل الجواد:

عبد القاهر بن حاج عبد رجب العبادي الحويزي

(ت = أواخر القرن الحادي عشر).

(طبقات مفسران شيعه ٣: ٢٧١)

٨١ - شرح آيات الأحكام:

كافي الكفاة صاحب اسماعيل بن عباد (ت = ٣٨٥ هـ).

(مقدمة السيد المرعشي لمسالك الافهام ١: ٩)

٨٢ - شرح آيات الأحكام:

محمد الاسترآبادي (ت = ١٠٣٦ هـ).



والتاجر والنكاح والطلاق والعق و الايمان وتوابعها،
والصيد والأطعمة والوقوف والصدقات والوصايا
والموارث والحدود، وينتهي بالديات، والكتاب
مطبوع في مجلدين في ٨٠٠ صفحة.

(طبقات مفسرآن شيعه ٢: ١٦٥. كتابشناسي: ٢٢٥)

٨٦ - فقه القرآن:

الشيخ محمد اليزدي (المعاصر).

رتب مؤلفه الكتاب على الترتيب الفقهي بدءاً بالعبادات،
ثم الجزء الثاني في الحكوميات وما يرتبط بإدارة البلاد
والسياسات، والجزء الثالث في العقود والايقاعات،
والجزء الرابع في الاجتماعيات، ويشتمل على كتاب
المحرمات والأطعمة والأشربة، وكتاب المجتمع
والآداب، ثم الوصية والارث، ثم كتاب الدعاء
والابتهاال.

تعرض المؤلف خلال البحوث إلى كل ما يرتبط
بالعنوان من قريب أو بعيد، ففي بحث الصلاة يتعرض
لفضل المساجد ويتطرق إلى إعمار المؤسسات
الخيرية، وحرمة ادخال النجاسة إلى المسجد ونجاسة
المشركين ونجاسة الدم والميتة... وهكذا، يتقدم كل
ذلك شرحاً موجزاً للآيات الكريمة لا تتعدى التفسير
اللفظي أحياناً.

ولعل ظروف كتابة الكتاب كان لها تأثيراً في تطرقه إلى
المسائل الاجتماعية إلى جانب المسائل الفقهية المرتبطة
بالبآيات. فقد شرع في التأليف - كما جاء في أول
الكتاب - في محرم سنة ١٣٩٦ هـ حيث كان في منفاه
في «رودبار» ولم يكن لديه سوى الكتاب العزيز

مصدراً. وأما الجزء الرابع والأخير من كتابه فقد كتبه
بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران وفي خضم
مسئوليّاته في مجلس الخبراء وغيره، كما جاء في
مقدمة الجزء الرابع.

طبع الكتاب في مجلدين في مطبعة اسماعيليان بقم،
سنة ١٤١٤ هـ.

٨٧ - قلائد الدرر في بيان آيات الأحكام بالأثر:

الشيخ أحمد بن اسماعيل بن الشيخ عبد النبي الجزائري
(ت = ١١٥١ هـ).

وهو تفسير آيات الأحكام مرتباً على أبواب الفقه
مقتصراً على ما جاء عن أهل البيت (عليهم السلام) في تفسيرها
مع ذكر ما يرتبط بالآية من البيان والمعاني الأدبية
والتركياب النحوية، وتنوع البحث في كل كتاب من
جهات الأحكام المختلفة الواردة فيه، وذكر الآيات
المرتبطة بكل بحث، ثم تفسير المقاطع الخاصة من
الآية ومفرداتها، ثم ذكر الفروع الفقهية التي يمكن
استفادتها من الآية، فرغ المؤلف منه في سنة ١١٣٨ هـ
في النجف.

طبع الكتاب طبعة حجرية ب طهران سنة ١٣٢٧ هـ، ثم
حروفية في ثلاثة أجزاء في النجف سنة ١٣٨٢ هـ =
١٩٦٢ م، نشر دار الثقافة، وأعيد طبعه ضمن
منشورات مكتبة النجاح في النجف أيضاً.

(طبقات مفسرآن شيعه ٣: ٤٢٨)

٨٨ - كنز العرفان:

المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد
الحلي الأسدي السيوري الحلي (ت = ٨٢٦ هـ).



٩١ - متشابه القرآن ومختلفه = متشابه القرآن

وما اختلف فيه العلماء من الآيات:

رشيد الدين محمد بن شهر آشوب المازندراني،

(ت = ٥٨٨ هـ).

خصّص المؤلف فيه فصلاً تحت عنوان «باب فيما يحكم

عليه الفقهاء» وأورد فيه آيات الأحكام.

(طبقات مفسرآن شيعه ٢: ١٧٣)

٩٢ - المحجة البيضاء والحجة الغراء في

تفسير الآيات الفقهية:

بدر الدين حسن بن جعفر الحسيني الكركي

(ت = ٩٣٣ هـ).

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٢٦٤، تاريخ كرك

نوح: ١٠٤)

٩٣ - مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام:

الشيخ جواد بن سعد الله بن جواد البغدادي الكاظمي،

المعروف بالفاضل الجواد (ت = ١٠٦٥ هـ).

قال فيه الميرزا محمد علي التبريزي صاحب ريحانة

الأدب (٣: ١٨٠): «إنه خير كتاب ألف في هذا

الموضوع». وقال المؤلف في مقدمة الكتاب: «لما كان

من أجل النعم وأوفر القسم استفادة الأحكام الشرعية

من الآيات القرآنية، وقد اعتنى العلماء بالبحث عنها

والاستنباط منها وتكررت في ذلك مقالاتهم واختلفت

استفادتهم، فبعض يحمل القرآن على ما يريد ويرتكب

فيه التأويل البعيد - إلى أن قال - فحداني ذلك على أن

أجمع كتاباً مشتملاً على جميع ما يتعلق بكل آية مبيّناً

رتبه على مقدمة وأبواب على ترتيب كتب الفقه

وخاتمة. ويقتفي فيه أثر أمين الإسلام الطبرسي في

«مجمع البيان» ويتعرض لآراء المذاهب الاسلامية

الأخرى.

قال السيد المرعشي في مقدمته لمسالك الافهام

(٩: ١): «رأيت ترجمته بالفارسية والأردوية».

طبع في طهران في مجلدين سنة ١٣٨٤ هـ = ١٣٤٣

ش، والطبعة الخامسة سنة ١٣٧٣ ش.

(الكنى والألقاب ٣: ١٠، كتابشناسي: ٢٢٥)

٨٩ - كنز العرفان في تفسير القرآن:

الشيخ محمد صالح بن ملا محمد ملانكة بن الشيخ

محمد تقى البرغاني القزويني الحائري

(ت = ١٢٧١ هـ).

وهو في ٢٧ مجلداً كبيراً، وأسلوبه: أن يذكر عدة آيات

ثم يتعرض إلى تفسيرها واختلاف القراءات فيها

والتعريف بالقراء.

ثم في آيات التشريع يتعرض لشرح أحكام كل آية

على مبنى المذاهب الأربعة، ثم يستدل على حجية

الفقه الجعفري... وهكذا.

(دائرة المعارف تشيع ٤: ٥٥٤)

٩٠ - لبّ اللباب في تفسير أحكام الكتاب =

لبّ الألباب في تفسير أحكام الكتاب:

أبو تراب علي بن أبي القاسم جعفر بن السيد مهدي

الخوانساري (١٢٧١ - ١٣٤٦ هـ).

(الذريعة ١: ٤٢ و ١٨ و ٢٨٣، أعيان الشيعة ٨: ٣٠)



فيه وجوه الدلالة...».

وقد رتب المؤلف آيات الأحكام على ترتيب الكتب الفقهية، فرغ من تأليفه سنة ١٠٤٣ هـ، وهو في أربعة أجزاء، طبع مع تعليقات الشيخ محمد باقر شريف زاده في مجلدين في طهران سنة ١٣٨٧ هـ، وكتب السيد المرعشي مقدمة له بعنوان: «منهج الرشاد في ترجمة الفاضل الجواد».

(الذريعة ٢٠: ٣٧٧-٣٧٨)

٩٤ - مشرق الشمسين واكسير السعادتين في آيات الأحكام:

الشيخ محمد بن الحسين بن عبد الصمد، الشيخ البهائي (٩٥٣ - ١٠٣٠ هـ).

لم يخرج منه إلا كتاب الطهارة. وذكر المؤلف تفسير آية الوضوء في المطلب الأول من الكتاب في دروس استغرقت الصفحات: ٢٧٩ - ٢٩٢. وفي الفصل الرابع ذكر قوله تعالى: ﴿ لا يمسه إلا المطهرون ﴾ في درسين في الصفحات: ٢٩٨ - ٣٠٠. وفي الفصل الأول من الفصل ذكر قوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى... ولا جنباً إلا عابري سبيل ﴾.

وفي الفصل الأول من الحيض ذكر قوله تعالى: ﴿ يسألونك عن المبيض ﴾. وفي الفصل الأول من التيمم ذكر آيتي التيمم في سورة النساء والمائدة، وتفسيرهما في ثلاثة دروس في الصفحات: ٣٤٠ وما بعدها. وفي الفصل الأول من المياه ذكر قوله تعالى: ﴿ وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً ﴾ وقوله: ﴿ وينزل عليكم من السماء ماءً ليطهركم به ﴾ في الصفحة: ٣٤٦.

وفي البحث عن نجاسة الكافر ذكر قوله تعالى: ﴿ إنما المشركون نجس ﴾ في الصفحة: ٣٨٥. ولنجاسة الخمر ذكر قوله تعالى: ﴿ إنما الخمر والميسر... ﴾ في الصفحة: ٣٦٢. وفيما يتبع طهارة البدن ذكر قوله تعالى: ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربه ﴾ في الصفحة: ٣٦٨. (انظر: مقال «فقه القرآن في التراث الشيعي» في مجلة تراثنا، العدد ١٧ ص ١٣٤-١٣٨)

٩٥ - معارج السؤؤل ومدارج المأمول في تفسير آيات الأحكام على غرار كنز العرفان = تفسير اللباب:

المولى كمال الدين حسن بن شمس الدين محمد بن حسن الاسترآبادي النجفي.

فرغ منه سنة ٨٩١ هـ. وهو في مجلدين على ترتيب الكتب الفقهية.

قال المؤلف في مقدمته: «أما بعد فقد أشار علي من طاعته حتم وإسعافه غُثم أن استخرج من عيون التفاسير... تفسير الآيات التي هي أصول الأحكام الشرعية ورتبته على مقدمة وكتب وخاتمة».

(مقال «فقه القرآن في التراث الشيعي» في مجلة تراثنا، العدد ١٦ ص ٧٣-٧٥، مجلة «بينات»، العدد ١٤ ص ١٦٤-١٦٥، الذريعة ١: ٤٢ و ٢١: ١٨١)

٩٦ - معدن العرفان في فقه مجمع البيان لعلوم القرآن:

ابراهيم بن حسن الدزاق أو الرزاق (ت = ٩٦٨ هـ). انتقل هذا الكتاب مع أكثر من ١٥٠٤ نسخ مخطوطة أخرى من ايران إلى لوس انجلس، وهو الآن في



٩٨ - مقلاد الرشاد في شرح آيات الأحكام:

المولى محمد مهدي البنابي المراغي الحائري، نزيل كربلاء (ت = حدود ١٣٤٥ هـ).

(مقدمة السيد المرعشي لمسالک الافهام ١: ١٣)

٩٩ - منهاج الهداية في تفسير آيات الأحكام

الخمسماية = آيات الاحكام (المختصر):

الشيخ جمال الدين أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن الحسن بن المتوّج البحراني، (ت = ٨٢٠ هـ) من تلامذة فخر المحققين (ت = ٧٧١ هـ). ويروي عنه أحمد بن فهد الحلّي، وهو المعاصر والمصاحب للشهيد الأوّل. وهو غير فخر الدين أحمد بن عبد الله صاحب «النهاية في تفسير الخمساء آية من آيات الأحكام» الآتي ذكره، ولكنهما من أسرة واحدة.

(أعيان الشيعة ٣: ١٣، الذريعة ١: ٤٢، ٢٣: ١٨٠)

١٠٠ - موسوعة الأحكام الشرعية الميسرة في

الكتاب والسنة (قسم العقود والمطعومات

والمشروبات) = مجمع البيان الحديث:

سميح عاطف الزين.

ط - دارالكتاب اللبناني - بيروت، سنة ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.

١٠١ - موضح آيات الأحكام:

السيد محمد ثقة الإسلام بن فضل الله بن خدا داد بن رشيد بن حمزة الموسوي الساروي البهنه كلاتي، نزيل القرى، (ت = ١٣٤٢ هـ).

(مقدمة السيد المرعشي لمسالک الافهام ١: ١٢)

م / جامعة لوس انجلس ضمن المجموعة رقم ٨١٠٦ -

M، ممّا جاء في مقدمته... «ثانيها: إنّ الآيات الفقهية لم يفرّد لها أصحابنا رضوان الله عليهم مجعماً وافياً ولا نصاباً شافياً، مع أنّها أعظم الطرق إلى الأحكام الفقهية والآلة الاستدلالية على المسائل الاجتهادية».

ووصف المؤلف هذا الكتاب بقوله في آخر النسخة: «وهذا آخر ما أردنا تأليف تشنّه وتنظيم شوارد نكته على أسلوب سهل التناول بهج التداول، وقد خرج بحمد الله كتاباً مستوفى جامعاً لعلوم الآيات الفقهية وافياً بخط الآلة الاستدلالية حاوياً لأقوال المفسرين والفقهاء من خلاف واجماع وناسخ ومنسوخ مجمع عليه ومختلف فيه، ولم أتكلم في سبر آيات الأحكام على ما أفرد قبلي من الدساتير في هذا المقام، بل لم آل جهداً في ذلك بأحسن ترتيب وأنهج توصيف وتهذيب... إلى آخره».

(مقال «فقه القرآن في التراث الشيعي» في مجلة تراثنا، العدد ١٥ ص ١٦٧-١٦٩).

٩٧ - مفاتيح الأحكام في شرح آيات الأحكام

القرآنية = شرح زبدة البيان:

السيد محمد سعيد بن سراج الدين قاسم بن الأمير محمد الطباطبائي القهائي (ت = ١٠٩٢ هـ).

وهو شرح بعنوان «قوله.. قوله» على كتاب زبدة البيان، للمولى الأردبيلي (ت = ٩٩٣ هـ).

(الذريعة ١: ٤٢ و ١٣: ٣٠٢ و ٢١: ٢٩٩، معجم الدراسات

القرآنية: للحلو: ٢٨٢)



١٠٢ - نشر الدرر الأيتام في تفصيل تفسير

آيات الأحكام:

المولى علي بن المولى محمد جعفر الاسترآبادي
المعروف بشريعتمدار (١٢٤٢ - ١٣١٥ هـ).

فُسر فيه آيات الأحكام على ترتيب الكتب الفقهية
وتقدّم ملخصه باسم «الدرر الأيتام» بالرقم (٦٨).

(طبقات أعلام الشيعة - نقيب البشر ٤: ١٣٦١، الذريعة ١: ٤٢
و ٥٢: ٢٤. دائرة المعارف تشييع ٤: ٥٦٠)

١٠٣ - النهاية في تفسير الخمسمائة آية من

آيات الأحكام:

الشيخ فخر الدين أحمد بن عبد الله بن سعيد بن المتوج
البحراني (من علماء القرن التاسع).

كان معاصراً للمقداد السيوري، وكلّما قال ابن المتوج
في كتابه النهاية: «قال المعاصر» يعني به المقداد في
كنز العرفان، وهو يروي عن فخر المحققين الحلّي (ت =
٧٧١ هـ).

(الذريعة ١: ٤٢ و ٤٠٢: ٢٤. أعيان الشيعة ٣: ١١)



[٢ - الرسائل والدراسات]

١ - الاتّباع وترك المراء في القرآن:

محمّد بن بحر الدهني الشيباني (ت = ٣٨١ هـ).

(الذريعة ١: ٨٠ - ٨١)

٢ - إصلاح البشر أو تعاليم قرآنية (بالفارسية):

محمّد الجواد بن محمّد التقي بن أبي القاسم الطباطبائي
التبريزي (المولود سنة ١٣١٥ هـ).

في اثبات أنّ القرآن كافل لجميع الشؤون البشرية
الروحية والمادية. (الذريعة ٢: ١٧٢)

٣ - الاقتصاد في القرآن (بالفارسية):

محمّد حسين ابراهيمي.

والكتاب مرتب في خمسة فصول:

الفصل الأوّل: في الإنتاج وما يرتبط به.

الفصل الثاني: في التوزيع.

الفصل الثالث: في الاستهلاك.

الفصل الرابع: في التنمية.

الفصل الخامس: في الأوزان والمقادير القرآنية.

طبع الكتاب في ٢٣١ صفحة في مركز النشر التابع

لمؤسسة الإعلام الاسلامي في قم، سنة ١٣٧٥ ش.

(«بينات» العدد ١٣ ص ١٧٠)

٤ - إمطاة اللّثام عن الآيات الواردة في

الصيام:

حسن بن ابراهيم بن علي بن عبد العالي الميسي (من

أعلام القرن الحادي عشر).

هكذا ورد اسم المؤلف، ولكن العلامة الطهراني استبعد

ذلك، انظر الذريعة ٢: ٣٠٤ - ٣٠٥. أهدى المؤلف

كتابه إلى الشاه صفي الصفوي الذي ملك ايران (١٠٣٨

- ١٠٥٢ هـ). والكتاب في شرح آيات الصوم وبيان

أحكامه وفقه آيات الصوم مع ذكر الروايات وأخبار

الأئمة عليهم السلام ويحتوي على فصول ثلاثة:

١ - الأخبار الواردة في وجوب الصوم.

٢ - وجه تسمية شهر رمضان.

٣ - أخبار ترتبط بلبلة القدر وبيان ذلك.

تم ترجمة الكتاب إلى الفارسية سنة ١٠٤٦ هـ، والترجمة

موجودة في مكتبة آستان قدس بمشهد برقم ٢٢٨٥

تحت عنوان «ترجمة رفع اللثام».

(انظر: الذريعة ١١: ٢٤٤. الذريعة ٢: ٣٠٤ و ١١: ٢٤٤. دائرة

المعارف تشيع ٤: ٥٣٧)

٥ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(بالفارسية):

مركز التحقيقات الاسلامية في حرس الثورة الاسلامية -

طهران.

طبع في طهران، سنة ١٣٧٦ ش، في ١٧٤ صفحة.

(«بينات» العدد ١٦ ص ١٨٨)

٦ - الأنوار القدسيّة في الفضائل الأحمديّة:

وتفسير آية الصلوات.

زين العابدين گلپايگاني (١٢١٨ - ١٢٨٩ هـ).



- المؤلف من تلامذة صاحب الجواهر والشيخ علي
كاشف الغطاء والشيخ حسين الأصفهاني صاحب
الفصول، والكتاب خاص بتفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ
وملائكته يصلّون على النبي﴾ ويحتوي على مقدمة
وثمانية أبواب.
(الذريعة ٤٣٧: ٢. دائرة المعارف تشييع ٥٥٦: ٤-٥٥٧)
- ٧ - **أهمية صلاة الجماعة والجمعة من وجهة
نظر القرآن والمعصومين (عليه السلام)** (بالفارسية):
موسى خسروي ومحمد حسن شيباني.
قامت بطبعه مؤسسة اقامة الصلاة في طهران سنة
١٣٧٤ ش. («بينات» العدد ١٣ ص ١٧٧)
- ٨ - **أهمية الصلاة وبيان وجوبها من وجهة
نظر القرآن والأحاديث** (بالفارسية):
كاظم حيدر السادات دزفولي.
طبع في طهران / كتابخانه صدر، سنة ١٣٧٩ ش، في
٥١٠ صفحة. («بينات» العدد ٢٥ ص ١٩١)
- ٩ - **آيات الأحكام - ما يتعلّق بالمحجورين**
(بالفارسية):
محمد رضا بارگاهي.
طبع في طهران / دانشگاه آزاد، سنة ١٣٧٧ ش، في
٣١٢ صفحة. («بينات» العدد ٢٠ ص ١٨٩)
- ١٠ - **الآيات النازلة في ذمّ الظلم والجور**
(بالفارسية):
عبد الحسين بن عبد الله بن رحيم الدزفولي.
- أورد فيه ما يناهز أربعاء آية مع تفاسيرها.
طبع سنة ١٣١٤ هـ.
(الذريعة ٤٨: ١-٤٩)
- ١١ - **آيات وروايات القرض الحسن** (بالفارسية):
عباس رضائي.
طبع بطهران سنة ١٩٧٧ م، في ٧٥ صفحة.
(معجم المطبوعات العربية في ايران: ٢٣٧)
- ١٢ - **آية الخمس في القرآن:**
محمد جعفر شمس الدين.
دراسة موضوعية في بحث الخمس، في ٧٦ صفحة. ط.
- دار التعارف - لبنان، بدون تاريخ.
- ١٣ - **بحث دقيق في القرآن «في أحكام
الوصية والإرث»** (بالفارسية):
لمحمد باقر اليهودي.
طبع في مطبعة معراجي سنة ١٣٥٥ ش.
(كتابشناسي: ٢٢٣)
- ١٤ - **بيان القرآن والعثرة في أسرار الحج
والعمرة:**
حسين فالي.
طبع في دار الثقلين بقم سنة ١٣٧٩ ش، في ٢٦٤
صفحة. («بينات» العدد ٢٥ ص ١٩١-١٩٢)
- ١٥ - **تحفة الخاقان** (بالفارسية):
المولى محمد باقر بن محمد اسماعيل لاهيجي (كان
حيّاً سنة ١٢٣٢ هـ).



طبع في طهران، مؤسسة رايزن، سنة ١٣٧٨ ش، في
٢٨٦ صفحة.

(«بينات» العدد ٢٤ ص ١٩٠)

يشتمل على آيات الأحكام التنفيذية في القرآن.

(طبقات مفسران شيعه ٥٨: ٤-٥٩)

١٦ - تشريع الخمس (دراسة في القرآن والتاريخ والفقه)

حسين بوخمين.

ط - مؤسسة الفكر الاسلامي - هولندا، سنة ١٤٢٢ هـ =

١٢٠٢ م.

٢٠ - جامع آيات وأحاديث الصلاة (بالفارسية):

عباس عزيزي اراكي.

يشتمل الكتاب على ٢٠٠ آية و ٢٠٠٠ حديث.

طبع في قم / انتشارات نبوغ، سنة ١٣٧٧ ش، في

٦٠٢ صفحة. («بينات» العدد ٢٠ ص ١٩١)

١٧ - تفسير دواني [= تفسير آية الإسراف]:

محمّد بن أسعد الدواني (٨٢٠ - ٩٠٨ هـ).

فُسر فيه عدّة آيات من القرآن الكريم، والموجود منه

في مكتبة آستان قدس برقم (١٤٧١) ما يتعلق بقوله

تعالى في سورة الأعراف، الآية ٣١: ﴿يا بني آدم

خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا

أنّه لا يحب المفسرين﴾.

(دائرة المعارف تشيع ٥٢٧: ٤. فهرس الفبائي مكتبة آستان

قدس: ١٣٣)

٢١ - مظاهر الحج في القرآن - تفسير ونداء

آيات الحج - (بالفارسية):

خسرو تقدّسى نيا.

بحوث حول الآيات المرتبطة بمكة حسب ورودها في

القرآن الكريم في سورة البقرة وآل عمران والمائدة

والتوبة والحج والفتح والذاريات والطور.

ط - انتشارات أئمة عليه السلام - قم سنة ١٣٧٦ هـ، في ٣٦٨

صفحة.

١٨ - تفسير ونداء آيات الصلاة (بالفارسية):

عباس عزيزي.

تعرّض المؤلف فيه إلى بيان وتفسير ١٣٠ آية ترتبط

بالصلاة في ثمانية فصول.

قامت بنشره انتشارات نبوغ في قم، سنة ١٣٧٦ ش،

في ٤٣٢ صفحة. («بينات» العدد ١٣ ص ١٧٢)

٢٢ - الجمع بين الصلاتين في القرآن والسنة:

الشيخ عبد اللطيف البغدادي.

طبع أكثر من مرّة في العراق.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٢٤)

٢٣ - الجهاد وحالاته المشروعة في القرآن:

الشيخ مرتضى مطهري (ت = ١٩٨٠ م).

طبع في منظمة الاعلام الاسلامي - طهران، قسم

العلاقات الدولية، سنة ١٤٠٤ هـ.

١٩ - التوبة في القرآن والسنة (بالفارسية):

علي رضا حسني.



٢٤ - الحجاب في نظر القرآن الكريم:

الشيخ كاظم الحلي.

طبع في مطابع النعمان في النجف.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٤٠)

٢٩ - الحج والعمرة في الكتاب والسنة:

محمد محمدي ري شهري.

طبع في دار الحديث - قم، سنة ١٣٧٧ ش، في ٤٠٨

صفحة. («بينات» العدد ١٨ ص ١٨٦)

٢٥ - الحجاب من وجهة نظر القرآن والسنة

(بالفارسية):

فتحية فتاحي زاده.

طبع هذا الكتاب طبعة ثانية في مركز النشر التابع

لمؤسسة الإعلام الإسلامي بقم، سنة ١٣٧٦ ش.

(«بينات» العدد ١٧ ص ١٩٢)

٣٠ - الحجر في القرآن والسنة:

السيد عز الدين بحر العلوم.

طبع في بيروت في دار الزهراء.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٤٠)

٣١ - الحقوق والسياسة في القرآن (بالفارسية):

محمد تقي مصباح يزدي.

طبع في مؤسسة الامام الخميني - قم، سنة ١٣٧٨ ش،

في ٣١٨ صفحة. («بينات» العدد ٢٤ ص ١٩٠)

٢٦ - الحج في القرآن (بالفارسية):

محمد حسين بهشتي.

يحتوي على بحوث تتعلق بالحج في ١٤٢ صفحة. طبع

دفتر نشر فرهنگ اسلامي - طهران، سنة ١٣٧٢ ش.

٣٢ - حكم الباء في آية «وامسحوا برؤوسكم»:

للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (٣٥٥ -

٤٣٦ هـ).

٢٧ - الحج في القرآن (بالفارسية):

اعداد معاونة شؤون التعليم والبحوث الاسلامية في

الحج.

ط / مشعر - طهران، سنة ١٤١٤ هـ.

طبع في دار القرآن الكريم - قم، سنة ١٤٠٥ هـ ضمن

رسائل الشريف المرتضى (المجموعة الثانية)،

ص ٦٧ - ٧٣.

٢٨ - الحج في القرآن (بالفارسية):

محمد بهشتي.

وهو تفسير الآيات ١٩٦ - ٢٠٣ من سورة البقرة.

طبع في طهران / دفتر نشر فرهنگ اسلامي، سنة

١٣٧٩ ش، في ١٤٤ صفحة.

٣٣ - خاتمة فائق البيان في تفسير العدل

والإحسان:

نور الدين محمد بن السيد نعمة الله الجزائري (ت =

حدود ١١٥٠ هـ).

(«بينات» العدد ٢٥ ص ١٩٤)

(الذريعة ٧: ١٣٢)



٣٤ - الخمر في نظر القرآن الكريم:

الشيخ كاظم الحلبي.

طبع في مطبعة القضاء في النجف.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٥١)

٣٩ - رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿اليوم

أحل لكم الطيبات﴾:

حسن بن ضياء الدين الموسوي الكركي (ت = ١٠٠١ هـ).

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٦٧)

٣٥ - دراسة موجزة عن الخمس في القرآن

والسنة:

حسين أحمد شحادة.

بحث حول وجوب الخمس على ضوء الكتاب والسنة

في ٤٥ صفحة، ط - الجمعية الثقافية الإسلامية -

سيراليون، سنة ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.

٤٠ - رفع التعارض عن الآيات المرتبطة

بالخمر وبيان حرمتها:

محسن شفاي.

(كتابشاسي: ٢٢٥)

٤١ - الزواج في القرآن والسنة:

السيد عز الدين بحر العلوم.

طبع في بيروت - دار الزهراء، سنة ١٩٨٣ م.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٧٦)

٣٦ - الربا في الإسلام (بالفارسية):

محمّد حسين بهشتي.

رسالة في تفسير الآيات ٢٧٥ - ٢٨١ من سورة البقرة

في ٢١٦ صفحة، ط / دفتر نشر فرهنگ اسلامي -

طهران، سنة ١٣٧٤ ش.

٤٢ - سجود القرآن:

محمّد بن مسعود العياشي السلمي السمرقندي

(المتوفى حدود ٣٢٠ هـ) صاحب التفسير المعروف بـ

«تفسير العياشي».

(الفهرست؛ للطوسي: ٢١٢، الترجمة رقم ٦٠٤، معجم

الدراسات القرآنية، للحلو: ١٧٨)

٣٧ - الربا في نظر القرآن الكريم:

الشيخ كاظم الحلبي.

طبع في مطبعة النعمان في النجف سنة ١٩٦٥ م.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٦٣)

٣٨ - رسالة بديعة في تفسير آية: ﴿الرجال

قوامون على النساء﴾:

محمّد حسين الطهراني (ت = ١٤٢٠ هـ).

طبع في مطبعة الحكمة - طهران، سنة ١٣٩٩ هـ. في

١٥١ صفحة.

٤٣ - الصلاة في القرآن (بالفارسية):

ابراهيم سيد علوي.

الكتاب يقع في فصول أربعة:

الأول: في الوضوء والغسل والتيمم في القرآن.

الثاني: الصلاة في القرآن.

(معجم المطبوعات العربية في إيران: ٢٥٣)



- ٤٨ - عظيمة القرآن وأحكام آيات السجدة:
محاسن محمد المحدث علي.
طبع بمطابع الوطن بالكويت بدون تاريخ.
- ٤٩ - العلاقة الجنسية في القرآن الكريم:
محمد مهدي الآصفي.
طبع في النجف - دار التربية، سنة ١٩٦٨ م.
(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٢٠٠)
- ٥٠ - الفائدة الجليلية في تفسير آية:
﴿نساؤكم حرث لكم﴾:
أبو سعيد حمزة بن محمد الحسيني الرضوي.
(الذريعة ١٦: ٨٦ - ٨٧، معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٢١١)
- ٥١ - فائق البيان في تفسير آية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾:
نعمه الله بن محمد هادي بن عبد الله الجزائري.
والكتاب في مجلدين.
(الذريعة ١٦: ٩٠، معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٢١١)
- ٥٢ - فصل الخطاب:
عبد الصمد الجزائري (ت = ١٣٣٧ هـ).
في تفسير آية: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَغَدَاً عَلَيْهِمْ حَقٌّ فِي التَّوَارِثِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ﴾
إلى آخر الآية. (التوبة: ١١١).
- قال عنه العلامة الطهراني: «أنه في أربعة آلاف بيت».
(الذريعة ١٦: ٢٢٨، طبقات أعلام الشيعة - نقباء البشر ٣: ١١٣٣-١٣٣٤)
- الثالث: الصلوات اليومية في القرآن.
الرابع: الصلوات الواجبة الأخرى في القرآن.
طبع في نشر مطهر - طهران، سنة ١٣٧٧ ش، في ١٨٢ صفحة.
(«بينات» العدد ٢٠ ص ١٨٥ و ٢٥ ص ١٩٧)
- ٤٤ - الصلاة في مرآة القرآن (بالفارسية):
عباس عزيزي.
طبع في مؤسسة إقامة الصلاة في طهران، سنة ١٤٢٠ هـ، في ٤٨ صفحة.
(«بينات» العدد ٤ ص ٢٠١)
- ٤٥ - الصلاة في الكتاب والسنة:
محمد محمدي ري شهري.
طبع في دار الحديث - قم، سنة ١٣٧٦ ش، في ٢٦٠ صفحة.
(«بينات» العدد ١٤ ص ١٨٢)
- ٤٦ - الصلاة من وجهة نظر القرآن والحديث
(بالفارسية):
حسين موسوي راد.
طبع في دفتر انتشارات اسلامي - قم، سنة ١٣٧٩ ش، في ٢٨٠ صفحة.
(«بينات» العدد ٢٥ ص ١٩٧)
- ٤٧ - الصوم في القرآن والأحاديث:
محمد حسن پناهیان.
طبع في قم - دار الكتاب، سنة ١٤١٠ هـ، في ٨٩ صفحة.
(معجم المطبوعات العربية في إيران: ٢٥٧)



٥٣ - الفقر والغنى في القرآن والحديث:

محمّد كاظم شاکر.

طبع في طهران م / رايزن، في ٢٢٠ صفحة.

لمؤلف أصله، اقتصر فيه على تفسير الآيات القرآنية

المتضمنة للحجاب، وهي سبعة. طبع سنة ١٣٢٤ ش.

(معجم المطبوعات العربية في إيران: ٢٥٩)

٥٤ - قبس من الجهاد في القرآن:

فاضل النوري.

طبع في طهران سنة ١٩٨٣ ضمن سلسلة الوعي

الاسلامي للجماهير.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٢٢٤)

٥٧ - القصاص على ضوء القرآن والسنة:

شهاب الدين النجفي المرعشي، تقرير: عادل العلوي.

طبع ضمن منشورات مكتبة آية الله المرعشي بقم.

سنة ١٣٧٧ ش.

((بينات» العدد ١٩ ص ١٩٢ و ٢٥: ١٩٦)

٥٥ - القرآن في مرآة الأحكام (بالفارسية):

هادي حجت.

الكتاب في سبعة فصول:

الأول: في القرآن والطهارة.

الثاني: في أحكام قراءة القرآن وحفظه.

الثالث: في المستحبات والمكروهات.

الرابع: التعليم والتعلّم.

الخامس: حفظ حرمة القرآن.

السادس: أحكام الميت والوصية والارث.

السابع: بحوث متنوعة أخرى منها: بحوث الوقف

والنذر والقسم وتحلية القرآن بالذهب والفضة وغيرها.

قامت بطبعه مركز النشر في مؤسسة الاعلام الاسلامي

بقم سنة ١٣٧٥ ش، في ١٨٠ صفحة.

((بينات» العدد ١٢ ص ١٨٩ و ١٣ ص ١٧٣)

٥٨ - المجتمع والتاريخ من وجهة نظر

القرآن الكريم:

محمّد تقي مصباح يزدي، ترجمه إلى العربية محمّد

عبد المنعم الخاقاني.

ط / مؤسسة أمير كبير بطهران، سنة ١٣٧٤ ش.

((بينات» العدد ٤ ص ٢٠٠)

٥٩ - مدار الأفهام:

صائب الدين علي بن محمّد تركه الاصفهاني (ت =

٨٣٠ هـ) في شرح وتفسير آية: ﴿ثمانية أزواج من

الضأن اثنين﴾.

(الذريعة ٢٠: ٢٣٥. دائرة المعارف تشيع ٤: ٥٢٣)

٦٠ - مفاهيم القرآن الكريم في معالم

الحكومة الاسلامية:

جعفر السبحاني.

طبع في بيروت سنة ١٩٨٤م. وفي قم سنة ١٤٠٥ هـ.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٢٧٩)

٥٦ - القرآن والحجاب:

عبد الرزاق الاصفهاني.

وهو منتخب من «فصل الخطاب في تنقيح الحجاب»،



٦١ - ملامح الصلاة في القرآن (بالفارسية):

جعفر شيخ الاسلامي .

جمع فيه المؤلف جميع الآيات المرتبطة بالصلاة في ١٤ فصلاً، وفي الخاتمة ذكر الآيات المتعلقة بالطهارة (الوضوء والغسل والتيمم).

طبع الكتاب في انتشارات رائجة - طهران، سنة ١٣٧٧ ش - في ٥٥ صفحة.

(«بينات» العدد ٢٠ ص ١٨٧)

٦٢ - من الجهاد إلى الشهادة في القرآن

والروايات (بالفارسية):

محمد امين پور أميني .

طبع في قم / دفتر انتشارات اسلامي في ١٩٦ صفحة.

(«بينات» العدد ٢٠ ص ١٨٩ و ٢٥ ص ١٩٠)

٦٣ - الميثاق والشهادة في القرآن:

محمد مهدي الآصفي .

طبع في م / الهدى - طهران، في ٢١٦ صفحة.

(«بينات» العدد ٢٤ ص ٢٠١)

٦٤ - وجوب صلاة الجمعة (بالفارسية):

محمد بن الحسن (من علماء القرن الثاني عشر).

وهي رسالة في تفسير وبيان سورتي الجمعة والمنافقين والاستدلال بهما على وجوب صلاة الجمعة، قامت بتحقيقها السيدة زهراء رجائي الموسوي، وطبعت في مجلة فقه أهل البيت (عليه السلام) - الفارسية - العدد ٣٢.

٦٥ - الوضوء في الكتاب والسنة:

نجم الدين الطهراني العسكري .

طبع في ايران ومصر والعراق - مكتبة النجاح .

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٣١٩)



[٣ - المقالات ^(١)]

١ - أبعاد الحج في القرآن:

ناصر شكريان .

مقال نشر في قسمين ، نشر في مجلة « معرفت » العدد ١٢

و ١٣ ، سنة ١٣٧٤ ش .

(« بينات » العدد ٦ ص ٢٠١ و ٧ ص ٢١٦)

٥ - الارتداد في القرآن:

مرتضى رحيمي .

مقال نشر في مجلة « مشكاة » الأعداد ٦٢ - ٦٥ ، سنة

١٣٧٩ ش . (« بينات » العدد ٢٥ ص ١٩٨)

٢ - آثار الصلاة في القرآن:

نجم الدين مازندراني .

مقال نشر في جريدة « سلام » بتاريخ ٢٧ ارديبهشت ،

سنة ١٣٧٥ ش .

(« بينات » العدد ١٠ ص ١٩٣)

٦ - أسرار الصلاة في القرآن:

حسن نظم ده .

مقال نشر في جريدة « اطلاعات » بتاريخ ٧ مهر ، سنة

١٣٧٥ ش . (« بينات » العدد ١٢ ص ١٩٢)

٧ - الإسراف والتبذير في القرآن والسنة:

محمد رضا عطائي .

مقال نشر في مجلة « مشكاة » العدد ٥٤ - ٥٥ .

(« بينات » العدد ١٧ ص ١٩٤)

٣ - أثر العلوم القرآنية في فقه القرآن:

موسى الصدر وحسن علومي .

مقال نشر في مجلة « پژوهشهای قرآنی » العدد ٤ ،

سنة ١٣٧٥ ش . (« بينات » العدد ١٠ ص ١٩٦)

٨ - أسلوب التبليغ في القرآن:

محسن قراءتي .

مقال نشر في « ندای وحی » العدد ٤٣ - ٥٢ - ٥٥ ، سنة

١٣٧٨ ش .

(« بينات » العدد ٢١ ص ١٨٩ و ٢٥ ص ١٩٨)

٤ - أخلاقية المطففين والتمركز حول الذات:

مالك الموسوي .

مقال نشر في مجلة « المتعلق » العدد ٦٦ و ٦٧ ، سنة

١٤١٠ هـ ، ص ١٢٩ - ١٤٠ .

٩ - الأصول الحاكمة على العلاقات الدولية

في القرآن:

علي قاسمي .

مقال نشر في جريدة « ایران » بتاريخ ٢ ارديبهشت ،

سنة ١٣٧٦ ش . (« بينات » العدد ١٤ ص ١٨٥)

(معجم الدراسات القرآنية ١ : ٦٠)

(١) ملاحظة : إنّ أغلب المقالات المذكورة في هذا القسم هي

باللغة الفارسية . ويمكن تمييزها من اسم الكاتب ومحل

النشر . كما أنّنا لم نستقص كلّ ما كُتِب .



١٠ - الاعتكاف والعبادة:

رحيم نوبهار.

مقال نشر في جريدة « همنشري » بتاريخ ٨ آذار،

سنة ١٣٧٥ ش.

(« بينات » العدد ١٢ ص ١٩٢)

١٥ - آيات البراءة من المشركين (بالفارسية):

جعفر ناظم الرعايا.

مقال نشر في جريدة « سلام » بتاريخ ٢٨ فروردين،

سنة ١٣٧٦ ش. (« بينات » العدد ١٤ ص ١٨٤)

١١ - الأمثال في آيات الأحكام:

سيد محمد علي أيازي.

مقال نشر في مجلة « بينات » العدد ١٦ ص ٩٢ -

١١٢، سنة ١٣٧٦ ش.

١٦ - آيات الحج في القرآن الكريم:

واعظ زاده الخراساني.

مقال نشر في جريدة « كيهان العربي » العدد ١١٣٥،

سنة ١٤٠٧ هـ.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٦)

١٢ - الأمن والقرآن:

مقصود فراست.

مقال نشر في جريدة « خرداد » بتاريخ ٢٠ بهمن و ٢١

بهمن، سنة ١٣٧٨ ش.

(« بينات » العدد ٢١ ص ١٨٧ و ١٩٠)

١٧ - آيات الشهادة على الوصية في السفر

فيمن نزلت ؟

للسيد جعفر مرتضى العاملي.

مقال نشر في مجلة « رسالة القرآن » العدد ٤، ص ١٦ -

٢٨. (معجم الدراسات القرآنية ١: ٦٥)

١٣ - الأمن والنظام الاجتماعي في مجال

الآيات الإلهية:

شاهرخ محمد بيگي.

مقال نشر في مجلة « دانشگاه اسلامي » العدد ٣، سنة

١٣٧٧ ش.

(« بينات » العدد ١٧ ص ١٩٦)

١٨ - البرّ في المنظار القرآني:

محمد يزبك العاملي.

مقال نشر في مجلة « المنطلق » اللبنانية، العدد ٢٥ ص

٩٠ - ٩٢، سنة ١٤٠٤ هـ.

(معجم الدراسات القرآنية ١: ٦٠)

١٩ - تحقيق في آية النفر:

علي نصيري.

مقال في ثلاثة فصول نشر في مجلة « قدس » الأعداد

٣ و ١٧ مهر، و ١٥ آبان، سنة ١٣٧٥ ش.

(« بينات » العدد ١٢ ص ١٩٣)

١٤ - أهمية الحج في القرآن:

مقال نشر في جريدة « اطلاعات » بتاريخ ٣ فروردين،

سنة ١٣٧٠ ش.

(« بينات » العدد ١٠ ص ١٩٣)



٢٠ - الترف في المنظار القرآني:

محسن عطوي.

مقال نشر في مجلة «المنطلق» اللبنانية، العدد ٣٦،

سنة ١٩٨٧ م.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٦٩)

٢٥ - الجرائم والعقوبات من وجهة نظر القرآن:

مجهول الكاتب.

مقال نشر في جريدة «رسالت» بتاريخ ٢٠ آذار،

سنة ١٣٧٤ ش.

(«بينات» العدد ٨ ص ١٩٨)

٢١ - تساوى حقوق المرأة والرجل من وجهة

نظر القرآن:

جعفر ناظم رعايا.

مقال نشر في جريدة «سلام» بتاريخ ٢٩ و ٣٠ مهر،

سنة ١٣٧٦ ش.

(«بينات» العدد ١٦ ص ١٩٣)

٢٦ - الجهاد في القرآن:

طاهري خرم آبادي.

مقال نشر في مجلة «التوحيد» قسم العلاقات الدولية

في منظمة الاعلام الاسلامي بايران، كما في معجم

الدراسات.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٢٥-١٢٦)

٢٢ - تعدد الزوجات من خلال نظرة في آيات

القرآن:

محسن عطوي.

مقال نشر في مجلة «المنطلق» اللبنانية، العدد ٣٥،

سنة ١٤٠٧ هـ.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٦٩)

٢٧ - الجهاد في القرآن:

محمد مهدي شمس الدين.

مقال نشر في مجلة «الثقافة الاسلامية» العدد ٩ ص ٧،

سنة ١٤٠٧ هـ.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٢٦)

٢٣ - التفسير الموضوعي وآيات الأحكام:

محمد علي هاشم زاده.

مقال نشر في مجلة «مبين» العدد ٦ و ٧، سنة

١٣٧٥ ش.

(«بينات» العدد ١٢ ص ١٩٣)

٢٨ - الحج في كتاب الله:

محمد علوي مقدم.

مقال نشر في مجلة «ميقات» العدد ٢٧ و ٢٩، سنة

١٣٧٨ ش.

(«بينات» العدد ٢٤ ص ٢٠٤)

٢٩ - الحج في كتاب الله (بالفارسية):

محمود طالقاني.

مقال نشر في مجلة «ميقات» العدد ١٢ و ١٣، سنة

١٣٧٤ ش.

(«بينات» العدد ٧ ص ٢١٧ و ٨ ص ١٩٨)

٢٤ - الجدل الأحسن في القرآن:

مهدي أكبر نژاد.

مقال نشر في مجلة «بصائر» العدد ٢٢، سنة

١٣٧٥ ش.

(«بينات» العدد ١٢ ص ١٩٣)



٣٠ - الحج في القرآن:

مجهول الكاتب.

مقال نشر في جريدة «همشهري» بتاريخ ٢٣ فروردين،
سنة ١٣٧٥ ش.

(«بينات» العدد ١٠ ص ١٩٥)

٣٥ - حقوق الانسان في القرآن الكريم:

شربتبان.

مقال نشر في جريدة «خراسان» بتاريخ ١١ و ١٤
بهمن، سنة ١٣٧٦ ش.

(«بينات» العدد ١٣ ص ١٩٠)

٣١ - الحج في القرآن:

محمد رضا حاج بابائي.

مقال نشر في جريدة «سلام» بتاريخ ١٣ اردیبهشت،
سنة ١٣٧٥ ش.

(«بينات» العدد ١٠ ص ١٩٥)

٣٦ - حقوق المرأة في القرآن:

مجهول الكاتب.

مقال نشر في جريدة «همشهري» بتاريخ ١٧ آبان، سنة
١٣٧٥ ش.

(«بينات» العدد ١٢ ص ١٩٣)

٣٧ - حيوية الفقه القرآني:

موسی صدر وحسين علومي.

مقال في حلقتين نشرتا في مجلة «پژوهشهای قرآنی»
العدد ٣ و ٤، سنة ١٣٧٥ ش.

(«بينات» العدد ٩ ص ١٩٨ و ١٠ ص ١٩٤)

٣٢ - الحجاب في القرآن:

أحمد ققيهي.

مقال نشر في مجلة «معرفت» العدد ٧، سنة ١٣٧٣ هـ.
(«بينات» العدد ١ ص ١٩٤)

٣٣ - الحجاب في القرآن (بالفارسية):

عبد الرحمن كمالي.

مقال نشر في «نشر نور» العدد ٣، سنة ١٣٧٦ هـ.
(«بينات» العدد ١٦ ص ١٩٤)

٣٨ - خصائص المبلغ من وجهة نظر القرآن:

ناصر مكارم شيرازي.

مقال نشر في مجلة «حوزة» العدد ٢١، سنة
١٣٧٨ ش.

(«بينات» العدد ٢٤ ص ٢٠٧)

٣٤ - الحرّية في القرآن:

السيد الشهيد محمد باقر الصدر.

مقال نشر في مجلة «الأضواء الاسلامية» العدد ١، سنة
٢. منشورات جماعة العلماء في التجف، كما في معجم
الدراسات.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٤٢)

٣٩ - الخمس في الكتاب والسنة:

على أحمدي ميانجي.

مقال نشر في مجلة «نور علم» العدد ٧، ص ٥٣ - ٦١،
سنة ١٣٦٣ ش.

(معجم الدراسات القرآنية: ٥٣)



٤٠ - الربا من الذنوب الكبيرة غير قابل

للاستثناء:

محمّد هادي معرفت.

مقال نشر في مجلة «نامة مفيد» العدد ١٣، سنة

١٣٧٧ ش. («بينات» العدد ١٩ ص ١٩٥)

٤٥ - الشهادة في القرآن:

الشيخ محمد المقداد.

مقال نشر في مجلة «المنطلق» اللبنانية، العدد ٣٤

ذي الحجة، سنة ١٤٠٧ هـ.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٨٧)

٤١ - رحلة الشهادة في القرآن:

محمّد مهدي الآصفي.

مقال نشر في مجلة «الفكر الاسلامي» العدد ١٥، سنة

١٣٧٥ ش. («بينات» العدد ١٢ ص ١٩٤)

٤٦ - الشهود في القرآن:

محمّد مهدي الآصفي. ترجمة حميد رضا آوزير.

مقال نشر في مجلة «أنديشه حوزة» العدد ٦ و ٧، سنة

١٣٧٥ ش.

(«بينات» العدد ١٢ ص ١٩٤ و ١٣ ص ١٩٠)

٤٢ - زبدة البيان والتفاسير الفقهية لأهل

السنة:

محمّد علي آيازي.

مقال نشر في «كيهان اندیشه» العدد ٦٧، سنة

١٣٧٥ ش.

٤٧ - الشهيد في القرآن:

محمّد واعظ زاده الخراساني.

مقال نشر في مجلة «الارشاد» العدد ٤، السنة ٢

(١٤٠١ هـ). طبع في مشهد المقدسة.

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٨٨)

(«بينات» العدد ١١ ص ١٩٤)

٤٣ - ملامح الصلاة في مرآة الآيات:

شاهرخ محمد بيگي.

مقال نشر في جريدة «ايران» بتاريخ ١ شهر يور، سنة

١٣٧٤ ش. («بينات» العدد ٧ ص ٢١٧)

٤٨ - الشورى في القرآن:

مقال نشر في جريدة «خرداد» بتاريخ ٦ اسفند، سنة

١٣٧٨ ش.

(«بينات» العدد ٢١ ص ١٨٩)

٤٤ - الشهادة في القرآن الكريم:

الشيخ محمد مهدي الآصفي.

مقال نشر في «رسالة الثقلين» العدد ١٣، سنة

١٣٧٥ ش.

٤٩ - الصلاة من وجهة نظر القرآن:

سيد أحمد خاتمي.

مقال نشر في «پاسدار اسلام» العدد ١٨٩، سنة

١٣٧٦ ش.

(«بينات» العدد ١٥ ص ٢٠٧)

(«بينات» العدد ١٠ ص ١٩٥)



- ٥٠ - صيغ الأمر والنهي في القرآن الكريم:
تقي الطحان.
رسالة جامعية قدمت لنيل درجة الماجستير في القاهرة،
سنة ١٩٧٧ م.
(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ١٩٢)
- ٥١ - العلاقات الحقوقية بين المسلمين والكفار:
حسين اسماعيل زاده.
مقال نشر في مجلة « پژوهشهای قرآنی » العدد ٥ و ٦،
سنة ١٣٧٥ ش.
(« بينات » العدد ١٢ ص ١٩٤)
- ٥٢ - العلاقات الحقوقية بين المسلمين والكفار من وجهة نظر القرآن:
محمد حسين موسوي مبلّغ.
مقال نشر في مجلة « پژوهشهای قرآنی » العدد ٤، سنة
١٣٧٥ ش.
(« بينات » العدد ١٠ ص ١٩٥)
- ٥٣ - الفقه الشيعي والرجوع إلى القرآن:
عباس صالحی.
مقال نشر في مجلة « پژوهشهای قرآنی » العدد ٤، سنة
١٣٧٥ ش.
(« بينات » العدد ١٠ ص ١٩٥)
- ٥٤ - الفقه في النظام الاسلامي (تفسير سورة الحشر):
عبد الله جوادى آملی.
مقال نشر في « پاسدار اسلام » العدد ١٩٠ و ١٩١
و ١٩٢، سنة ١٣٧٦ ش.
(« بينات » العدد ١٦ ص ١٩٥)
- ٥٥ - القرآن الكريم أساس التشريع في الإسلام:
محمد الغروي.
مقال نشر في مجلة « نور الإسلام »، العدد ٣ - ٤
(السنة الأولى ١٤٠٨ هـ) ص ١٩ - ٢٢.
(معجم الدراسات القرآنية ١: ٥٤)
- ٥٦ - القرآن وعمارة الأرض:
عليرضا ذكاوتي قراگزلو.
مقال نشر في مجلة « بينات » العدد ٢٤ ص ٢٧ - ٣٣،
سنة ١٣٧٨ ش.
- ٥٧ - القرآن ومبدأ التفقه في الدين:
منذر الحكيم.
مقال نشرته مجلة « الحياة الطبية » العدد ١، سنة
١٣٧٧ ش.
(« بينات » العدد ١٨ ص ١٩٠)
- ٥٨ - القصص في القرآن:
عبد الله جوادى آملی.
مقال طبع ضمن كتاب (خمس رسائل) في مؤسسة
النشر الاسلامي، سنة ١٤٠٤ هـ، ص ٩٧ - ١١٣.
- ٥٩ - بيليوغرافيا أحكام القرآن:
محمد علي هاشم زاده.
مقال نشر في مجلة « پژوهشهای قرآنی » العدد ٣، سنة
١٣٧٥ ش.
(« بينات » العدد ٩ ص ٢٠١)



٦٠ - النزعة إلى الزواج في القرآن:

محمّد تقي مصباح.

مقال نشر في مجلة «باسدار اسلام» العدد ١٨١،

سنة ١٣٧٦ ش.

«بينات» العدد ١٣ ص (١٩١)

٦٥ - المستند القرآني لحديث الرفع على

ضوء أصول الفقه:

مفيد الفقيه.

مقال نشر في مجلة «المعارج» المجلد ١، العدد ٦ و

٧، سنة ١٤١١ هـ، ص ٥٨ - ٦٥.

(معجم الدراسات القرآنية ١: ٧٣)

٦١ - مباني الدعوة في القرآن والسنة:

مهدي اسفندياري.

مقال في نشر في مجلة «مسجد» العدد ١٥، سنة

١٣٧٣ ش.

«بينات» العدد ٣ ص (٢٠٣)

٦٦ - مع آيات الحج في القرآن في الملامح

العامة:

محمّد حسين فضل الله.

مقال نشر في مجلة «الثقافة الاسلامية» العدد ٢٥، سنة

١٤٠٩ هـ، ص ٦٦ - ٧٧.

(معجم الدراسات القرآنية ١: ٥٤)

٦٢ - المرأة والحجاب والقرآن:

نصرت امين.

مقال نشر في مجلة «آيات» العدد ١٢، سنة

١٣٧٧ ش.

«بينات» العدد ١٧ ص (١٩٦)

٦٧ - مكانة بيت المال في القرآن:

مجهول الكاتب.

مقال نشر في جريدة «رسالت» العدد ٢٧ اردى بهشت،

سنة ١٣٧٨ ش. «بينات» العدد ٢٤ ص (٢٠٣)

٦٨ - المناهج التفسيرية لآيات الأحكام عند

أهل البيت (عليه السلام):

سيد حيدر علوي نژاد.

مقال نشر في مجلة «پژوهشهای قرآنی» العدد ٤، سنة

١٣٧٥ ش. «بينات» العدد ١٠ ص (١٩٥)

٦٣ - المرعى في القرآن:

مقال نشر في مجلة «فرهنگ جهاد» العدد ١٠،

سنة ١٣٧٧ ش.

«بينات» العدد ١٧ ص (١٩٧)

٦٤ - مساحة البحوث الفقهية في القرآن:

محمّد مهدي مسعودي.

مقال نشر في مجلة «پژوهشهای قرآنی» العدد ٤،

سنة ١٣٧٥ ش.

«بينات» العدد ١٠ ص (١٩٦)

٦٩ - نظام الدفاع والجهاد في القرآن المجيد:

الشيخ أحمد الجنتي.

مقال نشر في مجلة «التوحيد» العدد ٩، السنة ٢

(١٤٠٤ هـ). (معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٣٠٤)



٧٠ - النظام السياسي في القرآن:

محمد تقي رهبر.

مقال نشر في مجلة «التوحيد» العدد ٩، السنة ٢ (١٤٠٤ هـ).

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٣٠٤)

٧٤ - نظرة إلى زبدة البيان:

حسن رباني.

مقال نشر في مجلة « پژوهشهای قرآنی » العدد ٥ - ٦، سنة ١٣٧٥ ش.

(«بينات» العدد ١٢ ص ١٩٦)

٧١ - نظرة إلى آيات الصيام في القرآن:

حجة الإسلام حسينيان.

مقال نشر في جريدة «اطلاعات» العدد ٢٨ بهمن و ٥ و ١٣ اسفند، كما في مجلة بينات.

(«بينات» العدد ١ ص ١٩٥)

٧٥ - نظرة في العلاقات الدولية على ضوء

القرآن:

محمد علي التسخيري.

مقال نشر في مجلة «التوحيد» العدد ٩، السنة ٢ (١٤٠٤ هـ).

(معجم الدراسات القرآنية، للحلو: ٣٠٤)

٧٢ - نظرة إلى البحوث الفقهية القرآنية

في عصر الصحابة:

رضا رضائي.

مقال نشر في مجلة « پژوهشهای قرآنی » العدد ٣، سنة ١٣٧٥ ش.

(«بينات» العدد ٩ ص ٢٠٢)

٧٦ - نقد على موضوع النسخ في آيات

الصفح:

مهدي رستم نژاد.

مقال نشر في مجلة «كيهان اندیشه» العدد ٨٠، سنة ١٣٧٧ ش.

(«بينات» العدد ٢٠ ص ١٩٦)

٧٣ - الوضوء في الكتاب والسنة:

نجم الدين العسكري.

مقال نشر في مجلة «الهادي» العدد ٦، ص ١٠٧ - ١٢٣. كما في المعجم.

(معجم الدراسات القرآنية ١: ٥٥)

٧٧ - الوصية، والوصية الواجبة:

محمد سليم جلال الدين.

مقال نشر في مجلة «المعارج» البيروتية، المجلد الأول، العدد ١، سنة ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م، ص ١٢ - ١٦. (معجم الدراسات القرآنية ١: ٥٥)

الفهرست التفصيلي



الفهرست التفصيلي لمواضيع الكتاب

آيات

(٩ - ٣٦)

٩	أولاً- التعريف
٩	لغة
١٢	اصطلاحاً
١٢	ثانياً- الآيات القرآنية
١٢	أ- تعريفها
١٤	ب- أسماؤها
١٦	ج- تقسيماتها
١٦	د- عددها
١٧	هـ- جزئية البسملة من السور
٢٠	و- أحكام آيات الكتاب الكريم
٣٥	ثالثاً- الآيات الكونية
٣٥	أ- تعريفها
٣٦	ب- الحكم الإجمالي ومواطن البحث



آيات الأحكام

(٣٧ - ٥٦)

- أولاً - التعريف ٣٧
- إيضاحات ٣٧
- ثانياً - نماذج من آيات الأحكام ٣٩
- ثالثاً - عدد آيات الأحكام ٤٧
- رابعاً - نسبتها إلى مجموع القرآن الكريم ٤٩
- خامساً - دورها في الاستنباط ٥١
- سادساً - طبيعة الاستدلال بآيات الأحكام ٥٢
- سابعاً - الكتب المؤلفة فيها ٥٣
- ثامناً - المناهج في تفسيرها ٥٦

آيات السجدة

(٥٧ - ٦٣)

- أولاً - التعريف ٥٧
- ثانياً - الألفاظ ذات الصلة ٥٧
- ثالثاً - الحكم الاجمالي ومواطن البحث ٥٨
- القسم الأول: آيات السجدة المستحبة ٥٨
- القسم الثاني: آيات السجدة الواجبة ٦٠
- آيس (انظر: يائس) ٦٣



أ ب

(٦٤ - ٨٢)

- أولاً - التعريف ٦٤
- لغة ٦٤
- اصطلاحاً ٦٥
- ثانياً - شروط إلحاق الولد ٦٦
- ثالثاً - طرق إثبات الابوة والبنوة ونفيهما ٦٧
- رابعاً - الأحكام ٦٨
- الأول - ولاية الأب ٦٨
- الثاني - الأخذ من مال الولد ٧٣
- الثالث - محرمية الأب ٧٧
- الرابع - حقوق وامتيازات الأب ٧٧
- الخامس - ما يجب على الأب تجاه ولده ٧٩
- السادس - ما يستحب للأب ٨٠
- السابع - ما يحرم على الأب ٨٠
- الثامن - ما يكره للأب ٨١
- التاسع - ما يسوغ للأب تجاه ابنه ٨١
- العاشر - شهادة الأب ٨٢
- الحادي عشر - لزوم هبة الأب لولده ٨٢
- الثاني عشر - دخول الآباء في العاقلة وعدمه ٨٢
- الثالث عشر - الوصية للآباء ٨٢



إباحة

(٨٣ - ١٤٤)

- أولاً - التعريف ٨٣
- لغة ٨٣
- اصطلاحاً ٨٤
- ثانياً - الألفاظ ذات الصلة ٨٩
- ثالثاً - من له حق الإباحة ٩٠
- الأول: الشارع المقدس ٩٠
- الثاني: الإمام أو الولي العام ٩١
- الثالث: القاضي ٩٢
- الرابع: المالك أو الولي أو الوكيل ٩٣
- الخامس: العقل ٩٣
- رابعاً - تقسيمات الإباحة ٩٤
- خامساً - الأصل في الأشياء الإباحة ٩٩
- سادساً - أسباب الإباحة ١٠٠
- ١- إذن الشارع ١٠٠
- ٢- طرق العناوين المبيحة والمعدرة ١٠٢
- ٣- إذن المالك والولي أو إجازتهما ١٠٦
- ٤- العقود المقتضية للإباحة ١٠٧
- ٥- أسباب الملك ١٠٨
- ٦- عدم تعلّق حق الغير [= المباحات العامة] ١٠٨



١١٠	٧- التولية
١١٠	٨- بعض الجرائم والذنوب
١١٠	سابعاً - حدود الإباحة الثانوية
١١٤	ثامناً - الإباحة المالكية عقد أو إيقاع؟
١١٨	تاسعاً - تطبيقات الإباحة
١١٨	التطبيق الأول
١٢٠	التطبيق الثاني
١٢٠	التطبيق الثالث
١٢١	التطبيق الرابع
١٢٤	عاشراً - طرق معرفة الإباحة
١٢٩	حادي عشر - آثار الإباحة
١٢٩	١- آثار الإباحة التكليفية
١٣٣	٢- آثار الإباحة الوضعية بمعنى الصحة
١٣٤	٣- آثار الإباحة بمعنى حق التصرف
١٤١	ثاني عشر - انتهاء الإباحة

إباحة شرعية

(١٤٥ - ١٥٦)

١٤٥	أولاً - التعريف
١٤٥	لغة
١٤٥	اصطلاحاً
١٤٥	١- الإباحة الشرعية بالمعنى العام



- ١٤٥ ٢- الإباحة الشرعية بالمعنى الخاص
- ١٤٦ ثانياً - الألفاظ ذات الصلة
- ١٤٧ ثالثاً - موارد الإباحة الشرعية بالمعنى الأخص
- ١٥٤ رابعاً - الآثار المترتبة على الإباحة الشرعية بالمعنى الأخص
- ١٥٦ خامساً - انتهاء الإباحة

إباحة معوضة

(١٥٧ - ١٨٢)

- ١٥٧ أولاً - التعريف
- ١٥٧ لغة
- ١٥٧ اصطلاحاً
- ١٥٨ ثانياً - الألفاظ ذات الصلة
- ١٥٨ ثالثاً - أقسام الإباحة المعوضة
- ١٦٠ رابعاً - صحة الإباحة المعوضة عقداً أو إيقاعاً
- ١٧٣ خامساً - لزوم الإباحة المعوضة
- ١٨٠ سادساً - اعتبار شروط المعاملات في الإباحة المعوضة
- ١٨٠ سابعاً - إباحة التملك بعوض
- ١٨٢ ثامناً - أثر الإباحة المعوضة
- ١٨٣ تاسعاً - انتهاء الإباحة المعوضة
- ١٨٤ إبار (انظر: تأبير)



إباق

(١٨٥ - ٢٨٤)

١٨٥	أولاً - التعريف
١٨٥	لغة
١٨٦	اصطلاحاً
١٨٨	ثانياً - الألفاظ ذات الصلة
١٨٩	ثالثاً - صفة الإباق (حكمه التكليفي)
١٩٣	رابعاً - الآثار المترتبة على الإباق
١٩٣	١ - علاقة الآبق بمولاه حال الإباق
١٩٣	أ - بقاء الآبق على ملك مولاه
١٩٦	ب - وجوب نفقة الآبق على مولاه
٢٠٦	ج - ضمان ما يتلفه الآبق
٢٠٦	٢ - حكم المعاملة على الآبق
٢٠٦	أ - بيع الآبق
٢٢٢	الأقوال في المسألة
٢٢٣	تحديد جهات البحث في بيع الآبق
٢٢٤	تطبيق النص في بيع الآبق على القواعد
٢٢٤	أ - الفرض الأول
٢٢٤	١ - بيع الآبق منفرداً
٢٢٨	٢ - بيع الآبق مع الضميمة
٢٣٠	ب - الفرض الثاني



- ١- بيع الآبق منفرداً ٢٣٠
- ٢- بيع الآبق مع الضميمة ٢٣٢
- مقدار دلالة النص سعة وضيقاً ٢٣٣
- تخريج الأقوال على المباني ٢٣٩
- فروع مترتبة على بيع الآبق مع الضميمة ٢٤٠
- ١- اشتراط كون الضميمة مما يصح بيعه مستقلاً ٢٤٠
- ٢- انتقال الآبق إلى المشتري من حين البيع ٢٤٢
- ٣- اليأس عن تحصيل الآبق ٢٤٤
- ٤- تلف الآبق قبل وصوله إلى المشتري ٢٤٥
- الفرض الأول ٢٤٥
- الفرض الثاني ٢٤٧
- ٥- ظهور العيب في الآبق ٢٤٧
- ٦- ظهور العيب في الضميمة ٢٥١
- ٧- ظهور الآبق ملكاً لغير البائع ٢٥١
- ٨- حكم الآبق عند انفساخ البيع في الضميمة ٢٥٣
- ب- سائر المعاوضات على الآبق ٢٥٨
- ١- الصلح ٢٥٨
- ٢- الاجارة ٢٦١
- ج- سائر العقود والايقاعات على الآبق ٢٦٤
- د- جعل الآبق صداقاً في النكاح ٢٦٦
- هـ- عتق الآبق في الكفارة ٢٦٨
- ٣- أثر عروض الابق على العقود والايقاعات ٢٧١



- أ- الأباقي عند البائع عيب يوجب الخيار ٢٧١
- ب- بطلان الاجارة بإباقي العبد الأجير ٢٧٥
- ج- انزعزال العبد المأذون من قبل مولاه بالاباقي ٢٧٦
- د- أثر الاباقي على نكاح العبد ٢٧٧
- هـ- أثر الاباقي على التدبير ٢٧٨
- ٤- تأثير الاباقي على عقوبة القطع في السرقة ٢٨٢
- ٥- عقوبة الآبق ٢٨٣
- ٦- رد الآبق وأخذ الجعل عليه ٢٨٣

إبانة

(٢٨٥ - ٢٨٦)

- أولاً- التعريف ٢٨٥
- ثانياً- الحكم الاجمالي ومواطن البحث ٢٨٥
- ١- الابانة بمعنى القطع ٢٨٥
- ٢- الابانة في الطلاق ٢٨٦
- ٣- الابانة بمعنى الانكشاف والظهور ٢٨٦

ابتداء

(٢٨٦ - ٢٨٨)

- أولاً- التعريف ٢٨٦
- ثانياً- الحكم الاجمالي ومواطن البحث ٢٨٧
- ١- الابتداء بمعنى إحداث الشيء ٢٨٧



- ٢- الابتداء بمعنى تقديم الفعل أو الشيء على غيره ٢٨٧
- ٣- الابتداء بمعنى سبق الغير بالفعل والمبادرة إليه ٢٨٨
- ٤- الابتداء بمعنى أول الشيء وبدايته مكاناً أو زماناً ٢٨٨
- ابتداع (انظر: بدعة) ٢٨٨

ابتدال

(٢٨٩ - ٢٩٠)

- أولاً - التعريف ٢٨٩
- ثانياً - الحكم الاجمالي ومواطن البحث ٢٨٩

ابتلاء

(٢٩١ - ٢٩٤)

- أولاً - التعريف ٢٩١
- لغة ٢٩١
- اصطلاحاً ٢٩١
- ثانياً - الألفاظ ذات الصلة ٢٩١
- ثالثاً - الحكم الاجمالي ومواطن البحث ٢٩٢
- ١- الابتلاء بمعنى الاختبار ٢٩٢
- الابتلاء لمعرفة الرشد ٢٩٢
- كيف يعرف الرشد ٢٩٢
- وقت الابتلاء للرشد ٢٩٣



- الأثر المترتب على الابتلاء للرشد ٢٩٣
- ٢- الابتلاء بالمصيبة ٢٩٣
- ٣- الابتلاء بالتكاليف الشرعية ٢٩٤

ابتلاع

(٢٩٥ - ٢٩٧)

- أولاً- التعريف ٢٩٥
- ثانياً- الحكم الاجمالي ومواطن البحث ٢٩٥

ابتياح

(٢٩٨ - ٣٠٠)

- أولاً- التعريف ٢٩٨
- ثانياً- الحكم الاجمالي ومواطن البحث ٢٩٨

إبداء الزينة

(٣٠١ - ٣٠٥)

- أولاً- التعريف ٣٠١
- لغة ٣٠١
- اصطلاحاً ٣٠١
- ثانياً- الألفاظ ذات الصلة ٣٠٣
- ثالثاً- الحكم الاجمالي ومواطن البحث ٣٠٣
- أ- إبداء الزينة بمعنى محلّها ٣٠٣
- ب- إبداء الزينة بمعنى ما تزيّنت به المرأة ٣٠٥



إبدال

(٣٠٦ - ٣٠٩)

- أولاً - التعريف ٣٠٦
- لغة ٣٠٦
- اصطلاحاً ٣٠٦
- ثانياً - الألفاظ ذات الصلة ٣٠٦
- ثالثاً - الحكم الاجمالي ومواطن البحث ٣٠٦
- أبدال (انظر: زكاة - زكاة الأنعام) ٣٠٩

إبراء

(٣١٠ - ٤٣٢)

- أولاً - التعريف ٣١٠
- لغة ٣١٠
- اصطلاحاً ٣١٠
- أ - الإبراء إسقاط ٣١٢
- ب - الإبراء يتعلق بما في الذمة ٣١٢
- ثانياً - الألفاظ ذات الصلة ٣١٣
- ثالثاً - حقيقة الإبراء ٣١٤
- الابراء إسقاط أم تمليك ٣١٤
- الابراء عقد أو إيقاع ٣١٦



- ٣١٦ عدم احتياج الإبراء إلى القبول
- ٣١٩ رابعاً - ما يفيد الإبراء
- ٣١٩ ١ - الصلح على الدين
- ٣٢٠ ٢ - هبة الدين
- ٣٢٥ ٣ - بيع الدين لمن هو عليه
- ٣٢٦ ٤ - العفو على المهر
- ٣٢٨ ٥ - حط الثمن كلاً أو بعضاً
- ٣٢٨ ٦ - إسقاط حق التأجيل
- ٣٢٩ خامساً - حكم الإبراء
- ٣٢٩ أ - الحكم التكليفي للإبراء
- ٣٣٠ ١ - إبراء المعسر
- ٣٣٠ ٢ - الإبراء عن المهر
- ٣٣١ ٣ - إبراء الغاصب المؤمن
- ٣٣١ ٤ - إبراء الزائد عن مهر السنة
- ٣٣٢ ٥ - الإبراء عن شيء من مال الكتابة
- ٣٣٣ ب - الحكم الوضعي للإبراء
- ٣٣٣ سادساً - أركان الإبراء
- ٣٣٣ الركن الأول - الإنشاء
- ٣٣٣ ١ - صيغة الإنشاء
- ٣٣٤ ٢ - شروط إنشاء الإبراء
- ٣٣٤ أ - قصد مضمون الإبراء
- ٣٣٤ ٢ - قصد إنشاء الإبراء



٣٣٤	٦- التعيين
٣٣٤	٧- التنجيز
٣٣٦	٥- الاشتراط في الإبراء
٣٣٦	٦- الاضافة في الإبراء
٣٣٧	٧- التوقيت في الإبراء [= الإبراء المؤقت]
٣٣٩	٨- قصد القربة في الإبراء
٣٣٩	الركن الثاني - المبرئ
٣٤١	الركن الثالث - المبرأ
٣٤٣	الركن الرابع - المبرأ منه [= محل الإبراء]
٣٤٣	١- قابليته لاشتغال الذمة به
٣٤٦	٢- فعلية اشتغال الذمة
٣٤٩	٣- عدم تعلق حق الغير به
٣٥٠	٤- العلم بالمبرأ منه
٣٥٣	سابعاً - سريان الإبراء إلى الذمم الأخرى
٣٥٤	١- الإبراء في موارد تعاقب الأيدي
٣٦١	٢- الإبراء في مورد الكفالة
٣٦٢	٣- الإبراء في مورد الضمان
٣٦٣	أنحاء الضمان
٣٦٣	النحو الأول
٣٦٣	النحو الثاني
٣٦٤	النحو الثالث
٣٦٨	ترامي الضمانات



٣٦٨	اجتماع الضمنا
٣٦٩	ثامناً - سريان الابرء الى غير الذم
٣٧٢	تاسعاً - لزوم الابرء وعدم جريان الخيار فيه
٣٧٢	١ - اللزوم
٣٧٢	٢ - عدم صحة جعل الخيار فيه
٣٧٤	عاشراً - فساد الإبراء
٣٧٤	١ - عدم الأثر للابرء الفاسد
٣٧٤	٢ - الابرء الفاسد يفسد ما يتضمنه
٣٧٦	٣ - الابرء المشترط في عقد فاسد
٣٧٦	٤ - الابرء عن المهر بظن صحة الطلاق
٣٧٧	حادي عشر - الابرء والدعاوى
٣٧٧	١ - شفاعة الحاكم في الإبراء
٣٨٤	٢ - ادعاء المنكر الإبراء
٣٨٦	٣ - الابرء بعد يمين المنكر
٣٨٧	٤ - رجوع الشاهدين بعد الإبراء
٣٨٨	ثاني عشر - التوكيل في الإبراء
٣٨٨	١ - صحة التوكيل في الإبراء
٣٨٩	٢ - تطبيقات للتوكيل في الإبراء
٣٩١	٣ - عدم اشتراط العلم بمقدار الدين في التوكيل على ابرائه
٣٩٣	٤ - توكيل المدين في ابراء نفسه
٣٩٤	٥ - توكيل المدين في ابراء الغرماء يشمل نفسه
٣٩٦	٦ - توكيل المضمون عنه في ابراء الضامن وبالعكس



- ثالث عشر - الإبراء في موارد اجتماع الدين والضمان ٣٩٦
- ١ - إبراء الدائن أحد مدبنيه الضامن كلّ منهما دين صاحبه ٣٩٦
- ٢ - إبراء من عليه دين وضمان ٣٩٩
- رابع عشر - عدم رجوع الضامن المبرأ على المضمون عنه ٤٠٦
- خامس عشر - الإبراء قبل الضمان واشتغال الذمة [= إبراء ما لم يجب] ٤٠٧
- ١ - إبراء ضمان المعاوضة قبل التلف ٤٠٨
- ٢ - إبراء ضمان الغرامة قبل تلف العين ٤٠٩
- ٣ - إبراء الغاصب عمّا يضمّنه للغير بسبب العين المغصوبة ٤١٣
- ٤ - إبراء الضامن المضمون عنه قبل الاداء للمالك ٤٢٤
- ٥ - إبراء الطبيب والبيطار قبل العلاج ٤٢٥
- ٦ - إبراء المعلم قبل التعليم ٤٣٢

الملاحق

(٤٣٣ - ٥٢٢)

الملحق [١] ٤٤٢-٤٣٥

الملحق [٢] ٤٨٣-٤٤٣

الملحق [٣] ٥٢٢-٤٨٥

الفهرست التفصيلي لمواضيع الكتاب ٥٤٠-٥٢٣